

٢١٧٣

ك.ت

كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، لتقي الدين
الحصني، أبي بكر بن محمد - ٨٢٩ هـ . كتب في
القرن الثاني عشر الهجري تقديرا .

٣٥٨ ص ٣١ س ١٧ × ٢٢ سم

٦٤٧٠

نسخة حسنة، ناقصة الآخر، خطها نسخ مستاد طبع .
الأعلام ٢ : ٤٥ الظاهرية (الفقه الشافعي) : ٢٤٠

١- المذهب الشافعي، فقه المذاهب الإسلامية

أ- المؤلف
ب- تاريخ النسخ .

٩/١٣٠١
١١٥/٩/١٢

المملكة العربية السعودية



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11495 P.O.Box 22480

عمادة شؤون المكتبات

الرقم : NO.

كتاب

خفاية الأفيار

١٩٤٠ / ١٣٥٩

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

٦٤٧ - ف ١٢٠١ - ك
العنوان: كفاية الرحيل في حل غاية الإختصار
المؤلف: نصر الدين الحصين بن أبي بكر محمد - ٨٢٩
تاريخ النسخ: القرن الثاني عشر الهجري
اسم الناسخ: -
عدد الأوراق: ٥٨ ص -
ملاحظات: -
- - - - -

كتاب



من ظلمة العدم بوار الابدان وجعلها دليلا لذوي الالباب الى نور النور
 اختاره لنفسه وارسل به سيد العباد فوضع لنا محجته وقال هذه راحة النفس
 صلى الله عليه وسلم على اله وارضاه به وانبا على كية بلا نفاذ وبعد فان النفس الرسل
 لبة للمراتب العلية لم تنزل تدان في تحصيل العلوم الشرعية ومن جعلها معرفة الفروع
 لان بها تدفع الرساوس الشيطانية تصنع المعاملات والعبادات المرضية ونامعيك بالفقه شرفا
 قول سيد السابقين واللاحقين في ردا الله به غير ايفقهه في الدين وراه الشيطان في راية متعوية
 عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما عبادة شئ افضل من فقه
 في الدين رواد الله في رايه وعن يحيى بن ابي كثير في قوله تعالى وصبر نفسك مع الذين
 يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه قال مجاهد الذكر قال عطاء في قوله عليه
 الصلوة والسلام اذا مررت برايض الجنة فارتعوا اليها يا رسول الله وما رايض الجنة قال حلقة
 الذكر قال عطاء الذكر هو مجالس الحلال والذكر كيف تشترى وكيف تبسح وتصلح وتصوم و
 حج وتطلق واشباه ذلك وقال سفيان بن عيينة لم يعط احد بعد النبوة افضل من العلم و
 الفقه في الدين وقال ابراهيم بن ابي هريرة رضي الله عنه ما باب من العلم تعلمه احب اليه من الدنيا
 ركعة تطوع وقال عمر رضي الله عنه لولا الف عابد قائم الليل صائم النهار اهلون من مائة الف
 بحلال الله تعالى وحرامه والايات والاخبار والاشعار في ذلك كثيرة فاذا كان الفقه بهذه المراتب
 الشريفة والمزايا المنيفة كان الاهتمام به في الدورية الاولى وصرف الاوقات الثمينة
 بلا العسر كله فيه اول لان سبيله سبيل الجنة والعلامة خير من النار وحق هذا لمن
 في الدين على سبيل النجاة لا لقصده الترفيع على الاقران والمال والجاه قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من تعلم علما مما يستغني به وجه الله تعالى لا يتعلمه الا ليصيب به عرضا من
 الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيمة رواه ابو داود باسناد صحيح وقال عليه افضل الصلاة
 والسلام من طلب العلم ليماري به الفهم ويكثر به العلم او يصرف وجوه الناس اليه
 فليتبوء مقعده من النار عافانا الله منها **اعلم** ان طلاب العلم يختلفون باختلاف مقاصد
 صدورهم وهم يختلفون باختلاف مراتبهم فلهذا رتبنا القاصدين في السلك الكبري في اقسام الدرر
 الكبار وهذا يقع بما يجد في غاية الاختصار ثم هذا القانع ضيفان احد حادو
 نبال قد غلبه الكبر والافر متوجه الى الله تعالى يقصد وجهه فلا الاول يقدر على الانها
 الخلق والى ذلك مشغول بما هو بصدده ليله ونهاره مع نفسه في قلق في احواله
 كل منها ببقا ما هو عليه وشركه في كل منها فيها تدعو الى واحدة

ما يحصل به الايضاح والتيسير فانه رجاء الراغبين وبما يقعنا
 فيه كتاب هذا كفاية الاختيار في كل غاية الاختصار واسئل الله العالم العفا
 من احبائي من شكره وغضبه وعذابه ان يثابني على ما يشاء قدير وبالاجابة جدير
 هو الشان عليه بانعامه ولهذا يحسن ان تقول حمدته فلا تاتي عليه وسخاياه ولا تقل شكرته
 وكما تقول الدار لزيد وضيف الحمد الي هذا الاسم الكريم للاختصار
 ذاك وليس بمشقق والمحققون على انه مشتق رب العالمين والرتب يكون بعضها
 مختلفا يكون بمعنى الترتيب والاصلاح والعالمين جميع عالم واحد له من لفظه ولا
 قاله قتاده ومجاهد والحسن قال صلى الله عليه وسلم في جميع المخلوقين
 اجمعين الصلاة من الله تعالى الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الادميين التضرع
 مختلف في الال فقل هو بنو هاشم وبنو عبد المطلب وهذا ما اختاره الشافعي واصحابه
 وقيل هو قمرته واهل بيته وقيل اله جميع امته واختاره جمع من المحققين منهم
 الان هجري واصحاب جمع صاحب وهو كل مسلم راي النبي صلى الله عليه وسلم وصحبه
 ولو ساءة وقيل من طالت صحبته ومجالسته والاول هو الراجح عند المحققين
 والثاني هو الراجح عند الاصوليين قال الشيخ رضي الله عنه سألني بعض اصقار
 ان اعمل مختصرا في الفقه على مذهب الشافعي رضي الله عنه في غاية الاختصار
 ونهاية الايجاز ليخفى على الطالب فهمه ويسهل على المبتدئ حفظه وان اكثر
 فيه من التفسيرات وعصر النضال فاجبته الي ذلك طالبا للشواهد راغبا الي الله
 تعالى في التوفيق للصواب انه على ما يشاء قدير وعباده لطيف خبير المختصر
 ما قل لفظه وكثرت معانيه ومذهب الشافعي طريقته والشافعي منسوب
 الي جده شافع وكنيته ابو عبد الله واسمه محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان
 بن السائب بن عبيد بن يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف وليتق مع
 صلى الله عليه وسلم عبد مناف فانه عليه افضل الصلاة والسلام محمد

بن عبد الله

بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف والنسبة الصحيحة
 شافع وشفعوني لحن وغاية الشئ معناها ترتب الاثر على ذلك الشئ
 كما تقول غاية البيع الصحيح حل الانتفاع بالبيع وغاية الصلاة
 الصحيح اجزاؤها وعدم القضا والمداها هنا نهاية التجارة اللفظ
 والتوفيق هو خلق قدرة الطاعة بخلاف الخذلان فانه خلق قدره
 المعصية والصواب هو ضد الخطا والله تعالى اعلم **كتاب**
المهارات الكتاب مشتق من الكتب وهو الضم والجمع يقال
 تكشوا بنو فلان اذا اجتمعوا ومنه كشيبة الرمل والظهارة في اللغة التضافه
 تقول ظهرت الثوب اي نقصته وفي الشئ عبارة عن رفع الحد وانزاله
 التجب وما في معناها وعلى صورتها كالفضلة الثانية والثالثة والاربع
 غشالات المسونة وتجديو الرضو والتيم وغير ذلك مما لا يرفع حدتها ولا
 ينزلها بخلافه في معناه **قال** المياذني يجوز بها التكميل سبعة
 ماء السماء وماء البحر وماء النهر وماء البئر وماء العين وماء الشايع وماء البرد
الاصل في ماء السماء قوله تعالى ينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ويذهب
 عن قلوبكم وفي الله عليه وسلم لما سئل عن ماء البحر فقال هو الطهور ماؤه الحلال
 منيته صحيح بن جبران وبن السكن والترمذي والبخاري وفي ماء البئر
 حديث سهل رضي الله عنه قالوا يا رسول الله انا نتوضا من مبرضاة
 وفيها ما ينجس الناس والحيات والجن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 شئ حسنة الترمذي وصححه الامام احمد وخيرة وماء النهر وماء العين في
 معناه **واما** ماء الثلج والبرد قال الاصل فيه حديث ابن مسعود رضي الله
 عنه واسمه عبد الرحمن بن منيرة على الاصح قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اكره في
 القبلة سكت هنيهة قبل ان يقرأ فقلت يا رسول الله ما تقول قال اقوال
 النهر يعبى بيني وبين خطاياي كما يعبى بين المشرق والمغرب اللهم تقبل مني
 عما لا يحسن الله الشوب الايضاح من خطاياي كما يعبى بين المشرق والمغرب

١١١
 ٩
 مراد

والبرد رواه البخاري ومسلم **قال** ثم المياه على اربعة اقسام طاهر مطهر غير مكره
وهو الماء المطلق الذي يرفع الحدث وينزل النجس هو الماء المطلق واختلاف
في حقه فقل هو الماء المطلق هو العاري عن القيود والاضافة اللازمة وهذا هو
الصحيح في الروضة والمحدث ونقل عليه الشافعي فقوله عن القيود مخرج به مثل قوله
من ما لا يضاف وقوله الاضافة مخرج به مثل ما ورد في قوله واحترق بالاضافة
اللازمة عن الاضافة غير اللازمة كماء الله ونحوه فانه لا يخرج هذه عن كونه
يرفع الحدث وينزل النجس لبقاء الاطلاق في الماء المطلق هو الباقي على وصف
خلقه وقيل ما يسمى ماء يسمى مطلقا لان الماء اذا اطلق انصرف الى ما هو
ما ذكره بن الصلاح وتبعه النووي عليه في شرح المذهب **قال** وطاهر مطهر مكره
وهو الماء المشمس هذا هو القسم الثاني من اقسام الماء هو الماء المشمس وهو
طاهر في نفسه لانه لم يلق نجاسة ومطهر اي يرفع الحدث وينزل النجس لبقاء اطلاق
الماء عليه وهو كونه في خلاف الاصح عند الراعي انه كره وهو الذي جزم به
المصنف واعتج له الراعي بان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عائشة رضي الله عنها
عن الشمس وقال انه يورث البرص وعن بن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
من اغتسل بماء شمس فاصابه وصح فلا يلومن الا نفسه **كره** عمر رضي الله
عنه وقال انه يورث البرص فعلى هذا انما يكره المشمس بشرطين احدهما ان يكون في الاواني
المنطقة كالخماس والحديد والقصايص لئلا يفسد اذا افرغ فيها خرج منها زهومة تعلوا
على الماء ومنها يتولد البرص ولا يتأتى ذلك من اناء الذهب والفضة لصفاتها
لاكنه يحرم استعمالها على ماياتي فلهذا الماء المشمس من اناء الذهب والفضة لا يبار
مباح لا يكره ليقدر الزهومة وكذا الاكره في اوان الخنزير وغيره لا يفتقد العلة **الشرط الثاني**
في ان يقع التشمس في البلاد الشديدة الحرارة دون الباردة والمعتدلة فانه تنكح في
فيها ضعيف ولا فرق بين ان يقصد التشمس ام لا لوجود المذوور اي البرص ولا يكره
الشمس في العياض والبرك باختلاف **وهذا** الكراهية شرعية او ارشادية فيه وجهان
اصحهما في شرح المذهب انها شرعية فعلى هذا لا يثاب على ترك استعماله وعلى الشا
ن وهي انها ارشادية لا يثاب فيها لانها من جهة الطلب **وقيل** ان المشمس لا يكره
مطلقا وعراه الراعي الى الائمة الثلاثة **قال** النووي في زيادة الروضة وهو
اجم في حيث الاول وهو مذهب اكثر العلماء وليس للكراهية دليل
تمد عليه واذا قلنا بالكراهية فهي كراهية تنزيه لا تمنع صحة الطهارة
وتختص

مخرج في
صحيح

على الاصح الاوجه وفي الثالث يراجع الاطباء وانه
وتختص باستعماله بالبدن وتزول بالتبريد من زوال الكراهية بالتبريد قد صحح الراعي
في الشرح الصغير بقاها **وقال** في شرح المذهب الصواب انه لا يكره وحديث عائشة
ضعيف باتفاق المحدثين ومنه من جعله موضع وكذا ما رواه الشافعي وعمر انه يورث البرص
ضعيف لاتفاق المحدثين على تضعيف ابراهيم بن محمد وحديث بن عباس غير معروف وانه اعلم
واما ما ذكره من اثر عمر بن الخطاب وهو ان الاتفاق على تضعيف ابراهيم احد الروايات غير مسلم
فان الشافعي ثقة وزنه في الشافعي كفاه وقد وثقه غير واحد من الحفاظ رواه آل ارتقطن
باسناد اخر صحيح **قال** النووي في زيادة الروضة ويكره شرب الحارة والبرودة وانه سبحانه
اعلم والعلة فيه عدم الاسباغ **وقال** في بيان شروطه انه منهي عنها فاقول الماء المشمس لانه
وقال طاهر غير مطهر وهو الماء المستعمل هذا هو القسم الثالث من اقسام الماء وهو
الماء المستعمل في رفع الحدث وازالة النجس اذا لم يتغير ولا يزداد وزنه وهو طاهر
حسب لقوله ومثل ذلك الماء طهورا لا ينجسه شيء الا ما غيّر طعمه او ريحه وفي رواية
بن ماجة اولونه وهو ضعيف **والثاني** طعمه او ريحه وهذا هو طهور يرفع الحدث وينزل
النجس ايضا في خلاف المذهب انه غير طهور لانه الصحابة رضى الله عنهم مع شدة اعتنا
بهم بالدين ما كانوا يحضرون ليرضوا به ثانيا ولو كان ذلك سائغا لعلوه قوله سابقا
جائزا واختلاف الامم في علقه منع استعماله ثانيا والصحيح انه تاتى تاديب به فرض وقيل
لانه تاديب به عبادة وتظهر فائدة الخلاف في صورتين **الاول** فيما استعمل في غسل الظلمة
رقة كجديد الوضوء والاعمال المسنونة **واما** العلة الثانية والثالثة في الصحيح يكون
الماء طهورا لانه لم يتادى به فرض وعلى الضعيف لا يكون طهورا لانه تادى به عبادة والخلاف
اتى في الرابعة طهور لانه لم يتادى به فرض والاخر مشروعة والاول غير طهور على العلتين
لتادى الفرض والعبادة بما فيها **الثالثة** الماء الذي اغتسلت به الكسابة عن
حيض لتعمل لزوجها المسلم هل هو طهور ينبغي على انها لو اسلمت هل يلزمها إعادة الفسل
وفيه خلاف ان قلنا لا يلزمها فغير طهور وان قلنا يلزمها إعادة الفسل وهو الصحيح
ففي الماء الذي اغتسلت به حال الكفر وجهان مبنيان على العلتين ان قلنا ان العلة تادى
الفرض فالماء غير طهور وان قلنا ان العلة تادى العبادة فهو طهور لان الكسابة ليست
من اهل العبادة **واعلم** ان الزوجة المحنونة اذا عاضت وغسلها زوجها كغسلها غيرها
فرد فيما ذكرنا وحسب مسئلة حسنة ذكرها الراعي في صفة الوضوء واستقطبها النووي في الروضة
واعلم ان الماء الذي توشا به الضيق غير طهور **وكذا** الماء الذي يتوضو به المتفقد
كذا من لا يعتقد وجوب الشية على الصحيح في الجميع ثم ما دام الماء متروكا على

علم النجس وما صحح

فقط

شأنه كما إذا ارتفع من الكف والخط
على الساعد أيضا لا يغير مستعدا في حاله

العضو لا يثبت له حكم الاستعمال ولو جري الماء من عضو المتروك إلى آخره صار مستعملا حتى
لو انتقل من أحد اليدين إلى الأخرى صار مستعملا ولو انتقل الماء الذي يغلب فيه الانتقال من
عضو إلى موضع آخر من ذلك العضو كالحاصل عند نقله من الكف إلى الساعد ورواه الكوفي و
نحوه لا يضر انتقاله وإن خرقه اليهودي وهي مسألة حسنة ذكرها الرافعي في آخر الباب الثاني
من أبواب التيمم وأهلها النووي إلا أنه ذكر هنا من زيادة الروضة أنه لو انفصل الماء من
بعض أعضا الجنب إلى بعضها وجهين الأصح عند الماء ورواه الريانية أنه لا يضر ولا يصير
مستعملا والرافعي عن الخراساني أنه يصير مستعملا **وقال** الإمام أنه إن نقله قصد أضرار
لا يصير مستعملا وصح النووي في التحقيق أنه يصير مستعملا وصح بن الرقعة أنه
بلا خلاف وصار الماء مستعملا بالنسبة إلى غيره ولا يصير مستعملا بالنسبة إلى غيره
به الخوارزمي حتى أنه قال لو أحدث حدثا ثانيا حال انقاسه جاز ارتفاعه به وإن شوي
الجنب قبل تمام الانقاس ارتفعت جنبه عنه عن الجزء الملاق للماء بلا خلاف ولا يصير
مستعملا بل له أن يتم الانقاس وترتفع جنبه عنه عن الجزء الملاق للماء بلا خلاف ولا يصير
قال والمتغير بما خالطه شيء من الطاهرات هذا تمام القسم الثالث وتقدم الكلام والماء
المتغير بشيء من الطاهرات طاهر فنفى غير مطهر كالماء المستعمل وظابطه أن كل متغير ينجس
لحم الماء على الإطلاق بسلب الطهورية والأفلا فلو تغير تغيرا يسيرا فلا يصح أنه طاهر
بقا **الاسم وقوله** بما خالطه أكثر مما إذا تغير بما جازره ولو كان تغيرا أكثر فإنه باق
على طهوريته كما إذا تغير بوجه أو شيء وهذا هو الصحيح لبقاء لحم الماء ولا بد أن يكون
الواقع في الماء ما يستغني عنه كالزعفران والحب وغيرهما **أما** إذا كان التغير بما لا يستغني
عنه كالطين والطين والنورة والزرنيخ ونحوها فمقتضى الأمر ومقتضى النظر في ذلك أنه
طاهر للعسر وبقاء لحم الماء ويكفي في التغير أحد الأوصاف الثلاثة الطهر واللون والريح على الصحيح
وفي وجه ضيقه يشترط اجتماعهما ولا فرق بين التغير المشاهد أو التغير المعنوي كما إذا
اختلط بالماء المستعمل فأننا نقدر أن لو كان الواقع يغيره بما يدرك بالحواس وبسلب الطهر
رية فأننا نحكم بسلب طهورية هذا الماء الذي وقع فيه من المائع ما يوافقه في صفاته والأفلا
بسلب الطهورية ولو تغير الماء بالتراب المطروح فيه قصد أضرار فهو طاهر على الصحيح والمتغير
بالمائع فيه أوجه أصحها بسلب طهورية الجلب دون الماء ولو تغير الماء بأوراق أو
شجر المتناثرة بنفسها أنه لم يتغيرت والماء فهو طاهر على الظاهر وإن تغت بالاختلاط فا
وجه الأصح أنه باق على طهوريته لعسر احترازها عنها فلو طرحت الأوراق والماء قصد أضرارها

فالمذهب

وأيضا ما إذا كان المائع من غير الماء

في طهارة نجس

فالمذهب أنه غير طاهر سواء طرحت في الماء صحبة أو موقوفة وأنه أعلم **قال** وماء نجس
وهو الذي حلت فيه نجاسة وهو دون القلتين أو كان قلتين فتغير هذا هو القسم الرابع من الماء
وهو كما ذكره الشيخ ينقسم إلى قليل وكثير فالما القليل نجس بملاقاة النجاسة المؤثرة سواء
تغير أم لا كما أطلقه الشيخ لفهم قوله صلى الله عليه وسلم إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل نجسا و
في رواية نجسا فلو الحديث بمفهومه على أنه إذا كان دون القلتين يتأثر بالنجاسة واحتراز
بالنجاسة المشرقة غير المؤثرة **قال** النووي في زيادة الروضة كالمية التي لا تنفس لها سائلة
يشل الزباب والنجاس ونحوها كالنجاسة التي لا يدركها الطرف وكما إذا ولغت القرة التي
تنجس فيها ثم غابت واحتراز طهارتها فأن الماء القليل لا ينجس بهذه الصورة ويستثنى
أيضا من الشعر اليسير النجس فلا ينجس الماء القليل مخرج به النووي في باب الأواري من زيادته
ونقله عن الأصحاب **قال** ولا يختص بشعر الإنسان في الأصح بل يفرق على نجاسة شعر الأدمي ثم
قال في شرح المذهب ويعرف اليسير بالعرف **قال** الإمام لعلة الذي يغلب انتفاؤه لكنه قال في شرح
المذهب يعني عن الشعر والشعرتين والثالث ويستثنى أيضا الحيوان إذا كان على منفذ نجاسة
شتر في الماء فأنه لا ينجس على الأصح لمصلحة صونه ذكره الرافعي في شروط الصلوات بخلاف
بخلاف ما لو كان مستجرا نجس فأنه ينجس بلا خلاف كما قاله في شرح المذهب فإن المستجرا بال ونحوه يمكنه
الاحتراز لأنه كالماء فأنه لا ينجس الماء القليل ذكره بن الصلاح وهي مسألة حسنة **قال** مالك
رحمه الله الماء القليل لا ينجس إلا بالتغير كالشعر وهو وجه فمذهبنا واختاره الرقاياني وفي قول
القويم الماء الجاري لا ينجس إلا بالتغير واختاره جماعة مشهور الغرائل والبيضاوي وكنا به غا
ية القصور وهو قوي من حيث النظر لأن دلالة خلق الله الماء طاهر ودلالة نطق وهو أرحم من دلالة
المفهوم في قوله عليه الصلاة والسلام إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل نجسا **وأما** الكثير وهو قلتان فصاعدا
فلا ينجس إلا بالتغير بالنجاسة لقوله صلى الله عليه وسلم خلق الله الماء طهور الحديث والأ
جماع منعقد على نجاسته بالتغير ثم لا فرق بين التغير اليسير والكثير وسواء تغير الطهر
اللون والريح **وهذا** الخلاف فيه هنا بخلاف ما مر في التغير بلا طاهر وسواء كانت النجاسة
الحاوية لا ينجس **وقوله** حلت فيه نجاسة احتراز به عما تروى في الماء بحقيقة ملقاة على شاطئ
الماء فأنه لا ينجس لعسر الملاقة **وقوله** فتغيرا حلت فيه نجاسة إذا لم يتغير الماء الكثير با
لنجاسة وقد تكون قليلة وتستعمل في الماء فأنه لا ينجس يستعمل جميع الماء على المذ
هب الصحيح **وفي** وجه يبق قدر النجاسة ولو وقع في الماء الكثير نجاسة تواف
قفة في صفاته كبول منقطع الريح فأننا نقدره على ما تقدم في الطهارة ولو
وقع في الماء الكثير نجاسة جامدة فنقول إن الأظهر أنه يجوز له أن يتغير في ما لا يتغير
صنع شارك ولا يجب التساؤل لأنه طاهر كله **والقول** الآخر أنه يتأثر عن النجاسة

وأيضا ما إذا كان المائع من غير الماء

تدور قلنتين ولو تغير بعض الماء الكثير فالاصح في الرفع الكثير نجاسة جميع الماء والاصح
في زيادة الروضة ان كان الباقي دون قلنتين فتجسس والافظا هو روجه الرفع في شرح
الصغير وانه سبحانه اعلم **فرع في زيادة الروضة** اذا وقع في الماء نجاسة وشك هل هو
قلتان ام لا فالذي جزم به الماء ورد في اخره وان نجس لتحقيق النجاسة **والامام** فيه
احتمال واختار بل الصواب الجزم بظهارته لانه الاصل ظهارته ولا يلزم منه النجاسة التجسس
وانه سبحانه اعلم **قال والقلتين** خمس مائة رطل بالعراق عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الماء قلنتين بقلال يحجزه شئ **قال**
الشافعي قال بن جريج رأيت تلال حجر والقلعة تسع قرابين وشئ فافطاط الشافعي رضي
الله عنه جعل الشئ نصفاً والقربة لا يسر في العراق في الغالب على مائة رطل وحينئذ تجملة
فالاخمس قرب وهو مائة رطل وهذا لا تحصيل التقريب او التقدير الاصح على سبيل
التقريب فعلى هذا الاصح انه لا يضرب نقصان قور ولا يظهر بنقصه تفاديه وان تغتفر
بقدر من المتغيرات مثاله **لو وضعنا** قور رطلين المتغيرة في خمس مائة ووضعنا قور
رطل مائة ثمة فهذا التقدير ما يؤثر فلو وضعنا قور رطلين المتغيرة في خمس مائة رطل
الاخمس ارطال مثلاً فاشتر قلنا هذا النقص يؤثر على قول التعدي يضرباً نقص كان
كنصاب الزكوة **وقيل** يغني عن نقص رطلين **وقيل** ثلثة ونحوها وقدر القلتين
بالمساحة ذراع ورابع طولاً وعرضاً وعمقاً وقدرها بالتوشق مائة رطل وثمانية ارطال وثلث
رطل تقرباً على الرفع ان رطل بغداد مائة وثلثون درهماً **قال فصل جلود الميتة** تظهر
بالدباغ الاحمر الكلب والخنزير والحيوان الذي ينجس بالموت اذا دبغ جلده يظهر بالدباغ
سواء في ذلك ما كور اللحم وغيره والاصل في ذلك حديث ميمونة رضي الله عنها حيث قالت
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في شاة لو اخذتم احداها فمقالاتها ميتة فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم يظهره الماء القرمز رواه ابو داود والشافعي واسناده حسن **وعنه**
بن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا دبغ الاحباب فقد ظهر
رواه مسلم ثم اذا دبغ الجلد ظاهره قطعاً وكذا باطنه على المشهور الجويد فيصير عليه
فيه ويتعمل في الاشياء اليابسة والرطبة ويجوز بيعه وهبته والوصية به وهو
يجوز اكله من ما كور اللحم روجه الرفع ورجح النووي التحريم ويكون الدباغ
بالاشياء الخفيفة كالشرب والقرط وقشر الزمان والعفص ويحصل له
بغ الاشياء المنجسة والنجاسة كورق الحمام على الاصح ولا يكفي بالتجديد
والشحم على الاصح **ويجب** غسله بعد الدباغ ان دبغ بنجس قطعاً وكذا ان دبغ
بطاهر على الاصح **قال الامام** ويعتبر في شئونه ما روي عن ثلثة امور احدها

نزع

نزع فضلاته الثاني ان يطيب نفس الجلد الثالث ان ينشئ في الدبغ الى حالة بحيث لو وقع
لم لا يارب بعد للفساد والنتن وانه سبحانه اعلم **واما جلد** الكلب والخنزير ورفرغ
احدهما فلا يظهر بالدباغ عندنا بل الخلاف لانهما نجسان في حال الحيوة والدباغ انما
يظهر جلد تجسس بالموت لان غاية الدباغ نزع الفضلات ودفع الاستحالات ومعلوم ان
الحيوة المبلغ في ذلك من الدباغ فان لم تغد الحيوة الظهارات فالاولى ان لا يفيد الدباغ
الله اعلم **قال وعظم الميتة** وشعرها نجس الا الاذني الاصل في ذلك **قوله تعالى** حرمت
عليكم الميتة وتحريم ما ليس بحرام ولا ضرر في اكله كقول علي بن جاسية ولا شك في نجس بالموت
الم لا وهو قولان احدهما لا نجس لانه لا تحله الحيوة فلا روج فيه فلا ينجس بالموت بديل
انه اذا قطع لا ينجس ولا ياله وظهر مما انه نجس وهو الذي جزم به الشيخ لانه ان
حلت له الحيوة فينجس والا فنجس تبعاً للجملة لانه من جلتها كما يجب غسله في
الظهار والحنابة **واما العظم** ففصله خلاف قبله انه كالشعر والمذهب القطع بنجاسته
لانه نجس وياله بالقطع والفتق والتور والريش كالشعر فاذا قلنا بنجاسة الشعر
ففي شعر الاذن قولان بناء على نجاسته بالموت ان قلنا ينجس بالموت كما ينجس شعره
وان قلنا لا ينجس وهو الرابع فلا ينجس شعره بالموت على الاصح وانه سبحانه اعلم
قال ولا يجوز استعمال اواني الذهب والفضة ويجوز استعمال غيرها من الاواني
وفي الحديث الصحيح من رواية حذيفة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال لا تلبسوا الحرير ولا الدباغ ولا تشربوا في انية الذهب
الفضة فانها لهم في الدنيا وفي الآخرة رواه البخاري ومسلم **وفي** رواية مسلم
الذي يشرب في انية الذهب والفضة انما يجزئ من يظنه نار جهنم **وفي** رواية من
شرب من اناذ حقد فضة فانما يجزئ من يظنه نار جهنم **وفي** رواية ان الذي ياكل
او يشرب الحديث والجملة الثانية من يجزئ سورة قاله النووي وفي الاقليد حكاية
الخلاف واما النار فيجوز فيها الرفع والنصب هو الصحيح ومعنى ان النار يلقى النار
في بطنه يجزئ متتابعاً يسمع له جرمرة وهي الصورة لتردده في حلقه **وعنه** رواية الرافعي
تكون النار فاعله ومعناه ان النار تنقشر في جوفه عافان الله تعالى **قال النووي**
في شرح مسلم قال اصحابنا انعقد الاجماع على تحريم الاكل والشرب وسائر الاعمال
في اناذ الذهب والفضة الا ما عكس عن داود وقول قديم الشافعي انه يكره والمحققون
لا يعتدون بخلاف ابني داود وكلام الشافعي مؤول **كما قاله** صاحب التقریب مع ان
الشافعي رجع عن هذا القول القويم فحصل ان الاجماع منعقود على تحريم استعمال اواني
الذهب والفضة في الاكل والشرب **ويحرم** الاكل بعلقة من احد هما والتجسس

والفطر

ان الشعر والعظم
من اجزاء الحيوان
فممنوع الشعر خلاف
في افة صحيح

منها جميع وجوه الاستعمال ومنها الكحلة والميل وطرف الغالية وغير ذلك
سواء الاناء الكبير والصغير ويستوي في التحريم الرجل والمرأة **والمرأة** بلا خلاف وانما الفرق
بين الرجل والمرأة في التحريم لقصده نية النساء للزوج والسو يحرم استعمال ماء الورد
والادهان في قمار الذهب والفضة وفي القناني **وكذا** يحرم نية الحوانت والبيوت و
المجالس باواني الذهب والفضة هذه القرباء وجوز به بعض الأصحاب وهو غلط
وقد نص الشافعي والأصحاب أنه لو توشأ أو اغتسل من اناء ذهب أو فضة
عصى الله ورسوله ويحرم اتخاذ هذه الاوان من غير استعمال على الصحيح لأن
ما حرم استعماله حرم اتخاذ كالات اللهم عافانا الله الكرم من تعاطي ما هو ب
النار ويحرم على الصائغ صيغته ولا يستحق اجرة لأن فعله معصية ولو كسر
شخص هذه الاوان فلا ارش عليه ولا يحل لاحد ان يطالبه بالارش ولا يرفع
الى ظالم من حكام زماننا لانهم جهلة ويتعاطون هذه الاوان حتى يشربون السكر
مع الالات **واللهو** في حديث ابن عمر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال يمسح اناس من امتي في آخر الزمان قرده وخنازير قالوا يا رسول الله
ليس يشهدون **ان** لا اله الا الله **وانك** رسول الله قال بلي ولا تكلموا
المعاري والقيافا توا على الله وبعثوا فاصبحوا وقد مسخوا قرده وخنا
زير **وفي** حديث انس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من
جلس الى قينة يسمع منها صب في اذنيه الا انك والا انك بقم النون والموهو
الرباص المذاب والله سبحانه اعلم **واما** اوان غير الذهب والفضة ففيه
خلاف قيل يحرم لما فيه من الخيل والسرف وكسر قلوب الفقهاء والصحيح انه
لا يحرم ولا خلاف انه لا يحرم الا الاناء الذي نفاسه في صنعته ولا يشترط
لبس الكتان والصوف النفسين **فزع** لو اتخذ انا ومن نحاس ونحوه وموهه
بالذهب او الفضة ان حصل بالعرض على النار منه شيء حرم على الصحيح وان لم
يحصل بالعرض على النار شيء فالراجح في هذا الباب انه لا يحرم والراجح في باب ركوت
التقدين انه يحرم **قال النووي** في شرح المذهب ولو موطع السيف وغيره من الالات
الحرب او غيرها يذهب تمويهها لا يحصل منه شيء بالعرض على النار فظهر بقاء
صحتها وبه قطع الغرائقون التحريم للحديث ويدخل فيه الخاتم والدواة و
المرملة وهي الساعة وغيرها فليجتنب ذلك والله سبحانه اعلم **قال في شرح**
المذهب

المذهب ونحوه سقف البيت او جدران به بالذهب او الفضة حرام قطعاً ثم ان حصل منه
شيء بالعرض على النار حرم استدامته والا فلا وتبعه ابن الرفعة على الجرم بذلك
والله سبحانه اعلم **قال في فصل السؤال** مستحب في كل حال الا بعد الزوال للصائم
وهو في ثلثة مواضع اشده استحباباً عند تغير الفرم من ازم وغيره وعند القيام
من النوم وعند القيام الى الصلوة **السؤال** سنة مطلقاً لقوله صلى الله عليه وسلم
السؤال مظهر الفرم من الله وهو حديث صحيح رواه ابن خزيمة وبن حبان والبيهقي
والنسائي باسناد صحيح وذكره البخاري تعليقا بصيغة الجزم وتعليقاته بصيغة
الجزم صحيحة **ومظهر** بفتح الميم وكسر هاء كل ما يتطهر به فسمه السؤال بذلك
لانه يظهر الفرم وحمل كبره للصائم بعد الزوال فيه خلاف الراجح في الرافعي والروضة
انه كبره **لقوله** صلى الله عليه وسلم لم يؤم الصائم اطيع عند الله من رجع
المسألة رواه البخاري وفي رواية مسلم يوم القيامة والخوف بضم الخاء واللام هو
التغير وخفت بما بعد الزوال لمن تغير الفرم بسبب النوم حينئذ يظهر فلو تغير
فه بعد الزوال بسبب اخر كنوم او غيره فاستاك الاجل ذلك لا يحرمه **وقيل** لا
يكره الاستيلاء مطلقاً وبه قال الاثمة الثلاثة ورجحه النووي في شرح المذهب
وقال القاضي حسين يكره في الفرض دون النفل خوفاً من الريا **وقول** المستف للصائم يؤخذ
منه ان الكراهة تنزل بغروب الشمس وهذا هو الاصح في شرح المذهب **وقيل** تبعا الكرا
هة ال الفطر والله سبحانه اعلم **ثم السؤال** يتأكد استحبابه في مواضع منها عند تغير
الفرم من ازم وغيره والا من قيل السكوت الطويل وقيل ترك الاكل **وقوله** وغيره
يؤخذ فيه ما اذا تغير باكل ماله راحة كرهية كالنوم والبصل ونحوها **ومنها** عند القيام
من النوم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ استاك وروي يشوش
فاه بالسؤال **ومعني** يشوش ينفض ويغسل والحديث رواه الشيخان ووجه تأكي
الاستحباب عند القيام منه ان النوم يستلزم ترك الاكل والسكوت وهما من اسباب التقير
ومنها عند القيام الى الصلوة **لقوله** صلى الله عليه وسلم لا تشق على امتي لامرهم
بالسؤال عند كل صلوة رواه الشيخان **وعن** عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال ركعتان يسؤال افضل من سبعين ركعة بلا سؤال رواه ابو
نعيم من حديث الحميدي باسناد ذكر رجاله ثقة **والسؤال** يتأكد عند القيام الى الصلوة
وان لم يكن الفرم متغيراً ولا فرق بين صلوة الفرض والنفل حتى لو صل صلوة ذات
سليمة كالنضح والترابح والتكبير استحب له ان يستاك لكل ركعتين **وكذا** للجنابة

والطواف ولا فرق بين الصلوة عند الوضوء وبالشتم او عند فقد الطهورين و
كذا الاستحباب ايضا عند الوضوء وان لم يصل في النسيان لولا ان اشق
على امتي لامرهم بالسؤال عن كل وضوء وصحبه بن خزيمة وعلقه البخاري و
يستحب عند قراءة القرآن وعينو اصفرار الاسنان وان لم يتغير الفم والعلم انه يحصل
الاستيلاء بخمرة وبكلمتين من بلد والعدد اولى والاراء اولى والا فضل ان يكون
يا سائري بالمرء يستحب غسله لستار به ثانيا ولواستاك باصبع غيره و
هو خشنه اجزاء قطعا قاله في شرح المذهب وفي اسبوعه خلاف الراجح في الروضة
لا يجزي والراجح في شرح المذهب الاجزاء قطعا القاضى حسن والمحالى
والبغوي والشيخ ابو حامد واختاره الرويان في البحر والاباس ان يستار
بسؤال غيره باذنه **و** يجب ان يستار بيمينه ويبدأ بالجانب الايمن من
فيه وانامة على سقف حلقه اذرا لطيفا وكراستي اخراسه وينوي بالسؤال
السنة ويستحب عند دخول المنزل وعنوانه التوم والله سبحانه اعلم **قال**
فصل في ترايض الوضوء ستة النية اعلم ان الوضوء له شروط وفروض
لشروط الاسلام والتميز وظهورية الماء وعدم المانع العتي كالوضوء وعدم
المانع الشرعي كالحيض والنفاس ودخول الوقت في حق ذوي الضرورات كالمسح
ضمة ومنه في الريح الدائم **واما** الفروض ستة كما ذكر الشيخ **احدها** النية لقوله
له عليه السلام والصلوات اعمال بالنيات رواه الشيخان وهي فرض فطهارة
الامعاء ولا يجب لازالة النجاسات على الصحيح والفرق ان المقصود من النجاسات
تركها وهو يحصل بالغسل بخلاف الاحداث فان طهرتها عبادة فتفتقر الى نية
كسائر العبادات **ك**ذا قاله الرافعي وشروط معتقها الاسلام فلا يصح وضوء الكافر
ولا غسله على الصحيح لانه النية عبادة والكافر ليس من اهلها ولا يقع طهارة المريد
قطعا تغليظا عليه **ووقت** النية الواجبة عند غسل اول جزء من الوجه لانه اول
العبادة الواجبة ولا ينافى على السنن الماضية وكيفية ان كان المتوضي سليما لا
عليه به ان ينوي احد ثلثة امور **احدها** رفع الحدث او الطهارة عن الحدث
الثاني ان ينوي استحبابه الصلوة او غيرها مما لا يباح الا بالطهارة **الثالث**
ان ينوي فرض الوضوء او اداء الوضوء وان كان الناموسا قال الثوري في
شرح المذهب ولو نوي الطهارة للصلوة او الطهارة لغيرها مما يتوقف على الوقت

استحب بعضهم ان
يقول اوله اللهم
سبحك يا ذا الجلال
والاكرام
وشره لثاني وثبت
به الحاقه وبارك في
بالحمد والرحمة
بالحمد

كفي

كفي وذكره في التنبية ولو نوي الطهارة ولم يقل عن الحدث لا يجزيه على الصحيح
لانه الطهارة تكون عن الحدث وعن النجس فلا بد من نية تميز ولو نوي الوضوء
فقط صحت على الصحيح في التحقيق وشرح المذهب بخلاف ما اذا نوي الغسل
وهو جنب فلا يكفي وقرى الما ورد في بان الوضوء لا يطلق على غير العبادة بخلاف الغسل
ولو نوي رفع الحدث والاستحابة فهو نهاية النية **واما** من به علة كمن
به سلس البول او كان مستحاضة فينوي الاستحابة ولا يصح ان ينوي على الصحيح
رفع الحدث لانه الحدث مستمر ولا يتصور رفعة وقيل يجب ان يجمع بينهما وقيل
كفي احدهما **ف** شرط النية العزم فلم يشك انه محدث فتدبر الامة داوود
تيقن انه محدث وشك في انه يظهر غير بان انه محدثا اجزاه قطعا لانه الاصل بقا
الحدث فلا يفتر بترده معه فقول جاب النية باصل الحدث بخلاف الصورة الاولى
ودت سبحانه اعلم **ف** لو كان يتوقفا فنسي لمعة في المرة الاولى فانفصلت في
الغسل الثانية او الثالثة اجزاه على الصحيح بخلاف ما اذا انفصلت
اللمعة في تجديد الوضوء فانه لا يجزيه على الصحيح **والفرق** ان نية التجديد
لم تشمل على نية فرض التلاوة فالمرء بخلاف نية الغسل الثانية والثالثة والظاهر
فان نية فرض الوضوء تشمل التلاوة فالمرء في المرة الاولى لا تحصل الثانية والثالثة
والخطا في الاعتقاد لا يفتر كما ترى ان المصلحة لتوترر سجدة من الاول ناسا وسجدة
في الركعة الثانية تمت الاول وان اعتقد خلاف ذلك والله اعلم **قال** وغسل الوجه الفرض
الشارف غسل الوجه وهو اول الاركان الظاهرة قال الله تعالى فاغسلوا وجوهكم
يجب لمسته بها بالغسل وحده من مبتدي تسطيع الجهة الى منتهى الوقت
طولا ومن الاذن عرضا وموضع التعذيب ليس من الوجه فالصعودان ليسا من
الوجه على الصحيح في الشرح والروضة **ورج** في المحتررات انهما من الوجه **ش** الشعر
النابت في الوجه قسمان احدهما لم يخرج من حدة الوجه **و** الثاني خارج عنه
والذي لم يخرج من حدة الوجه قد يكون نادر الكثافة وقد يكون غير نادر
الكثافة فالنادر الكثافة كالجانبين والاهواب والشاربين والعذار
رين واما الماذين للاذنين بين الصدغ والعارض فيجب غسل ظاهر
هذه الشعور وباطنها مع البشرة تحتها وان كشد لا يمان الوجه **واما**
شعر العارضين فان كان خفيفا وجب غسل ظاهره وباطنه **مع**

مخاطباتهم يتقن انه
محدث لم يعتد بوضوءه
على الاصح لانه توضأ
ص

الى الاذن مع

البشر وان كان كثيفاً وجب غسل ظاهره على الاظهر ولو نطق بعضه وكشف بعضه
 فالراجح ان الخفيفة حكم الخفيف الحصى والكثيفة حكم الكثيف الحصى وفرض يطالب الخفيف
 والكثيف بخلاف الصحيح ان الخفيف ما ترى البشرة تحته فيجلس الخاطب والكثيف ما بين
 الرؤية القسم الثاني الشعور الخارجية عن حذ الوجه وهو شعر التحية والعارضة
 والعذار والتسبال طولاً وعرضاً فالراجح غسل ظاهرها فقط لانه يحصل بالملازمة
 وقيل لا يجب لانها خارجة عن حذ الوجه قال في زيادة الروضة يجب غسل جزو راسه
 ورقبته وما تحت ذقنه مع الوجه ليتحقق التيمم به ولو قطع انفه او شفته لزمه
 غسل ما ظهر بالقطع في الرضوخ والغسل على الصحيح لانه بق وجهها ويجب غسل
 ما ظهر من حمرة الشفتين ويستحب ان يأخذ الماء بيده جميعاً والله اعلم **قال** وغسل
 اليدين مع المرفقين الفرض الثالث غسل اليدين مع المرفقين لقوله تعالى وايدكم
 الي المرافق والنظرة الي محمداً بمعنى مع كما في قوله تعالى من انصاري الي الله اي مع الله
 ويدل لذلك ما روي جابر رضي الله عنه قال رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم يدبر
 الماء على المرفق رواه الدارقطني والبيهقي ولم يصفه في روي اذ ار الماء على مرفقيه
 وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به **ويجب** ايصال الماء الي جميع الشعر والبشرة
 حتى لو كان تحت اظفاره ونسخ يمنع وصول الماء لم يمتص وضوءه وصلوته باطله والله
 سبحانه اعلم **قال** ومسح الرأس الفرض الرابع مسح الرأس لقوله تعالى واسجدوا
 بروءكم وليس المراد هنا مسح جميع الرأس لحديث المغيرة رضي الله عنه ان
 النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح بياضته وعلى عمامته وعلى الخفين رواه
 مسلم ولان من مر به على حامة راس التيمم فتح انه يقال مسح برأسه وعندنا قالوا
 يجب ما يطلق عليه التيمم المسح ولو بعض شعرة او قدرها من البشرة بشرط
 الشعر المسحوق لا يخرج عن حذ الرأس لومده بان كان متجعداً ولا يضر بها
 وزرة منبت المسحوق على الصحيح **ولو غسل** راسه بدل المسح او اتقى عليه
 قطرة ولم تسلم او وضع يده التي عليها الماء على راسه ولم يمسحها اجزاء على
 الصحيح **قال** في زيادة الروضة ولا يتعين اليد للمسح بل يجوز بخشة
 او خرقه او غيرها ويجز به مسح غيره له والمرأة كالرجل في المسح و
 الله سبحانه اعلم **قال** وغسل الرجلين مع الكعبين الفرض الخامس
 غسل الرجلين مع الكعبين لقوله تعالى وارجلكم الي الكعبين فلعلى قراءة

النصب

النصب يكون الغسل متعيناً والتقدير واغسلوا ارجلكم وعلى قراءة الجبر فالسنة بنية الغسل
 ولو كان جائزاً لبيته صلى الله عليه وسلم ولو مرة كما فعل صلى الله عليه وسلم وغير ذلك **قال**
 النووي في شرح مسلم واتفق العلماء على ان المراد بالكعبين العظمان النابتان بين الساق
 والقدم وفي كل رجل كعبان وشوة الأفضة قبحهم الله تعالى فقالت في كل رجل كعب وهو
 العظم الذي في ظهر القدم **وحكى** هذا عن محمد بن الحسين ولا يصح عنه وجبة
 العلماء في ذلك كما نقل اهل اللغة والاشتقاق وهذا الحديث الصحيح الذي نحن فيه يدل
 لذلك ففيه فغسل رجله اليمنى الي الكعبين ورجله اليسرى كذلك فاشبهت في كل رجل
 كعبين والله اعلم **قلت** وحديث نعيم بن بشير رضي الله عنه صريح في ذلك قال قال
 لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اقيموا صفوفكم فرايت الرجل منا يلصق منكبه بمنكب
 صاحبه وكعبه بكعبه رواه البخاري ويعلم ان هذا في كعب المفصل ولا يتأتى في
 الذي على ظهر القدم والله اعلم **واعلم** ان الغسل واجب اذا لم يمسح على الخف وقراءة
 الجهر بحمالة على ما سمع الخف **ويجب** غسل جميع الرجلين بالآر وينق البشرة والشعر حتى
 يجب غسل ما ظهر بالشق ولو وضع في الشق شمعاً او حناً وله جرم لا يجزي
 وضوءه ولا تصح صلوته **وكذا** يجب عليه ازالة خرا البراغيث حيث استقامت من
 نومه فالعجز عن مثل ذلك فلو توضأ ونسي ان الله شرع له وجب عليه غسل
 ذلك المكاة وما بعده لاترتيب واعادة الصلوة والله سبحانه اعلم **فرض** اذا اجتمع
 على الشخص حدث اصغر وهو الرضوخ وحدث اكبر وهو الغسل ففيه خلاف منتشر
 الصحيح المفتى به كفيه غسل جميع بدنه بنية الغسل ولا يجب عليه الجمع بين
 الرضوخ والغسل ولا ترتيب فذلك والله اعلم **قال** والترتيب على ما ذكرناه **الفرض**
السادس الترتيب وفريضته مستفادة من الآية اذا قلنا الترتيب والترتيب والافلا
 فتم فعله صلى الله عليه وسلم اذا لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم انه توضأ
 الا مرتباً ولا أنه عليه الصلوة والسلام قال بعد ان توضأ مرتباً هذا وضوء
 لا يقبل الله الصلوة الا به اي بمثله رواه البخاري ولين الوضوء عبادة تر
 جمع في حال العذر الي نصفها فوجب فيها الترتيب كالصلوة فلو نسي
 الترتيب لم يجز له كما لو نسي الفاتحة في الصلوة او التحياتة على بدنه **فرض**
 خرج من فرجه بليل يجوز ان يكون متبياً ويجوز ان يكون متبياً واشتبه
 عليه الحال فما الذي يجب عليه فيه خلاف منتشر علقته في بعض الكتب

الكثير من ثلاثة عشرة مقالة الرابع في الرافعي والروضة انه يتخير فان شاء
جعله متيناً وغتسل وان شاء جعله مزيئاً وغتسل اما به من بدنه وثوبه وثو
ضاه لانه اذا جعله مزيئاً وتوضأ فقد اتى بما يقتضي الوضوء فارتفع حدثه الاصغر و
بقى الحدث الاكبر مشكوك فيه والاصل عدمه وكذا يقال اذا اغتسل **وقيل** يجب عليه
الاخذ بالاحتياط لانا تحققنا شغل ذمته باحد الحدثين ولا يخرج عن ذلك بيقين الا
بان يتحاط كمالاً لولزم ذمته صلوة من صلاتين ولم يفرق بينهما يجب عليه ان يغتسل
وهذا اقوى ورجحه النووي رحمه الله تعالى في شرح التشبيه وفي رد المحتار والمسالمة والله
تعالى اعلم **قال** وسنة عشرة اشياء التسمية للوضوء سنن منها التسمية
في ابتداء الوضوء لما روي عنه صلى الله عليه وسلم وضع يده في الماء وقال لا يصح به توضؤا حتى
انه رواه البيهقي **قال** النووي لسناده جيد وفي الحديث كل امرئ ذي بائ لا يبدأ فيه جيم
انه فهو اجزم اى اقطع وهي سنة مؤكدة **وقد** قال الامام ابو احمد جوبها فلو سبها
في ابتداء الوضوء اتى بها متى ذكرها في الوضوء كما في تسمية الطعام فلو تركها عمداً
فلم يشرع تداركها فيه خلاف والراجح نعم وفي الحديث من توضأ وذكر اسم الله كان
ظهور الجميع بدنه وان لم يذكر اسم الله كان ظهور لا عفتاً وضوءه رواه الدارقطني
والبيهقي وضعفه من جميع طرقه **قال** وغسل الكفين قبل غسل الوجه اول ادخال
لها الا ان من سنن الوضوء غسل الكفين قبل غسل الوجه ولها احوال احوالها ان
تتقن نجاستها فهذا يكبره له غمس كفيه في الاناء قبل غسلها ثلاثاً فلهي محرم
لانه يفسده الثانية ان شاء ومنها كنه ثام فانه لا يدري اين باتت يده لا تكبره
له غمس كفيه **وقيل** غسلها ستة لقوله صلى الله عليه وسلم اذا قام احدكم من نومه
فلا يغسل يده قبل ان يدخلها الا ان شاء فانه لا يدري اين باتت يده **ورواية**
فلا يغسل يديه في الاناء قبل ان يغسلها ثلاثاً وهذا مذهب الشافعي ومالك **وذهب**
بعض العلماء الى وجوب غسلها قبل ادخالها في الاناء عن الاستيقاظ من النوم لظا
هر التيمم ولم يفرق بين نوم الليل والنهار **وذهب** الامام احمد الى وجوب ذلك من
نوم الليل دون نوم النهار لقوله صلى الله عليه وسلم اين باتت يده والمبيت يكون
بالليل دون النهار والشافعي رحمه الله تعالى حمل التيمم على غير الوجوب لقريته
الحالة الثالثة ان يتقن ظاهرها وتحتها فهذا لا يكبره له غمس كفيه في الاناء
قيل غسلها ولكنه مستحب وهذه هي الحالة التي ذكرها الشيخ وما أخذها

انه

انه الوارد في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم من غير تعرض لسبق يوم وانتفت
الكراهة لفقوا العلة الواردة في الخبر ان الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً وانه سبحانه
اعلم **قال** والمضمضة والاستنشاق لفعله صلى الله عليه وسلم وقال احمد رحمه
الله تعالى وجوبها وحجة الشافعي قوله عليه الصلوة والسلام عشرة من السنة و
عدمها المضمضة والاستنشاق رواه مسلم ثم اصل السنة يحصل بايصال الماء
الى الفم والاذن سواء اداره ام لا وهذا هو الراجح لكن فعل الشافعي على ادارته في
الفم ولا يشترط في تحصيل السنة ان يبع الماء حتى لو ابتلعه تأدت السنة **قال النووي**
في شرح المذهب **رواه** جماعة الى اشتراط اربع المآثر في تحصيل وتقديم المضمضة على
الاستنشاق شرط في تحصيل السنة على الراجح **وقيل** مستحب والله اعلم **في**
ع يستحب المبالغة في المضمضة والاستنشاق لغير الصائم **واما** الصائم فيفضل
يحرم فرقة قاله القاضي ابو الطيب وقيل يكبره قاله البزنجي وغيره قيل
تركها مستحب قاله ابن الصباغ **قال واستحب** الرأس بالمسح من سنن الوضوء
استحب الرأس بالمسح لفعله صلى الله عليه وسلم والخروج من الخلاف والسنة
لكيفية المسح ان يبدأ بمقدم رأسه ثم يذهب بيده الى قفاه ثم يردّها الى
المكان الذي بدأ منه **روى** ذلك عبد الله بن يزيد رضي الله عنه في وصفي وفتور رسول
الله صلى الله عليه وسلم ويقع ابهاميه ويلصق السابطين والذقاب والعود مرة و
هذا التيمم له شعر ينقلب بالذقاب والرد ليصل البلاء الى ظاهر الشعر وباطنه **واما**
من لا شعر له اوله شعر لا ينقلب فيقتصر على الذقاب فلو رده لم تحسب ثانية
لكون المايق استعمالاً لو يرد نزع ما على رأسه من عمامة او غيرها مسح على جزء
من رأسه ويتم على العمامة والافضل ان لا يقتصر على اقل من الناصية لانه عليه
الصلوة والسلام مسح بناصرته وعلى عمامته **وشرط** الرافعي ان يحصر
رفع العمامة ذكره في الشرحين والمحرر وتبعه في النهاج وحذفة من الرو
ضية **ولا** يجوز الاقتصار على مسح العمامة قطعاً في الروضة والرافعي
لانه ما مور بمسح الرأس والماسح على العمامة ليس بما مسح له في
الحجر **عن** محمد بن نصر من كبار الاصبغ انه كيف وانه اعلم **قال** مسح
الاثنين يستحب مسح الاذنين ظاهرهما وباطنهما بمااء جدي **وقد**

يستحب مسح الصالحين بما جدد قال عبادة بن زيد راية رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ فاخذ لاذنيه ما خلا المار الذي اخذه لراسه رواه الحاكم والبيهقي
 قال الاسناد صحيح وزاد الحاكم فقال علي شرط **وكيفية** المسح ان يدخل
 مستحبته فيهما خيه ويد يرحها في المعاطف ويمر ابهاميه على ظاهرا ذنيه ثم
 يلمص كفيه واما ملبوتان بالاذنيه استظهارا وهذه الكيفية ذكرها الرا
 فعي ولقطها **روي** الثوري من الروضة **قال** وتخليل الأصبع الكثيرة وتخليل
 اصابع الرجلين **روي** انه صلى الله عليه وسلم كان اذا توضأ شبك لحيته باصابعه
 من تحتها رواه بن ماجه **وروي** بن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يخلل لحيته قال البخاري وهذا اصح ما في الباب **وقال** الترمذي انه حسن
 صحيح **وانما** تخليل الاصابع فعن بن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال اذا توضأت فخلل اصابع يديك ورجليك رواه بن ماجه والترمذي وقال
 حسن غريب **وقال** في تخليل سائر النجاسات عنه فقال حسن **وكيفية** تخليل اصابع الر
 جلين ان يبدأ بخنصر يده اليسرى لا وهذه الكيفية رجعها الثوري في الروضة **وحكي**
 عنها انه يخلل بين كل اصبع من اصابع رجله باصبع من اصابع يده **وحكي** في شرح المذهب
 فيها اخراته يبدأ بخنصر اليد اليمنى واقرانها سواء وعزاه الى امام الحرمين ثم قال انما قاله
 الامام هو الرابع المختار **وكذا** اختاره في التحقيق وتخليل اصابع اليدين بالشك ثم ان
 كانت الاصابع ملتفة لا يصلح المار اليها الا بالتخليل وجب **وان** كانت ملتفة قال لا
 يجب فتحها ولا يستحب قال في زيادة الروضة بل لا يجوز وانه سبحانه اعلم **قال**
 في ترويم اليمنى على اليسرى والظاهرة ثلثا ثلثا **عن** ابن جرير رضي الله عنه ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال اذا توضأت فابدوا بمساكنكم رواه ابو داود بن ماجه وصححه بن جرير
 عمة بن جابر **وعن** عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح اليدين في جيب
 ثوبه وترجله وترشانه كله **ومتن** الترجل التبرجج يبدأ بالشق الايمن والشق
 في الظهور يبدأ باليد اليمنى والرجل في الوضوء والشق الايمن في الغسل **واما** الاذان
 والحدان فيظهر ان معافان كان اقطع قدم اليمنى وانه سبحانه اعلم **واما الاستحباب**
 كونه ثلثا ففي حديث عثمان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ترمض ثلثا ثلثا رواه
 مسلم ولا فرق في ذلك بين الرأس وغيره **والمتح** بعض الاصحاب مسح الرأس مرة
واحد بان احاديث عثمان رضي الله عنه الصريح تدل على مسح الرأس مرة قال
 وقد جاء

في غسل الرجل
 مستحب
 الرجل اليسرى
 بخنصر اليسرى

وقد جاء في مسلم وروى عبادة بن زيد وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه مسح رأسه
 مرة واحدة **وقال** ان الترمذي حكاه عن نفع الشافعي والمشهور من مذهب الشافعي ربه
 جزم الجمهور انه نفع **يستحب** مسح ثلثا وثقة فلا حديث عثمان رضي الله عنه
 ورواي داود من حديث عثمان رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام مسح رأسه ثلثا
 نمر في سنة عام مرتين **سقيما** قال الحاكم لا اعلم في عام طعننا بوجه من الوجوه ورواي بن ماجه
 ان عليا رضي الله عنه توضأ ثلثا ثلثا ومسح رأسه ثلثا وقال هذا وضوء رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وانه اعلم **واعلم** المصنف رحمه الله شئنا منها مسح الرقبة وصححه
 الرافي في الشرح الصغير انه سنة واجتمع في الشرح الكبير بانه عليه الصلاة والسلام
 قال مسح الرقبة انه امانات الغل **واعلم** الثوري فقال لا يسح **قال** في المذهب والحد **وهو**
 ولهذا لم يذكره الشافعي ومقدم الاصحاب وانه اعلم الصواب **قال** في المذهب والحد **وهو**
 يث موضوع وانه اعلم **قال** الثوري شارح التنبيه الجديد ان مسح الرقبة ليس
 سنة ومقتضاه ان فذلك قولين وانه اعلم **ومنها** التعمدات على اعضا الو
 ضوء قاله الرافي **قال** الثوري هذه الاذعية لا اصل لها ولم يذكرها الشافعي
 في الجمهور وانه اعلم **ومنها** الاستعانة بغير يده وجها ان قال الثوري الو
 جهان فيما اذا استعان بمن يصب عليه واصحهما انه لا يكره **اما** اذا
 استعان بمن يغسل اعضائه فمكره قطعاً **وان** كان باحضار الماء فلا بأس
 ولا يقال خلاف الا في حيث كان له عذر فلا بأس بالاستعانة مطلقاً وانه
 اعلم **ومنها** هل يستحب ترك التنشف فيه اوجه الصحيح ان تركه مستحب
 كذا اصح في اصل الروضة **وقيل** انه مباح تركه وفعله سواء واختاره
 الثوري في شرح المذهب **وقيل** مستحب مطلقاً وقيل يكره التنشف مطلقاً
 وقيل يكره في الشافعي دون الشافعي **قال** الثوري في شرح المذهب محل الخلاف اذا لم
 يكن حاجة الى التنشف لغيره او التواضع بنجاسة فان كان فلا بأس
 كراهة قطعاً ولا يقال انه خلاف المستحب وانه اعلم **ومنها** يستحب الانقيض
 يد به لقوله عليه الصلاة والسلام قال اذا توضأت فلا تنفضوا ايديكم فانها
 سراوح الشيطان رواه بن ابي حاتم وغيره فلم يخالف وتنفض فالذي جزم به
 الرافي انه يكره وخالفه الثوري فراجع **قال** في المذهب انه لا يكره بل هو مباح فعليه وتركه
 سواء **وقال** في التحقيق انه خلاف الاول الحديث في شرح المذهب انه ضيق

وهو

لا يعرف والله اعلم **ومنها** الموالاة وهو واجبة في القديم وان يقول بعد التسمية الحمد لله الذي جعل الماء طهورا ويخلل الخاتم ويتعقد ما يحتاج الى الاحتياط ويبدأ باطلا
الوجه ويقوم الرأس واليد والرجل باطراف الاصابع ان صب على نفسه وان
صب عليه غيره بواحد بالمرفقين والكعب وان لا ينقص ماء الوضوء عن مائة ولا يسرف ولا
يزيد على ثلث مائة ولا يتكلم في أثناء الوضوء ولا يلطم وجهه بالماء **وان** يقول بعد الوضوء
اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين وا
جعلني من المتطهرين واجعلني من عبادك الصالحين سبحانه الله وبحمده اشهد ان لا اله
الا الله استغفر الله واتوب اليه **وبقية** سنن اخر من صورة في الكتب المطولة تركنا
ها خشية الاطالة والله اعلم **فصل** في غسل بعض اعضاءه في أثناء الطهارة
لم يجز له وبعد الفراغ لا يغسل الا على الزنج لكثرة الشك مع ان الظاهر كمال
الطهارة **ويستحب** في غسل الاعضاء جريان الماء على العضو المغسول بلا خلاف
والله تعالى اعلم **فصل** في الاستنجاء من البول والغائط وهو امر وفاق
هذه الوجوب **ومن** عايشة رضي الله عنها غسلت على الصلوة والسلام اذا ذهبت
احدكم الى الغائط فليذهب معه ثلاثة اجار يستطيب بهن فانه يجزي عنه رواه
ابوداود واحمد والدارقطني وابن ماجه باسناد حسن **وقوله** من البول و
الغائط يؤخذ منه انه لا يجب من الزنج بل قال الامام **ويستحب** بل قال الجرجاني انه
مكروه بل قال الشيخ نصرته بدعة **ويأتي** **قال** النووي في شرح المذهب قوله بدعة
صحيح واما الاثر فلا الا ان يعتد وجوبه مع علمه بعدمه والله اعلم **قال** ابن الزرعة
اذا كان المحل رطبا ينبغي ان يجز في وجوب الاستنجاء منه خلاف بناء على الجملة
دخان النجاسة كما قيل مثله في تحجب الثوب الذي يصبه وهو رطب **قال**
وقد يجازى بانه لا يزوي على الباقي على المحل بعد الاستنجاء والله اعلم **قال** والافضل
ان يستحب بالاجار ثم يتبعها بالماء ويجوز ان يقتصر على الماء او على ثلثة اجار
ينفي بهن واذا اراد الاقتصار على احدها فالماز افضل والافضل في الاستنجاء
ان يجمع بين الماء والحجر او ما في معناه لان الله تعالى انشئ على اهل قبي بذلك وازل
فيه رجال يحجون ان ينظروا والله يحب المتطهرين وفيه من طريق المعنى ان
العين تزول بالحجر والاشريزول بالماء فلا يحتاج الى الاظفة النجاسة ولهذا يقوم
الحجر او لا ثم قضيت التعليل انه لا يشترط طهارة الحجر وبه صرح العجلي ونقله
عن الغزالي **والله** ان هذا الحديث ضعيفه ورواه البرازن باسناد ضعيف ولفظه

واجب اجزله
بقوله عليه
الصلوة والسلام
والاستنجاء
اجاز رضع

فأله

فأله النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقالوا تتبع الحجارة بالماء **وانكر** النووي
هذه الرواية في شرح المذهب فقال كذا رواها الفقهاء في كتبهم وليس له اصل في كتب
الحديث بل المذكور فيها كذا استنجى بالماء وليس فيها مع الحجر كذا رواه جماعة منهم
الامام احمد وابن خزيمة والله اعلم **والله** اقتصر على الماء اجزاه لانه يزول العين والاشريزول
فضل عند الاقتصار على احدها ويجوز ان يقتصر على ثلثة اجار او على حجر له ثلثة احرف
والواجب ثلث مسحات فان حصل الانقاء بها والا وجبة له الزيادة الى الانقاء **ويستحب**
الايتار والله ان كلما بعد من معنى الحجر يجوز الاستنجاء به وله شروط احدها ان يكون طاهرا
ظاهرا فلو استنجى بنجس تعين الماء بعده على الاصح **الشرط** الثاني ان يكون قاله
للنجاسة منثفا فلا يجزى الزجاج ولا القصب ولا التراب المتناثر ويجوز الصلب
ما يستنجى به فلم يستنجى بما لا يقع له يجز ولو استنجى برطب من حجر او غيره لم يجز به على
الصحيح **الشرط** الثالث ان لا يكون محترقا فلا يجوز الاستنجاء بمطعم كالحبث و
العظم ولا يجز منه كبره ويغيره ولا يجز حيوان متصل به كذئب البعير لانه محترق
واذا استنجى بمحترق انطى ولا يجز به على الصحيح نعم يجوز من الحجر بعده بشرط ان لا
تثقل النجاسة **وانما** الجمل فالأظهر انه ان كان موبو غابا عن الاستنجاء به ولا فلا
شر يشترط ما مع ذلك ان لا يجف الخارج فان جف تعين الماء فانه لا يمكن ازالته **قال**
بذلك والله سبحانه اعلم **ويجوز** استقبال القبلة والمستد بارها في الصحراء اذا اراد
 قضاء الحاجة في الصحراء حره عليه الاستقبال والاستد بارها في الصحراء اذا اراد
 يستبرئ معبره **قال** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتيتم الغائط فلا تقبلوا
القبلة ولا تستبرئوا بها ببول ولا غائط ولكن شرقوا او غربوا رواه الشيخان نهي عن
ذلك فظاهره التحريم **واختلاف** في علة ذلك فقيل لان الصحراء لا تخلو عن متصل
من ملل او غيره جنى او انشئ فرجما وقع بصره على فرجه فتأذى به **قال**
النووي في شرح التنبيه هذا التعليل ضعيف والتعليل الصحيح ما ذكره القاضي
حسين والبقور والرويان وغيرهما ان جهة القبلة معصية فخرج صيانتها
في الصحراء وخص في البيان للمشقة والله اعلم **قلت** وقوي هذا التعليل
الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد واجتمع له بحديث سراقبة بن مالك **قال**
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا اتا احدكم البول فليكرم
قبلة الله عز وجل فلا يستقبل القبلة قال وهذا ظاهر قوتي في التعليل بما

ذكرناه وانه اعلم **قال النووي** ان كان بين يديه سائر مرتفع قد رُمي ذراع وقدر
منه على قدر ثلثة اذرع جاز الاستقبال سواء كان في البنيان او في الصخر وهذا
هو الصحيح **وسنبر** من حرمه في الصخر مطلقا وانه اعلم **قال** في شرح المذهب
وقوله في الصخر احتراز به عن غيرها فلا يحرم استقبال القبلة ولا يتوارها
في البنيان **قال** بن عمر رضي الله عنهما ارتقت على ظهر بيت لنا قرأت رسول الله
صلى الله عليه وسلم على كسيتين مستقبل بيت المقدس **وفي** رواية البخاري فرائد
مستقبل القبلة مستقبل الشام وانه اعلم **قال** والبول في الماء الراكد تقدير
كلام الشيخ ويحتمل البول في الماء الراكد وقدره الرافعي عدم البول فيه من الادب
وتبعه في الروضة واخرج لذلك بقوله عليه الصلوة والسلام لا يبطل احدكم في
الماء **في رواية** الراكد **قال** الرافعي وهذا المنع يكمل القليل
صحح الله واكثر لافيه من الاستغفار والنهي في القليل اشتراطه من تنجيس الماء وفي
الليل اشترط لما قيل ان تلجئ بالليل فلا ينبغي ان يبالي فيه لغو فان افترقا وعاهية نصيبه
والاغتسل فيه من غير هذه الاكله **قال** الجاريد قال النووي في شرح المذهب قال جماعة ان كان
فلا يكره وان كان كثيرا فلا وفيه نظر **ويستفي** ان يحرم البول في القليل قطعاً لان
فيه اتلافا عليه وعلى غيره واما الكثير فالاولى اجتنابه وانه اعلم **كن** جزم ابن الرقعة
بالكرهية في الكثير الجاريد لئلا لاجل الجان وانه اعلم **قال** وتحت الشجرة المثمرة
اي ويحتمل البول تحت الشجرة المثمرة والغايك اول **والحكمة** في ذلك حتى لا
تنجس الثمرة فتفسد او تعافها النفس والمواد بالشجرة التي من شأنه ان
تقر قاله النووي في شرح المذهب ولهذا تكون الكراهية في غير وقت الثمرة اخذ وانه
اعلم **قال** وفي الطريق اي ويحتمل البول في الطريق والغايك اول بقوله صلى الله عليه
وسلم اتقوا اللعائين قالوا وما اللعائين يا رسول الله قال الذي يتخلف في طريق الناس
او يظلمهم رواه مسلم **قال** والشقب اي ويحتمل ان يبطل في شقب وهو ما استدار ويحتمل
عنه بالبخس لانه عليه الصلوة والسلام نهان ببال في الحجر لانها ساكن العين رواه
ابوداود والشاي قال الجاريد صحيح على شرط الشيخين **قال** والظل اي ويحتمل
البول والفايط اول في ظل الناس لقوله عليه الصلوة والسلام اتقوا الملاعن
الثلاثة البراز في الموردة وقارعة الطريق والظل رواه ابوداود والموردة قيل الموضع
التي يريد الناس اليها وقيل طريق الماء وقارعة الطريق اعلاه وقيل صورته وقيل
ما برز منه

ما برز منه وموضع الشمس في الشتاء كموضع الظل في الصيف **ويحرم** البول على الصخر كما
يحرم الجلوس عليه **وكذا يحرم** البول في المسجد وان كان في انا على الرابح المفق
به ويكره البول قائما الا لعذر لانه صلى الله عليه وسلم فعله لعذر وانه اعلم **قال**
ولا يشك في البول والغايك اي نوبيا **قال** ابو سعيد رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول لا يخرج الرجل الرجلان يغربان الغايك كاشفان عورتها يتحدثان فان
الله عز وجل يمقت على ذلك رواه ابوداود والمقت اشد القضب والحديث مكره ولم يفتي
ال محمد بن كمال في قوله عليه الصلوة والسلام ابغض الرجال الى الله تعالى الطلاق وفي
معنى السلام رد السلام وتسميت العاطس والتعبد فلو عطس حمد الله تعالى بقلبه
ولا يحرك لسانه **قال** المحب الطبري وينبغي ان لا يأكل ولا يشرب وينبغي ان لا ينظر
الى ما خرج منه ولا الى فرجه ولا الى السوء ولا يعتب بيده ويكره اطالة القعود على
الخلوة ويكره ان يكون معه شيء فيه ذكر الله تعالى كالتخاتم والدرهم وكذا ما كان فيه ذكر
والحق لسم الله رسول الله تعظيما له كان عليه الصلوة والسلام اذا دخل الخلاء و
صنع خاتمه لانه كان عليه محمد رسول الله رواه الترمذي وقال حسن صحيح وقال الجاريد
هو على شرط الشيخين **واعلم** ان كل امرء معظم ملحق بما ذكرناه في النزع وصرح به امام
الحرثية وتبعه ابن الرفعة فيدخل فيه جميع الرسل والانبياء عليهم الصلوة والسلام
قال ولا يستقبل الشمس والقمر ولا يستدبرهما استقبال الشمس والقمر في حال قضاء
الحاجة مكره سواء في الصخر او البنيان لانهما من ايات الله عز وجل الباهرة
وفيه حديث وجه كبره يستدبرهما **قال** النووي في شرح المذهب الصحيح المشهور به
قطع الجمهور انه لا يكره لكن جزم الرافعي في التذنيب انه يكره الاستقبال ووافقه
النووي عليه في مختصر التذنيب ثم ان النووي خالف الامر في شرح الوسيط فقال
لم يذكرنا شافعي والاكثر ان قاضي الحاجه يترك استقبال الشمس والقمر فاختار
انه مباح فعله وتركه سواء **قال** في التحقيق ان الكراهية لا اصل لها وانه
اعلم **فرع** قال في التنبية ولا يرفع ثوبه حتى يتناول الارض يعني عن عورته لانه
عليه الصلوة والسلام كان يفعل رواه ابوداود وهو نوب **قال** ابن الرفعة وكره
نه بانه نظر لان الصحيح ان كشف العورة في الخلوة بلا حاجة حرام لان الله
عز وجل احق ان يستحي منه ولا حاجة قبله **والنووي** يحسنه ابن الرفعة خرجه
النووي في شرح التنبية على ذلك لكنه قال في شرح المذهب ان هذا مستحب

بالإتفاق وليس بواجب سترح به أبو حامد وابن الصبانغ والمتول وغيرهم
اعلم **قال** الماوردي ويستحب إذا فرغ أن يسجد ثوبه قبل انتصابه قائما **قال** النووي
شرح المذهب وما قاله حسن الأول يخفى تجسس ثوبه فإن خاف رفع قد رجا به
وامنه أعلم **وبل اداب** قضاء الحاجة ان لا يبذل في سبب الرشح وان يعتمد على رجله اليسرى
ويقربها عنو محل البول وان يهبط اجارا الاستنجاء قبل جلوسه وان لا يستنجي
بالماء في موضع قضاء الحاجة الا في المرحض وان يقول عند الدخول بسم الله اللهم اني اعوذ بك
من الخبث والخبائث وعند الفراغ الحمد لله الذي اذهب عني الاذى وعافاني وان يبعد عن
الناس وان يتخذ موضعاً لئلا للبول وان ينضح فرجه وسراويله بعد الاستنجاء
دفعاً للوسواس ولو غلبت عليه نزول الحاجة ثم شتم من يده رجلاً فهل يدل على
بقا الحاجة في العمل كاليه الاصح لا والله أعلم **قال فصل** والذي ينقض الوضوء
اشياء ما خرج من السيلين وينقض الوضوء ايضا شفاء دائم الحدث كمن به سلس من
بول او غيره وشفاء المستحاضة وينقضه ايضا انقضاء مدة المسح وقد ذكره الشيخ
فصل مسح الخف وينقضه ايضا اكل لحم الجوز ورعي ما اختاره النووي وقواه **قال**
ان فيه حديث صحيحين ليس عنهما جواب شافى وقد اقتاره جماعة من اصحابنا
المحدثين قال وهو ما يعتقد رجحانه والله أعلم والصحيح الذي عليه جمهور الاصحاب
انه لا ينقض الوضوء واجابوا عن هذا **ما روي** جابر رضي الله عنه ان اخرا الامرين رسول
الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مسته النار اذا عرفت هذا فالخارج من
السيلين وجها القبلي والوبر ناقضا للوضوء عينا كان او رجلاً معتاداً كان او نادراً
كالدم والطين نجس العين كان او طاهر كالزبد والاصل في ذلك قوله تعالى او جاء
احد منكم من الغائط **وسئل** ابو هريرة رضي الله عنه عن الحدث فقال فاعاد وضوءه
رواه البخاري **وحديث** علي رضي الله عنه قال كنت رجلاً من اهل فاستحب ان اسجد رسول
الله صلى الله عليه وسلم لما كان ابنته فامرته المقداد بن الاسود فآله فقال رسول الله صلى الله
وسلم بفلسه ذكره ويتوضأ رواه الشيخان ويستثنى مما خرج من السيلين المني على المذ
هب والرافعي والروضة ووجه بانما اوجب اعظم الامرين بخصوصه فلا يوجب
ادولهما بعمومه كزنا المحصن لما اوجب اعظم الحدثين وهو الزجر لكونه زناً محصن
لا يوجب اداناً بما وهو الجلود والتقريب لكونه زناً **وقيل** ان خروج المني ينقض الوضوء
ايضا ويوجب الغسل كما اطلقه الشيخ وكذا الفظ التنبه **قال** القاضي ابو

الطيب

والخصي
بدل

الطيب وابو محمد الجويني وجماعة منهم الامام الغزالي وصرح ابن سريج بانه ينقض
واطلاق الشافعي يقتضيه فانه قال دكت السنة على الوضوء من المني والبول كالريح
وكما خرج من واحد من الفروج ففيه الوضوء قال بن عطية في تفسيره الاجماع على
ان المني ناقض للوضوء وما استدل به الرافعي من ان الشئ اذا اوجب اعظم الامرين الى
اخره فنقضه الماوردي بالحيف **وقال** انه ينقض الوضوء ووافقه بن الرفقة على
انه ينقض الوضوء والله أعلم **قلت** ورايت بخط الحارثي يورد ان الحيف في نقضه هو
ضوء خلان وعزاه الى بعض العراقيين **وقوله** ما خرج من السيلين احترز به عما اذا
خرج من غيرهما كالفسور والحجامة والحق ونحو ذلك فانه لا ينقض لانه عليه الصلوة
والسلام اختبر وصلي ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محاجه ولين النقض بمثل ما
وردت به السنة غير معقول المعنى فلا يصح القياس عليه ولين الخروج من السيلين
خصوصية لا توجد في غيرهما والله سبحانه أعلم **قال** والنوم على غير هيئة الممكن من
الارض مقعده وزوال العقل بسكر او مرض **الناقض** الثاني زوال العقل وله
اسباب منها النوم وحقيقته استرخاء البدن وزوال شعوره وخفا كلام من
عنوه وليس في معناه النعاس فانه لا ينقض الوضوء بكل حال ودليل النقض بالنوم
قوله صلى الله عليه وسلم العيان وكما الهوفاذ انما العيان استطلق الوكا
فن نام فليتوضأ رواه ابو داود وابن ماجه وذكره بن السكن في سننه المأثورة
والصحاح ومعنى الحديث اليقظة وكذا التبر فاذا نام زال الضبط ويستثنى مقعده
منه الارض على الصحيح ولو كان مستنداً الى شئ بحيث لو زال سقط **ما روي**
ابن ابي رضى الله عنه قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينامون ثم يمسكون
ولا يتوضئون رواه مسلم زاد ابو داود حتى تحقق رؤسهم وان ذلك على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم ورجال اسناده كلهم ثقة ومنها في اسباب زوال العقل كما
لاغماء والجنون والسكر ونحوه نواقض للوضوء بكل حال لئن النوم اذا كان ناقضاً
فهذه اول لئلا الدخول عن هذه الاسباب ابلغ من النوم **فرع** اذا نام ممكناً
مقعده من الارض فزال احد السيلين من الارض فان سلك قبل انتباهه
انتقض وضوءه وان كان بعده فلا ينتقض وكذا ان كان الزوال معه او
شكاً فلا ينتقض وضوءه لئلا الاصل بقا الطهارة **ولو** نام على قفاه لم يصح
مقعده من الارض انتقض ولو كان مستنداً بشئ انتقض ايضاً على المذهب
واعلم ان الشافعي والاصحاب قالوا يستحب الوضوء من النوم وان كان ممكناً مقعده

من الارض المخرج من الخلاف والله اعلم **قال** وليس المرأة الرجل من غير حائل بينهما
غير محرم من الاصح من نواقض الوضوء ليس الرجل بشرة امرأة مشبهة بغير محرم لقول
له تعالى او لمسته النساء عطف على التمس على المحي من الغايط ورتب عليها الامر بالتيمم
عند فقد الماء فدل على انه حدث كالمحي من الغايط والبشرة ظاهرة الجلد ولا فرق
في الرجل بين ان يكون شيئاً فاقدر الشهوة ام لا ولا بين الخصى والعين فانها ينقض
وضوءه **وكذا المراهق** فانه ينقض وضوءه ولا فرق في المرأة بين الثابة والعجوز
التي لا تستحي وفي الميتة خلاف صحيح النووي في شرح المذهب القطع بالانتقاض ويحكي في
كتابه رؤس المسائل عدم النقض والخلاف مبني على اللفظ والمعنى كالمحارم فيرفع
ما في شرح المذهب وهو النقض ما الفرق بين المحارم والميتة والفرق عسر وقو يفرق
بما كان عدد الحيوة في الميتة بخلاف المحارم والله سبحانه اعلم **ولو كان** العضو الممسوس
اشد او زايده او وقع التمس بغير قصد وبغير شهوة فينقض الوضوء وكل ذلك
لان التمس حوث لظاهر الالة الكريمة **ولا ينقض** لمس الشعر والظفر والسن
على الرابع معظم الاثنا عشر في هذه الاشياء بالنظر في مطننة الشهوة باللمس
ولو لمس عضواً ما نانا من امرأة او لمس صغيرة لم تبلغ حد الشهوة لم ينقض
الوضوء على الرابع **لكن** ذلك ليس في مطننة الشهوة كالمحرم **وان** لمس محرماً بنسب
او رضاع او مصاً محرمة فهل ينقض الوضوء قولان احدهما يستنقض لعدم الالة والرا
بع انه لا ينقض **لكن** المحرم ليس في مطننة الشهوة ويجوز ان يستنقض من النص
معنى تخصيص العموم والمعنى في نقض الوضوء كونه غير محرم في مطننة الشهوة **وهذا**
مفقود في المحرم **وقوله** ليس الرجل المرأة احترز به عما اذا لمس صغيرة لا تستحي
وقوم من عما اذا لمس امرأة فانه لا ينقض وهو الرابع **والناجحة** ان لمس ينقض كا
لمرأة **وقوله** بلا حائل احترز به عما اذا كان بينهما حائل فانه لا ينقض والله اعلم **قال**
ومس الفرج باطن الكف من نواقض الوضوء مس فرج الادنى سواء كان من نفسه
او من غيره من ذكر او انثى من صغير او كبير من حق او ميت قبله كان الممسوس او ببر الصديق
الفرج على الكف **ومس** الذكر المقطوع والاشل واللمس باليد الشلا ناقض ايضا
على الرابع **ولو لمس** باصبع رايه ان كانت استواء الاصابع نقضت والا فلا على
الرابع وهذا كله في التمس باطن الكف فانه مس بظاهر الكف فلا **وكذا** اذا مس
بحرق الكف وبركوس الاصابع او بما بينهما فلا ينقض وضوءه على الرابع **قال** الامام احمد
تنقض الطهارة باللمس باطن الكف وظاهرها لا طلاق المس في الاخبار **وردة**

الشافعي

على

الشافعي ذلك بان في بعض الاخبار لفظ الافضا ومعلوم ان المراد من الاخبار واحد
والافضا في الكف هو المس بباطن الكف **وقول** الشافعي في اللغة حجة مع ان ذلك مشهور
في اللغة قال في الجمل الافضا لغة اذا اضمي الى اليد كان عابدة عن المس باطن الكف
تقول العرب الضيت بيدي الى الايدي بائناً الى الارض ساجدا اذا سجد باطنها
وكذا ذكره الجوهري وذهب بعض العلماء الى ان المس لا ينقض محتجاً بحديث
طلق رجعة الشافعية بحديث بسرة بنت صفوان رضي الله عنها قالت سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول من مس ذكره فليست وضوءه صحيحه الامام احمد والترمذي
وغيرهما **وقال** الحاكم على شرط الشيخين **وقال** البخاري انه اصح شئ في الباب
قال بن حبان وغيره خبر طلق في عدم النقض منسوخ به **ولا** ينقض من ودر
البهية **قال** الرافعي لا خلاف وفيه خلاف وفي مس قبلها قولان القديم انه ينقض
لانه يجب الغسل بالايلاج فيه فينقض كفرج المرأة **والجديد** الاظهر انه لا ينقض
منه لانه لا يجب ستره ولا يحرم النظر اليه فعلى الاظهر لو ادخل يده فيه لم
ينقض وضوءه على الرابع والله اعلم **فمن** القواعد المقررة التي يبنى عليها كثير
من احكام الشريعة استصحاب الاصل وطرح الشك ويبقى ما كان على ما كان
وقد اجمع الناس على ان الشخص لم يشك قبل طلق زوجته ام لا يجوز له و
طليها كما لو شك في امرأة هل تزوجها ام لا يجوز له وطليها ومن ذلك ما اذا
تيقن الطهارة وشك في الحدث فالاصل بقا الطهارة وعدم الحدث **ولو** تيقن
الحدث وشك في الطهارة فالاصل بقا الحدث وعدم الطهارة ولم يتيقن الطهارة و
الحدث جميعاً بان تيقن بانه بعد طلوع الشمس مثلاً انه تطهر وحدث ولم يعلم
السابق منهما فيما اذا يخذ به فيه خلافاً في الرابع والروضة انه ينظر ان كان قبل طلوع
الشمس كان محدثاً فهو الا ان متطهر لان الحدث قبل طلوع الشمس يرفع الطهارة
بعد طلوع الشمس يقيناً والحدث بعد طلوع الشمس يحتمل ان يكون قبل الطهارة
وبعد ها فصارت الطهارة اصلاً بهذا الاعتبار وان كان قبل طلوع الشمس
متطهر فهو الا ان محدث لان يقين الطهارة قبل طلوع الشمس يرفع يقين
الحدث بعد الطلوع **ويجوز** ان تتقدم الطهارة على الحدث وتتأخر فبقى الحدث
اصلاً وعلى ذلك جري في المنهاج **قال** في الروضة هذا يعني انه يخذ بضد ما قبلها
اذا كان ممن يعتاد تجويد الوضوء ولا فهو الا ان متطهر لان الظاهر تأخر طهارته
وقيل لا ينظر الي ما قبل طلوع الشمس يجب الوضوء بكل حال **قال** النووي في شرح المذهب

وشرح الوسيط وهذا هو الاظهر المختار **قال** القاضي ابو الطيب وهو قول عامة اصحابنا
 انه اعلم **ولو لم** يعلم ما قبل طلوع الشمس توفي بكل حال **ومن** هذه القاعدة ما اذا شك
 من نام قاعداً امكناً مقعدة او مال وانتهى اليها سبق او شك هل ماراه روي او حديث
 نفس اهل المس الشعر او البشرة ونحو ذلك فلا ينتقض الوضوء في جميع ذلك والله سبحانه
 اعلم **قال** **فعل** والذي يوجب الفسوخ ستة اشياء ثلثة يشتركون فيها الرجال والنساء وهي التقاء
 الختانين وانزال المني والموت الفل بفتح الفين وقسمها **قال** النووي في التحرير وقال الجوهري
 هو بالفتح لم للفعل وبالفتح لم لولا والله اعلم **وانما** الوضوء بفتح الواو **المراد** بوضوئها
 للفعل على الأكثر اذا عرفت هذا فللفعل سبب منها التقاء الختانين ويعتبر عنه ايضاً بالجماع
 وهو عبارة عن تغيب الخشفة او قورها فاذ في فرج كان سواء غيب في ثوب او في ثوبها
 او بجمعة او بربها او ببر رجل صغير او كبير او ميت **ويجب** على المرأة ان يترك ذلك في
 فرجها حتى ذكر البهيمة والميت والصبي وعلى الذكر الموضع فيهما جنبين بلا خلاف **فان**
 اغتسل القسبي وهو ميت وضع غسله **ولا** يجب اعادته اذا بلغ **وعلى** النور ان يمسر القسبي
 المتميز بالغسل في الحال كما يامر به بالصوم ثم لا فرق في ذلك بين ان ينزل منه شيء ام لا **والا**
 صل في ذلك حديث عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا التقا
 الختانان او تقى الختانان وجب الغسل فقلت انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم
 فاعتسنا والمراد بالتقيا ان لا يتصور تقيا ومهما ليزخا المارة اعلا من موخذ الذكر
ويقال التقاء الفارسين سواء خرج من المخرج المعتاد او من ثقبه في القلب او من الخفية
 على المذهب **والا** فصل في ذلك قوله عليه الصلوة والسلام انما المأثر من الماء رواه مسلم
 سواء في اليقظة او في النوم وسواء كان بشهوة او غيرها لا يطلق الخبر **للمني**
 ثلث خواص يميز بها عن المني والودي احدها له رائحة كريهة الغيبي والطلع
 مادام رطباً فاذا جف اشبه رائحته رائحة البيض **الثانية** الدفق بدفقته قال الله
 تعالى من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب **الثالثة** التلذذ بخروجه واعتقابه
 فتور الذكر وانكسار الشهوة ولا يشترط اجتماع الخواص بل يكفي واحدة في كونه منياً
 بلا خلاف **والمرأة** كالرجل في ذلك على الرابع في الروحية **وقال** في شرح مسلم لا يشترط
 الدفق في حقها وتبع فيه بن الصلاح **فان** لو تشبه من نومه ما وجد بلا الشخانة و
 البياض فلا يغسل لئلا يشارك المني في الشخانة والبياض بل يتخير بين ان يجعله
 وذا او منياً على المذهب ولو اغتسل ثم خرج منه بقية وجب الغسل ثانياً بلا خلاف
 سواء خرج قبل البول او بعده **والرواية** التي في ثوبه او في فراشه لا ينال فيه غيره ولم
 يذكر احتلام لزمه الغسل على الصحيح المنصوص الذي قطع به الجمهور **وقال**
 الماوردي هذا اذا كان المني في باطن الشراب فان كان في ظاهره فلا غسل عليه لاحتمال

اصابته

اذا احتادما
 والله اعلم
 منها انزال المني
 فتخرج للمني
 وجب الغسل

اصابته من غيره **ولو** احتد بانتقال المني ونزوله فامسك ذكره فلم يخرج منه شيء
 في الحال ولا علم بخروجه بعده فلا يغسل عليه والله اعلم **وشها** الموت وهو يوجب الغسل
 لما روي بن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المحرم
 الذي وقصته ناقة اغسلوه بما روي في رواية الشيخان فقامت هذه الوجوب
 والقصد كسر العنق **قال** **ثلاثة** تختص بها النساء وهي الحيض والنفاس والولادة
 من الاسباب الموجبة للغسل الحيض قال الله عز وجل ولا تقربوهن حتى يظهرن
 فاذا نظهرن فامسك من حيث امركم الله نهي الله عن قربانهن الى الغاية **ومن** عايشة رضي
 الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قبلت العضنة فدعي الصلوة فاذا ذهب قدر
 هذا فاعسا عنك اليوم وصلى رواه الشيخان وفي رواية البخاري ثم اغتسل وصلى والنفاس
 كالحيض في ذلك وفي بعض الاحكام ومن اسباب الموجبة للغسل الولادة وله علتان احدهما
 ان الولادة مظنة خروج الدم والحكم يتعلق بالظن الا ترى ان النوم ينتقض الوضوء لانه
 مظنة الحدث **والعلة** الثانية وهي التقاها الجمهور ان الولد متى منعقد وتظهر فائدة
 الخلاق فيما اذا ولدت ولوا ولم تتر بلا فعل الاول يجب الغسل وعلى العلة الثانية وهو
 انه متى منعقد يجب وهو الرابع **وكذا** يوجب الغسل بوضع العلقة والمضغة
 على الرابع ومنه من قطع بالوجوب بوضع المضغة والله اعلم **قال** **والمراد**
 الغسل لثلاثة اشياء النية وازالة النجاسة ان كانت على بدن بنية الغسل واجبة كما
 في الوضوء لعدم قوله انما الاعمال بالنيات **وسجل** النية اول جز ومفسر من البدن و
 كسبها ان ينوي الجنبة رفع الجنابة او رفع الحدث عن جميع البدن **ولو** نوي
 رفع الحدث ولم يتقرب من الجنابة ولا غير ما صح عليه على الاصح لان الحدث
 عبارة عن المانع من الصلوة وغيرها على ان وجه فرض وقد نوي **ولو** نوي رفع الحدث
 الاضطر متعمدا لم يقع في الاصح لتلاعبه وان غلط فظن ان حدثه اصغر لم يرتفع
 الجنابة عن غير اعضا الوضوء وان غلط فظن ان حدثه اصغر لم يرتفع
 والرجلين لان غسل هذه الاعضاء واجب في الحديث فاذا اغسلها بنية غسل واجب كفى
 دون الرأس على الرابع لان الذي نواه في الرأس المسح والمسح لا يغني عن الغسل **ولو**
 نوي الجنبة لمباحة ما يتوقف الغسل عليه كالصلوة والطواف وقراءة القرآن اجزاه
وان نوي الغسل ما يستحب له كغسل الجمعة ونحوه لم يجزه لانه لم ينوي امراً
واجباً **ولو** نوي الغسل المفروض او فرضية الغسل اجزاه تطلقاً قاله في الروضة
وتشوي الحائضه رفع الحدث الحيض فلم يثبت رفع الجنابة متعمداً لم يقع كما

له نوبى الجنب رفع الحصى الحصى فلو نوت رفع الحصى وان غلطت صح غسلها
 ذكره في شرح المذهب **وتنوي النساء** رفع حدث النفاس فلو نوت رفع حدث الحصى
قال بن الرقعة هذا لا يصح **وقال** الاسناني ينبغي ان يصح واعلم ان تقديره ان
 له النجاسة شرط لصحة الغسل **فلو كان** على بونه نجاسة فغسل بونه بنية
 رفع الحدث وان الة النجس ظهر عن النجس وهل يرتفع حدثه ايضا فيه خلاف
 الرابع عند الرافعي انه لا يرتفع حدثه والراجح في زيادة الروضة انه يرتفع حدثه
 ومشار الخلاف ان الماء له قوة رفع الحدث وان الة رفع النجس معها ام لا
 ان النووي في شرح مسلم وافق الرافعي على ان الغسل لا تكشفى والله اعلم **قال**
 وايصال الماء الى اصول الشعر والبشرة يجب استيعابا باليدون بالغسل شعرا وبشر
 سواء قل او كثر وسواء خف او كثف وسواء شعر الرأس واليدون وسواء اصوله او ما
 لم ترسل منه **قال** الرافعي لقوله عليه افضل الصلوة والسلام تحت كل شعرة جنازة
 فلو لم يمسحوا الشعر وانقوا البشرة وهذا الحديث ضعيف باتفاق الحفاظ منهم ان
 نفى والخارج حتى النووي نعم يحتج لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم من ترك موضع
 شعرة من جنابة لم يغسله يفعل به كذا وكذا من النار **قال** علي بن ابي حمزة عادت
 شعر راسي وكان يخر شعره رواه ابو داود ولم يضعفه فكون صحيحا او مستطاع
 قاعدته **وقال** النووي انه حسن **وقال** القرطبي انه صحيح **واعلم** انه يجب نقض الظن
 براءة الغسل الماتر ال باطنها الا بالنقص **ولا** يجب ان وصل وحدث او سلمة وهو صحيح
 سلمت يارسول الله انا امرأة اشعر راسي فاقضه لغسل الجنابة قال انما
 يكفيك ان تحشي على راسك ثوبا ثم تغطي عليه الماء فتظهرين فحجرك على ما اذا
 كان الشعر خفيفا والشدة لا يمنع وصول الماء اليه والى البشرة جميعا بين الادلة وهل
 يسامح بطن العقر على الشعرات فيه خلاف الرابع عند الرافعي انه يسامح به للعسر والرا
 جع عند النووي انه لا يعفى عنه لانه يمكن قطعها بلا ضرر وهو ظاهر نص الشافعي و
 الجمهور والله اعلم **واما البشرة** وهي الجلود فيجب غسل ما ظهر منها حتى ما اظهرت
 صماخي الاذنين قطعاً والشقوق واليدون وكذا يجب غسل ما في القلفة من الاقلص
 وكذا ما ظهر من اندام الجذوع وكذا ما يبدا من الشاة اذا قطعت لقضائها الحاجة على
 الرابع ولا يجب المضمضة والاستنشاق في الاصح والله اعلم **قال** بن الرقعة خمسة اشياء
 التسمية وغسل اليدون قبل ادخالهما الاثارة والوضوء قبله للغسل سنن كما في الوضوء
 التسمية وغسل كفية قبل ادخالها الاثارة وقد ذكرنا واضحا ذلك في الوضوء والغسل مثله

قال في الروضة

قال في الروضة واعلم ان معظم السنن بمعنى في الوضوء يوجب مثلها في الغسل ونحوه ان التسمية امر
 لا يجب في الغسل واما الوضوء فهل هو سنة واجب فيه خلاف بيني على ان خروج المني
 ناقض ام لا ان قلنا ينقض الوضوء فليس من سنن الغسل وعلى هذا فيمن وجب في
 الغسل على المذهب ولا بد من افراده بالنية قال الرافعي اذ لا قال ان الله ياتر بوضوءه
 وبوضوء اخر لرعاية كمال الغسل وان قلنا ان المني لا ينقض الوضوء وهو ما رجحه النووي
 والرافعي قال الوضوء سنن الغسل ولا يحتاج الى افراده بنية وتحصل سنة سواء
 قدمه على الغسل او اخره وقدم بعضه او اخره البعض وايهما افضل فيه قولان الرابع ان
 تقديم الوضوء كما به افضل **لقول** عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا اغتسل من الجنابة ترصنا وضوءه العليل رواه الشيخان والقول الاخر يستحب
 ان يؤخر غسلا قومه الى بعد الفراغ من الغسل **حديث** يهونه رضي الله عنها ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان يؤخر غسلا قومه رواه البخاري ومعهما قال القاضي حين يتخير لصحة الروايتين
 فأيوة اذا فرغنا على الصحيح عن الرافعي والنووي وان المني لا ينقض الوضوء يتصور بخلاف الجنابة
 عن الحدث الا في صورتها اذ الف على ذكره غيرة داوود ومنها اذ نزل المني وهو ليس بمكروه
 من الارض وكذا الوضوء بنظر او فكر لشدة غلبته ومنها اذا اوجب في دبر عجمية او دبر ذكر عافانا الله
 من ذلك والله اعلم **قال** وامرار اليد على الجسد والمولات وتقديم اليمنى على اليسرى من سنن الغسل
 ولا الجسد يحصل انقار البشرة وبذلك شعر ويتعهد مواضع الانعقاد في الاثارة كالاذنين وعقود
 البطن وكذا ذلك قبل افاضته الماء على راسه وانما يفعل ذلك ليكون ابعث الاسراف في الماء واكثر الى
 الشفة بوصول الماء ومن سنن الغسل المولات وتقديم اليمنى لانه عبادة فيجب ذلك فيها كما
 في الوضوء ومن سنن الغسل المتصحا بالنية الى اخر الغسل والبولاة باعضائها الوضوء ثم بالراس ثم شفة
 الايمن ثم شفة الايسر ويكون غسلا جميع بونه تلتا كما في الوضوء **قال** اغتسل راسي اغمس ثلث
 مرة ويترك مرة ويستحب ان لا ينقص ما في الغسل من صناع والوضوء من متو والمذر طل
 ثلث بالبراديين هنا على المذهب **وقيل** رطلان والقناع اربعة امداد ويستحب ان لا يغسل الماء
 الراد وان يقول بعد الفراغ اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمد عبده ورسوله **فروع**
 يحرم على الشخص ان يغسل بحضرة الناس مكشوف العورة ويعزر على ذلك تعزيرا يليق
 بحاله ويحرم على الحاضرين اقران على ذلك ربح عليهم الا انكار عليه فان سكتوا اثما وعز روا
 ويجوز ذلك في الخلوة والستر افضل لئلا يتعالى احد ان يستحي منه ولا يجب غسل داخل
 العين ولا يستحب كما لا يستحب غسله خارجا بغير غسل ولا يجمع الغسل
 على الرابع بخلاف الوضوء والله اعلم **فروع** لو حدث في اثناء غسله جاز ان يتركه ولا يجمع الغسل
 وضوءه لكن لا يغسل حتى يتوضا والله اعلم **قال** **والاعمال** السنن سبعة عشر غسلا للوجه
 والعيدين والاستقاء والمكسوف والخسوف سنن الغسل لا موزنها البرعة واجتج

والالتواء يدل

طاهر

صالح

عالم

له **بقوله** عليه افضل الصلوة والسلام من جاء منكم الجمعة فليغتسل رواه مسلم واحتج بعضهم
على وجوب الغسل بهذا الحديث وقال الامر للوجوب وقد جاء مصرحاً به في حديث اخر ولفظه غل
الجمعة واجب على كل محتلم وبوجوبه **قالت** طائفة من السلف وحكوه عن بعض الصحابة رضي
الله عنهم وهو قول الظاهرية وحكاه بن المنذر عن مالك والخطابي عنه وعن الحسن البصري و
منع ابن شافع انه سنة **وبه** قال جمهور العلماء من السلف والخلف وهو المعروف من مذ
هب مالك والشافعية وجمعة الجمهور احاديث صحيحة ومنها **قوله** صلى الله عليه وسلم يوم
الجمعة من توفاه فيها ونعمت وما اغتسل افضل **قال** النووي حديث صحيح ومنها قوله صلى
الله عليه وسلم لو اغتسل يوم الجمعة ومنها حديث عثمان لما دخل وعمر يخطب وقد ترك الغسل
ذكره مسلم فاقره عمر ومن حضر الجمعة ومعهم أهل الحل والعقد ولو كان واجباً لما تركه ولا لزمه به
الحاضرين فاذا تجمل الامر على الاستحباب جمعاً بين الأدلة ويجمل لفظه واجب على التاكيد كما يقال
حقاً واجب على من يتأكد وكيفية شامرو يدخل وقته بطلوع الفجر على المذهب **ولي** و
به شاذ من قبل الجمهور كغسل العبد ويستحب تقريبه من الرواح ان الجمعة لئلا المقصود
من الغسل قطع الروائح الكريهة التي تحدث عند الزحمة من وسخ وغيره **وهذا** يستحب لكل
احدكم يوم العيد ام لا الصحيح انه انما يستحب لمن حضر الجمعة وسواه فذلك ما يجب عليه
الجمعة ام لا ولو اجنب بجماع او غيره لا يبطل غسله ويفتدل للحجامة ولو يجز عن
الغسل لعدم الماء او القروح في بؤته ثم وجاز الفضيلة قاله جمهور الاضحية وهو الصحيح
قياساً على سائر الاغتسال اذا عجز عنها والله اعلم **ومنها** العبد ان يغتسل **لها** **قوله**
ابن عباس رضي الله عنهما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل يوم الفطر ويوم الاضحى وكان
عمر وعلي يفعلانه وكذا ابن عمر ولانه امر يجمع بجمع النيات فيستحب ان يغتسل قياً
على الجمعة ويجوز بعد الفجر بلا خلاف **وقيل** على الراجح ويختص بالنصف الاخير **وقيل** يجوز
في جميع الليل ومنها **ومنها** الاشتقاء فيستحب ان يغتسل له لاجل قطع الروائح لانه
محل شرف فيه الاجتماع فاشبه الجمعة **ومنها** الكسوف والخسوف ويقال فيها كسوف
وخسوف اذا ذهب ضوء الشمس والقمر **وقيل** الكسوف للشمس والخسوف للقمر قاله الجمهور
مع انه قال ان الكسوف والخسوف يطلق عليهما معاً والسنة ان يغتسل لهما الا هما
صلاة يشرع الاجتماع اليهما فيستحب الغسل لهما كالجمعة **قال** والغسل من غل
الميت والكافر اذا اسلم والمجنون اذا افاق والمغفل عليه اذا افاق **الغسل** من غل
الميت هل هو واجب او مستحب قولان القديم انه واجب والجديد وهو الراجح انه
مستحب والاصل في ذلك **قوله** صلى الله عليه وسلم من غل ميتاً فليغتسل ومن حمله
فليتوضأ قال الترمذي حديث حسن لكن قال الامام احمد انه موقوف على ابن عمر
وكذلك لم يقل بوجوبه وقال الشافعي لو صح الحديث لقلت بوجوبه **ومن الاغتسال**
المسنة غل الكافر اذا اسلم **روي** انه عليه الصلوة والسلام امر قيس بن

فاضل
ص

صحيح
صحيح
صحيح

عاصم

عاصم وقامة بن اوتال ان يغتسل لما اسلموا ولم يوجب له جماعة اسلموا فلم يأمروا به ولين
الاسلام توبة من معصية فلم يجيب الغسل منه **ك**اير المعاصي وهذا في كافر لم يجب
فان اجنب فالمذهب ان يلزمه الغسل بعد الاسلام لعدم صحة النية منه حال كفره **ومن**
الاغتسال المسنة غل المجنون اذا افاق وكذا المغفل عليه لان ذلك منظره انزال الذي قال
الشافعي ما جئت انسان الا انزل قال بعضهم اذا كان المجنون ينزل غالباً فينبغي ان يوجب الغسل
كالنوم ينقض الوضوء لانه سظنة الحدث واجاب الجمهور الذي قالوا بالاستحباب بان النوم مظنة
لا علامة فيها على الحدث بعد الافاقة والذي عين عن رؤيتها والله اعلم **قال** **والغسل** عن الاحرام
ودخول مكة والوقوف بعرفة والرمي الجمار الثلاثة والوقوف يتعد الغسل المتعلق بالحدود
منها الاحرام عن نبي بن ثابت رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجز ولا هلاله واغتسل
رواه الترمذي وقال حسن غريب ويستحب في استحبابه الرجل والعتيق والمرأة وان كانت حائض او
نفلاً لان اسماء بنت عميس زوجة الصديق رضي الله عنه نفست بذي الحليفة فامرها رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان تغتسل للاحرام رواه مسلم **ولا** فرق في الرجل بين العاقل والمجنون ولا
بين العتيق والمميز وغيره فاذا لم يجد المحرم الماء تيمم فان وجد ماء ولا يكفيته توضأ به **قال** البغوي
والجاملي قال النووي ان تيمم مع الوضوء فحسن وان اقتصر على الوضوء فليس بحسين لان
الطلب الغسل والتيمم يقوم مقامه دون الوضوء **قال** الاسناني نص الشافعي على الاستحباب
في الوضوء والاقتصار عليه بدون التيمم وعزاه الى نقل الجاملي والماء ورد في **مائها** دخول مكة
كان بن عمر رضي الله عنهما لا يقدم مكة الا بآب بذي طوي حتى يصبح ويفتسل ثم يدخل مكة **ثم**
ويذكر النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يفعله رواه الشيخان واللفظ لمسلم ثم لا فرق
في استحباب الغسل لمن دخل مكة بين من احرم بالحج والعمرة او لم يحرم البتة وقد نص الشا
فعي في الامران من لم يحرم يغتسل واحتج بانه عليه الصلوة والسلام عام الفتح اغتسل له
خول مكة وهو جلال يصيب الطب نعم قال الماء ورد في العمرة اذا خرج من مكة فاحرم وا
غتسل لاحرامه ثم اراد دخول مكة فظفر ان كان احرم من مكان بعيد كالحجرات والحديبة
لم يستحب الغسل لدخول مكة وان احرم من الشعير فلا لقربة **قال** بن الرفعة ويظهر ان
يقال غسلة في الحج **ومنها** الوقوف بعرفة ويستحب ان يغتسل لئلا ينسى الله عنهما كان
يفعله **وحكا** بن الخذلان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولانه موضع اجتماع فيحسن
فيه الاغتسال كالجمعة **ومنها** الرمي امام الشريق يغتسل كل يوم غلاً فتكون الاغتسال
ثلثة لانه موضع يجمع فيه الناس فيحسن فيه الغسل كالجمعة ولا يستحب الغسل لرمي
جمرة العقبة لقربة من غل الوقوف بخلاف بقية الجمرات لبعدها **وايسنا** فرقت الجمرات
الثلاث بعد الزوال وهو وقت يتجهز ولهذا يكون الغسل لمن بعد الزوال **ومنها** الغسل
للطواف وللفظ الشيخ يشتمل طواف القدوم وطواف الافاظة وطواف الوداع وقونص

انما فعل على استحياء الفصل لهذه الثلاثة في القديم للناس يجهلون له فستحله الا
 غشار والتجديد انه لا يستحب لان وقته موسع فلا يغلب فيه الرخصة بخلاف سائر المواظن **قال**
 الرافي والنووي في الروضة وشرح المذهب وهو قضية كلام المنهاج لانه لم يرد لها الا انه
 قال في المسائل قال يستحب الفصل للثلاثة ويشهد للجديد وهو عدم الاستحباب **ما روي**
 عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم اول شئ بدوه حين قدم مكة
 انه توضأ ثم طاف بالبيت رواه الشيخان وكلاهما التعليق وانه اعلم **واصل** الشيخ **اغتنال**
 منها الفصل من الجماعة والجماع وكل امر بغير الجسد **واشار** انما فعل قال الرافي والاكثر
 لم يذكرها قال النووي في زيادة الاختار الجسد بل يستحب بها وقد نقل صاحب جمع الجوا
 مع زمين صوابه انما قال احب الفصل من الجماعة والجماع وكل امر بغير الجسد
 يضيقه والفصل يشترط وينعشه وانه اعلم **ويست** الاغتسال للاغتسال في نص عليه الشافعي
ويست الفصل لكل ليلة من رمضان نقله العبادي عن العباس **ويست** الفصل لخلق العا
 قال الخفاف في الفصل **ويست** الفصل للجمعة فقد نقله بين الرقعة عن صاحب التلخيص
 وهذا النقل غلط وانه اعلم **ويست** الفصل لو خول مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قاله النووي في المسائل وانه اعلم **قال** **فصل** والمسيح على الخف جائز ثلثة شرايط
ويست ان يستوي لبسهما بعد كمال الطهارة وان يكونا ساترين لمحل الفصل من القدمين
 وان يكونا مما يمكن متابعة المشي عليهما **الاصل** في جواز المسح ما رواه مسلم عن جابر
قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم بال ثم توضأ ومسح على خفيه وكان يجلبهم
 هذا الحديث لئلا يسهل على من كان بعد نزول المائدة فلا تكون آية المائدة الدالة على
 غسل الرجلين ناسخة للمسح **قال** النووي وغيره وارجع من يعتقده في الاجماع على جواز
 المسح على الخفين في الحضر والسفر سواء كان الحاجة او غيرها حتى يجوز للمرأة الملائمة
 لبسها والزم من الذي لا يحسن وانه اعلم **واظهر** الرافضة ومن تبعهم الجواز ركز الشعة و
 القوا **قال** الحسن البصري عن ثني سمون من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه
 عليه الصلوة والسلام كان مسح على الخفين **وقد روي** المسح من الصحابة عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم خلايق لا يحضون نعم الفصل افضل لانه الاصل وبه قالت الشافعية
 وجماعة الصحابة منهم عمر بن الخطاب وابنه عبيدة وابو ايوب الانصاري رضي الله عنهم
 امر المسح افضل **وبه** قال جمع من التابعين منهم الشعبي وحامد والحاكم فيه خلاف
 عن احمد وروايتان والراجح منهما ان المسح افضل **والثانية** مما سواه واختاره
 بن المنذر من اصحاب الشافعي وانه اعلم **وفيه** احاديث سنودها في محلها اذا
 عرفت هذا فاجوز المسح على الخفين شرطان احدهما ان يلبس الخفين
 جميعا على طهارة كاملة **فلو** غسل رجلا ثم لبس خفيها ثم غسل الاخرى لبس
 خفها

الروضة

خفيها لم يجز المسح لانه لم يرد خفيها بعد الطهارة كاملة **ول** استوا اللبس وهو مستظهر
 احديث قبل ان وصلت الرجل الى قدم الخف لم يجز المسح نص عليه الشافعي في الامم المعتبرة
 بقرار الخف بالساق **واحتج** لذلك باحاديث منها حديث المغيرة رضي الله عنه قال سببة الوضوء
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم فلما انتهية الى رجله اهوية الى الخفين لانهما قال دعها
 فاني ادخلتهما وهما طاهرتان ورواه الشيخان والوضوء يفتح الواو فعلم عليه الصلوة والسلام
 جواز المسح بطهارتهما عند اللبس وانما يرد ويرفع العلة **واصح** من هذا ما رواه الشافعي
 عن المغيرة **قال قلت** يا رسول الله وامسح على الخفين قال نعم اذا ادخلتهما طاهرتين ولقطة اذا
 شرط وان كانت طهرتا **الشرط** الثاني ان يكون الخف صالحا للمسح ولصلابته امور الاول ان
 يستر الخف جميع محل الفصل من الرجلين فلو قصر عن محل الفرض لم يجز المسح عليه بلا خلاف
 لانه ما ظهر واجبة الفصل **وفرض** المسح ولا قاله بالجمع بينهما فيلزم الفصل لانه الا
 صل وجواز المسح رخصة والتخفيف يغلب في الاسفار ومن محل يتعذر الافلاح فيه غائبا
 فلمنعنا المسح لغلق باب الرخصة والظاهر انه لا يجوز ما قلنا انما ظهر يجب غسله ولو تخلف الظاهر
 رة والظلاله جاز المسح ان كان الباقي صنفقا والافلا على الاصح **ويقال** على هذا اما اذا تخلف من
 الظهارة موضع ومن البطانة لا يجازيه ولو كان الخف مشقوق القدم وشتر بالعرض محل الشق
 فان ظهر مع الشد شئ لم يجز المسح وان لم يظهر جاز على الفتحة الذي نص عليه الشافعي
 فعلى **فلو** انتفع منه شئ في محل الفرض بطل المسح في الحال وان لم يظهر شئ لانه اذا مشى
 ظهرت **الامر الثاني** ان يكون الخف قويا بحيث يمكن متابعة المشي عليه بقدر ما يحتاج اليه الما
 فير في مواضع عند الحفا والترحال لانه لا يصح رخصة لما تدعو اليه الحاجة في لبسه
 مما يمكن متابعة المشي عليه هو كذا **ولا** **قال** الشيخ ابو محمد والحدود المتابعة على
 التقريب لا تجوز مسافة القصير **وقال** الشيخ ابو حامد بقدر ثلثة اميال والاول
 المعتمد ولا فرق فيما يمكن متابعة المشي فيه بين ان يكون من جلد او شعر او قطن او
 لبد اما ما لا يمكن متابعة المشي عليه اما لضعفه كالمخوذ من الخرق الخفيفة ونحوها
وكذا اجازة الصوفية التي لا تمتنع نفوذ الماء فلا يجوز المسح عليها **واما** القوة كالمخوذ من
 الحديد ونحوه فلا يجوز المسح عليها **وقال** الشيخ على الخفين يؤخذ منه انما لا يستحسن خفا
 لا يجوز المسح عليه حتى لو شق على رجله قطعة جلد بحيث لا يقرى البشرة وامكن متابعة
 المشي عليها لم يجز المسح على المذهب وقطع به في الروضة **الامر الثالث** ان يمنع نفوذ الماء
 فان لم يمنع فلا يجوز المسح على الراجح لان الغالب في الخفاف كونها تمتنع نفوذ الماء فتصرف
 النصوص اليه **الامر الرابع** ان يكون الخف طاهرا قال ابن الرفعة اتقوا الاصحاب على اشتراط
 طهرتهما فلا يجوز المسح على خف متخذ من جلد ميتة لم يرد في قال في الوفاير اودع ونجس
 ما لم يظهر امتناع الصلوة به وكذا صرح به النووي في شرح المذهب وانه سحى انه اعلم
فرع لو لبس خفا فوق خف لشدة البرد نظر ان كانا الاعلا دون الاسفل وان كانا الاسفل
 صالحا دون الاعلا فالمسح على الاسفل جائز فلو مسح الاعلا لم يصلح الماء لوصول الى الاسفل

في المسح على الخفين
 في المسح على الخفين
 في المسح على الخفين

صالحا للمسح عليه
 دون الاسفل
 لضعفه او خفة
 جاز المسح على
 الاعلى صح

فان قصد مسح الاسفل جانبا وكذا ان قصد مسح الراس وان قصد الاعلى فقط لم يجز وان
 لم يقصد واحد منهما لم يقصد المسح في الجملة اجزاءه على الراج لقصد استسقاء فرض الرجل
 بالمسح وان كان كل من الخفين لا يصلح للمسح تعذر المسح وان كان كل من الخفين صالحا
 للمسح ففي جوار المسح على الاعلا وحده **قوله** القديم الجواز لئلا الحاجة قد تدعو اليه كما
 تدعو الى الخنق الواحد **والجديد** وهو الاظهر عند الجمهور انه لا يقع ونص عليه الشافعي في الام
 لئلا يغسل الرجل اهل والمسح رخصة عامة وردت في الخنق لعموم الحاجة اليه والحاجة الى
 الخنق فوق خنق خاصة فلا تتعد الرخصة اليه ولئلا يعلا سائر الممسوح فلا يقع في استسقاء
 الفرض للمسح كالعمامة وانه اعلم **قال** لو لبس الخنق فوق الجبيرة فلا يصح انه لا يجوز
 المسح عليه لانه ملبوس فوق مسح فلم يجز المسح عليه كمنع اتها به بدل الراس
قال ويمسح المقيم يوما وليلة والمسا فرثلة ايام وليلتين **والاصل** في ذلك حديث بكرة
 رضي الله عنه ان رسوله صلى الله عليه وسلم ارخص للمسا فرثلة ايام وليلتين في
 المقيم يوما وليلة اذا ظهر فلبس خفيه ان يمسح عليهما رواه بن خزيمة وبن حبان
 في صحيحهما **قال** الشافعي يكرهه صحيح وقال البخاري حديث حسن **عن** صفوان
 بن صالح رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح يديه اذا كان سافرا ان لا
 ينزع خفافا ثلثة ايام وليلتين الا من جبا به ولكن من بول او قارح او نوم رواه النسائي
 والترمذي وقال البخاري انه اقبح حديث في الترمذي **والشافعي** قول قديم انه لا يتاقت لانه
 صحيح على ما لا يتصور كالمسح على الجبيرة وبه قال مالك واجتج له حديث ابن ابي
 عمارة واتفق الحفاظ على انه ضعيف لا يحتج به والقياس ملغى مع وجود النص
قال وابتدأ المدة من حين يحدث بعد لبس الخفين اذا فرغنا على الصحيح وهو تقو
 ير المدة بيوم وليلة للمقيم وثلاثة ايام للمسا فر فابتدأ المدة من الحدث بعد لبس
 الخنق لئلا المسح عبادة موقته فكان اول وقتها من وقت جوار فعلها كالصلوة و
 يقتضي هذا التعليق ان يمسح الخنق لا يجوز له تجديد الوضوء لكن **قال** بن الرفعة
 انه مكره وقد جزمه النووي في شرح المذهب بان تجديده مستحب **وحكا** الرافي من داود
 ان ابتداء المدة من اللبس **وحكا** النووي في شرح المذهب عن ابن المنذر وابن ثوير
 خبر قال انه المختار لانه مقتضى احاديث الباب الصحيحة وانه تعالى اعلم
اعلم ان المسافر انما يمسح ثلثة ايام اذا كان سفره طويلا فان قصر مسح
 يوما وليلة **ويشترط** ايضا ان لا يكون سفره معصية فان كان معصية لم
 سافر لاخذ المكس او بعثه فلا لاخذ الرشأ والبرطيل والمشايق ونحو ذلك او كان عليه

حق

هذا هو
 الوجه
 في المسح
 في السفر

حق لا يمسح عليه اذ اوده اليه فلا يترخص ثلثة ايام او كان سفره واجبا كفر الحج وهل
 يترخص يوما وليلة **قال** لا يترخص اليه لئلا المسح رخصة فلا تتعلق بالمعاصي والراجم انه
 يترخص يوما وليلة والخلاف جائز في المعاصي بالاتفاق كما لم يترخص على الناس المسح واتباعه
 كالعباد الآبق ونحوها وانه اعلم **قال** فان مسح في السفر ثم اقام او مسح في الحضر ثم سافر فانه
 مسح مقيم لان المسح عبادة اجتمع فيها الحضر والسفر فغلب حكم الحضر كما لو كان مقيما في احد
 طرفي الصلوة لا يجوز له القصر **وقوله** فان مسح في السفر ثم قام الى احدى طرفي الصلوة يوم وليلة فانه
 مسح مقيم يترخص مقيما اذا مضى يوم وليلة فاكثرت في السفر فانه يستأنف المسح
وقوله فان مسح هل المراد انه مسح كلا الخفين ثم سافر او مسح في الجملة وتظهر فايوة ذلك فيما
 اذا مسح احدي رجليه في الحضر ثم الاخرى في السفر فله مسح مسح مقيم ام مسح مسافر
 فالذي جزم به الرافعي انه مسح مسح مسافر قال كثير الاعتبار بتمام المسح وقد وقع في السفر
وقال النووي العمى في المختار انه يمسح مسح مقيم تلبيه بالعبادة في الحضر وانه اعلم **فرع**
 لو شك المسافر هل ابتدأ المسح في الحضر او في السفر اخذ بالحضر ويقتصر على يوم وليلة لا كما لو
 شك الماسح في السفر او الحضر لان مقتضى المدة فانه يجب الاخذ بانقضاء المدة وانه اعلم **فرع** اقل
 المسح ما يطلق عليه اسم المسح من محل فرض الفل في الرجل من اعلا الخنق فلا يجوز الاقتصار
 على المسح على اسفله ولا على عقب الخنق ولا على حرقه **ويجوز** المسح بحرقه وخشبه ونحوها **ولو**
 قفل الماء على الخنق اجزاءه كما في مسح الراس **والسنة** ان يمسح اعلاه واسفله ولو كان على
 المسح على اسفله نجاسة لم يجز المسح عليه وانه اعلم **قال** يبطل المسح بشاة اشياء
 بخلعها وانقضاء مدة المسح وما يوجب الفل لجزء المسح غايات فاذا وجد احدهما بطل المسح
شاهدا اذا خلع خفيه او احدهما او اخلع الخنق بنفسه او خرج الخنق من صلاحية المسح عليه لتغيره
 او لضعفه او غير ذلك فانه لا يمسح والحالة هذه اذا كان على طهارة المسح لانه يوجد ذلك وجب
 الاصل وهو الفل وهل يلزمه شتان في الوضوء ام غسل الرجلين فقط **قوله** الراعي غسل القرو
 بين فقط **ومنها** انقضاء مدة المسح فاذا مضى يوم وليلة للمقيم او ثلثه ايام للمسا فر يبطل المسح
 واستأنف لبسا جديدا كما في ابتداء حديث ابن بكير وصفوان رضي الله عنهما **ومنها** وان يلزم
 الماسح غسل حديث صفوان امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا ننزع خفافنا الا من جنابة
ولو تنجست رجله في الخنق ولم يمكن غسلها فيه وجب التنزع لغسلها فان امكن غسلها
 في الخنق فغسلها فيه لم يبطل المسح **فرع** اذا كان الشخص سليم الرجلين ولبس خفافا في
 احداهما لا يمسح مسح فلو لم يكن له الا رجل جاز المسح على خفافها **ولو** كانت احدي رجليه عليه
 بحيث لا يمسح مسح فلو لم يكن له الا رجل جاز المسح على خفافها **ولو** كانت احدي رجليه عليه
 النووي في الروضة من روايته لانه يجب التيمم عن الرجل العليله فهي كالصحيحة وقطع
 القائل العمد بالمنع وانه اعلم **قال** فصل وشرايط التيمم خمسة اشياء وجود العذر

هو المال
 داخل بيت
 المرأة

سفر او مرض التيمر لغة هو القصد يقال يملك فلان بالخير اذا قصدك وفي الشرع عبارة عن
ايصال التراب الى الوجه واليدين بشرائط مخصوصة والاصل في جواز الكتاب والنية و
سنورد الادلة في مواضعها ثم ضابط جواز التيمر العجز عن استعمال الماء **قال** في قوله تعالى
لعنوه او لحرقوه فصرر ظالمين والعجز الباب **فيما** في قوله تعالى والاصل في ذلك قوله تعالى
وان كنتم مرضى او على سفر او لم تجدوا ماء فتيمموا **قال** بن عباس رضي الله عنهما المعنى
وان كنتم مرضى او ان كنتم على سفر ولم تجدوا ماء فتيمموا بماء غير الماء في حق المسافر له ان
يتيمم ولا يحتاج الى طلب في الزمان لان الطلب في الحالة هذه عبث في الحالة **الثانية** ان يجوز
جوده الماء حوله بجوزاء قريب او بعيد فلهذا يجب عليه الطلب بلا خلاف لئلا يتيمم طهارة
ضرورة مع إمكان الطهارة بالماء **الحالة الثالثة** ان يتيقن وجود الماء حوله **وهذا** له ثلث مراتب
الاول ان يكون الماء على مسافة ينتشر اليها النازلون للخطب والحشيش والريح فيجوز التسبيح
الى الماء ولا يجوز التيمم قال محمد بن يحيى لعنه يقرب من نصف فرسخ وهذه المسافة فوق الماء
ففي هذا التيمم **المرتبة الثانية** ان يكون بعيدا بقدر لو سعى اليه خرج الوقت فهذا التيمم على
المذهب لانه فاقد الماء في الحال فلو وجب انتظار الماء مع خروج الوقت لما سأل التيمم او لا
بخلاف ما لو كان الماء معه ويخاف فوت الوقت لو توشأ فانه لا يجوز له التيمم على المذهب لانه ليس
بفاقد الماء في الحال ثم هذه المسافة تعتبر بوقت الصلاة الحاضرة كماله حتى لو وصل
الى الصلاة المنزلة في آخر الوقت وجب قص الماء والوضوء وان فات الوقت او الاعتناء بوقت
الطلب ولا ينظر الى اول الوقت الرابع عن الراعي الاول وهو الاعتناء بكل وقت تلك
الفريضة وجميع التيمم الثاني وهو ان الاعتناء بوقت الطلب **المرتبة الثالثة** ان يكون الماء بين
المرتبتين بان تزيد مسافته على ينتشر اليه النازلون وتقصير عن خروج الوقت **قال** في
ذلك خلاف منتشر والمذهب جواز التيمر لانه فاقد الماء في الحال وفي السعي زيادة مشقة
المرتبة الرابعة ان يكون الماء حاضرا لكن تقع عليه زحمة المسافر ان يكون في بيته ولا يمكن الو
صول اليه فلا يبالى وليس عناء الاالة واحدة ولئلا يوقف الاستقالات لا يسع الا واحدا وفي ذلك
خلاف الراي انه يتيمم العجز العتي ولا اعادة عليه على المذهب والله اعلم **واما المرض**
فهو على ثلاثة اقسام **الاول** ان يخاف معه بالوضوء فوت الروح او فوت منفعة العضو
ويحقق بذلك ما اذا كان به مرض غير مخوف لانه يخاف من استعمال الماء ان يصير مرضا مخوفا
فيباح له التيمم والحالة هذه على المذهب **القسم الثاني** ان يخاف زيادة العلة وهو كثرة الالم
وان لم تزد المدة او يخاف بطلان البرز وهو طول مدة المرض وان لم يزد الالم او يخاف شدة الالم
وهو المرض المدنف الذي يجعله ظمنا او يخاف حصول شئ قبيح كالتسواد على عضو ظاهر
كالوجه وغيره مما يبدد او المنة وهي الخدمة وفي جميع هذه الصور خلاف منتشر الراي
جواز التيمر وعلته الشين القاسر انه يشوق الخلقة ويؤذي ضرره فاشبهه تلف العضو

القسم

القسم الثالث ان يخاف شين يسر كما في الجودي او سوادا قليلا او يخاف شيا تبعا على غير
الاعتناء الظاهرة او يكون به مرض لا يخاف من استعمال الماء معه مخذورا في العاقبة كمرض الجال
لجراحة او برد او غير ذلك فلا يجوز التيمر لشي من هذا بلا خلاف والله اعلم **في** التيمر ان يعتمد
على معرفة نفسة فكون المرض مخوفا اذا كان عارضا ويجوز له ان يعتمد على محول طيب حاذق
فلا يقبل غير الحاذق ويشترط مع ذلك ان لا يفسد الا سلام فلا يقبل قول الكافر لانه تعالى فسقه
فيلقى ما القاه الله تعالى ولا يقتر بصنع فقها الرعيب **ويشترط** ايضا فيه البلوغ فلا يقبل
قول الصبي **ويشترط** فيه العدالة ايضا فلا يقبل قول الفاسق لانه تعالى اوجب الو
ضوء فلا يقبل لعنه بل يقول من يقبل قوله فيقول الغي الله قول الفاسق ويلزم من قول الفاسق
مخالفة الرية الذي امر من مرتين ويقبل قول العبد والمرأة وكفى واحدا على المشهور **وقيل**
لا بد من اثنين كما في المرض المخوف في الوضوء فان المذهب الجزم باشتراط العددين ههنا نسخة
وفي الفرق ان كان في الوضوء وكان الفرق ان في الوضوء يتعلق ذلك بحقوق الامميين من الوثنية
والموسى لهم فاشترط العددين في التيمر الحق لله تعالى وحقه مبني على المسامحة ولين الوضوء له
يدول وهو التيمم ولا كذلك في الوضوء ولو لم يوجد طيب بشرطه قال الرويان قال السجني لا
يتيمم وتقال الثوري ولها رغبة ما يخالفه ولا ما يوافق **قال** في الاستسقاء وفي فتاوى الفقهاء
الجزم بانه يتيمم فتعارف الجواب بان يجب الوضوء والغسل مع الجهل بحال التي هي مظنة الهلاك في هذا الحالة
عن صاحب الشريعة فاستخرا الله تعالى ونفى بما قاله الفقهاء والله اعلم **قال** **ودخل** وقت
الصلاة وطلب الماء وتغذر لم يستعمله يشترط لصحة التيمر دخول وقت الصلاة وقوله تعالى
اذا قرأتم الصلاة فانغسلوا وجوهكم الاية والقيام بها لا يكون الا بعد دخول الوقت فخرج
الوضوء بدليل وبقي التيمر على ظاهر الاية **واقوله** سأل الله عليه وسلم جعلت لي الارض مسجدا
وترايا ظهورا ايما او شئت الصلاة تممت وسلمت **وقيل** في التيمر طهارة ضرورية
ولا ضرورة اليه قبل دخول وقت الصلاة والله اعلم **ويشترط** لصحة التيمر طلب الماء له
لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا امر بالتيمم عند عدم الوجوه وان لا يعلم
عدمه الا بالطلب **ويشترط** في الطلب ان يكون بعد دخول الوقت لانه وقت الضرورة
وله ان يطلب بنفسه وكذا كيفية طلب من اذن له على الصحيح **قلت** بشرط ان
يكون موثوقا به في الطلب والله اعلم **ولا يكفي** طلب من لا ياذنك لا خلاف في كيفية
الطلب ان يفتش رحله لاعتقال ان يكون في رحله ماء وهو لا يشفر فان لم يجد نظر
يمينا وشمالا واماما وخلفا ان لم يمتوي موضعه ويخص موضع الغضرة واجتماع الطير
بمن يد المحتياط وان لم يستوي الموضع تظهر ان خاف على نفسه او ماله لو تردد لم
يجب التردد ولئن هذا المخوف يسبغ له التيمم عند تيقن الآفة عند التوجه اولى وان
لم يخاف وجب عليه التردد الى حد يلحقه غوث الرفاق مع ما علم عليه من التشاغل

قاله الامام **عليه السلام** ايضا ان لا يكون مستعملا كالما على الصحيح لانه ايج به ما كان متوقفا
منه والمستعمل ما لم يعلق بالعضو **وكذا** ما تناسل منه على الراجح وشرط المتناظر ان يكون من
العضو ولا فهو غير مستعمل قاله النووي في شرح المذهب **قال وفيه اربعة اشياء**
النية واجبة والتيمم المعتبر المشهور انما الاعمال بالنيات ولا تارة عبادة فاقترع الى النية
كالصلاة والوضوء وكيفيتها ان ينوي استباحة الصلاة ولا كيف ان ينوي رفع الحدث
لان التيمم لا يرفع حدثه بوليد **قوله** صلى الله عليه وسلم لعروة بن العاص لما اصابته جنابة
فتيمم وصلى باصحابه فقال له صلى الله عليه وسلم اولى به وسلكوا عليه باصحابه وانته جنبة ولا تارة
بجلاء التيمم فانه لو رفعه لما بطل برؤى الماء كالوضوء بالماء ولا كيف نية التطهارة عن الحدث على الصحيح **ولو**
لا يندب تجديده **والفرق** ان الوضوء قربة مقصودة في نفسها ولها اذ ينوي تجديده قاله المادري **واعلم**
ولو اقتصر على نية التيمم لانه لا يجوز ان تتأخر النية عن اول مقروض واول افعاله المفروضة نقل التراب والمراد
بالنقل الضرب فلا بد من النية من رفع يديه من التراب فاذا قارنه وعزب قبل مسح
وجهه بجزاه على الصحيح والشرح والروضة **وقال** بن الرفعة اصحهما لا يجوز لان النقل
وان وجب الا انه غير مقصود في نفسه ثم اذا نوي الاستباحة فله اربعة احوال **احد**
ان ينوي استباحة الفرض والنفل معا فيستحبهما وله النقل قبل الفريضة وبعدها وفي
الوقت وخارجه ولا يشترط تعيين الفريضة على الراجح وكيف فيه الفرض مطلقا ويصح اي
فريضة شاء وان نوي معينة فله ان يصنع غيرها **الحالة الثانية** ان ينوي الفريضة سواء
كانت ادوي النفس او مشورة ولا يخطئه النافلة فتباح له الفريضة لانه نواها وكذا النافلة
فله قبلها وبعدها وبعد الوقت على الراجح لئلا النقل تبع للفرض **الحالة الثالثة** ان ينوي النقل
وحده فلا يستحب الفرض على الراجح لئلا الفرض متبرع فلا يصح ان يكون تابعا ولم ينو
والنوي من الصحف او الغضب الاعتكاف فهو كنية النقل فلا يستحب الفرض على المذهب
ويستحب ما نوي على الصحيح والنوي التيمم لصلاة الجنازة كالتيتم للنفل على الصحيح
لانها وان تعينت عليه فهي كالنوافل من حيث انها غير متوجهة عليه بعينه الا ترى
انها سقط بفعله غيره **الحالة الرابعة** ان ينوي الصلاة فقط فهو كمن نوي النقل
على الراجح وانه اعلم **رفع** لو تيمم بنية لاستباحة الصلاة ضامًا ان حدثه اصفر
فكان الكبراء من ان حدثه الكبر فكان اصفر صحح لا خلاف لان موجب الحديث واحد وانه
اعلم **قال** مسح الوجه واليدين لقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم لفعله
عليه الصلاة والسلام اما الوجه فيجب استحبابه كالوضوء نعم لا يجب ايصال التراب
ال منابت الشعر الذي يجب ايصال الماء اليها على المذهب المشقة **وقال** القاسمي

حين

حين لا يسن ايضا ويجب ايصال التراب الى ظاهر ما استرسل من اللحية على الاظهر
كالوضوء **وانما** اليد فيجب استحبابها بالتراب مع المرفقين وهو المذهب في
الرافعي والروضة واحتج له بقول بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال التيمم ضربان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين **رواه** الحاكم واثنا عليه وخالفه
البيهقي وقال الصواب رفعه على بن عمر وبالقاس على الوضوء **وفي** قول يمسح الكفين فقط
واحتج له **بقول** النبي صلى الله عليه وسلم لعروة بن العاص لما اصابته جنابة
بيديه الارض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وقا حق كفيته ووجهه وهو حديث
صحيح **رواه** الشيخان وقد علق الشافعي في الاقدم الاقتصار على الكفين على صحة حديث
عمار بن ربيعة وهو مذهب الشافعي لهذا ولقوله اذا مسح الحديث فأتبعوه واعلموا انه
منه صحت وهذا مذهب الامام احمد ومالك واختاره النووي وتماثل في شرح المذهب انه اقوى
في الوليد رآته الى ظاهر السنة الصحيحة وانه اعلم **وقال** بن الرفعة بعد كلام ذكر الامام
يتعين ترجيح القديم وانه اعلم **قال** النووي والروضة **واعلم** انه يكره لفظ ضربتين في الاخبار
تجرت طائفة من الاصحاب على ظاهر الظاهر **وقالوا** لا يجوز النقص عن ضربتين ويجوز
الزيادة والاصح ما قاله اخرون ان الواجب ايصال التراب سواء حصل بيده او خشية **ولا**
لكن يستحب ان لا يزيد على ضربتين ولا ينقص وسواء حصل بيده او خشية **ولا**
يشترط امرار اليد على العضو على الراجح **ولا يشترط** الضرب ايضا حتى لو وضع يده
على تراب ناعم فعلق غمارها كفا ولو كان يمسح بيده فرفعها فاشاء الوضوء ثم ردها
جائز ولا يفتقر الى اخذ تراب جديد على الاصح وانه اعلم **ومن فريضة التيمم** الترتيب فيجب
تقديم الوجه على اليدين سواء في ذلك تيمم الوضوء او للجنازة لئلا التيمم طهارة في عضو
فا شبهت الوضوء وحديث عمار رضي الله عنه فلو تركهما ناسيا لم يجز على المذهب
كالوضوء **ولا** يشترط الترتيب في اخذ التراب للعضوين على الاصح حتى لو ضرب بيديه
على الارض وامكنه مسح الوجه بيمينه ومسح يمينه يساره جائز **وكذا** لو ضرب
بخرقة ومسح ببعضها وجهه وبالاخر اليدين كفي ويجب عليه شئ من الخاتم في الضربة
الثانية ولا يكفي تحريكه بخلاف الوضوء لان التراب لا يدخل تحته وانه اعلم **رفع** لو تيمم
وعلى يديه نجاسة وضرب بها على تراب ظاهر ومسح وجهه جائز على الاصح
ولا يجوز مسح النجاسة بخلاف كما لا يصح غسلها عن الوضوء مع بقا النجاسة
ولو تيمم ووقع عليه نجاسة لم يسلط تيممه على المذهب ولو تيمم قبل الاجتهاد
في القبلة فمصلحة تيممه وجهه انما لو كان عليه نجاسة وانه اعلم **قال** وسننه

ثلاثة اشياء التسمية وتقديم اليمين على اليسار والموالاة قيا ساع على الوضوء **ومن**
 وقت سنة ايضا تخفيف التراب الماخوذ اذا كان كثيرا وان ينزع خاتمه في الضربة
 الاولى وان يستقبل القبلة كالوضوء وان يشبك بين اصابعه بعد الضربة **قال**
 في الروضة وينبغي استحباب الشهادتين بعد التيمم والغسل والله اعلم **قال والذي**
 يبطل التيمم ثلاثة اشياء ما يبطل الوضوء وروية الماء في غير القبلة والردة
 اذا صح التيمم بشرطه ثم احدث بطل تيممه لانه طهارة تبطل القبلة فيبطل
 المحدث كالوضوء ولا فرق في هذا بين التيمم عند عدم الماء اربع وجوده كتيمم المريض
 فلو تيمم لفقد الماء ثم راي الماء قبل الدخول في القبلة يبطل التيمم **لقره** عليه الصلاة
 والسلام الصعيد الطيب طهور المسلم ولو لم يجد الماء عشر سنين فاذا وجب الماء
 فليسه بشرته **قال** الترمذي حسن كعب بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 روية الماء في ثلث اشياء التيمم فانه يبطله **قال** ابن الرقعة بالاجماع **واعلم** ان تيمم وجود
 الماء كراهية كما اذا راي سرا فقلنه ماء او اطلقته بقرعة غامرة او طلع عليه جماعة
 يجزى ان يكون معهم ماء وهو اشبه اذا لم يقارن الماء ما يمنع القدرة على استعماله
 فان كان معناه ما يمنع استعماله كما اذا راي ماء وهو يحتاج الى استعماله لعلها
 متراوكان دون الماء حائل من سبع او عشرين اذراه فيعبر به وهو حال رؤيته
 تعذر استعماله فلا يبطل تيممه لانه هذه الاسباب لا تمنع صحة التيمم ابتداء فلا
 تبطله **اولا** اما اذا راي الماء في ثلث القبلة نظرا كانت القبلة تغني عن القضاء
 بصلاة المسافر فظاهر المذهب ما نص عليه ان شاعى انه لا تبطل صلاته ولا
 تيممه لانه تيمم دخل في صلاة لا يعيدها فاشبه ما لو راه بعد الفراغ منها ولينية
 ابطاله عبادة مجزية ولا نه بالشرع بالقبلة قد تلبس بالمقصود ووجد ان الا
 صل بعد التلبس بمقصود البدل لا يبطل حكم البدل كما لو شرع المكفر في التيمم ثم
 وجد الرقبة لا يلزمه اخراج الرقبة وان كانت القبلة لا تمنع من القبلة كصلاة
 الحاضر بالتيمم بطلت على الصحيح لانها يعقد بها اذا تمت ويجب قضاؤها
 فلا حاجة الى اتمامها واعادتها وقيل يتيها ويعيدها **فايدة واعلم** ان المصلح
 بالتيمم في موضع يغلب فيه عدم الماء لا قضاء عليه مطلقا سواء كان مقيما
 او مسافرا كذا ذكره النووي في شرح المذهب وفي ذكر ذلك الرافعي في آخر باب
 التيمم **فصل** القضاء بالاعتذار وحسنه تمثيله عدم القضاء وبالنسبة
 جريا على الغالب وان التفرغ فيه عدم الماء بخلاف الحضر فانه يغلب

فيه وجود

فيه وجود الماء فاعرفه فانه مذهبنا والله اعلم **واعلم** ان قول الشيخ والردة يعني ان
 الردة تبطل التيمم وهذا هو الصحيح وفيه مع الروضة ثلثة اوجه الصحيح يبطل تيممه دون
 وضوءه والذوقان التيمم مبيح ولا اباحة مع الردة بخلاف الوضوء فانه رافع فله قوة التيمم
 مع حكمه ولهذا لا يبطل غسله بالردة على المشهور وقيل هو كالوضوء والله اعلم **قال** وصاحب
 الجباير يمسح عليهما ويتيمم ويصلي ولا اعادة عليه ان وضعها على طهر **اعلم** ان وضع الجباير
 يكون للحاج او الكسار وصاحب ذلك قد يحتاج الى وضع الجبيرة وقد لا يحتاج فانه احتاج الى
 وضعها بان يخاف على نفسه او عضوه على ما مر من المرض ثم ينظر ان كان يقدر على نزاعها عن
 الطهارة من غير ضرر من الامور المتقدمة في المرض وجب النزاع وغسل الصحيح وغسل موضع
 العلة ان امكن والا مسح للتراب ان كان في موضع التيمم وان لم يقدر على نزاع الجبيرة الا بضرر من
 الامور المتقدمة في المرض كخوف فوات النفس او العضر او شغلته او حصول شئ فاحتج في
 عضو ظاهر فلا يكلف نزاع الجبيرة لكن يجب عليه امر منها غسل الصحيح على المذهب **ويجب**
 غسل ما يمكن غسله حتى ماتحت اطراف الجبيرة من الصحيح بان يضع خرقة مسلوكة ويغسل
 بها الفخذ تلك المواضع بالتقاطر **ومنها** مسح الجبيرة بالماء على المشهور كما ذكره الشيخ
 لاجل ما اخذت الجبيرة من الصحيح ويجب مسح ظهر الجبيرة على الصحيح **ومنها** انه يجب التيمم
 مع ذلك على المشهور ثم ان كان جنبا فلا مسح انه مخير ان شاء قدم غسل الصحيح على التيمم وان
 شاء اخره **وان كان** محدث الحدث الاصغر على الجبيرة فالتيمم ان لا ينتقل من عضو حتى ياتي
 طهارته فان كانت الجبيرة على اليد مثلا وجب تقديم التيمم على مسح الرأس ولو كانت الجباير على عضوي
 او ثلثة تعذر التيمم **قال** النووي ولو عمت الدمامات اعضاؤه الاربعه قال الاصحاب يكفي تيمم واحد
 عن الجميع لانه سقط الترتيب لسقوط الفل والله اعلم **ثم** ما ذكرناه في وجوب غسل الصحيح
 ومسح الجبيرة والتيمم انما يكفي بشرطين احدهما ان لا يحصل تحت الجبيرة من الصحيح الا ما لا
 يدمنه للامساك والثاني ان يضعها على طهر ان امكن والا فتترك الجبيرة ويجب التيمم عند
 البرء **وقال** في الروضة تبطل التيمم في ثلاث احوال اما اذا لم يحتاج الى وضع الجبيرة لكن يخاف
 من اتصال الماء فيغسل الصحيح بقدر الامكان بان يتلفظ بوضع خرقة مسلوكة ويتحامل
 عليها لتفعل بالتقاطر باقى الصحيح ويجب التيمم والحالة هذه بلا خلاف كما قاله النووي
 لئلا يبقى موضع الكسر بلا طهارة **ولا يجب** مسح موضع العلة بالماء وان كان لا يخاف منه كذا
 قاله الاصحاب ثم اذا تيمم والعلة في محل التيمم امس التراب عليها وكذا لو كان للجماعة افواه منفحة
 وامكن اسرار التراب عليها **واعلم** ان الجبيرة قد تحتاج الى ان يلزق عليها خرقة او قطن
 وغيرهما فلها حكم الجبيرة في كل ما سبق وقد يحتاج الى وضع خرقة فيجب غسل الصحيح
 والتيمم عن الجبيرة ولا يمسح الجبيرة بالماء ولا يجب عليه وضع الخرقة والجبيرة لاجل انه
 مسح على ما قاله الجمهور وهو الصحيح **ثم اذا** غسل الصحيح وتيمم كسر او جرح مع
 المسح على حائل او دونه وسع فرقعة ثم حضر فرقعة اخرى لم يجب اعادة الغسل ان كان

جنباً ولا إعادة الوضوء ان محدثاً على الصحيح وليس على الجنب الا التيمم **في المحدث** وجهاً اصحها
 عند الرافعي انه يجب عليه ان يغسل ما بعد العليل لا بعد الترتيب لانه اذا بطل الطهارة في
 العليل بطل ما بعده واصحها عند النووي انه لا يجب الا التيمم فقط كالجنب الذي التيمم
 طهارة مستقلة في الجملة فلا يلزم من ارتفاع حكمها بطلان طهارة اخرى **وقوله** ولا إعادة
 عليه ان وضعها على ظهره مفهومة انه اذا وضعها على غير ظهره ان يعيد وهو كذلك على الصحيح
 المنصوص لانه عند رواد لا يفعل غالباً وانه اعلم **قال** ترتيبه لكل فرقة ويصلح بتيمم واحد
 ما شاء من النوافل ولا يصلح بالتيمم الواحد الا فرقة واحدة **واصح** له الرافعي بقوله بن عباس
 رضي الله عنهما من السنة ان لا يصلح بالتيمم الا مكتوبة واحدة والسنة في كلام الصحابي ينصرف
 في السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي سنة غيره نعم **روى** البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال
 يتيمم لكل صلاة وان لم يجدش رواه البيهقي باسناد صحيح كمن خالفه بن خزيمة وابن حبان
 بجمع به قول تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الى قوله فتيمموا صعيدا او جب
 الوضوء والتيمم لصلوة واحدة وكان ذلك ثابت في رواية الاسلام ثم خرج الوضوء بفعله ولم
 فانه صلح يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد حديث صحيح رواه بن عمر فيقول التيمم
 يقتضي الآية ولا يمكن ان يقاس التيمم على الوضوء لانه التيمم طهارة ضرورة لا يرفع
 الحدث لما مر من **قوله** ولم يعرف ابن العاص اصله أصلياً بل كانت جنب وذهب المزي
 الى انه يجمع بتيمم واحد فرائض ونوافل وهو بناء منه على اصله وهو ان التيمم يرفع الحدث
 وهو مردود ما ترفع الصلوات لا يجمع بين فرقتين من سواء كانت الفريضة او
 متفرقتين كصلواتين او مختلفتين كصلوة وطواف وسوا ذلك انما مقتضى تيمم او
 ضرة ومقتضى سواء كانت مكتوبة ومنذورة او مندورتين وفي وجه يجمع بين مندورة
 ومقتضية وفي آخر بين مندورتين وفي وجه يجمع شاذ يجوز في دعائيه وفائيه وموداة و
 الصبي كالبالغ على المذهب لانه ما يؤدبه حكمه حكم الفرض الا ترى انه ينوي لصلواته الفرد
 منه ومنه الاجمع بين خطبة الجمعة وصلواتها نعم الجائزة لها حكم النافلة على الرابع من
 طرق فيجوز الجمع بين صلوة جنازة وبين صلاة جنازة ومكتوبة ولين صلاة الجنازة فرض
 كفاية وفرض الكفاية ملحق بالنوافل في جواز الترتيل وعدم الاختصاص بخلاف
 فرض العين **ويجوز** ان يصلح بتيمم واحد ما شاء من النوافل لانه النوافل في حكم
 صلاة واحدة الا ترى انه اذا أحرز بركعة له ان يجعلها مائة ركعة وبالعكس **ولين**
 ولين في تكليف التيمم لكل نافلة مشقة فربما ادبى الى تركها **والشرع** خفف
 فيها فحوزها قاعد مع القدرة على القيام وعلى الراحة ولغير القبلة والسر
 لتكثرة ولا ينقطع الشخص عنها وانه اعلم **فصرح** لو لم يجد الجنب والمحدث
 الا لا يكفي وجب عليه استعماله على الرابع ويجب التيمم للباقي ولو لم يجد

الارتباب

الارتباب لا يكفي وجب استعماله على المذهب **وكذا** لو كان عليه نجاسات فوجد من
 الماء ما يغسل بعضها وجب غسله على المذهب **فلو كان** محدثاً او جنباً
 او عليه نجاسة ووجد ما يكفي احدهما غسل النجاسة ثم تيمم لين النجاسة لا يبدل
 لها ولو جاز المسافر بما في الوقت فلم يتوضأ منه فلما بعده تيمم ويصح ولا إعادة عليه
 على المذهب ولو لم يجد ما دونه الا ما لا يصلح ان يغسل به الوقت ويصح وصلاته ثم
 صف بالصفحة فاذا اتم على الماء اعاد وان تورع التراب فغسل يعيد نظراً ان قدر عليه في موضع
 يسقط به القضاء الا فلا يعيد اذا فادته في صلواته بالتيمم تغافل في كلام بعضهم ما
 يقتضي عدم الجواز **ثم** فاذا التراب اذا صحت فله ان يقرأ الفاتحة اذا كان جنباً مقتضى
 كلام الرافعي في هذا باب التيمم انه لا يقرأها ويأتى بالذكر تبعه **النور** ولكن صرح النووي
 في باب الفل ان يجب عليه ان يقرأ الفاتحة ولو تيمم عن نجاسة ثم احدث حرم عليه
 ما يحرم على المحدث ولا تحرم القراءة ولا اللبس في المسجد ثم روية المأثر تحرم القراءة وكما
 كان حراماً حتى يغسل ما لم يقترب مانع شرع كالغطش او سبي سبع وعيد
 كما تقدم ونحو ذلك وانه اعلم **مسألة** وجد المسافر على الطريق نجاسة مستقلة
 للشرب لا يجوز له ان يتوضأ منها ويتيمم لانها انما تمنع للشرب كما ذكره المتول والرا
 وامن ونقله عن الاصحاب وروته اعلم **قال** فصل **كلامه** خرج من السيلين نجس الا المني
 لا بد من معرفة النجاسة او لاثنين ما خرج من السيلين هو احد انواع النجاسة ثم النجاسة
 لغة هي كل مستفزة وفي الشرع عبارة عن كل عين حوتها ولها على الاطلاق مع امكانه لا يخرج
 منها او استفزازها او ضررها فيكون العقل **وقوله** على الاطلاق احترس به من النباتات
 التامة فانه يباح منها القليله والكثير **وقوله** مع امكانه يحترس به عن الاجزاء والاشياء
 الصلبة فانه لا يمكن تناولها اياها **وقوله** لا يحترس بها احترس به من المحترس كما لا بد من
قوله ولستم قد ارتجوا احترس به عن الخا لا وخوه وبقيته ما ذكر في الحد احترس به عن التراب
 فانه يضره بالبول والعقل **ويصح** ان يبريد القدر في حال الاختيار كي يدخل في القدر الميتة فانه
 يباح اكلها عند الضرورة مع النجاسة في ذلك الوقت حتى انه يجوز غسله اذ اعرفه هذا
قال اعلم ان المنفصل عن باطن الحيوان نوعان **احدهما** ما ليس له اجتماع واستحالة في الباطن
 وانما يرشح رشحاً كاللعاب والعرق ونحوهما فله حكم الحيوان المترشح منه فان كان نجساً
 فنجس والا فلا **الثاني** ما له استحالة في البول والقذرة والدم والقي فيه الاشياء كلها نجسة
 من جميع الحيوانات المأكولة وغير حاد لنا وجه ان بول ما يؤكل لحمه وروثه طاهران وبه
 قال الاصطخعي والرويان وهو مذهب مالك واحمد رضي الله عنهما وتمسكوا باحاديث
 على معارضة وقد وقع الاجماع على نجاسة هذه الاشياء من غير المأكول ويقاس

المأكول على غيره لأنها متغيرة مستقرة واحتج للجحاسة البول حديث
 الاعراب الذين قال في المسجد حيث امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصب
 والنوب بفتح الهمزة الموحدة **قال النووي** وفيه اثبات نجاسة بول الأدمي وهو
 يجمع عليه ولا فرق بين الصغير والكبير بإجماع من يعتد بإجماعهم في بول الصبي الصغير
 النضج واحتج له **أيضا** بحديث بن عباس رضي الله عنهما أنه ومن يترقب بول فقال اللهم لي عذاب
 فكان آدمي يمشي **أيضا** بالجملة وأما الأخر فكان لا يستلزم بوله وفي رواية لا يستلزم وفي
 رواية لا يستلزم **أيضا** بفتح الهمزة وبفتح النون وبفتح الهمزة لا يستلزم منه **أيضا** نجاسة الغائط بحجة
 مع الإجماع **قوله** صلى الله عليه وسلم لعقار إنما تغسل ثوبك من البول والغائط والمذي والقي زواله
 الإمام أحمد وخرجه الدارقطني والبيهقي **ويحذف** في قول الشيخ المذني لأنه خارج من أحد السبلين و
 حجة نجاسته حديث **عائشة** رضي الله عنها فقوله كنت رجلا مذاء فاستحييت أن لميل رسول الله
 عن فامة المقداد فقال يغسل ذكره ويتوضأ رواه مسلم والمذني أبيض رقيق لزج
 يخرج بلا شهوة عند الملاعبة والتفكير ويحذف في كلام الشيخ **أيضا** الذي وهو أبيض كورثين
 يخرج عقيق البول من مخرج البول ولا فرق بين نجاسة ما خرج من السبلين وبين أن يكون معتادا أو
 لبول والغائط أو لا كالدوم والقبيح نعم يستثنى من ذلك الدود والعمامة وكل متصل لم تحله
 المعبودة فهو متنجس لا نجس وعنه أحسن الشيخ بقوله ما ينجس **وأما المني** فهل هو نجس أم طاهر
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا ينجس لأنه لا ينجس بغيره ولا ينجس بغيره وهو طاهر
 طاهر وأبو حنيفة أنه نجس ويحتمل رواة الفقه ولفظها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه
 وسلم يغسل المني ثم يخرج إلى الصلاة فذلك الثوب ومذهب الشافعي وأصحاب الحديث ومذهب
 إليه خلق منهم على بن أبي طالب رضي الله عنه وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وعائشة رضي الله
 عنهم أنه طاهر وهو أصح الروايتين عن الإمام أحمد وبه قال داود ودليله قوله لا ورواية الفراء
 ولفظها **قول عائشة** رضي الله عنها لقرايتني أفرقه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فركا فيصلي فيه ولو كان نجسا لم يكن تركه كالدم وغيره **ورواية** الفقه بحمولة على النوب
 واختيار النظافة جمعاً بين الأدلة ولا فرق في ذلك بين مني الرجل والمرأة على المذهب **وأما مني**
 غير الأدمي فإن كان مني كلب أو خنزير أو فرع أحد ما فهو نجس بلا خلاف كما صليهما **وأما**
 ما عداهما من بقية الحيوان ففيه خلاف الراجح عند الأفعى أنه نجس لا يتحمل
 في الباطن كالدم ويستثنى مني الأدمي كبرماله والراجح عند النووي أنه طاهر وقال
 أنه الأصح عند المحققين والأكثرين لأنه أصل حيوان طاهر فكان طاهراً كالأدمي وفي
 وجه أنه نجس من غير المأكول لما مر منه كاللبن وأنه أعلم **قال** غسل جميع البول
 والأرواث واجب لا بول الصبي الذي لم ياكل الطعام فإنه يظهر برش الماء عليه حجة
 الوجوب حديث الأعرابي وغيره **وأما صبغة الفحل** فالنجاسة تارة تكون عينية

أي تشاهد

أي تشاهد بالعين وتارة تكون حكمية أي حكمها على المحل بنجاستها من غير أن تروى عن النجاسة
 فإن كانت النجاسة عينية فلا بد مع إزالة العين من محاولة إزالة ما وجد منها من طهر أو لون أو ريح
 فإن بقى طهر النجاسة لم يظهر المحل المتنجس لأن بقا الطهر يدل على بقا النجاسة وصورتها
 فيها إذا نجس فيه وإن بقى الأثر مع الرائحة لم يظهر أيضاً وإن بقى لون النجاسة وحده وهو
 غير عسر الأزالة لم يظهر وإن عسر كدم الحيفن يصيب الثوب وربما لا يزال بعد المبالغة
 قال أصحابنا أنه يظهر للعسر فلو بقيت الرائحة وحدها ونحو عسرة الأزالة كرائحة الخمر
 مثلاً فتظهر المحل أيضاً على الظاهر ثم الباقي من اللون والرائحة مع العسر طاهر على الصحيح
وقيل نجس معفو عنه ولا يشترط في حصول الظهارة عسر الثوب على الراجح **ثم شرط** الطهارة
 في إزالة الماء على المحل النجس فلو غمس الثوب ونحوه في طشت فيه ماء دون الفلتين فالصحيح أنه
 سعة على الصحيح **وقيل** يشترط أن يكون سعة استعاف المبلول **وأما** النجاسة الحكمية فيشتد
 ط فيها الفحل أيضاً والخاص بالواجب في إزالة النجاسة غلبها الغتاد بحيث يتزل الماء
 بعد الغت والنجاسة ما فيها إلا بول صبي لم يظهر ولم يشرب سوب اللبن فيكفي فيه الرش ولا بد الرش
 من أصابة الماء جميع مواضع البول وإن يغلب الماء على البول ولا يشترط في ذلك أن يسلط قطعا و
 السيلان والتقاطط هو الفارق بين الفحل والرش **واعلم أنه** لا يشترط في الفحل التقصير كما لو
 صب الماء على ثوب لا يقصد فانه يظهر **وكذا** لو أصابه مطر أو سيل وأدعى بعضهم إلا
 جماع على ذلك كمن بن سرج والتفال فاصحاً بنا اشتراط النية في غسل النجاسة كما
 نحدث وقدم الفرق **وقول** الشيخ الأبول الصبي أحسن به عن الصبي فإنه لا يكفي في
 غسل بولها النضج بل يتعين الفحل على المذهب والدليل الفرق حديث **عائشة** رضي
 الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بصبي يرضع فقال في حجره فدعا بأمر فصبه عليه وفي رواية فلم يزد على
 أن ينضج بالماء **وقر** رواية في شئ فنضجه عليه ولم يغسله وكلها صحيحة **وقر** رواية الترمذي
 ينضج من بول الغلام ويغسل من بول الجارية وقرق بينهما من جهة المعنى بوجوده منها أن بول
 الجارية يترشش فاحتج فيه إلى الفحل بخلاف بول الصبي فإنه يقع في محل واحد **ومثلاً** أن بول
 الجارية تخين أسفر من يلمس بالمحل بخلاف بول الصبي **قال الشيخ** تقي الدين بن دقيق العيد
 وقرق بينهما بوجوده منها ما هو كليل جداً لا يستحق أن يذكر وأقوى ما قيل أن النفوس ما علق
 بالذكر من الأناث فيكثر حمل الصبي فتاسب التحقيق بالنضج دليلاً للعسر وهو المعنى يفقود
 في الأناث فحريه الفحل فيهن على القياس وأنه أعلم **قلت** وفيه نظر من جهة أنه لو كان كذا
 لك لوقع الفرق بين المرأة والرجل في الفحل فيرى من بولها بالنسبة إلى المرأة أنه أعلم
وقول الشيخ لم ياكل الطعام أي ما لم يظهر ما يستقل به كالخبر ونحوه قاله بن الرفعة
وقال النووي في شرح مسلم النضج إنما يجزئ ما دام الصبي يقتصر على الرضاع أما إذا

اكل الطعام على جهة التفرقة فانه يجب الفصل بلا خلاف والله اعلم **قال لا يعنى** عن شئ من النجاسات
سنة الا سير من الدم والقيح وما لا نفس له سائلة اذ امارات لوانها القليل من الدم والقيح
معنى عنه في النجاسة والشوب فتصح الصلوة معه وظاهر اطلاق الشيخ يقتضى انه لا فرق بين ان
يكون منه او من غيره **مسئلة** العفو عن النجاسات العفو عنها ذكرها في محلها وهو عند ذكر
شروط الصلوة وياتى في كلام الشيخ هنا ان شاء الله تعالى **واما الميتة التي لا نفس لها**
سائلة اي لا دم لها يسيل كالذباب والمعوذ والعقارب والخنثى والوزغ ابو برص على ما
صححه النووي دون الحيات والشفادغ ليس من ذلك اذ وقعت في انا وفيه ما ينعى سواء كان
ما انا وغيره من الادهان كالحزيت والسن وغيره كالطعام وماتت فيه فهل تنجسه فيه خلاف
والظاهر عدم النجس **بقول** عدم اذ وقع الذباب في شراب امدكم فليغمسه كله ثم ليزعه فان واد
جناحه اذا وفي الاخر شفاء رواه البخاري وزاد ابو داود وابن خزيمة وابن حبان انه يتنجس بجنابه
الذي فيه الداء وجه الاستدلال ان النفس قد يفيض الى الموت لاسيما اذا كان الطعام حار
فلو كان نجس لم يضر به **وايضاً** فصوص الاوان عن هذه الحيواناة فيه عسر وشقة
فيعفى عن تنجسها لذلك **وقيل** تنجسه لانها ميتة كسائر النجاسات **قال ابن**
المزني لا اعلم احداً قال هذا القول غير الشافعي وقرئ ان كان مما تعمر به البلوى كالذباب
وغیره فلا ينجس وان لم تعمر كالخنثى والعقارب نجس وبهذا اجزم الفقهاء
هو متجه قوي لئلا يجل النص وهو الذباب فيه معنيان مشقة الاحتراز وعدم الدم السائل
وقيل على مركبة فاذا فقد احداهما انعذت العلة اذا العلة تنعدم بعدم احد جزئيهما فعوذت
مشقة الاحتراز **واعلم** ان محل الاختلاف فيما اذا لم يتغير المانع فان تغير كثيره
الميتة تجتنب على الاصح ومحل الخلاف ايضاً فيما اذا لم يتغير المانع فان شاقته شدة وود الخلد
وغیره فانه لا ينجس بخلاف حياله الشحان والرافعي والروضة ويجعل الكله معه لا منفردا
ذكره النووي في باب الاطعمة ثم محل الخلاف **ايضاً** فيما اذا وقعت الميتة التي لا نفس لها
على مفسد من المانع اما اذا طرحت فانه يضر بجزءه الرافعي والشرع الصغير وبه
ذهب في الحواشي الصغير **واعلم ان** رطب في معنى الاناء حتى لو كان ثوباً رطباً او فاكهة
فهي كالمائع وذلك **واعلم ايضاً** ان النجاسة التي لا يوركها الطرف اي لا تشاهد بالبصر
لقلته كنقطة البول وما يعلق برجل الذباب من النجاسة حكمه في عدم التنجس
حكمه في الميتة التي لا نفس لها سائلة على الأرجح عن النووي لانه تعذر الاحتراز
عن ذلك فاشبهه دم المرافغ **قال** الرافعي انها تنجس ويستثنى مع ذلك ما
ليذكرنا في كتاب الطهارة والله اعلم **قال فصل الحيوان كله طاهر الا**
الكلب والخنزير وما تولد منهما او من احداهما **ايضاً** الاصل في الحيواناته الطهارة
لانها مخلوقة لمنافع العباد ولا يحصل الانتفاع الكامل الا بالاطهارة ولا يضر ما لا
رضي الله عنه عليه ذلك ويستثنى الشافعي ومن غاخوه الكلب والخنزير وفرع احدهما

واحتج له

واحتج له بمفهوم حديث الهرة وانها ليست بنجاسة وهو حديث حسن صحيح **وبقوله**
صل الله عليه وسلم طهور انا احدكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسل سبع مرات او لا يغسل بالتراب
وجه الدلالة ان الطهور معناه الطاهر والتطهير لا يكون الا عن حدث او نجس ولا يحدث على الاناء
فتعين النجس **واما نجاسة الخنزير** فاحتج لنجاسته بانه (سورة الاحقاف) الكلب لانه
لا يجوز الانتفاع به وهو غير مسكر لئلا يفسد كذا في بعض طاهراته وللهذا اقول النووي ان دلالة نجاسته بغير
بشعة واحتج الماوردي بقوله تعالى او لم يخزير فانه رجس والمراد جملة الخنزير لئلا يفسد دخل
في عموم الميتة **واما** ما تولد منهما لا ينجس او من احداهما اي حيوان طاهر تغلبا للنجاسة
وكلام الشيخ يشتمل طهارة بقية الحيوانا حتى لو ولد المتولد من النجاسة وهو كذا في قوله
نجس كاصلة قال الرافعي وهو ساقط والله اعلم **قال الميتة** كلها نجسة الا السمكة والجراد
والجراد وابن ادم الميتات كلها نجسة **بقوله تعالى** حرمت عليكم الميتة وتحريم ما لا حرة
له ولا ضرر في السمكة تولد على نجاسته لئلا يفسد اما حرمته او لغيره او نجاسته
والميتة كل من ماتت حية او اقبل فيه شرط من شروط التزكية كذبحه المجهز و
المحرم وما ذبح بعظم وغیره **وكذا** ذبح ما لا يؤكل وضابطه ان يقول الميتة ما زالت حياته غير
ذكاة شرعية ويستثنى من الميتات السمكة والجراد **اما السمكة** فلقوله صل الله عليه وسلم
في البحر هو الطهور ماؤه الحلو ميتة حديث صحيح **واما الجراد** فلقوله عليه الصلوة والسلام
احلت لنا ميتتان السمكة والجراد رواه بن ماجه باسناد ضعيف رواه البيهقي موقوفاً على
عمره قال انه صحيح وحكمه حكم المرفوع **ويستثنى الادم** ايضاً فلا ينجس بالموت على التراخي
جمع ما سلكا كان او كافراً **بقوله تعالى** ولقد كررنا بين ادم وقبضه التكرير ان لا يحكم بنجاسته
سته **وقال** صل الله عليه وسلم لا تنجسوا موتاكم فان الموت لا ينجس قيا ولا ميتة رواه
الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين **وقال** الحافظ ضياء الدين القوسي لم يراه على شرط
الشيخين **وروي الشيخان** عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله وم قال له
وهو جالس سمعان انه ان المؤمن لا ينجس وهو يعم المسلم والذمي **وقيل** ينجس بالموت
لانه حيوان طاهر في الحياة غير ما كثر بعد الموت فينجس كغيره **ويستثنى** ايضاً
الخنزير الذي يوجد ميتاً عند ذبح امه فانه طاهر حلال **وكذا** الصيد ايضاً اذ امارات
بالضغطة اي بالضمه فانه يحل في اصح القولين **وكذا** البعير الناقلة اذ امارات
بالتميم في غير المنحر فانه يحل والجواب ان هذه ذكاة شرعية **قال ويقتل** الاناء
من ولوغ الكلب والخنزير سبع مرات احداهن بالتراب ويغسل من سائر النجاسات
مرة ثمان عليه والثلاثة افضل **اما الكلب** فلقوله صل الله عليه وسلم اذا ولغ الكلب

في اناء احدكم قليربة ثم يغسله سبع مرارة رواه مسلم وفي رواية اخرى له طهره وانا
احكم اذا اولغ ان يغسله سبع مرارة اولاهن بالتراب **والقول الثاني** له فاغسلوه سبع
مرات وعفروه في الثامنة بالتراب **والقول الثالث** في اللغة الشرب باطراف اللسان وجه الدلالة
له انه عليه الصلوة والسلام امر بالغسل وظاهره الوجوب **وقوله** صلى الله عليه وسلم
ظهور يدل على التطهير والظهارة تكون عن مدي وعن نجس ولا حدث هنا فتعين
النجس **فان قيل** المراد هنا الطهارة اللغوية كالجواب ان حمل اللفظ على الحقيقة
الشرعية مقدم على الحقيقة اللغوية مع انه صلى الله عليه وسلم بعث لبيان الشرعيات
وقوله الحديث دلالة على نجاسة ما وقع فيه الكلب وانه ان كان طعنا ما يقع فيه كلبه لئلا
اراقته انما علة مال فلم يكن طاهرا لم يمس باراقته مع اننا قد نهينا عن اصابة المال ثم
لا فرق بين ان يتنجس ببوله او بوله او مده او عرقه او شعره او غيره ذلك من جميع
اجزائه وفضلاته فانه يغسل سبعاً اجداهن بالتراب **قال النووي** في اصل الروضة و
وجه شاذ انه كيف يغسل ما سوى البول مرة كغسل سائر النجاسات وهذا الوجه
قاله في شرح المذهب انه متجه وتوهم من حيث الدليل لئلا الامر بالغسل سبعاً انما كان ليغفرهم
عن موالاة الكلب **وهذا يغسل من الغزير** كالكلب امر لا قولان الجديد وبه قطع بعضهم
نعم لانه نجس العين فكان كالكلب بل اول لانه لا يجوز اقتنائه نجس **وقال** في القديم انه
يغسل مرة كسائر النجاسات لئلا تغلظ في الكلب انما ورد قطعاً لهم عما يعتادونه
من مخالطتها ورجزها لحدوث النجس وهذا القول رجحه النووي في شرح المذهب ولفظه الرابع
من حيث الدليل انه غسله واحدة بالتراب وبه قطع اكثر العلماء الذين قالوا بنجاسة
الغزير وهل هو المختار لئلا اصل عدم الوجوب حتى يرد الشرع ولا سيما في هذه المسئلة
التي هي على التعبد **وقد ذكرنا** في شرح الوسيط **ايضا** **وهل يقوم الصابون** والاشنان
مقام التراب فيه اقوال احدثا نعم كما يقوم غير الحجر مقامه والاستنجار وكما يقوم غير الش
والفرش في الدباغ مقامه وهذا ما صححه النووي في كتابه في المسائل والظاهر في الراجح والروضة
في شرح المذهب انه لا يقوم لانها طهارة متعلقة بالتراب فلا يقوم غير مقامه كالتييم **والقول الثالث** ان وجوب
التراب لم يعمم الاقار **وقيل** يقوم فيما يفرضه التراب كالشباب دون الاوان وشرط التراب ان يكون طاهراً فلا
يكن النجس على الراجح كالتييم نعم الارض الترابية يكتفي فيها المار على الراجح اذا لمعنى لتعفير التراب ولا
يكن في استعمال التراب ذره على المحل بل لا يفرق بينه بالماء ليصل التراب بواسطة المزج الى جميع اجزاء
المحل **التحسين** **فريق** هل يكتفي الرمل الناعم **قال** الانسان اذا دخل الامتحان الرمل الناعم من التراب
وجوز والتييم به **قال النووي** في فتاويه لو سحق الرمل وتيمم به جاز ومقتضاه اجزائه والتعفير
لئلا التراب اما الاستظهار او الجمع بين نوعي الطهور او التعبد باطلاق الاسر وكذا في الموجود
هنا والله اعلم **فريق** لو وقع في الاناء كلاب او كلب مرة ففيه خلاف الراجح يكتفي سبع ولو وقعت نجاسة
اخرى في الاناء الذي وقع فيه الكلب سكت سبع ولو كانت نجاسة الصلب عينية فلم تزل في ثلاث
غسلات

ثلاثاً مثلاً حسب واحدة على الصحيح **والقول الثاني** في شئ نجسه فامسا به ذلك شئ اخر نجسه
ووجب غسل ذلك الاخر شئاً **والقول الثالث** في طعام جامع القى ما اصابه حوله وبقى الباقي على طهارته **ولو**
ادخل كلب في اناء فيه ماء ولم يعلم بولغ فيه الا ان خرج منه بياض لم ينجس بالنجاسة **وكذا** ان
خرج رطباً على الراجح لئلا اصل عدم البولغ وبقا الماء على الطهارة وطلوبه فيه يحتمل انها من نجاسة فلا يطرح
الاصل بالشك والله اعلم **وقوله** الشيخ اجداهن بالتراب يقتضي الاكتفا لا التعفير بغير الاول والاخر
قال في اصل الروضة ويستحب ان يكون التراب في غير السابعة والاخرى **قال** الانسان وجواز ما
التعفير بغير الاول والاخرة مردود دليله ونقله **اما الدليل** فليكن الرواية اربع اولهن صحيحة
في مسلم والثانية السابعة بالتراب رواها ابو داود وبني رواية مسلم وعفروه الثامنة بالتراب
وسميت ثامنة باعتبار استعمال التراب والرواية الثالثة الاصل او اجداهن بالتراب رواها الوار
قطنى باسناد صحيح قاله في شرح المذهب والرابعة اجداهن وقال في شرح المذهب ولم يشب وقال
في فتاويه انها ثابتة فعلى تقدير ثبوتها على مطلقة وقوية بالاولى والاخرى فلا يجوز العود الى غيرها
لاثنائي القيد على نفيها **واما النقل** فقد تضمن انما يقع على تعيين الاولى والاخرة في البول يطهر **وكذا**
في الامم وانما بهذا الشك جماعة من الاصحاب الزيدية والمرعشي ومن جابر نسبت ان هذا من ذهب الشا
فعلى وانه الصواب من جهة الدليل والنقل فتعين الاخير والله اعلم **وقوله** الشيخ ويغسل من سائر النجاسات
مرة قد مر دليله وكيفية الغسل **وقوله** والثلاثة افضل لئلا يزيل ذلك النجس ويستحب التثنية
فيها كاللحداد ولين ذلك مستحب عند الشاذ في النجاسة فعند تحققها اول وهذا فيما اذا زالت
النجاسة بالغسل الواحدة على ما مر اما اذا لم تزل الا بالثلاثة وبث الثلاثة ويستحب بعد
ذلك ثمانية وثلاثة والله اعلم **مسئلة** الماء الذي يغسل به النجاسة ويعبر عنه بالغسالة
هل هو طاهر ام نجس ام كيد الحال ينبغي ان تغير بعض او صافها بالنجاسة فتنجس قطعاً
وان لم يتغير فان كانت قلتيين قال الراجح في طاهر بلا خلاف **قال النووي** ومطلبة على المذهب وان كانت
دون القلتيين ففيه خلاف الاظهر ان حكمها حكم المحل بعد الغسل ان كان نجساً فنجس وان كان طاهراً
فطاهر بغير مظهر **والقول الثاني** من نجاسة الكلب شئ على شئ فان كان من الغسلة الاول غسل ما وقع
عليه شئاً ويعفون له كيد التراب والاول وان وقع من اربعة شئاً لم يغسل ولو لم تتغير الغسالة
لكن نزل وزنها فطريقان اجداهن القطع بالنجاسة والثانية على الخلاف وهذا كله في نجاسة
ستعملت في واجب الطهارة **اما المار المستعمل** ونحوها كالثانية والثالثة فطاهر قطعاً ومظهر
على المذهب والله اعلم **قال** **واذا خللت الخزة** بنفسها طهرت وان خللت بطرح شئ لم تطهر **اعلم** ان
تطهير الاشياء تارة يكون بالغسل وقد مر وقد يكون بالاستحالة ومعنى الاستحالة انقلاب
الشئ من صفة الى اخرى **واذا خللت** الخبز انقلب بنفسها سواء كانت محترمة او غير
محترمة طهرت لئلا النجاسة والتحريم انما كانا لاجل الاسكار وقد مر ان ولين العصير لا
يتخلل الا بعد التعفير فلم يزل نقله بالطهارة لتعذير اتخاذ الخبز **قال النووي** في شرح مسلم
واجب على انما اذا انقلب بنفسها خلا طهرت **وحكمي** عن سحنون انها لا تطهر فان صح
عنه فهو صحيح باجماع من قبله وان خللت بطرح شئ فيها من بصل او خميرة او غيره لا يملك

تظهر ولا يظهر هذا الخلد بعده ابدا لا قبل ولا بعده **واجب** لذلك بانه عليه الصلوة
والاستسقاء من الخمر تتخذ فلا يقال لا رواه مسلم **واجب** لتعريفه التخليد ايضا بان ابا
طلحة رضي الله عنه اسلم وعنه غيره لا يتايم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله امرتها ولا
لتعجل الخلد بفعل محرم فحرم كما لو قتل مورقة لا يستعمل الارث فانه لا يرثه معاملة ويقتضيه
مقتضوه **وان خللت** لا يطرح غنى فيها بان نقلت من شمس الى ظلمة او عكس فانها تظهر على
الارجح وكذا الوقوع الرغاء حتى دخل الهوى والفرق بين هذا وبين ما اذا طرح فيها شيء او وقع بنفسه
ان الواقع ينحس بالخمر فاذا استحيات خلا تنجست بالعين الحاصلة فيها ولا يظهر الخمر
على ما رواه ابو عبد الله **فانما** الخمر المسكر من ماء العنب عند الاكثرت ولا يطلق على غيره الا
بحاجته كذا ذكره الرازي في باب حد الخمر ومقتضاه ان النبي لا يظهر بالتخليد وبه صرح القاضي
ابو الطيب ونقله عنه بنو القاعة واقره على ذلك ذكر البغوي انه لو الق الماء في عصب العنب
حالة عنبه لم يخرج بل خلا لانه من ضرورته بخلاف البصل وخوره وما ذكره يدل على اظهار
النبي بطريق الاولي والله اعلم **وقد الحق** بعضهم بالخمر العلقه اذا استحيات فصارت اذ
ميا والبيضة المدرة اذا صارت فرخا ودم الضبية اذا صارت مكا والمثنة اذا صارت دودا
ووالا لحاق تظهر والله اعلم **قال فصل ويخرج من الفرج ثلاثة دماء** دم الحيض ودم النفاس
ودم الاستحاضة فالحيض هو الخارج على سبيل الصحة من غير سبب الولادة و
النفاس هو الخارج عقب الولادة والاستحاضة هو الخارج في غير ايام الحيض والنفاس
الدم الخارج من الرحم ان كان خروجه بلا علة بل جيلة اي يقتضيه الطباع السليمة
فهو دم حيض وهو شئ كتب الله تعالى على بنات آدم كما وردت به السنة الشريفة و
عمر في اللغة السيلان يقال خاض الوادي اذا سال وغر الشرح ودم يخرج بعد بلوغ المرأة
من اقصى رحمها بشروط معلومة وله اسم الحيض والعرا والاضحك والاكبار والا
صغار والظفر والدراس **قال الامام** ويسمى نفاسا لانه عليه الصلوة والسلام قال
لعائشة رضي الله عنها انقست والذي يحيض به من الحيوان اربعة المرات والاضح
والارب والخفاش **واما دم النفاس** فهو الخارج عقب الولادة ما تنقضى به العدة
سواء وضعت حيا او ميتا كاملا كان او ناقصا وكذا لو وضعت علقة او مضغة خزم به
به في الروضة وسواء كان احمر او اصفر ابتداء كانت في الولادة او لا ويؤخذ من كلام الشيخ
ان الدم الخارج مع الولد او قبله لا يكون نفاسا وهو كذلك على الراجح **والنفاس** في اللغة
هو الولادة في اصطلاح الفقهاء كما ذكره الشيخ وسمى هذا دم نفاسا لانه يخرج عقب
نفس **واما الدم الخارج** وليس بحيض ولا بعد الولادة فان كان في زمن يمكن فيه الحيض
الا انه خرج في غير اوقات الحيض لم يرضى وفيه من عرق فيه وادنى الرحم يسمى القاذل بالزال

المعجزة ويقال بالمهمله فهو متجانسة وما عدا هذه الدماء اذا خرج من الفرج فهو دم فاس
كالخارج قبل سن البلوغ والله سبحانه اعلم **قال واقل الحيض** يوم وليلة وغالبه ست اوسبع
واكثره خمسة عشر يوما **اقل الحيض** يوم وليلة للاستقرار وهو التسبع وهو ذلك عند علي
ونفس الشافعي على ذلك في عامة كتبه وتنفذ في موضع اخر ان اقله يوم مراد ان الشافعي بليته و
غالبه ست اوسبع **لقوله** صلى الله عليه وسلم لحنه بنت جحش تحيض ست ايام اوسبعة في
علم الله ثم اغتسل واذا رايته انك قد طهرت واستنقأت فصيل اربعاء وعشرين او ثلثة وعشرين
ليلة واما يمينه وصومى فان ذلك يجزى لك وكذا كافعا في كل شهر كما يظهر من لسانه في حيفهن و
طهرهن رواه ابو داود والترمذي وقال حسن صحيح **واكثره خمسة عشر** يوما بليتها يمين لل
استقرار **وروي** عن علي رضي الله عنه ايضا قال ان الشافعي رايته شاكشا ثبت ان عندهن المهن لن
يزانه يحضن خمسة عشر يوما وعن شريك وعطاء بن رباح والمعمد في ذلك الاستقرار ولا يصح الارج
ست ولا يجزى تمكث احداهن شرطه هرحا لا تصح لانه حديث باطل لا يعرف قاله النووي في شرح
المهذب **قال واقل النفاس** لحظلة واكثره ستون يوما وغالبه اربعون يوما **اقل النفاس** لحظلة
وهو عبارة المنهاج وفي الشبهة اقله حجة قال في الروضة تبعا للرافعي لا حولا لانه لا يؤخذ من النفاس
من عا وجوبه وحجة ذلك الاستقرار **واكثره** ستون يوما للاستقرار قال الاوزاعي عن امرأة تروي
النفاس شهرين وقال ربيعة شيخ مالكا ادركت الناس يقولون اكثر ما تنفس المرأة ستون يوما
وغالبه اربعون يوما **ما روي** ام سلمة رضي الله عنها قالت كانت النفاس على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم تقعد بعد نفاسها اربعين يوما رواه ابو داود والترمذي وصححه الحاكم وقال
النسوي في شرح المهذب انه حسن واثنى عليه البخاري واحتج بعضهم بهذا الحديث على ان اكثره
اربعون والمذهب الاول للوجود والحديث محمول على الغالب جمعا بينه وبين الاستقرار **قال**
واقل الظاهر بين الحيضتين خمسة عشر يوما ولا حولا لاكثره واحتج له بالاستقرار لانه
اذا كان اكثر الحيض خمسة عشر يوما لزم في الظاهر ما ذكرنا ولا حولا لاكثر الظاهر لانه من النساء
من تحيض في السنة مرة بل في سبعة ايام **وقوله** بين الحيضتين احتراز به عن الظاهر الفاصل بين
الحيض والنفاس فانه يجوز ان يكون اقل من خمسة عشر يوما **كما** اذا رأت الحامل دما وتقلنا
بالصحيح ان الحامل لا تحيض فولدت بعده مثلا بعشرة ايام فان هذا الظاهر فاصل لكن بين حيض
ونفاس قال بن الرفعة واحتراز به عن ظاهر المستدرة والاياسة **قال واقل زمان** تحيض فيه
الحاربة تسع سنين قرينة دليله الوجود **قال الشافعي** رضي الله عنه اعجل من سبعة
من النساء يحضن ساء نهامة يحضن تسع سنين **وهو حديث** رواه البيهقي عن
عائشة رضي الله عنها ولين كلاما لا ضابط له في الشرع ولا في اللغة يرجع فيه الوجود
وقد عده الشافعي ثم المراد بالتسع استكمالها على الصحيح **وقيل** نصف التاسعة و
قيل الطعن فيها فعمل الصحيح المراد التقريب لا التحديد على الصحيح فعمل هذا الرواية
الدم قبل استكمال التاسعة في زمن لا يسع ظاهرا وحيفضا كان حيفضا جزم به **الرافعي**

والنوراني وان كان يسعها لا يكون حيضاً **قال الما ورد** ان تقدم بيوم او يومين كان
حيضاً والا فلا **قال الدارمي** لا يضر نقصان شهر وشهرين والله اعلم **قال واقل مدة**
للحمل ستة اشهر واكثره اربع سنين **اما كون** اقل مدة الحمل ستة اشهر فلا بد ان
رضي الله عنه اني بامارة قد ولدت ستة فشا والقوم فرجها فقال بن عباس رضي الله
عنهما انزل الله تعالى وحمله وفصاله ثلثون شهراً وانزل وفصاله فرعامين فالفصل في
عامين والحمل في ستة اشهر فرجعوا الى قوله فصار رجباً عاماً **اما كون** اكثر مدة
الحمل اربع سنين فدل عليه الاستقراء **قال مالك** هذه جارية امرأة محمد بن عجلان
امراة صدوق وزوجها رجل صدوق وحملت ثلاثة اقبلن فاشنت عشر سنة كل بطن اربع
سنين **وروي** بجاءد ايضاً وجاء رجل الى مالك بن دينار فقال يا ابا يحيى ادع لامراتي
فذهب الرجل فجا رجله وعل رقبته غلام بن اربع سنين قد ولدت اسنانه والله
اعلم **قال ويجرم بالحيف** ثمانية اشياء الصلاة والصوم ويجرم على الحايض الصلاة
والاجماع منعقد على التحريم ولا تقضيها ايضاً **قال روي** عن عائشة رضي الله عنها
قالت كنا نحيف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نطهر فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة
وكذا تجرم على الحايض الصلاة يحرم عليها الصوم بمفهوم هذا الحديث والاجماع منعقد
على تحريم الصوم ولكن تقضي الحايض الصوم لحديث عائشة رضي الله عنها **قال وقرأة القرآن**
وسن المصحف واجب للقرأة **بقول** رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الجنب ولا الحايض
شيئاً من القرآن رواه ابو داود والترمذي لكنه ضعيف قاله في شرح المذهب واجمع المصنف
بقوله تعالى لا يمس الا الطاهر **ونقول** عدم لمس القرآن الا طاهر رواه ابو ارقطون عن
بن عمر واذا حرم منه فحمله اول الا ان يكون في امتعه ولم يقصص حمله بخصوصية فان فرض انه
المقصود حرم جزم به الرافعي **قال ودخول المسجد** ودخول المسجد ان حصل معه جلوس
او لث ولو قائمة او تردت حرم عليها ذلك لان الجنب يحرم عليه ذلك ولا خلاف ان حوثها
اشد من الجنابة وان دخلت مارة قال الشيخ الجواز كالجنب ومحل الخلاف اذا امت ان
تلوث المسجد بان تلجى واستغفرت بول التلج والاشقفاً رقبتهما الفضا مترادفاً
قلنا وقيل اراد بالتلج شبه التلثة على وسطها بالاشقفاً رقبتهما الفضا مترادفاً
عليها فان خافت التلوث حرم بلا خلاف **قال الرافعي** وغيره وليس هذا من خاصية الحيض
بل من به سلس البول او جراحة نفثا حتى في سروره التلوث ليس له العبور ولو
كان نخل الداخل متنجساً ويتنجس منه المسجد لطلوبه النجاسة فليد كنه ثم
ليدخل

ليدخل وهو كذا الواجب يحرم تركه **قال والطواف** لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي
الله عنها وقوا حاشيتي الخ افعل ما يفعل الحاج غير ان لا تطوفن بالبيت حتى تظهري روي
الشيخان واللفظ للنجاس روي وقد اتفق الاثمة الاربعة على منعها منه لهذا الحديث وتبرع بن
بادة تحملها في كتاب الحج روي ان الحايض اذا خالفت وطافت طواف التركن لم يصح طوافها ولم
يجز بوجدها غير الحيفية وتباعدت على اخرها **قال الحنفية** يصح طوافها ولم يلزمها بدنة ولا
يصح سعيها بعده لكنه يجزئ **وقال المغيرة** من استجاب ما لا يشترط الطهارة بطل سنة
فان طاف بمحدثا فعليه شاة وان طاف جنباً فعليه بدنة **قال والوطي** **والاستمتاع** فيما بين
السرة والركبة حجة ذلك قوله تعالى فاعترفوا بالسنة **وقال** عبد الله بن مسعود سأل رسول
الله صلى الله عليه وسلم عما يحل لي من امراتي وهي حايض قال لا ما فوق الازار رواه ابو داود وله ينعف
فيمكن حسناً **وعن عائشة** رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر احدا اذا كانت حا
يضاً ان تتأخر رويها شرعاً فوق الازار وروي مسلم عن ميمونة بنحوه والمعنى في تحريم ما تحت الازار انه حريم
الفرج **وقد قال** عمر بن حارث عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله الحنفية **وقيل** انما يحرم الوطئ في الفرج وحده وهو اقول
قويم الشافعي ورجحه ما رواه انس ان اليهود كانوا اذا خاضت المرأة فيلهم لم يواكلوها ولم يجامعوها
في البيوت فالت الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله تعالى فاعترفوا بالسنة **وقال الحنفية**
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انتموا كل شئ الا الشكاج رواه مسلم **قال النووي**
في شرح المذهب وهذا اقوي دليلاً فهو المختار وكذا اختاره في التحقيق وشرح التنبية و
الوسيط فعمل الاول هل يجوز الاستمتاع بالسرة والركبة وما حاذها **قال النووي** له روي
لاصحافاً فيه نقل المختار الجوز والله تعالى اعلم **قال الاسائي** وقبر سكت الاجماع
عن مباشرة المرأة الزوج والقياس انها كغيرها حتى لا تمس ذكره **واعلم** انه لو خالف فاستمتع بها بغير
الجماع لم يلزمه شئ بلا خلاف **قال النووي** في شرح المذهب وان جامع علماً شتهد بالتحريم فعوار كسب
كبيرة ونقله زرارة عن النضر ولا غرم عليه في الجود بل يستغفر الله تعالى ويتوب اليه
لكن ان وطئ في اقبال الدم وهو اوله وشوته فيستحب ان يتصدق بدينار وان جامع في
ادباره يتصدق بنصف دينار ونقل الدارمي عن نضر الشافعي في الجود انه يلزمه ذلك
وهي فائدة مهمة وعلى القولين لا يجب على المرأة شئ ويجوز صرف ذلك الى واحد **فرع** اذا
ادعت المرأة انها حاضت فان لم يتبينها بالكذب حرم الوطئ وان كذبها لم يحرم فلو اتفقا
على الحيض واختلفا في انقطاعه فاقول قولها قاله النووي في شرح المذهب والله اعلم **اعلم** ان
تحريم الاستمتاع مستمر حتى ينقطع الدم وتقتل لقوله تعالى حتى يظلمن فاذا تظلمن فاقو
طقن من حيث امركم الله **ولا فرق** في الفل بين المسلمة والزمية فاذا اغتسلت ثم لملمت
اعادت الفل على الصحاح والله اعلم **قال ويجرم على الجنب خمسة اشياء** الصلاة وقراءة
القرآن وسن المصحف والظنون والله في المسجد من الجنب بذلك لانه يبعد بالجنابة عن

عنه الا شيئا **اما** تحريم الصلاة في الاجماع وفي معناها سجود التلاوة والشكر **واما تحريم القراءة** ولو
 اية او حرفا سواء استرا وجهه اذا انطق بلسانه فليقله صلى الله عليه وسلم لا تقر الخا يقتضوا الجنب
 شيئا من القراءة رواه الترمذي وهو متعقب واجب التحريم بقول علي رضي الله عنه لم يكن يجب النبي
 صلى الله عليه وسلم من القرآن شيئا سوى الجنابة وروى محمد بن ابراهيم وغيره والترمذي وقال
 انه حسن وقد كان منع الجنب القرآن مشهورا بين الصحابة ولو لم يجدوا ولا تراثا وصلح
 فله تحريم الصلاة اولا وجها من وجهيها عند الراعي بقا التحريم ويعود الى الذكر وصلى النووي
 وجوب القراءة **واما تحريم** من المصحف فاذا اخرج على الحديث قال الجنب اولى واذا اخرج المصنف
 فالحمد اولى بالتحريم **واما تحريم الطواف** فليقل صلى الله عليه وسلم الطواف بالبيت صلاة
 رواه الحاكم قال صحيح الاسناد ووافقه جماعة **وروي ايضا** الطواف بمنزلة الصلاة
 لان الله تعالى احل نية النطق فمن نطق فلا ينطق الا بحرية قال الحاكم صحيح على شرطه
واما تحريم البيت في المسجد فليقله تعالى ولا جنبا الا عابريا سبيلا حتى يغسلوا اي
 لا تقربوا من البيت الصلاة **ولفعل** عليه الصلاة والسلام ان لا يدخل المسجد ليبيت ولا يجنب
 رواه ابراهيم بن ابي رافع بن القطن انه حسن **واعلم** ان التردد في المسجد بمنزلة البيت ولا
 فرق في البيت بين القعود والقيام واحترس الشيخ بالمسجد عن غير كالمدرسة والربط
 ونحوها ثم هذا اذا لم يكن عندك مكانا لو احتلم في المسجد ولم يتمكن من الخروج لا
 غلاق الباب والخوف على نفسه او ماله قال الراعي وليتيم بغير شراب المسجد قال النووي
 يجب التيمم وقال الراعي في الشرح
 المذهب ان التيمم بتراب المسجد حرام ويجوز التيمم بما حلت له الريح اليه **وقوله** البيت يقتضي
 انه لا يحرم المرور فيه وحوله الى الالة ولما لا يحرم لا يكره ان كان له غرض مثل كون المسجد
 اقرب الى الطريق وان لم يكن له غرض كرهه قاله في الروضة تبعا للرافعي **وقال** في شرح الروضة
 انه لا يكره والاولى انه لا يفعل **وقيل** يحرم العبور ان وجد طريقا غيره وحيث عبر
 يكتفى الاسراع ويمتنع على العادة قاله الامام **فخرج** اذا تلفظ الجنب شيئا من اذكار القرآن
 لقوله في ابتدا امر بغير الله وفي اخره الحمد لله وعند الركب سبحان الذي غفر لنا هذا وما كنا
 له مقرنين اي مطبقين ونحوه ان قصد الذكر فقط لم يحرم وان قصد القرآن حرم وان قصد
 سجدة حرم وان لم يقصد شيئا لم يحرم **قال الرافعي** بانه لا يحرم **قال الامام** وهو مقطوع به لئلا
 المحرم القرآن وعند عدم التقصير لا يستمر **قرا** قال النووي في شرح المذهب اشار
 العراقيون الى التحريم قال ابن الرفعة وهو الظاهر قال الطبري في شرح التنبيه الوجه
 القطع بالتحريم لم يمنع التلفظ للتلاوة والله اعلم **قال ويجزم على** المحدث ثلثة
 اشياء التلاوة والطواف وكذا صلاة الجنابة وستن **المصحف** وحمله تحريم
 الصلاة ذات الركوع والسجود على المحدث بالاجماع وسجود الشكر والتلاوة كالصلاة
والجزم لا يقبل انه صلاة بغير ظهور ولا صدقة من غلول والفلول بغير الضيق

المعجزة

المعجزة الحرام قال الترمذي وهذا الصحيح في الباب واحد **اما** تحريم الطواف فليقله صلى الله
 عليه وسلم الطواف بالبيت صلاة كما مر **واما** المصحف فليقله تعالى لا يمتعه الا المفلحون
 القرآن لا يمتنع منه فعله بالضرورة ان المراد الكتاب وهو اقرب من ذكره وعوده الى
 اللوح المحفوظ ممنوع لانه غير منزل ولا يمكن ان يراد بالمطهرين الملايكة لانه نفث واشتكت
 والسماء ليس فيها غير مطهر فليقل انه اراد الاذنين **كتب النبي** صلى الله عليه وسلم
 كتابا الى اهل اليمن وفيه لا يسلم القرآن الا على امر رواه بن حبان في صحيحه
 قال الحاكم اسناده على شرط الصحيح **ويجزم** في الصدوق والخريطة التي فيها
 المصحف لانها سرمان اليه والعلاقة كالخريطة ولو تركه على يده وتقلب الاوراق
 بها حرم قطع به الجمهور لكن الكرم متصل به وله حكم اجزائه كما في السجود وعلى ذلك واما
 تحريم العمل فلانه المحش من الساتر لغيره في عليه من غرقا او حرقا او نجاسة او كافر
 ولم يتمكن من الطهارة والتيمم اخذه مع الحديث للضرورة والاخذ والحالة هذه واجب قاله
 النووي في شرح المذهب والتحقيق والله سبحانه اعلم **كتاب الصلاة الصلوات**
المفروقات خمس الظهر واوّل وقتها شوال الشمس واخره اذا صار ظل كل شيء
 مثله بعد ظل الزوال الصلاة في اللغة الدعاء قال الله تعالى وصلى عليهم اربع لهم
 وفي الشرح عبارة عن اقوال وافعال مفتوحة بالتكبير مختتمة بالسلام بشرط
 والاصل فيها قوله تعالى واقموا الصلاة اي حافظوا عليها والاحادثة في ذلك كثيرة جدا
 والاجماع متفق على ذلك وبما ذكر اوقات الصلاة في امور الصلاة معرفة اوقاتها لئلا يدخل
 الوقت تحجب ويخرج تفتوت والاصل في التوقيت الكتاب والسنة **قال الله تعالى**
 ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا اي مكتوبة موقوفة **روى** عن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتني جبريل عني البيت مرتين
 فصلى بي الظهر حين زالت الشمس وكان نور الشراك وصلى بي العصر حين كان ظله مثله
 وصلى بي المغرب حين انطأ الصائم وصلى في العشاء حين غاب الشفق وصلى بي الفجر
 حين حرم الطعام والشراب فلما كان من الفجر صلى بي الظهر حين كان ظله مثله و
 صلى بي العصر حين كان ظله مثليه وصلى بي المغرب حين انطأ الصائم وصلى بي
 العشاء والثلث الليل الاول وصلى بي الفجر فاسفر ثم التفت الي وقال يا محمد هذا
 وقت الانبياء من قبلك والوقت ما بين هذين الوقتين رواه ابراهيم بن ابراهيم والترمذي في صحيحه
 وصححه بن خزيمة والحاكم **قال الترمذي** قال البخاري انه اصح شيء في المواقيت والشرار

بشين معجزة مكسورة احد سور النعل والظل في اللغة الست تقول انا في الظل وفي
 ظل الليل وهو يكون من اول النهار الى اخره والفي يختص بما بعد الزوال **وقوله** زوال
 الشمس اي **قال** يظهر لنا لانها نفس الامر لئلا الشمس اذا انتهت الى وسط
 السماء وهي حالة الاستواء يبقى ظلها في وسط البلد ويختلف مقدارها
 باختلاف الامكنة والفصول فاذا امالة الشمس الى جانب المغرب حدث الظل في جانب
 المشرق فحدثه في مكان لا ظل للشاخص فيه كمنه في وقت الظل في جانب
 في مكان للشاخص فيه ظل وهو الزوال الذي به يدخل وقت الظل فاذا صار ظل كل
 شئ مثله غير ظل الزوال حالة الاستواء فهو اخر وقت الظل **قال** والعصر واقر وقتها الز
 ياد على ظل المثل واخره في الاختيار الى ظل المسلمين وفي الجواز الى غروب الشمس اذا صار ظل كل
 شئ مثله فهو اخر وقت الظل واقر وقت العصر للمخبر كمن لا يذمن زيادة ظل وان قلت
 لئلا خروج وقت الظل لا يكاد يعرف بغير تلك الزيادة فاذا صار ظل كل شئ مثله فخرج وقت
 الاختيار وسحق به لئلا المختار هو الرابع وقيل لئلا جبريل عليه السلام اختاره **وقوله** الجواز الى
 غروب الشمس يجتنب قول عليه الصلاة والسلام وقت العصر ما لم تغرب الشمس واستاده في
 مسلم **واعلم** ان للعصر اربعة اوقات وقت فضيلة وهو ان يصير الظل مثل الشا
 قبل خض ووقت جواز كرامة وهو من مصير الظل مثليه الى الاستقرار ووقت كرامة يعني
 كبره التأخير اليه وهو من السفر الى الغروب ووقت تحريره وهو تأخير الصلاة الى وقت
 لا يسحبها وان قلنا كلها اذ **قال** والمغرب ووقتها واحد وهو غروب الشمس وتلك
 حديث جبريل عليه السلام لانه لم يأت النبي صلى الله عليه وسلم في وقت واحد في اليومين ومتى يخرج
 وقت المغرب فيه قولان الجديد الاظهر انه يخرج بمقدار طهارة واستمرارية واذان واقامة
 وخمس ركعة **قال** والاعتبار في ذلك بالوسط المعتدل والقديم لا يخرج حتى يغيب الشفق
 الاحمر **لقوله** صلى الله عليه وسلم وقت المغرب اذا غابت الشمس ما لم يسقط الشفق رواه
 مسلم **وعن** هريدة رضي الله عنه ان سائلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن مواعيد الصلاة
 فضله في يومين فضله في المغرب في اليوم الاول حين غابت الشمس وفي يوم الثاني قبل ان
 يغيب الشفق ثم قال اي الرجل السائل عن مواعيد الصلاة فقال الرجل انا ما رسول الله فقال
 وقت الصلاة بين ما رايتني رواه مسلم والاحاديث في ذلك كثيرة **قال** الزايفي واختار ط
 بقة من الاصحاب القديم ورجحوه **قال** النووي الاحاديث الصحيحة مقترحة بما قاله
 في القديم وثاويل بعضها متفق وهو الصواب ومن اختاره من ائمتنا ابن خزيمة
 والخطابي والبيهقي والقراني في الاحياء والبعوض في التهذيب وغيره والله اعلم قال

قبل
 بلا

قال والعتا اول وقت العشا

الجواز الى طلوع النجم الثاني يدخل وقت العشا بنسبوبة الشفق للاحاديث **قال** في الرقعة
 صرح بالاعتناء والاختيار ان لا تؤخر عن ثلث الليل حديث جبريل عليه السلام وغيره **وقوله** حتى يذهب
 الليل **قال** النووي في شرح **قال** كلام الاكثر في مقتضى ترجيح هذا مخرج من مقتضاه
 وقال انه الاصح ووقت الجواز الى طلوع النجم الثاني للاخبار وذكر الشيخ اما ما يدان لها وقت كرا
 هية وهو ما بين الفجرين والله اعلم **قال** والصبح اول وقتها طلوع الفجر واخره في الاختيار الى
 الاسفار وفي الجواز الى طلوع الشمس اول وقت الصبح طلوع الفجر الصادق وهو المنتشر ضوءه
 معتقضا بالافق وهو الثاني وكلمه حديث جبريل انا الفجر الاول فلا يفجر ان زرقا مطير ويسمى الكاذب
 لانه ينور ثم يسود ووقت الاختيار الى وقت الاسفار لبيان جبريل في وقت الجواز الى طلوع الشمس
لقوله عليه الصلاة والسلام من ادرك من الصبح ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد ادركه الصبح رواه
 مسلم **واعلم** ان الجواز بلا كرامة الى طلوع الحجة فاذا اطلعت بقر وقت كرامة الى طلوع الشمس
 اذ لم يكن عند **مسألة** تكملة النوم قبل صلاة العشا والحديث بعدها لا يؤخر كذكره العلم و
 ترتيب امور يعود نفعها على الدين والمخلوق لقول ابن جرير في الاسامي رضي الله عنه فترقي بين الحديث المذكور
 والمباح والمعتنى في كرامة النوم قبلها مخافة الاستمرار الى خروج الوقت ولهذا قال بن الصلاح ان
 هذه الكرامة تعم سائر الصلوات **واما** الحديث بعدها فلا ينافي من ذلك ان يفوته الصبح عن
 وقتها او من اوله او تفوته صلاة الليل ان كان له تعجدا **وقيل** ان الصلاة التي هي افضل تكون خاتمة
 عمله لاحتمال موته في نومه **وقيل** لئلا تعالى جعل الليل سكنا والحديث يخرج عن ذلك والله اعلم
قال وشرائط وجوب الصلوة **ثلاثة اشياء** الاسلام والبلوغ والعقل من لم يتبع فيه الاسلام والبلوغ
 والعقل والظاهرة عن الحفظ والنفس فلا شئ في وجوب الصلوة عليه **واما** الكافر فان كان كفرة اصليا
 لم تجب عليه الصلوة لانها لا تفتح منه في الكفر ولا يجب عليه قضاؤها اذا اسلم بالاخلاق تحقيقا فلا
 يجوز ان يخاطب بها كالحايض وهذا ظاهر في ان افق وبه قال الشيخ ابو حامد وطرده في جميع فروع الشريعة
وعن عن العراقيين كذا قاله الفقهاء لكن الصحيح في الروضة وغيره ان الكافر الاصل مخاطب بالصلاة
 والصلوة وغيرهما من فروع الشريعة ووجه الجمع ان الفقهاء يقولون انه غير مخاطب بحال كفره و
 الذين قالوا بانه مخاطب قالوا شرط خطابه ان يسلم ما لم يسلم لا يخاطب فاعرفه **واما** المرتد فيجب
 عليه الصلوة والقضاء بالاخلاق اذا اسلم لانه بالاسلام التزم ذلك فلا تسقط عنه
 بالردة كمن اقر بما لا يسقط عنه **واما** الصبي ومن زال عقله بجنون او مرض
 ونحوهما فلا يجب عليه **لقوله** عليه الصلاة والسلام رفع القلم عن ثلث عن النائم حتى يستيقظ
 وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل اخرجه ابو داود والترمذي وقال حديث
 حسن وعدم الوجوب في حق الحايض **والنفساء** يعلم من الحيض **قال** والساورة **والسنة**
شمس العباد **والسنة** **والاستقفا** مراده بالمسنة التي يستلها الجماعة وسفطان

في الحديث
 في الحديث
 في الحديث

في مواضعها ان شاء الله تعالى **قال والسنن** التابعة للفرض سبع عشر ركعة ركعتان الفجر واربعة
 قبل الظهر وركعتان بعدها واربعة قبل العصر وركعتان بعد المغرب وثلاثة بعد العشاء يوتر
 بواحدة منهم اختلف الاصحاب في عدد الركعات التابعة للفرايض فالاكثرون على انها عشر
 ركعات والمراد الاربعة المكونة ولا خلاف ذكره الشيخ سنة وسنورد ادلته وهو ركعتان قبل الصبح و
 ركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وركعة ذلك
 حديث بن عمر رضي الله عنهما قال صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل الظهر
 وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء **وهو ثقتي** حفصة بنت عمر رضي
 الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين خفيفتين بعد ما يطلع الفجر رواه الشيخان
 وذكر اربعة قبل الظهر حجة ما روي البخاري **عن عائشة** رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه
 وسلم كان لا يوتر اربعاً قبل الظهر ومن ذكر اربعاً قبل العصر فحجته ما روي الترمذي **عن علي**
 رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل العصر اربع ركعات يفصل بينهما
 وقال انه حديث حسن وروي رحمه الله امرأته قبل العصر اربعاً قال الترمذي **وهو ثقتي** من
 حبان والركعتان بعد العشاء مذكورتان في حديث بن عمر ثم المراد بالركعة ما وافق عليه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وعلى يستحب ركعتان قبل صلاة المغرب وجهاً **قال النووي** الصحيح
 استحبابهما ففي صحيح البخاري صلوا قبل صلاة المغرب قال في الثالثة لمن شاء وفي مسلم كانوا يتروون
 السور بها اذا اذن حتى ان الرجل ليدخل المسجد فيحسب ان الصلاة قد صليت ثم يركع ركعتين
 يصليهما **والثالث** لا يستحب لما روي بن عمر رضي الله عنهما قال ما رأيت احداً يصلي ركعتين قبل
 المغرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه الترمذي **باسناد حسن قال وثلاث** رواه
 الترمذي على استحبابه قال الله تعالى ومن الليل فليجد به نافلة لا وقال الله تعالى كانوا قليلاً من
 الليل ما يهجعون وكان واجبا لهم نسخ وفي الحديث عليكم بقيام الليل فانه دأب الصالحين
 قيلكم وتربية الى ربكم ومكفر للشكيات ومنهاة عن الاثم رواه الحاكم وقال انه على شرط البخاري
وقد اخبر ابننا من صلى في الليل بماية اية لم يكتب في الغافل **ومن** صلى بمايتي اية فانه
 يكتب منه القانتين المخلصين رواه الحاكم وقال انه على شرط مسلم **واعلم** ان اوسط الليل افضل
لقوله عليه الصلاة والسلام لما سئل اي الصلاة افضل بعد المكتوبة فقال جوف الليل ولين
 العبادة فيه افضل والغلة فيه اكثر والنصف الاخير افضل من الاول لمن اراد قيام نصه
لقوله تعالى يا ايها المؤمنون استغفرون وليته وقت ينزل فيه الرب سبحانه وتعالى **والفضل**
 من ذلك ما قاله في الروضة السدس الرابع والخامس لقوله صلى الله عليه وسلم أحب الصلاة
 الي الله تعالى صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سوره ركب قيام الليل كله
 قاله في الروضة

قاله في الروضة اذا داوم عليه لانه مضى العين والجسد كما جاء في الحديث قال المحب الطبري
 فان لم يجد بذلك مشقة **الاستحب** لاسيما للمتلة في مساجد الله عز وجل وان وجد
 بذلك مشقة ومخدر وركبه ولا لم يسهل ورفقه بنفسه اولى وترى القيام مكروه لمن
 اعتاده **لقوله صلى الله عليه وسلم** اعبد الله بن عمربن العاص يا عبدا لله لا تكمن مثلك فلات
 كان يقوم الليل ثم تركه رواه الشيخان والله سبحانه اعلم **ومن السنن صلاة الفجر** قال الله
عالي يستحب بالفتي والاشراق **قال ابن عباس** رضي الله عنهما الا شراق صلاة الفجر
 وفي الصحيحين عن ابي هريرة رضي الله عنه قال ارسلني خليس بثلاث مساجد ثلثة ايام من
 كل شهر وركعتي الفجر ان امرت قبل ان انام زاد **ابن ابي** لا ادعيت ثم اقل الفجر ركعتان
 وانما اكثرهما فالذي ذكره **الرافعي** في الشرح الصغير ونقله في شرح الكبير عن الرويان واره الفجر
 انها اثني عشر ركعة **واجمع** له **بقوله** صلى الله عليه وسلم اني ذراعت اثني عشر ركعة
 بنا الله لك بيتا في الجنة رواه البيهقي ورفقه وقال النووي في شرح المذهب الشرح الثمان
 ركعات قاله الاكثر من رواه الشيخان في حديث ام هانئ وذكر مشله في التحقيق **قال الرافعي** وركعتا
 من خيرا ترقيق الشد اي قدر ربح الى الاستوى وتبعه النووي على ذلك في شرح المذهب وكذا
 84 بن الركعة كمال النووي في الروضة الذي قاله الاصحاب ان وقتها يدخل بطول الشمس
 لكن يستحب تأخيرها الى الارتفاع وقال الماوردي وقتها المختار اذ مضى ربع النهار وجزء
 به النووي في التحقيق قال الغزالي والمعنى فيه حتى لا يجلو اربع النهار عن عبادة الله وانه
 اعلم **قال** واما صلاة التراويح فلا شك في استحبابها وانعقد الاجماع على ذلك قاله غير واحد
 ولا عبرة بشواذ الاقوال وفي الصحيحين من قام رمضان ايمانا واحسانا عظم له ما تقدم من ذنبه
 وفيها من حديث عائشة رضي الله عنها انه عليه الصلاة والسلام صلاها ليل فقلوبها معه ثم صلى
 فرسبه باثني عشر وقال ان خشية ان تغرض عليكم فتعجزوا عنها ثم انه عليه الصلاة والسلام
 على ذلك وكذلك العمري رضي الله عنه وصدر من خلافة الفاروق ثم راي الناس يقولونها في المسجد فرادى
 واشتبه وثلثة ثلثة فجمع علي بن ابي رضى الله عنه ووصف عليهم عشرين ركعة واجمع الصحابة منه على
 ذلك وقيل غير ذلك لانه من الافتراء **وسميت بالتراويح** لانهم كانوا يستريحون بعد كل تسليمتين
 وينوي في كل ركعتين التراويح او قيام رمضان ولو صلاها ما رغبوا بتسليمه لم تصح بخلاف ما لو صلي
 سنة الظهر اربعاً بتسليمه فانه يصح والفرق ان التراويح شرعت فيها الجماعة لما شبهت
 الفرائض فلا تغتفر عما وردت ووقتها ما بين صلاة العشاء وظلوع الفجر الثاني وفعلها في
 الجماعة افضل لما مر **وقيل** الافراد افضل كسائر التوافل **وقيل** ان كان حافظا للقرآن
 اثنا من الكسل ولم تحتمل الجماعة بخلافه فالافراد افضل والا فالجماعة افضل وانه سبحانه
 وتعالى اعلم **قال** **فصل** **وشرايط الصلاة** قبل الدخول فيها خمسة اعلم ان الشرط

هذا الحديث في صحيح البخاري
 في كتاب الصلاة
 في باب التراويح

في لغة العلامة ومنه اشترط الاساعة وفي اصطلاح ما يلزم من عدم العتقة وليس بركن وهذا هو المراد
 هنا كذا ذكره بعض الشراح وهو صحيح انه عدة المبطلات شروطا **واما** ما ذكره الشيخ فليس
 كذلك لان شرط الصلاة لها شروط اركان واعضاء وهيئات فالشروط كما ذكره الشيخ خمسة وعد
 فيها النورون **والثاني** المشايخ ايضا خمسة الا انها مختلفة في الكيفية واحترام الشيخ بقوله الدخول
 فيها عما وجد فيها وهو مبطل فانه لا يعد شرط بل مانعا وهو اصطلاح جماعة منهم النورون في
 شرح المهذب والوسيط قال الصواب انها مبطلات لا شروط وعد في الروضة المبطلات شروطا
 فذكر خمسة ثم قال السادس السكوت من الكلام السابع الكف عن الاعمال الكثيرة **الشرط**
 ان الشرط والركن لا يترتب لهما في صحة الصلاة ولا يفتقران بان الشرط ما كان خارجا ما عتقة الصلاة
 والركن كان داخلها **واما** الاعضاء فتجب سجود التهور بخلاف الهيئات وسياتي ذلك **قال طهارة**
 الاعضاء عن الحدث والنجس بشرط لصحة الصلاة الطهارة عن الحدث سواء في ذلك الاصغر
 والاكبر عن القدرة لئلا يفتقر الطهورين يجب ان يصلح على حسب حاله وتجب الاعادة وتوصف صلا
 ته بالصحة على الصحيح والدليل على اشتراط الطهارة بالكتاب والسنة واجماع الامة **قال الله**
تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الاية وغيره **وقال** صل على عليه وسلم لا يقبل الله صلاة
 بغير طهور والاحاديث في ذلك كثيرة جدا فلو صل بغير طهارة او كان محدثا عند اجرامه لم تتعقد صلا
 ته عما كان او ناسيا وان احرم متطهرا اثر حدث باختياره بطلت صلاته سواء علم انه في الصلاة
 ام لا وان حدث لا باختياره بطلت طهارته بلا خلاف وتبطل صلاته ايضا على المشهور على الجديد
 لا تنقض شرطها وفيه حديث رواه ابو داود وحسنه الترمذي وفي قول قديم يبيى اذا تطهر وا
 حتجوا له بحديث ضعيف **الشرط الثاني** الطهارة عن النجاسة في البدن والثوب والمكان **اما** البدن
فقله تعالى والرجز فاجزر والرجز النجس وفي الصحيحين احاديث منها **قوله** صل على عليه وسلم لعائشة
 رضي الله عنها اذا اقبلت الحيفة قدي الصلاة واذا ادرت فاغسل عنك اليوم ومعه ومنها القبرين انهما
 ليعزبان اما احدهما فكان لا يستتر من بوله وفي اضافة عذاب القبر الى البول خصوصية تخصه دون
 بقية المعاصي وقوحاة تنزهه من البول فان عامة عذاب القبر من البول عا فانا الله الحكيم من عذابه الايم
واما الثوب فللالية السكرية وفي الحديث فودم الحيف يصيب الثوب قال ثراغ عليه السلام بالما حديث صحيح
واما المكان فلقوله صل على عليه وسلم لما بال الاعرابي في المسجد صلبوا عليه ذنوبا من ماء حديث
 صحيح متفق عليه اذا عرفت هذا فاعلم ان النجاسة تسبب نجاسة واقعة في مظنة العفو
 ونجاسة لا يعفى عنها فلو اصاب الثوب فالنجاسة غير المعفو عنها يجب اجتنابها في الثوب و
 البدن والمكان فلو اصاب الثوب نجاسة وعرف موضعها غلبها فلم يقطع موضعها اجزاه
 ويلزم ذلك اذا عجز عن الغسل وكان الباقي يستر العورة بشرط ان لا ينقص من قيمته
 بالقطع اكثر من اجرة الثوب وان لم يعرف موضعها من البدن والثوب وجب غسله كله ولا
 يجزئه الاجتهاد ولو اصاب طرف ثوبه او عمامته نجاسة بطلت صلاته سواء كان العاصي
 يتحرك

يتحرك بحركة ام لا ولو قبض طرف جيل او شدة في وسطه وطرفه الاخر نجس او ملق على نجاسة
 ففيه خلاف الراي في الرافعي الكبير والروضة البطلان كالعامة **والثاني** لا يبطل قال الرافعي في شرح
 الصغير وهو الوجه الوجهين ولو كان الجبل في يده او شدة في وسطه وطرفه الاخر مربوط في عنق يده
 على العار حمل نجاسة ففيه خلاف الاول لعدم البطلان لئلا يبين الجبل والنجاسة واسطة ولو كان على
 ساطع تحت نجاسة او على طرف منه نجاسة او على سرير قوامه على نجاسة لم يفسد ولو كانت
 نجاسة تحاذي صدره او حال سجوده او غيره فوجهان والاصح لا تبطل صلاته لانه غير حامل
 للنجاسة ولا متصل عليها ولو وصل وهو حامل نجسا لم يفسد صلاته لانه لا حمل الريش وكذا لو كان
 في ابهامه كشتوان غير طاهر وما شبه ذلك **القسم الثاني** النجاسة الواقعة هي مظنة العفو
 وهو النوع منها الاثر الباقي على محل الاستنجاء بعد العجز يعفى عنه ولو حمل ثوبا فيه نجاسة
 معفو عنها **قال** لم يفسد صلاته كما لو حمل مستجرا بالنجس ولو انتشرت بالعرق عن محل الاستنجاء
 فلا يصح العفو لعسر الاحتراز ولو حمل حيوانا نجس منفذه بالخارج منه ففي بطلان صلاته
 وجهان الاصح عن امام الحرمين البطلان وقطع به المتولي والاصح عند الرافعي صحة صلاته **وهو**
منها طين الشوارع المتيقن النجاسة يعفى عما يعذر الاحتراز منه غالبا ويختلف بالوقت
 فيعفى في الشتاء دون الصيف وبموضع النجاسة من البدن فيعفى عن الاذيال دون الاكشاف والرا
 س والاكمام وكل ذلك في القليل دون الكثير فالقليل ما لا ينسب صاحبه فيه ال قلة التحفظ
 بخلاف الكثير فانه ينسب فيه ال قلة تحفظ **مسألة** في الطين والبلا والماء الذي دخل الاموات والسيارات
 والاعين والبرك الموضوعة للقرى والمدن والمشار من استيقاد الناس حال ورودهم واستعمل لهم اذا وطئتهم
 الكلاب ثم لاقاه شيء من لعب وغيره فهل يكون كطين الشارع يعفى عما يشق الاحتراز او يفسد
 احدهما بالتراب وما الحكم في ذلك الجواب حق كطين الشارع فيعفى عما يعذر الاحتراز منه ولو لم يقطر
 على الراي قال الشيخ **ولو** اصاب اسفل الخفاف او النعل نجاسة فذلك بالارض حتى ذهب اجزاؤها فحق
 صحة صلاته قولان الصحيح لا يصح مطلقا لئلا ينجس النجاسة لا يظهر ما الا الماء كما مر في الاحاديث
 الصحيحة **ومنها** دم البراغيث فيعفى عن قليله في الثوب والبدن لمشفة الاحتراز وكذا يعفى عن
 كثيره في الاصح عند النور والاصح عند الرافعي لا يعفى والقليل كالبراغيث وقول الزايب كالبراغيث
 وكذا بول الخفاش وفي ضبط القليل والكثير خلاف الاصح الرجوع فيه الى العرف ويختلف في باختلاف
 الاوقات والبلاد ولو شق ظهره قليل او كثير الراي انه قليل لئلا يفسد الامور الكثرة **ولو** حمل
 او برغوثا في ثوبه او بدنه او بين اما بعده تلتوث به او بسط الثوب الذي عليه الدم المعفو عنه
 وصل على او حمل فان كان كثيرا لم يفسد صلاته وان كان قليلا فلا يصح التحقيق العفو عنه ونقله في
 شرح المهذب عن المتولي واقره ولو كان الثوب في اذياله لابس لم يفسد صلاته لانه غير متصل به
 وانه اعلم **ومنها** دم البشاشات رقيقها ومديدها كدم البراغيث فيعفى عن قليله وعن كثيره في
 الاصح ولو عصفه على الراي والبشاشات بلعق برة وخرج صغير ولو اصاب به شيء من دم نفسه

ولو حمل بيضة
 مدونة حشوها
 دم فظاهرها
 طاهر فالاصح
 بطلان الصلاة
 صحيح

لا من البشائر بل من الدواميل والقروح وموضع الفسوس والحجامة ففيه خلاف فالأصح عند النووي انه كونه البشائر
 لا يعفى عنه لانه لا يشق الاحتراز منه وان كان قليلا فقولان الأحسن عند الرافعي عدم العفو عنه والأحسن عند
 النووي العفو **ويستثنى** من العفو الكلب والخنزير لغلظ نجاستهما **فروع** اذا صلب نجاسة لا يعول عنها وهو جاهل
 بها حال الصلوة سواء كانت في بيته او في غيره او موضع صلوته فان لم يعلم بها البتة فقولان الجدير بالظهور
 المنزوع عن خلافه واختاره وكذا النووي اختاره في سقط بالجهل كطهارة الحدث والتيمم انه لا يجب ونقله ابن
 حجرهما على القولين والمذهب القطع بوجوب القضاء لتقصيره ثم اذا اوجبنا الاعادة فيجب عليه
 اعادة كل صلوة صلاها مع النجاسة بيقين فان احتمل حدوثها بعد الصلوة فلا شيء عليه لان الاصل
 عدم وجوبها في ذلك الزمان **ولو** زان شخصاً يربو الصلوة في ثوبه نجاسة والمصلي لا يعلم بها لزم
 العالم اعلامه بذلك لئلا امر بالمعروف ولا يتوقف على المعاصي بل معول وال المسئلة قاله الشيخ
 عز الدين بن عبد السلام ومع مسئلة حسنة وانه اعلم **قال واستر العورة بلباس طاهر** والو
 قوف على مكان طاهر **فما طهارة اللباس** والمكان عن النجاسة فقد مر **واما** ستر العورة فواجب مطلقا
 حتى في الغلظة والظلمة على الراعي لئلا يفتن الله تعالى الحق ان يستحي منه سواء في الصلوة وغيرها والعورة
 في اللغة النقص والخلل وما يستحي منه وهو عن ما يجب ستره في الصلوة واللباس على ان سترها شرط
 لصحة الصلوة **قوله** صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة حائض الا بخماره قال الترمذي حديث حسن
 وقال الحاكم هو على شرط مسلم والمراد بالخمار البالي والاحكام منعقد على ذلك عند القدرة فاذا عجز عن
 السترة صلى عرياناً ولا اعادة عليه على الراعي لانه عذر عام وربما يومئذ يلوأ وجبنا الاعادة لشق ثوبه
 شرط السترة ان يمنع لون البشرة سواء كان من ثياب او جلود او ورق او خشيش ونحو ذلك حتى
 الظن لانه قادر على السترة ولا يكون الثوب الرقيق مثل نخل البناء ونحوه لانه لا يمنع لون البشرة وكذا
 الكبرياء الذي له الجاش ولو كانت عورته ثياباً من جيبه تركوه وسجوده لم يكن فيجب اما نحره
 او موضع شدة عليه ونحوه ولو لم يجد الا ثوباً نجساً ولم يجد ما يقبله به قولان الاظهر انه يصل
 عارياً ولا اعادة عليه والثاني يصل فيه **ويعيد ولو كان محبوساً** في موضع نجس ومع ثوب
 واحد لا يكفي للعورة والنجاسة فقولان ايضا اظهرهما بسط للنجاسة ويصل عرياناً ولا
 اعادة والثاني يصل فيه على النجاسة ويعيد ولو لم يجد العارن ثوباً غيره حرم عليه
 لبسه بل يصل عارياً ولا يعيد وليس له اخذه قهراً ولو وجبه منه لم يلزم قبوله على
 الاصح للمنة ولو اعاره لزمه قبوله لضعف المنة فان لم يقبل وصل عرياناً لم تصح
 صلاته لقدرته على السترة ولو باعه اياه او اجره فهو كالماء في التيمم **ويكره** ان يقبل ثوب
 فيه صورة ومثلها **والمرأة** متقبلة الا ان يكون في مسجد وهذا اجاب لا يحترزون من
 النظر فان خيف من النظر اليها ما يجزى الى الفساد حرم عليها رفع النقاب وهذا كثير
 في مواضع الزيارات كبيت المقدس زاده الله تعالى شرفاً فليجئته بذلك ويستحب ان يقبل

الشخص

في مواضع الزيارات كبيت المقدس زاده الله تعالى شرفاً فليجئته بذلك ويستحب ان يقبل

الشخص في احسن ثيابه وانه تعالى اعلم **قال: العلم بدخول الوقت لا يشلاد دخول الوقت** **سفر** في
 صحة الصلاة فان علم ذلك فلا كلام وان جهل وجب عليه الاجتهاد لانه مأمور به ولا فرق في الجهل بين ان يكون في غير
 او حبس وفي موضع مظلم او غير ذلك ولو قدر على الخروج من البيت المظلم لرؤية الشمس فهل يلزمه ذلك وجهان
 اصحهما في شرح المذهب له الاجتهاد ولو اخبره عدل عن معاينة بان قال رايت المجرى طالعاً او الشفق غارباً
 او اخبرن فلا بد برؤيته **•** امتنع عليه الاجتهاد كما لو اخبر شخص بنقص من كتاب **في صلاة** لا يجوز
 الاجتهاد مع وجود النص ثم الاجتهاد يكون بورد من قرأه ودرس علم وشار وسبح وشيخ ونحو ذلك
 وسواء كان منه او من غيره كما قاله بن الرفعة ومن الامارات صياح الديك المجرى والمؤذن الواحد ان لم
 يكن ثقة فلا اخذ يأخذ باذنه وان كان ثقة وهو غير عال به بالمواقيت فهو كذا وان كان ثقة عال بالموا
 قيت فهو جها ن قال الرافعي لا يؤخذ بقوله لانه يخبر بالاجتهاد والمجتهد لا يقبل بجهل بخلاف ما اذا اذن
 يوم الشحر فانه يخبر عن مشاهدته وقال النووي يؤخذ بقوله ونقله عن نفس الشافعي فانه لا يتقاعد
 عنه صياح الديك ثم حيث امرناه بالاجتهاد نظر ان كان يحسنها نظر ان صلى بالاجتهاد لم تصح صلوته
 ووجب عليه ان يعيد وان صلى في الوقت وان اجتهد نظر ان لم يقبل على ظنه شيء اخرال حصول الظن
 والاحتياط طالت يؤخر ال زمن يغلب على انه لو اخرج الوقت وان غلب على ظنه دخول الوقت صحت ثم
 انه لم يتبين له الحال فلا شيء عليه وان بان وقوعها في الوقت فلا كلام وان بان بعده صحت وان نوب الاداء
 صرح به الرافعي في كتابه القيام وان بان انها قبل الوقت فتفى على الذبح ولو علم المنع دخول الوقت
 بالحساب **قال** زالبان المذهب انه يعلم بنفسه ولا يعمل به غيره والمنع الموقت لا يمنع في
 عرف الناس الا اذا كان يضربون بالرمق فانهم ثقة ومنهم من يكون سقي الاعتقاد وهو نويق كما
 قرره **صحيح عن** رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ما ان عرفنا لم تقبل صلوته اربعون يوماً وراية
 مسلم من ان عرفنا فسله عن شيء قصده ولو اخبره بخبراً بان صلاته رقت قبل الوقت نظر ان
 اخبره عن علم او مشاهدة وجبت الاعادة وان اخبره عن اجتهاد فلا وانه اعلم **قال والمستقبل**
القبلة والقبلة هي الكعبة وسميت قبلة لئلا يصعب يقابلها وتعبه لارتفاعها واستقبالها شرط
 لصحة الصلاة فحق القادر الا في شدة الخوف والنفذ السفر المباح **بقوله** تعالى قول وجعل شطر المسجد
 الحرام حيث ما كنتم تلو وجوهكم شطره والاستقبال لا يجب في غير الصلوة فتعين ان يكون في الصلوة **وقوله**
 صلى الله عليه وسلم للمسيح صلاته استقبال القبلة وكبر ثم افرغ من حق القريب من القبلة اصابت عينها
 وان يحاذيها بجميع بدنه فلو خرج بعض بدنه عن ساحتها فلا تقع صلوته على الاصح **واما** البعيد
 ففي الفرض وحقه قولان اظهرهما ايضا اصابة العين للاية لكن يكفي غلبت اليأس بخلاف القريب
 فانه يلزمه ذلك يقيمن لقدرته عليه بخلاف البعيد والقول الثاني ان الفرض في حق البعيد والجملة
والعلم انه شرط ايضا ان يكون مصلح الفرض مستقراً فلا تصح من الماشي ان استقبال القبلة
 ولا من الركاب الذين تسير به الدابة لعدم استقراره فلو كانت الدابة واقفة واستقبل ولم يغل
 بالقيام صحت على الاصح وقطع به بالجمهور نعم تصح في السفينة السائرة بخلاف الدابة لو تقسرة

في مواضع الزيارات كبيت المقدس زاده الله تعالى شرفاً فليجئته بذلك ويستحب ان يقبل

في مواضع الزيارات كبيت المقدس زاده الله تعالى شرفاً فليجئته بذلك ويستحب ان يقبل

بخلاف الدابة ولو خاف من النزول عن الراحلة أو الدابة انقطاعاً عن رفقته أو كان يخاف على نفسه أو ماله
 صلي عليها أو عاد **واعلم** ان القادر على يقين القبلة لا يجوز له الاجتهاد وإنما غير القادر على اليقين فان وجب
 من غيره عنها عن علم أو غيره ولم يجتهد بشرط عدالة الخبر يستدعي ذلك الرجل والمرأة والحرة
 العبد ولا يقبل قول الكافر قطعاً وكذا الفاسق شققة الرشاء وأية الظلمة وشهود قسم
 الجور وكذا لا يقبل قول القسبي المميز على الصحيح ثم الخبر قد يكون بالمفظ وقد يكون دلالة كالمحارب
 المعتمد وسواء في العمل بالخبر أهل الاجتهاد وغيره حتى الأعمى يعتمد المحارب بالمس حيث يعتمد
 البصير في الظلمة ولو اشتبه عليه موافق فلا شك انه يصبر حتى يخبره غيره صريحاً فان خاف
 فوات الوقت صلي على حسب حاله وأعاد هذا كله اذا وجد من يخبره فتارة يقدر على الاجتهاد و
 تارة لا يقدر فان قدر لمزجه الاجتهاد واستقبل ما ظننه القبلة ولا يصح الاجتهاد ولا بادة القبلة
 من كثرة واضعها الرابع اختلافها وأقسامها **القطب** وهو حجر صغير في بنات نعش الصغير
 بين الفرقدين والجدي إذا جعله الواقف خلفه أو شبهه اليمن كان مستقبل القبلة ان كان بناحية الكوفة
 وبغداد وجرجان وما والاها ويكون على عاتقه الأيسر يارض مصر ويكون خلف ظهره بدمشق
 وليس للقادر على الاجتهاد تقليد غيره فان فعل وجب قضاء الصلاة وسواء خاف خروج الوقت أم
 لا فان ضاق الوقت صلي كيف كان وتجب الاعادة بعد **هو الصحيح** **وقيل** يقلد عند غروب الوقت
 ولو خفيت الدلالة على المجتهد لغيره أو ظلمة أو تعارضت الأدلة ففيه خلاف من شرطه قوله
 أظهر مما لا يقلد **قال** **اعلم** الحرمين ومحمد الخلاق عند ضيق الوقت أما إذا لم يضيّق فلا يقلد قطعاً
 لعدم الحاجة هذا والقادر إذا لم يقدر على الاجتهاد بان كان عاجزاً عن أدلة القبلة كالأعمى البصير
 الذي لا يعرف الأدلة ولا له أهلية معرفتها وجب عليه يقلد من عدل عارف بالأدلة سواء
 فيه الرجل والمرأة والعبد **واعلم** أن التقليد هو قبول قول المستدل في الاجتهاد ولو قال بصير
 رأيت القطب ورأيت الخلق الكثير من المسلمين يصلون الى هنا كان الأخذ به قبولاً غير تقليد
 بل لأنه لم يستدل بالاجتهاد بل بالرواية ولو اختلف عليه مجتهدين كل واحد شارحاً منها
 على الصحيح والأول تقليد الأوثق **واعلم** **وقيل** يجب ذلك وترجيحه الرافعي في شرح الصغير
 قال في الرفعة ونقله القاضي أبو الطيب عن نفث الشافعي في الام قال في الرفعة لكن الأثر
 على التحريم **واعلم** ان المصلح بالاجتهاد إذا ظهر له الخطأ في الاجتهاد فان كان قبل الشروع
 في الصلاة عرض عنه واعتد الجبهة التي يغلبها أو يظنها فان شأته عنه جهتان فله
 الخيار فيهما على الأصح ولو تيقن الخطأ بعد الفراغ من الصلاة وجبت الاعادة على الاظهر
 لغوات الاستقبال **وقيل** لا يعيد اعتباراً بما ظننه وقت الفعل لأنه مأمور بالصلاة به و
 الأول من ذهب الفقهاء والثاني من ذهب المتكلمين ولو لم يتيقن الخطأ ولو لم يتيقن الصواب بل
 ظننه فلا إعادة عليه لان الأول مجتهد فيه والثاني مجتهد فيه فلا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد
 حتى لو صلي أربع جهات باجتهاد أو ثلاث فلا إعادة عليه على الصحيح ولو تيقن

الخطأ

الخطأ في اثني عشر موضعاً بطلت على الاظهر وظن الخطأ فالاصح انه يتعريف ويبنى على صلواته حتى لو صلي أربع ركعات
 الى أربع جهات باجتهاد أو ثلاث جهات فلا قضاء وصلي باجتهاد ثم أراد صلواته فربما ضل أو فاته وجب
 الاجتهاد على الأصح سعياً في اسابة الحق ولا يحتاج الى اعادة الاجتهاد والتأفلة قطعاً قاله الروضة ولو
 اجتهد اثنان وإذا اجتهد كل واحد منهما الوجهة عمل كل منهما باجتهاده ولا يقتوي بصاحبه لئلا يواحد منهما
 يعتقد خطأ صاحبه كما لو اختلفا فيها دحاً في الاناكين أو الشربين المتجنب احدهما ولو شرع بالصلاة
 في التقليد فقال له عدل بخطأ لم يقلد فان كان مخبر عن علم ومعاينة وجب الرجوع الى قوله ان كان
 يخبر عن اجتهاد فان كان قول الأول عنده اوجه لزيادة عدائته أو لهدايتته للدلالة ولم يعرف انه
 مثله أم لا لم يجب عليه العمل بقول الثاني ولا يجوز على الصحيح **وان كان** الثاني ارجح تحول وبنى على
 الصحيح كتغير اجتهاده بعد الفراغ ولو قال له المجتهد الثاني ذلك الفراغ من الصلاة لم يلزمه
 الاعادة قطعاً وان كان الثاني ارجح كما لو تغير اجتهاده بعد الفراغ ولو قال له الثاني أنت على
 الخطأ قطعاً وجب قبوله قطعاً سواء أخبره هذا القاطع عن الصواب تيقناً أو مجتهداً **يجب**
 قبوله لئلا يتقيد الأول بطله بقطع عداوته **اعلم** **الشرع** **السادس السكوت عن الكلام فالمستكره** **الكل**
 غير معذور ونطق بحرف مفهم متلق وشئ تبطل وان نطق بحرفين بطلت أفهم كنعم أو
 لا كسمن وعن وبطلانها بالثلاثة فصاعداً أو لا فرق في البطلان بين ان يكون لمصلحة الصلاة
 لقوله لا أم قم أو لا ولو نطق بحرف بعده مرة فالاصح بطلانها لئلا يمتد حرق في التشخيص فلا
 الرجوع اليه ان بان منه حرفان بطلت والأفلا هذا اذا كان بغير عذر فان كان مغلوباً فلا بأس بما قل
 تعذر القراءة الواجبة إلا بالتخفيف وتخفيف وهو معذور وان تعذر الجهر فالراجح انه ليس بمعذور
 ولو تخفيف الامام وظاهره حرفان فهل للمأمور ان يدور على متابعتها وجهان الرابع نعوذ والقنا
 عداوته معذور **واما** الضحك والبكاء والابتن فان بان منه حرفان بطلت والأفلا وسواء كان
 البكاء للدنيا أو الآخرة وان تكلم المصلي وهو معذور لم يكن سيق لسانه الى الكلام بلا قصد أو غلبه
 السفاك أو الضحك وبان منه حرفان أو تكلم ناسياً أو جاهلاً بتجريم الكلام وهو قريب
 العهد بالاسلام فان كان يسيراً لم تبطل صلاته وان كثر بطلت على الأصح والقلّة لا كثر
 يرجع فيها الى العرف وضم ذلك في شرح المذهب كثرة الخطأ ما وقال انه يبطل ولو جهل كون
 التخفيف مبطلًا فهو معذور والخفاء حكمه على العوام ولو كره على الكلام بطلت صلواته على الاظهر
 لأنه نادراً كما انه لو كره على الصلاة بلا قهارة أو على صلي وهو قاعد فانه يجب الاعادة ولو
 ولو اشرف انساناً على الهلاك أو أراد ان يراه ولم يحصل إلا بالكلام وجب وتبطل صلواته على
 الأصح لو جرد الكلام ولو قال المصلي انه من خوف النار بطلت صلاته على الصحيح **الشرط**
السابع الكفاية في الأفعال **اعلم** ان الفعل الزايد على الصلاة ان كان ما جنبها كالركوع
 والسجود وزيادة ركعة ان في ذلك بطلت سواء قل الزايد أو كثر وان كان الفعل من

الخطأ

ذلك بان كان الزمان فيه وحسب سبله الانقياد او كانت قائمة وان كان الحرافة عليها او تحريفها
 لزمه ذلك وغير السبله بان يكون مقطوعة او صعبة الانقياد واجتاج بذلك بانه عليه الصلوة
 والسلام كان اذا سافر واراد ان يتطوع لم يقبل بناقته القبلة وكبر حيث توجه ركابه رواه ابو
 داود من رواية اشيا باسناد صحيح حسن والمعنى فيه وقوع اول العبادة بالشروط والباقي
 يقع تبعاً كالنية يجب ذكرها في اول الصلاة ويكفي رواها كما لا ذكر في العشر **واذا** شرطنا
 الاستقبال عند الاحرام لم يشترط عند السلام على الراعي كما في سائر الاركان غيرهما **واعلم**
 الاستقبال في الصلاة واجب بان الوقت قد فات الدابة لحاجة سواء في ذلك وقت الغنم او غيره **واعلم**
 ان صوب مقصد المسافر وهو قبلته فلو انحرف عنه بطلت صلوة لانه لا حاجة له في ذلك وان انحرف
 ناسياً وعاد على قرب لم يتطلى وكذا لو غلط في الطريق ولم انحرف بجراح الدابة وطال الزمان بطلت
 صلوته على الصحيح كما لو اصابه شخص من صوب مقصده وان قصر لم تبطل صلوته لعدم الجراح واذا لم
 تبطل في صورة النسيان فان طال الزمان سجد للسهو والا فلا **واعلم** انه لا يجب على الراعي ان يرفع
 يمينه على عرف الدابة ولا على السرج والاكتفى بل يحنى للركوع والسجود ويكون السجود اخفض
 ليحصل التمييز بينهما وهو واجب عند التمكن نعم الركب في مرقد ونحوه مما يسهل فيه الاستقبال
 فجميع الصلاة كذا اقام الاركان لقدرته هذا الركب اما في الماشي فجميع اقوال الظاهر مما انه
 يركع ويسجد على الارض وله التشهد ما شاء لعله كالقيام **ويشترط** ان يكون ما يلاق بطن
 الماشي على الرحلة طاهراً فلو وطئت الدابة النجاسة لم يشتر كذا لو اوطأ ما على الاصح ولو وطئ
 الماشي نجاسة بعدا بطلت صلوته نعم لا يكلف التحفظ والاحتياط في الماشي للثقة **واعلم** انه
 يشترط في حوز التنقل ركاباً وما شاء دوام السفر والسير فلو وصل المنزل في كلال الصلاة
 اشترط اقامتها الى القبلة متمكناً وينزل ان كان ركاباً وكذا لو وصل مكان اقامته وجب عليه
 النزول واطلم الصلاة مستقبلاً باقر دخول البنين وحكم نية الإقامة كحكم من وصل منزله
 اقامته **شرح** يشترط في حق الركاب والماشي الاستراخ عن الانفعال التي لا يحتاج اليها فلو ركض
 الدابة لحاجة فلا بأس ولو اوجرها بلا عذر او كان ما شاء بعدا بلا عذر بطلت على الراعي راحته
اعلم في ركاب التعاسيف وهو الهائم الذي ليس له مقصد معين بل يستقبل القبلة مرة
 يستبرئ بها اخبر ليس له ترك الاستقبال في شئ من نافلته **فرع** ركاب السفينة لا يجوز له
 التنفل فيها الا غير القبلة لتمكنه من ذلك فليس عليه الشافعي كالركب في المحفة ههنا شئ
 الملاح ويتنفل حيث توجه لحاجته الى ذلك رجع ارفعى عدم استثنائه صرح بذلك في
 الشرح الصغير وقال لا فرق بينه وبين غيره ورجح النووي بانه يستثنى قال ولا يثبت
 استثنائه لحاجته لامر السفينة والله اعلم **قال** فصل **اركان الصلاة ثمانية عشر**
ركناً النية قد علمت ان الصلاة الشرعية تستلزم على الركاب والباشي وحيات
 فمن الاركان النية لانها واجبة في بعض الصلاة يعني ذكر او هو اولها وكانت ركناً كما

قال في اركان الصلاة ثمانية عشر

كالنية والركوع وغيرهما ومن عوتها شرطاً **قال** الفرض بالشرط اشبه ووجه انها يعتبرها وانما
 حكماً الى اخر الصلاة فاشبهت الوضوء والاستقبال وهو قوي ثم النية القصداً او رادها فاعلم الصلاة
 لقتنا من سائر الافعال **والثاني** تعيين الصلاة المأثمة بها كونها ظهراً او عصر او جماعة وهذا لا
 يثبتها بلا خلاف فلو نوى فرض الوقت او الظهر والعصر لم يقع على الاصح لئلا يفتقر شاركتها في
 كونها فريضة الوقت **الثالث** ان ينوي الفريضة على الاصح عند الاكثرين سواء كان الشاوي
 بالغاً او صبياً وسواء كانت الصلاة قنناً او اداءً ونشرح المذهب ان الصواب في القبي ان
 لا ينوي الفرض **اشترط** الاضافة الى الله تعالى ان يقول الله وجهاً **واعلم** الاصح
 انه لا يشترط الاضافة بمعنى واحد ولهذا يقال ادبته الوين والذين قاله النووي ان هذا فيمن جهل خروج
 الوقت لغيم وغيره **قال** النووي في شرح المذهب صرح الاصح بانه اذا نوى الاداء في وقت القضاء او عكسه
 لم يصح والله اعلم **ويشترط** **ولا يشترط** الفرض لعدد الركعات ولا الاستقبال
 القبلة على الصحيح نعم لو نوى الظهر خمساً او ثلثة لم ينعقد **واعلم** ان النية في جميع العبادات
 معتبرة بالقلب فلا يكفي نطق اللسان مع غفلة القلب نعم لا تقتصر مخالفة اللسان ضمن قصد
 بقلبه الظهر وجري على لسانه العصر فانها تنعقد **واعلم** ان شرط النية الجزم ورواه فلو
 نوى في صلاة الفريضة الخروج منها بطلت وكذا المرتدة في ان الخروج مستقر بطلت ولو علق الخروج
 منها على شئ فان قال ان عطف الى فلان اودق الباب خرجت منها بطلت في الحال على الراعي كما لو دخل في
 الصلاة على ذلك فياها لا تنعقد بلا خلاف لغوات الجزم وكما لو علق الخروج من الاسلام فانه يكفر في الحال
 بلا خلاف **والرشد** وصلاته هل ان يكمل النية او تركها وترك بعض شرطها نظر ان تذكر
 انه ان يكملها قبل ان يات بشئ من الشك وقصر الزمان لم تبطل صلوته لئلا يترتب الشك
 ولزواله كثير فعق عنه وان طال الزمان فلا يصح البطان لانقطاع نظم الصلاة وترويضه ذلك
 وان تذكر بعد ما ان على الشك بركن فعلياً كالركوع والسجود بطلت وان ان يقول كالتقراءة
 والشاهد بطلت ايضا على الاصح المنصوص الذي قطع به الجمهور **قال** النووي **قال** الماوردي
 لو شك هل نوى ظهر او عصر لم يجزه عن واحدة منهما فان تيقن فعل فعل التفصيل
 المذكور رآه **اعلم** **واعلم** انه يشترط ان يقارن النية التكبير بالاحرام يعني ذكر او ما معنى
 المقارنة فيه اوجه اصطفاها في الروضة هنا ان يجب ذكرها من اول التكبير الى فراغها
 الثاني ان الواجب التخصيص رها لا اول التكبير فقط قاله الرافعي في كتاب الطلاق وهو
 الاظهر **والثالث** تكفي المقارنة العرفية عند العوام بحيث يعد مستحضر الصلاة وهذا
 وهو ما اختاره الامام الفزاري والنووي في شرح المذهب والله اعلم **قال** **والقائم** مع القدرة
 اعلم ان القيام او ما يقوم عند العجز فالقعود او الانطواء ركن في صلاة الفرض لما
 روي عمران بن حصين رضى الله عنه قال كانت بي بولاسير فالت النبي صلى الله عليه

مقامه

فلا بد منه قصدي

وسلم عن الصلاة فقال صلى قايماً فان لم تستطع فقاعد فان لم تستطع فعلى جنب رواه البخاري
وزاد التماساً فاستلقياً لا يكلف الله نفساً الا وسعها **ويشترط** في القيام الانتصاب
فلو انحنى متخسفاً وكان قريباً الى الركوع لم يفتح صلوته ولو لم يقدر على القيام الا
بمعيين لم يثا في بالقيام لزمه ان يستعين بين يديه فانه لم يجد متبرعاً لزمه ان يستاجر
باجرة المثل ان وجدها ولو قدر على القيام دون الركوع والتجود اقلية بظهوره لزمه ذلك
لقدرته على القيام ولو احتاج في القيام الى شيء يعتمد عليه لزمه ولو كان قادراً على القيام ولم يستن
الى شيء بحيث لو انحنى سقطت صلوته مع الكراهة ومن عجز عن الانتصاب وصار وحيداً
الركعة لم يكن تقوى ظهره كغيره او زمانية لزمه القيام على تلك الحالة فاذا اراد الركوع زاد
في الانحناء ان قور عليه ومغزاه هو الصحيح وبه قطع العراقي والمثولي والبغوي وعليه نص
الشافعي ورواه ائمه **قال ويكسبه الاحرام ركعتان** **ركان الصلاة لقوله** عليه الصلوة والسلام
مفتاح الصلاة الوضوء وتحتها التكبير وتحليلها التسليم رواه ابو داود والترمذي وغيرهما
باسناد صحيح وقال الحاكم على هو على شرط مساق في الصحيحين فوجد في الصحيحين ان افتتاح الصلاة
فما سبغ الوضوء ثم استقبل القبلة وكثير **قال النووي** وهو حسن الادلة لانه عليه الصلوة والسلام
لم يذكر له في هذا الحديث غير الغرض **واعلم** ان تكبيرة الاحرام يعتبر فيها امران فلو فقد واحد منهما
لم يجز ولم يفتح صلوته احداهما بان يصيغة الله اكبر بالعربية اذا كان قادراً لما رواه
ابو حميد ان اعدت رضي الله عنه **قال كان** رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استفتح الصلاة
استقبل القبلة ورفع يديه وقال الله اكبر رواه بن ماجة وصححه بن حبان فلو قال الرحمن الرحيم
الكبر او جلد او قال الرب اعظم ونحو ذلك لم يجز ولو قال الله الاكبر اجزاه على المشهور لانه
لفظ يدل على التكبير وهذه الزيادة تدل على التعظيم فصار كما لو قال الله الكبير من كل شيء فانه جاز
ولو عكس فقال اكبر فليجزي على الصحيح ونفت عليه الشافعي لانه لا يسمى تكبير خلاف
ما لو قال عند الخروج من الصلاة عليه السلام فانه يجزي لانه يستلزام كذا قاله
ولو حصل بين الاسم الكريم والفظلة اكبر فصل نظر ان قل له يضرب كما لو قال الله الجليل اكبر
والطال الفصل كما لو قال الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس اكبر لم يجز قطعاً لخروجه عن اسم
التكبير **ومنها** ان يحصل بين الاسم الكريم لفظ اكبر وقفة **ومنها** ان لا يزيد ما يجز بالمعنى
بان يمد الهمزة من الله لانه يخرج الى الاستفهام او بان يشبع حركة الباء فلا كبر فتبقى اكبار
فهو اسم للحيض او يزيد في اشباع الباء فيقولوا وسواء كانت ساكنة او متحركة
ومنها ان ياتي بالتكبيرة بكما لهما وهو مستحب فلوان بيعضها وهو في البنية وقد وصل
الى حية اقل الركوع فلا ينعقد فرضاً ولا ينعقد نقلاً الا ان كان جاهلاً ان يعقد والا فلا
ومنها ان ينوي بها تكبيرة الافتتاح وهذا يقع كثير الخلف ادركه الامام **راكحاً**
وخو فلو نوى تكبيرة الاحرام والركوع لم تنعقد صلاته فرضاً ولا نقلاً على الصحيح للشرية
ولو لم ينوي

ولو لم ينوي

ولو لم ينوي تكبيرة الاحرام ولا تكبيرة الركوع بل اطلق فالصحيح الذي نص عليه الشافعي
وقطع به جمهور الاصحاب لا تنعقد صلاته لانه لم يقصد تكبيرة الاحرام وقيل تنعقد لقربة
الافتتاح **ومال اليه** امام الحرمين وترده قربة الركوع وهذا كله في القادر على التعلق بالعربية
اما العاجز فان كان لا يقدر على التعلم اما الخرس او بان لا يظا وعه لانه ان بالترجمة ولا يعدل
الذكر الخ وجميع اللغات والترجمة سواء على الصحيح واما القادر على التعلم فيجب عليه ذلك حتى لو كان
بناحية لا يجد من يعلمه لزمه السفر الى موضع يعلمه فيه على الصحيح اي السفر وسيلة
الى واجب وما يله الواجب الا به فهو واجب ولا يجوز الترجمة والوقت بين امكنه التعلم
في اخره فلو صلى بالترجمة من لا يحسن الله التعلم بالكتابة فلا إعادة واما من قور على التعلم
ولكن ضاق الوقت عن تعلمه لبلادة ذهنه او قلة ما أدركه من الوقت فلا إعادة عليه **ايضاً**
وان اخذ التعليم مع التمكن وفيما في الوقت صلى بالترجمة لحرمة الوقت وتجب الاعادة على
الصحيح الصواب لتقصيره وعوائمه ولو كبر تكبيرة دخل بالاولى في الصلاة وخرج منها بالاشفاق
لينة الافتتاح تتضمن قطع الصلوة ولو لم ينوي بغير الاولى الافتتاح ولا الخروج
من الصلاة متى دخله بالاولى وباني التكبيرات ذكر لا تبطل الصلوة والوسوسة عند تكبيرة
الاحرام من تلاعب الشيطان وحق تدل على خيل في العقل او جهل في الدين وانه اعلم **قال وقرأة**
الفاتحة بعد بسم الله الرحمن الرحيم وهي اية منها من اركان الصلاة قرأة الفاتحة
لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلوة لمن لا يقرأ بفاتحة الكتاب رواه البخاري ومسلم وفي رواية
لا تجز صلاة لا يقرأ الرجل فيها بفاتحة الكتاب رواها الدارقطني وقال لسانها صحيح
رواه ابن حبان وابن خزيمة في صحيحيهما وفي رواية ام القرآن عوض عن غيرها وليس
غيرها منها عوضاً رواها الحاكم وقال انها على شرط الشيخين **وروي الشافعي** بسنده
في حديث المسن صلوته انه عليه الصلاة والسلام قال فكم تقرأ اية كاملة من اول الفاتحة
معتزاً لالة الوجوب **قال في اصل** الروضة فبسم الله الرحمن الرحيم اية كاملة من اول الفاتحة
بلا خلاف ووجه ذلك انه عليه الصلاة والسلام عد الفاتحة سبع ايات وعد البسلة اية
منها وعزاه الامام والفرا الى البخاري وليس ذلك في صحيحه فعزاه في تاريخه
وروي ابو حمزة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأتم الحمد فاقروا
بسم الله الرحمن الرحيم التي هي ام القرآن واما الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم
آياتها رواه الدارقطني وقال رجاله كلهم ثقة **وعنا مسند** رضي الله عنه عنها ان النبي
صلى الله عليه وسلم عد البسلة اية من الفاتحة رواه ابن خزيمة في صحيحه **قال ابو**

نفس الموزن اتفاق قراء الكوفة وفقها المدنية على انها فان قلت ففي صحيح مسلم
عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يستفتح القبلة بالتسبيحة
والقراءة بالحمد لله رب العالمين قيل هذا خلاف الظاهر فالجواب تعيين ذلك جميعا بين الادلة
فائدة هل ثبوت البسملة قراءا بالقطع ام بالظن قال في شرح المهذب الاصح ثبوتها بالظن
حتى يبقى فيها اخبار الاحاديث لا بالقطع وهذا لا يغيرنا فيها باجماع المسلمين قال بن الرنفة
حكاه العريان ان صاحب الفروع قال بتكفير جاحدها وبفسق تاركها وانه اعلم **قلت**
قوله حكاه العريان والمجالي وامام الحرمين وجهين في البسملة هل هي في الفاتحة قرآن
على سبيل القطع كسائر القرآن ام على سبيل الحكم ومعنى الحكم ان الصلاة لا تصح
الا بها واول الفاتحة **قال الماوردي** قال جمهور اصحابنا في اية حكما لا قطعاً فعلى قول الجمهور
يقبل قراءتها بخبر الواحد كسائر الاحكام وعلى الاخر لا يقبل كسائر القراءات وانما ثبت
بالنقل المتواتر عن الصحابة واوليائها في المصحف وانه اعلم **واعلم** ان القادر على قراءة
الفاتحة بتعريف عليه قراءتها في حال القيام وما يقوم مقامه ولا يقوم غيرها مقامها لما
متر من الادلة ولا يجوز ترتيبها للاعجاز ويستوي في تعيينها الامام والمأموم والمنفرد
والسري وكذا في الجهرية وفي قول لا تجب على المأموم في الجهرية بشرط ان يكون سميع
القراءة فلو كان امره او بعينه الا يسمع القراءة لزمه على الراجح وجب قراءة الفاتحة
بجميع حروفها وتشديداتها فلو لم يقطع حرفا او خفف مشددا او بدل حرفا بحرف وسواء
في ذلك القاد وغيره لم يصح قراءته ولا صلوته ولو لم يكن لحنا بغير المعنى كقمت تار
انعت او كسارحا او كحرفي الال لم يجز به وتبطل صلوته ان تعمد وجب
اعادة القراءة ان لم يتعمد وجب ترتيب قراءتها فلو قومه مؤخرا ان تعمد بطلت
قراءته وعليه امتنا فها وان سفي لم يعتد بالمؤخر وبينه على المرتب الا ان يطول يستأنف
القراءة ويجب المراتب بين كلمات الفاتحة فان اخل بالمواالات نظر ان سكوت ومالت مدة السكوت
بان اشهر بقطع القراءة او اعراضه عنها بطلت قراءته ولزمه استينافها فان قصر مدة السكوت
لم يضر بشرط ان لا يقطع السيرة بقطع القراءة بطلت قراءته على الصحيح الذي قطع به الجمهور ولو
تخللها ذكر او قراءة اية اخرى او ليا ب موزن او فتح غير الامام يعني غلط شخص في القراءة فرد عليه
وكذا لو حمد لعطاسه بطلت قراءته وان كان ما تخلل منه ويا في صلاحه كسأمنه لقراءة
امانه وفتح عليه وسواله الرحمة والتعود من العذاب عند قراءة ايتها فلا تبطل قراءته على

الاصح هذا كله

الاصح هذا كله في القادر على قراءة الفاتحة **انا** من لا يحسن الفاتحة حفظا لزمه تعلمها وقراءتها
من مصحفي بشرأ او اجارية او اعاره ولزمه تحصيل كما في الوضوء **وكذا** يلزمه ان يتلقاها من
شخص وهو في الصلوة ولا يجزئ له تراء هذه الامور الا عند التعذر فان عجز عن ذلك اما
لفضيق الوقت او بلاذة ذهنه او عدم العلم او المصحف او غيره قرا سبع ايات ولا يترجم عنها
ولا يستقل الى الذكر لانه عليه الصلوة والسلام **قال** للمسي صلوته فان كان معذرا قرا انا فاقرا
ولا فاحمد الله تعالى ومقلله وكثيره قال الترمذي حسن والمعنى ان القراءة بالقرآن
اشبه **وهذا بشرط** سبع ايات لا تها بدل **وهذا** بشرط ان تكون الايات بول الفاتحة متواليات
فيه وجهان اصحهما عند الرافي تعالين المتواليات اشبه بالفاتحة والاصح عند النووي وهو
المفصوص انه يجوز المتفرقة مع القدرة على المتواليات كما في قضاء رمضان فان عجز ان
بذكر الحديث في صحيح بن حبان ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني
لا استطيع ان اقرأ القرآن فعلمني ما يجزيني من القرآن قال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
وانه اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله **وهذا بشرط** ان ياتي بسبعة انواع من الذكر قال الرافي
اقربها نعم ولا يجوز حروف البول عن الفاتحة سواء كان البول قرأنا او غيره كما لا يصلح ولو
كان يحسن اية من الفاتحة ان يقرأ ويبدل الباقي من غير ذلك ولا يؤمن مراعاة الترتيب
فان كانت الاية من اول الفاتحة انا بها او لا غير البول وان كانت من اخر الفاتحة اتى بالبول ثم
بالاية فان لم يحسن شيئا وقف بقدر قراءة الفاتحة لئلا يقرأ واجبة والوقوف بقدرها واجب
فاذا تعذر احداهما بق الآخر ومثله الشهد الاخر قال بن الرنفة ومثله الشهد الاول والفتوى
وقال في الاقليل لا يقف وقفة الفتوة لئلا يقيمه مشروع لغيره ويجلس في الشهد الاول
لئلا جلوسه مقصود في نفسه وانه اعلم **قال والركوع والطائفة فيه** فريضة الركوع
ثابتة بالكتاب والسنة واجماع الامة ووجوب الطائفة **لقوله** صلى الله عليه وسلم
للمسي صلوته ثم اركع حتى تطمئن راكعا واقل الركوع ان ينحني القادر والمعتول
الخلقة حتى تبلغ راحته ركبتيه يعني لو اراد ذلك بدون اخراج ركبتيه او انحساس
لباغتا ركبتيه لئلا دون ذلك لا يصح ركوعا حقيقة ولو لم يقدر على الانحناء الى
هذا الحد المذكور لا يجمعين لزمه ذلك **وكذا** يلزمه الاعتماد على شئ فان لم يقدر
انحناء القدر الممكن فان عجز او ما بطرفه من قيام هذا في القايم **وانما القاعد** فاقول
ركوعه ان ينحني قدر ما يجاذي وجهه ما وركبتيه من الارض لا يجزئ به غير
ذلك والكلية بان ينحني بحيث يجاذي جبهته موضع سجوده ثم **اقول الصلاة فيه** ان
يصبر حتى تستقر اعضاؤه في هيئة الركوع وينفصل هوادة عن رفعه فلو وصل

الحد الركوع وزاد في الهوي ثم ارتفع والحركات متصلة لم تحصل الطمأنينة **ويستمر** ان لا
 يقصر بهديه غير الركوع حتى لو هوي السجود تلاوة وصار في الركوع واد جعله ركوعاً
 لا يعتد بذلك الهوي لانه صدقة عن هوي الركوع الى هوي سجود التلاوة **واعلم بان**
 اتم الركوع بان ينحني بحيث يستوي ظهره وعنقه ويعد كما للصحيحة وينصب
 ساقيه ويأخذ ركبتيه بكفيه ويفترق اصابعه ويوجههما نحو القبلة هكذا جاء السنة بذلك
قال والاعتدال ركن لقوله عليه الصلاة والسلام للمسيح صلواته ثم ارفع حتى تعتدل
 قائماً **وانما** وجوب الطمأنينة في الحديث صحيح رواه الامام احمد وابن حبان في صحيحه وقياً
 على الجالس بين السجدين ثم الاعتدال الوجوب ان يعود بعد ركوعه الى الهيئة التي كان عليها
 قبل الركوع سواء صلاها قائماً او قاعداً الركع راسه ثم سجد وشكعه فعد ثم اعتداله وجب
 ان يعتدل قائماً ويجوز السجود ويجب ان لا يقصد برفعه غير الاعتدال فلو راى في ركوعه
 حيلة فرفع فزعا منها لم يعتد به ويجب ان لا يطول الاعتدال فان طوله عدواناً في بطلان
 صلاته ثلثه اوجه الصحيح اعوام الحرمين وقطع به بغوي تبطل الاحث ورد به
 الشرع بتطويله في القنوت او صلوة السجود **والثاني** لا تبطل مطلقاً **والثالث** ان
 طول ذلك لا يقصد القنوت لم تبطل وهذا ما اختاره النووي وقال انه لا ارجح
 قال في شرح المذهب انه الاقوي لانه صحيح فاصل المستباح ان تطويله تبطل في الاصح فلعلم
 ما صححه في المستباح عد التطويل ان يلحق الاعتدال بالقيام في القراءة نقله الخوارزمي عن الاصحاب
 يلحق الجالس بين السجدين بالتشهد اذا قلنا انه قصير والله اعلم **قال في السجود والطمأنينة**
في السجود ركن في الصلاة بالكتاب والسنة قال الله تعالى واركعوا في السجود **وانما** الطمأنينة
 فلقوله صلى الله عليه وسلم للمسيح صلواته ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم اقل السجود ان يضع على
 الارض من الجهة ما يقع عليه الاسر ولا يتم تحامله فلا يكفل الوضع حتى تستقر جبهة فلو سجد
 على شيء او على شيء محشو وجب ان يتحامل حتى يتكيس ويظهر اثره وحجة ذلك قوله
 صلى الله عليه وسلم اذا سجدت فكن جبهة من الارض ولا تستقر نكراً رواه ابن حبان في صحيحه
 فلو سجد على شيء جبهة او انقه لم يكن او عمامته لم يكن او على شيء على كتفه او على كتفه
 لم يكن في كل ذلك ان كان يتحرك بحركة ففي صحيح مسلم عن خباب شكوا الى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم حر الرقعة فلم يشكنا فزجبا هتاء وكفنا واسناده صحيح وحمل
 يجب وضع يديه وركبتيه وقدميه مع جبهته فيه فلو كان الاظهر عند الرافي لا يجب والاظهر
 عند النووي الوجوب فعل ما صححه النووي الاعتدال بياض الكف وفي الرجلين يبطون الاصابع
 وكيف وضع جزم ودم لا هذه الاعضاء ولا يكفل ظهر الكف وظهر الاصابع ويستمر في السجود
 ان ترتفع اسفله

ان ترتفع اسفله على اعاليه في الامتاع لينة البرابن عافى رفع عجيزته وقال هكذا كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يسجد رواه ابو داود والنسائي وصححه ابن حبان **والثاني** يجوز المساءة ونقله الرافي في
 شرح المسند عن نفس الشافعي ولو ارتفعت الاعمال على الاسفل لم يجز جزمه الرافي ولو تفرقت
 هيئة رفع الاسفله على الاعمال لعل في هذا وجب وضع وسادة لينع جبهته عليها فيه وجهاً الاربع
 في الشرح الكبير لا يجب وضع في الشرح الصغير الوجوب والله اعلم **فزع** لو كان على جبهته جراحة وعقبها
 وسجد عليها اجزاه ولا تقفأ عليه على المذهب لانه اذا سقطت الاعادة مع الايمان بالسجود
 لها اول ولو عجز عن السجود لعل او ما براسه فان عجز فبطرفه ولا اعادة عليه والله اعلم
قال الجالس بين السجدين والطمأنينة فيه من اركان التساوة الجالس بين
 السجدين لقوله صلى الله عليه وسلم للمسيح صلواته ارفع حتى تقتل جالسا ثم رواه
 حتى تقمطين جالسا ثم افعله ذلك في صلواته كلها رواه الشيخان وفي الصحيحين كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد رفع راسه لم يسجد حتى يستوي جالسا والله اعلم
قال والجالس الاخير والتشهد فيه والتساوة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه القعود في
 الذي يقبضه السلام والتشهد فيه والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه كل واجب
 والمراد بالتشهد التحيات واقلها التحيات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام
 علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً رسول الله كذا قاله الرافي
 قال النووي لا يشترط لفظك اشهد بل يكفي وان شهد رسول الله اذا عرفت هذا فاذليل
 على وجوب ذلك ما رواه بن مسعود رضي الله عنه قال كنا نقول قبل ان يفرض علينا التشهد
 السلام على الله السلام على فلان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قولوا التحيات لله الى اخره رواه
 الدارقطني والبيهقي وقال اسناده صحيح **فبقوله** قبل ان يفرض وقوله فلما انقضى في الوجوب
 وفي الصحيحين الامر به واذا ثبت وجوب التشهد وجب القعود له لمن كلفه او التشهد
 او جب القعود **وانما** وجوب القنوت على النبي صلى الله عليه وسلم نقلنا عن فناء كيف سلم
 عليك وكيف نصلى عليك فقال هو قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الى اخره رواه الشيخان وفي
 رواية كيف نصلى عليك اذا سلمنا عليك في صلواتنا قال قولوا الى اخره رواه الدارقطني
 قال اسناده حسن متصل وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وقال انه على شرط مسلم
 وفي رواية اذا صلى احدكم فليبدأ بتحميد ربه والثناء عليه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
 سلم رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح فقال الحاكم هو على شرط الشيخين وقد
 امر الله تعالى بالقنوت عليه واجمعنا على انها لا يجب خارج القنوت فتعين ان يكون
 في القنوت كذا قرره بعضهم دعوى الاجماع ممنوع في المسئلة اتوال منهم من اوجبها في

في العمر مرة ومنهم من اوجبها في كل مجلس مرة ومنهم من اوجبها كلما ذكر واختاره الخليل
 من اصحابنا ومنهم من اوجبها في كل دعاء وفي اخره والله اعلم **قال الشيخ** والصلوة على
 النبي صلى الله عليه وسلم يؤخذ منه ان التحايا جمع تحية وهي الملك وقيل البقاء وقيل
 الحيرة وانما جاءت لئلا يكون العرب كان كل واحد منهم تحية اصحابه بتحية مخصوصة
 فقبل جميع تحياتهم وهو المستحق لذلك حقيقة والبركات كثيرة وقيل انما والصلوة
 اية هي الصلوة المعروفة وقيل الدعاء والتضرع وقيل الرحمة ان الله المتفضل بها
 والصلابة اي الكلمات والله اعلم **فخرج** من عرف الشهد والصلوة على النبي صلى الله
 عليه وسلم بالعربية لا يجوز له ان يعدل عن ترجمتها كتكبير الاحرام فان
 عجز ترجمتها لانه اعلم **قال والتسليم الاول ونية الخروج من الصلوة من**
الكان الصلوة السلام لقوله لم تحريمها التكبير وتحليلها التسليم ويجب ايقاع
 التسليم الاول في حال القعود ثم اقله السلام عليكم فلا يجوز سلام عليك ولا سلامي
 عليكم ولا سلام الله عليكم ولا السلام عليهم **قال النووي** لئلا يعادى في قوله صلى الله
 عليه وسلم كان يقول السلام عليكم ولم ينقل عنه خلافة فلو قال شي من ذلك متعمدا بطلت صلوة
 الاقوله السلام عليهم لانه دعاء لا كلام وحل يجوز سلام عليكم بالتسوية فيه وجهان الاصح عن
 الرافعي الجواز قياسا على التسوية في التوسيع يقوم مقام الالف واللام تمام النووي الاصح المنصوص
 لا يجوز لعدم وروده هذا فلو لم ينون لم يجز باتفاق الشافعيين **وهل يجب** نية الخروج من
 الصلوة وفيه وجهان ايجاب وهو اختيار الشيخ لئلا السلام ذكر واجب في احد طرفي
 الصلوة فيجب فيه النية كتكبير الاحرام ولئلا السلام لفظ ادمي يناقض في
 وضعه فلا يوافق فيه من نية تمييزه واصحابها الهما لا يجب قياسا على سائر العبادات والتسليم
 ليس السلام كتكبير الاحرام لئلا التكبير فعلا يليق به النية والسلام تركه والله اعلم
قال وسنها قبل الدخول فيها شيئا الاذان والاقامة الاذان في اللغة الاعلام وفي الشرع
 ذكر مخصوص شرع الاعلام بصلوة مفروضة الاذان والاقامة مشروعان بالكتاب والسنة
 واجماع الامة **قال الله** تعالى واذا نادى اليك الصلاة وقال اذا نودي للصلاة والاعخبار
 في ذلك كثيرة حديث مالك بن النضر بن رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم احدكم ثم ليؤتمكم اكرمكم رواه الشيخان
 وفي رواية فاذا نادى اقبوا وسما سنة على الصبح وقيل فرض كفاية فيها وقيل
 على سنة في غير الجمعة وفرض كفاية فيها وقصة كلام الشيخ الهما ليس سنة
 في غير الصلوة المكتوبة وهو كذلك فلا يشروعان في المنزلة والجنائز والله اعلم

فيها الجماعة

الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم يؤخذ منه ان التحايا جمع تحية وهي الملك وقيل البقاء وقيل الحيرة وانما جاءت لئلا يكون العرب كان كل واحد منهم تحية اصحابه بتحية مخصوصة فقبل جميع تحياتهم وهو المستحق لذلك حقيقة والبركات كثيرة وقيل انما والصلوة اية هي الصلوة المعروفة وقيل الدعاء والتضرع وقيل الرحمة ان الله المتفضل بها والصلابة اي الكلمات والله اعلم

فيها الجماعة كالعيد والاكوف والاستسقاء والتراويح لعدم ورودها في ذلك ثم
 الصلوة المكتوبة ان كانت مكتوبة به اول في رجال فلا خلاف في استحباب الاذان لها **واما المنفرد**
 في الصلوة وكذا في البلد فيؤذن ايضا على المذهب لانه عليه الصلوة والسلام قال ابن سريج
 الحذري رضى الله عنه ان اذنا تحت البادية والغمر فاذا كنت في باديتك او غمرك فاذا كنت
 للصلوة فارفع صوتك بالنداء فانه لا يسمع من صورة المؤذن حين ولا انس الا شهده له
 يوم القيامة رواه البخاري والقدير لا يؤذن لانفاء الاعلام وينبغي ان يؤذن ويقوم قائما مستقبلا
 القبلة فلو تركها مع القدرة صنع اذنه وقامته على الاتح كذا يكره الا اذا كان مسافرا فلا يذانه بأس
 ركبا واذا ان المضطرب كالقايح الا انه اشكر اوجه لا يقطع الاذان بكلام ولا غيره فلو سلم عليه انسان
 او غلب لم يجبه حتى يفرغ فان اجابه او لم يجبه لم يكره وكان تاركا للمستحب
 نعم لو راى احمى يخاف وقوعه في غير وغيره وجب اذانه **ويستحب** ان يكون المؤذن متطهرا
 فان اذن واقام وهو محدك او جنب كره **ويستحب** ان يكون شيئا حسن الصوت وان
 يؤذن على موضع عال وشرط الاذان ان يكون المؤذن مسلما عاقل ذا ذكر او علة الاذان افضل امر
 الاقامة فيه خلاف الصحيح عن الرافعي ورضي الله عنه الشافعي ان الاقامة افضل والاصح
 عند النووي قال وهو قول اكثر اصحابنا ان الاذان افضل ونقص عليه الشافعي تركه
 الامامة بلا اقامة **واعلم** ان الاذان متعلق بنظر المؤذن لا يحتاج فيه الى مراجعة الامام واما
 الاقامة فتتعلق باذن الامام والله اعلم **قال وبعد الدخول فيها شيئا** التشهد الاول و
 القنوت في الصبح وفي الوتر في النصف الاخير من شهر رمضان التشهد الاول والقنوت سنة في الصلوة
 لما رواه ابو عبد الله بن بحينة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام في الصلوة الظهر
 وعليه خلوص فلما اتم صلوته سجد سجدتين رواه الشيخان ولو كان واجبا لما تركه صلى الله عليه
 وسلم **واما** مشروعيته فالاجماع منعقد بعد السنة الشريفة على ذلك وكيف تقع جاز بلا خلاف
 بالاجماع لكن الافتراء افضل فليجلس على كعب يراه وينصب يمناه ويضع اطراف
 اصابعه اليمنى للقبلة **واما** القنوت فيستحب في اعتدال الثانية في الصبح لما روى ابن سريج
 الله عنه قال ما راى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في النحر حتى فارق الدنيا رواه الامام
 احمد وغيره قال ابن الصلاح قد عظم بعضه وغير واحد من الحفاظ منهم الحاكم والبيهقي والشيخ
 البيهقي العمل بمقتضاه عن الخلفاء الاربعة يكون القنوت في الثانية رواه البخاري في
 صححه وكونه بعد رفع الرأس فلما رواه الشيخان عن ابن عمر رضى الله عنه ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لما قنت في قصة قتيل يرمي معونة قنت بعد الركوع فقنا عليه قنوة
 الصبح في الصحيحين عن انس رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقنت قبل

واما المنفرد

الفاحة لفظة امين لقوله صلى الله عليه وسلم اذا قال الامام غير المفضول عليهم السلام
نقولوا امين فانهم يقرؤونه قول الملائكة غفرله ما تقدم من ذنبه رواه الشيخان واللفظ البخاري
ومعنى امين المستحب من المؤمنين يقرؤونه في الصلاة السرية واما الجهرية فيجهر به الا
ما والمنفرد في الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأ القرآن رفع صوته
وقال امين رواه الارقطني وقال اسناده حسن وصحته باهية والحاكم وقال انه على شرط
الشيخين وفي المأموم طرق الراوي انه يجهر قال الشافعي في الامم اخبرنا مسلم بن خالد عن بن جريح
عن عطاء قال كنت سمع الامام بن الزبير ومن بعده يقولون امين ومن خلفهم امين حتى ان
المسجد للحجة وذكر البخاري في ذلك عن بن الزبير تعليقا وقد مر ان تعليقات البخاري في بعض
الحديث يمكن ان يكون صحيحة عنه وعند غيره والوجه احتمال الاسماء وانه اعلم **قال في رواية سورة**
بعد الفاحة يس لا امام والمنفرد قراءة شيء من القرآن بعد قراءة الفاحة في صلاة الصبح
في الاوليين من سائر الصلوات والاصل في مشروعية ذلك ما رواه ابو قتادة رضي الله عنه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في الظهر في الاوليين بآية القرآن وسورتين في الركعتين
الاخيرتين بآية القرآن وسبعين الآية احكاما ويطول في الركعة الاولى بالاطول في الثانية وكذا
في العصر رواه الشيخان واللفظ للبخاري **واعلم** انه يحصل الاستحباب بآية شيء في كل ركعة
السورة الكاملة وان قصرت احد من بعين السورة وان طالست مسترح به الراوي في شرح الصغير
والذي قاله النووي ان ذلك عند الشاوي اما بعض السورة الطويلة اذا كان يطول في القصيرة
فهو اول ذكره في شرح المذهب وغيره قلت قول الراوي ان في بعض الطويلة قد اشتمل
على معاني ثمانية الابدان والانتباه والعنى فلا شك في تفصيل ذلك في السورة القصيرة و
انه اعلم **الاستحباب** في الثالثة والرابعة على الراوي ان يكون مسبوقا فيقرأ فيها بقدر
عليه الشافعي **واما** المأموم الذي لم يسبق فالمستحب له الانصات لقوله تعالى واذا قرأ
القرآن فاستمعوا له الآية وجاء في الحديث النهي عن قراءة المأموم وقالوا لا تفعلوا الا
تحت الكتاب قال الترمذي والدارقطني اسناده حسن ورجاله ثقات واخرجه بن حبان
في صحيحه وهذا اذا كانت الصلاة جهرية وكان المأموم يسمع اما اذا لم يسمع لضم
او اذا فقد الظاهر لا يجوز قراءة السورة وقوله بعد سورة الفاحة يؤخذ منه انه
كما لو قرأ السورة قبل الفاحة لا تجوز السنة ومعنى ذلك على المذهب في الصلاة الشافعي
وترك السورة يجوز فيها **واعلم** **قال في كتابه عن الخفيف والربع وقول**
سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد والتسبيح في الركوع والسجود الاصل في ذلك ما رواه
ابو هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة يكبر حتى

يقوم ويكبر

يقوم ويكبر حين يرفع ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع ويقول ومعوقا لم
ربنا لك الحمد ثم يكبر حين يهوي ثم يكبر حين يرفع راسه يفعل ذلك في صلواته كلها وكان يكبر
حين يقوم الاثنتين من الجلوس رواه البخاري ومسلم وسمع من حمده ذكر الرفع وربنا لك الحمد
ذكر الاعتدال وقوله ربنا لك الحمد في الصحيح هكذا ابلا واو وجاه بالواو ومعنى سمع الله لمن حمده
اي تقبله منه وجاؤه عليه **واما** التسبيح في السجود فقد روي ابو داود انه عليه الصلاة
والسلام انه لما نزل قوله تعالى فسبح باسررتك العظيم قال اجعلوها في ركوعكم ولما نزل
سبح لهم ربك الاعلى الذي قال اجعلوها في سجودكم **وروي** مسلم عن حديث حذيفة رضي الله
عنه انه عليه الصلاة والسلام كان يقول ذلك ويستحب ان يقول ذلك ثلاثا **وقد جاء** في حديث
حذيفة حذيفة في رواية كثيرة ومعواذ من الكمال واكمل من تسع تسبيحات الى احد
عشرة قال الماوردي وفي الفصاح سبع في الاوليين احدى عشرة تسبيحة وفي الاخيرتين
سبعا سبعا وعلى استحباب ان يضيف بحمد قال الراوي استحبه بعضهم **قال النووي**
في الجلوس ويسط اليسرى ويقبض اليمنى الى المسجدة الجلوس الاول والثاني مستحب
للمصلح ان يضع يديه فيهما على فخذه ويسط اليسرى بحيث يستأتم رؤسها الركبة
ويقبض من اليمنى الخنصر والبنصر والوسط والابهام ويرسل المسجدة رواه بن عمر عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وسميت المسجدة لانها تتره الرب اذا تسبىح التنزيه وير
فعلها عند قوله لا اله الا الله لانه اشارة الى التوحيد فيجمع في ذلك بين القول والفعل ويستحب
ان يميلها قليلا عند رفعها وفيه حديث رواه بن حبان وصححه ولا يحركها لعدم وروده **و**
قيل يستحب تحريكها وفيها حديثان صحيحان قاله البيهقي وفيه انه حرام مبطل للقبلة وحكام
النووي في شرح المذهب **واعلم** **قال في حاشية الحاشية والتوراة في الجلالة الاخيرة**
والتسليم الثانية اعلم انه لا يتعين في الصلاة جلوس بل كيف تعد المصلح جاز
وهذا اجماع سواء في ذلك جلسة الاستراحة والجلوس بين السجدين والجلوس
لما بقى الامام نعمة يست في غير الاخير كجلوس التشهد الاول الافتراش فيجلوس على
كعب يساره بعد فرشها وينصب رجله اليمنى ويجعل اطراف اصابعه للقبلة
وفي الاخير يستقر راسه وهو مثل الافتراش لانه يقبض بوركته الى الارض ويجعل يساره
من جهة يمينه وهذه الكيفية قد ثبتت في الصحيحين ووجه الفرق بين الجلوس
الاخير وغيره ان الجلوس الاول خفيف والمصلح بعده له حركة فناسب ان يكون على

هيئة المستوفز بخلاف الغير فليس بعده عمل فناسب ان يكون هيئة المستوفز **واعلم** ان
المسبوق يجلس مفترشا وكذا الشافعي لئن بعد جلوسها حركة ويستحب التسليم الثانية
نية لانه عليه الصلوة والسلام كان يسلم عن يمينه وعن يساره رواه مسلم من رواية بن مسعود
رضي الله عنه **قال** فصل والمراة تحال الرجل **اربعه اشياء** **قال** الرجل **يجان** **من رفقته** عن
جنبه ويقبل بطنه عن يمينه في السجود والركوع ويجهر في موقع الجهر واذا انا به شئ في صلوته
سبح يستحب للركاع او لا ان يمت ظهره وعنقه حتى لو صب عليه ظهره ماء لركع قال الشافعي و
يجعل راسه وعنقه في حال ظهره ولا يجعل ظهره محدوبا ويكسح نفضا ساقيه ويكبره ان
يطلع راسه لانه ذبح نزع الحمار **وصا** في الخبر المنعني عنه ويستحب ان يجان من رفقته عن
جنبه لئن عايشة رضي الله عنها روت انه عليه الصلوة والسلام كان يفعل **المراة** **تفتم**
بعضها الى بعضي لانه استلها **السحب** للرجل ان يبعد من رفقته عن جنبه في سجوده
فمن الصحيح ان يبعد من رفقته عن جنبه في سجوده
السحب ايضا ان يقبل بطنه عن يمينه لاروي انه كان اذا سجد فخرج بين يديه حتى يري بياض ابطيه
ابن هزيمة كان اذا سجد لو اراد بهيمة لتفوت والبهيمة الانثى من صفات المغير **المراة** **تفتم** بعضها الى
بعض لانه لم يزلها **واما** الجهر فتقر بالنسبة الى الرجل **واما** المراة اذا امت او صلت منفردة ف
نما جهره ان لم يكن يحضره الرجال الاجانب لكن دون جهر الرجل وتستقر ان كان هناك اجانب **وقال**
القاضي حين السنة ان تخفي صوتها سواء قلنا صوتها عورة ام لا فان جهرت وقلنا صو
تها عورة بطلت صلوتها **والرجل** اذا انا به شئ في صلوته كشيبة امامه وانواره اعمى وغوه
سغا فلزم قصده ظالم او سبغ وغوه يستحب له ان يسبح والمراة ان تصفيق **لقوله**
عليه الصلوة والسلام نابه شئ في صلوته فليست فاته اذا سبغ التفت اليه وانما التصفيق
للمسبح رواه الشيخان **وفي رواية** البخاري من نابه شئ في صلوته فليقل سبحان الله واذا سبغ ينبغي
له قصو الذكر والاعلام **فائدة** التسبيح والتصفيق تبع للمنية عليه ان كان التنبه قربة فالسبح
قربان وان كان مسأحا فباخانة او سبغ الرجل وسبغت المراة لم يضر ولكن بخلاف **قال** **ابن** **الربعة** في كيفية
تصفيق المراة الرجل يضر ولو تكررت تصفيق المراة لم يضر بخلاف **قال** **ابن** **الربعة** في كيفية
تصفيق المراة اوجه الصحيح انها تضرب بطن كفها الايمن على ظهر الايسر ولو ضربت بطن كفها على
بطن الاخر على وجه اللعب علاقت بالتحريم بطلت صلوتها وان قل قاله الرافعي وتبعه القوي في شرح
المذهب ومن الزعم في المطلب **قال** **وعورة** الرجل ما بين سترته وكبته اكره ان كان او عبدا مسلما كان او ذميا
لقوله عليه الصلوة والسلام لجهره وهو يجهر ومعا مفتوحين ودال مهملة غط فخذ لانه عورة
قال الترمذي حسن **وقوله** ما بين سترته وكبته يؤخذ منه ان السرة والركبة ليستا من العورة وهو
كذلك على الصحيح **قال** **ابن** **الربعة** **واما** الحدة فعورتها في الصلوة جميع بونها الا الوجه
والكفين ظهر او بطن الى الكوعين لقوله تعالى ولا يبدن زينةهن الا ما ظهر منها **قال**

المفرون

المفرون ومن عباس وعائشة رضي الله عنهما هو الوجه والكفان ولاتهما لو كانا من
العورة لما كشفتهما في حال الاحرام **وقال** **المرئي** القدمين ليسا من العورة مطلقا **واما**
الامة فغيبها وجهان الاصح انها كالرجل سواء ان كانت قنعة او مستولوة او كتابية او
مدبرة لعمد اسفليس بعورة بالايجاف فان عمر رضي الله عنه ضرب امه لال اسير راحا قد سترت
راسها وقال انتشبهين بالحدائث ومن لا يكون راسه عورة تكون بين سترته وركبته كالرجل
وقيل ما يبدوا منها في حال الخدعة ليس بعورة وهو الراس والركبة والاعد وطرفي الشا ليس بعورة
لانها محتاجة الى كشفهم ويعبر عليها سترتهم وما عدا ذلك عورة والله اعلم **قال** **فصل** **والزني** **يبطل**
الصلوة **احد عشر شيئا** الكلام العمد والعلم الكثير اذا تكلم المصل عابدا بما يصلح لخطايا الادبيين
بطلت صلوته سواء كان يتعلق بمصاحبة الصلوة او غيرها ولو كلمة **لما روي عن** **زيد بن** **ارقم**
رضي الله عنه قال كنا نكلم في الصلوة حتى نزل قوله تعالى وقوموا لله قانتين فامرنا بالسيحور
ونهيانا عن الكلام **وقال** عليه الصلوة والسلام لمعاوية بن الحكم السلمي قد شتمت عاطسا في
الصلوة ان هذه الصلوة لا يصلح فيها شئ من كلام الناس انما هو التسبيح والتكبير وقرأة
القران اخرجيه مسلم **وقوله** عمدا احتز به النسيان وفي معناه الجاهل بالتحريم لم يضره عهده
بالاسلام وفي معناه من بدله الكلام بلا قصير ولم يطل وكذا اقلية الفحشاء **لقوله** عليه الصلوة
والسلام رفع عن انثى الفلأ والخطا والنسيان وما استكره هو عليه نعم لو اكره على الكلام بطلت صلوته
على الاصح لانه نادر ولهذا اتممة ملهمة ذكية في شروط الصلوة **واما** العمل الكثير كالخطوات الثالث
للتواليات وكذا الضربات تبطل الصلوة ولا فرق في ذلك بين العمد والنسيان كما اطلقه الشيخ والاسلم في ذلك
الاجماع **ابن** **الكلام** الكثير يغير نظمها ويذهب الخشوع وهو مقصودها ويؤخذ من كلام الشيخ ان
العمل القليل لا يبطل ووجه بان القليل يحمل الحاجة وايضا فانه ملازمة حاله مما يعسر بخلاف الكلام
فانه لا يعسر فلهذا بطلت بالحكمة دون الخطوة **وقال** **ابن** **الربعة** في من الحصن ان كنت فاعلا فرة واحدة
رواه مسلم واسر برفع المار وبقتل الحية والعقرب وادار بن عباس رضي الله عنهما من يساره الى يمينه
وغير ذلك عايشة في السجود وادار بن عباس رضي الله عنهما من يساره الى يمينه
الحديث في الصلوة يبطلها عمدا كان او سهوا سبقه **ام لا لقوله** **عمر** اذا فاسا حرك في صلوته فليست
وليست وضعا وليعيد صلوته رواه ابو داود ومالك الترمذي انه حسن والاجماع منعقة على ذلك وغير
صورت التيق والها اتممة مرة في شروط الصلوة **قال** وحدوث النجاسة والكثا في العورة اذا
تعمد اصابة النجاسة التي غير مغفورها بطلت صلوته كما لو تعمد الحدث **واما** المعفو عنها
مثل ان تقلعت رغوها فلا تبطل لئن دما مغفوره كذا قاله الشافعي وان رقت عليه
نجاسة نظر ان محاسنها في الحال بان نقصها لم تبطل صلوته لتعذر الاحتراز عن ذلك
مع انه لا تقصير منه وفارقت هذه الخصلة سبق الحدث لئن زمن الطهارة يطول **واما** انثى

في عورة من

العودة فان كان ثلثها عمداً بطلت صلواته وان اعادها في الحال لزم الشرط وقد مر انه بفعله فاشبه
ما لو احدث وان كسبها الرجح فاستتر في الحال فلا تبطل ركعة الواحدة الا ان اراد كسبه الكسب فاعادها عن قرب
فلا تبطل كما ذكرنا في النجاسة قال الامام وحده الطول مكث يحسب والله اعلم **قال وتغير النية**
فيه سائل الاول اذا قطع النية مثلاً ان نوي الخروج من الصلوة بطلت بلا خلاف لزم من شرط
النية بقاؤها وقد زالت وهذا بخلاف ما لو نوي الخروج من الصلوة حيث لا تبطل على الاصح والفرق
ان الصوم اسأل وهو باب التروا فلم تؤثر النية في ابطاله بخلاف الصلوة فانها انما افعال
مختلفة لا يربطها الا النية فاذا زالت زال الرباط **الثانية** لو نقل النية من فرض الى فرض اخر او من
فرض الى نفل فالاصح البطلان ومنهم من قطع ببطلانها **الثالثة** اذا غمز على قطعها مثلاً اذا اجزم في
الركعة الاولى ان يقطعها في الثانية بطلت في الحال لقطعها موجب النية وهو لا يستلزم الى الفراغ **الرابعة**
بعضه اذا شك هل يقطعها مثلاً ان يردد في انه يخرج منها او يستمر بطلت لزم الاستمرار الذي التقى
به الدوام من التردد **قال امام الحرمين** وكما ارفعه خلافاً قال الامام ولين من الشك عروضا
التردد بالبال كما يجزي للموسس فانه قد يعرض بالانقض تصور الشك وما يترتب فهذا البطلان
قال واستوبار القبله اذا استبرأ القبله بطلت صلواته كما لو احدث المشروط بفوت غفوات
شربله وقوت قدم في فصل الاستقبال فروع مهمة فليراجع **قال** والاكل والشرب والقهقهة والردة
من سبيلات الصلوة الاكل لانه اذا بطل الصوم به وهو لا يبطل بالانفعال فالصلوة اولي ولانه يعد
معرضاً عن الصلوة اذا المقصود من العبادات البدنية تجديد الايمان ومحاذاة القلب بالمعرفة والرجوع
الى الله عز وجل والاكل يشاقق ذلك وهذا اذا كان عامداً واذا كان ناسيا او جاهلا بالخبر لم يقرب
عليه بالاسلام وخبره كما مر في شروط الصلوة فلا تبطل كالصوم وهذا اذا كان قليلاً فان اكثر فالاصح
البطلان **قال القرافي** حين ان اكل او شرب من سمية لم تبطل في التسمية وقد رويها وجهان الصحيح
البطلان والشرب كالاكل **واما** القهقهة وهي الفضح فان تعد ذلك بطلت صلواته لا ثبات في العبادة وهذا
اذا كان منه حرمان فان لم يمن فلا تبطل لانه ليس بلام وقد مر بهذا تخمة في شروط الصلوة **واما**
الردة وهو قطع الاسلام اما بفعل كان سجدة في الصلوة لغير الله او قولاً كمن اعتقداً
كان كسر الصلوة في هذا العالم يفتح الاخر فاعتقد قدمه وما اشبه ذلك كفر في الحال قطعاً وبطلان
صلواته وكذا لو اعتقد عدم وجوب الصلوة لاختلال النية وما اشبه ذلك والله اعلم **قال فصل ركعات**
الصلوة المفروضة سبع عشرة ركعة هذا اذا كان في الصلوة في الحضر وفي غير يوم الجمعة فان كان
فيها جمعة نقصت ركعتان وان كانت مقصورة نقصت ستة وقوله فيها سبع عشرة
ركعة الى اخره يعرف بالتأمل **قال** ومن عجز عن القيام في الفريضة مع حاجاً آتاه عجز عن الجلوس
صلى مضطجعا اذا عجز المضجع عن القيام في صلاة الفريضة مع قاعد ولا ينقص ثوابه لانه بعدد
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امر ان من حصين صلى قائماً فان لم يستطع فقعاً فان لم يستطع
فعل جنب رواه البخاري وزاد النسائي فان لم يستطع فستلقياً لا يكلق الله ففناً لا وسعها

فصل ركعات الصلوة المفروضة سبع عشرة ركعة

ونقل الإجماع

مع على جنبه الايمن على المذهب المنصوص وجب ان يستقبل القبلة فان لم يستطع صلى مع

ونقل الإجماع على ذلك **واعلم** انه ليس المراد بالعجز عدم الايمان بل خوف الهلاك او زيادة المعيش
او خوف شقة شديدة او خوف الغرق ودوران الرأس فحق راكب السفينة **وقال الامام**
شرح المذهب قال المذهب خلافاً **قال انما** هو ان لا يطبق القيام الا بشقة غير محتملة قال
بن الرفعة اي شقة غليظة **واعلم** انه لا يتعين لقعوده حقيقة وكيف تعد جاز وزوال افضل قولان
الصحيح الا فتراض لانه اقرب الى القيام لئلا يترتب ترفية والثاني التبرع افضل لئلا يترتب قعود البوار عن
قعود الاسل فان عجز عن القعود صلى مضطجعا بالخبر السابق ويكون في قفاه ويصون ايمانه بالركوع
والسجود الى القبلة ان عجز عن الايمان بهما ويكون سجوداً خفياً من ركوعه فان عجز عن ذلك اوصى
بغيره لانه جود طاقته فان عجز عن ذلك اجزأ افعال الصلوة على قلبه ثم ان قدر في هذه الحالة على النطق
بالتكبير والقدوة والشهادة والتسليم ان به ولا اجزأه على قلبه ولا ينقص من ثوابه ولا يترك الصلوة مادام
عقله ثابتاً واذا اصابه زعمه الحالة لا اعاده عليه واجتنب الغمز الى ذلك **بقوله** عزم اذا امرتك بامر فافعلوا
منه ما استطعتم ونازع الرافعي في الاستدلال ولنا وجه انه في هذه الحالة لا يصح ويجوز **واعلم** ان
المصلوب يلزمه التكبير عليه الشافعي وكذا الفريق على قوله قال القاضي حسين وغيره **فزع** اذا كان يمكنه
القيام منفرداً ولو صل في جماعة فقد زعمها نص عليه الشافعي على جواز الاسر وان الاول افضل بخلافه
على الترتيب ويجوز على ذلك القاض حسين وتلميذه البغوي والمنزوي وهذا الاصح وقالوا لو امكنه القيام بالغاثة
نقط ولو قرأ سورة عجز فلا افضل بالغاثة فقط وقال الشيخ ابو حامد الصلوة في الجماعة افضل والله اعلم **قال**
فصل والتركاكات من الصلوة ثلثة اشياء فرض وسنة وهينة فالفرض لا ينوب عنه سجود
السجود شحوح بل ان ذكره والزمان قريب ان به وبين عليه وسجد للسجود وسجوداً شحوح في الغلظة **السجود**
الحاصل في الصلوة وسواء في ذلك صلوة الفرض او النفل وفي قول لا يشرع في النفل ثم ضابط سجود
السجود اما بارتكاب شيء ينهي عنه في الصلوة كزيادة قيام او ركوع او سجود او قعود غير محتمل على
وجه السجود او ترك ما هو بترك ركوع او سجود او قيام او قعود واجتنب او ترك قرآن واجبة او شهيد
واجب وقد فات محله فانه يسجد للتسبيح بعد تدارك ما تركه ثم ان تذكر ذلك وهو في الصلوة ان به
ونمت صلواته وان تذكره بعد اتمام نظر ان لم يطل الزمان تدارك ما فاته وسجد للسجود وان طال
استأنق الصلوة من اولها ولا يجوز البناء بتغير بقية الصلوة بطول الفصل ومن ضبط طول الفصل
قولان الشافعي الاظهر ونص عليه في الامم انه يرجع فيه الى العوف والقول الاخر ونص عليه في البر
ينظر ان الطويل ما يزيد على قدر ركعة ثم حيث جاز البناء فلا فرق بين ان يتكلم بعد التلاوة ويخرج من
المسجد ويستدير القبلة وبين ان لا يفعل ذلك لانه في هذا المحتاج شراً هذا عند ثبوت التبرؤ
اما اذا سلم من الصلوة وشك هل ترك ركناً او ركعة فالذهب الصحيح انه لا يلزمه شيء
صلواته ما ضاع على القصة لئلا يفتاحها انه اتى بها بكما لها وعروض الشك كثير لا سيما
عند طول الزمان فلو قلنا بتأثير الشك لا يوجب الخروج ومشفقة ولا حرج في الويل وهذا بخلاف
عروض الشك في الصلوة فانه يبين على اليقين ويعمل بالاصل كما ذكره الشيخ من بعد فاذا شك في

فروع في الصلاة المفروضة

فإذا ثبأ الصلاة على سبيل ثلاثاً أم أربعاً أخذ باليقين وإن بركة ولا ينفعه غلبة الظن أنه صلى
أربعاً ولا أثر للاجتهاد في هذه الباب ولا يجوز العمل فيه بقول الغير ولو كان المحذور كثيراً
وثقة بل يجب عليه أن يأتي بما شذ فيه حتى لو قال له صلى أربعاً يقيناً وهو شاذ في
نفسه لا يرجع اليه والاصل في ذلك قوله عدم إذا شذ أحدكم في صلواته لم يدركه سبيل ثلاثاً
أم أربعاً فليطرح الشك وليكن على ما استيقن ثم سجد سجدتين قلت قبل أن يسلم فإن
صلى ختاً شفعن له صلواته وإن صلى تمام الأربع كان ترغيباً للشيطان رواه مسلم ثم هذا الحق
الامام والمنفرد **أما المأمور فلا يسجد** إذا سلم خلف إمامه ويتعمد الامام سهوه حتى لو ظن
أن الامام لم يسلم ثم بان أنه لم يسلم فله معه فلا يسجد عليه لانه سجد في حال اقتدائه
ولم يثبت المأمور في شهادته ترك الركوع والفاضة مثلاً ما ذكره في سبيل ثلاثاً فإذا
سجد الامام لم يركع في سجدته ولا يسجد للصلوات مثلاً ما ذكره في سبيل ثلاثاً فإذا
السجود صوتاً فظنته سلام الامام فقال في سجدته ترك الركوع في حال اقتدائه **ولو سمع المأمور**
شراً علم أن الامام لم يسلم وتبين خطأ نفسه لم يعتد بتلك الركعة لأنها مفقودة وغير محتسبة
لوقت التدارك بعد انقضاء القدوة فإذا سلم الامام قام وإن بالركعة الفائتة ولا يسجد
للمسؤولين في القدوة **ولو سلم الامام بعد ما قام** فهل يجب عليه أن يعود إلى القعود لئلا يباهى غيره
ما دون فيه أم يجوز له أن يحضر صلواته وجهان أصحهما أن يشرح المذهب والتحقيق وجوب القعود وأنه أعلم
قال والسنة لا يعود إليه بعد التلبس بغيره لكنه سجد للهوت وتقدم أن الصلاة
في شتم على المكان وأبعاداً وهياً فالأركان لا بد منها ولا تصح الصلاة بدونها جميعاً **وأما الإيعاض**
وكذا عند من سبها الشيخ سنناً وليست من صلب الصلاة وتجوز سجود السهو عن تركها بل العبد
العمل على استخلاها فهو أول بالسجود وهذه الإيعاض ستة التشهد الأول والقعود والقنوت والصبح
الراجح والنصف الأخير من رمضان والقيام له والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول و
لو جاز حمل بن بجنة أن النبي صلى الله عليه وسلم ترك التشهد الأول ما رواه البخاري ومسلم من حديث عبادة
في الصلوة السجدة له شرع القعود لانه المقصود ثم قسنا عليها القنوت وقيامه لئلا القنوت ذكر
مقصود في نفسه شرع له محل مخصوص وهذا اقرب الصبح ورمضان أما قنوت النازلة فلا
يسجد له على الأصح في التحقيق والفرق تأكيد ذلك بولي الاتفاق على التماسا شرعاً بخلاف
في النازلة **وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم** في التشهد الأول فلا توجب الايمان به في الصلاة
الاخير في سجدة لتركه في التشهد الأول قسنا على التشهد وعلى الغرض الاختصاص بالسجود
لهذه الامور لانها من الشعار الفاضلة المخصوصة بالصلاة **وقوله** والسنة لا يعود اليه بعد
التلبس بغيره كما اذا قام من التشهد الأول وترك القنوت وسجد فلو ترك التشهد الأول وتلبس
بالقيام ناسياً لم يجز له القعود فان عاد علماً بتحريمه بطلت صلواته لانه زاد قعوداً وإن

سهواً فلا فقه في سبها الشيخ سنناً وليست من صلب الصلاة وتجوز سجود السهو عن تركها بل العبد العمل على استخلاها فهو أول بالسجود وهذه الإيعاض ستة التشهد الأول والقعود والقنوت والصبح الراجح والنصف الأخير من رمضان والقيام له والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول ولو جاز حمل بن بجنة أن النبي صلى الله عليه وسلم ترك التشهد الأول ما رواه البخاري ومسلم من حديث عبادة في الصلوة السجدة له شرع القعود لانه المقصود ثم قسنا عليها القنوت وقيامه لئلا القنوت ذكر مقصود في نفسه شرع له محل مخصوص وهذا اقرب الصبح ورمضان أما قنوت النازلة فلا يسجد له على الأصح في التحقيق والفرق تأكيد ذلك بولي الاتفاق على التماسا شرعاً بخلاف في النازلة

عاد ناسياً لم تبطل وعليه أن يقوم عند ذكره وسجد للشهو وإن كان ناسياً علماً بالتحريم فالاصح أنه
كالناس هذا حكم المنفرد والامام **وأما المأمور** فإن تلبس امامه بالقيام فلا يجوز له التحلف فاعنه لاجل
التشهد فان فعل بطلت صلواته **ولو انتصب مع الامام** ثم عاد الامام إلى القعود لم يجز للمأمور أن يعود
معه فان عاد الامام علماً بالتحريم بطلت صلواته وان كان ناسياً أو جاهلاً لم تبطل ولو تعد المأمور فانتصب
الامام ثم عاد الامام إلى القعود لزم المأمور القيام لانه توجه على المأمور القيام بانتصاب الامام **ولو تعد**
بعد بطلت صلواته هذا كله فيمن انتصب قائماً **أما اذا انقلب ناسياً** وتذكر قبل الانتصاب فقال
النافق والاصح يرجع إلى التشهد والمراد من الانتصاب الاعتدال والاستوي فعد الصبح الذي قطع به
الجهور ثم اذا عاد قبل الانتصاب فهل يسجد للشهو قولان الاظهر في أصل الرواية أنه لا يسجد وان صار إلى
القيام أقرب وصححه في التحقيق وقال في شرح المذهب انه الاصح عند الجمهور والوجه في الحديث انه اصرار القيام
أقرب سجد ولا فلا وتبعه النووي في المنهاج وقال الرافعي في الشرح الصغير طريقة التفصيل اظهر قال
الاسناني الفتوي على ما في شرح المذهب لموافقة الاكثرين هذا كله اذا ترك التشهد الأول ونهض
اذا ناسياً ما تعد ذلك ثم عاد قبل الانتصاب والاعتدال فان عاد بعد ما صار إلى القيام أقرب بطلت صلواته
وان عاد قبله لم تبطل والله اعلم **ولو ترك الامام القنوت** اما كونه لا يراه كالتحقق أو نسي فان علم المأمور
بما يقراؤه من القنوت اذا حققه عن قرب واطلق القاف حين ان من صلح الصبح خلف من صلح الظهر وقنت
تبطل صلواته قال ابن الرفعة ولعله مقصوداً بحالة المخالفة وهو الظاهر والله اعلم **قال والهيئة لا يعود**
اليها بعد تركها ولا يسجد للشهو اذا شذ في عود ما أت به من الركعات بنا على اليقين ويسجد
له سجود الشهو قبل السلام وهو سنة الهيات في الامور المستنونة غير الايعاض كالصباح
وتكبيرات الانتقال والقعود وخوفاً فلا يسجد لها بحال سواء تركها عمداً أو سهواً لانها
ليست اصلاً ولا تشبه الاصل بخلاف الايعاض فتركها عليه ما في معناه لتأكيده وبق ما عداه
على الاصل فلو فعله فلا تجوز له بطلت صلواته الا ان يكون قريب العهد بالسلام أو ناسياً **قال**
البيهقي وقيل لترك التسبيح في الركوع والسجود وقيل لترك السجدة وقيل لترك
السلام يعني بعد التشهد فلا خيار ولينسبه وقع في الصلاة فاشبه سجود التلاوة **وأما** تركه
سنة فلقوله عدم كانت الركعة في السجدة نافلة ولانه بدل ماليس بواجب والله تعالى
اعلم **قال وخمسة اوقات لا يصلي فيها الصلاة لها** بعد صلاة الصبح حتى تطلع
الشمس وعند طلوعها حتى تتكامل وترتفع واذا استوت حتى تزول وبعد العصر حتى تغرب وعند الغروب
حتى يتكامل غروبها **والاوقات** التي ذكره القسوة فيها التي لا يسب لها خمسة ثلثة تتعلق بالزمان وهي
وقت طلوع الشمس حتى ترتفع وقد روي هذا هو الصحيح المعروف وهو وجوب تزول طلوع الكراهية بطلوع
قرص الشمس بتمامه ووقت الاستوي حتى تزول وعند الاصفار حتى يمتد غروبها وخمسة ذلك ما رواه
مسلم عن عقبة بن عامر رضي عنه قال ثلاث ساعات كان فيها ناسوا لله صلى الله عليه وسلم ان تصلي

ووجه ذلك ان سجود السهو في الصلاة في كل ركعة ولو كان ناسياً لم يبطل وعليه أن يقوم عند ذكره وسجد للشهو وإن كان ناسياً علماً بالتحريم فالاصح أنه كالناس هذا حكم المنفرد والامام

فيهنك او تغير فيهن موتا ناحيا تطلع الشمس بارعة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة مع تمل
 الشمس وحين تنسيف الشمس للغروب ومع تنسيف تمل ومنه الضيق لانه الضيق
 بالدفن وتضييق بتا مفتوحة بنقطتين فوق وبار بنقطتين تحت الضناد المعجبة والمراد
 الحدث انه صلواته عليه وسلم قال ان الشمس تطلع ومعه قرن الشيطان فاذا ارتفعت فارقتها فاذا استر
 قارتها فاذا زالت فارقتها فاذا اذنت بالغروب قارتها فاذا غربت فارقتها رواه الشافعي بسنده
 خالف المراد بقرن الشيطان قيل قومه وهو عبد الشمس سجود لها وهذه الاوقات ليكون الساجد لها
 الصبح والعصر طال وقت الكراهة واذا انقصر وقت الكراهة بان يصلح الصبح والعصر فاذا انقصر وقت
 عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وبعد الصبح حتى
 تطلع الشمس ومقتضى كلامهم ان يجمع تقديم وصل العصر بمجموعة في وقت الظهيرة اما لسفر او مرض
 انه لا يكره وتبعه بعض شراح الوسيط قال الاستبان وهو مردود بنقله عن الشافعي في غير ذكر القادرين
 الكراهية فيما ذكرنا بل كره الصلاة ايضا في وقت صعود الامام لمصلحة الجمعة وعند اقامة الصلاة
فالجواب انما هو بالنسبة الى الاوقات الاصلية وهل الكراهة كراهة تحريرا وتزيرة وجهان (ا)
 وجهان في الروضة وشرح المذهب في الباب التحريم وقت عليه الشافعي في الرسالة وصحح والتحقيق
 التنزيه ان الصلاة لا تنعقد على الاصح وهو شك لان الكراهة تنزيه ثم صرح مع تصحيحه كراهة
 في هذه الاوقات فيستثنى زمان ومكان **اما** الزمان فعند الاستسوي يوم الجمعة وفيه حديث رواه
 ابو داود الا انه مرسل وعلى عدم الكراهة بان الناس يغلب في هذه الاوقات فيطردون بالتفرد خوفا
 من استقاض الدوزخ واحتياجه الى تحط الناس وقيل غير ذلك ولا يلحق بقية الاوقات المكروهة بوقت
 الزوال يوم الجمعة على الصحيح لانها في هذا المعنى يعذر الكراهة وقت الزوال لكل واحد وان لم يحضر
 الجمعة على الصحيح **واما** المكان فانه زاد مع انه شرفا فلا يكره الصلاة فيها في شئ من هذه الاوقات
 سوى صلاة الطواف وغيرها على الصحيح وفي وجهه انما يباح ركعات الطواف والصلوات الاولى وفيه حديث
 رواه بن ماجة والنسائي والترمذي وقال جويع حسن صحيح والمراد بمكة لا سب لها اما سبها
 سبب فلا والمراد بالسبب المتقدم والمقارن فمن ذوات الاسباب تصان الغفوات كالغفوات
 والسنن والنوافل التي اتخذها الانسان ورد ويجوز صلاة الجنائز والسجود للتلاوة وذكر
 وصلاة الكسوف ولا يكره صلاة الاستسقاء في هذه الاوقات على الاصح **وقيل** يكره صلاة الا
 ستسقاء في هذه الاوقات لانها في هذه الاوقات لا يكره ركعتان الاخرى على الاصح لما عرفت
 وهو الاحرام **واما** تحية المسجد فان اتفق دخول في هذه الاوقات لم يكره كما عرفت في ادريس عليه
 او انتظار صلاة ونحو ذلك لانه يكره على المذهب الذي قطع به الجمهور لموجب السبب المقارن وان
 دخل الحاجة بل ليس عليها فوجهان في الشرح والروضة الكراهة كما لو أخر الغائبة ليقضيها

في هذه الاوقات لا يكره الصلاة في هذه الاوقات لا يكره الصلاة في هذه الاوقات لا يكره الصلاة في هذه الاوقات

واعلم ان من جملة

واعلم ان من جملة الاسباب اعادة الصلاة حيث شرعت كصلاة المنفرد والمتميم وغيرها وانه اعلم
فصل **ومسألة الجماعة سنة وعلى المأموم ان ينوي الجماعة** دون الامام الاصل في شرعية الجماعة
 الكتاب والسنة واجماع الامة قال الله تعالى واذا كنت فيهم فاقم لهم الصلاة فليقم طائفة منهم
 فليكونوا له اذاناً وقيل فليقم طائفة منهم فليكونوا له اذاناً وقيل فليقم طائفة منهم فليكونوا له اذاناً
 ففقه خلاف الصحيح عند الرازي انها سنة وقيل فرض كفاية وصححه النووي وقيل فرض عين وهو بن
 المنذور بن خزيمة وخجة ما قال بانها سنة قوله وم الصلاة الجماعة افضل من صلاة الفرد سبع وعشرين
 درجة رواه الشيخان في رواية بن عمر وروى البخاري بخمس وعشرين من رواية ابن سعيد بقوله وم افضل
 يقتضى جواز الامر من اذ المناضلة تقتضي ذلك فلو كان احد الامرين من جملة ما جاء هذه العبارة وخجة
من قال بفرض الكفاية قوله وم ما من ثلثة في قرية او بدو ولا تقام فيهم الصلاة الا استخوذ عليهم اذن
 فعلمكم بالجماعة فانما يكمل الذب القاصية وخجة من قال انها فرض عين اما حديث منها **وقوله** وم قوله
 عمت ان امر الصلاة تقام ثم امر رجلا فيصل بالناس ثم انطلق مع رجال معهم حزم من حطب الى قوم لا
 يشهدون الصلاة فاحرق عليهم بيوتهم بالنار رواه الشيخان وجوابه انه كان لم يحرق وان كان في الثاقتين
واعلم الجماعة تحصل بصلوة الرجل في بيته مع زوجته وغيرهما لكنها في المسجد افضل وحيث كان الجمع من
 المساجد اكثر فهو افضل فلو كان بقرية مسجد قليل الجمع وبالبعيد مسجد كثير الجمع فالبعيد افضل
 لافتراس اثنين احدهما ان يتعطل جماعة القريب بعد ولده عنه الثانية ان يكون امام البعيد مبتدئا كما
 لمعتزلة وغيره وكذا لو كان خفيا لانه لا يعتقد وجوب بعض الاركان وكذا المالك في غيره والفاستق
 كالمستوع واشتد الفسق قضاة الظلمة والرشى بل قال ابو اسحاق ان الصلاة منفردة افضل من الجماعة
 خلق الخلفى ولو ادرك المسبوق الامام قبل ان يسلم ادرك فضيلة الجماعة على الصحيح الذي قطع
 به الجمهور **وقوله** صلى الله عليه وسلم ان احكمكم الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا يعودوا
 شيئا ومن ادرك الركوع فقد ادرك الركعة رواه ابو داود باسناد لم يضعفه نعيم بن قيس قال يحيى بن ابي
 سليمان المديني قال قال البخاري انه منكر الحديث كمن ذكر ان جازا انه ثقة **وقال** الغزالي لا يدرك الجماعة
 الا بركعة واحدة وقال في الصلاة ركعتان فغير قلت وما قاله الغزالي جزئيه الغوران
 ونقله العيني عن الماوردة ونقله القاضي حين مناصرة الاصحاب لانه قال في موضع اخر ولو دخل في
 جماعة فوجدوا الامام في القعدة الاخيرة فالسجدة ان يقتدوا به لئن هذه فضيلة محقة فلا
 يترك الاقتداء به فيصليون الجماعة ثانيا لانها فضيلة موهوبة وانه اعلم **ولو ادرك** المسبوق الامام
 في الركوع فله يدرك الركعة الصحيح الذي عليه الناس واللق عليه الائمة كما قاله في الروضة انه
 يكون موكلا لها قال في رد المحتار عليه ودعوى الاجماع ممنوع فقد قال بن خزيمة والعسقي من اصحابنا لا
 يدرك الركعة ونقله عنهما الرازي والنووي **قلت** وكذا بن ابراهيم في رواية البخاري انما قال ذلك في الصلاة
 بان لم ير القراءة خلق الامام فاما من راعها فلا وحكم بانها الركعة عن بعض شيوخ المذهب انه اذا
 قسروا التكبير حتى ركع الامام يدرك الركعة **وعلى** الرويان عن بعضهم انه يكون موكلا للركعة باذكار
 الركوع اذا كان الامام بالغ الا صبيا ودينه وانه اعلم **فاذا فرغ** على الادراك فله شرطان احدهما ان يكون
 ركوع الامام معتبرا به اما اذا لم يكن فلا يدرك الركعة وذلك كما اذا كان الامام محدثا او جنبا او شرب
 سجدة من ركعة قبل هذه الركعة لئن الركوع اذا لم يجب للامام فالاولى ان لا يجب للامام والشروط

في هذه الاوقات لا يكره الصلاة في هذه الاوقات لا يكره الصلاة في هذه الاوقات

هذه

لا يكون

الثاني ان يطمين قلبه ان يرتفع الامام عن اقل الركوع الى الركوع بدون الطمأنينة لا يعتد به فاما
 نيتا الطمأنينة كانت في الركوع وهذا ما ذكره الرازي والنووي لكن قاله بن الرقعة ظاهرا كلام الامامة
 انه لا يشترط **ولو** شاك هل ادرك الركوع مع الطمأنينة قبل رفع الامام فالظاهر انه لا يدرك الركوع
 ويجب على ان يتابع الامام في الركوع **ولو** ادرك الامام بغير رفعه من الركوع فلا يكون موقفا لها بل اخلاق
 المأموم الآخر وجب عليه ان يتابع الامام في الركوع الذي ادركه فيه وان لم يحسب له **ولو** ادرك الامام في التشهد
 يستل ذلك على الصحيح المنصوص وانه لا يلزمه ان يات بالشهد **قال** في زيادة الروضة قطعاً و
 بانه يجب عليه ان يشهد كما يجب القبول بالاطمئنان والالتزام باتباعه وانه اعلم **ثم** شرط
 حصول الجماعة ان ينوب المأموم الا يتم مع التكبير لئلا يتبعه عمل فافتقر الى النية فدخلت
 في عموم الحديث وبكيفية ان ينوب الا يتم بالتمتع وان لم يعرف عينه **فلم** ينوب الا بغيره مثلاً
 فبان انه عمر ولم يصح كما لو عين الميت في صلاة الجنائز واخطا لا تصح صلواته وهذا اذا لم
 يشرف ان اشار كما لو قال اصلي خلف زيد وهذا فوجهاً قال الامام وابن الرقعة المنقول بالطلات
 وصحح النووي الصحة تغليباً للاشارة ولو لم ينوب الا بغيره في انعقوت صلواته منفرداً ثم اذا تابع
 الامام في انفعاله بطلت صلواته على الصحيح **فلم** يشك في اننا الصلوة في نية الاقتداء نظراً ان تذكر قبل ان
 يحدث فعلا على متابعة الامام لم يضر وان تذكر بعد ان يحدث فعلا على متابعته بطلت صلواته لئلا
 في حال الشك حكمه حكم المنفرد وليس له المتابعة حتى لو عرض له الشك في التشهد الاخير لا يجوز
 له ان يقف سلامه على سلام الامام وانه تعالى اعلم **قال** ويجوز للمحدث ان يات بالحد والعباد
 الف والمراهق يجوز للحجج البالغ ان يقتديا بالعباد وبالصبي اما جواز الاقتداء بالعباد فلما رواه
 البخاري ان عائشة رضي الله عنها كان يؤمها عبيدها فكان **ثم** الحراولي من العبد لئلا الامامة
 منسوبة لجيل قبيح بالحراولي **واما** جواز الاقتداء بالصبي فلان عمر بن سلمة رضي عنه كان يؤم قومه
 على عهد رسول الله ومنه ومنه سبعة اوسبع سنين رواه البخاري نعم البالغ اول وان كان في
 الصبي اقله واقوال الامام على صحة الاقتداء به بخلاف الصبي والبالغ صلاته واجبة عليه فلهو
 احرض بالحفاظ على حدودها وعلام الرازي يشعر بعدم كراهة امامة الصبي لكن في البيهقي
 التصريح بالكرهية وهذا كله في الصبي المميز اما غير المميز فصلواته باطله لفقدان النية **قال** ولا
 يات رجل وامرأة ولا قاري بالامني لا يصح اقتداء رجل باسرة **بقوله** تعالى الرجال قوامون على النساء
بقوله ومن اخره من حيث اخرهن الله وقوله ومن الا لا يؤمن امرأة رواه بن ماجه الا ان
 في رجاله من تكلم فيه واحتج بعضهم بقوله لا يفاج قوم ولو امر امرأة لئلا المرأة عورة وفي
 امامتها بالرجل فتنة **واما** اقتداء القاري وهو هنا من حيث الفاتحة بالامني وهو هنا من
 لا يحفظها في صحة اقتدائه به بقولان الجديد الاظهر لا يصح لقوله ومن يوم القوم اقوام فلا
 يجوز مخالفتهم بحمله ما سوا اولين الامام بغير وان يتحمل من المأموم القراءة لو ادركه ركعاً والاس
 ليس من اهل التعمد ويؤخذ في الامس الارث الذي يدور حرقاً في غير موضع الادغام والالتصاف وهو

الذي يبذل

الذي يبذل حرقاً في كماله بالغين والكافين بالهجرة وكذا الله يصح الاقتداء بمن في لسانه رخاوة تمنعه
 من التشديد ثم محل الخلاف هو فيمن لا يطاوعه لانه او يطاوعه ولم ينفذ من يمكن التعلم فيه اما اذا
 مضى زمن يمكنه ان يتعلم فيه وقصر بترك التعلم فلا يصح الاقتداء به بخلافه لئلا يفسد حقيقته
 الصلوة من لهجته ما ولا تراها ويصح اقتداء الاس بامرأته كالتقار المارة **فرع** اقتداء من صلوة سرية
 بمن لا يعرف هل هو ام لا تصح ولا يجب البحث بل يجوز حمل امره على الغالب في انه قاري كما يجوز حمل
 الامر على انه متطهر وان اقتداه في صلاة جهنمية فاستوجب الاعادة حكمه العراقيون عن نفس الشافعي
 لئلا يفسد امره لو كان قارياً جهنمياً قال انما سرية شاك او تكونه جازين لم يجب الاعادة وانه اعلم **قال**
 واي موضع صلى في صلاة الامام وهو عالم بصلواته اجزاء ما لم يتقدم عليه **العلم** ان الحقيقة الاقتداء بشرط
 احدها العلم بصلوة الامام ان العلم بانفعال الامام الظاهر وهذا لا يترتب عليه الشافعي وانفق
 الاصحاب ثم العلم بكونه بشاهدة الامام او مشاهدة بعض الصفوف وقويكون بسماع صوت الامام
 او بسماع صوت المبلغ فلم كان المبلغ صياهاً هل يمكن قال الشيخ بن محمد والفروق وبنا الاستاذ في شرح الو
 سيطر لا المبلغ كونه ثقة ومقتضاه انه لا يقبل خبره لكن قال النووي في شرح المذهب في باب
 الاذان **الجمهور قال** يقبل خبر الصبي فيما طرقة المشاهدة كولاية الامم على القبلة وغيرها ومن قاعة
 وسلمت افراد من اقاردها وهي مسألة حسنة الشرط **الثاني** ان لا يتقدم المأموم على الامام في الموقف
 لئلا يقتديا بالصبي غير له ينقل عنهم التقويم **وكذا** المتقدمون بالخلفاء الراشدين ثم يتقدم عن ابيهم
 ذلك فلم يتقدم المأموم على الامام بطلت صلواته على الجديد **كما** لو تقدم عليه في انفعاله واحرامه بل
 هذا الفحش والمخالفة ولو تقدم عليه في انشاء صلواته بطلت **ايضاً** لوجود مخالفة ولو شك هل يتقدم
 فالصحيح صحة الصلوة مطلقاً كذا قطع به المحققون ونفس عليه الشافعي في الامر لئلا الاصل عدم
 التقدم **وقال** القاضي حسين ان من جاء من وراء الامام صحة ومن جاء من قدامه فلا تصح عملاً
 سيما الاصل **قال** من الرقعة وهذا هو الاوجه ولا يقتضي السوات لعدم التقدم ثم الاعتبار في العقب
 وهو مؤخر الرجل ومحل ذلك في القيام فان كان قاعدة اقل اعتبار بالامامة وان صلى مصنفين
 فلا اعتبار بالنجب **قال** البغوي ثم هذا في غير المستبرئين بها فلا يصح كون المأموم اقرب الى القبلة
 في غير جهة الامام على الراجح المقتضى به اذا اعترف هذا فللامام والمأموم ثلثة امور احدها ان
 يكون خارج المسجد الثانية ان يكون الامام داخل المسجد والمأموم خارجاً وهذه ثال في كلام
 الشيخ في حالة الثالثة ان يكون الامام والمأموم في المسجد وفي التي ذكرها الشيخ بقوله واي
 موضع صلى في المسجد بصلوة الامام بارز وذكر الشراطين الذين ذكرناهما بقوله وهو عالم بصلوة
 الصفوف بينهما او اتفقت وسواء حال بينهما حائل ام لا وسواء جمعهما مكان واحد
 ام لا في لو كان الامام في مشارة وفي المأذنة والمأموم في غير او بالعكس صح لانه كله مكان
 واحد ومن مبني للصلوة ولو كان في المسجد لم يضره في الاصح فيلزم منع قال الرويان
 لا يمنع قطعاً وان جاز في مثل ذلك خلاف في الموان **قال** القاضي **حين** ان يتقدم جعله
 سجداً لم يمنع وحفره حينئذ لا يجوز وان حفر قبل ذلك فوجهاً قال الرازي في كلامه

المجدي

التقدم

ان يمتد انه لو كان في حوزة المسجد مسجد اخر منفرد بامام وموذن فيكون حكم كل منهما
 بالاضافة الى الثاني كالمسجد المتصل بالمسجد **قال الرافعي** وظاهره يقتضي تقابل الحكم اذا انفرد
 بالامور المذكورة وان كان احدهما نافذا الى الآخر وما نقله عن ابن محمد جزم به في شرح الصغير وقال
 النووي في زيادة الروضة وشرح المذهب الصواب الذي صرح به الاكثرون من الشيوخ ابو حامد و
 صاحب الشامل والتميم وغيرهم ان المأجد الذي تفتح بعضها الى بعضها حكم مسجد واحد وحيث
 المسجد منه عند الاكثرون والرحمة هي الخارج عنه متصلة به تخرجها عليها قاله ابن عباد
الحالة الثانية اذا كان الامام في المسجد والمأموم خارج المسجد وليس بينهما حائل صرح الا
 لاقتوائيه اذا لم تزيد المسافة على ثلثمائة ذراع وتعتبر المسافة من اخر المسجد على الاصح
 لبن المسجد مبنى للصلوة فلا يدخل في الحد الفاصل صورة السنية في اصل الروضة بان يقف
 المأموم في مواضع متصل بالمسجد وسورتهما في المنهاج بالموت وليس شرط الاتصال على عدم الا
 شتر الاجزائي من الرفعة **قال النووي** في اصل الروضة ولو وقف المأموم في شارع متصل
 بالمسجد فهو كالموت على الصحيح ولو كان الفضاء الذي وقف فيه المأموم لا يصح الاقتداء به تتصل
 الصفوف بان لا يبقا بين الواقفين موانع مع واقفا كما لو كان في دار يملوكه متصل بالمسجد
 بشرط الاتصال بان يقف واحد في اخر المسجد متصل بعتبة الدار واخر في الدار متصل بابا
 آتية بحيث لا يكون بينهما موقوف رجل **قال** في اصل الروضة وما ذكره في الدار فهو الصحيح **وانما**
 ما ذكره في الفضاء فشكل وينبغي ان يكون كالموت هذا كله اذا لم يكن حائل فانه كان للمسجد
 جدار ففرض ان كان له باب مفتوح وقف مقابله جاز حق لو اتصل الصف بالمحاذي وهو موافق
 المحاذات جاز وان لم يكن للجدار باب او كان وله يقف بجذائه فالصحيح الذي عليه الجمهور انه
 لا يصح الاقتداء وان كان الحائل غير جدار المسجد لم يصح الاقتداء بخلاف **الرواية** بان
 المسجد مغلقا ان مكرا اما بكرة ويعبر عنها بالفتحة في بعض البلاد او بغال او قفل
 وهو ذلك نجح كحكم الجدار فلا يصح الاقتداء على الصحيح وان كان باب المسجد مودود
 فقط او كان بينهما شبك والمأموم يعلم انتقال الامام فوجها ان الاصح لا يصح الاقتداء
 بين الباب يمنع المشاهدة والشبكات الاستطراف **نعم** قال النووي لو كان الباب مفتوحا حالة
 التحريم للصلوة فانطلق لانه الصلوة لم يضركم اذكره في فتاويه والله اعلم **الحالة الثانية**
 ان يكون الامام والمأموم في غير المسجد فتارة يكونان في فضاء تارة يكونان في غير فضاء **الضرب**
الاول ان يكونا في فضاء فيجوز الاقتداء بشرط ان لا يراهما بينهما على ثلاثة مائة ذراع
 تقريرا في الاصح لئلا الواقفين في الفضاء حكوا بعد ان في العادة يجتمعين ولين صوت الا
 مام عند الجهر المتعادي يبلغ المأموم غالبا وهذه المسئلة فلم تلاحظ في الصفوف فالا اعتبار
 بالصف الاخير

والروضة على سطح مملوكه متصل بسطح المسجد لا يصح الاقتداء به حتى تتصل الصفوف
 بالعتبة بدل

بالنصف الاخير على الصحيح وقيل بالامام **واعلم** انه لا فرق في ذلك بين الفضاء والموت او المملوك
 او الموقوف او الذي بعضه موقوف وبعضه مملوك وسواء كان الفضاء محوطا او غير محوط فلو حال
 بين الامام والمأموم او بين الصفين لم يمكن العبور فيه بلا سباحة اما بالوقوف او بالعبور
 على جسر صرح الاقتصار وان كان يحتاج الى سباحة لم يضركم الضيق وكذا الشارع المطروق وانه
اعلم الضرب الثاني ان يكونا في غير فضاء كما اذا وقف الامام في موضع دار والمأموم على صفة منها
 او كانا في بورصة او ربا لا مشغل على بيوت واروقة ووقف الامام في الرواق او في حجرة الرواق
 ووقف خلفه المأمومون فان كان موقوف المأموم في بيت او رواق اخر عن يمين الامام او عن يساره او
 خلفه ففي كسفية الاقتداء طريقان احدهما وهو طريقة المداورة وصححها الرافعي ان كان المأموم
 موقفا عن يمين الامام او يساره اشترط الاتصال بحيث لا يبق فرجة تسع واقفا بين المأموم والامام
 او الصف الذي يحصل به الاتصال فابقيت فرجة تسع واقفا لم تضركم الصحيح **والر**
 كان بين المأموم وبين ما يشترط الاتصال به عتبة عريضة تسع واقفا اشترط ان يقف بينهما تسع
 وان كانت تسع ووجه وجوب الاتصال على هذه الكيفية ان خلاف الابنية يوجب الاقتداء
 فاشترطنا الاتصال ليحصل الربط بالاجتماع **وان كان** بنا المأموم خلف بنا الامام فالصحيح
 صحة الاقتداء للحاجة الى الاقتداء خلف الامام كما يحتاج الى الاقتداء عن يمينه يساره فعمل هذا
 يشترط الاتصال وهو هنا ان لا يكون بين الصفين اكثر من ثلثة اذ فرقا تقريرا فلا يضركم زيادة ما لا
 يتبين من الحس بلا ذراع **وقيل** لا يصح الاقتداء هنا لئلا اختلاف البناء يوجب الافتراق ولم يجز
 ذلك بالاتصال المحسوس من تواصل المناكب بخلاف الاتصال عن اليدين واليدين فعمل حسنا وبطريقة
والطريقة الثانية وهو طريقة العراقيين وصححها النووي انه لا يشترط الاتصال الذي ذكرنا
 بل يعتبر القرب والبعث المذكور في الفضاء ثم هذا كله اذا لم يكن حائلا فضلا وكان حائلا فافوق
 وكان حائلا بابا فافوق فبجذائه رجلا وصف فانه يصح فلو حال حائل يمنع الاستطراف والمنا
 حدة لم يصح الاقتداء بخلاف وان منع الاستطراف دون المشاهدة الشار فالصحيح عدم
 الصحة تنبيه **لو كان** الشباك في حوزة المسجد كضريح الترسب والربط والمداورة ووقف المأموم
 في نفس الحوزة صحة الصلوة لئلا جدار المسجد في المسجد والحيلولة في المسجد بين
 الامام والمأموم لا تضر **كذا** نقله الاسناني في شرح المنهاج وفي فتاويه ونحوه هو
 والمنقول في الرافعي انه لا يصح فراجعه والله اعلم **الاصح** الاقتداء صحة صلاة
 الصفوف التي خلف المأموم وان حال بين هذه الصفوف وبين الامام ابنية وذلك
 بطريق التبع والصفوف مع المأموم كالموقوفين به حتى لا يجوز تقدمهم عليه في الموقوف
 وان كانوا متوخرين عن الامام **قال القاضي** حسن ولا يجوز تقدم تكبيرهم على تكبيره
نعم لو احدث هو المأموم والمتبع او ترك الصلوة لا تبطل قنوة الصفوف التابعين له لانه
 يغتفر له ذلك وما دون الابتداء قاله البغوي ثم شرط صحة ذلك ما اذا حصل بين الامام

والمأموم يحاذي كما اذا صلى الامام على صفة عالية والمأموم في صحن او مكه فلا يكون محاذات بينهما
 بان يحاذي راس الاسفل قدام الاعلا **وقيل** يشترط محاذات الرأس للركبة ولو كانا في البحر والمأموم في
 سفينة والامام في اخري ومحاكمشرفتان فالصحيح انه يصح الاقتدار اذا لم يزد ما بينهما على
 ثلثي ذراع كالصحر **قال النووي** وكذا لو كان احدهما في سفينة والاخر على الشط وانما كانتا
 مستقتين فكلما كانا دارين والسفينة التي فيها بيوت كالدار ذات البيوت والخيام كالبيوت وانه
اعلم قال فقهنا **يجوز للمسا في قصر الصلاة الرباعية بأربع شرائط** ان يكون سفره
 غير معصية السفر مظنة المشقة ومع تجلب السير فلهذا حظ من الصلاة الرباعية في
 ركعتان بالكتاب والسنة واجماع الامة على جواز القصر في السفر المباح الطويل وفي قصر المعصية
 خلافي وتفصيله **بقر** **قال الله تعالى** واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة
 ان كنتم في مرض او في سفر او اذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان كنتم في مرض او في سفر
 صلوات مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين مع ابي بكر ركعتين ربع عمر ركعتين **وقال** بن عباس رضي الله عنهما
 ان يكون غير معصية فيشتمل الوجوب ان يكون في السفر المباح الطويل والعصر ركعتين **ثم شرط** السفر
 التطوع وسلة الترحم وغروها ويشتمل المباح كسفر التجارة والتجارة ويشتمل المكروه كسفر
 المنكر ومن رقيق وقال الشيخ ابو محمد ومن الاعراض الفاسدة طواف الصوفية لرؤية البلاد
قال الامام ولا يشتمل كون السفر طاعة بالاتفاق ومن صاحب التخليص اشترط الطاعة ولا
 جتزئ الشيخ **بقوله** في غير معصية عن المعصية كالسفر لقطع الطريق **واحد** خذ المكس
 وجلب الخمر والحشيش وما بعته للظلمة واخذ الرش وسفر المرأة بغير اذن زوجها
 وسفر العبد الا بقاء والسفر المديون القادر على لقائه او بغير اذن صاحب الدين وغروها
 فهو لا راسخهم لا يشترطون بالقصر لئلا يقصر رخصة وهذا السفر معصية والرخص
 لا تشترط بالمعاصي وكما لا يقصر العاصي لسفره لا يجمع بين الصلاتين ولا يتفطر على الرحلة
 ولا يصح ثلثة ايام ولا ياكل الميتة عند الانقطاع **قال في شرح** المذهب بل حكى في الروضة
 حكايه خلافا لما في الميتة ولا يقول عليه **ولو وجد** ظالما في مغارة فلا يسلقه وان مات افع
 به سفينا في الثوري يستريح منه البلاد والعباد والشجر والدواب ومن سلة مهملة
 نقيصة **واحد** الشيخ بالصلاة الرباعية عن المغرب والصباح فانها لا يقصر ان **قال** الرا
 يعين والنووي بالاجماع كذا نقل العبادي عن محمد بن نصر المروزي ان اصحابنا المروزيين انه
 يجوز قصر الصبح الى ركعة في الخوف كذا يعين بن عباس وانه **اعلم قال** **وان عجز** ساقته ستة
 عشر فرسخا كذا ذكره الشيخ وهو ثمانية واربعون ميلا عاشرية وهي اربعة برصعين
 الدر اسخ ومن سيرة يرمين معتولين وهذا الضبط بخلافه على الرابع والعشر كالبر ولو
 جبه النوح قال الدارم هو كالاقامة في البلد من غير نية **واعلم** ان سافة الرجوع لا تحب
 فلو قصر

في السفر المباح

منه

فلو قصد موضعاً على مرحلة بنية ان لا يقهر فليس له ان يقصر لاذها بيا ولا ايانا وان ناله مشقة
 مرحلتين لانه لا يسما طويلا **واعلم** ايضا انه لا بد للمسا من ربط قصده بموضع معلوم فلا يقصر
 الهام وان طال سفره ويسمى بهذا ايضا ركب التعاسي **فزع** نوب سافة القصر ثم نوب
 بعد خروجه انه ان وجد فلاناً رجع والا تفزع فلا يصح انه يترخص ما لم يلحقه فاذا بقيه خرج من
 السفر وما رقيقا ولو نوب سافة القصر ثم بعد خروجه انه اذا وصل لم يزل او البدر في وسط
 الطريق اقام اربعة ايام فالتشرافان كان من موضع خروجه الى المقصد الثاني سافة القصر ترخص وان
 كان اقل ترخص ايضا على الاصح وانه **اعلم قال** **وان** يكون سؤدا للصلاة وان ينوي القصر مع الاحرام
 حجة كون الصلاة التي تقصر ان يكون مؤداة ما منت الاولة **اما** القضية فان فائدت الحضر وقضاها في
 السفر وجب عليه الاتمام لانها ترتبت في وقتها اربعاً وادعى ابن المنذر والامام احمد الاجماع على ذلك
قال المنذر له قصرها وحكم الماوردي وجهاً مثله لئلا الاعتبار ربوت القضاء كما لو ترك صلاته في الصلاة
 له قضاؤها في المرض والقائمين في المذهب فرقوا بان المرء من حالة ضرورة فيجوز فيه ما لا يجزئ في
 السفر لانه رخصة الاثر ان لو شرع في الصلاة قائماً ثم طرب المرض له ان يقعد ولو شرع في
 الصلاة في الحضر ثم سارت به السجدة لم يكن له ان يقصر وان فائدت الصلاة في السفر قصر
 وان تخلفت اقامته وان قضاها في الحضر ثم هذا اما صحح في الرافعي والنووي وصحح بن الرفعة
 الاتمام مطلقا ولو شك عند فائدت في الحضر او في السفر لم يقصر **واعلم** ان شرط القصر ان ينوي
 لئلا الاصل الاتمام فاذا لم ينو القصر انقضى احرامه على الاصل ويشترط ان يكون نية القصر وقت
 التحريم بالصلاة كنيته ولا يشترط دوام ذكرها للمشقة **فنعلم** **بشرط** الانكسار او عجزا
 بالجزء فلم ينو القصر ثم نوب الاتمام او وكذا التردد بين ان يقصر او يقرأ ولو شك هل ينو القصر
 ام لا لزمه الاتمام وان تذكر في الحال انه نوي القصر لانه بالتردد لزمه الاتمام **واعلم ان** **القصر**
 اربعة شروط احدها النية كما ذكره الشيخ وان يكون **ح** سافر اذ اول الصلاة او اخرا
 فلم ينو الاقامة او اثنائها او انتهت به سفينة او دار الاقامة لزمه الاتمام **الثاني** ان يعلم
 بجواز القصر فلم يجز جواز فقصصه لم يصب صلواته لئلا عليه نفس عليه الشافعي والامام قال النووي
 ويلزمه اعادة هذه الصلاة اربعاً **الشرط الرابع** ان لا يقتدي بمقيم فيجزء صلواته فان فعل لزمه الا
 تمام ولو صلح الظاهر خلق من يصلي الجمعة سافراً كان او مقماً لم يجز له القصر على الاصح لانها صلاة
 حرام ومقيم او سافراً يلزمه الاتمام وان اقتدى بمقيم او ظنه سافراً او علم او ظن انه قصر جاز
 له ان يقصر خلفه وكذا لو لم يدر انه نوي بهذه التردد لئلا الظاهر من حال المسافر انه ينو القصر
 وكذا لو عرض هذا التردد في اثنا الصلاة لا يلزمه الاتمام وانه **اعلم قال** **ويجوز** للمسا في جميع
 بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء جميع تقديم الوقت الاول وجميع التأخير في وقت
 الثانية في السفر الطويل ولا يجمع الصبح الى غيرهما ولا العصر الى المغرب ولا اصل ذلك **ما رواه**
 معاذ بن جبل رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك فكان يجمع بين الظهر

في السفر المباح

ويعود العن

ويؤيده المعنى ايضا فان المطر يجوز القصر كالسفر فالجمع اول بل ذهب جماعة من العلماء الى جواز الجمع
في القصر للحاجة لمن يتخذ عادة وبه قال ابو اسحاق المروزي ونقله عنه القفال وحكاه الخطابي عن جماعة من
اصحاب الحديث واختاره بن النذر من اصحابنا وبه قال اشهب من اصحاب مالك وهو قول بن شريش ويشهد
له قول بن عباس اراد ان لا يخرج امته حين ذكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة بين الظهر
والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر فقال سعيد بن جبير لم نقل ذلك فقال ليلا يخرج امته فلم
يعلمه بمرضا ولا غيره واختار الخطابي من اصحابنا انه يجوز ان يجمع بالوحدة فقط والله تعالى اعلم **قال**
فصل وشرائط وجوب الجمعة سبعة اشياء الاسلام الجمعة لها شروط باعتبار الوجوب وشروط
اعتبار رخصة القصر وسيان ذلك ان شأنته تعالى وتسمي الجمعة جمعة لاجتماع الناس فيها لما يجمع فيها من الخير
والاسلام فوجبها الكتاب والسنة واجماع الامة **قال الله** تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودى للصلاة فليذكر
الجمعة فاسعوا الي ذكر الله ولاية في صحيح مسلم انه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لقد سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
احرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم **رواية** ليزعجن اقوام من ودعهم الجمعة او ليختصم الله على
قلوبهم ثم ليكون من العاقلين **رواية** من تراثك جمع تها ونا طبع الله على قلبه رواه ابو داود والترمذي
باسناد حسن والناس باسناد صحيح على شرط مسلم اذا عرفت معاذن **شروط** وجوبها الاسلام لما
تقوم في كتاب الصلاة قال والحريه والبلوغ والعقل **اما** وجوبها على الحر البالغ العاقل فللادلة
المتقدمة واستمر في الشيخ بالحجة عن العبد وبالبالغ عن النبي وبالعاقل عن غير العاقل فلا يجب
على عبد وصبي ومجنون وكذا النهر عليه بخلاف الكران **قال** النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة رابطة
على كل مسلم الا اربعة عبد مملوك وامراه والنفس ومريض رواه ابو داود باسناد على شرط الشيخين واما
المجنون فلانه غير مكلف قال والذكورية والصحة والاستيطان بالذكورية عن الانوثة فلا تجب الجمعة
على المرأة المتقدمة ولين في خروجها الى الجمعة فكيف لها وقوع مخالطة بالرجال ولا تمان المفسده
من ذلك وقد تحققت الاذنافاسده لاسيما في موضع الزيادة كسب المقدس شرقه الله وغيره **روى**
فالذي يجب القتل به شعنين في هذا الزمان الفاسد لئلا يتعدا اشرف البقاع مواضع الفساد
واحترق الشيخ بالصحة عن المرض فلا تجب الجمعة على مريض ومن في معناه كالجمع والعتل والعرض
والخوف من الظلمة وانما علم قائلهم انه في افسوس للشرعية رخصة عدم الوجوب على المريض
الحديث السابق والباقي بالقياس عليه وفي معنى المريض من به الهال ولا يقدر ضبط نفسه
فكر ويخشى تلويث المسجد ودخوله والحالة هذه حرام شرخ به الرافعي في كتاب الشهادات
وقد صرح المتون سقوط الجمعة عنه ولو غشي على الميت الاثما راو غيره كان عذرا في ترك الجمعة
فليبادر الى تجهيزه ودفنه وقد صرح بذلك الشيخ عز الدين بن عبد السلام في مسئلة حسنة
وقوله الاستيطان احترامه من غير المستوطن كالاندر نحوه فلا الجمعة عليه كالميت يوضع
لا يسمع النواذن الموضع الذي يقام فيه الجمعة اذا لم ينقل عنه **ومر** صلى الجمعة في سفره
وقر **رواية** لا الجمعة على مسافر الا انه مرفوع **قال** البيهقي والفتاوى وقته على بن عمر والله اعلم **قال**
وشرائط ثلثة البلد مسرا كان او قرية وان يكون العدد اربعين من أهل الكمال والجمعة في
الوقت بان نأخر الوقت صلوات ظهر الصلوة الجمعة شروطا ببقية شروط الصلاة منها

فصل رشر المزمع به الجمعة سبعة اشيار

دار الإقامة وهي عبارة عن الابنية التي يستوطنها العدو الذين يصلون الجمعة سواء
 في ذلك أهل المدن والقري والمغار التي تتخذ وطناً وسواً فيه البناء من حجار وطين أو خشب
 وغره ووجه اشتراط ذلك انه لم ينقل اقامته في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الرا
 شدين الا في ذلك ولا يجوز في غير ذلك لفعلت ولو مرة ولو فعلت لنقل **ويشترط** في الابنية ان يكون
 مجتمعة ولو تفرقت لم تكف ويعرف التفرق بالعرف **والاجعة** على أهل القيام وان لا يرموا مكاناً ولا
 حياً صيفاً وشتاءً لانهم على هيئة المستقرتين ومنها ان تقام في جماعة لانه عم والخلفاء الرا
 شدين فمن بعدهم لم ينقل عنهم ولا عن غيرهم فعلها فرادى **ثم شرط** الجماعة ان يكونوا اربعين وبه
 قال الامام احمد رضي الله عنه وقال الامام ابو حنيفة رضي الله عنه تنقذ باربعة احدى الامام
 وعن مالك روايتان احدهما مثل ذهابنا والاخر ان الاعتبار بعدد تعدد بهم الموضع قرية
 وتكسر الاقامة فيه يكون بينهم البيع والشراء ونقل صاحب التعليم من الصحابة قولاً عن القديم
 انه ينعقد بثلاثة ولم يشبهه عامة الاصحاب والمذهب الصحيح المشهور انه لا بد من اربعين
 واحتج له باحد حديث منها حديث جابر رضي الله عنه انه قال مضت السنة ان كل اربعين فانقضاها الجمعة
 رواه البيهقي وقول الصحابي مضت السنة يقولون ومن قال البيهقي حديث جابر لا يحتاج به
 ومنها حديث شعيب بن مالك قال اول من صلى بنا الجمعة في قبيل الخصميات اسعد بن زرارة
 وكنا اربعين صحبه بن حبان والبيهقي وقال الحاكم انه على شرط مسلم بعد ان صحبه ووجه الدلالة
 ان الغالب على احوال الجمعة التصديق وارجحون اقل ما ورد ومنها انه على الصلوة والسلام مع بالمدينة
 ولم ينقل منه انه مع اقل من اربعين واتفقنا على اقامتها بالاربعين فمن ادعا اقامتها بدون ذلك فعليه
 الدليل **ونقل** الامام احمد انه يشترط خمسين واحتج بحديث الجواب ورجاله جعفر بن الزبير و
 هو مشهور الحديث **والحدان شرط** الاربعين الذكورة والتكليف والحريه والاقامة على سبيل
 الترتيب لا يظنون شتاء ولا صيفاً ولا حاجة فلا تنقذ بالاناث ولا بالصبيان ولا العبيد
 ولا المارقين ولا المستوطنين شتاءً وذا الصيف وعكسه والفريه الرجوع
 الى بلده بعد مدة يخرج لها عن كونه مسافراً قصيرة كانت او طويلة كالتيار والمستقلة
 لا تترجم من بلده من قلة الماء وخوف الظلمة قاتله من شر من معه يعود اذا فرج امره فله الا
 بصفة الكمال ولو اجتمعوا بلغوا اربعين لم تنقذ بهم الجمعة وان سمعت كل قرية نوا
 الاخر ليزن الاربعين غير مقيمين في موضع الجمعة وانه اعلم **وشها** اي من شرط صحة الجمعة
 الجمعة ان تقع في وقت ووقتها الظاهر فلا تنقضي على صورتها بالاتفاق وقال الامام احمد
 يجوز قبل الزوال وجعلنا ما رواه البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كان النبي صلى الله عليه
 وسلم يصلي الجمعة حين تزول الشمس وروي مسلم عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال كنا

تنقذ دار الإقامة وهي عبارة عن الابنية التي يستوطنها العدو الذين يصلون الجمعة سواء في ذلك أهل المدن والقري والمغار التي تتخذ وطناً وسواً فيه البناء من حجار وطين أو خشب وغره ووجه اشتراط ذلك انه لم ينقل اقامته في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين الا في ذلك ولا يجوز في غير ذلك لفعلت ولو مرة ولو فعلت لنقل

فصل مع

فصل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة اذا زالت الشمس ثم رجع فنتبع الفريه ظل الحيطان
 والوقاف الوقت عن الجمعة صلوا ظهرها ولا يجوز الشروع في الجمعة نص عليه الشافعي في الامم ولو خرج
 الوقت وجر فيها اتموا ظهرها وان صلوا ركعة في الوقت ولو شاكها خرج الوقت ام لا لا يشعروا
 في الجمعة وصلوا ظهرها نص عليه الشافعي في الامم وانه اعلم **وايضاً ثلثة اشياء** خطبتان قال
 يقوم فيهما وان يصل ركعتين في جماعة من شروط صحة الجمعة ان يقدمها خطبتان في صحيح
 مسلم عن جابر بن سمرة رضي الله عنه انه عم كان يخطب خطبتين يقرأ القرآن ويذكر الناس
 والخطبة غرة اركان احدها حمد الله تعالى ويتبعين لفظ الحمد الثاني والصلوة على رسول
 الله عز وجل ويتبعين لفظ الصلاة الثالثة الوصية بتقوى الله قال امام الحرمين ولا تكفي بالانقضاء
 على التحذير من الاغترار بالدنيا ومن خارجها فان فعل ذلك فدينه يضيع به متكرراً والشرع يتركه
 من الحمد على طاعة الله عز وجل والثناء في المعاني بلا خلاف ولو قال اطيعوا الله تعالى كفي الاربع الوعاء المبرور
 مشين وهو ركن على الصحيح ولا يصح الخطبة بدون وهو مخصوص بالثانية ويصح ما يقع عليه امر الوعاء
 الخامس قراءة شئ من القرآن واقوله آية نص عليه الشافعي سواء كانت في القرآن او في الحديث او في السنة
 يشترط ان تكون الآية مفهومة فلا كيف ثم نظر ان كانت آية واختلفوا في محل القراءة والصحيح الذي نص
 عليه الشافعي في الامم انها تجب في احد الخطبتين لا يعضها وانه اعلم هذه اركان الخطبة **اما**
شروطها ستة احدها الوقت وهو بعد الزوال فلا يصح تقديم شئ منها عليه الثاني تقديم
 الخطبتين على الصلاة الثالث القيام فيهما مع القدرة الرابع الجلوس بينهما وجب الطمأنينة فيه
 فلم كان عاجزاً عن القيام وخطب جالس واجب ان يفصل بينهما بكتبة على الاصح الخامس
 الطمأنينة عن الحدث والنفس والبدن والثوب والمكان وكذا يجب ستر العورة على الجديد الشرط السادس
 رفع الصوت بحيث يسمع اربعين من أهل الكمال والا لما حصل المقصود من شروعية الخطبة
قيل يشترط كونها عربية على الصحيح مع نقل الخلاف عن السلف ذلك وقيل لا يجب لصحة
 لمسؤول المعنى لو لم يكن فيهم من يحسن العربية جاز بغيرها ويجب على واحد ان يتعلمها بالعصر
 بية كالعاجز عن التكلم بالعربية فان مضت مدة السكوت لم يتعلم احد من عصبوا الكلام
 ولا الجمعة لهم بل يصلون الظهر كذا قاله الرازي في وجوب تعلم الخطبة على كل واحد ذكره في الشبهة
 وذكره غيره وجزم به بن الرفعة وبعبارة الروضة ويجب ان يتعلم كل واحد منهم الخطبة قال الاستاذ
 وهو غلط قال القاضي حسن اذا لم يعرف القوم العربية فما فائدة الخطبة واجاب بان فائدة
 الخطبة العلم بالمواظبة من حيث الجملة **وقول الشيخ** وان يصل ركعتين في جماعة لقول عمر
 رضي الله عنه الجمعة ركعتان تمام غير قصير على لسان محمد صلى الله عليه وسلم وكذا
 نقلها الخلاف عن السلف قال ابن السكيت وهذا الاجماع وكونها في جماعة تدمر والله اعلم
قال دعيا تمام اربع الفصل في تخفيف الجحد وليس الشيا وبالفصل الطيب السنة لمن

اراد الجمعة ان يغسل بل يكره اصب الوجهين والصبيحين اذا جاء احدكم الجمعة فليغتسل
في الصبيحين ايضا حتى انما تعال على كل من يغسل في كل ساعة اليوم ما اراد الانسان هو يوم
الجمعة واستادها صحيح والغسل الجمعة تمة مبهمة مرة في فصل الاغتسال المسنة والغسل و
ان صدق بسبب الماء على الجسد الا ان المقصود منه تنظيف الجسد لكون السنة ان يتزين
يلبس احسن ثيابه فيطلب **لقوله** ومن اغتسل يوم الجمعة وليس من احسن ثيابه و
مس من طيب ان كان غشوة ثم ان الجمعة فلم يغتسل اعتاق الناس ثم صرح كنهه ثم اذنت اذا
خرج امامه حتى يفرغ من صلواته كانت كفارة لما بينهما وبين الجمعة التي قبلها رواه بزجان في
صحيحه الحاكم وقال هو صحيح على شرط مسلم والابيض من الثياب افضل وكما يستحب الغسل
والطلب يستحب إزالة الظفر والشعر والسحب من التهمة والحكمة في الغسل ان لا يجد الجليس
من جليسه ما يكره فيشاذي قال العلماء ويؤخذ من هذا ان الجليس من جليسه ما ينتفع به من طيب
الراحة وحسن الثياب لاجل النظر فلا يشاذي بصره **قال الشيخ** الانصات في حال الخطبة
وهي قال مالك وابو حنيفة فيه قولان احدهما وقف عليه الشافعي في القوم والجديد انه يحرم
فاستعملوا وانفسوا قال اكثر المفسرين نزلت في الخطبة وسميت الخطبة قرآنا لاشتمالها
على القرآن الذي يتلى فيها ولقوله ومن اذا قلت لها لصاحبك والامام يخطب **قوله** يوم الجمعة انصت
والانصات سنة لما رواه الشافعي ان عثمان دخل وعمر يخطب فقال يا مال رجل يتأخرون عن النداء
فقال عثمان يا امير المؤمنين ما زدت حين سمعت النداء ان توفيات **وروي** انه النبي عمر دخل
عليه رجل وهو يخطب يوم الجمعة فقال متى الساعة فارسي الناس اليك بالسموت فلم يقبل واخاد
الكلام فقال رسول الله ومن له بعد الثالثة رجلك ما عدت لها قال حبة الله ورسوله فقال انك
مع من احببت رواه البيهقي باسناد صحيح ووجه الدلالة انه عليه الصلاة والسلام لم يكره
عليه ذلك ولو كان حراما لا يكره ويجوز الكلام قبل الشروع في الخطبة وبعد الفراغ
منها جهل قبل الصلاة قال في المروحة في حال الدعاء للامراء فيهما بين الخطبتين خلاف وظل
عن كلام الشيخ انه لا يحرم وبه جزم المذهب والغزالي في الوسيلة نعم في انما لم يكره
اجزاء القولين ثم هذا في الكلام الذي لا يتعلق به غرض من مظهر ناجز **قائما** اذا راى اعمى يقع
في سيرة او عقر يوت على انسان فانذره فيكون ظاهرا يطلب شخصيا بغير حق كهرق الاسواق
ورسل قضاة الرضا فلا يحرم بل اخلاق وكذا الوامر بعرفي ونهي عن منكر فانه
لا يحرم قطعاً وقد نص على ذلك الشافعي وافق عليه الاصحاب **فروع** لو سلم الدواخل
حال الخطبة فان قلنا بالقديم لغير الكلام حرمت اجابته باللفظ ويستحب بالاشارة سيما
في حال الصلاة

التي لا ينافي بينه وبين

رجال الصلوة ولو عطس شخص فبصر تشييه على الصحيح في شرح الصغير لاحتجابه
ايضا الوجوب وكذا الصحيح في الشرب في شرح المذهب واصل الروضة قال ومن دخل والامام يخطب
صلح ركعتين خفيفتين ثم يجلس اذا حضر شخص والامام يخطب لم يخطب كتاب الناس
لقوله صل الله عليه وسلم يخطب في الناس يوم الجمعة اتخذ جرسا الى جهنم رواه الترمذي
ويستثنى من ذلك الامام ومن بين يديه فرجة ولا طريق اليها الا بالخطب لانهم قصر واهوم
سوقها ثم المنع من التخطي لا يختص بخال الخطبة بل الحكم قبلها كذا في الاصل اخذ كل من يخطب التوبة
اختلاف العلماء في ذلك فقال القاضي عياض قال مالك وابو حنيفة والشافعي والليث والفقهاء من جمهور
الاصحاب والشافعي لا يخطبها **وروي** عن عمر وعثمان وعلي ومنوان انه تعالى عليهم رخصتهم الا
مر بالانصات وتأولوا الاحاديث الواردة في فضيلة سبيله على انه كان عمر ياتنا فاسره بالقيام ليلته
الناس ويتصدقوا عليه **وقال** الشافعي والامام احمد والشافعي وفتحها الحديث انه يستحب ان يخطب
تحية المسجد ركعتين خفيفتين ويكره ان يجلس قبل ان يخطب **قوله** هذا المذهب اورع
الحسن البصري وغيره من المتقدمين واجتنب هؤلاء بقول النبي ومن سلكه حين جاء واليه وبر
يخطب يوم الجمعة وقد جلس اصليته ياتلان قال لا قال فقر فارتفع وزر واية صل ركعتين روي
اذا رواية جاء احدكم يوم الجمعة وقد خرج الامام فليصل ركعتين في رواية والامام يخطب قلير
ركعتين وليتجوز فيهما وهذه الروايات كلها في صحيح مسلم **قال النووي** وهذه الاحاديث كلها
صريحة في الدلالة على وجوب اجازة الشافعي وتأويل من قال ان اسره السلك بالقيام ليتصدق
عليه باطل يرويه صريح قوله ومن اذا جاء احدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين
وليتجوز فيهما فهذا نص صريح لا ينطرق اليه تاويل ولا اخذ عالم يبلغه هذا اللفظ لا يحتج
فيخالفه وانه اعلم **وقوله الشيخ** ومن دخل والامام يخطب يقتضيه ان الحاضر لا يقتضيه صلاة
والمرتبة انه مكره ام لا وبعبارة الرافعي والروضة ينبغي لمن ليس في الصلاة من الحاضرين ان
لا يفتتحها سوا صل السنة ام لا وفي الحاوي الصغير الكراهة والذي ذكره النووي في شرح المذهب
انه حرام ونقل الاجماع على ذلك واللفظ قال اصحابنا اذا جلس الامام على المنبر حرم على من في المسجد ان يتن
صلاة وان كان في صلاة خفيفا وهذا الاجماع قال لما روي وكذا ذكره الشيخ ابو حامد وانه نقلا عن
قلت هذه مسألة نقية قل من يعرفها على وجهها فينبغي الاعتناء بها ولا يغتر بفعل ضعفاء
الشعبان بالاكراهة اكثر من نهي عن العلم مشقة الطلب فاستترجهما الشيطان وقال الشيخ
الحلي ابو يزيد قدوة ثلثين سنة في المجاهدة فلم ارب السحب على من العلم وقال السيد الحلي
ابو بكر الشيباني ان الطاعاة ثلث الافات يعجزون ان يطلبوا للعاصي في غير محار وقال السيد
الحلي صرار بن عمرو ان قوما تركوا العلم ومحاسن العلماء واتخذوا محاريب وسلبوا اربا
مراحتهم ليس جلودهم على عقلهم خالفوا والذي لا ال غير ما عمل عامل على جهل لا كان ما

ما يفسد أكثر مما يصلح ونحوه زيادة خارجة عن الفتن الذي نحن فيه لن اراد من هذه المادة فعليه
 كتاب سير السالكين في سبيل الله ووجه العلم **قال الفصل في صلاة العيدين سنة وهي ركعتان** يكبر في
 الأولى سبعاً وسورة الحمد في الثانية خمساً سوي تكبيرة القيام بخطبتين العبد
 مشتق من العود لأنه يعود في السنين أو يعود السور بعدده أو لكثرة عبادته تعالى على عباد فيه
 أي فضله ثم صلوة العيد مطلوبة بالصلاة والسنة واجماع الامة **قال** تعاقب ركعتي الركعة الثانية
 نيل وهو الاثر قيل المراد بالصلاة هنا صلاة عيد النحر ولا خلاف انه عدم كان يصلحها بعد الصلاة
 معه ومن بعده **وروي** انه عليه الصلاة والسلام اول عيد صلوة عيد الفطر وهو في السنة الثانية
 من الهجرة وفيها فرشت ركعات الفطر **قال الماوردي** ثم الصلاة سنة لقوله عمر الاعراب هل علي
 غيرها ان غير الخس صلوة قال لا الا ان تطلع وهو في الصحاحين وهذا ما نص عليه الشافعي
وقيل انها فرض كفاية لانها من شعائر الاسلام فتركها تهاون في الدين وتشرع جماعة في
 الاجماع والمذهب انها تشرع للمنفرد والمؤخر والعبور والمراة لانها نافلة فاشبهت بالستة
 والكسوف نعمة المشاة الجملة وذات الهيئة الحضور يستحب للعبور الحضور في ثياب بذلة لا
 طيب **قلت** ينبغي القطع في زماننا بخروج الشابات وذوات الهيئة لكثرة الفساد
حديث امر عطية وان دل على الخروج الا ان المعنى الذي كان في خير القرون قوله واللعن الله
 كان في المسلمين قلت فاذا رسول الله وربه من بالخروج ليحصل بها الكثرة وهذا اذا لم يمتنع
 مع ان الصلاة مفقودة في حقهم وتعليقه امر يشهد بهن الخير ودعوى المسلمين لا ينال ما قلناه
 وايضا فكان الزمان زمان من كان لا يبتدئ من زينتهن ويغضضن من ابصارهن وكذا الرجال
 يغضضون ابصارهم واما وقتا فخر فحين اجل ابواب زينتهن ولا يغضضن من ابصارهن
 لا يغضضون الرجال من ابصارهم ومفاسد خرجت بحقيقة وقد **سمع عن ام المؤمنين عائشة**
 رضي الله عنها قال لقرآن رسول الله ومما احدث النساء لمنعهن من المساجد كما صنعت نساء
 بني اسرائيل فنهضن فتوبوا امر المؤمنين وخير القرون فكيف بزماننا هذا الناس وقولهم بنى النساء
 من المساجد خلق غير عايشة منهم عروسة رضى عنه والقاسم وحي الانصار وما لا رابح حقيقة
 مرة واحارزه وكذا منعه ابو يوسف وهذا في ذلك الزمان واما في زماننا هذا فلا يتوقف احد
 من المسلمين ومنعهن الاغنى في قسمة البضاعة والمعرفة طسار الشريعة قد تمسك بربيل
 على ظاهره دون فهم معناه مع احواله فهم عايشة ومن نجا عوجا ومع احواله الايات الدالة
 على تحريم افشاء الزينة رغب وجوب غش البصر فالصواب العزم بالتحريم والفتوى به والله
 اعلم **ثم رقتا ما بين طلوع الشمس والزوال** وقيل لا يدخل وقتها الا بارتفاع الشمس قد رجع
 والصحيح الاول والارتفاع قد رجع مستحب ليزول وقت الكراهية وكيفيتها ركعتان
 للدلالة واجماع الامة وينوي صلاة عيد الفطر من الاضحي ويكبر في الاولى سبع تكبيرات
 غير تكبيرة الاحرام وفي الثانية خمساً سوي تكبيرة القيام من السجود **روي** انه عليه الصلاة

والسلام

والسلام كان يكبر في الفطر والاضحي في الاولى سبعاً قبل القراءة وفي الثانية خمساً قبل القراءة
 رواه الترمذي وقال الحسن قال البخاري ليس في الباب شيء أصح منه ويقف بين كل تكبيرة
 بين قورتين معتدلة يهلل ويكبر ويحمد رواه البيهقي عن بن مسعود قوله لا وقفاً ومعنى
 يهلل يقول لا اله الا الله والتعظيم والتعظيم وهو اشارة الى التسبيح والتحميد ويحسن سبحان
 الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر لانه لا يق بالحوال وجامع الانواع المشروعة للصلاة وهي
 الباقيات الصالحات **كما قال** بن عباس رضي الله عنهما وجماعة ولو نس التكبيرات وتشرع في
 القراءة فانت ريقاً في الاولى بعد الفاتحة قاف وفي الثانية اقصر بثب كما نها رواه مسلم
 كمن القراءة جهراً السنة واجماع الامة وكذا يجهر بالتكبيرات ثم يركع بعد الصلاة خطبتان
 لما رواه الشيخان عن بن عمر رضي الله عنهما **ان رسول الله** واما يكبر وعمر رضي الله عنهما كما رواه
 يصلون العيد قبل الخطبة فلم يخطب قبل الصلاة لم يعتد بها على الصحيح الصواب الذي عليه
 نص الشافعي وتحرير الخطبة مع القياس على الخطبة الجمعة ولم يثبت فيه حديث **قال النووي**
 في الخلاصة ويستحب ان يفتتح الاولى بتسعة تكبيرات والثانية بسبعة تكبيرات **واعلم** ان
 الصلاة تجوز في المسجد فان كان مكة فالمسجد الحرام افضل قطعاً والحق به العيد لانه
 بيت المقدس وان كان مكة فان كان غير مكة فالمسجد افضل وان لم يكن عند رفاق
 ضاق المسجد فالمسجد اولى بل يكره فعلها في المسجد وان كان المسجد واسعاً فافضل
 لصالح ان المسجد اولى والله اعلم **قال ويكبر في غروب الشمس** ليلة العيد الى ان يدخل
 في الصلاة وفي الاضحي خلف صلوات الفرائض من صبح يوم عرفة الى الظهر من آخر ايام
 التشريق يستحب التكبير بغروب الشمس ليلى العيد الفطر والاضحي ولا فرق في ذلك
 بين المساجد والبيوت والاسواق ولا بين الليل والنهار وعرض ارض حرام الناس
 ليوافقوا على ذلك ولا فرق بين الحاضر والمافر دليلاً في عيد الفطر **قوله** تعاقب ركعتي
 والله على ما هو اكرم قاله في عيد الاضحي بالقياس على ما يقف عنه **ما روي** الاضحي
 الا ما روي عن امر عطية قالت كنا نؤمر في العيد بالخروج حتى يخرج الحيض فمكن
 خلق الناس يكبرون بكبير **واما** اخر وقت فلك التكبير في عيد الفطر حتى يحرم
 الا ما روي في صلاة العيد هذا هو الصحيح **واما** في الاضحي فالصحيح عن الرازي انه
 عقبه عقب الصبح آخر ايام التشريق وعند الشيخ يحيى الدين النووي الصحيح ان
 عقب الصبح ايام آخر التشريق **قال** وهو الاظهر عند المحققين للحديث وايضا رواه
 صبح يوم عرفة ويشرع في عيد الاضحي خلق الفرائض الحاضرة والغائبة وكذا في
 صلاة نافلة كانت ذات سبب او مطلقة او فرض كفاية كصلاة جنازة **وحمل**

يستحب عقيب الصلوات في عيد الفطر فيه خلاق والاصح في اصل الروضة انه لا يستحب
لعدم نقله وصح النووي في الاذكار انه يستحب عقيب الصلوات كالاصح ويستحب رفع الصوت
بالتكبير للرجال دون النساء والتكبير في رفته افضل من غيره من الاذكار لانه شعار يوم وانه
اعلم **رفع الحاج** يكبر من ظهر يوم النحر وهو يوم العيود ويختم بصباح اخر ايام التشريق والصلوات
عن الرفع ان غير الحاج كالحاج وانه اعلم **قال في فضل ويصل لكسوف الشمس وخسوف القمر**
ركعتين لكل ركعة قيامان يطلى القراءة فيها وركوعان يطلى التسبيح فيها دون
السيحود **في كل ركعة** ان الكسوف والخسوف يطلى على الشمس والقمر جميعا نعم الاجود ما قاله الجوهري
رحمته ان الكسوف للشمس والخسوف للقمر والصلوة لها سنة **لقوله** ان الشمس والقمر
التي لا يكفان لموت احد ولا لحاجة فاذا رايت ذلك فصلوا وادعوا لله تعالى رواه الشيخان
وبقر الفاتحة **ويكبر** في كل ركعة في كل ركعة قيامان وركوعان ويقرأ الفاتحة
في كل قيام فلما استم الكسوف نهل ين يركوعا ثالثا وقياما **الصحيح** لا يجوز كسائر
الصلوات وكما لا يجوز زيادة ركوع ثالث لا يجوز نقص ركوع لو حصل الانحلال **ولو**
سلم من الصلوة والكسوف باق فليس له ان يستفتح صلاة اخرى على المذهب والاكمل في
هذه ان يقراء في القيام الاول بعد الفاتحة وما يستحب من الاستفتاح وغيره سورة البقرة
مائة وخمسين وفي القيام الثاني كما ينبغي انية منها وفي القيام الثالث يقرأ قدر
ان يطول الركوع الاول بالتسبيح قدر مائة اية من البقرة وفي الثانية ثمانين وفي الثالثة سبعين
وفي الرابع خمسين لمجيئه في الخبر ولا يطول السجود على الصحيح كالاخذ **قال الراجعي** و
في صلاة الكسوفين وينادي لها الصلاة جامعة ولو ادرك المسبوق الامام في الركوع الثاني
لم يدرك الركعة على المذهب لئلا الركوع الثاني بقا للاول وانه اعلم **قال في خطبتين**
العيد للعلمه ورواه مسلم بن الحجاج في مسنده ان خطبتين خطبتين في
ان يزين عبده او امته يا امه محمد وانه لم يلقه ما علم بكثرة كثيره ولنفكتم قليلا الاهل لمفنة وروي
الخطبة جمع من الصحابة في الصحيح **ويشفي** ان يحضرهم على الاعتناق والصدقة ويجزئهم الغفلة و
الاختلاف في صحيح البخاري **انه** اسر بالعقاة في كسوف القمر ومن منع منقذ الرخطب
يستحب الجهر بالقراءة في كسوف الشمس والاسرار في كسوف القمر جاز به السنة اما الجهر في القمر

نفي الصحيحين

في صلاة الكسوف

نفي الصحيحين واما الاسرار فنفي الترمذي وقال انه حسن صحيح وصححه بن حبان والحاكم و
قال انه على شرط الشيخين وانه اعلم **قال في صلاة الاستسقاء** في يوم الجمعة بالترتبة و
القربة والخروج من المظالم وصيام ثلثة ايام ثم يخرج بهم في الرابع في ثياب بذلة واستكانة و
تضرع ويصل ركعتين كصلاة العيد الاستسقاء طلب القيا من الله تعالى عند الحاجة وصلواته
سنة مذكورة خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم الجمعة فخرجوا معه واستقبلوا القبله وحول
رواه رواه مسلم وزاد البخاري جهر فيها بالقراءة والاحاديث فذلك كثيرة ثم قيل الخور
ج يعظم الله الامام ويخبره عن اب الله ويذكره بالعدا عقب رايهم بالصدقة وانواع
التبر والخروج من المظالم والترتبة من المعاصي فان هذه الامور سبب انقطاع الغيث والاعين
وخرمان الرزق وسبب الغضب وارسال العقوبات من الخوف والجوع ونقص الاموال
والزروع والثمار بسبب تو ميراهل ذلك الاقليم **قال انه** عز وجل واذا اردنا ان نهلك قرية
امرنا من فيها لفسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها بمرغ بصيام ثلثة ايام متتابعات
ثم يخرج بهم في اليوم الرابع وهو صيام ليلته وعار القباير اقرب الى الاجابة ويخبروا في ثياب بذلة وهي الخومة
ليكونوا على حقية السابا وعليهم الكسبة في مشيتهم وكلامهم وجلوسهم **فقد روي** ان يكون الاستسقاء
مستلزاما لضعفها متضرعا حتى ان المصلح لا يتطرب لانه من السرور **ويشفي** ان يكون الاستسقاء
بالمشايع المنكرين والعيال المحزونين والصغار الذين ياكلون من اموال الظلمة فيعتدون بالاله
ان يقع الاستسقاء بقناعة الرشي وفقير الزوايا الذين ياكلون من اموال الظلمة فيعتدون بالاله
فانهم فسقة ومعتدون من مزار الشيطان قرية رزوقي فلا يؤمن على الناس من الهوان في زاد غضب
انه على تلك الناحية فاذا خرج الامام جهر في ركعتين كصلاة العيد ويكبر في الاولى سبعين وفي الثانية
خمسًا ويحجر بالقراءة للحدث ويستحب ان يقرأ في الركعتين سورة نوح عليه السلام لانها
لايقة بالمال وقال الشافعي يقرأ فيها ما يقرأ في العيد **ورقتها** وقت العيد قال الشيخ ابو حامد و
النفوس وذكر الرويان والخرون انه يبقى بعد الزوال ما لم يصل العصر وقال المتولي لا يختص بوقت
قال النووي الصحيح الذي نص عليه الشافعي وقطع به الاكثر من وصحي المحققون انها لا يختص
كما لا يختص بيوم ورواه اعلم **قال في خطب** بخطب بعد خطبتين ويجوز ردها ويجعل اعلاه لغيره
ويكثر من الدعاء والاستغفار اذا فرغ من الصلوة يستحب ان يخطب على شئ عال خطبتين
لانه خطب للاستغفار على منبر ويستغفر الله الكريم في افتتاح الاول وسعا في الثانية سقا
لئلا استغفار لا يبق بالمال وليحذر كل العذر ان يستغفر لسانه وقلبه مصر على بقاءه على
الظلم والجور وعدم اقامة الحدود وبقيته على الغش للرعية فيسور بغضب من الله فاتها صفة السهر
وتو ذمهم على ذلك ولانه نوع استغفاره وقد ترحم العلماء بان هذا الاستغفار ذنب وقود كرام
عمر رضي الله عنه لما استغفر له يزد على الاستغفار فقالوا يا امير المؤمنين ما نراك استغفرت
الله

اليوم

فقال قد طلبت الغيث مجاذيج السماء التي يستنزل بها المطر ثم قرأ استغفر واربعين
كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا
الآيات والمجاذيج نجوم كانت العرب تزعم أنها تمطر فاجبر عمر رضي الله عنه أن المجاذيج الخ
تستعمل بها الاستغفار لا النجوم ويجوز رواه كما ذكره الشيخ رواه ابو داود ويعلقه السائل
الخطيب في التحويل وفيه اشادة الى الحال من الشدة الى الرخاء ومن الغضب الى الرأفة ويرفع يديه
ويروى رواه مسلم ثم يروي ابو داود رسول الله وم يبالغ في الدعاء سراً وجهراً **قوله تعالى** ادعوا
ربكم تضرعاً وخفية فاذ استردعوا الناس واذا اجتمعوا فاعلموا انهم لا يسمعون الا الدعاء بالعباد و
البلاء ما اكتموا الجهر والعلانية ما لا يشكوا الا الله الملك المهيمن لنا الزرع واذا لنا الضرع والمقتان
بركات السماء وانبت لنا من بركات الارض المهر ارفع عنا الجهد والجوع والعربى والكشف غما من
البلاء ما لا يكشفه غير الله المهيمن اننا نستغفر الله انما كانت غفارا فافارسل السماء علينا مدرارا
وانه اعلم **قال نعل وصلاة الغفران ثلث احسن عبادها** ان يكون العدو في غير جهة القبلة
فيغفر الله الامام فرقتين فرقة تقف في وجه العدو ويصلي بفرقة ركعة ثم تقف لنفسها و
تصلي الى وجه العدو وتجي الطائفة الاخرى ويصلي بها ركعة ثم تقف لنفسها ثم يسلم بها
صلاة الغفران مشروعة نهجنا الى يوم القيامة وقد صلاها الصحابة رسول الله وم ولين سبها
بات فيفعل كالقصر **قال الشيخ** وهو ثلثة احسن عبادها ان يكون العدو في غير جهة القبلة
فيغفر الله الامام كما قال الشيخ فرقتين وفرض المسئلة ان يكون العدو بحيث لا يمكن مشاهدتها
في السورة ولما انما ان يكسونا في الصلاة وان يكون للمسلمين كثرة تكون كل فرقة تقاوم العدو
وحينئذ فتذهب فرقة الى وجه العدو ويتأخر بفرقة الى حيث لا يبلغهم سهام العدو فيفتتح بهم
الصلاة ويصلي كل ركعة فاذ اقام الى الثانية خرج المقعدون عن متابعتهم بنية المفارقة
فان لم ينهوا المفارقة بطلت صلاتهم فاذ افارقوه اتموا لانفسهم الركعة الثانية وشهدوا و
سماوا وادعوا الى وجه العدو وجاء الطائفة التي في وجه العدو فاقتدوا بالامام في الركعة الثا
نية ويطلب الامام القيام الى الجوق فيمضي فاذ الحقوه وصل بهم الثانية فاذ اجلس الامام للتشهد
قاموا اتموا الثانية والامام يستقل في تشهد فاذ الحقوه سلم بهم وهذه الصلاة على هذه
الكيفية التي فعلها رسول الله وم يزار الرقاء كما رواه الشيخ في رواية سهل وذات
الرقاع موضع بنجد وسميت الوقعة بذلك لئلا الوقعة كانت عند سجدة سميت لك
وقيل لانهم لقوا على بواطن اعدائهم الخرق لانها كانت تمرق وهذا الصبح اذ ثبت في الصحيحين
وقيل غير ذلك **قال الثاني** ان يكون العدو في جهة نصفين ويجزم بهم فاذ يجزم بعد سجدة
احد الصفتين ووقف الصف الاخر يجزم فاذ ارفع سجدا واحدا هو الغرب الثاني وهو
ان يكون العدو في جهة القبلة فيرتب الامام الناس نصفين ويجزم بالجميع فيصليون معه

في صلاة الغفران ثلث احسن عبادها

القبلة

ينتهي الى الاعتدال عن ركوع الركعة الاولى فاذا سجد سجد معه اعدا الصفتين اما الاول
او الثاني فتصلي المذهب الصحيح ولا يتعين صف الحراسة فاذا اقام الامام سجد الى الشا ٧ قاموا
فيه سجد الصف الاخر وحقوه وقيل بالجميع فاذا اعتدل حرس الصف الذي سجد في الاول وسجد الصف
الاخر فاذا رفعوا رزق سجد الصف الحارس وهذه صلاة رسول الله وم بعضا من شأرا
ها ابو داود وغيره وان كان في رواية مسلم ان الصف الذي يليه هو الذي حرس او لا وقام الصف الاخر
فخبر العدو وقال الاصحاب وهذه الصلاة ثلثة شروط ان يكون العدو في جهة القبلة وان يكونوا
على جبل او مستوي الارض لا يرتفع عن ارض المسلمين وان يكون في السجدة لثمة لسجد
طائفة ويجزم اخري واعلم انه لو رتبهم صفوف فاجاز ذلك الحرس بعض الصف وانما اعلم **قال**
الثالث ان يكونوا في شدة الخوف والتحام الحرب فيصلي كيف امكنه راجلا وراكبا مستقبل القبلة
وغير مستقبل لها **العشر** الثالث صلاة شدة الخوف فاذا اشتد الخوف ولم يتمكن قسمة القوم
لكثرة العدو ونحو ذلك والتحام القتال فلم يقدر واصل النزول حيث كانوا ركبانا ولا على الاخرى
ان كانوا راجلا صلوا راجلا او ركبانا الى القبلة والى غيرهما قال انه تعالى فان خفتهم فراجلا او
ركبانا قال بن عمر مستقبلين القبلة وغير مستقبلينها كذا رواه مالك عن نافع مولى بن
عمر وقال ما رواه الاعن النبي وم قال لما ورد في رواية الشافعي عنه عن النبي وم قال الا
صحاب يصلون بحسب الامكان وليس لهم تاخير الصلاة عن الوقت واذا صلوا على هذه الكيفية
فلا اعادة عليهم ولهذا ثمة مرة في فصل الاستقبال وانما اعلم **قال ويجزم على الرجال ليس**
والذهب ويجزم للنساء ليس والذهب وكثيره سوا يجزم على الرجال ليس الحديث **والذهب**
وكذا التفطية به والاستناد اليه واقتراشه والتثنية وكذا اتخاذ بطانة وستر او سائر
رجوه الاستعمال وحجة ذلك انه عليه وم عن ذلك في رواية النبي وم انها رسول الله وم عن ليس
الحديث والديباج وان جلس عليه وعلة النهج ان فيه خيلا وحسنة ولا تليق بشهادة الرجال
ولهذا لا يلبيه الا اراذل الذين يتشبهون بالنساء الملعونون على لسان الرسول وم و
يجزى ليه للنساء لقوله وم احل الذهب والحديث لاننا استي وحرم على ذكرها رواه الامام
احمد في مسنده وقال الترمذي حديث حسن صحيح وفيه لطيفة شرعية وهو ان ليس يميل
الطبع الى وطني النساء فيؤدون الى ما طلبه من الاولين والاخرين وم وهو كثرة النسل وعمل يحرم
على النساء اقتراش الحديث وفيه وسبها انصحا عند الرفع يحرم لما فيه من السفى والخيل الا ان
انه يجوز لهن ليس الذهب دون الاكل في اية الذهب ولين الحق الذي ذكرناه في المسئلة بتمامه
مفقود في الاقتراش والاصح النور في الجواز **قوله** يحرم على الرجال يؤخذ منه انه لا يحرم على
الصبيان حتى انه يجوز لولي الصبي ان يلبسه وهو كذا في الصحيحين عند الرفع في الشرح وم
الكبير شرط ان يكون دون السبع سنين والصحيح في الحديث والنور في الجواز مطلقا وهو
مقتضى كلام الشيخ **قوله الشيخ** وكثير الذهب وسيره سوي يعني في التحريم والاصل في ذلك
قوله وم لا تلبسوا الحديد ولا الديباج ولا تشبهوا في اية الذهب والفضة فانما هو في الدنيا

القبلة

في الآخرة ورواه البخاري ومسلم والباقي في إسناده **قال** واذا كان
 بعض الشرع ابرئاً من بعضه **قال** فقلنا او كنا نجازله ما لم يكن الا برئاً من
 حرم استعماله من الحديد الصرف اذا ركب مع غيره مما يباح استعماله كالكتان وغيره
 ما حكمه ينظر ان كان الحديد الاغلب حرم وان كان الاغلب غيره حل تغليباً للجانب الأكثر
 اذا كثرة من اسباب الترجيح فان اشتريا فوجهاً الاصح الحل لانه لا يسمي ثوباً حرم الاصل
 في المانع الاباحة وقيل يحرم تغليباً للجانب التحريم وهو القياس لبن القاعدة التحريم في اجتماع
 الحلال والحرام والصحيح انه الاعتبار بالوزن في الكثرة والقلة وقيل ان الاعتبار بالظهور وهو
 قوي لوجود المعنى من الغلبة وميل النفس **واعلم** انه يحل الشرع المطر من المطر في الذي جعل
 طرفه حراماً كالطوق والفرج ورؤس الاكام والذيل ظاهراً كان التطريفي او باطناً والاصل
 في ذلك احاديث فيها **رواه مسلم** عن عمر رضي الله عنه قال نهى رسول الله عن الحديد
 الا في موضع اصبع او اصبعين او ثلث اواربع وهذا في التطريفي والتطريفي بالحديد ما
 بالذهب فانه حرام لشدة السرف وقد سرح بذلك البغوي وهي مسألة حقة ينبغي ان
 يشبه لها فان كثرة امة الاراذل من ابناء الدنيا يدفع اليه ثوبت الوضوء والعمامة بشملة او
 منشقة مطرقة بالذهب فيستعملها ويربما جاء الى المسجد ووضعها تحت جبهته في وقت
 الصلاة قال الله تعالى فليخذر الذين يخافون عذابي ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب
 اليم **قال** بعض العلماء والفتنة الكفر عافانا الله من ذلك بمنه وكرمه ورواه **قال** **فصل**
 ويلزمه **في الميت اربعة اشياء** غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه لا خلاف
 ان الميت المسلم يلزم الناس القيام بامر هذه الاربعة والقيام بهذه الاربعة فرض كفاية
 بالاجماع ذكره الرافعي والنووي وغيرهما وفيه شئ والفرق بين الفرض العين والكفاية
 ان الخطاب في فرض العين يتعلق بكل واحد بعينه كالصلوات الخمس واما فرض الكفاية
 فهو الذي يتناول بعضاً غير معين كالجهاد ويسمى فرض كفاية لئلا فعل البعض
 كافي في تحصيل المقصود اذا عرفت هذا فيتحقق موت المسلم استحق المبادرة الى
 تجهيزه واقتل الغل استيعاب بونه بالغسل بعد ازالة النجس لئلا ذلك هو الواجب
 في حق الحي فغسل الجنابة وتعليل بشرط نية الغسل في غسل الميت وجهان الاصح
 عقد عند الرافعي والمحقق لا يجب لئلا المقصود من غسل الميت النظافة وهي تحصيل
 بلا نية ولئن الميت ليس من اهل النية بخلاف الحي فغسل هذا لا يفرغ من الكافر ولا
 يغسل الطريق لحصول النظافة والثاني انه يشترط النية في فعل هذا انه لا يفرغ من
 الكافر ولا الفريق وعلى باننا ما مر من غسله وصح النووي في المنهاج وجوب غسل
 الفريق بعد تقصيره عدم اشتراط النية والعجب ان الرافعي رجع في شرحه وجوب

ويلزم

غسل الفريق

غسل الفريق وسحق **ان** يوضئه الغسل كوضوء الحي ثلثاً ثلثاً ولو خرج منه
 شئ بعد الغسل وجب ازالته فقط دون الوضوء والغسل في الصحيح ولو تخرق بحيث
 لو غسل ثم ايمه وان كان به فروج وخيف من غسله شارب البلاء الذي غسل لا ت
 صايرون اليه ولا يختزن الميت على المذهب وانه اعلم **واما الكفن فاقوله** ثوب واحد
 هو فريق الرجال والمرأة لقصة مصعب بن عمير رضي الله عنه في الصلاة تأ
 ت واما الذين فاقله حفرة كتمت راحة الميت وتحرسه عن السباع فيسحب ثوباً
 غالباً وانه اعلم **قال** **واثنان** لا يغسلان ولا يصلى عليهما الشهيد في تفسيره الشرحين
 السقط الذي لم يستهل ويصلى عليه اذا اختلج اعلم ان الشهيد يصدق على كل من قبل ظاهراً
 او مات بفريق او حريق او هدم او مات بسوطاً او مقطوعاً او مات عشقاً او كانت امرأة
 وماتت في الطلق ونحو ذلك وكذا اسما مات فجأة او في دار الحرب **قال** **بن** **الرفعة** ومع صديق
 انهم شهداء فيلوا يغسلون ويصلى عليهم كغير الموت ويقع الشهادة لهم انهم احياء
 عند يوم يبرزون واما من قتل الكفار بغير غير مخوف لقتال او متحيز الى فئة او كان يقاتل
 رياء وسعة فلهذا الشهيد في الحكم **يقول** انه لا يغسل ولا يصلى عليه وهو شهيد في الدنيا دون
 الآخرة واما من قتل الكفار بسب القتال على الوجه المرفوع فلهذا الشهيد في الدنيا والآخرة
 يكفنه قتلته مشرك الاصابه سلاح مسلم خطأ او اعاد عليه سلاح نفسه او سقط عن
 فرسه او رمحه دابة او شرد في هذه فوات وكذا لو وجدنا ميتاً قتيلاً عند انكشاف الحرب
 ولم يعلم سب موته سواء كان عليه اثر دم ام لا لئلا الظاهر انه مات بسب القتال
 فهذا لا يغسل ولا يصلى عليه لانه لا البالغ والصحيح والخبر والعبد والرجل والمرأة **لما روى**
 البخاري عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يغسل قتلاً واحداً ولم يغسل عليهم **واما من** مات
 حال معركة الكفار لسب القتال باليد بغير منة او فجأة فالمذهب انه ليس بشهيد ولو خرج
 من القتال ومات عند القتال فان قطع بمرته من تلك الجراحة وبقي فيه حياة مستقرة بعد انقضاء
 الحرب ففيه خلاف الصحيح انه ليس بشهيد وان قصر الزمان يقع ايماناً فليس بشهيد
 بلا خلاف **واعلم** ان ظاهراً اطلاق الشيخ بشمل الجنح هو كذا فلا يغسل ولا يصلى عليه
 وحجة ذلك ان حنظلة ثلث يوم احد فلم يغسله النبي صلى الله عليه وسلم وقال رايته الملائكة تغسله فلو كان واجباً
 لم يغسلوا لانه اعلم **قال** **واما السقط** فله حالتان الاولى ان يستهل اي يرتفع سوره
 بالبكال ولم يستهل ولكن غرب الليل او نظر او تحرك حركة كثيرة تدل على الحيوة ثم مات فانه
 يغسل ويصلى عليه بلا خلاف لانه يتيقن احيائه وفي الحديث اذا استهل الصبح ورث وصلى عليه
 ورواه النسائي وصححه بن حبان والحاكم وقال انه على شرط الشيخين لكن قال النووي

الشهيد

في شرح المذهب انه متعيق نعم قال بن المذران الاجماع منعقد على الصلوة الحالة الثانية
ان لا يتيقن حياته بان لا يستهل ولا ينظر ولا يمض ويغمره فينظر ان عمره عن اماره الحياة
كالاعتلاج وغمره فينظر ايضا ان لم يبلغ هذا يبلغ فيه الروح وهو اربعة اشهر فصاعدا
لم يصل عليه بلا خلاف في الروضة ولا يغسل على المذهب لئلا يغسل اغتسل الصلوة ولهذا
يغسل **الذبح** ولا يصل عليه وان بلغ اربعة اشهر فنقول ان الاظهر انه ايضا لا يصل عليه
لكن يغسل على المذهب واما اذا احتلج او تحول فيصلي عليه على الاظهر ويغسل على المذهب
وانه اعلم **واعلم** انه ما لم يظهر فيه خلقة ادمي كيف فيه المواراة كيف كان وبعد ظهور
خلقة ادمي حكم التكفين حكم الغسل وانه اعلم **قال** **ويعلم** الميت وترا يكون في اول غسله
سرا او فاعره شي سري من كافر مرتد ذكر اقل الغسل واما كونه فامور كثيرة
منها ما ذكره الشيخ فيغسل بعد ترضيته راسه ثم لحيته وخطه وغمرها يغسل الشق
الايمن ثم الايسر ثلثا **لما رواه** البخاري عن امر عطية رضى الله عنها قالت دخل علينا
رسول الله وورع نحن نغسل ابنته فقال اغسلها ثلثا او خمسا او اكثر من ذلك ان را
يتن وذلك بما ورسول **ويعلم** في الاخذة كاقورا او شئ من كافور وادان بما
منها وموانع الروضة منها فظفرنا شعرها ثلثة اثلاث قرنها وناصيتها **وفي رواية**
البخاري والقيناها خلفها ويستحب سرج لحيته ورأسه ان كان عليها شعر بمشط
ولحم الاسنان ويكون برفق لئلا ينتفخ فان انتفخ شي وده بعد غسله اليه وور
ضعه معه في الكفن اكراما لاجزائه كذا اجزم به الراعي والنووي وعن القاضي انه لا يرده
ومن انه يرده اليه **واعلم** انه يجب الاحتراز عن كنهه على وجهه فاذا غسله بالدر وغمره
في الغسل كما لا يكتفى بالاراء القراح ثلثا ويجعل الظهورية فلا كيف ذلك
الشيخ شي سري من كافور وادان بما منها فظفرنا شعرها ثلثة اثلاث قرنها وناصيتها
عمامة تقدر اقل الكفن ويستحب ان يكون الرجل ثلثة اثواب وافضلها البياض ولا يكون
فيها قميص ولا عمامة بل امرار او لفافتان قالوا من سرته المراكبة والثاني من عنقه الي
كعبه والثالث يسترجع بونه **واما** المرأة ففخمة اثواب ازار وخمار وقميص و
لفافتان وهذه الامور ثابتة بالسنة **واعلم** ان كل شخص يغسل بما يجوز له ليه
زحيرته فيجوز تكفين المرأة في الحرير لكن يكره وحرمد ذلك في حق الرجل ويكره المن
عصر والمعصر في الجودرة والرداة يتعلق بجوار الميت فان كان مكشرا لمن جوار الثياب
وان كان متوسطا فمن رسلها وان كان مقلنا فمن خشن الثياب ويكره المغالات في غسله و

في كل غسله كاقورا وفي الغسله الاخره يكون الكافر قليلا لئلا يتغير لثامه فيسلبه

المفرد الكفن

المفرد اولي لبن الجديد اليق بالحي ويكون صفيقا غير رقيق لبن المقصود بقاؤه
دون الزينة وانه اعلم **قال** **ويكبر** **بكبيرة** يقرأ الفاتحة بعد الاول ويصل على النبي
ومر بعد الثانية ويدعو الميت بعد الثالثة ويسلم بعد الرابعة قد علمت ان الصلوة على
الميت فرض كفاية فيشترط فيمن يصل عليه ثلثة امور ان يكون ميتا مسلما غير شهيد كما
مرا اذا عرفت هذا فلا **قل** الصلوة على الميت سبعة اركان الاول النية ويشترط التعرض ط كان
لذكر الفريضة على الصحيح ثم ان الميت واحد نور الصلوة عليه وان حضر سوتش نور الصلوة
عليه ولا يشترط تعيين الميت واخطا لم تصح صلوته ويجب نية الاقتداء بالفرض **الثاني** القيام عند
القدرة **الركن الثالث** التكبيرات وهي اربع فلو كبر خامسة لم تبطل صلوته لشبوت ذلك في
صحيح مسلم ولانه ذكر اركان الرابع السلام الخامس قراءة الفاتحة بعد الاول لما روي
النسائي باسناد على شرط الصحيح عن سهل قال السنة في الصلوة على الجنائزة ان يقرأ في
التكبير الاول بسم القرآن مخفية والمخفية السكونة قال الراعي في المحرر وقال النووي في
البيان انها تجب بعد التكبير الاول بخالف ذلك في الروضة فقال تبع المرافع في الشرح انه
يجوز تأخيرها الى الثانية بخالف ذلك في النهاج فقال يجوز بعد غير الاول وذكر غيره
في شرح المذهب ومقتضاها انها تجوز بعد الثالثة والرابعة **السادس** الصلوة على النبي ومرتبة
الثانية لوروده في الحديث والصحيح ان الصلوة على الا لا تجب لبن صلوة الجنائزة بسببه
على التحقيف **الركن السابع** الدعاء للميت بعد التكبير الثالث والدليل ما ينطلق عليه امر الدعاء
ما الاكمل فادعية كثيرة ومن احسنها **ما رواه** مسلم عن عوف بن مالك رضى الله عنه قال كان
النبي وورع على جنازة فسمعت يقول اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وكرم نزله وور
سعه مدخله واغسله بما ورتج وبرد ريقه في الخطايا كما ينقي الثوب الابيض من
الدنس وابسله دارا خيرا من داره واعلا خيرا من اهله وزوجا خيرا من زوجته وقر
فتنة القبر وعذاب النار قال عوف فتمنيت ان اكون انا الميت ويقول في الطفل اللهم
اجعله فرط لا يوبه وسلفا وذررا ونبطة واعتبارا وشفيقا وثقلا به موازينها وا
فرغ الصبر على قلوبها وهو منا لا يق بالجار ويسن معه ولا تنفثها بعده ولا
تحررهما بعده قال النووي ويقول بعد الرابعة اللهم لا تحرمنا اجره ولا تنفثنا بعده نص
عليه الشافعي وضع انه عليه الصلوة والسلام كان يدعوا به ويسن ان يزيد را
غفر لنا وله وانه اعلم **فرع** المأمور الموافق اذا تخلف عن الامام بلا عذر فلم يكبر حتى كبر
الايام اخري بطلت صلاته لبن التخلف بالتكبير كالتخلف بركة غير صلوة الجنائزة
واما المسبوق فكبر ويقرأ الفاتحة وان كان الامام في الصلوة على النبي عمر من الدعاء بل
يراعى نظير صلوته فلو كبر الامام اخري قبل شروعه في الفاتحة كبر الامم مستقلة القراءة

كما لو رجع الامام في الصلوة فان ركع معه ولا يقرأ وان كبر الامام والمسبوق في الفاتحة
 فترك البقية وتابعه على المذهب بحافظة على التبعة فاذا سلم الامام توارى المأموم
 بآخر الصلوة بتكبيراتها واركائها ويستحب ان لا ترفع الحنازرة حتى يتم المقتدون صلواتهم
 ولا يقصر رقعها قبله ويصل على الغائب عن البلد لانه عليه الصلوة والسلام على النجا
 شيخ وهو المدينة زواه الشيخان ولو صل على من مات في يومه وغسل صلح قاله الروياني ولو صل
 على من دفن في حجة صلواته لا نه ولم يصل على قبر بعد ما دفن رواه الشيخان زاده الدارقطني
 بعد شهر انه اعلم **قال روي** في الجرد مستقبل القبلة ويسطح القبر بعد ان يعق ولا
 يبنى عليه ولا يخصص تقويم ان الدفن فترين كفاية وان اقله حفرة تمنع الريحه
 والسباع ويستحب ان يدفن في اللحد وهو افضل من الشق **لما روي مسلم** عن ابي وقاص رضي
 الله عنه انه قال اتخذوا لي لحدًا وانصبوا علي اللبن نصيبًا كما فعل رسول الله وم
 في الترمذي وابوداود والحد لنا والشق لغيرنا لكنه ضعيف ولو كانت الارض
 خوة تعين الشق **وقال المتولي** يلحد بالبنا والحد ان يحفر اسفل القبر مما يالي القبلة
 حفرة سبع الميت والشق ان يحفر في وسط القبر كالنهر ويبنا عايتاه ويوضع الميت
 بينهما ويسقن باللبن ويجب ان يدفن الميت مستقبل القبلة حتى لو دفن مستدبراً
 او متلقياً فانه ينشأ ويوجه الي القبلة ما لم يتغير ويستحب ان يوضع القبر ويعق
 قد رقامة وبسطة لئلا يعمى بذاك والزيادة على هذا التحقيق غير مأثور والمراد
 وقيل اربعة ونصف وبسطة يديه مرفوعتين وذلك ثلثة اذرع ونصف **قال الاثني**
 وقيل المستحب قد رقامة فقط وهو ثلثة اذرع ويرفع القبر قدر شبر فقط يعرف فيزار
 ويحترم **روي** بن حبان في صحيحه ان قبره ومركزه والصحيح سطحة افضل من تنجيه
 روي ان قبره ومركزه الصديق والفاروق رضي الله عنهما كذلك رواه ابوداود والحاكم
 فقال صحيح الاسناد فان قلت روي البخاري عن سفیان الثوري انه راي قبر رسول الله ومعهما
 في زمن عمر بن عبد العزيز جعل متخما والمستحب ان لا يزداد في القبر على ترابه الذي خرج منه
 ويكره تجصيصه والكتابة عليه وكذا البناء فلو بنى عليه اما قبة او محوطا ونحوه فلهذا
 كان في مقبرة مسيلة فهو لبن البناء والحالة هذه حرام قال النووي هذا لا خلاف في هذا
 القبر قال امام الحرمين والفرائد لا يكره الجمهور والاصح ان ينقل الترمذي عن الشافعي

انه لا بأس

انه لا بأس بالتقليل ويستحب ان يرش على القبر ماء ويؤديه طبع وان يوضع عند راسه صخرة
 او خيشية ونحوها ويكره ان يضرب عليه خيمة ولا بأس بالمشع بالنقل بين القبور ولا يستن
 احد الى قبر ولا يجلس عليه ولا يوطئ فيه صحيح مسلم لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها في
 الترمذي النسخ عن وفاتها وقال انه من صحيح وكذا لا حرج من جبه النور في شرح مسلم
 جزم به في اخر كتابه وان كان في الزاوية والروضة انه مكروه **قال ولا بأس بالكاء على الميت**
 عن غير نوح ولا شق ثوب ولا ضرب بخيوط الكاء على الميت قبل الموت وبعده اما قبله **فلم يرواه**
 انبياء رضى الله عنه **عن محمد بن يعقوب** قال دخلنا على رسول الله عمر وابراهيم ولده
 يحجود بنفسه فجعلت عينا رسول الله عمر تزفران يعني تسيلان رواه الشيخان واما بعده فلم
 روي انبياء رضي الله عنه ايضا قال شهدنا دفن بنيت لرسول الله عمر فرأيت عيشه تذرف فان وهو
 جالس على قبرها رواه الشيخان ايضا وروى مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه انه عمر راقب
 امه فبكى وابكا من حوله **واعلم ان الاول** عدم الكاء بعد الموت وقال بعضهم بالكراهة لقوله عمر اذا
 وجبت فلا تبكين بالكية اسناده صحيح ومعنى وجبت خرجت والكاء بقصر الروع والمدرع
 الصوة وتحرم النجاسة على الميت ولما جباها عقوبة عظيمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم النجاسة اذ التمس
 تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من حديد رواه مسلم والنوح رفع الصوت بالندب
 والندب ان تقول الحاسرة والسيدة والطريق الشايد ونحو ذلك قال عمر مامن ميت يموت فيقوم بالكيف
 فيقول واجللاه او نحو ذلك الا وكذا انه به ملكان يهلز مانه اهكذا كنت رواه الترمذي وقال انه
 حسن والهلزمة ضرب باليد وهي مقبوضة واما شق الجيب فممنوع الصدور والحد ونشر الشعر
 والوعا بالويل ونحو ذلك ومقدار كاه حرام وامر جاهد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس مقام منظر بالحدود
 وشق الجيوب ودعي بدعوى الجاهلية رواه الشيخان وفي الصحيحين برئ رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من الصالحة والحالقة والشاقة والعلق رفع الصوت عند المصيبة والمعنى في تحريم ذلك انه
 يشبه الظلم من ظلمه والاستعانة فذلك وذلك يعدل من الله العزيز الحكيم **وقد جاء في الحديث**
الصحيح ان الميت يعذب ببكاء اهله عليه فلو وقعت هذه الامور هل يعذب الميت
 بهذه الافعال الجاهلية ينظر ان اوصى بذلك كما يفعله بعض اهل الشره وبعض
 اهل البوادى بان يوصى بما جاز رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتركه وامانه وان لم يوصى بل فعل اهله ذلك
 لا برضاه ولا باختياره فلا يعذب ان شاء الله تعالى **واعلم قال روي** **اهله ثلثة**
ايام من دفنه التعزية في اللغة التسلية عن ما يعزى عليه وعند جملة الشريعة العمل
 على الصبر عن الميت بذكر ما وعد الله من الثواب والتخدير من الجزع المذهب الاجم والمكب
 للوزر والوعا والميت بالمفارقة لمصاحب المصيبة يجبر مصيبتها وهي سنة لما رواه البخاري
 ومسلم عن اسامة بن رضى الله عنه قال ارسلت احدي بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم تدعوه وتخبره

في الحديث ان الميت يعذب ببكاء اهله عليه
 في الحديث ان الميت يعذب ببكاء اهله عليه
 في الحديث ان الميت يعذب ببكاء اهله عليه

الجديدة انه لا يمنع وجوبها سواء كان الدين موجلاً او حالاً وسواء كان من جنس
المال ام لا فعلى هذا الوجه عليه القاض على ماله وحال الحول **فمن** الحول فهو كالمقصود
ففيه خلاف وهذا اذا غلبت القاض كل غير تيم شياً فان غلبت وسلطه على اخذه ولم يتفق
الاخذ مع حال الحول فالملك قطع به الجمهور انه لا زكوة عليه لضعف ملكه بتسلط
الغرماء وقيل فيه خلاف المقصود وهذا صور كثيرة ولا تطول بذكرها اذ الكتاب مو
ضوع على الاجازة والا ففى القلب شئ من عدم البسط هنا وفي غيره والله اعلم **واما النسيب**
ففيه اخترا من ما اذا ملك دون النسيب فهذا لا زكوة فيه فلا زكوة في الاباء والبنين
والغرماء ملك النسيب من كل نوع على ملباتى **واما الحول ففيه** اخترا من اذا مال ملكه نسيباً
فاكثر ولم يحل الحول فانه لا يجب ايضاً الزكوة لقوله عدم زكوة في مال مع يحول عليه
الحول رواه ابو داود ولم يضعفه واجتمع عليه التابعون والفقهاء قاله الماوردي وان خالف
فيه بعض الصحابة وسعى حوله لانه ذهب **واما غيره الشروط** السوم وهو الرعي
والخلا المباح واجتمع له بكتابي ابي بكر رضي الله عنه وفي صدقة الغنم في سائمة الغنم اذا كانت
اربعين الى عشرين ومائة شاة رواه البخاري في قوله بمفهومه انه لا زكوة في المعلوفة ووجه
الوجوب في السائمة ان موئها لما توفرت بالسوم احتملت المواساة بخلاف المعلوفة ثم ان علفه
معظم الحول فلا زكوة ككثرة المؤنة وان علفت النصف فما دونه فالصحيح ان علفت ثوراً او
تعيث بدونه بلا ضرر بين وجبت الزكوة لخفض المؤنة وان علفت ثوراً الا تعيش بدونه او
تعيث ولكن بضر بين فلا زكوة لظهور المؤنة محل الخلاف اذ علف بلا قصد فان علف على قصد
قطع السوم فينقطع به بلا خلاف وان قل وقد نص عليه الشافعي ولو ان علفت السائمة القدر المأثراً
العلق فلا زكوة لحصول المؤثر وقيل لانه لم يقصده **واعلم** ان الصحيح اشتراط قصد السوم
دون العلف فاعرفه ولو علف سائمة لا تمتاع الرعي بالشاة وغنوه وقصده الاسامة عند الامكان فلا
فلا زكوة على الصحيح لحصول المؤنة والسائمة العاملة في حريته او نفيح او نقل امتعة وغنوه فلا
زكوة فيها لانها معتدة لاستعمال مباح فاشبهت ثياب البون ولا فرق بين ان تعمل للمالك او
باجرة والله اعلم **قالوا اما الايمان** فقسمان الذهب والفضة وشرايط وجوب الزكوة فيها خمس
الاسلام والخربة والملء التام والنصاب والحول من ملكه نسيباً من الذهب والفضة حولاً كاملاً و
جبت عليه الزكوة عند وجود هذه الشروط **ونصاب الفضة ما يادرج** قال ابن المنذر بالاجماع
وفي الصحيحين ليس فيها دون خمس اواق صدقة وكانت الارقية في عهد علي عليه الصلاة و
السلام اربعين ووقية مصر حابة في حديث ولا فرق في الفضة بين المضروبة وغيرها كالقرض
والتبر والسابك وبعض الخلق على ملباتى **واما الذهب نسيباً** عشرين مثقالاً وياتى ثمة
هذا عند الموضع الذي ذكره **قالوا اما الزرع فيجب فيها الزكوة** بثلاثة شرايط
ان يكون مما يزرعه

ان يكون مما يزرعه الامميون وان يكون قوتاً مديناً وان يكون نسيباً ما تجب الزكوة في العيون بشرط
ان يكون مما يقتات في حال الاختيار والقوت عبادة عما يستعمل في المعونة وان يكون مما يزرعه
الامميون اي يزرع جنسه الامميون وان ثبت بنفسه كما اذا اقتنا شرب لمن تلزمه الزكوة
او حمله المأواه والعمري وان لم يزرعه الاممي وذلك كالخضرة والشعير والوزج والذخن والرز والماش
وهو الجلبان وقد تجب الزكوة في القطن اي القطن كالعنبر والحب والبقا وهو الفول واللوبياء والهرطمان
حقه يوم حصاده ووجه اختصاص وجوبها بما يقتات من الاقليات ضرورياً لا حياة بدونه فلهذا
اوجب الشارع ومنها اشياء لا رباب الضرر وان بخلاف ما لا يقتات الا بزار كالكمون والكرام وكذا
الخضراوات كالقثا والبطيخ ونحو ذلك فلا ضرورة تدعو اليه انما الكله تقات ولا يتبع ذلك من
وجود النصاب وقد روي النصاب ان شاربته نكاح وتور الشيوخ مديناً كذا شرطه العراقيون و
اشاعره **قالوا اما الثمار فتجب في شئ منها غير النخل** وشرايط وجوب الزكوة فيها
اربعة اشياء الاسلام والخربة والملء التام والنصاب من ملكه من ثمر النخل والكرم ما تجب
فيه الزكوة وهو مستصنف بهذه الشروط وجبت الزكوة عليه بالاجماع قاله بعض الشراح **وفي**
الحديث امر رسول الله ص بأن يحرص العنب كما يحرص النخل وتؤخذ زكوة ربيبا كما تؤخذ صدقة النخل
ثم رواه الترمذي وحسنه وصححه بن حبان وقد روي النسيب سائياً ان شاة الله تعالى ربحه لخصاص
الثمر والزبيب انهما يقتاتان فاشبههما الحب بخلاف غيرهما من الثمر فانه انما يؤكل كل ثمر اذا اوتقما او نادماً
فليس بضرر وري فلا يليق به المساواة الولبية وذلك كالثمر والربان والخوخ والفرجل والتين
قال في اصل الروضة لا يجب في التين ولا خلاف قلت الجذر بعدم الوجوب في التين ممنوع فذهب معاملة
بالوجوب بل هو في معنى الزبيب بل اولى بانه قوة اكثر من الزبيب فان صح الحديث في العنب فلهذا
فالتمس في معناه وان لم يصح فهو الذي ادعى غير الترمذي انه غير محفوظ لانه رواه الترمذي من
طريقين وروى كل منهما قاض وحسين فان الحق العنب بالنخل فالتين مثله واولى ولا يمنع ذلك
لا تريباً انما الحقنا بالحنطة والشعير ما اشترا بينهما في القوة وان لم يكن فيه قوة الا
قسيات التي فيها وقد يجب بان التين لا يتصور فيه الخصر **قالوا اما الزيتون**
والشمش وكذا التمر يتور على الجديد الصحيح ونحو ذلك والله سبحانه اعلم **قالوا اما الزيتون**
مروون التجارة فتجب الزكوة فيها بشرايط المذكورة في الايمان والعروض ما عدا النقدين
بكل عرض اعد للتجارة بشرايط مخصوصة وجبت فيه الزكوة واجتمع لوجوب الزكوة في التجارة
بقوله تعالى الفقوا من طيبات ما كنتم قال مجاهد ذلك في التجارة في السنة ان عليه
الصلاة والسلام قال في الزكوة قد رواه الحاكم وقال انه على شرط الشيخين **قالوا اما الزيتون**
يلحق على الشياخ الممتدة للبيع عند البزازين وزكاة العين لا تجب في الشياخ فتعين العمل على زكاة
التجارة **واعلم** انه يشترط مع ما ذكره الشيخ من الشروط ان لا يترتب كون العروض تقييد

مال التجارة ان يقصد الاتجار عند الاكتساب مللا المعروف من **تسوية** فبذلك لا بد
 ان يكون الملاك معاوضة فلو كان في ملكه عروض فنية فجعلها للتجارة لم يقصر
 عروضه للتجارة على الصحيح الذي قطع به الجماهير سواء دخلت في ملكه بأثر اوهبة
 او اشترا او قلنا بمعاوضة محضة يشتمل ما اذا دخل في ملكه بشرا او سوادا بشر
 بعرض او نقد او دين حال او موبل واذا ثبت حكم التجارة لا يحتل في كل معاملة الى نية
 جديدة وفي معنى الشراء **ما لو صالح** عن دين له فذمة انساب على عروضه بنية التجارة
 فانه يصير مال تجارة لقصد التجارة وقت دخوله في ملكه بمعاوضة محضة بخلاف الهبة
 المحضة التي لا اثر فيها **وكذا الاحتياط والاحتشاش والاصطلياد والارث فليس**
 من اسباب التجارة ولا اثر لا فتران النية بذلك **وكذا الرد بالعيب والاسترداد حتى**
 لو باع عرضا للقنية بعرض للقنية ثم وجدها اخذه عيبا فرده وقصد المردود عليه ياخذه
 للتجارة لم يصير مال التجارة **وكذا الوكان** عنده فورا للقنية فاشترى به عبد للتجارة
 ثم رد عليه الثوب بالعيب انقطع حول التجارة ولم يكن الثوب المردود مال تجارة بخلاف مال
 كان للتجارة فانه يبقى حكم التجارة **وكذا لو تبايع تاجران ثوبا لا يستمر حكم التجارة في**
 المالكين ولو كان عنده ثوب تجارة فباعه بعبد للقنية فرد عليه الثوب بالعيب لم يعد حكم
 التجارة قطع لئلا قصد القنية بموقع حول التجارة والرد والاسترداد ليس من التجارة
ولو خالع زوجته وقصد بعوض الخلع التجارة او تزوجت امرأة وقصدت بصداقها
 التجارة فالصحيح ان عوض الخلع والصداق يصير مال التجارة لوجود المعاوضة وقصد
 التجارة وقت دخولها في ملك الزوج والزوجة **ولو اجر الشخص** ماله او نفسه وقصد بالا
 جرة اذا كان يقوضا للتجارة تصير مالا للتجارة لئلا الاجارة معاوضة **وكذا الحكم**
 فيما اذا كان تصرفه في المنافع بان يستاجر المستغلات ويؤجرها على قصد التجارة فاذا اردت
 معرفة ما يصير مال تجارة وما لا يصير فاحفظ الضابط وقدر كل عرض ملك بمعاوضة محضة
 بقصد التجارة فهو مال تجارة وان لم يكن معاوضة او كانت ولكنها غير محضة فلا تصير العرض
 مال تجارة فانه قصد التجارة فلهذا اتفقنا على كلام الشيخ وتقوم عروض التجارة والله اعلم
قال واول نصيب الابد خمس وفيها شاة وفي عشرين ثانيا وفي خمس عشر ثلث شاة
 وفي عشرين اربع شاة وفي خمس عشرين بنت مخاض من الابل وفي ستة وثلاثين بنت
 لبون وفي ستة واربعين حقة وفي احد وستين جذعة وفي ثمان وسبعين بنتا لبون
 وفي احدى وتسعين حقتان وفي مائة وواحد وعشرين ثلث بنت لبون ثم في كل اربعين حقة
 وفي كل خمسين جذعة **الاول نصيب الابد خمس قوله** ليس فيها دون خمس وفي
 من الابل صدقة رواه الشيخان ثم ايجاب الشاة في الابل على خلاف الاصل لانها من غير الجنس لكن
 في شروعية

لا في شلها في
 المسلمين صحيح

في شروعية ذلك رفقا بالجانبين اذا اخرج بعير في خمسة ابعة فيه اجماعا بالمالك وفي عموم
 ايجاب الزكاة اجماعا بالفقراء فانتهجت المصلحة بالشاة **وانما تكون** الزكاة في عشرين ثانيا
 الصدوق رضي الله عنه الذي يقفه الى البعير وفي اول بسم الله الرحمن الرحيم هذه خمسة الصدقة
 التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين على وجهها فليعطها ومن سئل فوطها فلا يعط الى غيره رواه
 البخاري **واعلم** ان الشاة الواجبة فيها دون خمس وعشرين من الابل هي الجذعة من الضأن وهي مالها
 سنة على الصحيح ومن المعز مالها سنتان على الصحيح اذا الشاة تصدق على الغنم والمصر والاصح
 انه يتخير بينهما ولا يتعين غنم البلد لا يجوز ان يتقل الى غنم بلد اخر الا اذا كانت مساوية
 لها في القيمة واغلا منها **ولا يشترط** في الشاة ان تكون ناقصة القيمة عند البعير بل يجوز ان
 تكون قيمة الشاة اكثر من قيمة البعير ثم ثبت المفاضل الماخوذة في خمس وعشرين مالها سنة
 ودخلت في الثانية وسميت بذلك لانه ان لا تمتها ان تحمل مرة اخرى فتصير من ذوات الخاض وهي الخوامل
 الخاض الهم الولادة وانما بنت اللبون فلها سنتان سميت بذلك لئلا تمتها قد ان لها ان تضع ثانيا و
 يصير لها لبن وانما الحقة فلها ثلث سنين سميت بذلك لانها استحققت ان تترك وتحمل عليها و
 قيل استحققت ان يطررها الفحل وانما الجذعة فلها اربع سنين وطلعت في الخامسة وكذا اجمع
 الاسماء السابقة وسميت جذعة لانها تجزع مقدم اسنانها اي تسقطه وقال الاصمعي
 اسنانها بعد ذلك لا تسقط وهذا السن هو اخر اسنان الزكاة والله اعلم **قال واما اول نصيب**
البقر ثلثون وفيها تبيع وفي اربعين سنة وعلى هذا اذا لا يجب في البقر شيء حتى يبلغ ثلثين
 فهو اول نصيب البقر لانه عليه الفلاة والسلام بعث معاذا الى اليمن واسره ان ياخذ من البقر
 كل ثلثين تبيع ومن كل اربعين سنة رواه الترمذي وقال انه حسن وقال الحاكم انه على شرط
 الشيخين وقال الرويان هذا اجمع عليه والتبيع بن سنة ودخل في الثانية وسمي بذلك
 في الرعي وقيل قرنه يتبع اذنه اي ييا ويحار ولما اخرج تبعية فقد زاد خيرا ثم يستقر الامر في كل
 ثلثين تبيع وفي كل اربعين سنة وهكذا اذا ولو اخرج عنها تبعية جاز على الصحيح
 وسميت سنة لتكامل اسنانها وقال الازهر في الملوك سننها والله اعلم **قال واول**
نصيب الغنم اربعين وفيها شاة جذعة من الضأن او شاة من المعز وفي مائة وواحد وعشرين
 شاتان وفي مائتين وواحدة ثلثة شاة ثم في كل مائة شاة لا يجب في الغنم شيء حتى يبلغ مائة
 اربعين ففيها شاة **الاول نصيب** في كل اربعين اربعين مائة شاة فاذا زادت على عشرين ومائة
 ففيها شاتان فاذا زادت على مائتين الى ثلثمائة ففيها ثلث شاة فاذا زادت على
 ثلثمائة ففي كل مائة شاة **واعلم** ان الجذعة من الضأن مالها سنة والشنبة من المعز مالها
 سنتان وهي الماخوذة ان لقول عمر رضي الله عنه لا لاسعي لا تاخذ الا كولة ولا الربا

والفحل الغنم وخذ البذرة والشنية رواه مالك وقول الشيخ في كل مائة شاة يعنى اذا بلغت اربعماية وجبت اربع شياة شريستقر الحاسب في كل مائة شاة **واعلم** انه اذا اخذ نوع الماشية اخذ الفريضة منه لانه المال مثاله بان كانت الابل كلها عربا وسمى ابل العرب او كلها بخات وسمى ابل التبراد لها سناماين **وكذا** البقر لو كانت كلها جواميس او كلها عربا وسمى النوع الغالب او كانت غنمه كلها ضانا او جميعها معز او فئود من النوع فلم اخذت الصدقة مع اتخاذ النوع ولا نقص فعامة الاصحاب على ان الساعي ياخذ انفعها للمساكين فلم اخذ من ضان معزا او عكسه فهل يجوز الصحيح نعم شرط رعاية القيمة لاتخاذ الجنس فان اختلفت كضان ومعز فلا يظهر انه يخرج ما بها ومقطا عليهم بالقيمة رعاية للحاينين مثاله كانت ثلثين معزا وعشر نعجا اخذ معزا ونعجة بقمه ثلثة ارباع وربع نعجة فاذا اقل مثالا قيمة معز تجزى دينارا وقيمة النعجة المجزية ديناران اخرج نعجة او معزا قيمتها دينار وربع وعلى هذا القياس **ولو كانت** ماشيته صحاحا وسرافا لم تجز المربضة وكذا المعيبة **لقوله تعالى** ولا يقيموا الخبيث منه تنفقوا **والحديث** لا يؤخذ في الصدقة هزيمة ولا ذات عوار رواه البخاري والهزيمة الفاجزة عن كمال الحركة بسبب كبرها والعوار العيب رواه الترمذي بلفظ العيب ويجب ان يخرج صحيحة لا يقة بالحال مثاله اربعون شاة نصفها صحاح ونصفها مراض فتمه كل صحيحة ديناران وقيمة كل مريضنة دينار فعليه صحيحة بقيمة ثلاثة ارباع وربع مريضنة واحد دينار ونصف وربع على هذا القياس **ولو كانت** ماشيته كلها مريضنة او كلها معيبة اخذت الزكوة منها لانها مال **قال الله تعالى** اخذ من اموالهم صدقة ولين الفقراء انما ملكوا منه فهو كسائر الشراكا وشرا انما لو كلفنا المالا غير ذلك لا جفنا به **وكذا** لو تخضت كلها ذكورا اخذ الذكور كما تؤخذ المريضنة من المراض **وقيل** لا يجوز في انما التنصيص جاء في الا ناس وكذا تؤخذ الصغيرة في الجدي كما تؤخذ المربضة والمريضنة في النجاسة في قفصة ان كبر رضى الله عنه حين قال فاحمل الردة وانه لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها الى رسول الله فمقتلهم عليه والعناق الصغيرة من الغنم ماله تجزى وصورة كونه الماخوذة من الصفار بان تقوى الاسماء في اثنا الحول او بان ملك اربعين من صفار البقر او المعز ولا تؤخذ الاكولة اي المسمنة للاكل ولا الرتب وسمى حديثه العهد بالانتاج لانها من كرام الاموال ولا حامل لثمنه وسمى ذلك **ونقل** بن ارفعة عن الاصحاب ان الذي طرقتها الفحل كالحامل لثمن الغالب في البهايم العلوق من سرقة بخلاف الادمية فلم كانت ماشيته كلها **وكذا** امير طالساه بواحدة منها بخلاف ما لو كانت كلها حوامل لا تعلق به بحاملين اربعين فيها شاة والحامل شاتان **وكذا** نقله الامام عن صاحب التفسير **ولم يثبت** في غير نوري المالك باعطاء الاكولة في الصحاح ثلثين فعليه صحيحة بقيمة صح

والحامل

والحامل فانه يؤخذ منه وكذا الرثا وسميت بذلك لانها تربي ولربها وهذا المير يطلق عليها الي خمسة عشر يوما من ولادتها قاله الامم حري وقال الجوهري ان تمام شهر مكرمه **اعلم قال** **وخليفة** **بن كيسان** **الزكوة** الواحد بشرائط سبعة اذا كان المراح واحد والمرح واحد والفحل اشترار والمشرع واحد والحالب واحد وموضع الحالب واحد **اعلم** ان الخلطة على نوعين احدها خلطة غيره والثاني خلطة الجوار بان يكون مال كل واحد منها مقيما مقيما عن مال غيره وكان يجاوره بخاورة المال الواحد على ما ذكره الشيخ ولقد اختلفوا في الخلط بين الزكوة فيجوز ان مال الشخص والاشخاص بمنزلة الشخص الواحد ثم الخلطة قد تجوز الزكوة وان كان عند الانفراد كما لو كان لواحد عشرين ولاخر عشرين شاة فخلطوا ببيت شاة ولو انفرد كل واحد لم يجز شاة **وقد نقل** الخلطة الزكوة كرميلين خلط اربعين بربعين شاة تجزى عليها شاة ولو انفردا وجب على كل واحد منها شاة **وقد عرفت** الخلطة الزكوة كما لو خلط مائة شاة وشاة بمثلها فانها تجزى على كل واحد شاة ونصف ولو انفرد بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خلطتين فانها يتراعيان بينهما بالسوية رواه البخاري **ثم خلطة** الجوار لا بد فيها من شروط احدها الاتخاذ في المراح بضم الميم وهو ما يرب الماشية ليللا الثاني الاتخاذ في المراح وهو المرعى وسنهر من يفر المراح بالمكان الذي يجمع فيه قبل سورها الى المرعى لانه ورد ايضا بالاتفاق **كما قاله** النووي في الروضة وكذا لا بد من الاتخاذ في المراح الى المرعى قاله النووي في شرح المذهب الثالث الاتخاذ في المرعى وفيه خلاف الاصحاب يشترط رمعي ايضا والمذهب الذي قطع به الجمهور انه يشترط **والحديث** الخلط لهما لجمعها في الفحل والحوض والرابع رواه الدارقطني نعم اسنائة ضعيف والمراد بالفحل الجنس والشرط ان يكون مرسله بين الماشية لا يختص واحد بفحل سواء كانت الفحول مشتركة لاحدهما او مستعارة **الخامس** الاتخاذ في المشرع ويقال له المشرع ايضا بان يشرب الماشية من نهر او عين او بئر او حوض او مائة متعذرة بحيث لا يختص غنم احدهما بالمشرع بل يشرب من موضع دون موضع قال في التمهيد يشترط ايضا الاتخاذ في الموضع الذي يجمع فيه للبع والموضع الذي يجمع فيه اذا شرب ليشرب غيرها **السادس** الاتخاذ في الحالب وهذا ليس بشرط وكذا لا يشترط اتخاذ الانا لولا ان يحلب فيه ولا خلط اللبن ولا شاة الخلطة على الصحاح في الاربع **السابع** الاتخاذ في الحالب بفتح الام وهو موضع الحلب وحكم وهو اجزاء الصحاح المنصوص **واعلم** انه يشترط مع ما ذكرناه كون المجموع نصا فلو ملك زيد عشرين واخر عشرين وخلطوا وبقى لاحدهما بلا خلط فلا زكوة اصلا **ويشترط** ايضا ان يكون الخليطان من اهل الزكوة فلو كان احدهما ذميا او مكاتبيا فلا اثر للخلطة بل ان كان نصيب المسلم الحر نصا فانما زكوة الا

في يوم الجمعة في شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين

الانفراد والاشارة على **ويستدل** ايضا دوام الخلطة في جميع السنة فلو فرضنا في ذلك
تقطع الخلطة تشر في المراسي بلا خلاف وقدرت في الثمار والزرع والتعدين واموال القبا
رة فيه قولان اصحهما نعلم ان الارتفاق الحاصل في الماشية يحصل ايضا في هذه الانواع صا
فيستدل في المعشرات اتخاذ الناطور والاكاد وهو الفلاح والعمال والمقبح والمقاط والنهر
والبحرين وهو البيدر وغير ذلك اتخاذ الحانوت والحارس والميزان والوزان والناقد و
النادي والمتقاضى قاله البزنجي والعمال قاله النووي في شرح المذهب وان كان في الدراهم و
الحل واحد ليس فيخذ في الصنوق وفي استعة التجارة بان يكون في مخزن واحد وليس فيميز
لحدما عن الاخذ في شي مما سبق وحينئذ تثبت الخلطة والله اعلم **قال اول نصاب**
الذهب عشرون مثقالا وفيه ربع العشر نصف مثقالا وما زاد فيجب اياه **قال**
نصاب الورق ما يتا درهم وفيها ربع العشر خمسة دراهم وفيها زاد فيجب اياه زكوة
الذهب والفضة ثابت بالكتاب والسنة واجماع الامة **قال الله تعالى** والذين يمتثلون الذهب
والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيسرقوا بعذاب الهم والمراد بالكنز هذا ما لم يؤد
زكوة **في صحيح** مسلم ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها مقها الا اذا كان يوم
القيامة صنف له صفائح من نار فاما من عليها نار جهنم تضيئ بها جهنم وجنيته وظهوره
كلما بردت اعيدت له الحديث وحققا زكوتها **وانما نصابها** فكما ذكره الشيخ في الحديث في
الربعة ربع العشر والربعة الفضة والذهب وادعى بن المذران الاجماع منعقد على ان نصاب
الفضة ما يتا درهم وعلى ان نصاب الذهب عشرون مثقالا اذا بلغت قيمتها ما يتا درهم
ولا فرق في ذلك بين المفروب وغيره كما مر والمثقال لم يختلف قوله في الجاهلية **واما درهم**
فهو ستة دنانير كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ذهب وهذا التقدير على سبيل التعديل
في لو نقص حبة او بعض حبة فلا زكوة وان راج رواج النصاب التام لجودة نوعه ولو نقص
في بعض الموازين وتم في بعضها فالصحيح انه لا زكوة وقطع به جماعة **ويستدل** ان يملك
النصاب حولا كاملا وان يكون الذهب والفضة خالصين فلا زكوة في المفشوش منها حتى
يبلغ الخالص من الذهب عشرون مثقالا ومن الفضة ما يتا درهم وحينئذ فيجب
ويخرج من الخالص فلم يخرج من المفشوش **قال الشرح** ان يبلغ الخالص منها قدر الواجب
ولو اخرج خمسة مفشوشة عن ما تاد درهم خالصة لم تجزيه ولو ملك ما يتا درهم مفشوشة
فلا زكوة فاذا بلغت قدر الخالص نصاب وجب فاذا اخرج منها فيجب ان يكون المخرج فيه
من الخالص قدر ربع العشر وقوله وفيما زاد فيجب اياه ولو قد بخل في الزيادة على النصاب
في المراسي حيث كان الاوقاص عفوا والفرق من المراكمة والله اعلم **قال ولا تجب في الحل**

المباح

في يوم الجمعة في شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين

في يوم الجمعة في شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين

المباح زكوة على تجب الزكوة في الحل المباح فيه قولان احدهما تجب فيه الزكوة لئلا امرأ

انت النبي وم وفيه ابنتها سكتان غليظتان من ذهب فقال لها اتعطين زكوة هذا
فقال لا فقال يوسف انه سورك اذ بهما يوم القيامة سوارين من نار فخلعتهما والقتهما الي
النبي وم وقال جانتا ولرسوله ربه يوم القيامة سوارين من نار فخلعتهما والقتهما الي
عنهما وكانت عايشة رضي الله عنها تجل بنات اخيها اياما في حجرها اياما فلا تخرج منه الزكوة وا
جب عن الحديث الاول بان الحل كان في اول الاسلام محرما على النساء قاله القاضي ابو الطيب
نقله البيهقي وغيره واجيب ايضا انه عليه الصلاة والسلام لم يحكم عن الحل مطلقا بالرجوع
انما حكم على فرد خاص منه وهو قوله هذا لانه كان فيه سرق بدليل قوله غليظتان ورجعت
سلم انما فيه سرق يحرم لبه ويجب فيه الزكوة **وفي الحديث** فاية وهي قول اصحابنا الا
صوليين ان وقايح الاعيان لا تغر ثم اذا وجبت الزكوة في الحل **اما** على القول الذي يوجب الزكوة
او فيها فيه السرقة كالحلخال او السوار او الثمين الذي يزينه ما يتا دينار فاختلفت قيمته ووزنه
بان كان وزنه ما يتا دينار وقيمه ثلثماية اعتبره القيمة على الصحيح فليس للفقراء نصيبه منه متاعا
فهر يشترطه منظر ان اراد وقيل يجوز ان يعطيه خمسة دراهم **وقوله في الحل المباح** احترز به
عن المحرم فانه يجب فيه الزكوة بالاجماع قاله النووي فمن ذلك ما هو محرم لعينه كالاولاني والملاءعق
والحجامر والملاحد وغير ذلك من الذهب والفضة على ما مر في الاولاني وكان محرما بالقصد بان يقصد
الرجل حل النساء الذي يملكه كالسوار والحلخال والظفر ان يلبسه غلما انه او قصدت المرأة بحل
الرجال كالسيف ونحوه ان تلبسه او تلبسه جوارها او غيرها من النساء او اعد الرجل حل
الرجال للنساء او اعدت المرأة حل النساء لزوجها وغلما انها فكل ذلك لا حرام **وتجب فيه الزكوة** ولو
اتخذ حلما وقصد تحريك كزده فقط فالذهب الذي قطع به الجمهور وجوب الزكوة فيه وان قصد
تجارته لم يملكه استعماله فلا زكوة فيه على الاصح كما لم ياتخذ لغيره ولا اعتبار بقصد الاجرة كجرة العوا
مل من الاول والمقبر **والعلم** ان حكم القصد الطارء كالمقارن في جميع ما ذكرناه فلو اتخذه قاصدا
استعمالا محرما ثم غير قصده الى مباح بطل حكمه فلو اعاد القصد المحرم ابتداء الحول وكذا
لو قصد الكثر ابتداء الحول **وكذا** تقايره واذا قلنا لا زكوة في الحل فانكسرت له احد الاحدا
ان ينكسر بحيث لا يمتنع الاستعمال فلا تاثير لامكساره **الثانية** ان يمتنع الاستعمال
ويحتاج الى سبيل وصورة فهذا تجب الزكوة فيه واول حوله من الانكسار **الحالة الثالثة** ان
تمنع استعماله لانه لا يحتاج الى صوغ ويقبل الاصلاح بلحاظ فان قصد جعله تبرا او درهم
او قصد كزده انفق الحول عليه من يوم الانكسار وان قصد اصلاحه فلا تجب الزكوة
على الصحيح لادوام صورة الحل وقصد الاصلاح واذ لم يقصد شي فالصحيح وجوب الزكوة

في يوم الجمعة في شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين

في يوم الجمعة في شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين

وانه اعلم **فرع** يجوز للنساء لبس جميع انواع الخيل من الذهب والفضة كالفلوق و
السوار والخلخال والقعا ويد وحق الجوز ووزن وخرار اتحاد هذه النعال من الذهب والفضة
غلاف الصحيح الجواز **وقيل** لا لرافى وقد تقدم في جواب الحديث انما فيه سرف حرام ليس
فكيف يقولون بالتحریم هناك ويقولون بالجواز هناك وقيل بان السرف امر نسبي وفي
جواز العمل بالدرع والدنانير المشقوقة التي تجعل في القلادة وجهان الصحيح في اصل
الروضة التحريم وقال في شرح المذهب في باب ما يجوز لبسه مع الرافى ان ذلك لا يجوز و
ليس الامر كما قاله بل الاصح الجواز قال الانسان وما في الروضة من حكاية الخلاف ممنوع
لا يجوز لبس ذلك للنساء قطعاً بلا حرجة وصرح به في الجوز وانه اعلم **قال فصل وفضة**
الزروع والثمار خمسة اوسق قدرها الف وستماية رطل بالغراقي وفيما زاد في حيا به وفي
الصحيحين ليس فيهما دون خمسة اوسق صوفة **وفي رواية** لمسلم ليس في حيا ولا
تم صوفة حتى يبلغ خمسة اوسق زاد بن حبان في صحيحه واسناد متصل والوسق
ستون صاعاً والاعتبار بمكيال المدينة **قاله الحنابلة** وقد رويها بالوزن الف وستماية
رطل بالغراقي لئلا يوسق ستون صاعاً وقد قيل من المنزلة الاجماع على ذلك فتكون الخمسة او
صل ما ذكره الشيخ وهو الف وستماية رطل وانما قدر بالغراقي لانه الرطل الشرعي ووزنها
بالدمشق ثلثمائة وستة واربعون رطل وثلثا رطل وهذه اربعة اوسق على ما يقوله الرافعي ان رطل
بغداد مائة وثلثون درهماً **واما** عند النووي فـ رطل مائة وثمانية وعشرون درهماً واربعة ا
سباع درهم فعلى هذا تكون الاوسق ثلثمائة واثنان واربعون رطل اوسق ستة اسباع رطل
كذا قاله والمنهاج **واما** في الروضة فقال انه بالدمشق ثلثمائة واثنان واربعون رطل
ونصف رطل وثلث رطل وسبع اوقية **واعلم** ان الاعتبار بالاسق بالكيل على الصحيح لا بالوزن
وانما قدر واذ لا بالوزن استظهاً رآه ذلك على سبيل التحديد **فكيف** تقرب قال النووي
في اصل الروضة الاصح عند اكثر من انه تحديد وقيل تقرب وصحح في شرح مسلم وفي كتاب
الظهار من شرح المذهب قال الصحيح انه تقرب والثاني انه تحديد وكذا صححه في كتاب
رؤس المسائل وعلمه بانه مجتهد فيه **واعلم** ان الاعتبار في ذلك المتقارن الرطب اذا صار قمر
جافاً والعنب اذا صار زيباً هذا ان ثمر او تراب ولا اخذت الزكوة منها في حال
كونها رطبةً وعنباً لئلا يكون ذلك معداً كهل احوالها فالاعتبار به **واما** في
الحبوب وقت الاخراج حال تصفيتها من ثمرها وقشرها الا اذا كانت تؤخر فيه وتؤكل
معه كالذرة تطحن وتؤكل مع قشرها غالباً فانه يدخل القشر في العسل لانه طعام وان
كان يزال تشغلاً كما يزال قشر الحنطة ويؤخذ قوله القشرة الا لانها القول وجهان

فصل في زروع وثمار خمسة

المذهب

المذهب انها لا تدخل في الحساب كذا نقله الرافعي عن صاحب العدة واقره وتبعه في الروضة
ككن قال النووي في شرح المذهب بعد نقله عنه انه غريب وقول الشيخ وفيما زاد في حيا به
يعني الزايد على النصاب يجب زكوة كالنقد وانه اعلم **فرع** غلة القرية وثمار البستان الموقوفين
على المساجد والرباطات والمدارس او على القنات والاراضي الفقراء والمساكين لا زكوة فيهما اذ
ليس لهما مال معين وهذا هو الصحيح بل المذهب الذي قطع به الجمهور واما الموقوف على معينين
فيجب فيه الزكوة كما اذا وقف على رجل بستان فاشترى منه اوسق نخل او وقف اربعين شاة على
جماعة معينين فان قلنا للملك على الموقوف لا ينتقل فلا زكوة وان قلنا يمكنه فلا زكوة ايضاً
على الصحيح لقنع مكرم وانه اعلم **قال وفيما ان سقيت بما السقا** رابع العشر وان
سقيت بدولاب او غرب نصف العشر يجب فيما سقي بماء السماء وغوه كالشجر او السقي
وهو الماء الجاري على الارض سبب النهر العظيم من الزرع والثمار العشر وكذا البعل وهو الذي
يشرب بعمرته لقربه من الماء واما ما يشرب بالنواضح وهو ما سقي عليها من الحيوانات والودا
اراشتراه او سقاه بالغرب وهو الدلو الكبير فيجب فيه نصف العشر والمقني من جهة الفرق عدم
المونة في الاول وجعل المونة في الثاني والاصل في ذلك **قوله** **فما سقيت السماء والعيون او كان**
شرباً العشر وفيما سقي بالنضج نصف العشر رواه البخاري وفي مسلم فيما سقيت الاثمار
والغير العشر وفيما سقي بالمساقية نصف العشر **وفي رواية** ابن داود في البعل العشر وانما
الاجماع على ذكر ما قاله البيهقي وغيره والعشر بعين مهيمة وثانيتها مفتوحة برأي مهيمة
هو الذي يشترطها ولو سقيت لا يشرب الا من المطر بان يحفر حفرة فيها الماء من السيل الى
اصول المطر الشجر وتسمى تلك الحفرة عائشاً لئلا يماري عشر فيها اذ لا يشترط بها ولو سقيت
الثمار والزروع بما يجب نصف العشر على السراوجب ثلثا رابع العشر عملاً بالقطر وان
غلب احداهما فيقطر ايضاً على الاظهر لان جهل الامر فلم يدر بما سقي اكثر جعلناه صنفين لئلا يضل
في رطل واحد عدم الزيادة على صاحبه وحينئذ فيجب ثلثه اربع العشر او عملنا ان احدهما
اكثر وجعلنا فقد تحققنا ان الواجب ينقص عن العشر ويؤخذ على نصف العشر فما خذ قدر
اليقين الى ان يتبين الحال قاله ما روي **قال وتقوم عروض التجارة عند الحول** بما
اشتراته به ويخرج من ذلك ربع العشر قد علمت ان النصاب والحول معتبران في زكوة
التجارة وهذا الخلاف في اشتراطه لعموم الاخبار لكن في وقت الاعتبار في الحول خلاف
الصحيح ان الاعتبار باخر الحول لكن في وقت الوجوب يتعلق بالقيمة لا بالعين وتقويم
ذلك العروض في كل لحظة يشق ويخرج الى مداومة الاسواق ومراقبة ذلك فاعتبر به
وقت الوجوب وهو اخر الحول وقيل يعتبر بجميعه وقيل بطرفه فعلى الصحيح ان كان

ليب

الظاهر وكذا لو ولد له ولد بعد الفجر او تزوج فلا فطرة عليه لعدم ادراك وقت الوجوب وانه
اعلم **قال وجوب الفطر** عن قوته وقوة عياله في ذلك اليوم ويترك عن نفسه وعن من تلزمه نفقته
من المسلمين وهذا هو السبب **الثالث** لوجوب زكاة الفطر وهو اليسار فالعسر فلا زكاة
عليه قال بن المنذر بالاجماع ولا بد من معرفة المعسر وهو كل من لم يفيضل عن قوته وقوة
من تلزمه نفقته اذ ما كان او غيره ليلة العيد ويوم ما يخرج به من الفطرة فهو معسر وعمل
يشتركون الصاع المخرج فاضلا عن مسكنه وخادمه الذي يحتاج اليه لخدمة فيه وجهان
في الروضة بلا ترجيح وصحح الرافي في المحرر والشرح الصغير انه يشترط ذلك **وكذا** صححه
النووي في المنهاج وشرح المذهب وكذا يشترط ذلك ان يكون الصاع المخرج فاضلا عما ذكرنا
وعن دست ثوب يليق به صرح به الامام والمتولي والنووي في بحث التنبه وهذا يمنع الدين
وجوب الفطرة ليس في الشرح الكبير والروضة ترجيح بلا نقلا عن امام الحرمين الاتفاق على انه
يمنع وجوبها كذا اذا الحاجة الى نفقته القريب تمنع وجوبها الا ان الرافي والشرح الصغير
رجحوا ان الدين لا يمنع وجوب الفطرة كذا لا يمنع وجوب زكاة المال قال في كلام الشيخ والاحتياط
ما يدل على ان الدين لا يمنع وجوب الفطرة كذا لا يمنع وجوب زكاة المال قال في كلام الشيخ والاحتياط
النووي في بحث التنبه ونقله عن الاصحاب وقول الشيخ وعن من تلزمه نفقته **اعلم** ان الجهات تحمل
زكاة الفطر ثلثة الملاك والنكاح والقرابة فمن تلزمه نفقته سبب منها لزمه نفقة المنفق عليه
ويستثنى من ذلك ما لا تلزمه نفقة ذلك الشخص ولا تجب فطرته منها الا ب تلزمه نفقة ابنه وفي
وجوب زكاة الفطر عليه سببها وجهان اصحهما عند الغزالي في جماعة انها تجب عليه كالنفقة واصحهما عند
البنوني وغيره لا تجب وسببها النووي في زيادة الروضة وصححه في المحرر والمنهاج وتجبر الوجهان في
مستلدة الاب ومنها لو كان الاب بن بالغ والولد في نفقة ابيه فوجبه قوله الولد يوم العيد وليسته له
تجب فطرته على الاب **وكذا** الابن الصغير اذا كانت المالة كالكبير ومنها كالتقريب الكافر الذي
تجب نفقته وكذا العبد الكافر والامة الكافرة تجب نفقتهم دون فطرتهم وكذا زوجة الكافرة
نفقتها مستقرة في ذمته بقوله بن المسلمين **ومنها** زوجة المعسر والعبد اذا كانت موسرة فان
عدم الوجوب **وكذا** الاممة المزوجة بعبد او غير يجب فطرتها على الاصح عند الرافي وخالفه النووي فيصح
على الزوج **ومنها** اذا كان له عيالا ما له غيره بعد قوته يوم العيد وليسته وجوب صاع يخرج عن فطرة
نفسه ولعلنا بالصحيح انه في نفقة الصورة انه يبيد انفسه **حكاها** الامام فيه ثلثة اوجه الا
صح انه ان كان محتاجا اليه لخدمته فهو **سائر الاموال** **والثاني** يباع منه بقدر الفطرة **والثالث**
لا تجب اصلا فاعل الصحيح ومعنى خدمته خومة من تلزمه خدمته من قريب وزوجه ولو كان محتاجا
بنا الى العيد لفعله في رخصته او ما شئته فان الفطرة تجب قال النووي في شرح المذهب واطلق في
المنهاج ولم يذكر التقييد بالخومة وانه اعلم **قال صاع من قوته بلده وقوته خمسة ارطال وثلث**

زوجة

بالعراق ما وجبت عليه زكاة الفطر لزمه ان يخرج صاعا لحديث بن عمر المتقدم وهو خمسة
ارطال وثلث بالعراق ووزنه ستماية درهم وثلثة وثمانون درهما وثلث درهم وهذا هو الرافي
لانه يقول ان رطل بغداد مائة وثلثون درهما **وقال النووي** مائة وثمانية وعشرون درهما واربعة
اسباع درهم فعلى ما صححه النووي يكون الرطل البغدادي ستماية وخمسة وثمانون درهما وخمسة
اسباع درهم والاعتماد على الصاع بالكيل وانما قدر العلماء الصاع بالوزن استظهارا قال النووي في
ضبط الصاع بالارطال فان الصاع المخرج به في زمانه ومكانه يختلف ويختلف قدره وزنا باختلاف
جنس ما يخرج كالزهر والحبس وغيرهما فالصواب الاعتماد على الكيل دون الوزن فالواجب ان يخرج
بصاع معاير كالصاع الذي يخرج به وزن من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجزه وجب عليه ان يخرج قدرا
يشقق انه لا ينقص عنه وعلى هذا التقدير بخمسة ارطال وثلثة تقريبا فقال جماعة من العلماء
انه قد رابع غفناية يكفي رجلا معتولا الكفين وانه اعلم **اذا عرفت** هذا فلما يجب فيه العشر فهو صالح
للخراج الفطرة منه وهذا هو المذهب المشهور في قول لا يجزى الحبس والعوس ويجزى الاقط على الصحيح
وقال النووي ينبغي القطع بجواز له لصحة الحديث فيه والاصح ان الجبن واللبس في غناه وهذا فيمن ذلك قوله
والا فلا يجزى ولا خلاف انه لا يجزى الحسن والاجنب المذنب الا اذا كان يملك ولا يجزى الصبي وان كان يملك
بعض الجنب ايرليني النص ورد في بعض المعشرات وقتنا عليه الباقى جامع الاقتنيات **واعلم** ان شرط
المخرج ان لا يكون موسرا ولا معييبا كالذي لحقه بائة او ثلثة او اربعة او خمسة او ستة او سبعة او ثمانية او عشرة او عشرة
اللون والراية وكذا المدود **وشرط** المخرج ان يكون حيا ولا يجزى القيمة بل خلاف **وكذا**
يجزى الوثيق ولا السويق ولا الخبز لبن الحب يصلح لما يصلح له نفقه الثلثة وهو مورد النص
فلا يصلح الخاق هذه الامور بالحب لانها ليست بمعنى الحب فاعرفه ثم الواجب غلب قوت
بلده نفوس الفقراء مشوقة اليه وتدل الواجب قوته نفسه فعلى الصحيح وهو ان الواجب غلب
قوته البلدة لو كانوا يقاتلون اجناسا لا غالب فيها اخرج ما اشار وقيل يخرج الاعلا احتياطا
ثم ما المراد بالغالب قال في اصل الروضة قال الغزالي في الوسيط المعتبر غلب قوت البلدة
وقت وجوب الفطرة لا في جميع السنة وقال في الوجيز غلب قوت البلدة يوم الفطر والله اعلم
وما في الوسيط فصرح به صاحب الدخاير وكلامه شرح المذهب قال الانسان يقتض ان
المراد بقوت البلدة انها ههنا في وقت من الاوقات قال فتفطن له وصورة مسئلة شرح المذهب
التي ذكرها الاستاذ فيما اذا كانوا يقاتلون اجناسا لا غالب فيها لو كانوا يقاتلون قسما فخلطوا
بشعير او درة او حصي ونحو ذلك فان كانا على السواخير والواجب الاخراج من الاكثر و
يجزى باخيه الزكاة عن يوم العيد ويستحب اخراجها قبل صلاة العيد ويجزى بها من اول
ومنها **فروع** لو اخرج ماله فطرة ولده الصغير جاز وان كان الصغير غنيا لانه يستقل بملكه
ولانه ملكه ثم اخرج عنه والمجد في معنى الاب بخلاف الوالد الكبير فانه لا يخرج عنه الا باذنه

كالاجنبى نعم لو كان الابن الكبير مجنوناً جازاً يخرج عنه لانه لا يمكن ان يملكه كالصغير
واعلم ان التقدير بالولد يخرج الرضى والقيم فانه لا يجوز ان يخرج عنه ما له الا باذن
 القاضى كذا اجزم به النووي في شرح المذهب لئلا يتخذ الزوج والقاضى بعض يختص بالاب
 والجد والافضل صرف الفطرة الى اقارب الذين لا يلزمه نفقتهم والاولى ان يكون بذي الرحم
 المحرم كالنحو والاعود والاعمام والاخوان ويقدم الاقرب فالاقرب ثم القرابة الذين ليسوا بمجربين
 عليه كالولد العمد والحال شر بالجار والله اعلم **قال نيسل** **وتنوع الزكوة الى الاصناف الثمانية**
نية الذين ذكرهم الله في كتابه بقوله انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين
 عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وفي السبيل والى من يريد
 منهم فاعلم ان الاسرار التي يجب فيها الزكوة وقدر الزكوة وهذا الفصل معقود لمن يستحقها فان
 دفع زكوة لغير مستحقها فقد اشترط المعتبرة لم يقراسته منها والمستحقون **فان**
لهم من الاصناف الذين ذكرهم الله في القرآن العظيم ثم ثمانية فالصنف **الاول** هو الفقراء
 وهو الفقير هو الذي لا مال له **ولا** كسب ارضه مال او كسب ولكن لا يقع موقعه في التقدير
 حاجته كمن يحتاج الى عشرة مثلاً ولا يملك الادرمين وهذا الاصل له الفقر وكذا العبد
 الذي يخدمه قال بن كنج ولو كان له مال على مسافة القصر يجوز له الاخذ الى ان يصل الى
 ماله **ولا** لو كان له دين مؤجل فله اخذ كفايته الى حلول الدين ولو قدر على الكسب
 فلا يعطى **لقوله** عليه افضل الصلوة والسلام لا حقل فيها لغنى ولا لذي مرة شواحي القوة
وفي رواية ولا لذي قوة مكسب ولو قدر على الكسب الا انه مشغول بالعلوم الشرعية
 ولو قبل على الكسب لا تقطع عن التحصيل حلت له الزكوة على الصحيح المعروف
 قيل لا يعطى مطلقاً ويكتب وقيل ان كان نجيباً يرتجى تفقهه ونفعه استحق **ولا**
 فلا كثير ما يكتسب المدارس من الايات منه التحصيل بل هو معطل نفسه فهذا لا يعطى بل لا خلاف
 ولو كان مقبلاً على العبادة كمن الكسب يمنعه عنها وعن اوارده التماسه بقائها الوقت فهذا لا يحل له
 الزكوة لئلا يستغنى عن الناس **اول** **واعلم** ان الفقير المكسب بنفقة من تلزمه نفقته وكذا
 الزوجة المكسبة بنفقة زوجها لا يعطيان كما لو وقف على الفقراء او اوصى لهم فانهم لا يعطيان
 هذا امر الصحيح ومحل الخلاف في مسألة القريب اذا اعطاه غير من يلزمه النفقة من سهم
 الفقراء او المساكين اما من يلزمه النفقة فلا يجوز دفعه اليه قطعاً لانه بذلك يدفع عن نفسه النفقة
 فترجع فائدة ذلك اليه والله اعلم **الصنف الثاني** المساكين الالة والمساكين هو الذي يملك ما يقع
 موقعاً من كفايته ولا ينفقه بان كان مثلاً يحتاج الى عشرة وعنده سبعة وكذا ان يقدر
 ان يكسب كذا حتى لو كان تاجراً معه راس مال تجارة وهو نصاب جائز له ان يأخذ ووجب
 عليه ان يدفع زكوة راس ماله الى الجائدين **واعلم** ان المعتبر من ثولنا موقعاً من كفايته ذكر

في الزكوة الى الاصناف الثمانية

المطعم

المفقر والمشرى والمليس وسائر ما لا بد منه على ما يليق بالحال من اسرافي ولا ولا تقتير **قلت**
 قد كثر الجهل بالناس لا سيما في التجار الذين قد شغلوا بتحصيل هذه المزية للتلذذ بالكل
 الطيب وليس الناعم والتمتع بالنساء الحسن والسراي الى غير ذلك وبق لهم بكثرة
 اموالهم عظيمة في قلوب الاراذل من المتصوفة الذين قد اتخذوا هذه التزوير والكل الحرار لعظمته
 تعاد **فزع** الصغير اذا لم يكن له ما ينفق عليه فليس يعطى لا يستغنى به مال اليتامى من النفقة
 والاصح انه يعطى فيرفع الرقبة لانه قد لا يكون في نفقة غيره ولا يستحق سهم اليتامى لا
 جلد ان اياه فقير قلت امر الغنية في زماننا قد تعطى في بعض النواحي الحكام فيسبغ القطع
 يجوز اعطاء اليتيم الا ان يكون شرفاً فلا يعطى ان منع من خمس الخمس على الصحيح والله اعلم
الصنف الثالث العامل وهو الذي استعمله الامام على اخذ الزكوة ليدفعها الى مستحقها
 كما امره الله فيجوز له اخذ الزكوة بشرطه لانه من جملة الاصناف في الآية الكريمة ولا حق
 للسلطان في الزكوة ولا لوال الاقليم ولا القاضى بل من قهرهم اذا لم يتطلعوها من خمس الخمس
 المرسول للمصالح العامة ومن شرط العامل ان يكون فقيراً في باب الزكوة حتى يعرف ما يجب من المال
 وقدر الواجب من المال وقدر الوجوب والمستحق من غيره وان يكون امساحاً لانها ولاية ولا يجوز
 ان يكون العامل مملوكاً ولا فاسقاً شره الخمر والمسكره واعوان الظلمة قاتله الله من عبور دين
 الذي شرعه لنفسه وارسل به رسوله وانزله به كتابه ويشترط ان يكون مسلماً **لقوله تعالى**
 ولا تتخذوا بطانة من دونكم وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا تأمنوهم وقد خولنهم ولا تقربوهم وقد وعدوه
 الله وقد كذبتمهم كلامهم وما سببه في كتابه قمع النفوس وهو ما لا يستغنى عنه وقال
 وقال الماوردي اذا عين له الامام شيئاً ياخذ له من ثلث الا سلام وقال النووي في ذلك نظر قلت
 وما قاله الماوردي ضعيف جداً ولم يذكره فيها اعلم غيره وكيف يقول بذلك حتى يكون الكافر على المزم
 منين سبيل وقد **قال الله تعالى** ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً **اسما** في زماننا
 هذا الفاسد وقد رايته بعض الظلمة قد سلط بعض الذبة على الخدش بالباطل فافترقه موقفاً
 الذلة والصغار فالصواب اجزم بعدم جواز ذلك ولا خلاف انما يعطى هؤلاء الا من اراد من ترتيب
 ديوان ذي على اقطاعه ليضبط له مالا ويسلط على الفلاحين وغيرهم فانه لا يجوز لغير الله
 تعالى فقهم لمن ايتهم فقد خالف الله تعالى ورسوله وقد وثق حرمه الله تعالى والله اعلم **الصنف**
الرابع المؤلفة قلوبهم الالة الكرمية يعني عند الحاجة اليهم يعطون لاستئمان قلوبهم والمؤلفة
 مشربان مسلمون ينفقون فلا يعطى الكفار من الزكوة شئ بل لا خلاف لكفرهم وهما يعطون من
 الخمس قيل نعم لانه مرصود للمصالح وهذا منها والصحيح انهم لا يعطون شيئاً البتة
 لئلا ينفق الله اعز الاسلام واعلمه عن تالف الكفار واليه صلى الله عليه وسلم انما اعطاه

پیمون

يسمونها المرتزقة ولا يصرف شيء من الصدقات الى الغزاة المرتزقة من الصدقات شيء من الفوائ
المتعلقة ولو عدم الفزع لم يعط المرتزقة من الصدقات في الاصح وانه اعلم **الفصل الثامن** في السبل
الاية الكريمة وهو المسافر وسمي به لملازمته السبل وهو الطريق ويشترط ان لا يكون سفره مقصدا
فيعطى زسفر الطاعة قطعاً وكذا في المباح كطلب الغنائه فيعطى على الصحيح ويشترط ان لا يكون معه
ما يحتاج اليه فيعطى ولا مال له اصلاً وكذا ان له مال غير البلد المنتقل منه وانه اعلم **قال** ولا يقتصر على
اتار ثلاثة من كل صنف الا العالم **اعلم** انه يجب لاتباع الاصناف الثمانية عند القدرة عليهم
فان فرق بينهم او فرق الامام وليس هناك عامل فرق على سبعة واقل ما يجوز ان يرفع
الى ثلاثة من كل صنف لانه تعالى ذكره يلفظ الجمع الا العالم ثمانية يجوز ان يكون واحداً يعني
اذا حصلت به الكفاية **مطالع** فلو صرف الى اثنين مع القدرة على الثالثة غرم ولو لم يجد
الا دون الثلاثة من الصنف اعطى ما وجد وهل يصرف باقى السهم اليه ان كان مستحقاً امر ينقله
الى بلد اخر **قال** في زيادة الرزمة الاصح انه يصرف اليه ومما صححه الشيخ تصد المقوسى
ونقله هو وغيره عن الشافعي ودليله ظاهر وانه اعلم **قال رحمه الله** لا يجوز دفعها اليهم الغنى
بمال او كسب لقوله عدم لاحظ فيها لغنى ولا الذي مرقى سوتويحيى القوت نعم ولو لم يجد ما يستكسبه
اعطى فلا يعطى هؤلاء الخرافة ولا اهل البطالات من المتصرفه كمن بسط له جليداً في رواية
من رواها الجامع وليس مرطاد لسببه على الأغنياء من اهل الدنيا الذين لا يحفل لهم العلم يعطون
بجها التهم من لا يستحق ويوزون المستحق **قال** والعبيد اني لا يجوز دفع الزكاة الى العبيد
لانهم اغنياء بنفقة موالهم ولا يكون **قال** وبنوها شر وبنو عبد المطلب اي لا يجوز دفع الزكاة الى بني هاشم
وبن عبد المطلب لقوله عدم ان هذه الصدقة اوساخ الناس وانها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد ووضع الحسن في
قمرة فزعها رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاوية **قال** كج كج انا لا يجوز لاحل لنا الصدقات وزموا الى بني هاشم وبني عبد المطلب
بخلاف قيل يجوز دفع اليهم من منع ذوي القربى لشرفهم وهو مفقود فيهم والاصح انها لا تحل لهم ايضاً
اي مولي القوم شهر **قال** ولزم الميرك نفقته لا يدفع اليه سهم الفقراء والمساكين لانهم مستحقون بنفقته
فما شبه من يكسب كل يوم ما يكفيه لا يعطى وهذا هو الصحيح وقيل يعطون لغيرهم الفقراء صادق
عليهم وهذا اذا حصل لهم الكفاية بنفقهم اما من لا كيف فله الاخذ لو كانت الميرزة لاكتفى
بنفقة الزوج **قال** القفال ان كانت ميرثية او كثيرة الاكل او كان لها ما يلزمها نفقته فلها اخذ الزكاة **قال**
بن الرقة ويشي ان تأخذ سهم المسكن وقوله سهم الفقراء والمساكين يؤخذ منه ان يأخذ بغيره كسهم
العالمين والغارمين والغزاة وغيرهم وهو كذلك اذا كانوا بهذه الصفات وانه اعلم **قال** والكافر لا يجوز
دفع الزكاة اليه كافر لقوله عدم لمعاذ رضي الله عنه فاعلمهم ان عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتوزع
على فقراهم فاذا لم يوجد الاغنياء لم يعط الا لفقيرهم وسواء في ذلك زكاة الفطر والمال العام
الخبر وقد تمت الاصحاح بمنع بقول الزكاة عن بلد المال بهذا الحديث وهو القائل به نظر
فلا ضرر **قال النووي** رحمه الله تعالى في شرح مسلم وهذا الاستدلال ليس بظاهر لئلا الضمير في
فقراهم محتمل لفقير المسلمين ولفقراء تلك البلدة وتلك الناحية وهذا الاحتمال أظهر وانه اعلم

وايضاً فان الآية **وقوله تعالى** انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية ومع عامة وقوله
 غير متخذ من اغنياءهم فترد على فقراهم دلالة ظاهرة في اهل اليمن فتقيده بكل قرينة ما اين
 لا على الاصحاح مع القول بعدم جواز النقل في الاعتقاد بدفعها الى فقراء غير بلد المال طر
 يقان قيل قولان وقيل يجوز قطعاً **وقال الرواية** في البحر يجوز النقل قطعاً والذي ينبغي
 النقل فانما يشق القرابة ان كان في تلك الناحية جزئياً لوجود المعنى الذي عليه من منع
 اضطرار الاخذ دفع اليه فان تساوي القرابة وفقير البلد يشترط ان لا يكون في بلد المال انما يشق حاجته فان
صدقة التطوع سنة وفي شهر رمضان اكثر ويستحب التسعة فيه وكذا عند الامور
 المهمة وعند المرض والسفر وبكفة والمدينة شرفها الله تعالى وفي الغزوة والجهاد وفي الاوقات
 البهر افضل من غيرهم وكذا اذ كره الغرض والكفارة واشد القرابة عدوة افضل وصرفها سراً
 افضل والقرابة البعيدة الوارث مقدم على الجار الجنب لانها صدقة فضيلة ويكره التصديق بالردى و
 الحذر من اخذ مال فيه شبهة ليتصدق منه **قال عبد الله** بن عمر رضي الله عنهما لئن ارد درهما حرام
 لحتب الي من يتصدق الف ثم بماية الف ثم بماية الف حتى يبلغ ستمائة الف ومن عنده نفقة عياله
 يجمع القاضية فيه اوجه اصحها ان يصبر على الفتيق فتم والا فلا ولا يحل للمعنى اخذ صدقة التطوع
 مظهر للفاقة قاله العمري والمستحسنه النووي واستدل به **بقوله** النبي عمر بن الخطاب من
 اهل العفة فوجد له دينارين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيتان من ثار ومن عمن الصنعة
 يحرم عليه السؤال وما ينفقه **قال الماوردي** وغيره ويستحب التصديق ولو بشئ نزر قال
قال الله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره **والحديث** اتقوا النار ولو بشق تمرة ويستحب
 ان يخص بنفقة اهل الخير والمحتاجين ومن تصدق بشئ كره له ان يملكه من جهة من دفعه اليه
 بمعاوضة او هبة ويحرم من بالصدقة واذا من بطل ثوابها ويستحب ان يتصدق بما يحب **قال الله**
تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون والله سبحانه وتعالى اعلم **قال كتاب الصيام**
وشهر اوجوب الصوم ثلاثة الاسلام والبلوغ والعقل الصوم في السنة الا
 ما راعى قال الله تعالى ان نذرت للرحمان صوماً الايامي اما كذا في الشرع اما كذا
 مخصوص من شخص مخصوص في وقت مخصوص بشرائط شرعية وجوب الصوم
 ثابت بالكتاب والسنة واجماع الامة **قال الله تعالى** فمن شهد منكم الشهر فليصمه
وفي الحديث الصحيح بني الاسلام على خمس وذكر صوم رمضان وانفقوا
 الاجماع على وجوبه ثم وجوبه يتعلق بالمسلم البالغ العاقل القادر ولا يجب على الكافر

الاصل

فصل في صوم رمضان

الاصول
 الشريعة
 والجماع

الاصل لانه لا تصح منه اذ ليس هو من اهل العبادة وكذا لا يجب على الصبي والمجنون **تقوله**
وم رفع القلم عن ثلثة منهم الصبي والمجنون وامان لا يقدر على الصوم اصلاً ولو صام لا ضربه
 ضرراً غير محتمل كغيره او مرض لا يرجى برؤه فلا يجب عليه الصوم نعم يكن منه عن كل يوم من
 من طعامه في الاصح ان كان موسراً به فلو كان معسراً حينئذ ثم ليس فهل يلزم فيه قولان
 ككفارة الجماعة اذ كان معسراً ثم ليس **قال وفي ايضاً الصوم خمسة اشياء** السنة والا
 ما راعى عن الاكل والشرب والجماع ولا يصح الصوم الا بالنية النخبة ومحلها القلب ولا يشترط
 بها بلا خلاف ويجب النية لكل ليلة لئلا كل يوم عبادة مستقلة الا ترى انه لا يفيد بقية الايام
 نفاذ يوم منه فلو نوى صوم شهر كله منع له اليوم الاول على المذهب ويجب تعيين النية في صوم
 الفرض وكذا يجب ان ينوي ليلاً ولا يصح النوم والاكل والجماع بعد النية فلو نوى مع طلوع الفجر لا يصح
 لانه لم يشئت واكمل النية ان ينوي صوم غد عن اداء فرض رمضان فعنده السنة ثم تعاقب
واعلم ان نية الاداء والقنار وخود لا يقع الخلاف المذكور في الصلوة وقوم ويجب ان يكون النية
 جازمة فلو نوى الخروج من الصوم لا تبطل على الصحيح **واعلم** انه لا بد للصائم من الامساك عن
 المفطرات ومع انواع منها الاكل والشرب وان قل عن العهد **وكذا** ما في معنى الاكل والفسا بط انه
 يفطر على عين وصلت من المظاهر الى الباطن ومنه ففتر عن قصد مع ذكر الصوم وغيره الباطن
 ان يكون جوفاً وان كان لا يحيل وهو اهدى الصحيح حتى لو فطر في اذنه شيئاً او اذخر ميلاد او
 ريش فيها فطر او حشي في ذكره قطعاً فطر على الاصح بخلاف الاحتمال وان وجد طعم الكحل
 لئلا العين ليست بجوف ولا منقولها الى الخلق **وكذا** لو غرس شيئاً او غرس الساق لا
 يفطر لانه لا يعد جوفاً بخلاف ما لو طعن في بطنه فانه جوف وابتلاع الريق لا يفطر لموا
 اختلط بغيره سواء كان ظاهراً كمن فطر خيطاً مسواً او جواً كمن دس دمية لثته
 او لجر اسنانه وتغير الريق بالدم فانه يفطر بلا خلاف فلو ذهب الدم وابتلع الريق فانه
 لا يفطر لانه يفطر ايضاً لانه ينحس منه ولا يظهره الا المار فيتمضمض ولو خرج الريق
 الى سفيته فرده بلسانه وابتلعه فطر **وكذا** لو فطر خيطاً كما لو بله بريقه ثم
 اخله بفيه وهو رطب وحصل من ريق الخيط مع ريقه الذي في فيه فابتلعه فانه يفطر
 بلا خلاف كما لو اخرج لسانه على راسه ريق ولم يتفطر وابتلعه فانه لا يفطر على
 الصحيح ولو نزلت نخاعة من راسه وصارت فوق الحلقوم فطر ان لم يتورع على اخراجها
 ثم نزلت الى الجوف لم يفطر وان قد رعى اخراجها وتركها حتى نزلت بنفسه فطر ايضاً التفحص
 ولو تمضمض واستنشق فان بالغ فطر والا فلا وهذا اذا كان ذاكراً للصوم فان كان
 انثى فلا ريب في المأر عند غسل الفم كالمضمضة **فريع** اصبح شخص ولم يبر صوماً
 فتمضمض ولم يبالغ فسبق الماء الى جوفه ثم نوى صوم ففطر **قال النووي** ومع

فصل في صوم رمضان

مسئلة نفيسة وقد طلبتها سنين ثم جئت بها والله الحمد والله اعلم ولو انما ناسيا للصوم
لم يفطر في الصحيحين من نسي وهو صائم فاكل وشرب فليقم صومه فانما الطمعه الله وسقاه فلو
كثر ذلك فوجبان الاصح عند الراعي يفطر لئلا ينسى في الكثرة فادركوا لهذا قلنا تطلوا الصلوة
بالكلام الكثير وان كان ناسيا واصح عند النووي انه لا يفطر لعدم الاخبار وليس الصوم كالصلوة
والفرق ان الصلوة لها افعال واقوال تذكر الصلوة فينبور وقوع ذلك منه بخلاف الصوم ولو اكل جاعلا
بتحريم الاكل نظر ان كان قريب عهد بالاسلام او شابا ببادية بعيدة لم يفطر ولا افطر **ومنها** والله
المفطر في الجماع وهو بالاجماع وكذا الاستئناس باليد وغيرها وحكمه عند النسيان كالاكل والله اعلم **قال**
وتعمد القى وكذا المعرفة بطرف النهار من اسباب المفطرة الاستفراغ من تقيا هذا افطر وان غلبه
القر لم يفطر **لقوله** من ذرعه القى وهو صائم فليس عليه قضاء ومن استغرق فليقض رواه اصحاب
السنة الاربعة وقال الترمذي حسن غريب وصححه بن حبان والدارقطني والحاكم وذرعه غلبه
وهو بالادال المنقولة واما معرفة طرف النهار فلا بد من ذلك في الجملة لصحة الصوم حتى لو نوى
بعد طلوع الفجر لا يصح صومه او اكل معتقدا انه ليل لا وكان قد طلع الفجر لزمه القضاء وكذا
لو اكل معتقدا انه دخل الليل ثم بان خلافه لزمه القضاء حتى لو اكل اخر النهار حيا لما اذن فهو
حرام بلا خلاف لعمد اغلب على ظنه الغروب بالاجتهاد وبورده وخوجه جازله الاكل على الصحيح
وقال الاستاذ ابو اسحق لا يجوز لقدرته على اليقين بالصبر والاحوط للصائم ان لا ياكل حتى
يتيقن غروب الشمس والله اعلم **قال والذي يفطر الصائم عشرة اشياء** ما وصل عمدا
الى الجوف والراس والحقنة من احدى السبلين والقى عامدا والوطى في الفرج والانزال
عن مباشرة والحيض والنفاس والجنون والردة اذ اصبح الصوم شرطة واركانه فلبطلانه
اسباب منها ادخال عين من طاهر الى الجوف واراد الشيخ بالجوف البطن ولهذا ذكره بعضنا
فلهذا ساق له بعد ذلك ذكر الراس والحقنة ومنها القى عامدا فانه مبطل وفيه احتراز في غير
العامة وقد مر دليل ومنها الوطى في الفرج لما تقدم وكذا الانزال يعني تخريج المني بالجماع
وقوله عن مباشرة يعني سواء كان حرا ما كاخراجه بيد او غير محرر كاخراجه بيد زوجته
او جارية وكذا اقاله بعض الشراح وجه الافطار ان المقصود الاعظم من الجماع الانزال فاذا اجتمع
الجماع وافطر بلا انزال كان الانزال اولى بذلك واحتمل الشيخ بالمباشرة عما اذا نزل بالفكر والاعتلال
والا فخلق انه لا يفطر به للادعي بعظم الجماع على ذلك **واما** النقاء عن الحيض والنفاس فقد نقل
النووي الجماع على ان صحة الصوم متوقفة على تقديح فلو طرأ أثناء الصوم وكذا الوطى اجنبيا او ردة بطل
الصوم لخروجه عن اهلوية العبادة ولو طرأ انتهاء نظر ان استغرق جميع النهار فلا يصح صومه والا فلا
ظهور انه ان افاق لحظة من النهار رجع ولا فلا ولو نام جميع النهار فله يصح صومه قيل لا كالاغترار
الصحيح انه لا يضر لبقا اهلوية الخطاب ولو نام جميع النهار لحظة فانه لا يضر بالاتفاق وطراو

الردة مبطل

الردة مبطل لخروجه عن اهلوية العبادة والله اعلم **قال ويستحب في الصوم ثلثة اشياء**
تجديد الفطر وتأخير السجود وترك الفجر من الكلام يسنا للصائم ان يعمل الفطر على تحقيق
غروب الشمس لقوله عليه افضل الصلوة وان لا يزلوا الناس بخير ما عملوا الفطر رواه
الشيخان وكبره له التأخير ان قصد ذلك ورا ان فيه فضلة وقال الشافعي والائمة والا فلا بأس
به ولا مستحب وقد روي بن حبان باسناد صحيح انه من كان صائما لم يصل حتى يوتر برطب وماء
فياكل فانه كان في الشاء لم يصل حتى تاتيه بتمر ماء ويستحب ان يفطر على تمر ولا فعل ماء الحديث
ولن الجوى يقيم والماء يظهر وقال الرويان ان لم يجد التمر فعل جوى لئلا الصوم ينقص البصر والتمر
يزده فالحلو فيعناه ان كان بركة فعل ماء زمزم وقال القاضي حين الاولي في زماننا ان يفطر
على ماء يأخذ بكفه من الفطر لانه ابعد عن الشبهة قال النووي في شرح المذهب وما قاله شاذ مخالف
للحديث **واما** استحباب تأخير السجود **وفي الحديث** ان تأخير السجود من سنن المسلمين رواه
بن حبان في صحيحه **وفي الحديث** ايضا انه من قال لا تزال امتي بخير ما عملوا الفطر واخروا السجود
رواه الامام احمد في مسنده ولين في التأخير حكمه مشروعته وهي التقوى على العبادة **واعلم ان**
استحباب السجود مجمع عليه ويجعل بقليل الاكل والماء **ففي صحيح** بن حبان سجودا
ولو جهر غيبة ماء وذكر ذلك النووي في شرح المذهب ويعد وقت السجود ينصف الليل ذكره الرا
في في اخر كتاب الايمان **واعلم ان** الصائم يتأكد بفرقة صون لسانه عن الكذب والغيبة وغير
ذلك من الامور المحرمة ففي صحيح البخاري من لم يوع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في ان
يدع طعامه وشرايه **وفي الحديث** رب صائم ليس له من صيامه كمال الجوع ورب قائم ليس له من قيامه الا
السهر رواه الحاكم وقال انه على شرط البخاري **ولين الكلام** المحرم من الفحش عيب الشارب وقد مر
غيره من ذلك الرويان والماوردي قلت ومن المصائب العظيمة ان تولد الظلم واخذ الاموال بالباطل
غير متعمدين بذلك شارب يتصدقون به فيتعدي شوقهم الى الفقراد واعظم مصيبة من ذلك تروء فقهاء
السوء وصوفية الرجس الى المحطية هؤلاء الظلمة ثم يتولون عوشتهم في الذمة وانما كبره معاملته
من اكثر ماله حرمة وكفى في سلبه وفرض المسئلة في بياضة الامراء ولا فرق في المعنى فاعرفه ولا يعلم عولا والحداد
ان في ذلك اغوار على تعاطي المحرمات ويتضمن بحالة الفقة وهو حرام على وجه اللواصة بلا
هذا وقد عدها جميع من العلماء من الكبائر ونسبه القاضي عياض الى المحققين وغيره من ارباب
ذلك ولا ينهونهم عن منكره ذلك سبب ارسال المصائب على الامر بل سبب عقلا لهم
لعمري على لسان الانبياء وقد نص على ذلك القرآن ولهذا اتممة مذكورة في كتابنا مع التنوير
والله تعالى اعلم **قال ويجوز صيام خمسة ايام** العبدان واما التشرىق الثلاثة عامدا لا يصح
صوم يوم عيد الفطر والا ضحى بالاجماع ويحرم عليه ذلك بوضوح ان لم يكن نفس العبادة
عنه العسية **وفي الصحيحين** في رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفطر ويوم الا
ضحى ولا فرق بين ان يصوم بهما تظوعا او عن واجب او عن نذر ولو نذر صومها لم ينقض

نزهة حق نقل الامام عن الثقال ان الاوقات المنهي عنها لا بد ان يات فيها بمنافي للصوم وكما يحرم صوم
يوم العيدين يحرم صوم ايام التشريق وهي ثلثة ايام بعد يوم النحر وهذا الجديد هو الصحيح
لنبي النبي ومنه عن صيام ايام التشريق رواه ابو داود باسناد صحيح وفي صحيح مسلم انها
ايام الكل وشرب وذكر الله تعالى وفي القديم انه يجوز للمتمتع العام الهدي ان يصوم ايام التشريق
وفي المشار اليها قوله تعالى ثلثة ايام في الحج وفي البخاري عن عائشة رضي الله عنها وبن عمر
رضي الله عنهما قال لا يترخص ايام التشريق ان يصمتن الا لمن يجد الهدي واختار النووي هذا القول
وصححه بن الصلاح قبله والمذهب انه لا يجوز فان قلنا بالقول القديم فهل يجوز للمتمتع صوم
لها فيه وجهان الصحيح التحريم وانه اعلم **قال وكبره صوم يوم الشك** الا ان يوافق عادة
له او يوافيه بما قبله ويحرم صوم يوم الشك تظوعا بلا سبب وكذا يوم صومه تحريا لاجل رمضان
قاله البند ينهي لقول عمر بن ياسر رضي الله عنه من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم وصححه
الترمذي وابن حبان والحاكم رواه البخاري تعليقا ولو صام يوم الشك لم يصح في الاصح قيا ساعا على
صوم يوم العيد يجامع التحريم **وقيل** يصح لانه قابل للصوم في الجملة بخلاف يوم العيد ولو تكرر
منه تظوعا بان كان يسر ويستثنى ما ذكره الشيخ وهو ان يوافق يوم الشك ما يعتاد صوم
وجهته **يقوله** عليه افضل الصلوة والسلام لا تقدر صوم رمضان بصوم يوم ولا يومين الا رجلا كان
يصوم صوما فليصمه رواه الشيخان **وقوله** لا تقدر صوما هو يفتي التاواني فيمنع افعله تتقدموا
ولكن حذوق منه اخذ في التاينين ويستثنى ما اذا اوصله بما قبله لئلا يوصل ينبغي قصود التحريم رمضان
وقول الشيخ اوصله بما قبله يصدق على لو وصله بيوم وفيه نظر من جهة الحديث وينبغي ان يحمل كلامه
الشيخ على ما اذا وصله باليوم وقد مر من ذلك البنيوي فيقال ولا تقدر صوما شهر بيوم ولا يومين
الا ان يوافق ما كان ابدأ يصومه او كان يسر الصوم ويستثنى ايضا ما اذا صامه عن نذر او
قضاء مسارعة الى ابراء الذمة ولين له سببا فجاز لنظره من الصلوات في الاوقات المبرورة
وليس من الاسباب الاحتياط لم رمضان بلا خلاف وانه اعلم **قال ومن وطئ عامدا في الفرج** ومن
فعليه القضاء والكفارة عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع
فطعام ستين مسكينا قول الشيخ ومن وطئ اي وهو مكلف بالصوم وقد نوى من الليل وان كانت
الوطئ فيهما رمضان من غير عذر والشيخ رحمه الله لم يستوف الحد وكان ينبغي ان يقول يجب الكفارة
على من افده يوما من رمضان يجامع تأخير اثره لاجل الصوم وفي هذا الضابط قيود منها الافاد
ثم جامع ناسيا لا يفطر على المذهب فلا كفارة حينئذ وهذا هو الذي اختلفت فيه الشيخ عنه
بقوله عامدا قولنا تأخير وقد ذكره الغزالي للاحتراز من المداة فانها لا يلزمه الكفارة بشية الرخص
فانه لا ياتر وكذا بقدر ثمة الرخص على الصحيح لئلا لا يظلم مباح له فيصير شبه ذكر الكفارة
وكذا الكفارة على من فسد بقاء الليل فبأنه لا يتعارف الاثر قلنا لاجل الصوم احتراز عن مسافر

افطر بالزنا

افطر بالزنا مترخصا فان افطر جائز فافطه سبب الزنا لا سبب الصوم فاذا وجدت
القيود كلها وجبت الكفارة وحجة ذلك ما رواه الشيخان ان رجلا جاء الى النبي **ص** فقال اهلك فقال
وما اهلكك فقال وقعت على امرأتين فمضت فقال هل تجد ما يعتق رقبة قال لا قال هل استطع
ان تصوم شهرين متتابعين فقال لا قال هل تجد ما تطعم ستين مسكينا قال لا ثم جلس فان رسول
الله **ص** بعرق فيه ثم قال تصدق بهذا فقال على افقر منا فواته ما بين لا يشبهنا اهل بيت النبي **ص**
اليه منا فنضجك رسول الله **ص** ومن مع يديه مناهة ثم قال اذهب فاطعمه اهلك **رواية البخاري** فانما
عتق رقبة على الامر **رواية** لا يرد او د فان بعرق فيه ثم قدر خمسة عشر صاعا **قال البيهقي**
وهو اصح من رواية فيه عشرون صاعا **واعلم** انه كما يجب الكفارة يجب التعزير ايضا وادعى البيهقي
الاجماع على ذلك والكفاية ما ذكره وهي كفارة ترتيب فان عجز عن الجمع استقرت ذمته ولو شرع
في الصوم او في الطعام ثم قدر على الرقبة المتقدمة لم يلزمه على الاصح ولو كان من تملكه الكفارة فقيرا
فهل يجوز له صرفها الى اهله فيه وجهان احدهما نعم الحديث والصحيح انه لا يجوز كالكفارة
وسائر الكفارات والجواب عن الحديث من اوجه احدها ان ليس في الحديث ما يدل على وقوع التملك
وانما اراد ان يملكه ككفارة فلما اخبر بحاله تصدق به على الثاني يحتمل ان ملكه اياه اي اسره ان تصدق
به فلما اخبر بحاجته اسره باطعامه لاهله لئلا الكفارة بالمال انما تكون بعد الكفاية الثالثة يحتمل
ان النبي **ص** لم تطوع بالتكفير عنه وسوغ له صرفه الى اهله ويكون فايدة الخبر انه يجوز للغير التطوع
بالكفارة بآدنه وانه يجوز للمستطوع صرفها الى اهل الكفارة وهذا الاجوبة ذكرها الشافعي
في الامرواته اعلم **قال ومن ماء وعليه صوم اطعم عنه كل يوم مائة** والشيخ الفاني ان عجز عن
الصوم يفطر ويطعم عن كل يوم مائة ومن فاته صيام رمضان وما نظر ان ماء قبل تمكنه من القضاء
بان ماء وعذره قائم كاستمرار المرض فلا قضاء ولا فدية ولا اثر عليه وان ماء بعد التمكن وجب تدارك
ما فاته من كيفية التدارك قولان الجديد ونص عليه ايضا الشافعي في اكثر كتبه القويمة انه
يخرج عن تركه كل يوم مائة من طعام اوفى بذلك عائشة وبن عباس وفيه حديث رواه الترمذي
والصحيح وقفه على بن عمر والمذرع صاع الفطرة وصور طلع وثلث بالصراتي والقول الاخرين
في القديم ونص عليها ايضا في الامال فقال ان صاع الحديث قلته في الامالي من كتبه الجديد **قال**
القاضي ابو الطيب قال الشافعي في القديم يجب ان يصام عنه وانه لا يتعين الاطعام بل يجوز للمولى
ان يصوم عنه بل يستحب له ذلك كما نقله النووي في شرح مسلم **قال الزواي** القديم هذا
اظهر بل الصوم الذي يجزى به لعنة الاحاديث فيه وليس للجدد حجة والحديث الوارد
في الاطعام ضعيف وانه اعلم **ففي القديم** لو امر الولد اجنبيا فصام عنه باجرة او غيرها جاز كالج
ولو استقل الاجنبي لم يجز على الاصح وهل يعتبر على القديم القريب الوارث امر القسبة
ام مطلق القرابة قال الرافعي الاشبه اعتبار الارث قال النووي المختار مطلق القرابة وفي
صحيح مسلم **ابن النبي** **وم** قال لامرأة تصوم عن امها وهذا يبطل احتمال العسوبة ويضعف

من صدقة الى الحج التي حابة النكاح ناجزة والحج على الترخي وان لم يجد العنت لتقدم الحج افضل
ولا فالنكاح افضل **مسألة** تخلية الطريق ومعناه ان يكون امنا لثلاثة اشياء النفس والبطن والمال
وسواء قل المال او كثر الحصول الضرب عليه فذلك وسواء كان الخوف عليه من مسلمين او كفار ولو
كان في طريقه بحر لا يعدل له عنه فان غلب الهلاك الخسوسية ذلك العذر او الهيجان الامواج فلا يجب الحج
وان ظلت السلامة يجب وان استويا فخلا في الاصح في زيادة الروضة وشرح المذهب بعدم الوجوب بل
بحرم **مسألة** انه كما يشترط لوجوب الحج الزاد يشترط وجود الماء في المواضع التي اضرت العادة
بوجوده فيها فلو كانت سنة جذية وفلا بعض تلك المنازل فلم يجد الماء لم يجب الحج **ومنها امكان**
السيرة وهو ان يبقى من الزمان عند وجود الزاد والراحلة ما يمكن السير فيه الى الحج والمراد
وامنه اعلم قال **واركان الحج خمسة** الاحرام والنية والوقوف بعرفة لما ذكره الشيخ شروط
وجوب الحج شرع في ذكر اركان **ففي الاحرام** وهو عبارة عن نية الدخول في الحج او عمرة قال النووي
وزاد في الرفعة او فيها يصلح لها او لاحد منهما وهذا الاحرام المطلق ويسمى احراما لانها يمنع
من المحرمات وسائر ذكرها ان شارته نية وجوبه **قوله** اما الاعمال بالنية وهو يتو
الدخول في النسك والنية العبادة وكل عبادة لها احرام وتخلل فالاحرام ركن فيها كالصلاة
وهو جميع عليه **واعلم** ان الاحرام له ثلثة وجوه الافراد والتمتع والقران ولا خلاف في وجوب كل واحد
منها لكن ظاهرا لا افضل فيه خلاف في المذهب الذي نص عليه الشافعي في عامة كتبه ان الافراد
افضل وليست التمتع ثم القران وصورتها الافراد ان يحرم بالحج وحده ويفترغ منه ثم يحرم بالعمرة
ثم شرط كونه الافراد افضل منها ان يعتزم في تلك السنة فلو اخر العدة عن سنته فكل من التمتع
والقران افضل من الافراد لئلا يخير العدة عن سنته الحج مكروه وصورة التمتع ان يحرم بالحج
بالعمرة من ميقات بلده ويفترغ منها ثم يحرم بالحج من مكة وهذه الكيفية جميع عليها قال ابن
المنذر سمي متمتعاً لانه يتمتع بين الحج والعمرة كما ان محترماً عليه وصورة القران الاصلية ان
يحرم بالحج والعمرة معاً فينبو حج اعمال العمرة في اعمال الحج ويتخذ الميقا والفعل والاجماع منعقد على
صحة الاحرام بهما ولو احرم بالعمرة في شهر الحج ثم ادخل الحج عليها في شهره فانه لم يكن شرع في
طوف العمرة صحيح وصار قراناً والا لم يصح ادخاله عليها لانه بالشروع في الطواف شرع في اسباب
التحلل وقيل غير ذلك ولو عكس فاحرم بالحج ثم اراد ادخال العمرة فقولان الجديد انه لا يصح
قوله الشيخ والنية يقبض الله ان النية غير الاحرام وهو ممنوع لما قد عرفت **ومنها اي**
ومن اركان الحج الوقوف لانه من اسرمانا ينادي بالحج عرفه ومعنى الحج اي معظم اركان الحج عرفة
كما يقول معظم الركعة الركوع وهو يحصل الوقوف بمشوره بجزء من عرفات ولو كان
مترافياً لطلب ابقا او ضالفة او غير ذلك ولو حضر عرفه وهو نائم حتى لو دخل عرفات قبل الوقوف
ونام حتى خرج

ونام حتى خرج الوقت اجزاه على الصحيح لبقا التكليف عليه بخلاف الجنون ولو حضر وعرفه فمضى عليه
قال في الروضة اجزاه وهو سمي فان الرافعي صحيح عند الاجزاء في الشرحين كالحج ثم انشروا قال من
زيادته قلت الاصح عند الجمهور انه لا يصح وقوف المضي عليه والحاصل ان شرطه لغير الوقوف ان يكون
المواقف اعد للعبادة ثم تراى موضع وقفا منها جاز لئلا يكثر عرفة ووقت الوقوف من روادى التمام
يوم عرفه الى طلوع الفجر ولا يشترط الجمع بين الليل والنهار حتى لو افاض قبل الغروب صح وقوفه
ولا يلزم منه الدوام على الصحيح وقيل يجب فعل هذا الوعاد ليلا سقط ولو انتصر على الوقوف ليلا صح حجة
على المذهب الذي قطع به الجمهور وانه اعلم **والطواف بالبيت وسعي** بين الصفا والمروة من اركان
الحج الطواف اي الطواف الافاضلة للاجماع على انه المراد في قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق و
الحديث حينئذ صغية قال القاضى ليس بين المسلمين خلاف في وجوبه ثم الطواف واجبات لا بومنها الظاهر
روى عن الحديث والنسك في البيوت والنيابة والمكان فلو حدثت زائناً طوافه لزمه الوضوء بيني على الصحيح
وقيل يجب الاستيناف **ومنها الترتيب** بان يتدبر بالحجر الاسود وان يجعل البيت عن يساره
ويتبعى ان يمر من ابداء جميع بدنه على الحجر الاسود وبحيث يصير جميع الحجر الاسود عن يمينه ثم
ينوي حينئذ الطواف ونية الطواف غير واجبة على الصحيح لشمس الحج لها فلو عازن الحجر الاسود بعض
بدنه وكان بعضه بجواربه الباطن فالتجديده انه لا يعتد بتلك الطوافه **ومنها ان يكون** خارجاً
جميع بدنه عن جميع البيت حتى لو مشى على شاذروان الكعبة لم يصح طوافه فانه جزء من البيت
وكذا لو طاف تركانه يده تحاذي الشاذروان لم يصح وهو حقيقة قل من يتبعه لها فاعرفها
وعرفها اما الحجر بكسر الحاء فهل يشترط ان يطوف به او الشرط ان يترا منه قد سبعة اذبح
فيه خلاف قال الرافعي يصح وقال النووي الاصح انه لا يصح الطواف في شئ من الحجر وهو ظاهر
المقصود به قطع معظم الاصحاب بتصريحهم وتلويحهم ودليله ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف
خارج الحجر وانه اعلم **ومنها ان يقع** الطواف في المسجد ولا يضر الحائل بين الطائف والبيت كالسقاية
حتى لو طاف في الاروقة جاز **ومنها العود** وهو يطوف سبعا ولا يجب الموالاة بين الطوافات على
الصحيح وقيل يجب فيبطل التفريق الكثير بلا عذر وعلى الصحيح لا يضر ويبني على طوافه وانه
اعلم **ومن اركان الحج السعي لقوله** قطع الله عليه وسائر وهو سعي المعروف ان الله تعالى كتب
عليكم السعي ولا نه نسك يفعل في الحج والعمرة وكان ركناً كالطواف ويشترط في
قوعه بعد طواف صح **سواء** كان الافاضلة او طوافي القدوم فلو سعي بعد طوافي القدوم
لهجزاه ولا يستحب له ان يسعي بعد طوافي الافاضلة بل قال الشيخ ابو محمد كبره ويشترط
الترتيب ان يبدأ بالصفا فاذا وصل المروة فله مرة ويشترط في الثانية ان يبدأ بالمروة
فاذا وصل الى الصفا فله مرة ثانياً ويجب ان يسعي بين الصفا والمروة سبعا لفعله ولم
لا يشترط فيه الظهارة ولا ستر العورة ولا سائر شروط الصلوة ويجوز ان يلبس ما شيا

لا افضل المشي ولو شك هل سعى سائرا او سبطا اخذ بالاطل كالطراف ثم السعي لا يجبر
 بغير كبقية الاركان ولا يتحمل بدونه كما في بقية الاركان ورواه الشيخ رحمه الله الطلق
 والتقصر ولا يتحمل كما في بقية الاركان وهو ركبن على المذهب وادعى الامام الاتفاق
 على انه ركبن على المذهب وليس كما قال وانه اعلم **قالوا واجبات الحج غير الاركان ثلثة** الاحرام
 من الميقات ورمى الجمار ثلثا والخلق **اعلم** ان الميقات ميقتان زمان و مكان فالميقات الزمان
 ما من السنة الى الحج شوال وذي القعدة وعشر ليل من ذي الحجة لمخروها ليلته النحر على
 الصحيح واما الميقات فجميع السنة وقت لها ولا يشترط في وقت ولو احرم بالجمع فغير اشهر
 لم ينعقد حجا وانعقد عمره على المذهب واما الميقات المكان وهو الذي ذكره الشيخ فالثلاث
 ايام مكة واما غير مكة فالمكان المقيم بها سواء كان من اهلها او من غيرهم فيقائه نفس
 مكة على الراجح وقيل مكة وسائر الحرم فعلى الاظهر لو احرم من خارج مكة ولو في الحرم فقد
 احرم عليه ورواه غيره وان لم يعد اليه واحرام مكة من باب داره افضل واما غير المقيم
 بالمسكن في مكة فلهما مكة وان كان منزله بين مكة والمواقيت الشرعية فيقائه القرية التي
 يكن فيها بها والمحلة التي ينزل بها البوادي وان كان وراء المواقيت فيقائه الميقات الذي
 يمر عليه والمواقيت خمسة احدى اذ والخليفة وهو ميقات من توجه من المدينة الشر
 يف وهو مقدار عشرين فراسا من مكة والثاني الحجة وهو ميقات المتوجهين من الشام
 والمصر والمغرب والثالث تلمذ وهو ميقات اهل اليمن الرابع قرن باسكان الرأ والمهملية
 وهو ميقات المتوجهين من نجد الحجاز وهذا الاربعه قد عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال في اصل الرواية
 بلا خلاف والميقات الخامس ذاة عرفت وهو ميقات المتوجهين من العراق وخراسان وهو ميقات
 منسوق على كالأربعة عن اكثر من وقيل باجتهاد غير رضي الله عنه اذ عرفت هذا فمن
 جاوز ميقاته وهو من غير الفلح واحرم بدونه حرم عليه ويلزمه وير وهو شاة جذعة
 من ثنائ او ثنية من العز لانه كان يلزمه الاحرام من الميقات فلزمه بتركه وهو لما **روى عن**
 بن عباس رضي الله عنهما موقفا او موقعا **انه** قال من تراءى في مكة فعليه دبر وسواء
 تراءى الاحرام عند الناسا ويلزمه العود الى الميقات الا لعذر من خوف الطريق او فوات الحج
 فان عاد الى الميقات سقط عنه الدم بشرط ان لا يكون تلبس بلبس فان تلبس بلبس
 لم يسقط عنه الدم لتأدي ذلك الشك باحرام ناقص ولا فرق في ذلك الشك بين الفرض
 كالوقوف وبين السنة كطواف القعدة وقول الشيخ ورمى الجمار ثلثا اي تلك مائة يعني غير
 جمرة العقبة وهي التي ترمى يوم النحر يعني يوم العيد ورمى اليها سبع حصيات فقط فان
 اراد ان يتحلل سقط عنه رمي يوم الثالث من ايام التشريق فينبغي ثلثا ترمى وجمرة

العقبة

العقبة ثم اليوم الاول من ايام التشريق يسمى يوم القر لا تهرقرون فيه بمنى واليوم الثاني
 الفرد الاول والثالث النفر الثاني وفي ايام الومي ثم الثانية قبل الاول ولا يثالثه عدد عصا كل
 يوم من هذه الايام احدى وعشرون حصاة لكا جمرة سبع حصاة ويشتر ورمى الجمار الترتيب
 فيلزم بان يرمى اول الجمرة التي تلى مسجد الخيف ثم الوسطى ثم الجمرة العقبة وهي الاخيرة و
 لا يعتد برمي الثانية قبل الاولى ولا بالثالث قبل الاثنين ولو ترك حصاة ولم يرد منها ايها من الثالث
 جعلها من الاول واعاد رمي الثانية والثالث فلهما ما يتعلق بالجمرات **واما نفس الرمي** فالواجب
 ما يقع عليه الرمي فلم يرفع الحجر في الرمي لم يعتد به ولا يشترط بقاء الحجر في الرمي ولا يضرب
 تخرج به بعد ذلك وينبغي ان تقع الحصيات في الرمي فلم شك في وقوع الحصيات فيه لم يعتد به على
 الجديد ويشترط حصول الحصيات المرماة بفعله حتى لو رمى فوقعت الحصيات على راس آدمي
 او غيره تحركها ووقعت في الرمي فلم يعتد به لانها لم تحصل في الرمي بفعله ولو وقعت على الارض
 وتخرجت فوقعت في الرمي لاجزاء حصولها فيه بفعله **ويشترط** ان يرميها بيده فلو دفعها برجله
 او رمى بقوس لم يجز **ويشترط** ان يرمى السبع حصاة في سبع مرات فلو رمى حصاة تين دفعة ورو
 فسقت الثانية الاول فرميتان **ولا** يشترط كون الحصى لم يرم به حتى لو رمى بحجر رمى حوبه
 او غيره اجزاء ما يتعلق بالرمي **واما الرمي به** فيشترط كونه حجرا فيجزي سائر انواع
 الحجر ولا يجزي غيره ومن اراد هذا الباب على التوفيق لئلا لا يعقل معناه فيجب الاتباع والله
 اعلم **فروع** اذا انحجز عن الرمي بنفسه اما للمريض او جالس له ان يستنيب من يرمي عنه فلا يصح
 رمي الفارس عن المستنيب **ويشترط** الا بعد رمي الثاني بنفسه **ويشترط** ان يكون
 العذر ما لا يرجي زواله قبل خروج وقت الرمي فاذا وجد العذر لم يزل العذر عن المستنيب الوقت
 بالاجزاء على المذهب الذي قطع به الاكثر من وانه اعلم **واما عدد** الشيخ الحلق من الواجبات فهي طر
 يقة وقد تقدم انه ركبن وعلى كل حال لا بد من الاثنيان به او بالتقصير اقله ثلث شعرات **ووجوبه** **باب**
 رمي الله عنه انه امر اصحابه ان يحلقوا ويقصروا نعم الا افضل للمسلم الحلق لفعله وم ذلك
 فحجة الوداع **رواه مسلم لقوله** عليه افضل الصلوة والسلام اللهم اغفر للمسلمين والمسلمات في الثالثه للتقصير
 نعم ولو نذر الحلق قال الغزال لزمه بلا خلاف الامام ونفس عليه فلا يقوم التقصير حينئذ تمام
 الحلق والرافعي فيه اشكال وانه اعلم **قال رستم الحج الافراد** وهو تقديم الحج على العمرة و
 التلبية وطواف القدوم قد تقدم ان الحج على ثلثين انواع وان الافراد **واما التلبية** فيستحب
 حتى حال الاحرام لنقل الخلف عن السلف **والسنة** ان يكثر منها في واما الاحرام فيستحب
 قائما وقاعدا وراكبا وما شيا وجنبيا وحائطا وشاكدا استحبابا في طواف القدوم
 وحسوط وعند حدوث امر من ركوب او نزول او عند اجتماع الرفاق وعند اقبال الليل والنهار

ونفسه الخفيف ومسجد الحرام ولا يستحب في طواف القدوم ولا في السعي على الجديده
 لأن لها أذكاراً تخصها وينبغي في طواف الافاضة والوداع بلا خلاف الخروج وقت التلبية لأنه
 يخرج بالرمي إلى جمره العقبة فيقطعه مع أول كل حصية ويستحب للرجل رفع الصوت
 بها دون المرأة بل تقتصر على اسماء نفسها فان رفعت كرهه وقيل يحرم ويستحب
 ان يكون صوت الرجل بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عقيبها دون صوته بالتلبية
 ويستحب ان يقتصر على تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم لبك اللهم لبك لا شريك لك لبك
 ان الحمد والثناء لله الملك لا شريك لك الحمد والثناء لله لا شريك لك اللهم من ان
 يجوز فتحها وكسرها وهو اصح ويستحب اذا فرغ منها ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
 وان يسلمه رضوانه والجنة وان يستعذ به من النار ويدعوا بما احب ولا يتكلم في اثناء
 التلبية وكبره السلام عليه لكن لو سلم عليه يرد نفس عليه الشافعي وانه اعلم **واما**
الطواف فهو ثلاثة انواع طواف الافاضة وهو ركعتان لا بد منه ولا يصح الحج بدونه وطواف
 الوداع واجب وقيل سنة وهو الذي اقتصر الشيخ عليه وطواف القدوم وهو سنة و
 يسمى ايضاً طواف الوداع وطواف التيمم لأنه تحية البقعة في صحيح مسلم انه عليه
 الصلوة والسلام طاف حين قدم مكة فلم يدخل فوجد الناس يصلون في صلاة مكتوبة صلا
 ها معهم او لا وكان الوقت للجماعة وهو اثناء الطواف فيحمله قطعه وكذا الوخاف
 او الشريعة التي لا تبرأ للرجل تواف الطواف الى الليل ولو كان الشخص معتمراً افطاني
 للعمرة اجزاه عن طواف القدوم كما تجزي الفريضة عن تحية المسجد **واعلم ان المرأة الجميلة**
قال والمبيت بمزدلفة ركعتان تجزي الفريضة عن تحية المسجد وانه اعلم
 قال ابن بنت الشافعي في ركعتان الطواف المبيت بمزدلفة يختلف به فقيل انه ركعتان وبه
 انه سنة وهو قضية كلام الشافعي والرافعي والمنهاج وهو الذي قاله الشيخ وقيل انه
 واجب وصححه النووي في زيادة الروضة وشرح المنهاج وهو الذي قاله الشيخ وقيل انه
 يحصل المبيت فيه طريق الراجح عند الرافعي معطر الليل كما لو حلف لبيتين فانه لا يبرأ
 الا بذلك والراجح عند النووي انه يحصل بلحظة من النصف الثاني وانه اعلم **واختلف في**
ركعتي الطواف يعني طواف الفرض فقيل بوجوبهما والصحيح عدم وجوبهما لقوله عليه
 افضل الصلوة والسلام خمس صلوات في اليوم والليلة فقال هل على غيرهما فقال لا
 الا ان تطوع وانه اعلم **قال والمبيت يعني** وطواف الوداع اختلف في ميت ليلي منى فقيل

بوجوبه

بوجوبه وصححه النووي في الروضة لانه دم بات بها **وقال غزواني** اعني مناسكهم وقيل انه
 مستحب وهو الذي ذكره الشيخ وصححه الرافعي وبه قطع بعضهم كالمبيت بمنى ليلة عرفه
 ثم في القدر الذي يحصل به المبيت خلاف الراجح ومعظم الليل فعلى ما صححه النووي لو ترك ليالي
 منى لم يبرأ من الحج وقيل يجب لكل ليلة دم وان ترك ليلة فاقوال اظهرها بوجوبه وقيل
 وسلك في عرفه ليلة النحر واشتغل بالوقوف عن مبيت مزدلفة فلا شئ عليه وكذا الرافعي من عرفه
 ومن المعذورين من له مال يخاف عليه فباعه لوان اشتغل بالمبيت ومن له مريض يحتاج الى تعهده او
 اطلب ضالقة او ابقى فالصحيح في هؤلاء ان يذبحوا لاشئ عليهم بترك المبيت ولهم ان ينفردوا وابدوا
 الضرر وانه اعلم **قال ويحرم عند الاحرام** ويلبس ازاراً او رداء بيضين اذا اراد الرجل الاحرام نزع
 المخيط وهل نزع ذلك ادب كما ذكره الشيخ او واجب الذي جزمه النووي في شرح المنهاج نعم
 كلام المحقق والمنهاج يقتضي استحبابه وبه صرح النووي في مناسكه وجعله من الادب قال
 الاسناني وهو المتبع لانه قبل الاحرام لم يجعل سب وجوب النزع ولهذا لا يجزى سائر الصلوات
 قبل الاحرام بلا خلاف ويؤيده ايضاً انه لو علق الطلاق على الوطئ فانه المشهور انه لا يمتنع عليه فاذا
 تجرد فيستحب ان يلبس ازاراً او رداءً بيضين وتعليق لقول ابن المنور ثبت ان رسوله صلى الله عليه وسلم
 قال ليحرم احكم في ازار ورداء وكذا الصحابة رواه مسلم عن جابر واما البيض فلقوله صلى الله عليه وسلم
 من ثيابهم البياض فانها خير ثيابهم وكفنا فيها موتاكم رواه ابو داود والترمذي وقال حسن صحيح
 ويستحب ان يكونا جديدين فان لم يفتضيفين وكبره المقبوع وانه اعلم **ويستحب** ان يلبس ركعتين
 يقرأ في الاولى قل يا ايها الكافرون وفي الثانية قل هو الله احد وتكره هذه الاوقات المكروهة على
 الصحيح ولو صل الفريضة اغتسل عن ركعتي الاحرام وقال القاضي حين ان السنة الراتبه تغني
 عنها ايضاً وانه اعلم **قال فصل ويحرم عليه عشرة اشياء** لبس المخيط وتغطية راسه
 من الرجل والوجه من المرأة فاذا احرم الرجل حرم عليه انواع الاول اللبس في جميع بدنه
 وراسه بما يعوق لباساً سداً كان مخيطاً كالقميص والسراويل وغيره كالعمامة والا
 لارتداء الصنم ان رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم فقال لا تلبسوا القميص
 ولا العمامة ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف لان لا يجد النعلين فليلبس الخفين
 وليقطعها اسفل الكعبين ولا يلبس من الثياب ما منه ريش او عفران **واما** الراس
 فلقوله صلى الله عليه وسلم من المحرم الذي خرج عن بيعة ميتاً لا تحمروا راسه فانه يبعث
 يوم القيامة ملبياً رواه الشيخان ايضاً ولا فرق بين المتخذ من القطن والكتان والجلود

ويستحب ان يكونا جديدين فان لم يفتضيفين وكبره المقبوع وانه اعلم ويستحب ان يلبس ركعتين يقرأ في الاولى قل يا ايها الكافرون وفي الثانية قل هو الله احد وتكره هذه الاوقات المكروهة على الصحيح ولو صل الفريضة اغتسل عن ركعتي الاحرام وقال القاضي حين ان السنة الراتبه تغني عنها ايضاً وانه اعلم قال فصل ويحرم عليه عشرة اشياء لبس المخيط وتغطية راسه من الرجل والوجه من المرأة فاذا احرم الرجل حرم عليه انواع الاول اللبس في جميع بدنه وراسه بما يعوق لباساً سداً كان مخيطاً كالقميص والسراويل وغيره كالعمامة والا لارتداء الصنم ان رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم فقال لا تلبسوا القميص ولا العمامة ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف لان لا يجد النعلين فليلبس الخفين وليقطعها اسفل الكعبين ولا يلبس من الثياب ما منه ريش او عفران واما الراس فلقوله صلى الله عليه وسلم من المحرم الذي خرج عن بيعة ميتاً لا تحمروا راسه فانه يبعث يوم القيامة ملبياً رواه الشيخان ايضاً ولا فرق بين المتخذ من القطن والكتان والجلود

واللبود والضايط انه يجب الفدية بستره ما بعد ساتراحتي لو طار رأسه بطين
تخين او حنا الاسر تخين وجبت الفدية ولا يقصر وضع اليد على الرأس ولا حمل الزبيبل و
نحوه **ولا يشترط** لوجوب الفدية ستر جميع الرأس كما لا يشترط لوجوب فدية الخلق
استيعاب جميع الرأس بل يجب ستر قدر يقصر ستره لفرد كستر عصابة ولزقة
جرح ونحوه **والضايط** انه يجب الفدية بما يسمى ساترا سواء ستر كل الرأس او بعضه
ولا تجب الفدية بالتغطية بيد الغير على المذهب ولو القى القبا او الفراجه على كتفيه لزمته
الفدية وان لم يخرج الكماه لصديق لزم اللبس بذلك سواء طار الزمان ام قصر ولو ارتوى
بالفرجية او التحف بذلك ونحوه فلا وكذا الواتر بسراويله فلا فدية كما لو اترى بازار
لفقيه من رفاق **ويجوز** ان يعقد الازار وهو الذي يشده لستر عورته ويجوز ان
يشد عليه خيطا ويجوز ان يجعل له موضع الدكة ويدخل فيه الخيط **واما الرداء** و
هو الذي يوضع على الاكتاف فلا يجوز عقده ولا تخليله بخلال ولا بملء ولا ربط
طرفه بطرفه الاخر بحيث كما يفعله الاعوام يضع احداه حصاة صغيرة ويقفوها
بخطي والطرف الاخر كذلك فلهذا احرام ويجب فيه الفدية **وله ثقل** السيف ويشد الهميان
على وسطه هذا كله في الرجل **اما** المرأة فالوجه في حقها كراس الرجل وستر جميع را
سها بالمخيط ولها ان تستر وجهها بشوب وخرقة بشرط ان لا يمس وجهها سواء
كان لغير حاجة او الحاجة من غير او برد او خوف فتنه ونحو ذلك فلو اصاب الساتر بدنها وجهها باختيا
رها لزمها الفدية وان كان بغير اختيارها فان ازالته في الحال فلا فدية ولا وجبت الفدية ثم هذا
كله حيث لا غدر **اما** الغدر وكن يحتاج الى ستر رأسها او لبس ثيابا بغير او برد او مياوات و
ستر وجبت الفدية وانه اعلم **فزع** اذ لبس المحرم وتطيب ونحو ذلك مما يحرم عليه تعود
الفدية سواء كان ذلك متواليا او متفرقا لاختلاف جنس ذلك كما لو سرق وزنا فانه ينقطع و
يجد وان اتخذ النوع بان لبس ثوبين وتكرر ذلك منه او تطيب ثم تطيب مرارا لزمه كل
مرة كفارة على الصحيح سواء كان بغير عذر او بعذر هذا اذا فعله في اوقات متفرقة **اما**
لو وال بين اللبس مرارا او التطيب بحيث بعد في العرق متواليا لزمه فدية واحدة وانه اعلم
قال **وترجيل الشعر** وحلق الشعر وتقليم الانف ترجيل الشعر سريجه وهو مكروه وكذا
حكمه بالظفر قاله النووي في شرح المذهب فلو فعل ما تنفست شعرا لزمه الفدية فلو
شك هل كان مستنفا او استنفت **فصل** بالمشط فالراجح انه لا فدية لئلا اصل براءة
الزينة ويمكن حمل كلام الشيخ على ما اذا علم ان التسريح يستف الشعر لتلبده ونحوه **واما**

بالظفر

ازالة الشعر

ازالة الشعر بالخلق فحرام **للقوله تعالى** ولا تخلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله ولا فرق
بين شعر الرأس وشعر سائر البدن ولا فرق بين الخلق والتتقي والقص والاحراق وكذا الازالة
بالمنفرة ونحو ذلك ولو عبر الشيخ بالازالة لشملة فلا ازالة للظفر كالشعر ولا فرق بين القص
والقطع بالسنة والكسر وغير ذلك ولا فرق وذلك بين الظفر الواحد وغيره كما في الشعر وانه اعلم
قال **والطيب** من الانواع المحترمة استعمال الثوب والبدن لانه ترفه والحاج اشبهت اغبر كما
جاء في الخبر ولا فرق بين استعماله في الظاهر والباطن كما لو استنشقه او استحق به ولا فرق
في ذلك بين الاغتر وغيره كما قاله في شرح المذهب ثم الطيب هو ما ظهر فيه غرض الطيب
به كالورد والياسمين والبنفج والريحان الفارس **واما** استعماله فهو ان يمسح الطيب به
او ثيابا به على وجه المعتاد في ذلك فلو احتسب على مبخرة او حلقارة المسك مستقوقة او مفتوحة
او جلس على فراش مطيب او ارجل مطيب او شق في طرف ثوبه طيبا او جعل في جيبه اوليت
المراة الخ المحشوة حرم ولو حمل مسكا او غيره في كيس او خرقة مشدودة لم يحرم و
سواء شتمه ام نفس عليه الشافعي ولو وطئ بفعله طيبا حرم عليه كذا الفظة الرافعي وشرط
الماوردى ان تعلق به شئ ونقله عن نص الشافعي وانه اعلم **وصلى يحرم** عليه الطيب يحرم
يحرم عليه الكد ما فيه طيب فلو ظهر طبعه وريحه حرم ايضا وكذا الطمير مع اللون وكذا الريح
وحده وانه اعلم **قال** **وقتل الصيد** اجمع الناس على تحريم قتل الصيد على المحرم والصيد كل ميت
حشيش طيبا لا يمكن اخذه لا بحيلة والمراد بالمتعشش الجنس لا فرق فيه بين ان يستأثر
ام لا ولا فرق بين الصيد والوحش والطور لصديق الاسر عليه وكما يحرم القتل يحرم الا
صطياد وهذا بالاجماع وقد نص القران على منعه **قال الله تعالى** وحرم عليكم صيد البر ما
دمتم حرمنا وكما يحرم قتلته يحرم التعرض لاجزائه بالجرح وغيره وكما يشترط ان يكون وحشيا
وان يستأنس فيشرط ان يكون مأكولا او في اصله مأكولا فلا يحرم الانسي وان تو
قتل لانه ليس بصيد واما غير المأكول اذ لم يكن في اصله مأكول لم يحرم التعرض
له والا فلا فدية على المحرم في قتله بل في النوع ما يستحب قتله للمحرم وغيره وحى المؤذيات
بل في كلام الرافعي ثابا الاطعمه ما يقتضى الوجوب كالخنة والعقارب والفارة والكلب
العقور والغراب والشوكة والذئب والاسد والفهر والذئب والنمر والعقارب و
البرغوث والبقعة والزنبر ولو ظهر القمل على المحرم لم يكره تحميمه ولو قتله لم يكره
شئ نعم يكره ان يغسل رأسه ولحيته فانه فعل فخرج قملة وقتلها تصديق ولو بلقمة نص
عليه الشافعي وهذا التصديق مستحب وقيل واجب لما فيه من ازالة الاذى عن الرأس

والقيبان هو بيض القمل كالقمل نفسه عليه الشافعي وانه اعلم **قال** **وعقد النكاح** والمباشرة
شهور في يحرم على المحرم ان يتزوج وان يزوج سواء كان ذلك بالوكالة او بالولاية سواء في
ذلك الولاية الخاصة والعامة **لقوله** **وم** لا ينكح المحرم ولا ينكح **وفي رواية** لا ينكح رواة
مسلم **وفي رواية** الدارقطني لا يتزوج المحرم ولا يزوج فان فعل ذلك فالعقد باطل لئلا ينه
يقضى التحريم والفساد وهو اجماع الصحابه وكما يحرم عقد النكاح يحرم الجماع
تغيب الحشفة وتفرج كان قبله **لقوله** **وم** لا ينكح المحرم ولا ينكح **وفي رواية** لا ينكح رواة
تعال فلا رقت ولا فسوق ولا جوارح والرجل والرفث الجماع ومعنى لا رقت لا ترفثوا لفظه
خبر ومعناه الامر وكما يحرم الجماع يحرم المباشرة فيها دون الفرج شهوة وكذا الاستمنا لانه
اذا حرم دواعي الوطئ كالطيب **والعقد** فالان تحريم هذه الاشياء اول ولا نها تحريم على
ينعقد ولا يفده الا بالوطئ في الفرج ولا يخرج منه بالفساد هذه المحرمات التي ذكرت الطيب و
غيره من فعلها وفعل نكاحها بشرطه وجبت عليه الفدية لا عقد النكاح لعدم حصول المقصود
منه ومع الاخذ بخلاف باقية المحرمات لانه لا يتحقق بها وهو محرم عليه **ويشترط** لوجود الفدية
في المباشرة فيما دون الفرج الانزال صرح به الماوردي فاذا اجماع فسد حجة ان كان
قبل التحلل الاول فان كان قبل الوقوف بالاجماع قال القاضى حسين والماردي وان كان بعده
نقد خالفه ابو حنيفة مجتاعا عليه انه وطئ صادق احراما صحيحا لم يحصل فيه التحلل الاول فا
شبه ما قبل الوقوف وان وقع بعد التحلل لم يفد على المذهب وكما يفد الخ تقبل البعرة
ليس للبعرة الا تحلل واحد وقوله ولا يخرج منه بالفساد يعني يجب عليه ان يفعل ويحتمل في
يتمه وان كان فاسدا **لقوله** **تعال** **وم** لا ينكح المحرم ولا ينكح **وفي رواية** لا ينكح رواة
الشافعي يجب في الفاسد ويجب مع ذلك القضاء سواء ان كان الخ فرضا او تطوعا فعنه ويجب
القضاء على الفور على الاصح ويجب ان يحرم في القضاء من الموضع الذي احرم منه حتى لو كان احرم من
دورة اهله لزمه وان كان احرم من الميقات احرم منه وان كان من بعد تجاوز الميقات فان
كان تجاوزه مسيئا احرم من الميقات الشرعي قطعاً وكذا ان كان غير مسيئا على الصحيح بان
جاوزه غير مريد النسك ثم بداهه فاحرم **واما المرأة** فان جاءها كرهية او نائية لم يفد عنها
وان كانت طائفة عاملة فسد حجبها وانه اعلم **قلت** ومن قاته الوقوف بعرفة تحلل بفعل
عمرته فعليه القضاء والهوس ومن ترك ركنا لم يحل من احرامه حتى ياتي به اذا قات
الشخص حاج الوقوف بعرفة بان طلع الفجر يوم النحر ولم يحصل بعرفاته فقد قاته
الخ **لقوله** **وم** من ادرك عرفه ليلا فقد ادرك الخ ومن قاته ليلا فقد قاته الخ بعرفة وعليه

الجماع
او كونه
بدل

الجماع من قابل

الجماع من قابل رواه الدارقطني وفي سنده رحمه الله الفراء الواسطي وهو ضعيف ولا نه ركن
مفيد بوقت ففاته بفواته كالجمعة ويتحلل على الفور بعد عمرة وهو الطواف والسعي والحلق
ولا بد من الطواف بلا خلاف وكذا السعي على المذهب ان لم يكن سعي عقيب طواف القدوم **واما**
الحلق فيجب ان جعلنا نسكا وهو الزايع والا فلا ولا يجب الرمي بمنى وكذا البيت بها وان بقى
وقتها وكما يجب القضاء يجب الهوس جاء بهان بن الاسود يوم النحر الى عمر رضى الله عنه فقال
يا ابيير المؤمنين اخطانا العود فقال له عمر اذهب الى مكة فحلق بالبيت انت ومن معك ولعلوا
بين الصفا والمروة واخروا هوديا ان كان معكم ثم احلقوا وقصروا ثم ارجعوا فاذا كان عام
قابل فحجوا او عودوا فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام والنجسبعة اذ ارجعته رواه الموطئ
سناد صحيح قال النورس في شرح المذهب واشتهر ذلك ولم ينكره احد فان اجماعا **واعلم**
انه لا فرق في الفوات بين ان يكون بتقصير كالفوات باشغال الدنيا او بلا بتقصير كالنوم وانه اعلم
وتقول ومن ترك ركنا لم يحل من احرامه حتى ياتي به يعني انه لا يجبر بدم بل يتوقف الخ عليه لئلا
ما حية الخ لا تحصل الا بجمع اركانه والمأهية بقوت بفواته جزها كما لو تها دي في الفسوة قبل
الايتان بتمام اركانها فانه لا يخرج منها الا بجمع ما حيتها وانه اعلم **قال** **فصل** **والدما والدماء**
خمس اشياء احوها الواجب بترك نسك وهو على الترتيب شاة فان لم يجب فصيام
عشرة ايام ثلثة في النجسبعة اذ ارجع الى اهله **اعلم** ان الدما الواجب في الما المناسك سواء
تعلق بترك الواجب او ارتكاب منه ان فعل حراما فواجب شاة الا في الجماع فالواجب بونه ولا يجزئ
في الموضعين الا ما يجزئ في الاصحىة الا في اجزا الصبي فيجب في الترتيب وقد يكون فيها ما يجب
على التخيير ومعنى الترتيب انه يجب عليه الذبح ولا يجوز العود الى غيره مع القدرة ثلثة ايام
قد يجب على سبيل التقدير يعني ان الشرع قد ابدل المبدل اليه ترتيبا كان او تخييرا لا يزيد
ولا ينقص وقد يجب الدم على سبيل التعديل ومعنى التعديل انه امر فيه بالتقويم والعود
الى غيره بحسب القيمة اذا عرفت فالدم المتعلق بترك المأمورات وهو معنى قول الشيخ
بترك نسك كترك الاحرام من الميقات وترك الرمي والبيت بمنزلة ليلية العبد وكذا
ترك البيت بمنى ليالى التشريق وطواف الوداع وفي الدما اربعة اوجه الصحيح وبه
قطع العراقيون وكثير من غيرهم انه دم ترتيب وتقدير كدم التمتع والقران والترتيب كما ذكره
الشيخ انه يجب عليه شاة فان لم يجد بها التبة او وجدها بثمن غالى عدل ال الصوم وهو عشرة
ايام ثلثة في النجسبعة اذ ارجع الى اهله والمراد الرجوع الى الوطن والاهل فان توطئ بمكة بعد
فرائعه من الحج صام بها وانما يتوطنها لم يجز صومه بها ولا يجزئ صومها بالطريق على المذهب الذي
قطع به العراقيون ولا يصح صوم شيء من السبعة في ايام التشريق بلا خلاف وان قلنا انها قابلة

المصوم لا يباح له في الحج ولو لم يتفق انه صام الثلاثة فرجع لزمه صوم العشرة ويجب التفريق ايضا على
الصحيح في قوله انما قال الراجح انه يفرق باربعة ايام ومدة اسكان السير الى الوطن فلم يصره وكان قد
تمت منه حتى مات فقولا ان التقدير يصوم عنه واثمة كصوم رمضان والجديد يطعم عنه ما تركته الحرام
مدا ان كان تمكيد من العشرة ايام فعشرة ايام والا فبقية العشرة وهذا معنى التقدير ولا يتعين صرف
المواد الى فقرا الحرم على الاظهر وقد روي في المحرر وتبعه في المنهاج ان هذا الدم هو ترتيب وتعديله فيجب
الشاة فان عجز اشترى ببقية الشاة طعاما وتصديق به فان عجز صام عن كل مائة يوما وهو خلاف ما
في الشرحين والروضة وشرح المذهب فاعرفه والله اعلم **قال واذا ان الدم الواجب بالحق والترقة**
او ثلث شعرات او فعل في الاصل فان لم يدره الفدية يوم وهو دم خبير وتقديره فيخبر بين
بين ان يصوم ثلثة ايام يتصدق بثلثة اصويج على ستة ساكنين لكل مسكين نصف صاع من طعام و
التخفيف **قوله تعالى** فمن كان منك مريضا او به اذى من راسه فدية من صيام او صدقة او نساء
تد رواه الشيخان **فانه** **قوله** ايؤذيك هو امر راسك قال نعم قال انك شاة او صوم ثلثة
ايام او اطعم فرقام طعام على ستة ساكنين والفرق بفتح الفاء والراء المهمل ثلثة اصويج فلو
ورد النص في الشعر والقل في معناه وكذا بقية الاستماتات كالطيب والادهان واللبس
ومقدمات الجماع على الاصح لا شتراك في الترقية والله اعلم **قال والثالث اليوم الواجب بالاحصار**
ويشترط فيه شاة الحاج او العقر اذا احصر من منع من اتمام شكه سواء كان في المحل
فان احصر من شاة التحلل ويذبح هو يباح احصر واقل شاة تجزي في الاضحية **لقوله تعالى**
من الهدى ومن الفحاحين **انه** **قوله** تحلل بالحديبية لما صده المشركون فكان محرما بالعمرة وكما شترط
نية التحلل وفتح الهدى كذا في الهدى بالحق اذا جعلناه شكما وهو الاصح ولا بد من تقويم الذبح على الحلق
قوله تعالى ولا تعلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله وقدم مرج بذكر الماوردي وغيره والله اعلم **قال والرابع**
اليوم الواجب بقتل الصيد وهو على التخفيف ان كان الصيد مما له مثل اخرج مثله من النحر والغنم وان
المحرم وكان مثله قوته واخرج ببقية طعاما وتصديق به فان لم يجد صام عن كل مائة يوما الصيد اذا قتل
فيها طعاما لله او يصوم عن كل مائة يوما **قوله تعالى** فجزاء مثل ما قتل من النحر يحكم به ذوا عدل
منكم هديا بالغ الكعبة او كفارة طعام مسكين او عدل ذلك صياما وهو الذي يسمى بغير تخيير و
تعديل التخيير قد اوضح واما التعديل **قوله تعالى** او عدل ذلك صياما ههنا في المثل اما غير المثل
فهو من بين ان يتصدق ببقية طعاما او يصوم عن كل مائة يوما كالمثل فيخبر بين هذاتين

الخصلتين

الخصلتين **والعشر** والعبرة في هذه القيمة بموضع الاتفاق لا يمكنه على الاصح قيا على كل متلف
بخلق الصيد المثل فان الاصح فيه اعتبار القيمة بمكة يوم الاخراج لانها محل الذبح فاذا عدل عنه
الى القيمة اعتبرناها مكانه في ذلك الوقت **قوله** الشيخ من النحر او الغنم المراد بالنحر البدن
وان كان اسم النحر يصدق عليها وعلى البقرة والغنم كما مر في الزكاة ثم المراد بالمثل ما يقارب
الصيد في الصورة لا المثل في الجنس حتى يجب في النعامة نعامة وفي الغنم الغنم لا يغزال ويبدل على
ذلك الية وفعل الصياغة الا ترى قوله فجزاء مثل ما قتل من النحر فلما قيد سبحانه وتعالى
بالنحر انصرف في الجنس الى الصورة من النحر وقد حكم حكم من الصياغة في غير مرة في النعامة
بونة وفي حمار الوحش وبقرة بقرة وقد قضى الصياغة وقيل انما قضوا به في الحمار وقيل
البقرة عليه وفي الطبع كبشر اخبر جابر رضي الله عنه عن فقنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قضى به جمع من
الصياغة والصيد الاثنى والاقبال لنبقة والذكر شبعان بكسر الفاء واسكان الباء وقضت
العناق الاثنى من المغز اذا لم تكمل سنة والذكر جرد وفي الصغير صغير وفي الكبير كبير وفي
الاثنى الاثنى وفي الصحيح صحيح ومن المكسور مكسور ورعاية في كل ذلك للمماثلة التي اقتضتها
فبقرة فان لم يجد فبيع من الغنم فان لم يجد لم يدر قوت الفدية ويشترى بها القيمة طعاما ويتصدق
به فان لم يجد صام عن كل مائة يوما هذا هو الدم الخامس وهو الجماع وفيه اختلاف كثير للاصحاب
والذهب انه يوم ترتيب وتعديل فيجب البونة او الا فان عجز عنها فبقرة فان عجز فبيع من
الغنم فان عجز فبونة بدرا او الدراة بطعام يتصدق به فان عجز صام عن كل مائة يوما واجب
لوجوب البونة بان عمره واثمة عبودية افتيا بذلك وكذا ابن عباس وابو هريرة رضي الله عنهما
واما الرجوع الى الاطعمه البقرة والسبع من الغنم لانها في الاضحية كالبدنة واما الرجوع الى الاطعام
فلان الشرع عدل في اجزاء الصيد من الحيوان الى الاطعام فراجع اليه معنا عند العذر للموتصوق
بالدراة لم يحزه وبان موضع تعديله بشرة السبع والذي جزم النووي في شرح المذهب
فانه بسعرة مكة في حال الرجوب واما الذي يرفع الى كل مسكين فيه **قوله** انما يصومها في الرو
ضحة انه غير مقدور كالبحر **اعلم** ان وجوب البونة محله في الجماع المفرد للحج او العمرة اما اذا
جامع بين التحللين وقلنا لا يفسد الحج بذلك فانه لا يلزمه بونة بل يلزمه شاة لانه محرم
لم يحصل به افساد فاشبه الاستماتات والله اعلم **قال ولا يجوز به الهدى** ولا اطعام
الا في الحرم ويجزيه ان يصوم حيث **اعلم** ان الفرق يكون الهدي قد يكون من احصار وقد
يكون من غيره فان كان عن احصار فلا شاة **ويشترط** بعث الدية الواجب سببه الى
الحرم بل يذبحه حيث احصر لانه ومردج بالحديبية وهو من الحل وما ساقه من الهدايا

في قوله تعالى ومن كان منك مريضا او به اذى من راسه فدية من صيام او صدقة او نساء

حكمه حكم دم الاحرار **للمنفعة** **وانما** الدم الواجب بفعله حرام او تركه واجب بسببه وهو
 ليختص به بالحرمة في الاظهر **بقوله تعالى** هذا بالبع الكعبة ويجب صرف لحمه الى مساكين
 الحرم لمن المقصود الحرم اذا لاحظ لغير اراقة الدية ولا فرق في المساكين بين المقيمين والطارئين نعم
 الصرق الى المتوطنين افضل فلو دبح في الحرم وسرق اللحم لم يكن مستقط حكم الذبح وبقي اللحم
 فاما ان يذبح شاة ثانياً وانما ان يشترى اللحم ولو كان يتصدق بالا طعام بولا عن الذبح وجب تخصيصه
 ايضا بمساكين الحرم لانه بول الحرم بخلاف الصوم فانه ياتي به حيث شاء والفرق انه لا غرض
 للمساكين من الصيام في الحرم بخلاف الاطعام واقل ما يجزي ان يدفع الوجوب الى ثلثة من مسا
 كين الحرم ان قدر فانه دفع الى اثنين مع قوته على ثلثة ضمنه وز قد رضاءان وجهان قبل الثلث
 وقيل ما يقع عليه الاسم ويمر به الشية من التفرقة فان فرق الطعام فلهما يتعين لكل مسكين
 من الرائج انه لا يتعين بل يجوز الزيادة على ما والنقص منه والله اعلم **تنبيه كثير من المتفقه**
 يعتقدون ان عرفات يجوز الذبح بها فيذبحون دم الجيران بما وكذا دم المقتنع والقول ان شر يتلقون
 اللحم الى الحرم وهذا الذبح غير جائز ولا يجوز فيلعل ذلك والله اعلم **قال الاجور** **تلك مسيد الحرم** ولا
 قطع شجرة الحرم مقاصد حرم مكة حرام على الحرم والحلال وكذا يحرم قطع شاة
 كاستطاع صيده فيحرم التعرض كالقلاع والقطع اذا كان رطباً غير موزي والحرم بالطلب عن اليابس
 والله لا يحرم ولا حرامه كالوقد جسد ميتاً نصفين واحترق بغير غير موزي من كل شجرة ذات شوارفاته
 يجوز كالحجرات المذوية فلا يتعلق بقطعة ضئيلة على الصحيح قطع به الجمهور **والحجة على قوله** **دم** يوم فتح
 مكة ان هذا البلد حرام بحرمته الله لا يقصد شجرة ولا يضر صيده ولا تلتقط لقطته الا من
 عرفها ولا يخلط بخلوه قال العباس بن ابي راسل الله الا اذخر فانه لقيتمهم وبيوتهم فقال لا
 يعني لا ينزع بالايدي وغيره كالمناجل والذين الحواد ومعنى كونه لبيوتهم انهم يستقونها بذكر
 فوق الغشب وقول الشيخ لا يقطع شجرة يؤخذ منه يحرق اخذ الورق وهو كذلك لكن لا
 يخبئها مخافة ان يغيب شوارفها ولو اخذ من تحتها لم يخلط فعلية الضمان لان اخلق في تلك
 السنة لكون الغصن لطيفاً كالسوال وغيره فلا ضمان كالاوراق وكما يحرم قطع الشجرة
 كذا يحرم قطع نبات الحرم الذي لا يستنب **بقوله** **دم** ولا يخلط بخلوه والخلا هو الرطب
 من الحشيش واذا حرم القطع حرم القلاع والاشجار يجوز شريح البهايم فيه لترعى فلو اخذ
 ه لعلق البهايم جاز على الاصح كما يجوز شريحها فيه وقيل لا يجوز لفناهر الحديث فعلى
 الاصح لم يقطع شخص لبيته ممن يعلق لم يحرق قاله النووي في شرح المذهب ويستثنى مالو
 اخذه للدوي

اخذه للدوي ايضا على الاصح لئن هذه الحاجة احرم من الحاجة الى الاذخر لاجل التقيف ونحوه
 قاله الغزالي فيه الخلاف للدوي مقتضيه وجهان الجواز وهو قضية كلام الحارث الصغير فانه
 يجوز القطع للحاجة مطلقاً ولم يخصه بالدوي وهو مسألة حنة قل من تعرض لها والله اعلم
نوع الاصح انه يحرم نقل تراب الحرم والحجارة الى المحل وكذا احرم المدينة قاله النووي في شرح المذهب
 في اخر صفة الحج وجزم به الا انه نقل عن الاكثرين في مخطورات الاحرام انه مكروه يعني
 تراب المدينة واجبا رحا قال الاسناني ونصر عليه الشافعي في الامم على المسئلة وقال انه يحرم
 والفتوى به والله اعلم **كتاب البيوع وغيره من المعاملات البيوع ثلثة**
اشياء بيع عين مشاهدة فجائز البيوع في اللقطة اعطاء شئ في مقابلته شئ وفي الشرع
 مقابلة مال بمال قاله الجليلي للتصريح بايجاب وقبول على الوجه المأذون فيه والاصل في شرعية البيع في
 الكتاب وانتهى واجاع الائمة **قال الله تعالى** **البيع** واحل الله البيع وحرم الربا ومن السنة **قوله** **دم**
 البيعان بالخيار وغيره لا والاجماع منعقد على ذلك ثم ان البيع قد يكون على عين حاضرة وقد يكون
 على شئ والذمة وهو العلم وقد يكون على عين غائبة وحكم السلم والغايبة ياتي **فاما** العين الحاضرة فانه
 وقع العقد عليها بما يقتضيه وفيها صح العقد والا فلا اما المعتمد في العين فقد ذكر الشيخ بعضه
 وسيات **واما** العقد فاركانه ثلثة قال النووي في شرح المذهب العاقد ويشمل البايع والصفة و
 هو الايجاب والقبول والعقد عليه وله شروط استان ان شأ الله تعالى **ويشترط** مع هذا اهلية الباي
 ع والمشتري فلا يصح بيع الصبي والمجنون والنفية ايضاً فيهما الاختيار فلا يصح بيع المكروه
 الا بحق اذا اكره بان توجه عليه بيع لو فادين او اشترى متاع مالا سلم فيه فأكروه الحاكم على
 بيعة وشرايه لانه اكره بحق ويصح بيع السكران وشراؤه على المذهب **واما** الصيغة
 فقوله بعته وملكت ونحوهما يقول المشتري قبله وابتهعت ولا يشترط توافق اللفظين
 فلو قال ملكت هذه العين بكذا فقال اشتريتها او عكسه صح وكما يشترط الايجاب والقبول
 ولا يشترط ان لا يطول الفصل بينهما اما بان يفصل البتة او بفصل بين ما يقيس فان طال
 حصر لئن الطول يخرج الثاني عن ان يكون جواباً والطويل ما اشعر باعراضه عن القبول
 كذا الاكوة النووي في زيادة الروضة في كتاب النكاح ولو لم يوجد ايجاب وقبول باللفظ
 ولكن وقعت معاطاة باللفظ كعادات الناس بان يعطى المشتري للبائع الثمن فيعطيه
 مقابلته البضاعة التي يكرها المشتري فلهما يثبت ذلك المذهب في اصل الروضة انه لا يقاس
 لعدم وجود الصيغة وخارج بن شرح قوله ان ذلك كيف في الحقيقة وبه اثنا الرويان وغيره
 والمحقر كطلح خير ونحوه وما يعتاد فيه المعاطاة وقال مالك رحمه الله تعالى ووسع عليه
 ينعقد البيع بكلمة يقره الناس بيقا وبمشتا الامام الباقع بن الصباغ قال الشيخ الامام
 الزاهد ابو زرير ياتى الدين النووي قلته وهذا الذي استحسنه ابن الصباغ وهو الرائج دليلاً

الكتاب البيوع وغيره من المعاملات

واما شرط الثالث وهو ان يكون البيع مملوكا لمن يقع العقد له فان باشره العقد بنفسه
 فليكن له وان باشره لغيره اما بولاية او بوكالة فليكن لذلك الغير فلو باع مال غيره بلا ولا
 ية ولا وكالة فالجديد الاظهر بطلان البيع **لقوله** ولا إطلاق الا فيما يملك ولا عتاق الا فيما يملك
 لا بيع الا فيما يملك ولا اطلاق الا فيما يملك قال الترمذي حسن قال النورس وقد روى من طريق مجهول
 عنها ترتفع عن كونها حسنا ويقضى أنه صحيح والقدير انه موثق ان اجاز ما لكه تنفذ والا فلا وهذا
 منصوص عليه في الجديد ايضا واحتج له بجديته عروته بأنه قال دفع رسول الله عم دينارا لا شترت له
 شاة فاشترت له شاتين فبعته احداهما بالدينار وجئت بالشاة والدينار الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فذكرته له ما كان من امره فقال بار الله لك فصفقه يملك رواه الترمذي باسناد
 صحيح قال النورس وهو قوي ولكنه ذكره الحاملي والشاشي والهران ونص عليه في البيهقي والله اعلم
قلت ونص عليه في الام في باب الصفح والله اعلم **وشرطه** اجازة من يملك التصرف وقت العقد
 حتى لو باع مال القفل وبلغ واجاز له ينفذ وكذا لو باع مالا لغيره ثم ملكا واجاز له ينفذ صرح به الرافعي
 فقال والقولان جائزان فيما لم يزوج امه الغير او ابنته او طلق منكوحته او طلق عبده او جرداره
 او وقفها بغير اذنه وضبط الامام محل القولين ان يكون العقد يقبل الاستنابة والله اعلم **واما**
الشرط الرابع وهو القورة على التسليم لا يتقدم منه سواء القدرة الحسية او الشرعية فلو لم
 يقدر على التسليم حشا كبيع الفئال والابق فلا يصح لئلا المقصود الانتفاع بالبيع وهو ذو
 منفعة ولو باع العين المقصود به من لا يقدر على انتزاعها من الغاصب فلا يصح وان قدر فلا يصح
 الانتفاع من الغاصب المقصود بالبيع **شرطه** ان لا يكون المشتري الحال فلا خيار له ولو عجز المشتري عن
 الانتفاع من الغاصب لضعف عرض له او قوة عرضت للغاصب فله **الخيار** على
 الصحيح وان كان جاهلا حال العقد فله الخيار ولو باع الابق من سهل عليه ردة فغية
 الوجهان في الغصوب ويجوز تزويج الابنة والمغصوبة واعتاقها ولا يجوز بيع الطير
 في الطيور للفر ولوباغ الحمام طائرا اعتقادا على عوده لئلا فوجها كما في النحل اصحهما عند امام
 الحرمين الصحة كالعبد المبعوث في شغل واصحهما عند الجمهور البيع اذا لا وثوق به وعدها العبد
 غلله وصح النورس في النحل الصحة ولو باعه نصف سيف وخوّه معين لم يصح لئلا تسليمه
 لا يصح الا بكسرة وفيه نقص وتضييع للمال وهو منهي عنه بخلافه مالو باعه جنزا
 مشاعا فانه يصح ويصير شريكا وكذا حكم الثوب النفيس الذي ينقص بالقطع ولو
 كان الثوب غليظا لا ينقص بالقطع صح البيع على الصحيح او لا محذورا والله اعلم **هذا**
كلمة في المانع المحسوس اما المانع الشرعي فكبيع المرهون بغير اذن الراهن اذا كان المرهون
 مقبولا لانه ممنوع من تسليمه شرعا اذ لو جاز ذلك بطلت فائدة الرهن والله اعلم **واما**
ما الشرط الخامس وهو كون المبيع معلوما فلا بد منه لانه عليه الصلوة والسلام
 نهى بيع الفرر

نهى عن بيع الفرر رواه مسلم نعم لا يشترط العلم به من كل وجه بل يشترط العلم بعينه وقدره
 وصفته اما العين فعنه ان يقول بعثك هذه وخوّه بخلاف مالو قال بعثك عبدا من عبيدي او
 شاة من هذه الفرر فهو باطل لانه معين وهو غرر وكذا لو قال بعثك هذا القطع الا واحدة
 لا يصح وسواء تساوت القيمة في العبيد والفرر ام لا واما القور فلا بد من معرفة القور حتى لو قال
 بعثك مثل هذه الفررة حنطة وبزنة هذه الصخرة زينا لم يصح البيع وكذا لو قال بعثك
 مثل ما باع فلان سلعة او بعثك بالسعر الذي في السوق فلا يصح لوجود الفرر بخلاف مالو
 قال بعثك هذا القمح كل كيل بكذا فانه يصح وان كانت جملة القمح مجهولة في الحال لئلا الجهالة
 انتفت بذكر الكيل ولو قال بعثك من هذه القبة كل صاع بدرهم لم يصح على الصحيح لئلا البيع
 مجهول وذكر مقابلة كل كيل بدرهم لا يخرج به عن الجهالة **واعلم** ان قولنا مثلا هذه الفررة
 حنطة او بزنة هذه الصخرة زينا يحل اذا كان المقصود عليه في الذمة اما اذا كان حاضرا بان قال
 بعثك مثلا هذه الفررة من هذه الحنطة حنطة او بزنة هذه الصخرة زينا هذا الزين فانه
 نه يصح على الصحيح لانه لا غرر لا مكانا لا شروعا والوفا عن العقد وقد صرح الرافعي في باب
 السلم بهذا الحكم والتعليل والله اعلم **واما الصفقة** ففيها سائلان استقصا الاوصاف
 على الحد المعتمد في التسليم هل يقوم مقام الرؤية وكذا اسماء وصفه بطريق التواتر فيه خلاف
 الصحيح الذي قطع به العراقيون انه لا يصح لا هذا الوصف في حد الا يقوم مقام الرؤية ومنها
 رؤية بعض المبيع دون بعض فان كان مما يستدل بروية بعضه على الباقي صح البيع مثل
 رؤية فلاهر صفة القمح وخوّه ولا خيار له اذا اراد باطنها الا اذا خالفها صرحا وفي معنى الحنطة
 والشعر صفة الجوز واللوز وخوهما والوقيق فلو كان منها شيء في وعاء فرائ اعلاه ولم يرس
 اسفله او راس اعلاه السمن والزيت وبقيت المايعة في ضرر وفيها شك ولا يكفي رؤية ظاهر
 الرمان والبطيخ والسفرجل بل لا بد من رؤية باطن كل واحدة منهما لاقتلاهما **واما** القور فان لم تلتزم حياته
 فصبته كصفة الجوز واللوز وان التزمت كالتوصية كقراءة اعلاه على الصحيح **واما** القطن في العوز فله
 يكفي رؤية اعلاه الا بالبر من رؤية جميعه فيه خلاف وحكمه الضمير فقال الاشبه عنه انه كصورة القور
 ومنها مسألة العين كما اذا كان عنده قمح فاخذ شيئا منه وارواه لغيره كما يفعله الناس
 فان اعتمد على الشراء على رويتها نظرا ان قال بعثك من هذا النوع كذا فهو باطل لانه لا يمكن انتقاده
 بيعا ان لم يتعين ولا سلميا لعدم الوصف وان قال بعثك الحنطة التي في هذا البيت وهذا
 العين منها نظرا ان لم يدخل العين في البيع فان ادخل العين من غير ردة فانه يكون كمن باع عينين
 راسا احداهما لئلا المرء ممتنع عن غير المرء كذا قاله البغوي ومنها الرؤية في كل شيء بحسب اللائق
 به ففي شرب الدار لا بد من رؤية البيوت والسقوف والسطوح والجدران داخلها وخارجها وبالرؤية
 في البستان يشترط رؤية الاشجار والجدران دون الاساس وغرور الاشجار وغرور الاشجار
 رؤية سائل الماء واشترط رؤية طريق الدار ومجرى الماء الذي تتوربه الرخا وجهان الاصح في شرح
 المذهب الاشتراط لاختلاف العرف به **فصل** في رؤية العبد الوجه والاطراف ولا يجوز في

روية العورة وفراش البين وجهان الصلحها الاشرالا وفي الجارية اوجه الصلحها في زيادة الروضة انها
كالعب وكذا يشترط في رؤية الشعر على الاصح ويشترط في الدواب رؤية مقدم الدابة ومؤخرها وقدر
ايها ويشترط رفع السرج والا كافي والجلد ولا يشترط جرس الفرس على الصلح ويشترط الشاة
المطلوب نشره اذا نشر الثوب وكان سفيقا كالديباج المنتشر والبسط والزلالي فلا
يكون رؤية وجهيه معا وان كان لا يختلف وجهان كالسكر باس كفي رؤية احده وجهيه
في الاصح ولا بد في شراء المصحف والكتب من تقليب الاوراق ورؤية جميعها في الورق الابيض
لا بد من جميع الطائفة **واما الفقهاء** فقالوا العباد يفتح راسه وينظر فيه بقدر الامكان يصح
بيعه واطلق الفزالي في الاحياء المساعدة به قال النووي الاصح قول الفزالي وانه اعلم **قال والربا**
والذهب والفضة والمطعمات ولا يجوز بيع الذهب والفضة بالفضة بالفضة الامثلة
نقدا والربا بالقصر وهو في اللغة الزيادة وفي الشرع هذه الزيادة في الذهب والفضة وسائر
المطعمات قاله بن الرفعة في الكفاية وفيه نظر وقال في المطلب هو اخذ مال مخصوص بغير
مال وفيه نظر ايضا وهو حرام بالكتاب والسنة واجماع الامة **قال الله تعالى** واحل الله البيع و
حرم الربا **وقال رسول الله** لعن الله اكله ومؤكله وشاحده وكاتبه ثم الربا لا يحرم الا في الذهب
والفضة والمطعمات **قال رسول الله** ولم يتبعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر
ولكن بيعوا الذهب بالذهب والورق بالورق والتمر بالتمر والمالح بالمالح والاشياء بعينها بعينها
بالتكرير كيف شئتم لمن زاد واستزاد فقد ارقي رواه الشافعي في الحديث على ما ذكره الشيخ في بيع
الذهب بالذهب والفضة بالفضة من اشتراط التماثل والحلول والتقبض والمجالس وكما يشترط
هذه الثلاثة في الذهب والفضة كذلك يشترط في الامثلة من الاطعمة فيمشتط في بيع القمح بال
لحم القمائل كتميد والحلول فلا يجوز التماثل في الحل والقبض والمجالس وانه اعلم **قال ولا يبيع**
ما ابتاعه حتى يقبضه تقدير الكلام ولا يجوز بيع الذي ابتاعه حتى يقبضه سواء كان عقارا او غيره
اذ فيه البيع امر لا وسواء اعطى المشتري الثمن ام لا ووجه ذلك ما روي عن عمر بن الخطاب بالزاد المنقو
طة رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله ان ابتاع هذه البسوة فما يحل لي وما يحرم علي قال يا ابن اخي
لا يبيع شيئا حتى يقبضه قال البيهقي اسناده حسن متصل وفيه احاديث اخر وذكر العلماء
له عشرين احادها ضعف الملك بولي ان البيع ينفذ بثلث المبيع العلة الثانية تنافي الضمان
بين علي شي واحد في زمن واحد فانه لو وقع بيعه لكان كما مضى في المشتري ومضمونا عليه
ولزم ايضا ان يكون المبيع مملوكا لشخص في زمن واحد كما قالوه ولا فرق بين بيعه لغير
البائع او للبائع لعموم الخبر وكما لا يجوز بيع المبيع قبل قبضه لا يجوز غيره من المعاوضة
صحله سد اقا او اجرة او راس مال سلم او سلع **وقال** ~~فقال~~ **فقال** المتول ببيع
وكذا لا يجوز حبه واجارته ورهنه بغير بيع اعتاقه على الاصح لقوة العتق وكذا الاستيلاء

واما ونقه

واما ونقه فقال المتولي ان شرطنا فيه القبول فهو كالبيع والا فهو كالعتق وسبح النور في شرح
المهذب انه كالاتفاق وتزوج الامة كالعتق وقال بن جبر ان يجوز تقضا الدين به **واعلم** ان الثمن كالبيع
فلا يبيعه البائع قبل قبضه وبقية ما ذكرنا يعلم مما تقدم وانه اعلم **قال ولا يجوز بيع اللحم بالحيوان**
من جنسه لانه لم ينفى ان تباع الشاة باللحم رواه الحاكم وقال رواية ائمة حنابلة ثقاة وقال البيهقي
اسناده صحيح وقيل يجوز وان كان من غير جنسه فان كان من مأكول فيقولون لا اصله لانه لا
يجوز ايضا لعموم الخبر وقيل يجوز قيا ساع على بيع اللحم باللحم وان كان مأكول ففيه خلاف ايضا
والراجح التحريم لانه عليه الصلاة والسلام لم ينفى عن بيع اللحم بالحيوان رواه ابو داود ولكنه مرسل
والمرسل مقبول عند الشافعي اذا اعتضد باحد اشياء بالقياس او قول صحابي او فعله او قول الاكثرين
او ينشرون غير دافع او يهلك به اهل العقد او لا يوجد دلالة سواء او مرسل اخر او سوي وقد
اسناده الترمذي والبراز ولا فرق بين ذلك السند بين ان يكون صحيحا ام لا وقيل يجوز لبيع
التحريم في المأكول لاجل بيع مال الربا باصله المشتمل عليه ولم يوجد هنا ومن هذا المعنى المستنبط
مع تحريم بيع الحنطة بقمحها والسهم بنسبه ونحو ذلك وفي الحاق الشعر والالبية والقلب والحمية
والرية باللحم وجهان اصحهما نعم يؤخذ من كلام الشيخ انه يجوز بيع الحيوان بالحيوان سواء كان من
جنسه ام لا وسواء ساويا شعيير بغيره او تفاضلا كبيع بغيره او بقره ولا وهذا اذا لم يشتمل
الحيوان على ما فيه الربا كاشاة وفي ضرعها لبن اذا بيعت بشاة وفي ضرعها لبن وفي ضرعها لبن وجهان
الاصح التحريم ولو باع دجاجة فيها بيضة بدجاجة فيها بيضة فهو كبيع الشاة بالاشاة وفي ضرعها
اللبن وجزم القاضي ابو الطيب بالمنع في الدجاجة وانه سبحانه اعلم **قال ويجوز بيع الذهب بال**
الفضة متفاضلا نقدا او متفاضلا بمطعمات ولا يجوز بيع الجنس منها بجنسه متفاضلا
ويجوز بغيره متفاضلا نقدا اذا شتمل عقد البيع على شئين نظر فان اتخذ في الجنس والعلة
كالذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والتمر بالتمر اشتراط الصحة العقد وخرجه
عن كونه عقد ربائش امرا واحدا التماثل والحلول والتقابض الحقيقي في المجالس فلم ياختل واحدا
منها بطل العقد فلم يباع درهما بدرهم ودانق حرم ويسمى هذا بالفضل **قال رسول الله**
لا تبيعوا الذهب بالذهب والورق بالورق الا سواء سواء والعلة كونها قيم الاشياء قاله الباكر
المطعم فلا يجوز بيع بدينق بدينق وفضة بقره عليه افضل الصلاة والسلام الطعام بالطعام
مثلا بمثل والعلة في ذلك الطم وان اختلف الجنس وكما اتخذت عليه الربا كالذهب والفضة
والحنطة والشعير وجاز التفاضل واشترط الحلول والتقابض **لقوله** عليه افضل الصلاة
والسلام اذا اختلفت هذه الامثلة في بيعه او كيف شئتم اذا كان يدأ ببيع رواه مسلم وان
اختلف الجنس والعلة كالفضة والبر فلا يجوز في شئ ولا يشترط شئ من هذه الامور في
المماثلة تعتبر في المكيل كيلا والوزن وزنا لقوله عدم لا تبيعوا الذهب بالذهب والفضة ولا

بيعه

كيف بل لا بد من شرط القطع وان بيعت الثمرة قبل بدو الفلاح مع الاشجار جاز بلا شرط لانها تبيع
للأشجار والاصل غير معتبر في العادة بخلاف مالوا فرد الثمرة ولو شرط القطع ورضي البيع
بالبقاء على الشجر جاز والله اعلم **وكما يجوز بيع الثمرة قبل بدو الفلاح** الا بشرط القطع و
كذلك يجوز بيع الزرع الأخضر الا بشرط قطعه **لما روي** مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم بع ثمرة
الخطأ حتى تنزع والسبل والزرع حتى يبيض ويأمن العاصفة ولو بيع الزرع مع الارض فهو
كبيع الثمرة مع الشجرة والله تعالى اعلم **فروغ** اذا باع شخص ثمرًا بدأ اصلاحها لزمه سقيها
تدويرها وما يجرى ويؤمن الثلث والفساد سواء ذلك قبل ان يخلع بين المشتري وبين المبيع او بعد التولية حتى
لو شرط على المشتري بطلاء العقد لانه مخالفة لمقتضى العقد ولا يلزمه ذلك عند شرط القطع والله
اعلم **قال ولا يبيع الربا حبه** رطلًا الا اللب تقدير الكلام ولا يجوز بيع شئ فيه ربا بجنسه
عالم كون المبيع رطلًا كالرطل بالرطل والعنب بالعنب ووجه البطلان ان المماثلة سرعية والربويات
في حال الرطوبة المماثلة غير محققة والقاعدة ان الجدل بالمماثلة تحقيقه المفاضلة وقوله الا اللب اي فانما
انه يجوز بيع اللب بجنسه ببعض ان لم يجز لان حاله كمال ولا فرق بين اللب وبين الحليب والرايب و
المخيض ولا بين الحامض وغيره والمعيار فيه الكيل حتى يباع الرايب بالحليب وان تفاوتوا في اللون لئلا
الاعتبار بالكيل كالمختلطة الصلبة بالرخوة وشرطه ان لا يغلى فان غلى امتنع لتأثير النار وكما لا يجوز
بيع الخبز بالخبز لا بخلاف النار وكذا كل ما اثر فيه النار تأثيرًا شيئًا كالشوي والله اعلم **قال**
ويبيع بيع السلم الموكب فيما اذا تكاملت فيه خمس شروط ان يكون مطلقًا بالصفة
السلم والتلف بمعنى واحد ويسمى بذلك التسليم راس المال والمحاسن وسلف التقويم
شهر راسه المال وحده عقد على موصوف في الذمة يبدل عاجلًا باجل اللفظين والاصل فيه تقدير
تعالى يا ايها الذين امنوا اذا اتوا يتقربون الى اجل يستمي فاكتموه الآية قال بن عباس رضي
عنهما اراد به السلم في التصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهو سلفون في الثمر
السنة والسنتين ورتبهما قال السنتين والثالث فقال من اسلف فليسلف في كيل معلوم
وزن معلوم وفيه من جهة المعنى المرفق بالمستعاقدين لئلا يصح بالعرف قد يحتاجون
الى ما ينفقون على حرفة من الغلال ولا مال معهم وارباب النقص يستفدون بالرخص نحو ذلك
وفقًا لهما وان كان فيه غدر كالاجارة على المنافع المدة لمس الحاجة الى ذلك ثم عقو
السلم ان كان ملجلًا فلا نزاع في صحته وفي بعض الشروح حكاه الاتفاق على صحته ولا
انه مورد النص وان كان حالًا فهل يبيع قال الائمة الثلاثة لا يبيع ومذهبنا انه يبيع وجمنا
انه اذا جاز في الموجد مع الغدر فهو في الحال اجوز لانه اعد عن الغدر فلما طلق العقد جاز على العا
كالتم في البيع بجامع بشيئة كل منهما في الذمة وقيل لا ينعقد لانه اذا عقو فلا بد من وجود الشرط
لصحة العقد

لصحة العقد منها فبسطه بالصفة التي تنفي الجواز غير ثابته غير راي على شئ واحد غير محتمل للمعنى الا يبيع
قال وان يكون جنسًا لم يختلط بغيره ولم تدخله النار لا حاله شرط صحة عقد السلم ان يكون الثمر فيه مطلقًا
سواء اخذ جنسًا او تعدد كمًا لو اسلم زبيب قطين سواه ابريس وكل منهما معلوم لا يتفاء الغرر في
ذلك وغره وان تعدد المختلط وجعل مقادير المختلطات فلا يبيع كما اذا اسلم في الغالية والادحان المطيبة
والشباب المصبوغة على ما صححه النووي وقال في المحرر الاقيس الجواز وكذا لا يبيع السلم في الاقواس
العجمية لانها مشتملة على اجناس مقصودة وكل منها غير معلوم وكذا لا يبيع السلم في الترياق المختلط كما
لغالية **واعلم** ان الاختلاط ليس من شرطه لتركيب من الادنى كما مثلنا بل لو كان خليقًا فانه ايضا
لا يبيع فلمو اسلم في الرووس فان كان قبل التثنية من الشهر فلا يبيع جزئًا وان كان بعد التثنية من الشهر
ففيه خلاف الصحيح انه لا يبيع ايضًا لاشتمالها على المناخر والماسر وغيرهما ولا تنظير ولين معظمها
معظم وهو غير مقصود فكثير الغرر وعكم الاكارع حكم الرووس ثم قال بالجواز قال يكون بالوزن و
تقتصر عليه الرافعي وقال الماوراء هو بالوزن والعدو ولا كيف احدثا ويقاس غير ما ذكرنا بما ذكرنا والله
اعلم **واما ما دخله الناس** لثما لغير التميز كالنار القوية فلا يبيع السلم فيه كالخبز والشوي وما
اشبه ذلك لئلا ياتي النار فيها لا ينظير في وجبه يجوز السلم في الخبز وصححه الامام والغزالي ومكة
الرويان عن مشايخ خراسان وزوال المصنف والسكر والغاية والدبس وجهان في اصل الروضة بلا
ترجيح والمستبعد الامام عدم الصحة في هذه الاشياء وانتار الغزالي والمثول الصحة وحكاة الرافعي
طريقة قاطعة بالصحة في هذه الاشياء وقضية كلام الرافعي عدم الصحة لكن النووي صحح في تصحيح
التشبيه الصحة في هذه الاشياء وعلمه بان نار هذه الاشياء لينة نظير الخمر وجعل هذه القلة
ضابطًا **قلت** وفي كون هذه الاشياء لينة نظر ظاهر والحس يدفعه اذا نار السكر في غاية القوة
والعلة الصحيحة كون نار هذه الاشياء مطبوعة ولهذا اورد صاحب التقرير في صحة السلم في الماوراء
ولم يصحح الرافعي ولا النووي فيه شيئًا قال الاسناني والراجح الجواز فقد قال الرويان انه الاصح عندهما
وعنه عامة الاصحاب وتصحيح الصحة في هذه الاشياء تقوم بتصحيح السلم في الخبز بل هو اول لئلا
ناره من نار هذه الاشياء بلا شك فان علة صحة هذه الاشياء يكون لها حود مضبوطة عند اربابها
قلنا كذا الخبز والله اعلم **قال وان لا يكون معينًا** ولا من معين ومن شرط صحة عقد السلم
ان يكون السلم فيه دينًا في الذمة لئلا يقع السلم انما هو في الذمة فلمو قال سلمة السلم في هذه
الشوي او في هذه الحيوان وغره ذلك لم ينعقد سلمًا لانفساد الدينية وهذا ينعقد بيقا قولان الاظهر
لا ينعقد لاختلال اللفظ ومعنى الاختلال ان السلم يقتضي الدينية والدينية مع التعيين يتنا
تقنين ولو قال اشتريت منك ثوبًا صفتك كذا بهذه الدار فقول بعثك انفقًا بيقا
على الراجح نظير الال اللفظ وهذا اذا لم يذكر بعد لفظ السلم فان ذكره فقال اشتريت
سلمًا كان سلمًا ذكره الرافعي في تفريق الصفة عند ذكر الجمع بين عقود مختلفين كقائه
وقال سلمت هذه الدار وكيل من هذا القمح لا يبيع ايضًا لما ذكرناه وهو المعنى قول

الشيخ ولا معنى له سبحانه اعلم **قال في النسخة الثانية شروط** ان يصفه بعد ذكر جنسه
 ونوعه بالصفات التي يختلف بها الثمن ويذكر قيمة تنفي الجهاقته قد علمت ان السلم قد غرر جوار
 الحاجة وانواع السلم فيه وصفاته بعد ذكر الجنس مختلفت بحسب ذلك والاعراض تختلف
 في ذلك بالاعتبار المقاصد ولهذا يستلزم الضرر وينقطع اختلاف القيمة باختلاف تلك الصفات
 المقصودة فلا بد من ذكر تلك الصفات ليستلزم الضرر وينقطع النزاع وسور السلم فيه كثيرة
 فنذكر منها ما يستدل به على غيره **سما** اذا السلم في الشيا بفيذكر بعد الجنس والجنس القطن
 والكثبان والنوع والبلد الذي ينسج فيه ان اختلف به العرض ويذكر الطول والعرض وهما من صفات
 الثوب والرقعة والغلظ وهما من صفات الغزل ويذكر الصفاقة وهي من صفة الصنعة ويذكر
 النعومة والخشونة لئلا يغرض اختلاف بذلك ويجوز السلم في المقصودة كالخام فان اطلق العقد
 حمل على الخام لئلا يقصارة صفة زيادة فلا بد من ذكرها ولا يجوز السلم في الملبوس لانه لا ينضب
 ويجوز في الثياب التي يصبغ غزلها قبل النسيج فان المعقوف انه لا يصح السلم فيها لعدم الضبط **سما**
 اذا السلم في الرقيق فلا بد من ذكر نوعه الترك وكذا اذكر صفة النوع ان اختلف كونه ابيض
 يصف بياضه بسمرة او شقرة وكذا يصف السواد ان ذكره بالصفاء او الكدورة وهذا اذا
 اختلف لون الصنف فان لم يختلف كارج لم يجب التعرض لوانه ولا يوضع هذا من ذكر
 الكدورة والانثوقة والسن والكبر والطول والقصر ولو ضبطه بالاشياء صح وكذا ذلك على التقريب
 حتى لو شرط كونه بن عشرين سنة لا تزيد ولا تنقص لا يصح السلم لثوره وعلى شرط مع ذلك
 التعرض للمحل والتمن ونحو ذلك وجها ان لا يصح الاتساع الناس باجماله **والثالث** يجب لئلا يغرض
 يختلف بذلك **قلت** وهي قوس لئلا هذه الاوصاف مطلوبة مقصودة وتختلف القيمة باختلافها لئلا
 كثير من الناس يهتدون السمان ويحج انفسهم الرقاق وهو لا يتقاعده عن ذكر بعض الصفات
 المتقدمة وقد اشترط الماوردي في الجاوس والله اعلم **يجب ذكر الشيا بية والبارية** في الاصح
 ولو اسلم في الجارية مضمومة فان كان غناها بغير الية محترمة صح وان كان بعود وزمير فلا يصح
 ولو اسلم في جارية زانية فوجها ان ولو شرط كونها قوادة لم يصح **ومنها** فيذكر كونه من نوع
 وبلده وصغر الجسم وكبره كونه عتيقا وجيدا والحنطة وسائر الحبوب كالتمر والعسل فيذكر
 كونه جبلتيا او بلديا فانه صيف او خريف ابيض او اسفر **والاشترط** ذكر العتاقة والعدا
 ته لانه لا غرض مقصود فيه قال الماوردي ولا بد من مراعات قوته ورتبه واذا اطلق العبد
 حمل على العمل النحل **قلت** هذا صحيح اذا لم يغلب استعمال عمل القصب في ناحية فان
 غلب فالمعتبر عرف تلك الناحية وقد شاهدت ذلك في ناحية فكأنوا اذا اطلقوا العمل لا يعرفون
 غير عمل القصب فانما ان يحمل العقد عليه في تلك الناحية والا فلا بد من البيان لصحة العقد ولا
 فلا يصح

فلا يصح لئلا يطلاق يؤدى النزاع لكثرة الشفاعة والقيمة بينهما وانه اعلم **ومنها** فيذكر انه لحر ضا
 او معلن ذكر خصي او غيره معلوف او ضده ولا بد من العلف ان يبلغ الحد متاثر به التعم فلا كيف المحل التي
 لا تؤثر ويذكر انه من فخذ او جنب او غير ذلك لاختلاف العرض في ذلك ويقتل عظمه على العادة عند الاطلاق فان
 شرط نزع اللحم جاز ويجب قبول الجمل فيها يوكلمه في العادة كالجلد الصغير والله اعلم **قال وان كان**
 مؤجلا ذكر وقت محله وان يكون موجودا عند الاستحقاق في الغالب ان يذكر موضع قبضه ببيع السلم
 اذا عقده مؤجلا في شرط لصحته معرفة الاجل الذي لا غرض فيه كان يعين فيه مستهل رمضان او
 سلخه ونحو ذلك فلو وقت بقدر زيو فلا يصح وكذا الوقت بوقت البيدر او الفراع من الدراس ونحو
 ذلك لا يصح للغرر ولو وقت العقد بالمسيرة ونحوها قال ابن خزيمة ان اصحابنا يصح واحتج **بانه**
 عليه الصلاة والسلام بعث الى يهودا ان يبعث لثوبين الى البصرة فامتنع رواه النسا والحاكم
 وقال انه على شرط البخاري وهذا امر دود من وجهين احدهما قاله البيهقي بان هذا ليس بعقد وانما
 هو استعانة فاذا اجاب عقد شرط ولهذا لم يصف الثوب بين والثاني ان الآية **في قوله تعالى** الى اجل مسمى
 والحديث وهو قوله ام اجل معلوم يران انه وايضا نفى التاخير بمثل هذا غرر وقد نفى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن الغرر فايضا فلا يصح ذلك بالقياس على محض المظهر وقوم زيو ونحوها فلا يصح اتفاقا
 الله اعلم **وكما يشترط** تعيين الاجل كذلك يشترط ان يكون المسلم فيه موجودا عند الاستحقاق
 غالبا وهذا الشرط يعبر عنه بالقوة على تسليم المسلم فيه فلو اسلم فيها لا يوجد عند المحل كالرطب في
 الشتاء او فيها يعز وجوده لم يصح لانه غرر او فيما يحصل بمشقة عظيمة كالتلم في قدر كثير
 من الباكورة فوجها ان اقر بها الى كلام الاكثرين البطلان فلو اسلم فيها يقيم وجوده فالقطع عنه
 المحل حاجة فقد ان اظهر بها لا ينفخ العقد بل يتخير المسلم فان شارب الى وجود المسلم
 فيه فلم قال المسلم اليه لا يصبر ونحو ذلك ما لا يلزمه على الصحيح **واعلم** ان الاعتياض
 عن المسلم فيه لا يجوز كما لا يجوز بيعه لئلا يعتياض ببيع قبل القبض وهو منهي عنه و
 الله اعلم **وكما يشترط** القدرة على التسليم كذلك يشترط بيان موضع التسليم ان كان الموضع
 لا يصلح للتسليم او كان يصلح للتسليم ولكن لنقل المسلم فيه مؤنة لئلا يغرض بتختلف بذلك
 وعلى ذلك يحمل قول الشيخ وان يذكر موضع القبض فان كان الموضع يصلح للقبض ولا مؤنة
 فلا يشترط ذكره ويحمل العقد عليه للعرف وهذا الذي ذكرناه هو الصحيح من خلافه مستشر
 وليس المراد المكان الذي صور فيه العقد بل المراد المحل فاعرفه والله اعلم **فرع** احضر
 السلم اليه المسلم فيه قبل الجمل فلهما يجبر المسلم على قبوله ينقل ان كان له غرض من صحيح
 في المتاع لم يجبر والا جبر لمن الاغراض ان يكون المسلم فيه حيوانا ويحتاج الى مؤنة
 الى وقت المحل فلا يجبر على قبضه للضرر ومن الاغراض ان يكون وقت غارة او نهب فلا
 يجبر على القبض فانما ان يحمل العقد عليه في تلك الناحية والا فلا بد من البيان لصحة العقد ولا
 فلا يصح

يصح تلاقه وخلعه اولى لانه تحصيل ويصح شكاؤه واقتصاصه واسقاط القصاص لانه لا يتعلق
لذلك بالمال فلا تقويت على الغرما ولو اقر الفليس بعين او دين وجب فاقبل الحجر فالظاهر قبوله فحق
الغرما قبا على المريض ولين سريره وحقه اكثر منه فحق الغرما فلا يتكلم فعمل هذا الوصل الغرما
تحليفه على ذلك لم يحلف لانه لو امتنع لم ينفذ امتناعه شيئا اذ لا يقبل رجوعه ولو قيل لا يقبل اقرار
فحق الغرما لئن فيه ضررا بهما ولانه ربما رضى المقر له **قلت** هذا القول قوي وايداه انه لو رضى
عينا اقر بها فانه لا يقبل فحق المهرين والافما الفرق والفرق يتعاطيه ضيق والامتنان ان يقال ان الله
كان الجور عليه موثوقا بدينه قبل وان كان غير موثوق به وقد عرف منه الخديعة والكل الاموال بها فالمتى
عدم قبوله وتيقا القرينة مرجحة والله اعلم **قال** **وتصرف المريض** فيها زاد على الثالث موثوقا على انها
رثة ورثته من بعد تصرف المريض فثلثة نافذ جائز لئن البراءة ضرور رضى الله عنه اوصى للنبي صلى
الله عليه وسلم بثلث ماله فقبله ورثه على ورثته قبل ان يقر من اوصى بالثلث فلم يزد على الثلث وله
فان اجاز وصيته في اقرار الزايد على الثلث ولا يتطرق فيه خلا الاجاز لا يتطرق وتوقف على اجازة الورثة
المشغور وتقول الشيخ بعد موته فلا تصح الاجازة والرد لا بعد الموت اذ لا حق للورثة قبل الموت
فما شبهه عفو الشيخ قبل البيع وايضا فيجوز ان يصير الوارث الان غير وارث عمو الموت والله اعلم
فرع حسن كثير الوقوع اذ اجاز الوارث ثم قال اجزة الى فثلث ان المال قليل وقد بان خلافه فالقول قوله
مع يمينه ان لم يعلم لئن الاصل عدم العلم بالمقدار مثاله ان يوصى بالتصفي فجاز الوارث ثم يقول فثلث
ان التركة ستة الاف درهم فسمحت بالف درهم فبان انها ستون الفا فلم يسمع بعشر الاف
درهم فاذا حلف تعدت الاجازة فيما علمه وهو الف فيأخذ الموصى له مع الثلث والباقي للورثة ورو
جه ان سقاطا حق عن عين فلم يصح مع الجهالة كالهبة فلو اقام الموصى له بينة بعلم الوارث بقدر
التركة لزمه الاجازة ولو قال فثلث ان المال كثير او قد بان خلافه فقولان وصورة المسئلة ان
يوصى بعين لزيد من الثلث فجاز الوارث ثم يقول فثلث ان المال كثير فيكون الزايد من قيمته على
الثلث يسير فبان المال قليلا وان العبد اكثر من التركة ولم ارض بذلك او قال ظهر دين اعلمه فنفى
قول يقبل قوله كالمسئلة الاولى فينفذ في الثلث وفي اقرار السيد الذي اعتقد والصحيح انه لا
يقبل هذا ويلزم الوصية فجميع العبد لئن الاجازة هنا وقعت بقدر معلوم وانما جعل في غيره فلم
يقدر في الاجازة وفي المسئلة الاولى الجهل حصل فيما حصلت فيه الاجازة فاشترطها والله اعلم **قال**
وتصرف العبد يكون فذمته يتبع به اذ اعتق العبد اذ لم ياذن له سيده والمعاملة لا يصح شراره
على الرائج لانه لا يمكنه شئ من الملك لانه ليس اهلا للملك ولا لسيده يعوض فذمته لانه لم يرض به
ولا لزمه العبد لما فيه من حصول اخذ العوضين لغير من يلزمه الاخذ وقيل انه يصح لانه متعلق بذ
مة العبد ولا يجوز للسيد على ذمته قوله يلزمه اخذ العوضين اما لانه البيع لا يكون لشخص والعوض
على غيره لئن الشخص لا يلزمه عوض شئ الا برضاه او برضى وليه قال الامام لا احتكام للسادات
على ذم عبيدهم حتى لو اجبر عبيده على ضمان او بشر ما لم يصح وهذا القول شبه الما وودي والقا
ضى ابو طيب الى الجمهور نفع الرائج يسترد البائع المبيع سواء كان في يده او يد السيد او باعه العبد
لانه باق على ملك ماله لانه لم يصح البيع ومطوئة الرد على من يرضه العين فلم تلتفت فيه العبد لزمه
الغنا والحق بذمته حتى لا يطالب به لا بعد اعتق لانه وجب برضى صاحب الحق ولم ياذن فيه السيد والقاعدة
المقررة فيها

المقررة فيما يتلفه العبد او يتلف تحت يده انما لزمه بغير رضى مستحقه كالمفصوب يتعلق واد
برقبته ولا يتعلق بذمته في الظاهر وما لزمه برضى المستحق فان اذن فيه السيد كالصداق تعلق
بالذمة والكتب وان لم ياذن فيه السيد كسلة الشر تعلق بذمة فقط لا بالكتب ولا بالرقبة
وعلى هذا يعمل كلام الشيخ واقتراض العبد كسلة فجميع ما مر لانه عقد معاوضة مالية فكان كالشر
ولو اذن له السيد في التجارة صح وتصرف بالاجماع قال الرافعي ويكون التصرف على حسب الاذن **قال**
فصل في بيع الصالح مع الاقرار في الاموال وفيها افنوا اليها وهو نوعان ابراء ومعاوضة فالابراء
اقتصارا من حقه على بعضه ولا يجوز فعله على شرط والمعاوضة عدوله من حقه الى غيره ويجوز
عليه حكم البيع الصالح في المغة قطع المنازعة وفي الاصطلاح هو العقد الذي ينقطع به خصومة المتحا
صحين والاصل فيه الكتاب والنية **قال** **النية** والصالح خير وفي السنة المظهرة **قوله** **بيع الصالح**
جائز بين المسلمين رواه الحاكم وقال انه على شرط الشيخين وفي رواية الصالح كالحراما وحرم حلالا
وهذا الحديث بهذه الزيادة رواه ابن حبان في صحيحه والترمذي وقال حسن صحيح اذا عرفت فالصالح ما
رقة يقع مع الانكار وتارة مع الاقرار فالصالح مع الانكار باطل ومع الاقرار صحيح وهو ما ذكره الشيخ نوعان
ابراء ومعاوضة وصورة الابراء بلفظ الصالح يسمى صالح الخطيطة بان يقول صالحا لزيد عن الف الف الذي لي فيسقي
عليك على خمس مائة فهو ابراء عن بعض الدين بلفظ الصالح وفيه وجهان الاصح الصحة وفي اشتراط القبول
وجهان كالوجهين فيمن قال لمن عليه دين وجهته لك والاصح الاشتراط لئن اللفظ يرضعه يقتضيه ولو صا
لح من الف على خمس مائة معنية جبر الوجهان وراى امام الحرمين الفساد هنا الظاهر ويشترط قبض الخصامة
في المجلس ولا يشترط تعيينها في نفس الصالح على الاصح ولو صالح من الف حال على الف مؤجل او عكسه فبا
طل لئن الاصل لا يلحق ولا يستقط ولا يصح تعليق هذا الصالح على شرط لانه ابراء وتعليق الابراء لا
يصح والله اعلم **البيع الثاني** صالح المعاوضة وهو الذي يخرج على غير العين المدعاة بان ادعى عليه ذرا
مثلا فاقر له بها وصالحه منها على عيب او دابة او ثوب فهذا حكمه كما قال الشيخ حكم البيع وان عقد بلفظ
الصالح نظر الى المعنى ويتعلق به جميع احكام البيع كالرد بالعيب والاخذ بالشفقة والبيع من التصرف قبل
القبض والقبض والمجلس ان كان المصالح عليه والمصالح ربويان متفقين فعلة الربا واشترط النساء
في معيار الشرع اذ كان جنسا واحدا او بفرد بالفرد والجهل وشروط الفسادة كفا والبيع ولو
صالحه منها على منفعة دار معلومة او دابة مذة جاز ويكون هذا الصالح اجازة فيشبه فيه احكام
الاجازة لو صالح على بعض العين المدعاة كمن صالح من الدار المدعاة على نصفها او ثلثها او من عبيد
على احد هما او من الثمنين كذا في هذه الهبة بعض المدعى كمن هو في يده فيشترط الصحة الهبة
قبول ومعنى زمان يمكن فيه القبض ويصح هذا بلفظ الهبة وما حرم في غيرها معناه ورضي صحته
بلفظ الصالح وجهان الصحيح الصحة ولا يصح هذا الصالح بلفظ البيع قول الشيخ في الاموال
هو كما ذكرنا وقوله وفيما افنوا اليها كما ثبت له قصاص فصالح عليه بلفظ الصالح و
اصح وان صالح بلفظ البيع فلا وانما ليس بمال ولا يؤل الى المال كصح القول والله اعلم

قال يجوز للإنسان أن يشترع في طريق نافذ لا يستلزم المار به ولا يجوز في الدرب المشترك إلا بأذن أهل الدرب ويجوز تقديم الباب في الدرب المشترك ولا يجوز تأخيرها لأن ذلك يشركا **اعلم** أن الطريق قسمان نافذ وغيره فالنافذ لا يختص بأحد بل بالناس يستحقون المرور فيه فليس لأحد أن يتصرف فيه بما يضر بالمارة كالإشراع جناح وبنا سباط لين الحق ليس له أن يفعل ذلك إلا أن يهدمه وجهان مكاه بن الرفعة في المطلب وقال لا شبه أن ذلك لما فيه من توقع الفتنة فإن لم يضر بالمارة جاز أن لا يضر **و** **شأنه** أن يعلم بحيث يمر الماشي منتصباً قال الماوردي **وعلم** راسه ما يحمله قال ابن الرفعة في المطلب وهو الاشبه هذا اختص بالمشاة فإن كان يمر فيه الفرسان والواقل فيرفعه بحيث يمر البعير وعليه المارة ونحوها **والاصح** في جواز الإشراع أنه عليه الصلوة والسلام نصب بيده الكريمة ميزاناً في داره العباس رضى الله عنه رآه الإمام أحمد في مسنده البيهقي والحاكم وكاتبوا في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يرد النص والميزان قسنا عليه السابق رآه **اعلم** **في شأنه** في المشروع أن يكون مسلماً فإن كان ذمياً لم يجز له الإخراج إلى شوارع المسلمين على الأصح في زيادة الروضة لأنه علا البناء على المسلمين إذا بالغ قال ابن الرفعة وسلكه طريق المسلمين ليس عن التحقيق بل بطريق البيع للمسلمين ولو كان الشارع موقوفاً لما حكمه حله كالمملوك لا يتوقن ابن الرفعة وقبضه إطلاق الشيخ أنه لا فرق قال الشيخ ويجوز أن يشترع جناحاً يؤخذ من ذلك للعلم به ويؤخذ منه أنه لا يجوز غيره كبناء دكة وفرس شجرة وهو كذا أن يضر بالأخلاق وكذا أن يضر على الزواج فمجرد جواز أن يفتح الأبواب في الشوارع كيف شاء الفلاح وانه **اعلم** **في** يحرم على الإمام أو غيره أن يصالح على إشراع الجناح لين المهور لا يفرد بالعقد وإنما يتبع القرار ولأنه أن يضر لم يجز فعله وإن لم يضر فالخراج يستحقه وبما يستحقه الإنسان في الطريق لا يجوز أخذ العوض عنه كما ضرر رواه **اعلم** **في الباب** **المسود** إذا كان مشتركاً في حرم على غير أهله أن يشترع إليه جناحاً بغير إذنه لأنه ملكه كذا علمه الأصحاب **قلت** ومقتضيه أنه لا يجوز تغيير أهل الدرب الدخول فيه بغير إذنه وأجاب الإمام أن الدخول للغير مستفاد من قرآن الإجماع قال الأسدي ومقتضى هذا الجواب أنه لا يجوز الدخول إذا كان للصحة المستحقين يجوز عليه لمن الإباحة ممنوعة منه ومن وليه وقد توفقت عبد السلام في الشرع من أنهارهم وغيرها وقال القاضي حين ليس لأحد أن يجلس في دبرهم بغير إذنه **واعلم** **في شأنه** لا يجوز التصرف فيها إلا بأذن باقي بقية الشركاء ولهذا يحرم على الشريك أن يترقب الكتاب من الحيل المشترك إلا بأذن الشركاء **اعلم** أن الدرب المسود مثله فيه باب نافذ لا يضر الذي يستحق الانتفاع ويستحق كل واحد من باب جنبى فيه فإذا أراد أن يفتح باباً إلى داخله منع الآخر من الدرب على الصحيح لأن ذلك القدر هو محل تردده وما عدا ذلك هو كالأل لأنه تراز بعض حقه بشرط أن يسد الأول **واعلم** **في شأنه** الميزان كفتح الباب ترحيب منع الشخص من فتح فصالح أهل الدرب على الأصح لأنه انتفاع بالأرض بخلاف إشراع الجناح كما مر في الفرع وانه **اعلم** **في شأنه** الشخص فتح طائفتين ملكه كيف شاء إذ لا يحرم عليه ولو أراد أن يفتح باباً إلى الدرب المسود وسدده فله ذلك بغير رضى أهل الدرب وجهان أحدهما لاكتسابها لو قال أنا اتخذت أمانة من ذهب أو فضة ولا يستعملها فإنه يمنع من ذلك والراجح في الباب الجواز دون الأول لأنه لو أراد رفع حائط كماله كان له ذلك وهذا أول رواه **اعلم** **في شأنه** **في الباب** **الخاتمة** **في الحوالة** **الاربعة** رضى المحيل وقبول المحال وتكون الحق مستقراً

فهل

الحق مستقراً

الحق مستقراً في الزمة واتفاق ما زمة المحيل الحوالة بفتح الحاء وحكم كسرها وحسب اللغة الانتقال من قولهم حال عن العهد إلى انتقال الدين من ذمة إلى ذمة المحيل وحقيقتها بيع دين بدين على الأصح واستثنيت من بيع الدين بالدين لميسر الحاجة والأصح فيها الإجماع وما رواه الشيخان **أنه** عليه الصلوة والسلام إذا مطلق الفنى فلم يرد إذا ابتاع أحدكم على ما لم يفتبع **وفي رواية** إذا أحيل أحدكم على ما لم يفتبع رآه الإمام أحمد في مسنده والبيهقي وقوله بغير الهمة وكون النار وقوله فليستع قال بعض المحدثين إن تارة شوه وقال النووي في شرح مسلم الصواب المعروف وفي تخفيفها **قول** على ما لم يفتبع بالهمة والمطل أطالة المدافعة واشترط الشيخ لصحتها هذه الأربعة وهي ثلثة لئن رضى المحيل الحق الذي عليه له ففادته من حيث شاء ووجهه المحتال أن حقه في ذمة المحيل فلا ينتقل لأبرفناه كما أن الأعيان لا تبطل إلا بالتراضى ويؤخذ من كلام الشيخ أن رضى المحال عليه لا يشترط وهو كذا على الأصح فإنه محل التصرف في فاشبه العبد المبيع ولئن الحق للمحيل فله أن يستوفي فيه بقبضه وبغيره وانه **اعلم** **في شأنه** **الشرط الثاني** كون الدين مستقراً على ما ذكره الشيخ واشترط الاستقرار ذكره الرافعي عندما إذا حال المشتري البايع بالثمن وقبل لا يكفي لصحة الحوالة لزوم الدين بل لا بد من الاستقرار لئن دين السلم الأثر مع أن الأصح لا تصح الحوالة لأبه ولا عليه لكنه قال هنا القسم الثاني الدين اللازم فتصح الحوالة به وعليه **قال النووي** بعده أطلق الرافعي صحة الحوالة بالدين اللازم وعليه اقتضى بالغزالي وليس كذلك **في شأنه** **في الباب** **المسود** لا تصح الحوالة به ولا عليه على الصحيح وبه قطع الأكثر **قلت** فواتق على تصحيح الحوالة بالثمن في زمن الخیار به وعليه مع أنه غير لازم فضلاً عن الاستقرار لأنه يؤول إلى اللزوم وبعد مضى الخيار وقبل قبض المبيع فالمذهب الذي قطع به الجمهور أنه تصح الحوالة به وعليه أنه غير مستقر لجواز تلف المبيع فلا يستقر لجواز قبض المبيع وكذا يجوز الحوالة بالأجرة وكذا بالصداق قبل الدخول والموت ونحو ذلك بل صور في أصل الروضة في أول الشرط فقال الثاني كون الدين لازماً ويصير إلى اللزوم وانه **اعلم** **في شأنه** إذا اشترى شخص شيئاً ثم حال البايع بالثمن على رجل ثم علم المشتري بالمبيع عيناً قوماً فردّه به أو تعالاً ونحوها منع بطلان الحوالة خلاف منتشر المذهب البطلان وسواء ذلك في قبض المحال الحوالة أم لا على الأصح ولو حال البايع على المشتري بالثمن شخصاً فالمذهب أنها لا تبطل سواء قبض المحال أم لا والفرق بين الصورتين أن في الصورة الثا نية تعلق الحق بثالث وانه **اعلم** **في شأنه** **الشرط الثالث** اتفاق الوضين على المحال به والمحال عليه في الجنس والقدر والحلول والتأجيل والصحة والتكسیر والجودة والرد له على الصحيح و تطبيق بن الرفعة ذلك بالصفات العشرة في السلم ووجه اشتراط ذلك حتى يعلم لئن الجمهور لا يصح بيعه ولا استيفاءه والحوالة أمارة على الصحيح أو استيفاءه فإذا وقعت الحوالة صحيحة برب المحيل من دين المحتال وبئس المحتال عليه من دين المحيل ويتحول حق

في الحوالة والجنس والبيع والشراء والبيع والشراء والبيع والشراء

المحال الى ذمة المحال عليه في ذلك فاليقظة الحوالة والله اعلم **فصل** اذا كان بالدين المحال عليه ضمان
لم يستقل بصفة الضمان بغير الضمان صرح به الرافعي في قول **الشيخ** الثاني من ابواب الضمان وكذا لو
كان رهن فانه لا يستقل الرهن صرح به المتولي وغيره بخلاف الوارث فانه يستقل الدين بصفته من الضمان
والرهن والفرق ان الوارث خليفة الموروث فيما ثبت له من الحقوق والله اعلم **فصل** احتال شخص ثم
لم يحال عليه انكر الدين وحلق ولا يئنه او انكس المحال عليه ونحو ذلك حيث تعدر الاستيفاء فليس
للمحتمل ان يرجع على المحيل لئلا الحوالة اما يبيع او استيفاء وكلاهما يمنع الرجوع والله اعلم **فصل**
ويصح ضمان الدين المستوفى اذا علم قدرها ولصاحب الحق مطالبة من شارك في الضمان و
المضمون عنه اذا كان الضمان على ما بيننا الضمان ضرورة الى ذمة والا حسن ان يقال التزام حتى يشمل الضمان
احضار من عليه الحق او ضمينه ويقال ان ضمان وضمين وكفيل وزعيم وحميل والاصل في مشروعيته الكتاب
والسنة واجماع الامة **قال الله تعالى** ولئن جاء به حلد بغير وانا به زعيم **وقال** عليه الصلوة والسلام العا
رية مؤداة والزعيم غارم رواه ابو داود والترمذي وعنه بن حبان في صحيحه وفي البخاري **انه** عليه افضل
الصلوة والسلام اني بخنازة فقالوا يا رسول الله صل عليها فقال هل ترك شيئا فقالوا لا قال هل عليه دين
قالوا غلث وانا نير قال صلوا على صاحبكم فقال ابو قتادة رضي الله عنه صل عليه يا رسول الله وعلى دينه فصل عليه و
رواية النساء قال ابو قتادة انا الكفيل بغير شرط صحة الضمان ان يعرف الضمان والمضمون له على الاصح لئلا
الناس يتنازعون في المطالبة سهلا وتشويها والاغراض تختلف بذلك فيكون الضمان بكونه غررا **ولا يشترط**
سعرفة المضمون عنه في الاصح ولا حياته بل اخلاقي كما لا يشترط رضاه قطعاً **وانما** الدين فشرطه كونه
ثامناً وقت ضمانه فلا يصح ضمان ما لم يجب وان جبر سبب وجوبه كضمان نفقة المرأة عدواً و
يشترط كونه لازماً لا يؤول الى اللزوم ولا يشترط الاستقرار مثال ما يؤول الى اللزوم كالثمن وزمن الحمار
وانما مال الجعالة قبل الفراغ من العمل قبل يفتح لانه يؤول الى اللزوم والصحيح انه لا يصح لانه ليس بلازم
وليست وهو تعليل ضعيف **واما** الثمن بعد معنى الخيار فهو لا يزم غير مستقر فيصح ضمانه و
كذا الصداق قبل الدخول ولا ينظر الى احتمال سقوطه كما لا ينظر الى سقوط الاستقرار بالبراءة و
الرد بالعيب ونحوهما **ويشترط** في الدين ايضاً ان يكون معلوماً فلا يصح ضمان المجهول كما
اذا قال ضمانت عن ما بعته فلاناً وهو جاهل به فان معرفته ستيرة وقيل يصح اما لو
قال ضمانت ذلك شيئاً مما لك على فلان فلا يصح بخلاف **واعلم** ان الخلاف في صحة ضمان المجهول
جاء في صحة البراءة من المجهول والخلاف مبني على ان البراءة تملك او استطاق ان قلنا تملك وهو
الصحيح فلا تفتح البراءة من المجهول وان قلنا استطاق صح الابراء من المجهول وتظهر ثمرة الخلاف
فيما لو ائتمنا بشخص اخر ثم قال له اغتصبك فاجعلني في حله ففعل وهو لا يدري ما ائتمناه
به فهل يبرأ منه وجهان احدهما نعم لانه استطاق والثاني لا لئلا المقصود رضاه ولا يمكن الرضى
بالمجهول **واعلم** انما اذا المر نصح ضمان المجهول فقال ضمانت مما لك على فلان من درهمين عشرة ففيه

خلاف والصحيح

خلاف والصحيح الصحة لا انتفاء الضمان بذكر القدر فعلى هذا ما يلزمه فيه اوجه الرابع عند الرافعي عشرة
والاصح عند الغوري تسعة وقيل يلزم ثمانية اذا عرفت هذا فيشترط ان الضمان يكون ثابتاً لازماً معلوماً
كثباته الرافعي والنووي واجملاً لا يبعد ذكره الغزالي وهو ان يكون ثابتاً لئلا يتبرع الانسان بغير غيره فيخرج
حد القصاص وهو القدر ونحوهما والله اعلم **وقول الشيخ** ويصح ضمان الدين ان يكون الدين نقداً
او منفعة وهو كذا فيصح ضمان المنافع **الثانية** في الزمة كما يصح ضمان الاموال كذا جزم به الرافعي
والنووي واذا صح الضمان بشرطه فلم يستحق ان يطالب الاصيل والضمان اما الاصيل فلان الدين
باقي عليه فلهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدين الميت الا ان قد بردت جلوته انا لله وانا
اليه راجعون مما استسبناه فوفاً **واما** الضمان فليقول شفع المدينين صل الله عليه وسلم لا يبرأ
غير غارم ولنا وجه كذهب مالك انه لا يطالب الضمان الا بعد تجز المضمون عنه وله مطالبة هذا بعض
الدين وذلك ببعض الاخر والله اعلم **قال واذا عرفت الضمان** يرجع على المضمون عنه اذا كان الضمان و
الضمان باذنه اذا ضمن شخص دين اخر واداه الضامن هل يرجع على المضمون ينظر ان ضمن بالاذن وادى
بالاذن يرجع لانه صرف ماله الى منفعة باذنه واشبهه بالوقال اهلوق دابتي فاعلمها وتوالياوس وجه انه لا يرجع
الا اذا اشترط الرجوع وذكر الرافعي في باب الاجارة انه لو قال اطعمني رغيفاً فاصعه انه لا شيء اذن انتقل الا
ذن في الضمان والاذن في الاداء فلا رجوع لانه تبرع بحضوره واذ اذن في الضمان فقط يرجع على الراعي لئلا
الضمان يوجب الاداء فكان الاذن فيه اذئالما يترتب عليه وان ضمن لا باذنه واذا باذنه فالراجح انه لا
يرجع لئلا يوجب الاداء سببه الضمان ولما ياذن فيه فعلى هذا لو قال اذني بشرط الرجوع فالاصح في
زيادة الرخصة انه يرجع وجزم به الماوردي **فصل** في المومن عن شروطهم ولو اذن شخص
لشخص بآداء دينه من غير ضمان يشترط ان يرجع عليه رجوع للحديث **وكذا** اذا اطلق على الرجوع
لانه المعتاد فان قيل ما الفرق بين هذا وبين ما اذا قال لشخص اغسل ثوبي ونحو ذلك بلا شرط فان
الراجح هناك ان لا يستحق اجرة فالفرق ان الماسحة في المنافع اكثر الاعيان والله اعلم **فصل**
انما يرجع الضامن والمؤدي اذا اشهدا بالاداء رجلين او رجل واحد وكذا يكفي واحد ليحلف معه
في الاصح انه لا يكفي اثبات الاداء فان لم يشهد فلا رجوع ان ادس في غيبة الاصيل وكذا به اعني الاصيل
وكذا ان صدقه الاصيل على الاصح لانه لم يرد ما يستفاد به الاصيل الا ترى ان المطالبة باقية ومحل
الخلاف اذا سكت الاصيل عن قوله اشهد فان اقر به وشركه لم يرجع بخلاف وان اذن في شره الاشهاد
رجع قاله الرويان في البحر فلو صدق الضامن في اداء المضمون له او ادس بحضوره الاصيل يرجع على
المذهب اما على الاولى فليست بالطالب باقرار صاحب الدين اما في الثانية فليست التقصير من الاصيل لانه
لم يحبط لنفسه بخلاف غيبته والله اعلم **فصل** اذا طالب المضمون له الضامن فله للضامن مطالبة
المضمون عنه لتخليصه نظراً ان ضمن باذنه فله ذلك قياساً على رجوعه ومعنى تخليصه ان يؤدي
دين المضمون له ليعبر الضامن فلم لم يؤدي فله للضامن حصة وجهان اصحهما لا يحبس وتبعه
بن الرفعة على ذلك وزاد انه لا يبرأ من عليه ايضاً قال الاسنان وفيه نظر والله اعلم **فصل** في
ضمان المجهول ولا ضمان ما لم يجب الا اذا رآك المبيع اما ضمان المجهول فلا يبرأ من الغرر

منهم عنه واما لم يجب فلان الضمان ترفع بالحق فلا يسبق وجوب الحق كالشهادة ومسورة ذلك ونحوها
كما اذا قال ببيع فلان او على ضمان الثمن واقرضه وعلى ضمان بوله ويستثنى من ذلك ضمانا ذلك البيع على
المذهب لئلا الحاجة داعية الى ذلك لئلا يعقد كثيرا ويخالف الشرائع لان لا يخرج البيع مستحقا
ولا يضطر بالبيع فيفوت عليه ما بوله فاحتاج الى التوثيق بذلك وقيل لا يباح لانه ضمان ما لم يجب بوجه
ان اشترط لصحته قبض الثمن الذي يخرج للمبيع مستحقا فيقول ضمننت للامانة الثمن او ذكره
او خلاصه منه فلو قال ضمننت خلاصه المبيع لم يصح لانه لا ينتقل بخلاصه بعد ظهور الاستحقاق
فمنعوا الفصل ليس هو ثبوت العين والا كان يلزم ان لا يجب قيمته عند التلف بل المضمون انما هو
ما لفته عند تعذر دفعه حتى لو بان الاستحقاق والثمن في البيع لا يطالب الضامن بقيمته قال وهذا لا
شرك فيه وانه اعلم **فصل في الشركة خمس شروط** ان يكون على ناض من اهل
التصرف وان يكون الزوج والجنس والنوع وان يخالط المالكين وان ياذن كل واحد منهما لصاحبه في
الاشئ الواحد لشخصين فصاعدا على جهة الشراء والاصل فيها **قوله** صل الله عليه وسلم يقول الله
تعالى انما ائتت الشركيين ما لم يخرج احدكما فاذا اخاه خرجت من بينهما ومعناه تنزع البركة من ما لهما رواه
ابوداود والحاكم وقال صحيح الاسناد ثم الشركة انواع ذكرها في موضعين احدها شركة الايمان وهو باطله في
شركة النصارى وسائر المخزفة ليكون كسبها بينهما سواء كان متساويا او متفاوتا وسواء
اتفق السبب كاللادين والخطابين او اختلف كالخياط والرتا ووجه بطلانها ان كل واحد منهما له
تميز ببدنه ومنافعه فيخص بفوائده كما لو اشتركا في ما يشتها وهو متميزة ليكون الدور
النسب بينهما وجوز شركة الايمان عند اتخاذ الصنعة مالا وجوزها ابو حنيفة مطلقا ود
ليتنا عليها ما سلمه من الامتناع في الاصطلي والاختطاي **الشركة الثانية** شركة الغناء وهي
صحيحة للحديث السابق والاجماع منعقد على صحتها وهي مأخوذة من عنان الدابة لاستواء الشر
يكن في ولاية الفسخ والتصرف والمتحقق الزوج على قدر المال كما استواء طرفي الغنائ ثم لصحتها
شروط ان يكون على ناض من الدراهم والدنانير والاجماع منعقد على صحتها في الدراهم والد
نانير ثم وجوبها على المشاورة وجهان الصحيحان في زيادة الرخصة **الحواز** لا كالقراض ثم هذا
لا يختص بالدراهم والدنانير بل يجوز عقد الشركة على مثل نصيب في القمح والشعير ونحوهما
لئلا يخلو اذا اختلط بجنسه ارتفع التمييز فاشبه التعدين ولهذا لو تلف احد المتقربين
او بعضه عرف فامتنت الشركة لذلك ولا احد الشركيين من مال الاخر بل الحق لو صح في الشر
الثاني في المتقرب الشرط ان يتفقا في الجنس فلا تصح الشركة في الدراهم والذهب وكذا في الفضة فلا
تصح في الصبح والمكسورة للتمييز فيها **الشركة الثالثة** الخلط في المال قبل التمييز فيه خاصة
ويشترط الخلط ان لا يبقى معه تمييز ويشغى ان يتقدم الخلط على العقد والاذن فلو اشتركا

الاول الثاني

في ثوبين

في ثوبين من غزل واحد والصانع واحد لم تصح الشركة التمييز احدهما على الاخر وعدم معرفة كل منهما ثوبه ويقال هذا
اشباهة ويقاس بهذا المثال ثم هذا الخلط انما يعتبر عند انعقاد المالكين اما لو كان مشاعا كان اشترايا
معا على الشيوع او وثاه فانه كاف في حصول المقصود وهو عدم التمييز **الشركة الرابعة** الاذنه منهما في
التصرف فاذا ارجو من الطرفين سلف كل منهما على التصرف واعلم ان تصرفي الشركة كتصرف الوكيل ولا
يسع بغير نقد البدل ولا بيع بالاجل ولا بيع ولا يشترى بغير فاحشي وكذا الا سافر الا باذن
شريكه **الشركة الخامسة** ان يكون الزوج على قدر المالكين سواء سارايا في العمل او متفاوتا لانا لو
جعلنا شيئا من الزوج في مقابلة العمل لا يخلط عقد القراض بعقد الشركة وهو ممنوع فلو شرط اختلاف
التساوي في الزوج مع تفاوت المالكين فسد العقد لانه مخالف لموضع الشركة **الشركة السادسة** ويرجع كل
واحد منهما على صاحبه باجرة عمله كالقراض اذا افسد فان يرجع العامل باجرة صح عمله والتصرف
نافذ لوجود الاذن والزوج يكون على قدر المالكين **وكذا** الخسران كالزوج ويؤخذ من كلام الشيخ
انه لا يشترط تساوي المالكين وهو كذلك على الصحيح وقال الامام غياصي يشترط تساويهما لصحة الشر
كة وهو ضعيف وانه سبحانه اعلم **فروع** الحيلة في الشركة في غير المشليات من المتقدمات ان يسع كل
واحد منهما بعض عرضه ببعض عرض الاخر ويتقايضا ثم ياذن كل منهما للاخر في التصرف وانه
سبحانه اعلم **قالوا** ولكل منهما فسخها متى شاؤا متى مات احدهما بطلت عقد الشركة جاز في الطرفين
فلما فسخه متى شاء لانه عقد اوفاق فكان جاز كالوكالة وكما ان لكل منهما فسخه
فلما فسخه عزل نفسه وعزل صاحبه فلو قال احدهما للاخر عزلتك ان عزل وبقي العازل
على حاله ولو مات احدهما انقضت كالوكالة والجنون والاعفاء كالمرتجعة عن اعملة
التصرف وانه اعلم **فروع** لشخص دابة والاخر بيت والاخر طاحونة والاخر لا شئ له فقالوا
اشترى هذا دابة وهذا ابنة وهذا ابنة وهذا بخرية وهذا يعمل على ان ما فتح الله من النخلين شركة
فمن فاسدة وانه اعلم **فروع** في كل من الشركيين يد امانة كالمستودع فاذا ادعى رد المال الى
شريكه قبل دكة الوادعي تلفا وخسارة صدق فان استوفى التلف الى سبب ظاهر طويل با
لبينة فاذا اقامها على السبب صدق في دعوى التلف به ولو ادعى احدهما خيانة صاحبه لم
يسمع حتى يبين قداما خان به والقول قول المكرم يمينه وانه سبحانه اعلم **قالوا** فكلما
جاز للانسان ان يتصرف في نفسه جاز ان يتصرف فيه ويتوكل الوكالة بفتح الوا
و كسرهما وهي في اللغة تطلق على التفويض وعلى الغفلة ومنه حسنة ونحو الوكيل في الاصطلاح
تفويض ماله فله ما يقبل النيابة في غيره ليحفظه وحالها ته والاصل فيها ان يعشوا احكم بقرنكم
هذه الى المدينة الاية وغيرها ومن السنة حديث عروة الباق المتقرب وحديث عمر بن امية
الضمير بما وكله رسول الله صلى الله عليه وسلم من نكاح امر جسية بنت ابي سفيان وغير ذلك وجميع المسكون
على جوازها بل قال القاضي حسين وغيره انها مذروبة اليها بقوله **قالوا** وتعارفوا على البر والتقوى
وفي الحديث لانه في عون العبد ما امر العبد في عون اخيه واستواد الحاجة الى التوكيل مما لا

لا يخفى اذا عرفت هذا فشرط الوكالة ان يكون الموكل بمسرا كافيا ويصح منه مباشرة ما وكل
فيه بملك او ولاية كالاب والجد فان لهما ان يوكلان كان لا يصح منه ~~توكيل~~ ذلك فلا يصح وكالة صبي
ولا مجنون ولا المحرم في النكاح وكذا لا يصح توكيل الفاسق في تزويج ابنته بل يلزم نكاحها فلا تارة
يوكل زكرا ان المحرم لا يجوز ان يعقد نكاحه فلا يوكل من يعقد له في حالة الاحرام فلو وكل من يعقد
له بعد التحليل او اطلق الوكالة صححت كذا قاله الرافعي في كتاب النكاح فلو قال اذا عطلت فقد
كملت فهو تعليق وكالة والصحيح عدم صحتها والضابط في صحتها كما قاله الشيخ لانه اذا لم
يصح تصرفه لنفسه وهو اقرب من التصرف للغير فلزم لا يصح التوكيل اولى انه صنف **وكما**
يشترط صحة التوكيل صححت مباشرة الموكل كذلك الوكيل يشترط ان يكون من يصح تصرفه
فيه لنفسه فلا يصح توكيل الصبي والمجنون ومن في معناهما ان يشركا في البيع والشراء لا يمنع
مباشرة العقد لانفسهما فلغيرهما اولى وفي معناهما المعتره والمسرير والنايم والغبي عليه ومن
شرب ما يزيل عقله لحاجة فعمد شرب ما اذا وكل شخص عبدا في قبول نكاح امرأته فانه لا يصح على الراعي
سواء ان السيد ام لا اذا افسد على السيد في ذلك كما لا يقبل العقد لنفسه لانه لا يملكه والسبب
كالعبودية **واعلم** يشترط في الوكيل ان يكون معينا فلو قال اذنت لكل من اراد بيع دابتي ان يبيعها لم
يصح رآته **اعلم** لا يصح التوكيل في العبادات البنية لئلا المقصود منها الابتلاء والاختيار وهو
لا يحصل بفعل الغير ويستثنى من ذلك مسائل الحج وذبح الاناسي وتفرق الزنوج وصوم الكفار
وركعتان الطواف في الاخير اذا اضلاها تبعا للطواف الحج اذا وكل فيها فقط فلا يصح الوكالة قطعا
صرح به الرافعي في كتاب الوصية والحق بالعبادات اشهادا والايان والايلا واللعان
فلا يصح التوكيل في الوكالة قطعا صرح به الرافعي في كتاب الوصية والحق بالعبادات اشهادا والايان
ومن الايمان الايلا واللعان فلا يصح التوكيل في شئ منها بلا خلاف وفي الظاهر وجهان الاصح في الروضة في باب الو
كالة انه لا يصح تغليبا لشبهه الميمون لكن صحح الرافعي في كتاب الظهار شبهه الطلاق ومقتضاه صحة التو
كيل في معنى الايمان التزوير وتعليق الطلاق والعقود وكذا التبرير على المذهب فلا يصح التوكيل في هذه
الامور كلها **واعلم** يشترط في الموكل فيه ان يكون معلوما من بعض الوجوه ولا يشترط علمه بكل وجه لئلا
الوكالة تجوزت للحاجة **فصريح** فيها فلو قال وكلتك في قليل وكثير لم يصح او في كل امور فكذا لا
يصح ان يفوضت اليك شئ لانه غير عظيم ولو قال يبيع اموال وعقود الرقاب صح لقلت الفرع بالتعيين
في معنى ذلك فضاء ديون واسترداد الودائع ونحو ذلك ولا يشترط ان يكون امواله معلومة ولو قال في بعض
امواله ونحوه لم يصح بخلاف ما لو قال ابرء فلانا عن شئ من مالي فانه يصح ويبريه عن قليل منه **واعلم**
قال في الوكالة عقد جائز لكل واحد منهما فسخها متى شاء وتفسخ بموت احدها الوكالة عقد جائز
من الطرفين لانه عقد اوفاق ومنفعة جوارحه من الطرفين ولين الموكل توريد المصاحبة في عزله لئلا يغيره
او يترك منه او يابى سيده والى ان لا يبيع ولا يشترى ما وكل فيه **وكذا** الوكيل قد لا يتفرغ لما وكل
فيه فالزامه كل منهما بذلك ضرر ظاهر فلا ضرر ولا ضرار **كسبا** **قاله** رسول الله صلى الله عليه وسلم
وتفسخ عقد الوكالة بموت احدهما لئلا يفسد هذا شأن العقود الجائزة ولا يملك بالموثوق خراج عن اهلية

التصرف

فلا يصح ايضا

التصرف فبطلت ولهذا الوجه بطلت والاغمار كالمجنون على الاصح لعدم الاهلية وكما تبطل
الوكالة بالموت كذلك تبطل بخروج الموكل فيه عن ملك الموكل كبيعته واعتاقه او وقفه او استوله
الجارية ولو زوجها ~~بغير موكل~~ كان عزلا وكذا لو اوجرها وان جاز تابع المستعبر وهو الصحيح
لئن يبيع من يريه البيع لا يجوز غالبا لقلة الرغبات في العين المستأجرة وكذا نقله الرافعي من
المقول واقره رآته **اعلم** **قلت** في هذا نظر ظاهر لئلا كثيرا من الناس يوكلون في بيع دورهم ودوابهم
ويجودها لئلا تعطل عليهم الرغبة وان سلم لانه ليس بمظهر فالصواب الرجوع الى عادة البيع
ورآته **اعلم** **قال** **والوكيل امين فيها لا يضمن الا بالتفريط** الوكيل امين فيها بكل فيه فلا يضمن له
الموكل فيه اذا اطلق الا ان يفريط لئلا الموكل استامنه فتضمنه ينافي تامينه كالمودع وكما لا يضمن الموكل
لتنق بل بالتفريط كذلك يقبل الموكل قوله في دعوى الرد لانه ان كان وكلا بلا جعل فقد اخذ المال المحض
المال فاشبه المودع وان كان وكلا يجعل فانه انما اخذ المال لمنفعة المالك فالتفريط الوكيل انما هو
بالعمل في العين بالعين نفسها ثم هل من شرط قبول الوكيل في الرد بقا الوكالة قضية الطلاق الرافعي
والروضة انه لا فرق في قبوله بينهما قبل العزل وبعده لكن قال في الروضة في المطلب ان قبول قبوله بحله
في قيام الوكالة فان كان بعد العزل فلا يقبل قوله في الرد كمن صرحوا في المودع انه يقبل قوله في الرد بعد العزل
وهو نظير مسئلتنا كذا قاله الاثنان ورآته **اعلم** **واعلم** ان من صورة التفريط ان يبيع العين
سليما قبل قبض الثمن وان يستعمل العين وان يضياعها في غير حزن وحل يضمن بتاخير بيع ما وكل فيه
بالباع فيه وجهان ورآته **اعلم** **قال** **ولا يجوز ان يبيع ولا يشترى الا بثلاثة شروط** يضمن المثل وينقد
البطل ايضا تجوز الوكالة بالبائع مطلقا وكذا الشراء ليس للوكيل بالبائع مطلقا ان يبيع بدون ثمن الشئ ولا يغير
تقدير حال ولا يغيث فاحش وهو لا يحتمل في الطالب لئلا يعرف يدل على ذلك وهو بمنزلة التخصيص عليه الاتري
ان التسايعين عليه اذا اطلقا العقد حمل على الثمن الحال وهو نقد البطل ورآته **اعلم** **قال** **ولا يجوز ان يبيع لنفسه**
ولا يقرب على موكله ليس للوكيل في البيع ان يبيع لنفسه وكذا ليس له ان يبيع لولده الصغير لئلا يعرف
يقضي ذلك راسبه ان الشخص حريص بطبعه على ان يشترى لنفسه رخيصا ويغرض الموكل الا
جسماد والزيادة وبين الفرعين مصادرة ولو باع لابيه او ابنه البالغ فلهما يجوز وجهان احدهما لا خشي
الميل والاصح الصحة انه لا يبيع منها الا بالثمن الذي لو باع لاجنبى لصح فلا محذور وقال في الروضة
ويحل المنع في بيعه لنفسه فيما اذا لم ينص على ذلك اما اذا نص له على البيع من نفسه وقد
نجاه عن الزيادة فانه يصح البيع قال واتخاذ الموجب والقابل انما يمنع الاجل التهمة بولي البعوض
فحق الاب والجود رآته **اعلم** **واعلم** ان المشتري فيما ذكرنا حكمه حكم المبيع ورآته **اعلم** **قال** **المقرب من**
باب حق الله تعالى وحق الامم في حق الله تعالى يجوز الرجوع عن الاقرار به وحق الامم لا يصح
الرجوع عنه الاقرار لغة الاشياء من قولهم قرأ شئ يقره وفي الاصطلاح الاعتراف بالحق والاصح فيه
الكتاب والسنة والجماع الامة **قال** **الله تعالى** كونوا قوامين بالقسط شهدائكم ولو على
نفسكم والشهادة على النفس في الاقرار **وفي** السنة انما يائس على امرأة هذا فان

اعرفت فارجهما رواه الشيخان وليد الشهاده على الاقرار صحيحه فالقرار اول اذا عرفت
هذا فاذا اقر من يقبل اقراره بما يوجب حوائجه كالزنا وشرب الخمر والمخاريب بشهر
السلاح في الطريق والسرقة الموجبة القطع شرع برجع قبل رجوعه حتى لو كان استوفى
بعض الحد عزك الباقي **قوله** فعل الله عليه وسلم ادور الحدود بالاشهاد وهذه شبهة
فجود صدقه في الرجوع ومن احسن ما يستدل به قوله من لم اعز لما اعترف بالزنا
لعلمك قولاً ان الرجوع مقبول لم يكن للتعرض به فأيده **واعلم** ان فائدة الرجوع في المخاريب
مسقط تحت القتل لاصل القتل وفي السرقة سقوط القطع لا سقوط المال حتى ادمى
لهذا الواقر انه اكره اسراة على الزنا بالمهر وسقط الحد على المذهب ولو قال زنت بفلان لم
رجع سقط حد الزنا والاصح ان حد القذف لا يسقط لانه حق ادمى والفرق بين حقوق الله
تعالى وحق الادمى ان حق الله اكريم مبني على المسامحة بخلاف الادمى فانه حقه مبني على
المشاحنة ثم كيفية الاقرار ان يقول كذبت او رجعت عنه اوله ان لا حد على
او قال لا تحدون فليس برجوع على الراجح لاحتمال ان يريد ان يعفى عنه او حتى يقض دينه
او غير ذلك قال الماوردي سال فاذا ادين عمل بمراده ولو قال بعد شهادة الشهود على
اقراره ما اقررت فقبل هو كقوله رجعت والاصح انه ليس برجوع وطرد الوجهان في قوله
عما كانا بان والله اعلم **فزع** على استحباب المقر الرجوع وجهان وصح النور والاستحباب
كما لا يستحب له ان يقر ومنهم من قال ان تاب نوب له الكتابان والاصح له الاقرار
وانه سبحانه اعلم **فزع** اقرار الزنا ثم قال حدوده ففي قبول قوله في الحد احتمالات في الشعر الرويان
ولو اقر بالزنا ثم قامة البينة بزناه ثم رجع ففي سقوط الحد وجهان ولو قامت البينة ثم
رجع عن الاقرار لم يسقط وقال ابو الحسن سقط والله اعلم **فزع** اقرار الزنا وهو من يدرج فقتله
شخص بعد الرجوع عن الاقرار فهل يجب عليه القصاص فيه وجهان نقلهما بن كنج وصح
عدم الوجوب لاختلاف العلماء في سقوط الحد بالرجوع والله اعلم **فزع** في مقتصر صحة الاقرار
ان ثلثة شرائط البلوغ والعقل والاختيار وان كان حاله اعتبار فيه الشرط وهو شرط رابع اقرار
الصبي والمجنون لاغ لامتناع تصرفيهما وسقوط اقرارهما في معنى المجنون المفقى عليه من
الا عقله بسبب يعذر فيه زوال كسران خلاف كطلأه والمذهب وقوع الطلاق عليه
اذا طلق وانما اقرار المكره فلا يصح كما يصنع المولاة والظلمة من الضرب وغيره
مما يكون للشخص مكرهاً لئلا يكرهه على الكفر مع ملما نيته القلب بالامان لا يقتصر **كما**
قال الله تعالى الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان فغيره اول ولو ضرب فاقتر قال الماوردي
ان ضربه ليقر لا يصح وان ضربه ليصدق صح لئلا يصدق لم يخص في الاقرار كذا نقله
النور ويتوقف **اما السفيه** فان اقر بدين او تلافى مال فلا يقبل كالصبي والالبطلت
فائدة الحجر وقيل يقبل في الاقرار بالاتلاف كما لم التلف والصحيح الاول واذا لم يصح وكذا
يطالب ولو بعد ذلك الحجر والمراد المطالبة في الظاهر الحكم اما في ما بينه وبين الله تعالى فيجب
عليه الزنا

عليه الزنا بعد ذلك الحجر والمراد المطالبة ان كان صادقا وقد نص على ذلك الشافعي في الام قال بسائر
نقعة ولم يختلف فيه الاصح **وقول الشيخ** وان كان حاله يؤخذ منه انه اذا اقر بغير مال يقبل اقراره
من السفيه وهو كذلك فيصح اقراره بما يوجب الحد والقصاص وكذا يقبل اقراره بالطلاق والخلع
والظهار لئلا يحد هذه الامور لا تتعلق لها بالمال وحكمه في العبادات كالرشيد لاجتماع الشرط فيه
وليس تفرقة الزكوة منها لانيها ولاية وتصرف مال والله سبحانه اعلم **قال وان اقر مجهول**
اليه لربانية ويصح الاقرار بالمجهول لئلا يحد الاقرار اخبار عن حق سابق والشيء يخبر عنه مفصلاً
تارة وبجمل لاخر اما المجهول به او لشعوب مجهولاً لا خصوصية وارث وغيره فان قال له على
شيء رجع اليه فترفيه بكل ما يقول وان تولى لئلا يحد الاقرار صادق عليه ولو فسره بما لا يقول
لكفه من جنس ما يقول صحة حنطه او بما يحل اقتناؤه كحلب معلوم وزيل قبل لانه
لا يحرم اخذه ويجب رده على من غصبه ولا يقبل تفسيره بما لا يقتضي تخميناً وكل ما لا يقع
فيه فريضه ولا في ربيع وخوجها لئلا قوله على يقتضي ثبوت حق على المقر للمقر له وما لا يقتضي
ليس فيه حق ولا اختصاص ولا يلزمه رده وقيل يصح التفسير به لانه شئ ولو فسره
بحق الشفعة قبل جزمه في الروضة وفي حد القذف وجهان في التنبية وزيادة الروضة يقبل
ولا يقبل تفسيره بالعبادات والاردان الام قال البغوي وتوقف فيه الزاعمي وقال القاض حين
لا يصح تفسيره بهما والله سبحانه اعلم **فزع** قال المديون لصاحب الحق اليس قد اوفيتك
فقال بلى ثم ادعى صاحب الحق انه في بعض صوق ذكره الرفع في كتابه في الحكم الثاني
والله اعلم **قال ويصح** الاستثناء في الاقرار اذا وصل به يصح الاستثناء في الاقرار وغيره ككثرة
وروده في القرآن واللغة ثم الاستثناء نارة يرفع الاقرار من اصله وتارة يرفع بعض المقر به فان كان
الاول وهو بلفظ ان شاء الله تعالى فلا يكون مقدراً لقوله له على مائة ان شاء الله تعالى وهذا
هو المذهب الذي قطع به الجمهور وجهه انه لم يخرج بالاقرار وايضا فان هذه الصفة تنول
على التزام المستقبل والاقرار اخبار عن امر سابق فيبينها منافاة والاصل براءة الزمة
وشرط هذا الاستثناء ان يتصل على العادة فلا يضرب سكتة النفس والغى بظهور الكلام
والحال والاستغال بالعطاس ونحو ذلك لئلا يحد بعد متصلاً عادة ولو كان بالرجل
سكتة بين الكلامين فهو سكتة النفس فلا يمنع الاتصال فلو لم يتصل على العادة بان
اشتغل بكلام اخر او غرض الاستثناء في بعض المقر به كما لو قال له على عشرة الاثنته
صح ايضاً بشرط الاتصال على العادة وان لا يستغرق كما مثلنا فلو قال له على عشرة الا
عشرة بطل الاستثناء لا استفراقة ولزمه العشرة ومما هذا بمنزلة على عشرة لا
تلمزم والله اعلم **فزع** اذا قال شخص اذا باراس الشهر او قدم زيو فلفلان على مائة فلفلان
حب انه لا يلزمه شئ لئلا الشرط لا اثر له في اجاب المال والواقع لا يعلق بشرط وهو انما يطلق

فيما
يأتي

وقال قصود التعليق فان قصد التأجيل قبل الوفاة له على كذا ان تم طلب او ثمن خمر او ثمن
التي لغيره او من ثمن زبله ونحو ذلك مما لا يصح بيعه فهل يلزمه شيء ام لا قولان احدهما يلزمه
لأن الكلام سلام واحد ومثله يطلق في العرف والظاهر انه يلزمه ما اقرب له من قولان احدهما لا يلزمه
صحيح واخره يرفعه فلا يقبل منه كما لو قال له على الف لا تلزمني وتجوز القولان كل ما ينشطر
عادة ويبتطل حكمه شرعاً كما لو اضاف ذلك الى بيع او اجارة او كفالة او وصية بالفساد
فلو ذكر هذه الامور مفصلة عن الاقرار لم ينافه بخلاف والله اعلم **قلت** ترجيح اللزوم
عند عدم القرينة متجه اما اذا اعتقد الاقرار بقرينة دالة على صدق المقر فالمتجه عدم
الزامه بما اقرب له لا نقضاً من اصل براءة الزمة بالعرفي العادي في الاقرار مع القرينة كما لو كان الفراغ
بين الكلام تبره والخيارية المتخذة بين الات اللهيية سبباً للبيوع ذلك عند من معلوم فقوله الف
من ثمن طلب فغيره عرفي معهود بخلاف قوله الف لا يلزمني فانه لا عرفي وذلك وكيفية يصح الحاق ما فيه عرفي
على ما لا عرفي فيه السنة والمقاضي السبب فمثل ذلك وكيفية نظروا الله اعلم **فرع** اقر شخص صديقه بطلاق امراته
واستثنى فهل يقع عليه الطلاق لانه اقر بالطلاق وادعى دفعه بالاستثناء لا يقع نظر الى جملة
كلامه اذ في بعض نفيها لينا بقبول قوله والبريق عليه الطلاق **فصل** في فتاوى القاض حسين
ما يشهد له ولو قيل بخبرها على تعقيب الاقرار بما يرفعه لم يبعد والله سبحانه اعلم **قال وهو**
الصحة والمرضى سواء وقوله وهو الاقرار الصحيح صحيح حيث لا مانع لوجود شرط الصحة **واما**
قرار المريض في مرض الموت فهل يصح ينظر ان اقر لاجنبى لغيره قولان سواء كان المقر به عيناً او ديناً
الراجع الصحة قياساً على الصحيح وقيل بل هو محسوب من الثلث واما الاقرار للموارث ففيه
طريقان احدهما على القولين والمذهب الصحة لأن المقر انتهى الى حالة يصدق فيها الكاذب
ويثبت فيها الفاجر والظاهر انه لا يقر الا عن تحقيق ولا يقصد حرماناً وقيل لا يصح لانه
قد يقصد حرمان بعض الورثة ولو اقر في محنته بدين ثم اقر لآخر في مرضه لا يقاس ولا يقدح
الاول والله اعلم **قال فصل وكما انك الانتفاع به مع بقاء عينه جاز**
اعارته اذا كانت منافعه اثاراً عارية بتشديد الياء قال ابن الرفعة وحقيقتهما شرعاً
اباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه ليرة **وقال الماوردي** في حجة المنا
فع والاصل قوله تعالى ويمنعون الماعون والمراد ما يستعيره الجيران بعضهم من بعض
وكان ذلك واجباً في اول الاسلام قاله الرويان وقال البخاري هو معروف **وفي السنة** انه
عليه افضل الصلوة والسلام استعار يوم خيبر من صفوان بن امية درعاً فقال
اغصبا يا محمد فقال لا بل عارية مضمونة رواه ابو داود والنسائي والحاكم ترمذي
مثله عن جابر وقال انه صحيح الاسناد ونقل بن الصبان الاجماع على استحبابها
اذا عرفت هذا فشرط المعير ان يكون اهلاً للتبرع فلا يصح من المجور عليه **و**
مستحب ان يكون منفعة العين المستعارة ملكاً للمعير فلا تصح اعارته المشاجر

لانه مال

له على

لانه مال للمنفعة العين المستعارة ملكاً وانما ابيع له الانتفاع والمستحب لا يملك
نقل الاباحة بدليل ان النصف لا يبيع لغيره ما قدم اليه وما يطلع الهرة وهذا هو
الصحيح في الروضة والرافعي والمنهاج كما ان له ان يؤجر واعتمد في الاجارة على نقلين
الرفعة والمطلب ان ابا علي الوبياني نقل عن الشافعي انه يجوز الاجارة للمستعير قال
ويكون رجوع المعير بمنزلة الانهزام في الدار حتى تنفذ الاجارة انه يجوز ان يستعير
ليؤجر ثم شرط المستعار كونه مستقفاً به فلا يصح اعاره العمار الزمن ونحوه لغوات المقصود
من العارية ويشترط ايضاً بقاء العين بعد الانتفاع كاعارة والشايب بخلاف اعاره الاطعمة
والسموع والصابون وما في معناها لانه منفعتهما في استهلاكهما ثم شرط المنفعة ان
يكون لها نفع والاستثناءات الحادثة ولهذا لا تصح اعاره الدروع والدينار للترزين على
الصحيح لانها منفعة ضعيفة وتغتر منافعها في الانفاق وقيل يصح اعارتها لانه يتفق
بها مع بقاء عينها قال الرافعي ومحمد الخليل عند اطلاق العارية اما اذا استعار الدرع والدينار
للمترزين فالمتجه القطع بالصحة وبصحة اجاب في التهمة **وقول الشيخ** اذا كانت منفعة
اثاراً احترازه عما اذا كانت المنفعة عيناً كاستعارة الشاة للمنها والشجرة للثمرتها
ونحو ذلك ونحو اجارة ذلك خلاف اذا كانت بصيغة الاباحة كقوله فخذ هذه الشاة فخذ
هبتك درهما وسلم وهذه الهبة فاسدة فيكون الدرهم يسقط فاسدة الشاة فاسدة
مضمونة بالرعاية والثاني في مسألة الاباحة انها اباحة صحيحة والشاة عارية صحيحة وبه
قطع المتول وما قطع به المتولي صحيحة النووي في زيادة الروضة ثم نقل عنه انه حكم بالصحة
ايضاً فيما اذا دفع اليه شاة اعرضتها لغيره وسلمها فاعل ما ذكره المتول وصححه النووي تجوز
العارية لاستعارة عين وليس من شرطها ان يكون المقصود مجرد بالمنفعة بخلاف الاجارة
والله اعلم **فرع** ان ذكرنا ان سقاً بلائاً كان الكوز عارية فلو سقط من يده فمحمته ولو دفع
اليه او لا فله ان يخذ الكوز فسقط من يده فانكسر فلا ضمان عليه في الكوز لانه اجارة فاسدة
وحكم فاسد العقد حكم صحيح في الضمان وعدمه ولو كان له عادة ان يشرب من سقاء ويدفع
اليه بعد كل حين شيئاً فآخذ الكوز منه فسقط من يده وانكسر فلا ضمان ايضاً قاله القا
في حسين والله اعلم **فرع** قال احمد تلك هذه الدابة لتعلقها وتغيرت فربك فلهي اعاره
فاسدة تجب فيها اجارة المثل ولو تلفت الدابة فلا يضمنها كما في الاجارة الصحيحة و
جهله ان الاجرة وهو العلق بجهولة وكذا سدة العمل في الصورة الثانية بقرينة عارية
فاسدة نظراً الى اللفظ والله اعلم **قال ويجوز العارية مطلقاً** ومقبولة بمدة توعدت
ان العارية اباحة الانتفاع فلا يبيع ان يطلق الاباحة وله ان يوقتها ثم له الرجوع
مضى شانه لم يمنعنا المالك من الرجوع لا يمنع الناس من هذه المكرمة **قال** ان العارية

كما ترفع بالرجوع كذا لا ترفع بموت المعير ومجنونه وانما به وبالجوع عليه وكذا بموت المستعير
وجيب على ورثة ذرة العين المستعارة وان لم يعط البهر المعير ومجنونه وبالمساخير وليس
للورثة استعمال العين المستعارة فلو استعملوها لظهر الاجرة مع عصبانهم وموتة
الرد في تركت الميت ويستثنى رجوع الرجوع ما اذا اعار ارضا لو دفن ميت فدفن فليس
له رجوع حتى يبلا الميت وينور انزه لانه دفن بحق والنبت ضرورة حرام لما فيه
من هتك حرمة الميت واذا امتنع عليه الرجوع فلا اجرة له صرح به الماوردي والفقهاء
وغيرهم الذين العرف يقتضيه بخلاف ما اذا اذن له ان يضع جذعا على جذره فرجع فان له
الاجرة ان اختارها على الصحيح ويستثنى ايضا ما اذا قال اعير واداني فلان اوداري
بعد موت سنة فان الاجارة تكون لازمة لا يجوز للوارث الرجوع فيها قبل المدة صرح الرا
ففي ذلك في كتاب التدبير ويستثنى ما لو اعار شخص ثوبا ليكفن فيه ميت فكفن
وقلنا ان الكفن باق على ملك المعير وهو الاصح كما ذكره النووي في كتاب الرقبة من
زيادته فانه يكون من العوارض الا رتبة فيها والحكم ويستثنى من جهة ما اذا استعار
دارا سكنى المعتدة فانه يجوز للمستعير الرجوع فيها وتلزم من جهة صرح الاصحاب
بذلك في العدة والله اعلم **قال وهو مفهوم** على المستعير بقرتها يوم تلفها العين المستعا
رة اذ تلفت لا باستعمال المادون فيه ضمنها المستعير وان لم يغرب له حديث صفوان في عارية
مضمونة ولا انه مال يجب رده فتجب قيمته عند تلفه كالعين الماخوذة على وجه السوم بقيمة
اي يعتبر فيه خلاف الاصح بقرته يوم التلف لئلا اصل رد العين وانما تجب القيمة بالفوات وهو انما
تحقق بالتلف فعمل هذا هو حاصل زيادة لاسم وغيره ثم ان زيد المستعير لا يضمن
تلك الزيادة كما قلناه في كلام القاضي ابي الطيب فانه ذكر هذه الحكم في البيع الفاسد وقاس
على العارية كما نقله بن الرقعة ويستثنى من ذلك ما اذا استعار من المتاجر العين المستاجرة
وتلفت لا تعدى فانه يضمنها لئلا يدعى المتاجر ولو تلفت فزيد المتاجر لا تعدى
فلا يضمن فكذا انما يبره نعم ان كانت الاجارة فاسدة ضمنا معاق القول على المستعير من المالك وموتة
الرد على المستعير ان رد المتاجر فان رد على المالك كانت على المالك كما رد عليه المتاجر **واعلم**
في المتاجر من الموصى له بالمنفعة ومن الموقوف عليه حكمها حكم المستعير من المتاجر وانه
اعلم **ثم هذا كله اذا تلفت** لا بالاستعمال فانه تلفت بالاستعمال المادون فيه بان يجرى الشئ
بالايسر فلا ضمان على الاصح كما لا يخبر فان الاجرة اذا تلفت بسبب الاستعمال المادون فلا
ضمان على الصحيح ولو تلفت اذ اية بسبب الركوب او العمل المعتاد فهو كالحاق الشئ
وتعويضها بالاستعمال فانه تلفت كالحاق الشئ ولا ضمان فيها على الاصح والفرق بين الا
فحاق والانسحاق ان الانسحاق هو تلف الشئ بالكلية بان يلبس حتى يلبس والانسحاق
التقصير وعقر الواجب وعرجها كالا نسحاق والله اعلم **في قطع شخص غصنا او صله**

شجرة غيره

شجرة غيره

شجرة الغصن لملكه لا لملك الشجرة كما لو غرسه في ارض غيره ورثه اعلم **قال**
فصل من غصب مالا اخذ حرمه وارض بقصه واجرة مثله الغصب من الكبار
يرحمنا الله من اسباب غصبه والاصل في تحريمه ايات كثيرة **فمنها قوله تعالى** لا تأكلوا أموالكم
بينكم بالباطل الى قوله ومن يفعل عدوانا وظلما فسوق نصليه نارا **ومنها قوله** لا تأكلوا أموالكم
والولاية فيها ثم غاية المبالغة **والله اعلم** فلا يخبر منها فذلك كثيرة جدا فيمكن منها
قوله عليه افضل الصلاة والسلام في خطبته عني ان دماكم واموالكم واعراضكم حرام
عليكم كحرمه يومكم هذا وفي شهركم هذا وفي بلدكم هذا رواه الشيخان وحده الغصب في اللغة
اخذ الشيء ظلما بما حرمه فان اخذه سر من سره سمي سرقة فان اخذه مكابرة سمي
مكابرة فان اخذه استيلا سمي اختلاسا فان اخذه مما كان مؤتمنا عليه سمي خيانة
وحده في الشرع هو الاستيلاء على مال الغير على وجه التعدي كذا قاله الرازي وفيه شئ و
لهذا قال النووي ما هو الاستيلاء على حق الغير عدوانا عدول عن قول الرازي مال الغير الى قوله
حق لئلا الحق يشتمل ما ليس بماله كالكلب والزبل وجلو الميتة والنافع والمقوق كاقامة
شخص من كان مباح كالطريق والمسجد واحترق بالعدوان من اذا انتزع مال المسلم من
العصاة ليرده على المسلم او من غاصب مسلم على وجه ثم الاستيلاء بحسب الماخوذ والرجوع
فيه الى شيمته غصبا فلم يلبس على بساط الغير او غرق بانية الغير بلا اذن فغاصب وان
لم يقصد الاستيلاء لئلا غاية الغصب ان ينتفع بالمقصود وقد وجد ولو دخل دارا او اخرج
صاحبها او اخرجه ولم يدخلها فغاصب وكذا المركب واية الغير بلا اذن فغاصب او حال بينه
وبينها ولو دخل دار الغير ولم يكن صاحبها فيها وقصد الاستيلاء عليها فغاصب بخلاف
من دخلها لينظرها هل يصالح له ام لا وغوذه لك ودفع الى عبد غيره شيئا ليوصله الى
منزله بغير اذن ماله **قال القاضي حسين** يكون غاصبا لطرده فيما اذا بعثه في
شغل وقال البغوي لا يضمن الا اذا اعتقد طاعة الامر كالصغير والاعمى وعن المكره
ثم اذا ثبت الغصب وجب عليه رد ما غصبه الى ماله وهو معنى قول الشيخ اخذ الاما
ديت العاردة فذلك ولو غرم في الرد اضعاقي قيمة المفسوب كما لو غصبه شيئا بمكة
ثم لقى به بكان اخر يعيد يجب على الغاصب ان يحضر المفسوب وان يتكلف **فصل** مؤنة
نقله وهذا النزاع فيه وكما يخرج العهد بالرد الى المالك كذا الله اخرج بالرد او وكيله
ولو غصب العين المودعة من المودع او من المتاجر او من المرحون عنده ثم رد اليهم
برئ على الراجح لئلا يبرئ المالك وتبطل لا يبرئ المالك بالرد الى المالك ولو غصب من المستعير
او من الاخذ على وجه السوم ثم رده اليه على يده وجها في ذلك رجا الرازي في الباب الثالث

العقال معناه انها تقوت عند عدم المبادر كما يقوت الله البعير الشر ما اذا حله عقاله ولم يبتدأ اليه
وروي الشفعة لمن وثبها ولا نها حق ثبت لدفع ضرر على الفور كالرد بالعيب **واعلم ان المراد**
بكونها على الفور طلبها لا تملكها فيه عليه بن الرفعة في المطلب فاعرفه وقيل تمت ثلثة ايام و
قيل غير ذلك فاذا علم الشفع بالمبيع فليبادر على العادة وقد مر ذلك في رد المبيع المعيب فلو كانت
مريضاً او غائباً عن بلد المشتري او غائفاً من عدو فليؤخر ان تدور والا فليشهد على المطلب فان ترك المقدور
عليه بطل حقه على الزاج لانه شعر بالترك وهذا في المرض الثقيل فان كان مرضاً خفيفاً لا يمنعه
من المطالبة كالصداع اليسير كان كالصحيح قاله بن الرفعة ولو كان محبوساً ظلماً فهو كالمرض وهو
الثقل ولو خرج للمطلب حاضراً كان او غائباً فهل يجب الاشهاد انه على المطلب الصحيح في الرافعي
والروضة انه اذا لم يشهد لا يبطل حقه وصحيح النووي في تصحيح التبيه انه في الغايب يبطل
اذا لم يشهد والمعتد الاول كما لو بعث وكلاً فانه يكتفى ولو قال الشفع لم اعلم ان الشفعة على الفور
وهو من يخفى عليه صدق ولو اختلفا في السر الاجل الشفعة صدق الشفع قوله الماوردي ولو رجع
الشفيع الاسر للقاضي وركب مطالبة المشتري مع حضوره جاز ولو شهد على المطلب والمريبع ذو
المشتري ولا القاضي له يمين وان كان المشتري غائباً رفع الاسر الى القاضي واخذ ولو اخذ المطلب و
قال له اصدق المخبر لم يضر ان اخبره ثقة سواء كان عدواً او عبداً او امرأة لئلا يخب الشقة بقبول
ومن لا يوثق به كالكافر والفاسق والصبي والمغفل ونحوهم قال بن الرفعة في المطلب وهذا في الظاهر اما
في الباطن فالاعتبار بما يقع في نفسه من صدق الخبر كما في اكان او فاسقاً وغيرهما وقد صرح به الماوردي
وعلمه بان ما يتعلق بالمعاملات يستوي فيه خبر المسلم وغيره اذا وقع في النفس صدقه وادته اعلم **قال**
واذا تزوج امرأة على شقص اخذه الشفع بمهر المثل كما بين اثنين فتمكح واحداً منهما امرأه
فاصدقها نصيبه من ذلك المثل ان المثل الملك المرأة وملك شخص اخر فقالت للزوج خالتي
على نصيب من ذلك المثل ان اطلقني عليه ففعل باني منه واستحق الزوج ذلك الشخص
والشفيع اخذه من الزوج كما ان له اخذه من المرأة في صورة الطلاق واخذه بمهر المثل
بقية الشقص على الزاج وجهه ان البضع مستقور وقيمته بمهر المثل لانه بول الشقص فالبيع
مهر ثمن الشقص وادته اعلم **قاله وان كان** الشفع بائناً استحقها على قدر الاملاك اذا كان ما يجب
فيه الشفعة ملكاً لغيره وهو متفاوتون في قدر الملك وباع احد حصته فهل ياخذون على عدد رؤسهم ام لا
تدرا املاكم فيه خلافاً لامع ياخذ كل واحد منهم على قدر حصته ووجهه ان الاخذ حق يستحق بالملك
فقط على قدره كالأجرة والتمتع فان كل واحد من الاملاك ياخذ على قدر ملكه من الأجرة والتمتع
وقيل ياخذون على عدد رؤسهم نظر الى اصل الملك الاتري ان الواحد اذا انفرد اخذ الكل وادته
اعلم **قال** ثبت الشفع للشخص الشفعة في شيء فقال اسقط حق من نصفه واخذت الباقي سقط
حقه من كله من الشفعة لئلا الشفعة خصلة واحدة لا يمكن تبعضها فاشبه ما اذا
اسقط بعض القصاص فانه سقط كله وادته اعلم **قال** اذا تصرف في المشتري في الشقص
بالبيع والابارة والوقف فهو صحيح لانه تصرف صادق ملكه في تصرف الولي فيها وادته
له اوجه وقال بن شريح هو باطل فعلى الصحيح الشفع نقض الوقف والابارة لان حقه سابق
وهو في البيع مخير بين ان ياخذ بالبيع الثاني وينقضه وياخذ بالاول لئلا يظلمها صحيح وقد

يكون في احوالها

يكون في احوالها اقل او من جنس هو عليه ايسر واعلم ان ليس المراد بالنقص احتياجه الى
انشاء نقض قبل الاخذ بل المراد ان له نقضه بالاخذ فيه على ذلك بن الرفعة في المطلب فاعرفه وادته
اعلم **قال فصل وللقراض اربع شرائط** ان يكون على ناض من الدراج والدرا نير وان
لا يؤذن ربه المال للعامل في التصرف مطلقاً وفيها لا ينقطع غائباً القراض والمضاربة بمعنى واحد والقراض
مشتق من القرض وهو القطع لئلا المالك قطع قطعة من ماله ليتجر فيها وقطعة من ربحه وحده في
الشرع عقد على نقد ليتصرف فيه العامل بالتجارة فيكون الربح بينهما على حسب الشرط من مائة او
مغاضلة والاصل فيه **انه عليه** افضل الصلوة والسلام ضارب الخديجة بما لها الى الشار وغير ذلك ولا
جمعت الضمان عليه ومنه من قاسه على المساقاة بجامع الحاجة او قد يكون للشخص مال ولا
يحسن العمل واخر عكسه وما رواه بن ماجة **انه عليه** افضل الصلوة والسلام ثلثة فيهن البركة
البيع الاجل والمقارضة واختلاف البر بالشفيع لا البيع **وقال البخاري** انه موضوع اذا عرفت
هذا فلعقد القراض شروط **احدها** يشترط لصحة القراض كونه المال دراجاً او درا نيراً فلا
يجوز على حلي ولا على تبر ولا على عرويين وهل يجوز على الدراجر والدرا نير المغشوشة فيه خلاف الصحيح
انه لا يصح لئلا يقع القراض مشتمل على اغرار لئلا العمل غير مضبوط والربح غير موقوف به وهو عقد
يعقد ليفسخ ويبطل القراض على رد رأس المال وهو مع الجهل متعذر بخلاف رأس مال السلم فانه عقد
وضع للزوم وقيل يجوز اذا راج رواج الحال **قلت** العمل على هذا اذا المعنى المقصود من القراض
يحصل به لا سيما وقد تعذر الحال في اغلب البلاد فلما شرطنا ذلك لادس الاطال هو الباب في غالب
النواحي وهو يخرج فالوجه الصحة لعمل الناس بلا تكبير وسوءه ان الشركة يجوز على المغشوشة غائباً متجه
النوي من زيادته مع انه عقد فيه غرر من الوجوه المذكورة في القرض من جهة ان عمل كل من الشريكين غير مضبوط
والربح غير موقوف به وهو عقد ليفسخ وعللة الحاجة بسجودة وادته اعلم **الشرط الثاني** ان لا يكون العامل
مفتقراً عليه شره التضييق تارة يكون بمنع التصرف مطلقاً بان يقول لا تشترى شيئاً حتى تشاورني وتكون الاتبيع
الا بمشورتي لئلا يؤول الى تفويت مقصود العقد فتوجد شيئاً يربح ولو راجعه لغايتي وكذا المبيع في
فيكون الى فوات مقصود العقد والقراض وهو الربح وتارة يكون التضييق بان يشترط عليه شيئاً متاع
معين كذه الحنطة وهذه الثياب او يشترط على شرب نوع نادر وجوده كالخيل العتاق والبلق او نحو
ذلك او فيها لا يوجد شيئاً ولا شيئاً كالقواكه الرطبة ونحو ذلك او يشترط عليه معاملته شخص
معين قد لا يعامله وقد لا يجد عنده ما يظن فيه ربحاً وقد لا يبيع الا بثمان غالي وكل هذه الامور
تقوت المقصود من القراض فلا بد من عدم اشتراطها حتى لو شرط ربه المال ان يكون رأس المال
بعضه ريو في الثمن اذا اشترى العامل نقد القراض لوجود التضييق المشار في عقد القراض
ثاني لا يشترط عليه ان لا يبيع ولا يشترى الا في سوق متج بلا خلاف بخلاف المكان المعين لئلا
السوق المعين كالنوع العام الموجود بخلاف المكان في ذاته كالمشخص المعين كذا قاله الماوردي
ولا يشترط بيان مدة القراض بخلاف المساقاة لئلا يربح ليس له وقت معلوم بخلاف التمتع
وايضاً فيها تبادر ان على نسخ القراض مع شارة لانه عقد جائز فلو دكر مدة ومنعه التصرف بعدها
فسد العقد لانه يخل بالمقصود دون ان منعه الشرا بعدها فلا يفسد على المبيع لئلا يظلم المالك

يمكن من شئ من الشرائع في كل وقت فيما كان يتعرض له في العقد وانه اعلم **فرع** قارض
شخصا على ان يشتري حنطة فيطحن ويخبز او غير ذلك فينبغي بيعه في القرا
ض لمن القراض رخصة شرع للحاجة وهذه الاعمال مضبوطة يمكن الايجاب عليها
فلم تكن الرخصة شاملة لها فلو فعل العامل ذلك بلا شرط لم يفد القراض على الرافع
وقياس باقي الامور كما ذكرنا وانه اعلم **قال** وان يشترط له جزاء معلوما من الربح وان لا
يقدره بمدة من شروط عقد القراض اشتراك ربه المال والعامل في الربح لياخذ هذا المال
وهذا يجعله فلو قال قارضتلك على الربح كله لي او كله لك فسد العقد لانه على خلاف مقتضى
العقد وكما يشترط ان يكون الربح بينهما يشترط ان يكون معلوما بالجزئية كونه بيننا
نصفين مثلا ونحو ذلك فلو قال على ان لا نصفين او جزاء فهو فاسد للحل بالعوض فلو قال
على ان الربح بيننا صح ويكون نصفين ولو شرط للعامل قدرا معلوما كسماة مثلا او ربح نوع
كشرع هذه البضاعة فسد الربح قد ينحصر في الماية او في ذلك النوع فيؤدى الاختصاص
من العامل بالربح وقد لا يدخل في ذلك النوع وربح غيره فيؤدى الى ان عمله يضيع وهو خلاف مقتضى
العقد ولو شرط ان يلبس الثوب الذي يشترطه فسد لانه ادخل في العوض باللبس من الربح
وقياسه انه لو شرط ان ينفق من راس المال انه لا يبيع وهذا النوع كثير الوقوع وانه اعلم
وقوله وان لا يقدر بمدة يجوز ان يعادله العقد وقد تقدم حكمه ويجوز ان يقدر الربح بمدة
ان يقول سماء يفعل كذا من الناحية اشترى وربح هذه السنة بيننا وربح السنة الآتية
اختص به انما ذلك او عكسه والاول اقرب وانه سبحانه وتعالى اعلم **فرع** ليس للعامل ان
ينفق على نفسه من راس المال حضرا للعرف او سفرا على الرافع لئلا ينفق قد يكون قور الربح
فيؤخر بالربح دون ربه المال ولئلا يجعل معلوما فلا يستحق معه شئ وليس له ان ينفق
بغير اذن ربه المال فان اذنه فاسد ومعه مال لنفسه اخر وقتنا له ان ينفق في السفر كما
رواه المزني بالسفر قد سلم نفسه فاشبه الزوجة فيوزع النفقة على قدر المالين وانه اعلم
قال **ولا ضمان على العامل بل بالتقدير** لان العامل أمين ولا يضمن المالك باذن ماله فاشبه
سائر الامناء فلا ضمان عليه الا بالتعدي لتقصيره كالامناء فلو ادعى عليه ربه المال الخيانة فالقار
قول العامل لئلا الاصل عدمها وكذا يصح في قدر راس المال لئلا الاصل عدم الزيادة وكذا يصح
في قوله لم اربح او لم اربح الا كذا واشترى القراض او اشترى لئلا اعرف بنيتة كذا
لو ادعى عليه انه نهى عن كذا فالقول قول العامل لئلا الاصل عدم النهي وقيل قوله قد غوب الثوب
كالوكيل والمودع الا ان يذكر سببا ظاهرا ولا يقبل الا ببينة لئلا اقامة البينة على السبب الظاهر
غير متعذرة ولو ادعى رد راس المال فله قبل وجهان الاصح هو لانه امين فاشبه المودع ولو اختلفا
فجس المال صدق العامل وانه اعلم **فرع** اختلف ربه المال والعامل في القدر والمشرط في ان يعادله العامل
اجرة المثل فيؤخر ربه المال بالربح كله ويجوز ان يتخلف في العقد مخرج به النور وزيادة
الروضة من البنان بلا تخلف وكلام التنبيه يوضح به الرواية وانه اعلم **قال** **وانما حصل** **خبر** ان
يجوز في الربح القارة المقررة في العقد ان الربح وقاية لراس المال لئلا يفسد ان تارة
يكون رخص

يكون رخص السعر في البضاعة وتارة يكون بنقص جزو من مال التجارة بان يتلف بعضه وقد يكون
يتلف بعض راس المال فاذا وقع اليه ما يتبين مثلا وقال اشترى بها قتلعت احديهما فتارة يتلف قبل التصرف
وتارة بعده فان تلف قبل التصرف فوجهان احدهما انها خسران وراس المال ما يتبين لئلا الما يتبين بقبض
العامل صار تاما لقراض فتجبر الماية الثالثة بالربح واصحها يتلف من راس المال ويكون راس المال
ماية لئلا العقد لم يتأكد بالعمل فلو اشترى بالمائتين شيئين فتلف احدهما فقل يتلف راس المال لانه لم
يتصرف بالبيع لانه به هو يظهر الربح فهو المقصود ولا عظم والمذهب انه يجبر عند الربح لانه تصرف في
مال القراض بالشرع فلا يأخذ شئ حتى يرد ما تصرف فيه الى ماله ولو تلف اجنبى جميعه او بعضه
اخذ منه بدله واستمر بالقراض وانه اعلم **فرع** عقد القراض جائز من الطرفين لئلا اوله وكالته و
بعد ظهور الربح شركة وكلاما عقد جائز لكل من المالك والعامل الفسخ فاذا فسخ احدهما ارتفع القراض
قال **التفصيل** **في** **الفسخ** وان لم يحضر صاحبه ولو مات احدهما او جثا او اغمى عليه انفسخ ايضا فاذا انفسخ
لم يكن للعامل ان يشترى ثم ينظر ان كان المال ديناً لزم العامل استيفاءه سواء ظهر الربح ام لا لئلا
الدين ملك ناقص وقد اخذ من ربه المال ملكا تاما فليرد مثل ما اخذ وان لم يكن ديناً نظرا ان كان نقدا
من جنس راس المال ولا ربح اخذه ربه المال وان كان هناك ربح اقتضاه بحسب الشرط وان كان من
غير جنس راس المال او عرفنا نظرا ان كان هناك ربح لزم العامل بيعه ان طلبه المالك وللعامل بيعه
وان ابا المالك لاجل الربح وليس للعامل تاخير البيع المبرور رواج المتاع لئلا حق المالك معجل فلو قال
تركت حقك ولا تكلفني البيع لم تلزمه الا بانه على الاصح لئلا التخصيص كلفه فلا يستقل على العا
مل ولو قال ربه المال لا تبع وتقسر العرض او قال اعطيتك قور نصيبك ناضا فممكن العامل من البيع
وجهان الذي قطع به الشيخ ابا حامد والقاض ابو الطيب انه لا يمكن لانه اذا اجاز لغيره ان يملك غراس
المسيح ببقية لونغ الضرر فاما المالك هذا اول لانه شرك هذا اذا كان في المال ربح فله للمالك
تكليف العامل البيع وجهان الرافع نعم ليرد ما اخذ ولئلا يلزم المالك مشقة البيع وحل للعامل
البيع ان رضى المالك باسكانها وجهان الصحيح ان له ذلك اذا وقع رجاء بان ظفر برافع او بسوق
يتوقع فيه الربح **واعلم** انه حيث لزم البيع للعامل قال الامام فالذي قطع به المحققون ان الذي
يلزمه بيعه وتنصيبه قور راس المال واما الزايد فحكمه حكم عرض مشترك بين اثنين فلا
يكلف واحد منهما بيعه وما ذكره الامام سكت عليه الرافعي في الشرح والنور في الروضة وجزما
بذلك في المحرر والمنهاج نعم كلام التنبيه يقتضى بيع الجميع وانه اعلم **قال** **فصل**
والمساكات جائزة على النخل والكرم لها شرائط ان يقدر ربحا بمدة معلومة وان ينفرد
العامل بعمله وان لا يشترط مشاركة المالك في العمل **ويشترط** للعامل جزوا معلوما من الثمن
المساقاة هي ان يعامل انسانا على شجر ويتعهد بها بالسق والتربية على ان يارزق الله تعالى
من الثمرة كان بينهما ولما كان السق اتبع الاعمال اشتق منه اسم العقد واتفق على جوازها
التساقاة والتابعين وقيل الاتفاق حجة الجواز **ما رور** **ورور** سلم عن ابن عمر رضي الله عنهما ان

يكون رخص

على الفحل

رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى خبير بشرط ما يخرج منها ثمرة او زرع **وفي رواية** دفع الى يهود خيبر فحل
 خيبر وارضاها على ان يعملوها من اموالهم وان رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة اشرا وغير ذلك من الاخبار والاشرا
 فوجدوا على الفحل لانها مورد النصب وهما العنق منصوص ام يقاس قيل ان الشافعي قاسه على النخل بجامع
 وجوب الزكاة والكان الخرس وقيل ان الشافعي اخذه من النصب وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم عامل اهل خيبر
 على الشرط مما يخرج من النخل وانكره وهما يجوز على غير النخل والعنق من الاشجار كالتين والمشمش وغيرهما
 من الاشجار قولان حكاهما الرازي بلا ترجيح في الجديد المنع لانها اشجار لا زكوة فيها فلم تجز المساقاة عليها
 كالوزن والفسوبور وهذا اما صحيحه النووي والروضة والقويم انه يجوز **لأنه عليه** افضل الصلوة والسلام
 عامل اهل خيبر بالشرط مما يخرج من النخل والاشجار وبه قال الامام مالك واحمد رضي الله عنهما واختاره
 النووي في تصحيحه التنبية **واجاب القايلون** بالجديد بان الشجر المراد بها النخل لانها الموجودة في
 يحتاج الى اللقاح والكبرم الى الكساح وبقيت الاشجار تفرق غير تعهد نعم التعهد بزيروها في
 شجرة القمر والطيبة **واعلم ان محل** الخلاق فيها اذا افردت بالمساقاة اما اذا مساقاه عليها
 قيا على المزارعة اذا عرفت هذا فليس اقامت شروطا **احدها التوقيت** لانها عقد لا زرع فاشبه الاجا
 رة ونحوها بخلاف القراض والفرق ان خروج الثمار غاية معلومة يسهل ضبطها بخلاف القراض بان الزرع
 ليس له وقت مضبوط فقد لا يحصل الرخ فالمدة المقدرة ولو اوقت بالادراك لم يصح على الراجح لجهل المدة
الشرط الثاني ان ينفرد العامل بالعمل لانه وضع الباب فلو شرط ان يعمل معه مالك الاشجار انفس العقد لان
 مخالف لموضوع المساقاة والقاعدة ان كل ما يجب على العامل اذا شرط على المالك انفس العقد لان
 يفسد الشرط فقط **فهر** يستثنى مسألة ذكرها عن نص الشافعي في ابو يعلى وهو انه اذا شرط على المالك
 ان يشرع بغيره كحل البصرة او غيرها اوجها احدها ان سقيها على العامل وان كان يشرع بغيره كحل الماورد
 على العامل بطل العقد والثالث يجوز اشتراطها على العامل فان اطلق واحدا منها **الشرط الثالث**
 ان يكون للعامل جزوا معلوما من الثمرة ويكون الجزو معلوما بالجزئية كالنصف والنصف فلو
 شرط له ثمر نخلا معينة لم يصح لانه خلاف النصف ولا يملك ثمر نخلة فليصنع عمله او لا
 يثمر غيرها فيصنع المالك وهذا غير وعقد المساقاة غير لانه عقد على معدوم يجوز للحاجة وعقد ان
 على شئ يشعان صحته ولو قال على ان ما فتح الله بيننا صح حمل على النصف ولو قال انا ارضيه ونحو
 ذلك لم يصح العقد ولو ساقاه ثلث سنين مثلا جاز ان يجعل الاول النصف والثانية الثلث
 والثالثة السدس وبالعكس لا انتفاء الفرع وهذا هو الصحيح والله اعلم **فرع** لو شرط في العقد
 ان يكون سوا نقط النخل من السقف واللين ونحوها العامل بطل العقد لانها شرط النخل وهي غير
 مقصودة ولو شرط لها فوجها بشرط رواية الاشجار لصحة المساقاة على المذهب والله اعلم **قال**
شهر النخل فيها على فسرين عمل يعود نفعه على الثمرة فهو على العامل وعمل يعود نفعه الى الاصل فهو
 على رب المال وعلى العامل كلما يحتاج اليه الثمار من زيادة او صلاح من عمل بشرط ان يتكرر ويبقى اثره
 بعد الفراغ من المساقاة وتكليف العامل مثل ذلك اجماعا فيجب على العامل السق وتوابعه من الاصلاح
 لانه لا بد من ان يبقوا فيها الماء ويشمل الابار والانهار وادارة الدواب وفتح راس الساتية

رسوها بحسب

رسوها بحسب الحاجة وكلما اطرده به العادة **قال المتولي** وعليه وضع حشيش من فوق الغنائم
 اذا احتاجت اليه صونا لها وحل عيب عليه حفظ الثمار وجهان اصحهما على العامل كحفظ مال القراض
 وقيل على المالك **قال الرازي** وهو قيس بعد تصحيح الاول ويلزم العامل قطف الثمر على الصحيح لانه
 من الاصلاح وكذا يلزمه تخفيف الثمرة على الصحيح ان اطرده به عادة او شرطا واذا وجب التحقيق
 عليه وجب توابعه وهي تهية موضع الاجفاني ونقلها اليه وتقليب الثمرة في الشمس والله اعلم **واما**
يتكرر كل سنة ويقصده به حفظ الاصول من ضيعة المالك كحفر الانهار والابار الجديدة وبناء الجيطان
 ونصب الابواب والدواب ونحو ذلك في سائر سيرة تنفك في الجوران ووضع شوا على الجيطان وجهان
 الاصح اتباع العرف كما تجب هذه الامور على المالك تجب عليه الا ان يتوثر بها العمل كالتاس والمعمل والنخل
 والمسحاة وكذا الثور الذي يدير الدواب الصحيح انه على المالك وخراج الارض على المالك بلا خلاف وكذا يجب على
 المالك كل عين تتلف في العمل على المالك قد زار وروضة قطعا الدواب يجوز بيع الدال وضمها والله اعلم **قال**
فصل وكما صح الانتفاع ببيع بقا عيبه صحته اجارته اذا تورث منفعة باحد امرين
 مدة او عمل القياس عدم صحة الاجارة لئلا الاجارة موصوفة للمنافع وهي معدومة والعقد على
 المعدوم غير ركن الحاجة الماسة داعية الى ذلك بل الضرورة المحقة داعية الى الاجارة فانه
 ليس لكل احد مكان ولا مركوب ولا خادم ولا آلة يحتاج اليها فحوزت لذلك كما يجوز السلم وغيره من
 عقود الفرر وتو اجتماعت الصحابة والتابعون على جوازها وقيل الاجماع اوجبها القرآن والسنة المطهرة
قال الله تعالى فان اردعن لکم فاتوهن اجورهن **وروي النجاشي** انه عليه الصلوة والسلام قال
 اعطوا الاجير اجرته قبل ان يحفر عرقه وحد عقد الاجرة عقد على منفعة مقصودة على ما يتضمن اتفاق عين
 والاباحة بعوض معلوم وفيه قيود فاحترزنا بالمنفعة عن الاجارة المفقودة على ما يتضمن اتفاق عين
 ثم ذلك استنجاا للبستان للثمار والاشاة للبنا وما في معناها وكذا الصوفها فهذه الاجارة
 باطللة **نعم** تو تقع العين تبعاً كما اذا استجار امرأة للارضاع فانه جائز والقياس فيه البطلان
 لا ان النصب ورد فيه فلا معول عنه ثم هذا المقصود فيه القيام بالامارة من وضع الصبي ونحوها
 وتلقية الثدي وعصره بقدر الحاجة امر يتناول هذه الاشياء مع اللبن وجهان اصحهما ان
 المعقود عليه الفعل واللبن مستحق **قال الله تعالى** فان اردعن لکم فاتوهن اجورهن
 على الاجرة بفعل الارض لا باللبن هذا كما اذا استاجر ارضا فيها بئر ما يجوز للشرب منها
 تبعاً ولو استاجر للارضاع ونحو الحضانة فلم يجوز وجهان احدهما لا كما لو استاجر شاة لا
 رضاء سخلة لانه عقد على استيفاء عين واصحهما الصحة كما يجوز الاستجار لمجرد الحضانة
 وكذا لا يجوز استنجاا النخل او التروان على الاناث للنهي عن ذلك فقد **نهي رسول الله** وم
 عن عسيب النخل وفي مسلم عن بيع ضرب النخل **وروي** الشافعي عن ثمن عسيب
 النخل انه اعلم **وقولنا** مقصودة احتراز عن منفعة ثا فله كما استجار لتفاحة ونحوها للشر

نعم اذا كثر التفاح قال الراعي والوجه الصحة كاستيجار الرياحين للشرب من المنافع النافعة لاجتياز
 الدور والذناير فان اطلق العقد فباطل وان صرح باستيجارها لطلبها لتزوين فالاصح البطلان
 ايضا وكذا لا يجوز استيجار الطعام لتزوين المحتالين على المذهب وانه **قولنا** معلومة احترازا
 عن المنفعة المجهولة فانها لا تصح للغير فلا بد من العلم بالمنفعة قولا او وصفا وقولا قابلا للبدل
 والاباحة ففيه احتراز عن استيجار آلات اللهو كالطنبور والمزمار والرباب ونحوها فان استيجارها حرام
 بخبر بنو الاجرة في مقابلتها ويحرم اخذ الاجرة لانه من قبيل اكل الاموال بالباطل وكذا استيجار المغان
 ولا يجوز استيجار شخص لخدمته ونحوه وكذا لا يجوز استيجار شخص لخدمة المكوس والرشا وتبيع
 المحرمات عافانا الله منها **وقولنا** يعين معلوم احترازا به عن الاجرة المجهولة فانه لا يصح جعلها اجرة
 فانها من المنفعة بشرط الثمن ان يكون معلوما ولين الجمل به غير اذا عرفت هذا فكل عين وجد
 في منفعتها شروطا للصحة مع استيجارها وذلك كما استيجار الدار للسكنى والوهاب والدايرة للز
 كوة والرجل للبحر والبيع والشرب والارض للزراعة وما اشبه ذلك **ويشترط** في العين المتنا
 جرة القدرة على تسليمها فلا يجوز استيجار عمار عدايق ودابة شاردة ومقصود لا يقدور على التمسكه
 انتزاعه وكذا لا يجوز استيجار ارضي الحفظ لانه يعجز عن تسليم منفعتها كما لا يجوز استيجار
 دابة زينة للركوب والحمل وارض لا مالها ولا كيفها المطر وتزورة الارض وما اشبه ذلك لئلا الاجرة
 في مقابل المنفعة وهي مقدومة فلا تصح اياها كما لا يصح بيع العين المعدومة او التي لا
 منفعة فيها **وقول الشيخ** اذا قدرت منفعتها اي المتاجر بفتح الحاء بمدة او عمل اشارة الى قا
 عة وهو ان المنفعة المقنونة عليها ان كانت لا تتقدر بالزمان فالشرط في صحة الاجرة فيها
 ان تقدر بوجه وذلك كالاجارة للسكنى والرضاع ونحو ذلك لتعينه طريقا لئلا التعيين قد يعسر
 كالرضاع وقد يتعذر وان كان لا يتقدر الا بالعلم تدبره وان ورد العقوبة على الذميمة كالركوب بالبحر
 ونحو ذلك وان كان يتقدر بالمدة والعمل كالخياطة والبناء قدور باحدهما كقوله استاجر فلان
 لتخيط لي ثوبا ونحو ذلك من الاعمال وان توربها لم تصح على الراجح فان قال لتخيط لي هذا الثوب وتعدوا
 اليوم لانه ان فرغ في بعض اليوم فان طال به العمل في بقية اليوم فقد اخلا بشرط العمل والا خلا بشرط المدة
 وانه سبحانه وتعالى اعلم قال **واصلها** فيما يقتضي تعجيل الاجرة الا ان يشترط التأجيل تجب الاجرة بنفس
 العقد كما يملك المتاجر بالعقد المنفعة ولين الاجارة عقد لشرط اعراضه التعجيل والتأجيل تبع فكان مظلة
 حالا كالثمن في البيع **نعم** ان شرط فيه التأجيل اتبع لئلا المؤن عن فاذا اخلا الاجر وجبت الاجرة كالثمن في البيع
 هذا في اجارة العين كقوله استاجرته منك هذه الدابة ونحو ذلك اما في اجارة الزميمة فان عقد بلفظه السلم
 فيشترط قبض رأس المال والمجلس وكذا ان عقد بلفظ الاجارة على الاجر الاصح نفلا العين فيشترط ان
 تكون الاجرة حالة في اجارة الزميمة ولا يجوز تأجيلها لئلا يلزم بيع الكاكي وهو بيع العين الذي بالدين فقد نهى
 سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم **قال ولا تبطل الاجارة** بمدة او المتعاقدين وتبطل بتلف العين
 المستاجرة اذا مات المستاجر والعين المستاجرة باقية لم تبطل العقد لئلا الاجارة عقد معاوضة على شيء
 يقبل النقل وليس لادم المتعاقدين فسخه بلا عذر فلا تبطل بمدة المتعاقدين كالباع في اجارة المستاجر قائم لارثته
 مقامه لاستيفاء العقود عليه وان مات المورث ترك المأجور زيد المستاجر لان تقاض المدة وانه اعلم **ولو تلفت**
 العين المستاجرة بان كانت دابة فانت او كانت ارضا ففرقت او ثوبا فاحترق نظران كان ذلك قبل القبض او بعده

شروطهم

ولم يمض مدة

ولم يمض مدة لملها اجرة الفسخ الاجارة وان تلفت بعد القبض وبعد المضي مدة لملها اجرة الفسخ
 الاجرة والمستقبل بقوات العقود عليه والمضي خلاف الاصح انه لا يفسخ لاستقراره بالقبض وهذا
 كله في اجارة العين كقوله استاجرته منك هذه الدابة اما اذا وقعت الاجرة على الزميمة كما اذا قال
 الزميمة فملاك حكمه في الموضوع كذا ان لم يملكه دابة ليستوز منها حقها فهلك لم يفسخ الاجارة
 بل يطالب المورث بابها لئلا المقصود عليه مال الزميمة وهو باق بخلاف اجارة العين فان المقصود عليه نفسه
 قد مات بقوات العين المستوفى منها **واعلم ان العين** للزمنية عن هذه الاجرة وان لم يفسخ العقد بتلفها فان
 المستاجر له اختصاصه حتى يجوز له اجارتها كما في اجارة العين ولو اراد المورث ان يبيعها دون رضى المستاجر لا
 يمكن وانه اعلم **فرو** لو اراد المستاجر ان يعتاض عن حقه في اجارة الزميمة قال الراعي ان كان بعد تسليم الراية
 جاز وان كان قبله فلا وانه سمي له وتعاظم **قال ولا ضمان على الاجير** الا بعد وان الاجير امين فيما زينه
 لئلا يهلك فيه كما اذا استاجر لقضارة ثوب ونحوه وتلف فانه لا يضمنه ولا يضمن منه فاشبه
 عامل القراض وان تعدى لزمه الضمان كما اذا استاجر الخبز فاسرف في الايقاد او تركه حتى احترق او
 في الصقة قبل وقته وما اشبه ذلك فانه تصير فيلزمه الا بالقبض **واعلم ان المبيع** في الضمان وكما لا يضمن الا
 جبر كذا لا يضمن المستاجر العين المستاجرة الا بالتعدي لانه عين قبضها ليستوفى منها ماله بعقد الاجارة
 فلم يضمنها بالقبض كالنحلة اذا اشترى ثمرتها وليس هذا كما اذا اشترى سمنا فزلف في قبضه فانه
 نه يضمن الظرف واصلح الوجهين في الكفاية ان قبضه بدون الظرف يمكن **واعلم ان المبيع** في الضمان وكما لا يضمن الا
 الي العرف فلم ربط الدابة في الاصطلاح فانت لم تضمن ان انهدم عليها فانت اطلق الغزال النقلة الاصلح
 انه يضمن وقال ان انهدم فزنت عهد ان يكون فيه كالبيل في الشاة والمطر الشديد في الزمان فلا ضمان ولا ضمان
 وجبر لهذا التفصيل في الروضة والمنهاج ولو ربط دابة اكثرها لعل او ركوبه ولم يقطع بها يتبع بها المضمن
 الا اذا انهدم عليها اصطلاح فزنت لم يضمن بها لغيرها لعل او ركوبه ولم يقطع بها يتبع بها المضمن
 الدابة بالاجار او يضر بها بركله او يضرها بغيرها فزنت لم يضمن بها لغيرها لعل او ركوبه ولم يقطع بها يتبع بها المضمن
 ما اذا فعل ذلك على العادة **فرو** حسن اذا عشت الدابة المستاجرة مع دواب الرفقة فذهب بعضها فزنت لم يضمن
 يذهب المستاجر فان لم يلزمه الرد عن انقضاء المدة لم يضمن والا فان استردوا اصبحت بلا شقة ولا غرامة
 ضمن المتخلف وان كان بمشقة وغرامة فلا ضمان قاله العباد ما وانه اعلم **قال فصل في الجعالة جائزة**
وهي ان يشترط على رد ضا لته عوضا معلوما فاذا استرد المشتق ذلك العوض المشروط للجعالة
 بفتح الجيم وكسرهما والاصل فيها قوله تعالى ولمن جارى به حمل بعير وانا به زعيم **فرو** وكما
 معلوما في الصحيحين حديث اللبيغ الذي رقاها الصعاج على قطع غير وغير ذلك ولين الحاجة
 تدعو الى الجعالة بل الحاجة داعية اليها ولا بد من استحقاق الاجرة اذ لا يجوز ان يكون
 الجعول له ميعنا كقوله من رد ضا لتي فله كذا فاذا رد الجعول له ذلك لم يمتنع البطل ولا
 يشترط ان يكون الجعول من مال المتاع بل لو قال بعض احماد الناس من رد ضا لتي فله على
 كذا فرة من سمعه او من بلغه ذلك بطريقه لم يمتنع الجعول والاصل في ذلك **قولهم** المؤمنون
 عند شروطهم ويشترط الجعول ان يكون معلوما لانه عوض فلا بد من العلم كالاجرة في الاجرة
 فلو كان مجهولا كقوله من رد على ابق او ضا لتي فله ثوب او على رضاه او نحو ذلك كقوله اعطيه
 شيئا فهو فاسد فاذا رد المشتق وكذا لو جعل له ثياب العبد او مائة درهم لم يكن له ذلك بل جعلا ماله

الدابة الفسالة ربعها او ثلثها لمن ردها **قال الترمذي** لا تصح وقال المتول تصح قال الرافعي هذا اقرب
 من استحباب الرخصة بجزء من الرضخ بعد الفطام والحكم في مسئلة الرضخ انه فاسد كما لو استاجر
 على سلخ الدابة بجلوها بعد الفراغ وان له ربع الثوب بعد الشج ونحو ذلك فانه فاسد قال ابن الرافعي
 ليس كما قال الرافعي فان الرضخ جزء منه ملكا بعد الفطام والجزء عين والاعيان لا ترضخ وهذا ان مو
 صنع الدابة معلوما والعقد مسمى فالوجه الصحة والافضل هو موضع الخلاف **واعلم الله** لو اشترى جماعة في
 الرد اشترى كل واحد منهم لانه اشترى كل واحد من الرضخ وانه تقاومت اعمالهم لكن العمل
 اصله مجهول فلا يمكن رعاية مقاديرها في التقييد والامام احتمال في توزيع العمل على قدر اعمالهم لكن
 العمل بعد تمامه قد انضبط وانه **اعلم فرج** قال مالك المتاع لزوم مثلا ان ردته ضاقت فلك دينار
 فاعده غيره في الرد نظرا ان قصد مساعده زيد لم يتحقق زيد الدينار والا لم يتحقق نفسه فقط وان
 رده غير رضى قاله القاضي حين قال الرافعي ان رده غير رضى باذن زيدا توجه تخريجه على ان الوكيل على كل
 وفضية او شرط له فلقا ما معلومنا ثبوت المزارعة والمجبرة على العمل بها معنى واحد قال الرافعي الصحيح للظاهر
 نفس عليه الشافعي انها عقود مختلفة والمجبرة على المعاملة على الارض ببعضها يخرج منها والمزارعة هي
 اكثرها العامل ليزرع الارض ببعض ما يخرج منها والمعنى لا يختلف قال النووي وما صححه الرافعي هو
 لم يشترط العمل بل لا بد من نقل صاحب التربة انما بمعنى واحد من اكثر الاصحاب وقال البزنجي هما بمعنى
 ولا تعرق لللفظة بينهما فرقا قال القاضي ابو الطيب هما بمعنى واحد وهو ظاهر نفس عليه الشافعي وقال الجوزي
 هرب المزارعة المجبرة وانه **اعلم** ان الرافعي والنووي قالوا ان المزارعة يكون البزنجيها من المالك
 والمجبرة يكون البزنجيها من العامل وبالجملية فالمزارعة والمجبرة باطلتان في صحيح مسلم والبخاري
 انتهى عن المجبرة فان كانت بمعنى فلا كلام والاتساق المجبرة على المزارعة مع **انه روي انه عم** نهى
 عن المزارعة وامر بالمجبرة وقال لا بأس بها رواه مسلم رواية ثابت بن النخعي وسراجه انتهى ان يحصل
 منفعة الارض يمكنه بالاجارة فلم يجز العمل عليها ببعض ما يخرج منها كالمواشي بخلاف الشجر وقال
 بن شريح يجوز المزارعة قال النووي وجوز المزارعة والمجبرة من كبار الاصحاب بن خزيمة وبين المتن والخطاب
 رخص بن خزيمة فيها جزء وبين علل الاحاديث الواردة بالنهي عنها وجمع بين احاديث الباب ثم تابعه الخطاب
 وقال ضعف احمد بن حنبل حديث النهي وقال هو مضطرب نحو كثير الانوار قال الخطابي وابطلها مالك وابو
 حنيفة والشافعي رضى الله عنهم لانهم لم يقفوا على علته قال والمزارعة جائزة وحمل المسلمون جميع
 الامصار لا يبطل العمل بها احد من الكلام الخطابي والمختار جواز المزارعة والمجبرة وتاويل الاحاديث
 على ما اذا اشترى لواجب زرع قطعة معينة ولاخر اخري والمعرف والمذهب ابطال المعاملة وانه
اعلم هذا الكلام الروضة وقال في شرح مسلم ان الجواز هو الظاهر والمختار حديث خبير ولا يقبل
 دعوى انها جازت تبعا للمساكات بل جازت مستقلة لا للمعنى المجوز للمساكات موجود في المزارعة
 قيا على القراض فانه جائز بالاجماع وهو كالمزارعة في كل شيء والمسلمون في جميع الامصار والاعضا
 ر مستمرون على العمل بالمزارعة وقد قال بالمزارعة ابو يوسف ومحمد بن ابي ليلى وسائر الكوفيين
 والحدوثين وانه **اعلم فاذا فرغنا** على البطلان فالطريق كما قاله الشيخ ان يستاجر باجرة معلو
 مة فغدا وغيره وما قال الشيخ محله كما قاله ذكره في الارض خاصة اما لو دفع اليه أرضا رضى بها
 اشجارا فساقاه

منه

اشجارا فساقاه على النخل وزارعه على الارض فانه يجوز ويحكمون المزارعة تبعا للمساكات
 بشرط ان يكون البزنجي صاحب الارض على الاصل ولا فرق بين كثرة الاشجار وقلة ما وكله على الراعي
لانه عليه افضل الصلوة والسلام اعطى اهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر وزرع رواه مسلم
 كذا الشرط ان يكون البزنجي المالك ليكون العقود ان اعني المساقاة والمزارعة واردين على المنفعة
 لتتحقق التبعية وكذا لو امكن من النخل بدون سقى الارض لم تجز المزارعة وانه **اعلم فان قلت**
 ما الحيلة في تصحيح عقد يحصل به مقصود المزارعة اذ المالك لا يخرج ثمره فالحجاب ذكر الاصحاب بل ذلك
 طرق فنقتصر منها على ما نصت عليه الشافعي وصورة ذلك ان يكون صاحب الارض نصفها بنفسه
 على العامل ونصف عمل الله على الاله ويكون البزنجي مشتركا بينهما في شرط ان كان في الزرع على حسب
 الاشتراك في البزنجي وانه **اعلم قال** **فصل واحيا المزارع جائز بشرطين ان يكون المحي مسلما**
 وان يكون الارض لم يجز عليها ملك مسلم المولى في الارض التي لم تعمر قط والاصل في ذلك **قاله** **فصل** وانه
 عليه وسلم من احيا ارضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق رواه ابو داود والنسائي والترمذي
 وقال انه حسن وقيل ان العرق مضافا منقوصا فانما العرق اربعة الفراس والناس والنهر والبحر
اعلم الاحياء ونسخت القول صلى الله عليه وسلم من احيا ارضا ميتة فله اجر فيه وما اكلف العوا
 في فهو له صدقة رواه النسا وصححه بن حبان والعلواني الطبري والوحش والسباع ثم ان كل ما جازله
 ان يملك الاموال جازله الاحياء ويملك به المحي لانه ملك بفعله فاشبه الاصطفاة والاحتطاب ونحوهما
 ولا فرق في حصول الملك باذن له الامام ام لا اكتفا باذن سيد السابقين واللاحقين محمد صلى الله عليه وسلم
ويشترط كما ذكره الشيخ ان لم يجز على الارض ملك مسلم فان اجري ذلك حرم التعرض بها بالاحياء وغيره الا
 باذن شرعي ففي الخبر عن سيد البشر صلى الله عليه وسلم من اخذ شبرا من ارضي ظلمها فانه يطوقه يوم القيامة
 من سبع ارضين رواه البخاري ومسلم ثم حرم المعمار لا يملك الا بالاحياء لئلا يملك المعمار يستحق مرا
 فقه وهو يملك تلك المواضع وجهان احدهما لا لانه لم يحياها والصحيح نفعها يملك عروة الدار
 بيتا الدار والحريم ما يحتاج اليه لتقام الانتفاع كطريق وسيل الماء ونحوها كوضع البقا الرماح
 والزبالة وكما يشترط ان يكون الذي يقصد احياؤه مواتا كذا يشترط ان يكون المحي مسلما فلا
 يجوز احيا الكافر الذي قد ار الاسلام **لقول** صلى الله عليه وسلم عادي الارض روي مواتا الارض
 لله والرسول ثم من كرم مني رواه الشافعي ورواه البيهقي موقوف على بن عباس ومرفوعا من رواية طاووس
 فيكون مرسلا واجبه صلى الله عليه وسلم المسامحة بذلك ويروى انه من رواية عن كرم مني اهل السمون
 ولانه نوع تملك ينافية كغير الحربي فتساقاه كغير الزمي كالارض من المسلم يخالف الاحياء الاحتطاب
 والاحتشاش حيث يجوز للزمي ذلك بانه يستخلف فلا يتضرر به المسلمون بخلاف الموات
 فلمواحي الذي نجا وسلم فوجب اشعاره فاحياه باذن الامام ملكه وان كان بغير اذنه فو
 جهان صحيح النووي انه يملكه ايضا وان ترك الفهارة الذي تبرعا صرفها الامام في المصالح وليس
 لاحد يملكها وانه **اعلم قال** **وصفة الاحياء** ما كان في العادة عبارة المحيا الاحياء عبارة عن تلبية
 الشرا لم يرض به المحي لئلا الشارع وما أطلقه ولا حله في اللفظة فخرج فيه الى العرق كالاحراز

فالسرقه والقبض في البيوع وبنائه يصور منها اذا اراد السكته فيشترط التخيوط اما باجار
 او اجرا اوطين او خشب او قصب بحسب العادة ويشترط ايضا تسقيف البعض ونصب البواب
 على الصحيح فيهما ولا يشترط السكنى بحال وقال الحامل الا يوس اليها شرط **قلت** نصب الابواب
 مفقود في كثير من قري البوادي وقواطرت عاداتهم بتعريض خشبة فقط فالتجبه فمثل تلك اتباع
 عاداتهم ولعل من شرط نصب الابواب كلامه محمول على اطردت ناحتهم بذلك وانه اعلم **ومنها** اذا
 اراد بستانا او كرمًا فلا بد من تخويط ويرجع في تخويطه الى العادة قاله بن كج فان كانت عادات تلك
 البلد بناء الجدران اشترط وان كان التخيوط بقصب وشركا وربما تركوه اعتبرته فلم عاداتهم
 منها ويعتبر غرس الاشجار على المذهب لانه ملحق بالابنية المصورة يعتبر فيها العرف وانه اعلم **قال**
ويجب بذل الماء بثلاث **شرايط** ان يفضل عن حاجته وان يحتاج اليه غيره وان يكون مما
 يستخلف في بيروا غيره **اعلم** ان الماء على قسمين احدهما ماء نابع في موضع لا يختص بالحد ولا يصنع
 لادمن في انبائه واجرايه كالنفارة ويحيطون ويحيطون الجبال وسيول الانهار قالنا في سواد **نعم**
 اذا قل الماء وضاق المشرع قوم السابق وان كان منعيقا لقضا الشرع فان جا لمعا قرع وان جا واحد
 يريد السقي وعنه احتاج للشرب فالذي يشرب اول قاله المتول واخر منه شيا فاناء او حوضين ملكه
 ولم يكن لغيره من احتمه كما لو احتطب هو اضره الصحيح الذي قطع به الجمهور وانه اعلم **الفصل**
الثاني المياه المختصة كالابار والقنوات فاذا حفر الشخص بئرًا في ملكه فهل يكون مأواها ملكا و
 بهما الصحيح نعم لانه نمار ملكه فاشبه ثمره شجرة وكعود ذهب او فضة خرج في ملكه وقدر نص
 عليه ان انفعى على هذا في غير موضع فعمل هذا اقليين لاحدان ياخذوه ولو خرج عن ملكه لانه ملكه فا
 شبه لئن شانه وقيل ان الماء لا يملك **لقوله** عليه افضل الصلوة والسلام المسكون شركا في ثلث في
 الماء والكلاء والنار اخرجه ابو داود والمذهب الاول والحديث ضعيف وعلى الوجهين لا يجب
 على صاحب البئر بذل ما فضل عن حاجته لزراع غيره على الصحيح ويجب بذله للماشية على ما روي
 الشافعي عن مالك عن ابن الزناد عن الاعرج عن ابن عمر بنه رضي الله عنه **عن** النبي صلى الله عليه
 وسلم انه قال من منع فضل الماء لمنع به فضل الكلاء منعه الله فضل رحمة يوم القيامة وفي
 الصحيحين لا تمنع فضل الماء لتمنعوا به الكلاء والفرق بين الماشية والزروع ونحوه حرمة الماشية
 بولي وجوب سقيها بخلاف الزرع ثم لو جوب البذل شرط **احدها** ان يفضل عن حاجته فان لم
 يفضل لم يجب ويبدو انفسه **الثاني** ان يحتاج اليه صاحب الماشية بان لا يجد ماء سباحا **الثالث**
 يكون ان هناك كلاء يرعى ولا يمكن رعيه الا ببقى الماء **الرابع** ان يكون الماء في مستقره وهو مما يستخلف
 فاما اذا اخذه زمانا فلا يجب بذل على الصحيح واذا وجب البذل امكن الماشية من حضور البئر
 بشرط ان لا يتضرر صاحب الماء بزرع ولا ماشية فان تضرر بورودها منعت **رسم**
 الرعاية لها قاله الماوردي واذا وجب البذل هل يجوز له ان ياخذ عليه عوضا كالطعام مضطر و
 جهان الصحيح لا للحديث الصحيح ان النبي ومنعه من بيع فضل الماء ولو لم يجب بذل الفضل بار
 بيعه بكيل او وزنه ولا يجوز بئس الماشية والزروع لانه محمول وهو غرر وانه اعلم **فروع** من ضمن
 بئر ازمه ان قال لا يجب ان ليس لغيره ان يحفر بئرًا يحصل سببها نقص ماء البئر الاول

ويكون ذلك

ويكون ذلك الموضع من حريم ذلك البئر الاول وهذا بخلاف ما اذا حفر بئرًا في ملكه فنقص ما دبير
 جاره لانه لا يمنع فانه تصرف في عين ملكه وفي الموات ابتداء بملك فيمنع منه اذا اضر بالعين
 وحكم غرس الاشجار كالبيير قاله القاضي ابو الطيب وانه اعلم **فصل** **الوقف** **باب في ثلث**
شرايط ان يكون مما ينتفع به مع بقا عينه يقال وقفت اقية ودية وحده في الشرع حبس
 مال يمكن الانتفاع به مع بقا عينه ممنوع من التصرف في عينه تصرف منافعه والبر تبرعا ان الله تعالى
 ولو قيل حبس ما يمكن الانتفاع به الى اخره فهو حسن يشهد الكلب المعام على وجه والرايح لانه لا
 يصح وقفه وقيل يصح قطعًا لانه لا يملك وصق قررة مشوب اليها **قال الله تعالى** وافعلوا الخير انكم تعلمون
وقال عليه افضل الصلوة والسلام اذا مات العبد انقطع عمله الا من ثلثة اشياء صدقة جارية
 او علم ينتفع به او ولد صالح يدعوا له مسلم وغيره وحمل العلماء الصدقة جارية على الوقف **وقال**
 جابر رضي الله عنه ما بقى احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم له مقبرة الا اوقف **وقول**
 الشيخ ان ينتفع به مع بقا عينه دخل في العقار وغيره ومنفردة كان او مشاعا خيرا اما كان او غيره
 واحترز عما لا ينتفع به مع عينه كالاثمان والطعام وكذا المشوم لئن الاثمان انما ينتفع بها
 باخراجها والطعام ياكله المشوم لا يدوم **واعلم** انه يجوز وقف الاشجار لشمارها والماشية
 لصوفها ولبنها وكذا الفحل ليقف على شياة البلدين الوقوف ذواتها ونحوه الامور من منافعتها
 وليس من شروط الوقوف ان ينتفع به في الحال فيصح وقف الارض الخرابية لتصلح ويمكن زرعها
 وكذا يصح وقف العبد والجيش الصغير وكذا يصح وقف الارض الموجودة كما يصح وقف
 العين المصنوعة وانه اعلم **قال وان يكون** على اصل موجود وفرع لا ينقطع لاشك ان الوقف
 صدقة يراد بها الدوام وحقيقة الوقف نقل ملك المانع الى الموقوف الموقوف عليه وتمليك الموقوف
 باطل وكذا تمليك من لا يملك مثال الاول ما اذا اوقف على من سيوله ثم على الفقراء او وقف على
 ولده ثم على الفقراء بفرع معنى ذلك ما اذا اوقف على مسجد سيبني ثم على الفقراء ومثال الثاني
 الوقف على العمل وكذا على عبدا اذا قصد نفسه دون سيده وفرعنا على الصحيح ان العبد لا
 يملك بالتقليد فهذا واشباهه باطل على المذهب لئن الوقف تمليك متجز فلا يصح على ما لا
 يملك كالبيع وسائر التملكيات والى ما ذكرنا اشار الشيخ بقوله على اصل موجود **فروع** الوقف
 على الميت لا يصح وقيل يصح ويصرف على الفقراء وانه اعلم **وهذا النوع** يعبر عنه الفقهاء
 بقولهم منقطع الاول وقوله وفرع لا ينقطع احترز به الشيخ عن منقطع الاول وهو
 الذي يعبرون عنه بقولهم منقطع الاخر وهو باطل كالنوع الاول وهو منقطع الاول وهو
 هو صحيح يختلف الترجيح فيه باختلاف صيغة الوقف فان قال وقفت على اولادى ثم سكت
 او على الفقير فلان وسكت ولم يذكر مفسر فانه دوا من نفى هذه الصيغة خلاف منتشر و
 الزاج الصحة وبه قال الاكثرون منهم القابو حامي والقاضي الرويان ونصن عليه الشا
 فعه في المختصر وبه قال مالك رحمه الله لئن مقصوده الوقف القرية والشوب فاذا بين مقصوده
 في الحال سلك ادا منه على سبيل الخير فعلى هذا اذا انقرض الموقوف عليه لا يسطر الوقف على

الراجح فعل هذا ان من يصرف الصحيح ونقص عليه الثاني في المصنف المختصر ان قرب الناس الى الوقف
 يوم انقراض الوقف عليه ولا يبطل الوقف على الراجح فعل هذا قيل العتق الارث ام لا فان لم يرش فالصحيح
 اعتبار قرب الرجع هذا تقدم من البيت وان لم يرش على بن العر وحل شرط الملك لا يختص به الفقهاء
 الراجح اختصاص الفقهاء الذين يصرفون موقوف الصدقة وهذه الاشياء على سبيل الوجوب ام الاستحباب فيه
 خلاف لم يرجح الشيخان في ذلك فلو انقضى الفقهاء والمنصوص ان الامام يجعل الموقوف جبا على المسلم
 يصرف غلته في مصالحهم ورجحه الطبري في الاشياء الصباغ يصرف للفقراء والمساكين **اما لو قال**
 وقفت هذا سنة فالصحيح الذي قطع به الجمهور بطلان الوقف لفساد الشرط لئلا المقصود
 دوام الثواب وهو موقوف وانه اعلم **فرع** هل يشترط القبول في الوقف ينظر ان كان الوقف
 على جهة عامة كالفقراء والربط والمساكين لا يشترط لتعذره وان كان على معين واحد كان
 ارجاهة ففيه خلاف الراجح في المنهاج والمحرر اشترط القبول فعلى هذا يكون القبول متصلا
 بالاجاب كما في البيع والهبة ونقص المتول الخلاف بما اذا قلنا الملك في الوقف ينتقل الى الموقوف
 عليه اما اذا قلنا ينتقل الى الله تعالى فلا يشترط القبول قطعاً **واعلم** انما يصح النوي في المنهاج
 في اشترط القبول في باب الفرق الوقف خالفه في الروضة في كتاب السرية فقال في زيادته المنهاج
 انه لا يشترط والمختار في الروضة يعني الصحيح فكلام التشبيه يقتضيه فانه ذكر الاجاب ولم يشترط
 القبول وكذا في المذهب ومن قال بعدم اشترط القبول خلافاً تشبهها له بالعتق من غير الماوردي
 بل قطع به البيهقي والرويان بل نص عليه الشافعي على انه لا يشترط وانه اعلم **قال ولا يكون**
 في محظور المحظور العدم في شرط في صحة الوقف انتفاء المعصية لئلا الوقف معروف ويزول المعصية
 فكس ذلك فيجوز الوقف على شرعية لقطع الطريق وكذا الاالات المحرمة كالايرالات المعاصي
 كما يصنع اهل البويع من موقية الروايات بان يوقف الله لهوا لاجل السماع وكذا لا يجوز الوقف على
 البيع والكنائس وكتب التوراة والانجيل لانها محرمة ولو كان الوقف ذمياً حتى لو ترفعوا اليها في ذلك
 لا يبطلناه هذا اذا كان الوقف على جهة اما اذا لم يكن بعينه فانه يصح لئلا الوقف كصوتة التطوع
 على ما لا يرد له فاشبه وقف شئ لا دوام له ولو وقف على الاغنيا ففيه خلاف مبني على ان الموقفي
 في الوقف جهة التمسك امر جهة القرية وكذا الوقف على الفاسق ففيه هذا الخلاف قاله الرافعي و
 الاشبه بكلام الاكثرين ترجيح كونه تملكاً وتصحيح الوقف على هؤلاء شرح به وتصحيحه في
 المحرر وتبعه النووي في الصحيح والمنهاج الا ان الرافعي قال في الشرح بعد ذلك وتبعه
 في الروضة الاحسن في تصحيح الوقف على الاغنيا دون الفاسق لتضمنه الامانة على
 المعصية وانه اعلم **قال واعلم ما شرط** الوقف من تقديم وتأخير وتسوية وتفصيل
 اذا صح الوقف لزوم العتق والمستحق الموقوف عليه علمه منقعة كانت كالتكليف او شيئاً
 كالتمرة والصوفي واللبث وكذا الولد على الاصح لانها مما الموقوف يجب صرف ذلك في
 الشرط من التقديم كوقفت على اولادى بشرط تقديم الاعلى والاودع او المنزوح ونحو ذلك
 والتأخير بان يقول وقفت على اولادى فاذا انقرضوا فلا ولا وورثه ذلك او على ان يرجع
 السنة الاول للاناثة والثانية للذكور او التسوية كما اذا وقف على اولاده بشرط
 لا يغني احد على احد في النصيب ونحو ذلك او التفصيل كما اذا قال

وقفت على

وقفت على اولادى على ان للذكور مثل الاناثة ونحو ذلك وجه ذلك كله ان الوقف تملك منافع الموقوف
 فاعتبر قول الملك كالهبة وانه اعلم **فرع** اذا جعل شرط الوقف في المقادير او كسفية الترتيب
 لا بعد الكتاب الوقف وعدم الشهود قال الرافعي وتبعه النووي في الروضة تقسم الفعلة بالسوية وبكى
 بعقله ان الوجه في الوقف حتى يصطاحوا وهو القياس والقائل بحد الامام وحل الفعلة بينهم با
 لسوية اذا كان الموقوف في اربع يجر فان كان يزيد بعضهم فالقول قوله ولو كان حياً رجع القول ذكره
 البيهقي وصاحب المهذب قال الرافعي والوقيل لا رجوع اليه كالبائع اذا اختلف المشتريان منه لم يبعد
 قال النووي والصواب الرجوع اليه والفرق ظاهر **قلت** وما قاله النووي ذكره الرويان والمأوردى وصبر
 ما بان في قبيل قوله بل يمين وزاد بانه اذا مات الموقوف يرجع الى الورثة فان لم يكن له ورثة وكان له ناظر من
 جهة الوارث رجع اليه ولا يرجع الى المنصوص من جهة الواقف فلو اختلف الناظر والوارث فهل يرجع الى الناظر
 او الى الوارث فيه وجهان ولو اختلف الناظر والموقوف عليه نفسه الوجهان قال النووي ويرجع الى العادة من
 تقدم الناظر من الشفاران ان اتفقت عادة تكرر ولو عرفنا الوقف ولم نعرف ارباب الوقف قال القفال وغيره جعل
 كوقف لم يذكر مصنفه فيكون كوقف مطلق كذا نقله النووي من الغزال وهو سبيل وانما قال القفال
 انه كقطع كمن قطع الاخر فيكون الوقف صحيحاً فالخاتمة بالوقف المطلق يقتضيه عدم الصحة لئلا
 الاصح في الوقف المطلق انه لا يصح وانه اعلم **فرع** هل يصح ان يوقف الشخص على نفسه وان ذكر
 بعده مصرفاً قال جماعة من الاصحاب بالصحة منهم الزبيدي وابن شريح والتمحني الرويان والنجاشي
 لذلك بان عثمان رضي الله لما وقف بيرة دومة قال دلوس فيها كذا السلمين والصحيح ونص عليه
 الشافعي انه لا يجوز ولين معنى الوقف تملك المنفعة قطعاً والشخص لا يملك نفسه
 باتفاق العقلاء ولهذا لا يصح ان يبيع من نفسه **والجواب** ان عثمان لم يقل ذلك شرطاً ولكن
 اخبر ان الواقف ان ينتفع بالارقات العامة كالصلاة في البقعة طبعها مسجودها والفرق
 بين الارقات العامة والخاصة ان العامة عادة الرما كانت عليه من الاباحة بخلاف الخاصة وانه اعلم
قال فصل وكما جاز ببيعة جاز هبته اعلم ان التملك بغير عوض ان يحض فيه طلب
 للشراب فهو صدقة وان حمل الى المالك اكراماً ومنزوداً فهو هدية والافهم هبة وهو من
 شرط الهبة ان يكون بين المهدى والمهدى اليه رسول وجهان الراجح لا ويظهر فائدة الخلاف
 فيها لو حلف لا يهدي اليه فهو هبة شيئاً يدا بيد في العتق وجهان والهبة مندوبة بالكتاب
 والسنة واجماع الامة **قال الله تعالى** وتعالى ونوع البر والتقوى والهبة برة **وانما السنة** فكثيرة
 منها حديث بريدة رضي الله عنها في قوله وعملها صدقة ولنا دعوية رواه مسلم **وفيه حديث** ان
 بريدة رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام كان اذا ان بطعام سأل عنه فان قيل هدية اكلمتها
 وان قيل صدقة لم ياكل **واعلم** ان كل هبة صدقة مكية ولا ينكس اذا عرفت هذا فالاشي الموهوبة
 هو احوار كان الهبة وهو معتبر بالبيع فان الهبة تملك تاجراً كالبيع فاجاز ببيعة جازت هبة
 وما لا يجوز ببيعة كما جعله سقوله وهبته اخوي عبيدي لم يصح وكذا لا يصح هبة الابن
 والفضار كما لا يصح بيعها ويجوز هبة المفسوب لغير الغائب **قال** ان قدر على الانتفاع والا
 فلا ويجوز هبة الشارع للشرية او غيره وكذا يجوز هبة ارض يزرعها وكما يصح بيعه ولا
 يجوز هبة المرحون فالكلب رجلو الميتة وقيل دبغه وكذا الذهب النجس الصدقة

وقال النووي وينبغي القطع بصحة الصدقة به **واعلم ان الهبة** للدين للمدين ابراء فلا
 يحتاج الى قبول على المذهب لغيره باطلا على المذهب ولو وجب لغيره ديناً عليه بنية الز
 حصة لم يقع هنا ولو قال تصدقت بما لي عليك بنى قاله بن شريح والشيخ ابو حامد وانه اعلم
فرع اذا اختار شخص ولده وعمل وليمة اليه هو ايا ولم يسم اسمها الهبة الاب ولا الابن
قلت ينبغي امر ثالث وهو ان كان الموهوب مما يسلح للصبي دون الاب كشيء من ملابس الصغار
 فهو للصبي وانما لا يصح للصغير قبول الاب وان احتملها فهو موضع التردد لعدم القر
 بة المرجحة وانه لا يصح للصغير قبول الاب **مسئلة** كتب شخص الى اخيه كتاباً فهل يملك المكتوب اليه القرباس
 قال المتولي انما استوعب منه الجواب على ظاهره لم يملكه وعلى ردة ولا فهو له هدية يملكها
 المكتوب اليه وصح النووي هذا وقال غير المتولي انه يبقى على ملك المكاتب والمكتوبة اليه
 الانتقامية آتية وانه اعلم **قال ولا يلزم الا بقبض** اذا قبضها الموهوب له لم يكن للموا
 هب ان يرجع فيها الا ان يكون ولو الا لنزول الهبة ولا تملك الا بالقبض لئن الصديق
 رضى انه عنه غدا عيشة رضى الله عنها جازاً وعشرين وسقاً فلما مرض قال ودوت لمرأته
 حريته او قبضتته وانما هو اليوم مال الوارثة فلما لا توقف الملك على القبض لما قال مالك
 الوارثة وقال غير المتولي انما النحلة حق يجوزها المنحول وروى مثله للدارقطني عن عثمان بن عمر بن عباس
 وعائشة رضى الله عنهما **فرع** قال انت فخذ ما اخذ من مال او تعطي او تاخذ قال العبادي جاز
 الاكل دون الاخذ والاخذ والاعطاء لئن الاكل ابدى ويصح بجهوله بخلافها ولو قال الرجل ادخل
 كرمي وخذ من العنب ما شئت لا يرجع على عتقوني احد لانه اقل ما يقع عليه الاسم وفيه ا
 شكال قاله بن الملقن ولا يعرف لهم مخالفاً ولا نه عقد ارفاق يقتضي الى القبول فانفق الى القبض
 كالقراض وسائر الهبات حتى لو ارسل هدية غير اسمها قبل ان تقبل او فاته لم يملكها الموهوب اليه
 ولا يشترط في القبض الفور لا يصح القبض الا باذن الواهب لانه سبب ينقل الملك فلا يجوز من
 غير رضى المالك وبالقياض على الرهن **قلت** اذن له في القبض كفاً صريح به القاضي حين وغيره
قال لما ورد لا بد من قبض من الواهب او وكيله ولا يكفي الاذن وقوله قد مر ان الملك في
 الموهوب يحصل بنفس العقو وان لم يقع قبض وقوله ثالث انه موقوف فاذا قبض بان
 انه له ملك من وقت العقد وقد جزم الرافعي في باب الاستبراء ما حاصله القول الثالث في
 ويظهر فائدتان فوايد الموهوب من الثمن والدين وغيرها وكذا في الموهبة من نفقة وغيرها و
 كيفية القبض معتبر بالعرف كقبض الموهوب ولو مات الواهب قبل القبض لم يبطل
 العقد لانه عقد يوؤل الى اللزوم فلم ينسخ بالموت كالبيع المشروط بنية الخيار ان
 شاء قبض وان شاء لم يقبض لانه قائم مقام موهوبه وانه اعلم **ثم اذا حصل** القبض
 المعتبر لزم الهبة وليس الواهب الرجوع فيها كسائر العقود الا ان
 يكون الواهب

يكون الواهب اياً او ائماً او جذاً وان علا ولده لجهة بشرط ان يكون الموهوب خالياً عن
 حق الغير سيما اذا اوهن واقتبض وغير ذلك والاصل في ذلك **قوله** عليه افضل الصلوة والسلام
 السلام لا يجزى له بل يعطى عطية او هبة فقبضه فيرجع فيها الا الوالد فيها يعطى لولده
 رواه ابو داود وغيره وقال الترمذي انه حسن صحيح ورد النص في الاب فاذا دخل الجد في سهم الاب
 فلا كلام وانما هو في سهمه وكذا الجدات لانهم كالاب في العتق وجوب النفقة وسقوط القضا
 من تركته وقيل لا يرجع الا لاب فقط لانه مورد النص وقيل لا بل والامم فقط **واعلم** ان الهبة
 كالهبة ولو تصدق على ابنه فهل له الرجوع وجهان صحيح الراجح ان له الرجوع في الشرح الكبير
 وصح في الشرح الصغير انه لا يرجع وبعد الرجوع جزم في باب العارية وكان الفرق المقصود
 من الصدقة ثواب الاجرة فقد حصل فلا يرجع له مع الثواب بخلاف الهبة ولو كان على ولده دين
 فابراه فهل له ان يرجع قال النووي ينبغي ان لا يرجع على التقديرين وانه اعلم **فرع** وهب لابنه شيئاً
 فوصفه الابن لابنه فهل للجد الرجوع فيه وجهان ولو مات الابن الموهوب بعد ما وصفه من ابيه او باعة
 فهل للجد ايضا الرجوع فيه خلاف والاصح ترك الكل المنع ولو وهب الابن لاخته الفين الوصية فهل للاب الرجوع
 قال العمري ان ينبغي ان لا يجوز للاب الرجوع قطعاً لئلا يواهب وهو الا لا يملك الرجوع فالاب اولى وانه
 اعلم **قال واذا عمر شيئاً** او ارقبه كان للمهر او للمهرق ولو رثته من بعده اذا قال شخص لآخر امرتك هذه
 الدار مثلاً حياتك او ما حبيت او ما عشت واعتقد من بعده **لقوله** عليه افضل الصلوة والسلام ائتما
 رجلاً امر عمرت له ولعقبه فقال اعطيتكمها ولعقبك ما بقى منكم اذ هو فله ان يعطيه لا يرجع الي
 صاحبها من اجل انه اعطا عطاءً وقعت فيه الموارثة ولئن هذا معنى الهبة وان لم يدر العقب بل قال
 عمرتكم حياتك صححت ايضا لحياته ولعقبه من بعده على الجديد **لقوله** عليه افضل الصلوة والسلام
 العرب جازية رواه الشيخان ولو قال عمرتكم حياتك فاذا ماتت عادت اليه فله ان يعطيه لا يرجع اليه
 الفتحة ويكون لورثة المهر ويلغوا الشرط وانه اعلم **ولو قال** ارقبتك هذه الدار وهي لك رقبتي فهي كالعمر
لقوله العرب جازية والرقبي جازية لاهلها رواه ابو داود وغيره وقال الترمذي حديث حسن
 لو قال جعلتها للعمرى او حيايتي لم تصح والاصح وانه اعلم **فرع** وهب شخص لآخر داراً فقبلت نفسها
 او عبدان فقبل احداهما ففي صحة الوصية وجهان حكاهما الرافعي بلا ترجيح وفي نظيره من البيع لا
 يصح قطعاً قال الاسنار المرجع انه لا يصح ولو وهب لاشين شيئاً فقبل احداهما نفسه
 كالبيع حتى لا يصح على الاصح ذكره الرافعي في الركن الرابع وسئلنا اول بعدم الصحة
 لان الهبة لاشين صفتان وسئلنا صفة واحدة وانه اعلم **قال فصل واذا**
وجد لقطعة في موات او طريق فله اخذها وتركها واخذها اولى اذا كان على ثقة
 من القيام بها للقطعة بفتح اللام على المشهور وهو الشيء الملقط قال الارزقي واجمع عليه اللغة اهل
 وكذا اقال الاضمرى والفراوين الاعراب وقال الخليل هو بفتح القاف الرجل لئن فعله الفاعل مثل
 ضحك ففعله بالاسكان للمفعول فيكون الملقط قال الارزقي وهو القياس والاكتفاء في
 الشرع هو اخذ مال محترمة من شعبة ليحفظه او ليقبله بعد التعريف رقبه نظر لانه يخرج

قال الرافعي ان قلنا ان الواهب لا يرجع
 والاصل ان الواهب لا يرجع

منه الكلب المعلم ولا شك في جواز التقاطه للحفظ فيمنع ان يقال انخذ شيئا لحفظه به
 لئلا يشي بغيره جنس وتقولنا يختص لئلا الكلب لا يملك فائدة هذه الكلب في التقاطه حكم
 الامانة او حكم الاكتساب قولان والله اعلم **والاصل فيها احاديث** منها حديث زيد بن خالد الجهني
 رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن لقطة الذهب والورق فقال اعرف وكأها وعفا عنها ثم عرفها سنة
 فان لم تعرف فاشتقها وتكس ودبعة عندك فان جازها لغيرها يوما من الدهر فادها اليه ورساله عن
 ضالة الايل فقال مالك ولها دعها فان معها اخوها وسقاهما شرب الماء وتأكل الشجر حتى يلقا ربهما ورساله
 عن ابي اسامة فقال شقها فانما هي لك ولا خيل اولئك ربه رواه الشيخان وله طرق والظاهر ارجح المسلمين على
 الجواز في القطة وعلى جيب الاستحباب او كذا في الايل في نظر ان كان الواجب فاستقامت كره الالتقاط ومن الاستحباب
 منه الالتقاط وهو قوي واذا التقطت من يدك كما ينزع ما رآه وان كان الواجب حراما رشيدا او
 هو يات على نفسه عدم الضمان فيها نظرا ان ربه معها فموضع يات عليها لامانة اهله وليس الموضع
 مملوكا ولا وارثا فلا اولي له فحقه ان ياخذها **بقوله عليه** افصل الصلوة والسلام لاني نزعوت
 العبد ما دام العبد نزعوت اخيه وان كانت فموضع لا يات عليها فهل يلزمه اخذها فيه قيل يجب
بقوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم اهليهم وماله لا يلزمه الالتقاط بل يستحب وهو الصحيح لئلا الالتقاط اما امانة
 او كسب ولا يجب شيئا منها فاذا قلنا بالجواز فحق تلفت لم يضمنها لئلا المال لم يحصل
 فزاده كما لو ربح مال شخص يفرق او يحرق وامكنه خلاصه فلم يفعل وكذا لو لم يعلم المفلح حق ماله
 لم يلزمه ضمانه وان كان عاصيا **قولنا في بركات او طريق** احقرن بذلك عما اذا وجدها فملك شخص فانه
 لا يجوز له اخذها فصرح به اما ورد في لئلا القطار انها لصاحب الملك **بقوله** ان كان على ثقب يوخذه
 انه اذا كان لا يشك بملكه بنفسه ان الاول لا ياخذ وهو كذلك بل يجوز اخذه وجها حكاهما الشيخ محمد
 وانه اعلم **فزع** ليس للعبد الالتقاط على الرابع لئلا الالتقاط امانة وولاية والايتاء وتلك الايتاء
 والعبد ليس اهلا لذلك فلا يعتد بتعريفه فان تلفت ضمنها فزنته وان لم يعلم السيد ان كان يتفرط
 او غيره لانه مال لزمه بغير رضى مستحقه فاشبه ارش جنايته فان علم بها السيد فاخذها منه
 فهي لقطة فزاد السيد ويسقط الضمان عن العبد وان لم ياخذها واقرع في يد العبد ولم يحتفظه
 ليعرفها فان كان العبد خائفا فالسيد معتد وان كان امينا فلا وحده يسقط الضمان الاصح في
 النهاية انه لا يسقط وقاس كلام الجمهور انه السقوط وان علم السيد نفسه خلاف الرابع
 الضمان بالعبد وسائر اموال السيد حتى لو افلس السيد فموضع صاحب القطة على سائر الغرماء والله
 اعلم **قال واذا اخذها** عليه ان يعرف منها ستة اشياء وعفا عنها وكأها وجنسها وعودها
 ووزنها ويحفظها فحرم مثلها من جاز له الالتقاط فالتقط فعليه ان يعرف ما ذكره الشيخ قال
 المتولي وهو على الفرار اما معرفة العفاص والوكاف والمحدث السابق **واما العود** فلما روى
 البخاري عن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال وجدة مسرة فيها مائة دينار فاشت بها
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال عرفها حولا فعرفتها معه حولا ثم الرابعة فقال اعرف
 فتعوتها ووكافها ووعاها فان جاز صاحبها رالا فاستمتع بها وباقي الصفات بالقبول
 لانها صفات يميزها فاشبهت المنصوص عليه والوعا الانا والعفاص السادة و
 ويطلق على

ويطلق على الوعار مجازا والجمهور على ان العفاص الوعار ولكن جمع الشيخ بينهما والوكا
 هو الخيط الذي يشبهه وباقي الصفات معروفة ويجب عليه ان يحفظها فحرم مثلها مثلها
 فانها امانة فاشبهت سائر الامانات ولا يجب الاشهاد قالها اسامة عليها المذهب لانه
 عدم التعريف وقيل يجب وفيها حديث وهو محمول على النوب عن القائلين بالمذهب والله اعلم
قال ثم اذا ارادتملكها عرفها سنة على ابواب المساجد وفي تلك المواضع التي وجدها فيه فان
 لم يجد صاحبها كان له ان يملكها بشرط الضمان اخذ القطة او قصده حفظها على مالكها
 لم يلزمه التعريف لانه انما يجب الاجل التملك ولا تملك عن ارادة الحفظ والحديث انما يلزمه التعريف
 لانه جعلها له بعده وهذا ما ذكره الاكثر من كتابه قاله الرافعي والنووي وغيرهما وقيل يلزمه التعريف
 وصحة الامار وغيره قال النووي وهو الاقوى بالمختار قاله الروضة ومقتضاه انه الصحيح لئلا المختار
 في الروضة الرابع كما تقدم وان اراد ان يملكها عرفها سنة لحديث خالف المتقدم والعنى فيه ان السنة لا تتأخر
 خرجت القوافل فان تلفت بصاحبها تريب التوقع ثم اذا رجب التعريف فهل يجب على الفور ام يكفي تفريق
 سنة متى اراد وجهان اصحهما لا يجب على الفور ويكون التعريف على ابواب المساجد عن خروج الناس
 منها وفي الاسواق لانها مضان الاجتماع وكذا في المواضع التي وجدها فيه لئلا صاحبها يتعدها
 هذه المواضع اقرب الى وجود مالكها فيها **بقوله على ابواب** المساجد يوخذه منه انه لا يعرف والمساجد وهو
 كذلك قال الرافعي ولا تعرف للمساجد كما لا يطلب الضمان فيه الا ان اشاع قال ان اصح الوجهين
 جواز التعريف في المسجد الحرام بخلاف سائر المساجد وذكره شافعي والنووي وابن الرفعة ومقتضاه التعريف
 في بقية المساجد لانه ان النووي في شرح المذهب نقل الكراهية فاعرفه وكيفية التعريف ان يقول
 شاع منه شيء ولا يجب عليه تذكر ذكر الاوصاف قال الامام لا يستوعب الاوصاف لئلا يتعدها **في يضمن**
 الكاذب فان استوعبها فله وجهان **قولنا في** صحيح النووي الضمان ولهذا قال في
 المنهاج وينكر بعض اوصافها **قولنا في** صحيح النووي الضمان لئلا يتعدها **في يضمن**
 في السنة حتى لو عرفها شهرين او اقل او اكثر في السنة كفى وهو كذلك على الاصح عن النووي
 وقيل يجب الترتيب لئلا المقصود ان يباح الخبر الى المالك والتعريف لا يحصل هذا المقصود
 وهذا فهو الاحسن في المحرر وصححه الامام وما صححه النووي صححه العراقيون **واعلم**
 انه لا يجب له استيعاب السنة بالتعريف بل يعرف او لا في كل يوم مرتين ثم في كل يوم مرة ثم في
 كل اسبوع مرة ثم في كل شهر مرة بحيث لا ينسا انه تذكر الماضى ولو قطع المولاة الواجبة
 ويجب استيعاب السنة وفي صيرورته ضامنا خلاف والله اعلم **فزع اذا وجد مالا**
 يمتثل كزبيبة ونحوها فلا يعرف ولو آجده الاستبدال به وان تمول وهو قليل فا
 لا يصح انه لا يعرف سنة بل يعرف زمنا يظن ان فاقده يعرض عنه غالبا وضابط
 القليل ما يغلب على الظن ان فاقده لا يكثر خلفه عليه ولا يطول طلبه غالبا والله اعلم **قال فان**
عرف التعريف المعتبر كان قد قصد التملك ولم يجد المالك واختار التملك مالك لانه تملك
 ملكه ببذل فتوقف على الاختيار كالبيع وسواء الغنى فذلك والفقر وقيل ملك التعريف

وان لم يرض لانه جاز في رواية كان جاز صاحبها فادفعها اليه وان لم يرض فهي ملك والصحيح
 الاول فعليه ان يقول تملكها ونحو ذلك كالبيع واذا ملكها صارته قرضاً عليه فان حملك
 قبل التملك لم يرضها لانها محفوفة لصاحبها ولم يقرط فيها كالمودع ثم اذا ملكها وجاءها
 حينها ان كانت مثلية ضمنها بالمثل والا قبل القيمة وقت التملك بنزعه الرافعي وغيره وزوجه
 وقت طلب صاحبها فان اختلفا في قدرها صدق الملتقط لانه غارم ولو لم يتلف ولكن تعيبت
 استرددها مع الارش على الاصح وقيل يفتع بها بلا ارش وقيل غير ذلك والله اعلم **فروع** ان اخذ
 الملتقط اللقطة بقصد الخيانة صار ضماناً فلو صرف بعد ذلك والاد التملك بعده لم يكن
 له ذلك على المذهب ولو قصد الأمانة او لا ثم قصد الخيانة بلا تصرف فالاصح انه لا يصير
 ضماناً بمجرد قصد الخيانة كالمودع والله اعلم **فروع** جاز صاحبها بعد التملك اخذها
 مع زيادة المتصلة دونه المنفصلة والله اعلم **قال وجلة اللقطة** اربعة احدها ان يجرى
 ما يقع على الدوام كالذهب والفضة وهذا حكمه **الثاني** ما لا يتبع كالطعام الرطب فهو
 مختار بين اكله وغرمه او بيعه وحفظ ثمنه وتجهيفه وحفظه اللقطة تارة تكون حيواناً
 مائياً الصالحة من بيعه وحفظ ثمنه وتجهيفه وحفظه اللقطة تارة تكون حيواناً
 وتارة لا تكون غيره ان كانت حيواناً فساتر ان كانت غير حيواناً فتارة تكون مما يوكل
 من اشترط التعريق وغيره فهذه متعلق بهذه اللقطة وان كانت مما يوكل فتارة
 تكون مما يفسد في الحال كالطعام والشعر والبطيخ والرطب الذي لا يتغير والبقول
 فالواجب فيها بالخيار بين ان ياكلها ويغرم قيمتها وبين ان يبيع ويأخذ الثمن وهذا
 هو الصحيح فان اكل غرم قيمتها مدة التعريق وعرف اللقطة سنة ثم يتصرف فيها
 فلا ان القيمة قائمة مقام اللقطة ولو لم يقدر على البيع فلا خلاف في جواز الاكل وحمل
 سارامانه زبيده والله اعلم وان كانت اللقطة مما لا يفسد وتقبل العلاج كالرطب الذي يتغير
 العنب الذي يتزيب واللبن الذي يصنع منه اللبن ونحوها فدوي فذلك الحفظ والمساحة ان
 كان الحفظ لا يبيع باعه وان كان في التحقيق بغيره ثم ان تبيع الواجب بتجهيفه فذلك ولا باع
 بعينه وانفق عليه انه المساحة زحق المالك وهذا خلاف الحيوان حيث يباع بجمعه ليس
 النفقة في الحيوانات تكرره فتدبر ان المالك لللقطة نفسها والله اعلم **قال والراجح** ما يحتاج
 الى النفقة كالحيوان وهو ضربان حيوان وهو لا يمتنع بنفسه فهو مخير فيه بين الاشياء
 الثلاثة فيه غير الا ان من الحيوان ضربان الضرب الاول ما لا قوة له تمنعه من قسار السباع كالغزال
 والاعراب والفيلان من الابل في بعضاها الكسيرة من كبارها والبقرة اذا وجوده من يجوز التقاطه
 جازله اخذه

جازله اخذه ان شاء المحفظ وان شاء التملك لانه لم يملكه فلتقط ضاعته بيننا و
 بين السباع وربما اخذها خائن ولهذا **قال** رسول الله عمر بن الخطاب الغنم قال في ذلك
 او لا خيل او للذئب فاذا التقط فان كان الالتقاط من ضيعة فهو بالخيار بين الخصال الثلاثة
 التي ذكرها الشيخ والاول ان يملكها ثم يعرضها ثم يملكها والحفظ وخصلة الاكل متاخرة
 في فضلة والقال ان يقول تقوم فيما يمكن تحقيقه انه يجب سراحات مصلحة المالك فهذا كان
 هناك كقولك ان كان الالتقاط في العمران يخير بين فضلتين فقط على الصحيح الامسك او البيع
 لا يملكه لان كان البيع وطلد الشيخ يجوز على الالتقاط من الضيعة وان اطلق كلامه والله اعلم
الضرب الثاني ما له قوة تمنعه من صفار السباع اما بقوته كالا بلاء او بعده كالخيل وكذا يقال
 وحيد قاله الرافعي او بطيرانه كالحمام ونحو ذلك ينظر ان كان وجودها في ضيعة كالبرية
 لم يجوز للواجد ان يلقطها للتمليك ويجوز للمحفظ **القول** عليه افضل الصلوة والسلام في ضالة
 الابل ماله ولها معها سقاؤها وحديث وقس على ما لم ينعها فان التقطها للتملك ضمنها
 لو تلفت لتعديه نعم سيرا بالرفع الى القاضي **قلت** بشرط عوالة القاضي والا فلا يسقط
 عنه الضمان ولصاحبها مطالبة كل من سرقها الملتقط لتعديه بالاخذ واما القاضي فليتعديه
 على الشريعة والله اعلم **وان وجدها في العمران او قريباً منه جاز اخذها المحفظ** وحمل يجوز
 اخذها للتمليك فيه خلاف قيل لا يجوز الاطلاق الخبر الراعي الجواز والفرق بين البرية والعمران
 انها في العمران تطرق اليها ايوان الناس فلا تتراكم فربما ضاعت على صاحبها باخذ خائن بخلاف البرية
 فان طروق الناس بها لا يعرفونها استعابا بان تسرح وترد وعجز العنا مفقود في العمران وحمل الخائن
 اذا كان الزمان امن اما اذا كان زمان نهب وفساد فيجوز قطعاً في العمران وغيره ما قاله المتول
 غيره والعق الماوردي بذلك ما اذا عرف مالها واخذها ليردها عليه قال ويمكن امانة في عده **فروع**
 التقط رجلان للقطعة يعرفانها ويملكانها وليس لاجودها نقل حقه الى صاحبها كما لا
 يجوز للملتقط نقل حقه الى غيره والله اعلم **فروع** قال في التهمة يجوز التقاط السائل
 وقت الحصاد ان اذن فيه المالك او كان قدراً لا يشق على المالك التقاطه وكان لا يلتقطه
 بنفسه فان كان قدراً يشق على المالك او كان يلتقطه بنفسه حرم ووقع وعبرة
 الروضة في هذه الفرع نوع خلل والله اعلم **قال فصل** وان وجد لقيط بقارة
الطريق فآخذه فترسته وكفاله واجبة على الكفاية ولا يقرط بقارة الطريق
 الا في بوايينه واللقيط كل صبي ضائع لا كافله ولا فرق بين المميز وغيره وفي
 المميز احتمال لا ماله والمعتد الاول لاحتياجه الى التعوي ويقال له دعي ومنبوذ
 فقولنا كل صبي خرج بالصبي البالغ لانه مستغن عن الحضانة والتعوي لئلا
 مضى لاخذ **وقوله** ضائع المراد به المنبوذ واما غيره فان لم يكن له اهل ولا جوارح ولا وصي

تخلفه من وفليفة القاضى لئلا له في كتاب الله الحكيم وسنة رسول الله وما يقوم به و
 بغيره من الضعفاء فاما لانه فضاة التوكيد فذمهم من انفس قد هلكت باخذ ما لله و دفعه
 للظلمة ومع ذلك يقولون بحجة الله ورسوله وقوله لا كافل له المراد بالكافل الاب والجد و
 يقوم مقامها اذا عرفت هذا فاخذ القبط فرض كفاية **لقله تعالى** وتعا ونوع البر
 والتقوى وغير ذلك ولانه ادعى له حرمة فوجب حفظه بالترتبة واصلاح حاله كما لم يخطر
 الاثر والامر عيسى كل من علم به من تلك اهل الناحية ولقول الله تعالى بما منعه نفس محرمة
وقول الشيخ ولا يقر الا في يد امين اشارة الى شرط لا يلتقط احد ما التكليف فلا
 يصح التقاط الشيء والمجنون **الثاني** الحرية فلا يلتقط العبد لئلا الالتقاط ولاية فان التقط
 لئلا الالتقاط منه الا ان كان السيد اريقه زيده **الثالث** الاسلام فلا يلتقط الكافر الشيء المسلم
 الولاية عليه **الرابع** العدالة فليس للفاسق التقاط ولو التقط انتزع منه لانه لا يؤمن ان يستقر
الخامس الرضا فالمسجد المحجور عليه لا يقرب منه ولا يشرط في الالتقاط المذكورة بلا خلاف ولا
 الفنى على الصحيح لانه لا يملكه نفقته نعم تجب عليه رعايته بما يحفظه بحفظه والله اعلم
قال وان وجهه مال انفق الحاكم عليه منه وان لم يوجد معه مال فنفقته في بيت المال **اعلم**
 ان القبط قد يكون له مال يستحقه بكونه قبطا او بغيره فالاول كالوقوف على الملقط والوال
 صية لله او لغيره مخصوصة **قال والثاني** ما يوجد تحت يده واختصاصه فان للفقير
 يدا واختصاصا كالبالغ اذا الاصل الحرية ما لم يعرف غيرها وذلك كالاشياء التي هو لا
 بسما ومفروضة تحتها وملكه عليه وكذا ما اعطى به كالحقاني وغيره وكذا ما شق عليه
 او جعله زجيه من الدراهم وجمع وغيره وفي البستان وجهان حكاهما الماوردي قال
 النووي وطرد صاحب المستظهر في الصيغة وهو بعيد وينبغي القطع به لا يحكم له بها
 والله اعلم **فاذا عرف** له مال انفق عليه منه لانه لو كان زحفنا لانه ابيه المورس له مال كما
 شت نفقته في ماله فلما اولى ولا ينفق عليه الا الحاكم لئلا يكون التصرف في ماله بغير
 ابيه وجوده و اوبياية هو الحاكم فانه ولو كان له نعم للملقط الاستقلال بحفظه
 مال الطفل على الصحيح وقيل لا يلي كالانفاق والقول الاول بعضه الملقطة ولو لم يكن
 حاكم فليس شهد فان انفق بلا ائتمار ضمن لتركه الاحتياط وقيل لا يضمن فاذا ائتمار
 لم يضمن على الرابع قال بجاني ويشهد في كل مرة فان لم يكن له مال وجبت نفقته في بيت
 المال من سهم المصالح لئلا يضر رضى الله عنه استشار الصعابة في نفقة القبط فا
 جمعوا على انها في بيت المال ولئن البالغ العسر ينفق عليه منه فهذا الاول وقيل يستقر
 عند القامه من بيت المال فان لم يكن في بيت المال شيء او كان هناك ما هو احول من نفقته
 اللقبط

اللقبط **كسر** تغير استقرار له القاضى فان لم يجد من يقر منه جمع الناس الثاني
 وعرفه من لم يرد قسط نفقته على اهل الشره ان بان رقيقا رجع على سيده او حرا
 وله مال وقريب رجع عليه وان بان حرا لا قريب له ولا مال ولا **كسب** تقضى الامام حقه
 من سهم الفقراء والمساكين والغارمين كما يري والله اعلم **فرع** التقطه اثنان فنى وفقير
 قوما الفنى على الرابع فلو اشتراكا في الفنى ونفذ احداهما الاخر فوجبهان **نسخ** النووي في زيادة الروضة
 عدم التقدير والله اعلم **فرع** ادعى شخص رقعة سواء الملقط وغيره قال الماوردي لا يقبل
 قوله لئلا الفلانة حر حريته وفيه اضار به من الروضة تبعا للرافعي اذا ادعى رقعة من عوز يده
 فان عرفنا اسناد يده الى الالتقاط لم يقبل الا بسببه فظاهر القولين ولا حكم له بالرقعة الا لا
 شر اذا بلغ **والحكم** الرق لم يقبل منه تراعى الوجهين والله اعلم **قال فصل والودعة**
امانة يستحب قبولها لمن قام بالامانة فيها الودعة اسم لعين يضعها مالكها
 او امانة عند آخر ليحفظها والاصل فيها الكتاب والسنن **قال الله تعالى** فليس ذلك الذي
 ائتمن امانته وغيرها **وقال** عليه افضل الصلوة والسلام **ادالامانة** الى من ائتمن ولا تخن
 من خائلك رواه ابو داود والترمذي وقال حسن غريب وقال الحاكم انه على شرط مسلم وفي الصحيحين
 من رواية ابى هريرة رضي الله عنه انه ائتمن افضل الصلوة والسلام قال لعله المناق ثلث اذا عودت
 كسب واذا عودت خلف واذا ائتمن فان وفي رواية مسلم وان صار وصلى ومن عمره مسلم و
 لا خفاء ان الحاجة بد الضرورة داعية الى الايداع ثم من عرض عليه شيء فليستودعه نظر
 ان كان امينا قادرا على حفظها وثقت بنفسه في الاحتجاج يستودع **لقله** عليه
 افضل الصلوة والسلام والله زعون العبد ما دام العبد زعون اخيه ولو لم يكن حنالا
 غيره فقوا اطلق مطلقون انه يتعين عليه القبول وهو محمول كما قاله الرافعي وتبعه
 النووي نقلت من الترخي ان يجب اصل القبول بشروط ان لا يتلف منفعة نفسه
 وعرضه بلا عود من الحفظ وان كان يحجز عن حفظها عذر عليه قبولها كذا قاله الرافعي و
 النووي وقيل ذلك بان الرقعة بما اذا لم يعلم المالك بحاله فلا يحجز وعرضا لو كان قادرا
 على حفظها لكن لا يشق بامانة نفسه فله يحجز قبول وجهان ليس في الروضة والشرح
 جميع ولا شك في الكراهية والله اعلم **قال ولا يضمن الا بالتعدي** لا شك ان الودعة امانة
 في المودع بفتح الواو كما جابه التشديد واذا كان كذلك فلا ضمان عليه كسب الامانة بغير ان
 تعدي فيها او قصر فمن **واسباب** التقصير شعبة واستيعابها لا يقيق بالكتاب فلو ذكر ما
 تيسر ذكره السبب الاول ان يودعها بفتح الدال عن غير بلا عذر من غير اذن المالك فيلحق
 سوا اودع عن عهده او زوجه او ابنته او اجنبي ولو اودعها عن القاضي فله يضمن وجهان
 اصحهما الا يضمن ولا يؤذن له قلت هذا في القاضى القول اما قضاة الرئس والظلمة فيختلفان
 بلا نزاع والله اعلم **وهذا** اذا لم يكن عذرا كان بان اراد سقرا فيمنع ان يحضره الى مالكها
 او وكيله فان تغذ (فعلها) الى قاض عود وعليه قبولها فان لم يجد قاض عود وقيل الرامي ولا

يكلف تأخير السفر فان ترك الوقع الى المالك او وكيله مع القدرة ودفعها الى الحاكم
 العدل او الامين مع اسكان الوقع الى المالك او وكيله ضمن ولو دفع الى امين مع القدرة
 على الحاكم العدل ضمن على المذهب ولو دفع ضمن الوديعة فحضر عن ارادة السفر ضمن
 او فحضر ولم يعلم بها حيث لا يجوز الايداع عند الامين ضمن وان كان يجوز ولكن الا
 امين لا يسكن الموضع ضمن فان كان يسكن لم يضمن كذا قاله الجمهور **واعلم الله** كما يجوز
 الايداع بعذر السفر كذا سائر الاعذار كما اذا وقع في البقعة حريق او غرق او نهب
 او غارة ونحوه ذلك اشراق الحرس على الدواب ولم يجد حرسا ينقلها اليه والله اعلم
السبب الثاني السفر بها ضمن وان كان الطريق امنا على الصحيح وهذا حيث
 لا عذر فان حصل عذر بان خلا احد البلاء او وقع حريق او غارة فلا ضمان بشرط ان يعجل
 عن الرحيل ردها الى المالك او وكيله او امين وحينئذ يلزمه السفر بها فلهذا الحالة
 والافهم مقتضى ويلزمه الضمان ولو كانت وقت السلامة وعجز عن الرد الى المالك
 والحاكم او الامين فصار في هذه الحالة هذه فلا ضمان على الاصح لئلا ينقطع عن
 مصالحه وينفر الناس عن قبول الودائع بشرط الجواز من الطريق والافهم ان
 ان هذا في حق المقيم اما اذا اردع مسافرا فبالوديعة او مستحقا فان تجتمع
 لوديعة فلا ضمان لئلا يملك المالك رضى بالسفر حين اوديعة والله اعلم **السبب**
الثالث ترك الايضاف اذا مرض المودع مرضا مخوفا او جسيما ليقفل لزمه
 ان يوصي فان سكت عن ذلك لزمه الضمان لانه عرضها للضرر لئلا يوارث بغير
 ظاهري اليد ولا يورث الوصية من بيان الوديعة حتى لو قال عندي فلان ثوب ولم يجد في تركته
 ضمن لعدم بيان هذه الكلمة فيما اذا تمكن من الايداع او الوصية لئلا لم يكن بان يتركه
 او مات فجاءت فلا ضمان **فرع** ما اذا المودع ولم يذكر وديعة أصلا فوجد في تركته شيئا مختوما
 وعليه هذه وديعة فلان او وجد في جيبه ثوبا فلان عندي وديعة كذا لم يلزم الوصية التسليم
 بهذا الاعتبار انه سكت عن غير تسليم او استقرى اليه بهذه الكتابة او رد
 الوديعة بعد الكتابة في الجريدة ولم يمتنع وانما يلزم الوارث التسليم بالقرار ولو مات
 ولم يترك وصية أصلا وادعى صاحب الوديعة انه قصر وقالت الورثة لعلها يكون قبل
 نسبه الى التقصير قال امام الحرمين فالقائل ببراءة ذمته والله اعلم **السبب الرابع**
 نقلها فاذا اوديعة في قرية فنقلها الى قرية اخرى ان كان بينهما ما يسمى سقرا ضمن
 وان لم يسمى سقرا ضمن ان كان السفر والنقلة خوفي او كان المنقول عنها احسن ولا
 فلا ضمان على الاصح وهذا اذا لم يكن ضرر فانه وجوبه كما ذكرنا في السفر والنقلة من دار الى
 دار لعلها لا تنقل من قرية الى قرية او من قرية الى قرية والله اعلم **السبب الخامس** التقصير
 زودع

زودع المهلكات فيجب على المودع دفعها على العادة فيجب بشرط ان يكون
 العث وتعرفها على العادة فيجب للمرجع بل لو كان ذلك لا يوجب الا بلها وجب عليه
 فان لم يفعل يضمن وهذا عن علم المودع فلا فان كان في صندوق مقفل او ليس بشيء
 ولم يعلمه المالك فلا ان لا تقصير ويقاس بما ذكرنا في الصور كذا علف الدواب وما
 اشبه ذلك والله اعلم **السبب السادس** التعدي بالاستفاعة كالاستفاعة بالوديعة
 كلبس الثوب والطحن في الاعمال ونحوها وكذا ركوب الدواب على وجه الاستفاعة فلا
 اذا كان عذرا بان ركبتها لاجل التقى وكانت لا تقاؤه الا به حيث يجوز اخراجها للتحقق فان
 امكن قودها فركبتها ضمن كذا قاله الرافعي والنووي **قلت** في ذلك نظر فلا يهرى يبغي
 تخصيصه بناحية مخصوصة تسهل فيها السقية اما بعض النواحي التي يرد اهلها
 الماء بغير المردية عا وتهم بركوب الدواب العوارس والودائع وغيرها فلا يتجه التضمن
 والحالة هذه العادة المطردة اذا العادة محكمة وقدر بها القدر والسنة والله اعلم **السبب**
السابع المخالفة للحفظ فاذا امره بالحفظ على وجه مخصوص فعذر عنه وتقلت
 سبب العذر ضمنها للمخالفة وان تلفت بسبب آخر فلا ضمان وفيه صور منها اوديعة
 دراهم فقال اربطها فركبها فاسكتها فزده وتلفت على يمين فيه خلاف متشرع الرابع منه انها
 تلفت بنوم او نسيان ضمن وان اخذها غاصب فلهما فلا ضمان لئلا يوارث ولو لم يربطها في
 سكة وجعلها في جيبه لم يضمن لانه اجزأ الا ان كان واسعا غير مزور وبالعكس يضمن
 قطعا بان قال اجعلها في جيبك فربطها فركبها ولو لم يربطها فركبها لم يلزمه الا سارا
 باليد ثم ينظر ان جعل الخيط الرابطة من داخل الكمر انعكس الحكم وان اخذها لغير يمين
 وان شاعت بالانحلال ضمن لئلا العقد اذا انحلت تناسلت الدواب الى خارج فلا يضمن بخلاف
 العكس فانها تناسلت في الكمر فيشعر بها قال الرافعي وتبعه النووي كذا قاله الاصحاب وهو مشكل
 لئلا لما سار به مطلق الرابطة فاذا انما وجب ان لا ينظر الى جهات التلف بخلاف ما اذا اعول عن الما
 مورده **قلت** وما استشكله الرافعي قويا وينبغي للفقهاء به ويؤيدان بن الرفعة قالوا قياس ما قاله الا
 صحاب انه لو قال المودع المودع اجعلها في هذا البيت فوضعتها في زاوية منه فانهدمت عليه انه يضمن لانه
 لو كان في غيرها سلم ومعلوم انه بعيد والله اعلم **ولو اوديعة** دراهم في طريق او سوق ولم يقل اربطها في
 سكة ولا امسكها في يدك فربطها فركبها او مسكها فزده فقد بالغ في الحفظ وكذا جعلها
 في جيبه وهو منيف او اسع وزره ولو امسكها باليد ولم يربطها لم يضمن ان اخذها غاصب يضمن
 ان تلفت بفعله او نومه ولو لم يربطها فركبها وكبري سكتها بيده فقياس ما تقدم ان ينظر الى كيفية الربط
 وجهة التلف ولو وضعها في الكمر ولم يربطها فسقطت نظرا ان كانت خفيفة لا يشعر بها ضمن
 لتقصيره وان كانت ثقيلة يشعر بظهورها لم يضمن وكذا في العذب والورود من اكرامها

يرد عليه من ذوي الفروض الاستحقاق كان شخصاً واحداً دفع اليه الفرض الباقي بالرد
 كالتكليفات بالنصف بالفرض والباقي بالرد وان كانوا جماعة فالباقي بينهم على قدر قدرتهم وان
 جتمع صنفان فأكثر رد الفاضل عليهم بنسبة سهمهم **واما توريت** ذوي الارحام فمن
 ذهب اليه اختلفت كيفيته فاخذ بعضهم بمذهب اهل التنزيل ومنهم من اخذ بمذهب
 اهل القرابة ويستحق الاولون اهل التنزيل ثم تنزل عليهم كل فرع منزلة اصله في
 سبب الاخرين بتنزيله اهل التنزيل ثم تنزل عليهم كل فرع منزلة اصله في
 صحيح الاقربى من اهل التنزيل ثم تنزل عليهم كل فرع منزلة اصله في
 الارحام يجوز جميع المال ذكر ان كان اثنان وانما يظهر الاختلاف عند اجتماعهم **قال والفروض**
 المتقوية في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع والثمن والثلاثون والثلث والسدس **اعلم**
 ان اصحاب هذه الفروض اصابوا منهم من له النصف وهو خمسة احوال البنت اذا انفردت قال
 الله تعالى فان كانت واحدة فلها النصف وكذا البنت الابن لها النصف عند عدم بنت الصلب
 بالاجماع **واما** الاخت فان كانت من الابوين فلها النصف لقوله تعالى وله اخت فلها نصف ما ترك
 من الابوين ومن الابوين عتوم الاخت فلها النصف والتمتع بالزوجة وله النصف اذا لم
 يكن الميت ولو لا ولدين له لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد فنسبت
 النص ولو لم يكن لهن ولد **واما** ولولا ابن فان وقع عليه لم يولد فقد تناوله النص ويدل لتناوله
 قوله تعالى يا بني ادم وقوله عليه افضل الصلوة والسلام ان ابن عبد المطلب وان لم يتناوله فلول
 الابن بمنزلة الابن للاجماع على ذلك في الارث والتعصيب والله اعلم **قال والرجع** فرض اثنين
 الزوج مع الولد او الابن والزوج مع الزوجة مع عدم الحجية ذلك لقوله تعالى فان كان
 لهن ولد فلكم الرجع مما تركن ولهن الرجع مما تركن ان لم يكن لهن ولد **واعلم** اذا انفجرت المرأة
 بزوج بلاها كالرجل وبالفعل قليلة واستعمالها في الفراش احسن لحصول الفرق وعدم الا
 لتباس في امر الزوج والزوجة وانما يقع سوء الا لوجعلنا لك واحدة الرجع لا يستفرق
 الما ولزاد نفسيهن على نصيب الزوج قال الراعي وهو توجيه اقناعي وكفا بالاجماع
 حجة والله اعلم **قال والثمن** فرض الزوجة والزوجة مع الولد او الابن حجة ذلك قوله تعالى
 تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثمن والاجماع منعقد على ذلك والله اعلم **قال والثلاثون** فرض
 اربعة للبنتين وابنتي الابن للبنتين فأكثر الثلثان لقوله تعالى فان يكن شاة فوق
 اثنتين فلهن ثلثا ما ترك والآية ظاهرة الدلالة فيها راد على اثنتين والاستدلال
 منها ان الآية وردت على سبب خاص وهي ان امرأة من الانصار رأت الى عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ومعهما ابنتان فقالت يا رسول الله هما تان ابنتا سعد بن الزبيع
 قتلا يوم بدر معك يوم واحد واخوتهما ما لهما ولا ينكحان ولا مال لهما فقال رسول الله صلى
 عليه وسلم يقضي الله في ذلك انزلت هذه فدعا سيد الاولين والاخرين والمرأة وصاحبها وقال

اعطى البنتين

اعطى البنتين الثلثين والمرأة الثمن وخذ الباقي واحتج بعضهم بان كل فرع فوق زايدة لقوله تعالى فاضربوا
 فوق الاعناق وقيل المعنى ابنتين فما فوق واحتج له ايضا بان الاخوات اضعف من البنات وجعل الله للا
 ختين الثلثين والبنات اول والله اعلم **قال والاثنين** من الام والام والاختين من الاب والاختين
 فصاعدا من الابوين او من الاب الثلثان لقوله تعالى وان كانتا اثنتين فلها الثلثان مما ترك وقال
 جابر رضي الله عنه اشكتي وعن سبعة اخوات فوجد رسول الله عمر فقلت ما اصنع بماله وليس
 من يرثي الا كلاله فخرج رسول الله عمر فخرج فقال قد انزل الله عز وجل في المواريث فبين وجعل لهن
 الثلثين قال جابر رضي الله عنه في نزلة اية الكلاله فلا خلاف ان المراد بالاية الثلثان فاما قولها والله
 اعلم **قال والثلاث** فرض اثنين فرض الام اذا لم تحجب الام الثلث اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد
 بن ولا اشقاء من الاخوة والاخوات سواء ان كانوا من الابوين او من الاب او من الام حجة ذلك
 قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فللام الثلث فان كان له اخوة فللأمة السدس
 وقوم من ولولا ابن كالابن وانما التفتيش بالاخوين مع ان الآية وردة بصيغة الجمع في قوله
 تعالى فان كان له اخوة لهن الجمع قد يعبر عن اثنين قال ابن عباس لعثمان رضي الله عنهما كيف
 ترد هذا الى السدس يا خويين وليس باخوة فقال عثمان رضي الله عنهما لا استطيع رد شيء كان
 قبلي رضي عنى في البلوان وتوارث الناس به فاشار الى اجماعهم عليه قبل ان يظهر ابن عباس رضي
 عنهما الخلاف **واعلم** ان اولاد الاخوة لا يقومون مقام الاخوة في رد الام من الثلث الى
 السدس لانهم لا يسمون اخوة فلم يندرجوا في الآية **واعلم** ان للام ثلث ما يبعي بعد فرض
 الزوج والزوج في صورتين احدهما **زوج وابوان** فللمزوج النصف وللأمر ثلث الباقي
 وهو السدس الباقي للاب وهو الثلث **والثانية زوجة وابوان** فللمزوجة الربع وللأمر ثلث
 الباقي وهو الربع والباقي للام لانه يشارك الابوان صاحب فرض وكان للام ثلث ما فضل عن
 الفرض كما لو شاركت بنت وهذا هو المذهب ومذهب بن شريح على ان لها الثلث كاملا
 في صورتين لظاهروا الآية وقيل غير ذلك والله اعلم **قال والاثنين** فصاعدا من الاخوة والاخوات
 من ولد الام وتورجوا وانما ثمة فيه سواء لقوله تعالى فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث وهذه الآية
 في نزلة زول الام يدل على قراءة سعد بن مسعود وله اخ واخوات من ام والقرابة الشاذة كالخبر ان
 عن النبي عمر فيجب العمل بها والله اعلم **قلت** في الاستدلال بذلك نظركم ان الشاذة لا تكون قرآنا
 لعدم التواتر ولا خبر الآلة لم يقصدها وقد صرح بها النووي في شرح مسلم فاعرفه **قال و**
السدس فرض سبعة للام مع الولد او ولد الابن او الاثنين من الاخوة والاخوات حجة ذلك
 قوله تعالى ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد وقوله تعالى وان له اخوة
 فللأمة السدس وقد تقدم ان ولد الابن كالولد وتقدم الجواب عن لفظ الجمع في الاخوة والله اعلم
قال وللجدة عتوم الام الجدة ان كانت ام الام وان علت او ام الاب وان علت فلها السدس
 لما روى في قصة بن دويب قال جاءت الجدة الى ابي بكر الصديق رضي الله عنه تسأله عن ميراثها فقال
 لمالك في كتاب الله شيء وما علمت لك من سنة رسول الله شيء فارجع حتى اسئل الناس ثم
 قال الناس قال المغيرة بن شعبه شهدت رسول الله عمر اعطىها السدس فقال

كان صح

المسلومة والسلام فهي سعد عن الزايد والنهي يقتضي الفساد والصحيح الفتحة وتوقف على
اجازة الورثة فان اجازوا وصحت في الزايد والابطال ووجه فيه الفتحة انها وصية صادقة
ملكه وانما انقلب بما حق الغير فاشبهه ببيع الشقص المشفوع ثم الورث والاجازة لا تكون
الا بعد الموت اذا اذن الحق للوارث قبله فاشبهه ببيع الشقص قبل البيع ولو لم يكن له وارث
بطلت الوصية فيها زاد على ثلثه لئن الانصار ما اعتق ستة اعبد محمد بن النبي عمر ثلثة
اجزاء فاعتق اثنين وارثا قال الاصحاب لم يكن له وارث او كان لوقفه على اجازتهم
وهل يستحب الوصية بالثلث نظر ان كان ورثته اقسيا كما يملكها او ما يحصل من ثلثي التركة
المتباعدة في هذه الحالة يوصى بالربع وبالربع احب ال ان اوصى بالثلث والتفصيل الاول هو
ماله من غير ان يوصى بالربع فادونه وقال القاض حنين ابو الطيب ان كان ورثته لا ينفصل
او مع الخمس احب ال ان اوصى بالربع وبالربع احب ال ان اوصى بالثلث والتفصيل الاول هو
الذي جزم به في التنبيه واقره عليه النووي في الصحيح وجزم به في شرح مسلم وحكاه عن الا
صحاب وانه اعلم **وهل تصح الوصية للوارث قبله** خلاف قيل لا تصح البتة لقوله
عليه افضل الصلوة والسلام لا وصية للوارث الا ان يشاء الورثة رواه الدارقطني
تفصيل على الصحيح لا يحتاج ال قبول واجاب صفته ويلق الاجازة وانه اعلم **فروع**
الوارث كالوصية له وكذا اعيان الذين عنه لا جني والحق العراقيون الوصية بعد
تزوجها او الالة ولدان ثبات الابن فهي وصية لوارث ولو اوصى لاخ ولا ولد لورثته ولو له ولد
تقد الوصية ورثته اعلم **قال وتصح الوصية** من كل مال عاقل لكل مقلد في سبيل الله من
الاخبار وان لم يكن جائز التصرف كالجنون والمبرس والمعتق فلا تصح وصيته لكن صحته
الوصية تتعلق بالقول وقول من هذه مبلغ والمبرس والمعتق فلا تصح وصيته لكن صحته
كالجنون والصبي غير المتميز كالجنون واما المتميز فلا تصح وصيته ايضا وتبويه
كسبينة وامثاله الا عبادة له كالجنون وفي السنة خلاف المذهب صحة وصيته لانه
صحيح العبادية بخلاف الصبي وانه اعلم **قوله** لم يقلل الاشارة ال الموصى له فالوصي
له ان كان جهة عامة فالشرط ان لا يكون جهة معينة سواء اوصى له مسلم او ذمي
فلما اوصى مسلم ببيتا نفعه لبعض المعاصي كما لو اوصى شخص بشي ببيعة
ليقام فيها سماع فقرا الذين يتصلعون من اموال الظلمة ويتقربون ال الله عز وجل بالر
تقرب ال الله الهوي الاحداث والمسايترا جردون بسبب ذلك فهذه الوصية كما لو اوصى ببيتا
شخصية حتى لو حكم بصحة ذلك لنفسه وان كانت الوصية لمعين فيشغل ان يتصور

له الملك

له الملك فلما اوصى ببيتا جارية فظن ان قال اوصيت ببيتا فلا تله او عليها الموجود الا ان فلا تله
من نفوذ هذه الوصية من شرطين احدهما ان يعلم وجوده حال الوصية بان ينفصل لا قدمت
ستة اشهر فان انفصل ستة اشهر فاكثرت نظر ان كانت المرأة فراشا الزوج او سيد
لم يستحق شيئا لاحتمال علمه بعد الوصية وان لم يكن فراشا بان فارقتها زوجها الوصي
قبل الوصية نظر ان كان الانفصال لاكثر من اربع سنين من وقت الوصية لم يستحق شيئا وان
انفصل لكونه كالا نفقه خلاف الراجح انه يستحق لئن الظاهر وجوده **الشرط الثاني** ان ينفصل
خلاف الانفصال شيئا فلا شيء له ولو اوصى في سبيل الله صرف ال الغزاة من اهل الصدقات لانه
المفهوم شرعا واقل من يصرف اليه ثلثة ويجوز للمسلم والذمي الوصية لعمارة المسجد الاقصى
وغیره من ابناء جدد كذا العمارة قبور الانبياء والصالحين والعلماء لما رزق ذلك من اهل الزيادة
والشكر بها والله اعلم **قال** ويجوز الوصية ال من اجتمعت فيه خمس خصال الاسلام والبلوغ
والعقل والحرية والامانة قال الرافي الوصية مستحبة في رد المظالم وقضاء الديون
وتعقد الوصايا وامور الاطفال قال النووي في رد المظالم وقضاء الديون التي تعقد
عليها الحال واجبة والله اعلم **اذا علمت** هذا فيشترط في الوصية امور **الاول** الاسلام فلا
يجوز ان يوصى المسلم الذمي لئن الوصية امانة ولا ية فاشترط فيها الاسلام **الثاني**
البلوغ فلا يجوز ان يكون القبضي وصيا لانه ليس من الولاية ولانه مول عليه فكيف
يأمر امر غيره والمجنون كالصبي ولانه لا يهتمون بالتصرف ولانه عاجز عن التصرف
لنفسه فكيف يكون متصرفا لغيره **واما** اشتراط الحرية فلا ان العبد ناقص عن
مرتبة الولاية ومع اشتغاله بخدمة سيده ولانه لا يصح ان يتصرف في ماله ابنة فلا
يصح ان يكون وصيا كالجنون والمذنب والمكاتب والمعتق وامر ولد كذا وفرد المدبر
المسئولة خلاف **واما** الامانة فلا بد منها فيشترط في الموصي العداوة فلا تجوز الوصية
ال فاسقا لما فيها من معنى الولاية ومقصودها الاعظم الامانة والفا سق غير
ما يورث واهل الشيخ شروطها منها عدم تجزئه فلا تجوز الوصية ال عاجز عن التصرف لغيره
او غيره ومنها ان يكون له حرية في التصرف فلا يوصى ال نفسه وهذا هو الصحيح ليلها ومنها
ان لا يكون الوصي عدوا للطفل المفوض اليه امرأة وهذا الشرط ذكره الرويان واخرون
واعلم ان كل ما يعتبر من الشروط نفى وقت اعتبارها اوجه اصحابها حالت الموت وقيل عن الوصية
والموت جميعا وتجوز الوصية ال المرأة واذا حصلت الشروط لزام الاطفال فهي اول من غيرها
وتجوز ال الامني والاصح **واعلم** ان الوصي اذا علم من نفسه الامانة والقوة فالمختار
له القبول وان علم خلاف ذلك فالمختار له ال رد قاله الرويان في العبد والله اعلم **فروع** اذا اوصى
الي جيرانه صرف ال اربعين دار من كل جانب من الجوانب الاربعة على الصحيح وقيل يصرف ال
للملصق طره قال النووي يصرف ال عدو الروادون عدو السكان والله اعلم **اذا علمت**

هذا هو الصحيح في الوصية

لا عقل الناس في بلده مصرف الازهر في الدنيا نصر عليه الشافعي فلما وقع ال
 اهل الناس حكما الرويان انه يصرف الى عبدة الاوثان فان قال من المسلمين فالي
 من سبب القضاة رضي الله عنهم وقال المتولي يصرف الى الامانة المنتظر
 الى للمقايمة والى المصلحة قال النووي يصرف الى مصلح الكسائر من المسلمين
 لانه لا شبهة لهم والله اعلم **قلت** وعلى هذا القول اولاه بالصرف الفقهاء الذين
 يوارثون الامور الجورة لا لهم يقدرونهم على الاعكام الجاهلية اذ يلزم من الكوة
 انوار الشريعة المظلمة مع ان الفرع مشكك والله اعلم **قال كتاب**
النكاح وما يتصل به من الاحكام والقضايا النكاح في اللغة الضم
 والبيع يقال نكحت الاشياء اذا اتى بعضها على بعض وفي الشرع عبارة
 عن العقد المشهور المشتمل على الاركان والشروط ويطلق على العقد وعلى الوطى
 لغة قاله الزواج وقال الازهر اصل النكاح في كلام العرب ووطى وقيل للتمزج
 ونكاح لانه سبب الوطى وقال الفارسي فرقت العرب بينهما تفريقا لطيفا
 فاذا قالوا نكح فلانة او بنت فلان او اخته اردوا عقد عليها واذا نكح امراته او
 زوجته لم ير يدوا الا الوطى وقال الجوهر في النكاح الوطى وقد يكون العقد وانكح
 النكاح لانه لما اذا على اوجه حكمها القاض حسن احوالها انه حقيقة في
 الوطى مجاز في العقد الثاني انه حقيقة في العقد مجاز في الوطى وهو الحق الصحيح
 وصححه القاض ابو الطيب واظن في الاستدلال له وبه قطع المتولي وغيره به جاز
 القرآن والسنة **قال الله تعالى** فانكحوا ما طاب لكم من النساء وغيرهما **وقال**
 عليه افضل الصلوة والسلام انكحوا الولود وغيره من الاحاديث انه حقيقة
 فيها بالاشتراك **وقوله** وما يتصل به من الاحكام جمع حكم والحكم خطاب الله تعالى المتعلق بافعال
 المتكلمين وسواء كان طلب فعل كالواجب والمنسوب او طلب كس كالحرام والمكروه او كان فيه
 تخير كالاجبة **وقوله** والقضاء جمع قضية والقضية قول يقال قائله بانه صادق فيه او كاذب
 والله اعلم **قال والنكاح** يستحب لمن يحتاج اليه الاصل في شريعة النكاح الكتاب والسنة
 واجماع الامة **قال الله تعالى** والنكاح الايمان منكم والصالحين من عبادكم وامايكم ان يكونوا فقرا
 يغنيهم الله من فضله ونحوها **وقال** رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هي كبر الامر وضوءه ثم ان
 الناس ضربان متايق وغير متايق فالمتايق الاخوان الذين عير الشيخ غنة بانه يحتاج الي تارة
 يجداهية النكاح زارة لا يجد حاتا فان وجداهية النكاح المستحب له ان يتزوج سواء كان
 معتبرا او غير معتبر **لقوله** عليه افضل الصلوة والسلام يا عمر بن الخطاب ما استطاع من الباء
 المشتركة فانما اتفق المتولي واحسن الفرع ومن لم يستطع تعلية بالصوم فانه له وجا والباء

في النكاح

اصلها

اصلها في اللغة الجماع ما خوذ من الباء وهي المنزل ثم قيل لعقد النكاح امراته يواها
 منزلا واختلف في معناها فقيل المراد بالباء الجماع وتقدير الكلام من استطاع منكم الجماع
 لقدوته على مونة النكاح فليتزوج ومن لم يترزوج الجماع لعجزه عن مونة فلم يصح ليقطع
 شرمه كما يقطعها الرجل والعوا بالمتزوجة فيمن الخصية وقيل ان المراد بالباء مونة
 النكاح وفي الحديث الامر بالنكاح لمن له استطاعة وناقت لنفسه اليه وهو امر
 نذير عند الشافعية وكافة العلماء قال النووي وعند احمد يلزمه الزواج او التمسك
 اذا خافت العنت والزنا وهو وجوبنا وحجة قال بعدم الوجوب **قوله تعالى** را
 كحوا ما طاب لكم من النساء انا لا احكم باختيارنا واستطاعتنا والواجب ليسكن
 لك واما التايق كمنه عاجز عن مونة النكاح مثلا الصداق وغيره فادنا الاول ثم عقبه
 عدم الزواج ويكسر شهرته بالصوم للخبر فان لم تنكس به فلا يكسر بها بالكاغول
 ونحوه بل يتزوج فلعل الله تعالى ان يغنيه من فضله **الضرب الثاني** لغير التايق
 الى النكاح وله حالتان الاولى ان لا يجد اهية النكاح فهذا كره له النكاح لما فيه من التزام
 ما لا يقدر على القيام به غير عاجزة وفي قوله صلى الله عليه وسلم يا معشر الشباب اشارة الى
 مثل ذلك الحالة الثانية ان يجد مونة النكاح ولكنه غير محتاج اليه اما لعجزه يجب
 اتبعين او كان به مرض دائم ونحو ذلك فهذا ايضا كره له وان لم يكن **مستغفرا**
 وهو اوجد الاهية فهذا لا يكره له النكاح **نعم** التخل للعبادة له افضل فان لم يكن
 مستغفرا بالعبادة فما الافضل في حقه فيه خلاف ارجح ان النكاح افضل لئلا تقتضي به
 المطالبة والفراغ الى الفواحش والله اعلم **قال ويجوز** للحرج ان يجمع بين اربع حرائر والعبر
 بين اثنتين يحرم على الرجل الحرج ان يجمع بين اكثر من اربع نسوة لئلا غيلا ان اسلم على عشرة
 نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اربع فارق سائرهن رواه ابو داود والترمذي وابن
 حبان وغيرهم فلو كان يجوز الجمع بين اكثر من اربع لما امره بذلك واسلم نوفل بن معاوية على
 خمس فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اسكنا ربعا وفارق الاخرى **واما العبد** لمقوله ولا يتزوج العبد
 فوق اثنتين رواه عبد الحق ونقله غيره عن اجماع الصحابة والاية مختصة بالاحرار
 بوليل قوله تعالى او ما ملكتم ايماكم والله اعلم **فرع** المبعوض اذا اشترى بما ملكه ببعضه
 الحرج قال في التهمة ظاهرا المذهب المنصوص يحرم وطئها والله اعلم **قال ولا ينكح** الحرج
 امة الا بشرطين عدم صداق الحرية وخوف العنت لا يحل للحرج ان ينكح امة الغير الا
 الاول والثاني ما ذكره الشيخ والثالث ان لا يقدر على نكاح حرة مسلمة او كتابية على
 الصحيح فان قدر على حرة مسلمة او كتابية لم يحل له الاية فان فقدت الحرية بالكتابة
 او جودت ولكن كان بها مانع حكمها رققا او قرنا او جودا او رضعة او معلقة

اصلها

في الطوائف

واما حكم المسوح وهو الطول شئ يقال الاكثر ونظرة الى المرأة الاجنبية
 كنظر الرجل الى محارمه وعليه يحمل قول تعالى والتابعين غير اول الاربع من الرجال
والثاني انه كالنظر مع الاجنبية لانه يحل له نكاحها قال النووي المختار في تفسير غير
 اول الاربع من الرجال انه العقل وعقله الذي لا يكثر للنساء ولا يشتهيهن كذا
 قاله بن عباس وغيره رضي الله عنهم وانه اعلم **واعلم** انه من عب ذكره فقط او سلت
 خصيصة فقط والعين والثاني حكمه كحكم النكاح ما قاله الاكثر **واما** مملوك
 المرأة وعبدانهم كالنظر في خلاف قال الراعي الاصح نعم قال النووي ونظر عليه
 الشافعي وهو ظاهر الكتاب والسنة وفيه نظرية من جهة المعنى والله اعلم **قلت**
 صحيح النووي في نكاح المذهب بانه كالرجل الاجنبي فيحرم عليه النظر ويجب عليها الاحتجاب
 منه وكذا اصحبه بن الرفعة في المطلب وهو قورس حسن فلتكن الفتوى عليه والقائلون
 بالجواز شرط ان يكون العبد ثقة ذكره البغوي وكذا المرأة قاله الهرابي وهو ظاهر
 متعين وتسمية بعضهم له بانه محرم لها فيه ساهل ولهذا قولها والمستطقتن
 وضوحها قطعاً والمحرّم لا ينقض وضوحها فالطلاق المحرمية مع ذلك ممنوع والله
 اعلم **وهذا** التكرار من نظر الرجل الى المرأة هو فيما اذا كانت حرة اما اذا كانت المرأة
 امة نأذا ينظر منها فيه اوجه قال الراعي اصحها فيما قاله البغوي والروايان النظر
 الى ما بين صرتها وركبتها وفيما سواه يحرم وفيما لا يبدوا في حال الخدمة
 دون غيره والثالث انها كالجيرة وهذا غريب لا يكاد يوجد لغير الغزالي انتهى قال
 النووي قد صرح العمري وغيره بان الامة كالجدة وهو مقتضى اطلاق الاكثرين
 وهو الرابع **الليل** والله اعلم **قلت** ينبغي ان يفصل فيقال ان كانت الامة شوهها فالتقي
 ما قاله الراعي وان كانت جميلة كبعض جوار الترك فالصواب التحريم فان بعض
 الجوار لها حسنات وبعضها خدائير بالعكس والمعنى المحرم للنظر الجاهل لانه مظنة الافتناء
 والله اعلم **ولو كانت** الحرة يجوز فالنظر الغزالي بالشافعية قال لئن الشهوة لا تنضب
 ومن محل الوطني وقال الرويان ان بلغت مبلغاً يؤمن الافتئان بالنظر اليها جاز
 النظر الى وجهها وكفيها لقوله تعالى والقواعد من النساء الا ان لا يرجون نكاحاً والله
 اعلم **فرع** ما حكم الصغيرة حكم الراعي في النظر اليها وجهين وقال الاصح الجواز ولا فرق
 بين عورتها وغيرها الا انه لا ينظر الى الفرج قال النووي وحرم الراعي بانه لا ينظر
 الى فرج الصغيرة ونقل صاحب العدة الاتفاق على هذا وليس كذلك بل قلع القاض
 من جوار النظر الى فرج الصغيرة وقلع في الصغيرة المروزي وذكر المتولي
 فيه وجهان

بدر
الهرم

فيه وجهان والصحيح الجواز لتساج الناس بذلك قديماً وحديثاً وان اماعة ذلك تتبنا
 الي بلوغه لسن التمييز ومسيره بحيث يمكنه ستر العور عن الناس والله اعلم
فرع ما حكم نظر المرأة الى الرجل الاجنبي فيه اوجه اصحها عند الراعي انها تنظر الى
 جميع بدنه الا ما بين سرتة وركبتها والثاني لا تريب منه الا ما يرب منها قال النووي
 وهذا هو الاصح عند جماعة وبه قطع صاحب المذهب وغيره لقوله تعالى وقل للمؤمنات
 يفضضن ابعصارهن ولقوله وعرفها وان اتقوا ليس يفسدوا الحديث وهو حسن والله
 اعلم **قال** والثاني نظره الى زوجته وامته فيجوز ان ينظر الى ما بعد الفرج منها يجوز للرجل
 ان ينظر الى جميع بدن زوجته لانه يجوز له الاستمتاع بها نعم والنظر الى فرجها وجه
 انه يحرم لقوله ومن النظر الى الفرج يورث المحرم اي العمى الذي ينظر والحديث قاله
 بن الصلاح فيه ان بن عدي والشيخ روياه باسناد يجب رد الصحيح انه لا يحرم النظر
 الى الفرج لانه يجوز الاستمتاع به وهو محل الاستمتاع الا عظم النظر اول والخبر ان
 صحيح فمحمول على الكراهية والنظر الى باطن الفرج اشوا الكراهية ولهذا يحرم
 للانسان ان ينظر الى فرج من غير حاجة ونظر السيد الى امته التي يجوز له الا
 ستمتاعها كنظر الزوج الى زوجته سواء ان كانت فتنة او متبرة او مستولدة
 او عرض مانع قريب الزوال كالحيض والمرض وان كانت من وجه او مكاتبه ومشاركة
 بينه وبين غيره او مجوسية او رشيعة حرم الى ما بين سرتها وركبتها ولا يحرم على
 ما زاد على الصحيح **واعلم** ان نظر الزوجة الى زوجها كنظره اليها والله اعلم **قال** والثالث
 نظره الى ذات محارمه وامته المزوجة فيجوز فيما عدا الشرة والركبة الرجل لا ينظر
 من محرمه ما بين سرتها وركبتها قطعاً لانه غيرة رجله النظر الى ما سواه ذلك
 من بدنها المذهب نعم **لقوله تعالى** ولا يبوين زينتهن الا لبعولتهن او آبايهن الاية ولئن
 المحرمية معنى يوجب حرمة المناكحة فيكونا كالرجلين الا تريب انه لا ينتقض وضوءه
 بلهما في الاظهر سواء وذلك المحرم بنسب او مصاهرة او رضاع على الصحيح وقيل
 وقيل لا ينظر الى محارمه الا ما يبدوا عند المهنة من الخدمة وعمل الشدائهما يبدوا عند
 المهنة فيه وجهان وكما يجوز للمحرّم النظر بجوارحه الخلوقة بحرمة والمساواة بحكم الامة
 تو سر والله اعلم **فرع** الاول نظر الرجل الى الرجل جاز في جميع البدن الا ما بين السرة والركبة وهذا
 عند ابن الفتنه فان خشي الافتئان به حرم وكذا يحرم النظر بالحياء بالشهوة بلا خلافي
 وكذا يحرم النظر الى الامرد بشهوة بلا خلاف وهو اقل بالتحريم من النساء والولم يكن شهوة
 ولم يخف من النظر فتنة قال الراعي لا يحرم ان لم يكن شهوة وخاف الفتنة حرم على الصحيح
 وقوله الاكثرين قال النووي وغيره موضع من شرح المذهب الصحيح تحريم النظر الى الامرد

مطلقا ومن عليه الشافعي ومع مطلقا سواء كان بشهوة او غير شهوة نعم شرط في الرضا
 ان يكون حسنا والله اعلم قلت الحسن امر سي يختلف باختلاف الطباع ولا شك ان الاسود
 مظنة الفتنه كما ان المرأة كذلك وان كانت الحكمة غير منضبطة فالعادة القاذرة وانما
 على الحكم بما ينضبط الا ترى ان المشقة في السفر هي الحكمة في جواز القصر فلما لم تكن
 منضبطة الغنى بها وامطنا الحكم بالمنطقة وهو السفر فكذا لا بها هنا فالوجه المنع
 مطلقا وكذا اطلقه غير واحد من الاصحاب ثم نفس الشافعي اطلقه وانه اعلم
الفرع الثاني ان نظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى الرجل وهذا في نظر المسلمة الى
 المسلمة اما نظر المسلمة الى المسلمة ففيه خلاف قال القزالي الاصح انها كالسلمة وقال
 البيهقي المنع قيل هذا لا يدخل مع المسلمة الحرام واما الذي ترمى من المسلمة قيل ترمى
 الرجل وقيل ما يبدو واعتد المصنف قال الرافعي وهذا المشبه قال النووي الصحيح ما صححه
 البيهقي وسائر الكافرات كالذمية وهذا ذكره العبدان والله اعلم قلت واحتج البيهقي
 لما قاله بقوله تعالى ونسائهن وليست الكافرات من نسائهن الى المؤمنين بل قال الامام العلامة
 الشيخ عز الدين بن عبد السلام ان المرأة الفاسقة وذلك حكمها بالذمية فيجب على ولا
 الامور مع الذميات والقاسقات من دخول الحمامات مع المحصنات من المؤمنين فان تغدر ذلك لقلعة
 مبالاة ولا الامور بانكاره لا عليهم فلتستحز المرأة الحرة عن الكافرة والذاسقة والله
الفرع الثالث ان كلما يجوز النظر اليه متصلا كالذكر وساعد الحرة وشعر راسها
 وقلامة ظهر رجلها وشعر عاتق الرجل وما اشبه ذلك فيجوز النظر اليه بعد الانفصال
 على الصحيح فينبغي لمن خلق عانته وكذا المرأة الحرة ان مشطت راسها ان يوارى ذلك
 واعلم انه حيث حرم النظر حرم المس بطريق الاول لانه المبلغ لذية فيجوز على الرجل ان يلمس
 الرجل بلا عائله فان كان من فوق حائل وخاف فتنه حرم ايضا وقد حرم المس وان يحرم النظر
 فيجوز لمس الحمار حتى يحرم على الشخص مس بطن امته وظهورها وكذا يحرم عليه ان
 ان يمس ساقها ورجلها وكذا يحرم تقبيل وجهها قاله الفقهاء وكذا لا يجوز للرجل
 ان يمس راسه او اخته ان يمس رجله ولهذا قال القاض حنين العمري الذي يكره
في الرجل الرضال يوم عاشورا امر تكسب الحمار منه والله اعلم **الفرع الرابع** يحرم على الرجل ايضا
 ان يمس الرجل وكذا يحرم على المرأة ان تعانج المرأة في فراش واحد وان كان كل واحد
 منها في جانب الفراش وكذا اطلقه الرافعي وتبعه النووي على ذلك في الزمينة وقيد النووي
 التحريم في شرح مسلم بما اذا كانا عارئين وهذا القيد صرح به القاض حنين والهرشي
 غيرهما وقد ورد في بعض الروايات ذلك في تراخي اذا بلغ الصبي والصبية عشر سنين وجب
 التفريق بينه وبين امه وابيه واخيه والمنسحب للنفسوس الواردة في ذلك فانه
 اعلم ان النظر لاجل النكاح فيجوز الى الوجه والكفين تقدم ان النظر لا يدعو

الى الحاجة

الى الحاجة وقد تمس الحاجة اليه وقد منع الضرب الاول الضرب ما تمس اليه العا
 جة والحاجة امور منها قصد النكاح فاذا اراد الرجل ان يتزوج امرأة ورغب في نكاحها
 فلا شك في جواز النظر اليها وهو يستحب لئلا يسلم اليها النكاح يراد للدوام او يساح الضحاج انه يجب
لقول عليه افضل الصلوة والسلام النظر فانه احتيج ان يكون بينهما رواد الناس وبين
 حيا ويحوز تحرير النظر لئلا يسلم اليها النكاح يراد للدوام او يساح الضحاج انه يجب
 تتاملها وتصفيها له لانه عليه افضل الصلوة والسلام بعث ام سلمة الى امرأة وقال انظر الى
 عرقوبها وسمى معا طفها والمرأة ايضا اذا رغبت في نكاح رجل تنظر اليه فانه يعجبها منه ما
 يعجبه منها قاله عمر رضي الله عنه المنظور اليه الوجه والكفان فلهذا بطلنا ولا ينظر الى غير ذلك
 وجه ينظر اليها نظر الرجل الى الرجل وهذا النظر يساح فان خاف الفتنة للزمن التزويج **وقد**
 النظر بعد العزم على نكاحها وقيل الخطبة لئلا يترسها بعد الخطبة فيؤذيها حتى يفسد الضحاج
 وقيل ينظر حين يؤذن في عقد النكاح وقيل عند ركوب كل واحد الى صاحبه واذا نظر فلم يعجبه
 فليست ولا يقلد لا يريد بها لانه اذا ارادته اعلم **قال** **والخامس** النظر للمداوات فيجوز الى
 المواضع التي يحتاج اليها من مواضع حاجة النظر الى المرأة الاجنبية لاحتيالها الى القصر
 الحياطة ومعالجة العلة لئلا امر مسلمة رضي الله عنها استاذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في النجاسة فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاطمينة ان يحجبها رواد مسلم ولكن ذلك بحضرة محمد ورواح
 خشية الخلوة ثم شرط ذلك ان لا يكون امرأة متعاج وشرط في معالجة المرأة الرجل ان لا يكون
 هناك رجل قاله الزبير بن العبد والرويان قال النووي وهو الاصح وبه قطع القاض حنين والمتولي
 قالا ولا يكون ذميا مع وجود مسلم **اعلم** ان اصل الحاجة في النظر الى الوجه واليدين وفي
 النظر الى بقية الاعضاء يعتبر تأكيده الحاجة وفي النظر الى السورتين يعتبر ان يكونا كيدي
 الحاجة قال الغزالي وذلك بان يكون الحاجة بحيث لا يعود التكشف سببا لها كالحاجة
 ويعذر في العادة والله اعلم **قال** **والسادس** النظر للمعاملة فيجوز للرجل خاصة في مواضع
 الحاجة جواز النظر الى ثوب وجه المرفوعة لاجل الشهادة على الرضاع وكذا النظر الى فرجها
 لاجل الشهادة على الولادة وكذا النظر الى فرج الزانية لاجل الشهادة لئلا الحاجة قد تدعو
 عوا الى ذلك وقيل لا يجوز كل ذلك لئلا الزنا مندوب ستره والولادة والرضاع بشهادة
 الشاكر مقبول فيه والصحيح الاول لانه بالزنا احتك حرمة الشرع فجاز ان يهود
 حرمة واما الرضاع والولادة ففي الجواب عنها وقفة ولما يجوز النظر لهذه الامور لئلا
 يجوز النظر لاجل المعاملة لئلا الحاجة قد تدعو الى ذلك وتقييد الشيخ بالوجه فقط
 لئلا الحاجة قد تدعو الى ذلك وتقييد الشيخ بالوجه فقط لئلا الحاجة قد تدعو الى ذلك
 منوع منه فينبغي على اصالة والله اعلم **قال** **والسابع** النظر الى الامية عند ابتاعها

انه صلى الله عليه وسلم لا يرى زوج بكر غير عايشة رضي الله عنها بحاله

فيجوز النظر الى الموضع الذي يحتاج اليه في تقليبها من مواعيد النظر الى الحاجة لاجل
الشخص وقد ذكرناه في البيع فراجعوه وانه اعلم **قال ولا يصح** عقد النكاح الا بولي ذكر و
شاهدين يرتقرون الولي والشاهدان الى ستة شرائط الول احد اركان النكاح فلا
يصح الا بولي لقوله تعالى فلا تغفلوه ان يتكهن ازواجهن نزلت في عقدهن يسارحين
حلف ان لا يزوج اخته من مطلقها فلو كان للمرأة ان تعقد لما نهى عن مصلحتها ولقوله ومن لا
نكاح الا بولي وشاهدين عدل وما كان من نكاح شبهة ذلك فهو باطل رواه ابن حبان في صحيحه
العدل وقال لا يصح في ذلك الا شاهدين غير **لا** وعن ابن حنبل في رواية عنه انه قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تزوج المرأة
المراة ولا تزوج نفسها وكما تقول التي تزوج نفسها الزانية رواه الدارقطني باسناد
جها على شرط الصحيح وعن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ايما امرأة نكحت
غير اذن ربتها فنكاحها باطل فنكاحها باطل ثلث مراة رواه ابو داود وربي ماجة والترمذي وقال انه
حسن بن حبان والحاكم وقال لا يصح على شرط الشيخين وقال ابن معين انه اصح ما في الباب و
قول ذكرنا احترازه عن الخنثى والمرأة فلا يصح عبادة المرأة في النكاح ايما باقرب ولا فلا تزوج
نفسها باذن الولي ولا بغير اذنه ولا غيرها بوكالة ويقبل النكاح لا بولاية ولا بوكالة للاختيار
ثم شرط الولي والشاهدين ما ذكره وانه اعلم **فرع** روي يونس بن عبد الاعلان الشافعي رضي
الله عنه قال اذا كان في الرقعة امرأة لاولي لها فماتت امرها رجلا فماتت زوجها لغيره هذا من قبل
التحكيم والمحكم يقوم مقام الحاكم قال النووي ذكر الما وروي فيما اذا كانت امرأة في موضع
ليس فيه ولي ولا حاكم ثلثة ارجح احوالها لا تزوج والثاني تزوج نفسها بالضرورة والثالث
تول امرها لرجل يزوجه **وحكا** الشافعي ان صاحب المذهب كان يقول في هذا يحكم نقيها بجهلها
وهذا الذي ذكره والتحكيم صحيح بناء على الاظهر في جوازها في النكاح ولكن شرط التحكيم ان يكون صا
لحا للقضاء وقد يعسر في بعض الاحوال فالذي يتجه النكاح اذا اولنا امرها عدلا وان لم يكن بجهلها
وهو ظاهر نفسه الذي نقله يونس وهو ثقة وانه اعلم **قال** الاسلام والبلوغ والعقل والعفة
والذكورة والعدالة الا انه لا يستقر النكاح الذمية الى اسلام الول ولا نكاح الامة الى عدالة
السي ولا يجوز ان يكون ولي المسلمة كافر **قوله تعالى** والمؤمنون بعضهم اولياء
بعض والذين آمنوا من قبلها لا حلال في الدين فلا يكون وليا وكذا ايضا لا يجوز ان يكون
سجانه وتعالى الموالات بين المؤمنين والكافرين وهذا هو المذهب ويؤخذ من الآية ولاية الكا
فر للمكافرة كما ذكره الشيخ **قوله** الا انه لا يستقر نكاح الذمية الى اسلام الول وهو الذي على
الصحيح ولا بد ان يكون عدلا فدينه فلو كان يركب المحرمات في تزوجه ايها كثر زوج
المسلم الفاسق بنته وقال الحكم ان الكافر لا يلى التزوج وان المسلم اذا اراد ان يتزوج
بذمية قاضا فلا يجوز الا بوليها المسلم ان يقبل نكاحها من قاضيه على المذهب **واعلم**

انه يستثنى

انه يستثنى من قولنا ان المسلم لا يلى الكافرة السلطان فانه يزوج فاسق الفاسق اذا لم يكن
لهن والى رسول السلطان امره بالولاية العامة **قوله** والبلوغ والعقل احتراز به عن المجنون
والمجنون المطلق **قوله** عن الصبي والمجنون فلا يجوز ان يصبي والمجنون وليان لانه مولى
عليهما لاختلاف نظرهما في مصلحتهما فكيف يكونان لغيرهما ثم هذا في المجنون المطلق فعلى
هذا استقل الولاية الى الابد لا الى القاص ويزوج يوم جنونه لا دون يوم افاقته **واعلم** ان اختلال
العقل لهم اذ ينحل خبر او عارفين يمنع الولاية ايضا وينقلها الى العبد وكذا الحجر بالسفيه على
الذهب لاختلال نظره في حق نفسه فغيره اولى ولهذا اولى عليه فاشبه الصبي وفي معنى ذلك
كثرة الاستقام والالام ان عائلة عن معرفة موضع النظر والمصلحة فتستقل الولاية الى
الابد ورض عليه الشافعي رضي الله عنه وتبعه الاصحاب رضي الله عنهم **واما** الاغما فان كان لا
يؤمر غالبا فهو كالنوم ينتظر افاقته وان كان يوم يومين وثلاثة ففيل كالمجنون والصحيح المنع فعلى
هذا قال البغوي وغيره ينتظر افاقته كالنائم وجزم به في المحرر وانه اعلم **قوله** والحدية احتراز
به من الرق فلا يجوز ان يكون العبد وليا لانه لا يلى على نفسه فكيف يزوج غيره **نعم** لو وكله غيره
في قبول نكاح فان كان باذن سيده صح قطعا وان كان بغير اذن السيد جازا فصح الاصح وحده
يجوز ان يكون وكلا فربما نب القبول والصحيح عند الجمهور المنع والفرق ان جانب الايجاب ولاية
وهو غير اهل ولاية **قوله** والذكورة احتراز به عن غيرها فلا تكون المرأة ولا الخنثى وليان
للاخبار السابقة **قوله** والعدالة احتراز به عن غيرها فالناسق هل يلى تزوجه موليته فيه
خلاف في منشئ المذهب انه لا يلى الولاية المال **قوله** ومن لا نكاح الا بولي مرشدا اي رشيدا وكنت
الناسق يتزوج في انشاهو فكذا في الولي كالرق ويستثنى من هذا السي لانه يزوج امة فلان
كان فاسقا لانه يزوج بالملك على الاصح لا بالولاية **واعلم** ان الراعي قال ان اكثر المتأخرين افق
ولاية الناسق يلى لا سيما الخراسانيين واختاره الروان قال النووي واستثنى الغزال
الا فلا قال النووي وهو الذي قاله حسن ويشي ان يكون العقل به وانه اعلم **قال** اذا فرغنا ان القيا
حق سلب الولاية فلو تاب قال البغوي يزوج في الحال وقال الراعي القياس لظاهر وهو
المذكور في الشهاديات انه لا يولى من اسبالية كعود ولا يلى حيث تعتبر القها **قوله** وانه اعلم
للاعي ان يتزوج بلا خلاف وله ان يزوجه على الاصح **واما** الاخرس فان كان له كتابة او اشارة
مفهمه ففيه الخلاف في الاصل ولا ولاية له وانه اعلم **قوله** ان هذه الشروط لا تعتبر في
الول كذلك تعتبر في الشاهدين فلا يصح عقد نكاح الا بحضور شاهدين مسلمين وان كانت
الزوجة ذمية مسلمين حرين ذكراين عدلين يعني في الظاهر ويشترط مع ذلك ان يكونا ممن تقبل
شهادتهما كذا في حديث الزوجين وعلمه وان يكونا مسلمين بصريح عارفين بلسان المتعا
قدين متيقظين فلا ينعقد بحضور الغفلين الذين لا يشهدون **قوله** ومن لا نكاح

الأبنة والى مرشد وشاهد عدل والمعنى في ذلك الاحتياط للايضاع وضمانه النكاح
 عن الحدود وفي لفظ الأنساب فلو عقد بجنسرة الفاسقين كشبهة قضاء الرشا وشهود
 قسم الظلمة وشبههم فالنكاح باطلا كما لو عقد بجنسرة كافرين او عبيدين فينبغي ان
 يتنبه لشد ذلك ويتحسنا من يد النكاح شهوة اعم ولا كما جاء في التنزيل واخبر به
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنه اعلم **فرع** يشترط في صحة عقد النكاح حضور اربع ولي
 الزوج وشاهد عدل ويجوز ان يكون الولي الزوج فلو وكل الولي والزوج احدهما وحضر
 الولي او وكيله وعقد الوكيل لم يصح النكاح لئلا يكون نائب الولي وصون عدم الصحة اذا
 حضر الوكيل وكان موكله شاهدا فلو حضر والشاهدان غيره فالعقد صحيح وانه اعلم **قال**
داود الولاية الاب لئلا من علاه يدل به ثم العبدان ابوالاب وان عللا لئلا ولاية وعصوبة
 فقدم على العاصب فقط ثم الاخ من الابوين او الاب ثم ابنه وان سفل لا دل لغيره بالاب ثم العبد
 للابوين او الاب ثم ابنه وان سفل ثم سائر العصبات والترتيب في التزوج كالترتيب في الارث
 الا في الجدة فان يقوم على الاخ هنا بخلاف الارث والا في الابن فانه لا يزوج بالبنوة وان قوم في الارث
 روجه عدم ولايته في النكاح انه لا مشاركة بينه وبين الام والنسب فلا يعتنى بدفع العار عليه
 فلو شارك الام في النسب كما بين حديث عمها فله الولاية بذلك لا بالبنوة وكذا ان كان
 معه معتقا او قسما او قتلته قرابة من وصله الشبهة بان كان ابنا اخا او ابن اخيه او
 للمولود المعتق ان الرشد ثم عصبت المولود وهذا على ترتيب الارث **لقول** عليه افضل الصلوة
 والسلام والولامة كصحة النسب فان بان للمعتق امرأة فلا يصح انه زوجها من يزوج
 المعتقة تكن برضى العتقة ولا يشترط رضى العتقة بكسر التاء على الاصح واما
 بعد موت العتقة فيزوج من له الولا فيقدم بن العتقة وفي وجه سبق ولاية الا
 ب وانه اعلم **فرع** لو خلق المعتق البنين قال بن الحداد يزوجهما كل واحد منهما
 على نفراذ كالنسب وانه اعلم **فرع** تزوج عتيق بجمرة الاصيل وانه بائنة زو
 جهما بعض العصبات العكر وقيل مولا الاب وانه اعلم **قال** ثم الحاكم اسمعكم الموضع
 الذي هو فيه **لقله** عليه الصلوة والسلام السلطان ولول في الاول له فلو اذنت الحاكم لم يلو
 اخر لم يصح قاله الفرائد وانه اعلم **فرع** هذا الترتيب الذي ذكرنا في الاوليات معتبر في صحة
 النكاح فلا يزوج احد وهما من هو ارب منه لانه حق مستحق بالتعصيب فاشبه
 الارث فلو تزوج احد منهم على خلاف الترتيب المذكور لم يصح النكاح وانه اعلم **قال**
 لا يجوز ان يصرح بخطبة معتدة ويجوز ان يصرح بنكاحها قبل انقضاء العدة
 الخطبة بكسر الخاء والفتحة النكاح ثم المرأة ان كانت خلية عن النكاح والعدة
 جازت خطبتها

جازت خطبتها تصرحا وتعريضا قطعاً وان كانت مزوجة حرة ما قطعاً وان
 كانت معتدة حرة التصريح بخطبتها واما التعريض فان كانت رجعية حرة التعر
 يض لانها زوجة فان كانت في عدة الوفاة وما فرغها كالباين والمفوض نكاحها فلا
 يحرم التعريض **لقله** تعالى ولا جناح عليكم فيها عرستم ما خطبة النساء لئلا فاطمة بنت
 قيس طلقها زوجها فكتبت طلاقها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا طلقت فاذنيني
 وافرقت بين التصريح والتعريض بانه اذا صرح تحققت الرغبة فيها فربما كذبت في القناعة
 العدة لغلبة الشهوة اغبرها في التعريض لا يتحقق ذلك وهذا الفرق يفسح فيها اذا
 كانت عتقا بالاقرار دون الاشهر مع ان الصحيح لا فرق بين العدة بالاقرار وبين الا
 شهر ثم الفاظ التصريح ما كان يسمي ارادة التزوج نحو اريد ان انكحك واذا
 حملت كحملك والتعريض ما يحتمل الرغبة وعدا لقله رب راغب فله واذا حملت
 فاذا نيت ومن يجد مثله ونحو ذلك ثم هذا كله فيما اذا خطبها غير صاحب العدة اما صاحبها
 الذي يحله نكاحها فله التصريح بخطبتها وانه اعلم **قال** والنساء على ضربين
 شيب وابكار فالابكر يجوز للاب والجد اخبارها على النكاح والشيب لا يجوز الا بعد بلوغها واذا نما
 قوت تقدم الا ترتيب الاوليات من النسب وغيره ولا شك ان اقرب اسباب الولاية الاتوة
 ثم الجدوة كمال شفقتها فلها ان كانت الاب والجد تزوج البكر من كفوها بغير اذنها
 واذنهما صغيرة كانت او كبيرة لقوله وم الشيب اعق بنفسها من وليها والبكر تستام
 عونا ثم هذا اذا لم يكن بين الاب والجد وبشهما عداوة ظاهرة فلو كان في اخبار جوار
 اخبارها وجهها قال بن ج وبن المزنيان له اخبارها قال الحناطي ويحتمل الجواز **قلت**
 جزم الماوردن والرويان ببقايه على ولايته واورد على نفسه بان الاب اذا كان عدوا
 ووضعها تحت غير كفوها واما بان خوف العار يرشوا دفع هذا التوقير وانه اعلم **وسئل**
 ان يستاذن المبالغة للخبر ولو اقر الاب والجد بالنكاح حيث له الاجبار قبل على الاصح لانه
 يقدر على الاشياء ومن قد على الاشياء وقدر على الاقرار في رجوع لا يقبل حتى يشاهد المبالغة ولو
 استاذنها فدون مهر المشركت كفي فله ان يزوجهما من غير كفوفت
 كفي في اصح الوجهين وان زوج غير الاب والجد فلا بد من اذن البكر بعد البلوغ ويكفي في
 الكوت فسواء ففكت او بكث الا ان تكفى بفسياح ومنه لا يكون رضى الله وانه
 اعلم **قال** واما الشيب اي العاقلة فلا يجوز تزويجها الا باذنها بعد البلوغ واذا نكحها الطلق
 لقوله عليه افضل الصلوة والسلام الشيب تستطلق ولا استنطاق الا بعد البلوغ
 بالايجاع فان كانت مجنونة صغيرة جاز للاب والجد تزويجها لا لغيرهما لئلا يجرى

إذا الضم الالف الصغيرة تامة الولاية وليس لها حالة يستأذن فيها ولها ولاية الاجبار في الجملة
 فاقضت المسألة تزويجها وكيف ظهر المصلحة وان لم يكن بها حاجة الى النكاح لئلا ينكح غيرها
 المهر والنفقة مثلا هو الصحيح وقيل لا تزوج البنت الصغيرة المجنونة ولو كانت كبيرة وقولها
 قريب من اخ وغيره هذا هو الصحيح لئلا يثبت عامة ولم ولاية على مالها ويرجى شفاؤها ولهذا
 فارقته الصغيرة وقيل يزوجهما القريب كالاخ وهل يلزمه مراجعة اقاربها ويستحب زواجهما
 ثم انما تزوجهما بظهور الحاجة بان تنظر بما بد شهودها او يقول الأطباء ان شفاها
 يقع اجبارا وغيره الا بالجد لا يجبر وتقبل يجوز كما يزوج الاب للمصلحة اما اذا
 بلغها ثلث ثم جنت فقبل طلاق والجد تزويجها اذا قلنا لا يجوز ولاية المار اليها
 وجها أصحها نعم وفرا التمة يزوجهما الاب بلا خلاف والصحيح انه تعود ولاية من
 له الولاية بالجنون ولا يلحق القاض فعمل هذا الاب والجد يزوج لا بحاله **وقوله**
 الشيب لا يجوز الا بعد بلوغها واذا لم يستثنى الصغيرة المجنونة الشيب على ما تقوم
 وانه اعلم **واعلم** ان البكارة تزول بوطئ حلال او شبهة او زنا او تزويج او ان الزانية حكمها
 حكم البكر وهو ضعيف ولو حصلت الشيوعية بالسلطة او باسبع اوجدة الطمث و
 هو الميعن او طول التعفيس وهو بقاؤها زمانا بعد ان بلغت حد التزويج ولم تزوج
 فالصحيح انها كالشيب فلا يثبت نطقها وقيل كالبكر قال الضميري والماوردي ولو خلقت
 المرأة بلا بكارة فهي بكارة **واعلم** ادعت امرأة البكارة او الشيوعية فقطع الضميري
 والماوردي بان القول قولها ولا يكشف حالها لانها اعلم قال الماوردي في مسائل عن الوطئ
 ولا يشترط ان يكون لها زوج قال الاشاش وهو انظر لانها ربما ازلت بكارتها باسبعها فله
 ان يسألها فان اتهمها خلقتها **قلت** طبع النساء نزاع ال واما ان قال ما يجزى العاري فليس
 من ربيعة القوا بل قد لا وان الاصل البكارة لئلا يثبت الزمان قد كثر فساد ما حصل تر ما
 يقتضي ترجيح الظاهر فلا يثبت مراجعة القوا بل ولا كيف السموت احتياطا للايضاع
 والاشاش وانه اعلم **فرع** في انسل الروضة اقرب الزوجة واقرب اليها المقبول اقراره لاخير
 فقبل المقبول اقراره او اقرارها فيه وجها بلا ترجيح وانه اعلم **قلت** في الكاية لابن الرفعة
 اذا اقرت المرأة بالنكاح رصدها الزوج قبل على الجدي فعمل هذا الا كيف الاطلاق على الاصح فلا
 يثبت ان تقول زوجني وابن بعد لئلا يثبت نكاحا حيث يعتبر وكذا الوارد على الزوج وهل يشترط عدل
 كقول ابن النعمان او جبه اصحها لا ثم قال فاذا قبلنا اقرارها وان كذبها الول فما في قلوب
 اقرت لشخصين واقرت الى اخر فقبل اقرارها اقرارها وجها وجها والامام عن
 الاصح بترده في قبول اقرار البكر معها يجبر ورجح عدم القبول انتهى بخلصنا وانه اعلم
 قال والمجبر مات بالنسب اربع عشرة سنة من جهة النسب وهو الامور وان علت والبنت
 ان سقطت والاخت والعممة والحالة وبنت الاخ وبنت الاخت **اعلم** من اسباب العمة

المعودة النكاح

المعودة النكاح ثلثة قرابة ورضاع ومعاصرة السب الاول القرابة ويحرم منها سبع كما ذكر
 هن الشيخ **لقوله تعالى** حرمت عليكم امهاتكم وبنااتكم واخواتكم وعماتكم وبناات الاخ وبناات
 الاخت فلو لا المحرمات بالنسب ولا تحرم بنات الام والعمات والخالوات ولا اخوات عكس
 الساكنات قال الاستاذ ابو منصور تحرم بنات القرابة ثلاث دخلت في اسم ولو العمومة او ولو الخولة
 وانه اعلم **قال** واشتات بالرضاع وحما المرضعة والاخت من الرضاع هذا هو النسب الثاني
 من المحرم وهو الرضاع لقوله امهاتكم اللات ارضعنكم واخواتكم من الرضاعة واعلم انما
 كلما حرم من السب حرم بالرضاع كما ذكره الشيخ من بعد قوله ومن يحرم من الرضاع ما يحرم
 من النسب ويزويها ما يحرم من الولادة ويستثنى من ذلك صور **منها** ام الخيل او الخيل من الر
 ضاع فانها توثق تحرم كما اذا ارضعت اجنبية اخلت او اخلت فانها لا تحرم عليك وزوال النسب تحرم
 لانها اما امك او زوجة امك **ومنها** ام نافتك ان امرؤ ولولولك ومن النسب حرام لانها امرئك
 واما زوجة بنتك ومن الرضاع قول لا يكون بنتا ولا زوجة من بان ارضعت اجنبية ولولولك **ومنها**
 جدوة ولولك حرام من النسب لانها اما امك واما ام زوجتك واما في الرضاع قول لا يكون مثله ذلك بان
 ارضعت اجنبية ولولك فان امها جدته وليست بامك ولا بام زوجتك **ومنها** اخنت ولولك حرام
 لانها اما بنتك او ربيبته اذا ارضعت اجنبية ولولك فينسبها اخنت وليست ببنتك وبلا
 ربيبته **واعلم** ان اخنت الاخ من النسب والرضاع لا تحرم وصورته في النسب لا يكون لك
 اخنت لام ولاخ لابي فيجوز له نكاحها لانها ليست باخته من ابيه ولا اخنته من امه بل هي
 من رجل اخر وام اخر فمن اجنبية وصورتها من الرضاع ان امرأة ارضعتك وارضعت
 صغيرة اجنبية معك يجوز الاخلك نكاحها لانها ليست باخته من ابيه ولا اخنته من امه ا
 خنته من امه وهي اخنتك من الرضاع وقد ذكر الرافي هذه المسائل الاربع في كونهن لا يحرم من
 من الرضاع ويحرم من النسب وزاد ابن الرفعة ام العم واما العم واما الخال واما الخالة من
 الرضاع لا يحرم من فلما يحرم عليك ام عمك ولا ام عمتك ولا ام خالتك من الرضاع
 وانه اعلم **قال الرابع** بالمصاهرة ومن امر الزوجة والربيبه اذا اخلت بالام وزوجة
 الاب وزوجة الابن هذا هو النسب الثاني المصاهرة فيجوز بها على التابيد اربع اخوات
 ام زوجتك وكذا اجواتها بمجرد العقد سواء في ذلك من النسب والرضاع لقوله تعالى امهات
 نسائكم وزوجكم لا تحرم الا بال دخول نكاحه وهو ضعيف الثانية بنت الزوجة من سواء
 بنت النسب والرضاع وكذا بنات اولادها بشرط بالام فان كانت منه قبل الدخول بها لم تكن
 له وان دخل بها حرم على التابيد لقوله تعالى وربايتكم اللات فيجوز لكم من نسائكم اللات
 دخلت بهن فانهم يكونوا دخلت بهن فلا جناح عليكم وقول الشيخ اذا اخلت بالام المراد بالخلوة
 الدخول بها لانه اصطلاح صرف في الريبية بنت الزوجة من غيره وان لم يكن تزويجه وذكر
 الجوز ورد على الغالب فان قلت لما حرمت ام الزوجة بمجرد العقد بخلاف البنت فانها لا
 تحرم الا بالدخول على امها فالجواب ان الزوج يبطل في العادة بمعاملة ام الزوجة عقب

الدخول

العقد لانها ترتيب امر بينهما بحرية بمجرد العقد يتبين من الخلوة بها كذا بخلاف البنت
واعلم انه لا يحرم على الرجل بنت زوج الام ولا امه ولا بنت زوج البنت ولا امه ولا ام زوجة
 الاب ولا بنتها ولا زوجة الابن ولا بنتها ولا زوجة الربيب ولا الراب **واعلم** **الثالث**
 زوجة الاب حرام وكذا زوجة الاخوة سواء في ذلك من جهة الاب او الام وسواء في
 ذلك من النسب او الرضاع لقوله تعالى ولا تتكلموا بكلمات ابائكم من النساء اسم الابوة
 صادق على الكل باعتبار الحقيقة والمجاز او باعتبار الحقيقة مطلقا والله اعلم **الرابع**
 زوجة الابن وكذا ابنة الابن وان سفلوا سواء في ذلك النسب والرضاع لقوله تعالى ولا
 تحلوا اليها ما يحل اليهن من الاموال ولا ينفقوهن مما انفق الله علىهن ولا يهرجنهن **واعلم**
 بالعقد والله اعلم **واعلم** ان هذا التحريم يحل في العقد الصحيح اما النكاح الفاسد فلا
 يتعلق به حرمة المعاصرة ولا يفيده من الكفرية **نحو** وطى الشبهة يحرم فاذا تزوج
 امرأة ووطئها ابوه او ابنته شبهة كما اذا طئها زوجته او اذا وطئ ابى الزوجة ام زوجته
 او بنتها شبهة النكاح لانها معنى يوليى الحرمة فاذا طهر بطل النكاح كالر
 ضاع والله اعلم **وقول** الشيخ يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب قد تقدم وما يستثنى
 على الرجل ان يجمع في نكاحه بين المرأة واختها سواء في ذلك الاختان من الابوين او من الابوة
 الام وسواء في ذلك الاخت من النسب او من الرضاع لقوله تعالى وان يجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف
 عطف سبحانه وتعالى تحريم الجمع على تحريم المحرمات المذكورة في اول الآية وفي الحديث ملعون من
 جمع ما في رحم اختين وكذا يحرم الجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وعمتها **واعلم** عليه السلام
 افضل الصلوة والسلام لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وشاقتها رواه الشيخان والمف
 منع الجمع فيما تقدم انه يودى الى قطع الرحم وكما يحرم الجمع بين المرأة وعمتها كذا يحرم جمع
 بين المرأة وبنت اختها وبنت اولاد اختها سواء في ذلك النسب والرضاع وضابط ما يحرم
 الجمع بينهما كل امرأتين لو قوت احداهما ذكر الما حله نكاح الاخرى لاجل القرابة واحتراما
 بالقرابة من المرأة وام زوجها من المرأة وابنة زوجها ومن المرأة وابنة زوجها فانه يجوز
 الجمع بينهما وان كانت احداهما ذكر الما حله نكاح الاخرى والله اعلم **فرع** لو ملك امرا وبنتها
 ووطئ احداهما حرمت الاخرى ابدا فلو وطئ الاخرى بعد ذلك جازها بالتحريم حرمت الا
 ولي ايضا ابدا وان كان عالما بغير وجوب الحد فلو كان احداهما ان قلنا لا حرمة الاوول ايضا
 ابدا **والفلا** قاله بن الملق في شرح المنهاج **فرع** كل امرأتين يحرم الجمع بينهما في النكاح يحرم
 الجمع بينهما في الوطى بملك اليمين لكن يجوز الجمع بينهما في اصل الملك والله اعلم **فرع**
 طائفة امة فادعت انها بنته من الرضاع فانه كان ذلك قبل ان يملكها لم يحل له وان ادعت بعد
 من الوطى له تحريم عليه وان ادعت بعد الملك وقبل الوطى وجهاه جاز بان فيها
 لو ادعت انها

لو ادعت انها بوطنة ابنه ولو ادعت اخوه بنسب لم تحرم عليه لئلا يشوب لا يشوب
 بالنسب ولا يشوب بهن التحريم بخلاف الرضاع قاله القاضى حسين والله اعلم **قال**
وتريد المرأة بخمسة عيوب بالجنون والجدام والبرص والرتقة والقرن ويرد الرجل
 بخمسة عيوب بالجنون والجدام والبرص والجرب والعنة لا شك ان النكاح يراد
 له امر مقصوده الا عظم الاستمتاع وهذه العيوب منها يمنع المقصود والا عظم
 وهو الوطى كالجرب وهو قطع الذكر والعنة لانها تمنع الرقاع والرتق وهو اسوداد
 محل الجماع بالاحمر وكذا القرن لانه عظم الفرج يمنع الجماع او ما يشوش النفس فيمنع
 كمال الاستمتاع بالجنون والجدام وهو علة صعبة يحرم منها العظم ثم سود شعر
 ينقطع ويتناثر سدا به الحكيم العافية والبرص فثبت الخيار بسبب ذلك لان الوطى
 نكاحا خيارا الفسخ بخلاف الاوس الى دوام الفسوخ ولا ضرر في الاسلام والاصل في
 ذلك **ما روى** انه عليه افضل الصلوة والسلام تزوج امرأة من غفار فلما دخلت
 عليه راي بفسخها بياضا فقال البس ثيابك والحق باهلك وقال لامهلهما ولستم
 على رواه البيهقي **والشيخ** الكبير من رواية بن عمر رضي الله عنهما والشيخ الجليل
 فثبت في البرص بالنسب وقيل عليه الباقي لانه لم ينعاه ولمنع من كمال الاستمتاع
داود وروى عن عمر رضي الله عنه قال انما رجل تزوج امرأة بها جنون او جدام او برص وتبين
 فلها صداقها وذلك لزوجها على وليها ولين النكاح عقد معارضة قابل للرفع بخلاف غيره
 بسبب العيوب المؤثرة في المقصود كالبيع ولا فرق في الجنون بين المطلق والمنقطع و
 سواء كان العلاج ام لا ولا يلحق به الاغيار لان يزول المرض ويبقى زوال العقل
 وبالجملية فهذه سبعة ثلثة يشتر فيها الزوجان وهو الجنون والبرص والجدام واشتاتان
 يختصان بالزوج ورجما الجرب والعنة واشتاتان يختصان بالمرأة وهما الرتق والقرن و
 يمكن حصول خمسة في كل الزوجين كما ذكره الشيخ قال الزايعي والعبارة للمروني وما
 سواها من العيوب لا خيار به على الصحيح الذي به الجمهور فلا يشوب الخيار بالصنانية
 ذلك وقد ثبت في ذلك لحصول التنفير ثم ان الزايعي ذكر في الدليات ان المرأة اذا كانت لا
 يحتمل الوطى لا بالاخص لا يحصل للزوج وطئها قال الغزالي ان كان سبه ضيق المشقة
 بحيث يخالف العادة فله الخيار والمشهور من كلام الاصحاب انه لا يشوب الخيار بمثل هذا
 ثم لا يشوب ان يقال ان المرأة تحتمل وطئ خيول مثلها فلا تسحب وان كان سبه ضيق المشقة
 بحيث به الافضاء من كل طرفي فهذا كما ارتق ويشور ما قاله الاصحاب على الحالة الاولى وما قاله
 الغزالي على الحالة الثانية فلا رافع ولا خيار يكون الزوج والمرأة عقيما ولا يكونها مفقضا
 والا فضا معدوم في الحائز بين مخرج البول ومداخل الذكر والله اعلم **قال** **فرع** **قال** **فرع**

تسمية المهر في النكاح فان لم يسم به العقد وجب مهر المثل بثلاثة اشياء ان
 يفرضه الحاكم او يفرضه الزوجان او يدخل بها فيجب مهر المثل الصداق بفتح الصاد وكسر
 وهما اسم المال الواجبة للمراقة على الرجل بالنكاح او الوطى وله ايمان صدق وخلعة وفتر
 بضعة واجبر وهذه القران العظم ومهر وعليقه وعقد وهذه ثلاثه الشريفة
 الصداق ما خذت الصداق ومهر المثل يد الصليب لانه اشد الاعوان ثبوتاً فانه لا
 سقط بالتراضى والاصل فيه الكتاب والسنة **قال الله تعالى** واتوا النساء صدقات
 تكن نخلة اليه وسمى نخلة لان المراهقة تتمتع بالزوج كالمهر بل هي اكثر ثباتاً
 لها تاخذ الصداق من غير مقابله شيء **ومن السنة** قوله عليه افضل الصلوة والسلام
 السلام التمس ولو بخائناً من عديو غرائه لم يجده فقال رسول الله صلى الله عليه و
 سلم زوجتكم بما سلك من القران اذا عرفت هذا فالمستحب ان لا يعقد النكاح الا بصداق
 اتقوا رسول الله وقرانه لم يعقد الا بمسمى ولانه ادفع للخصومة ومقتضى كلام
 الشيخ ان المهر ليس ركناً في النكاح وهو كونه لا قال الاصح ليس المهر ركناً في النكاح
 بخلاف البيع فان ذكر الثمن ركناً فيه والفرق ان المقصود الاكتمال في النكاح والاستمتاع
 بتوابعه وهو قائم بالزوجين فلهذا كان ركناً في النكاح بخلاف البيع فان العوض مقصود
 فيه ويدل على ما ذكرناه في النكاح باعتبار جواز خلاه عن ذكر الصداق **قوله تعالى**
 لا جناح عليكم ان تطلقوا النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة وهو دليل
 على التفرقة التي ذكرها الشيخ **بقوله** وان لم يسم به العقد ومعنى التفرقة
 احل النكاح عن ذكر الصداق وصورته ان يصدر عن مستحق المهر وذلك بان تقول
 البالغة الرشيدة شيئاً كانت او كبراً زوجني بلامهرا وعلى ان لا مهر لي فيزوجها
 الولد ونبي المهر او يكتل لانه مستحق المهر من التفرقة الصحيح ايضا
 ان يقول سيد الامه زوجيتها بلامهرا ويكتل فاذا وقع العقد صححاً لم يجب
 به المهر على الجديد الاظهر كما هو مقتضى كلام الشيخ ووجه عدم ثبوته بان
 لعقد انه حقها فاذا رضيت بعدم ثبوته لم يثبت ولين الصداق لو وجب بالعقد
 لتنصف بالطلاق وعلى الاظهر حمل تقول ملكت بالعقد ان عملاً بمهر المثل فان ملك
 مهر أخيه قولان وبالجملة فلها مطالبة الزوج بفرض مهر قبل المميس وهو الوطى
 لين خلوا العقد عن المهر خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وتكون على ثبت مما
 سلم نقاباً به وله طرق كما ذكره الشيخ احدى ان يفرضه القاضي وذلك
 عند امتناع الزوج من الفرض او عند تنازعها في قدر المفروض الحاكم مهر المثل
 ولا ينقص كما في غير المتلفات نعم الزيادة والنقصان السير في الواقع منها
 في محل الاجتهاد

في محل الاجتهاد لا اعتبار به ويشترط على الحاكم بقدر مهر المثل اذا فرضه لم يتوقف
 لزومه على رضاه لانه حكم منه وحكم القاضي لا يفتقر لزومه الى رضى الخصمين **الطريق**
 مهر المثل او احدى ما رقد او فرضنا نقولان الاظهر عند الجمهور صحة ما قد راه ونقص
 عليه الشافعي في الامر سواء كان نقداً او عرضاً سواء كان حالاً او موطئاً لئلا يفرق بين
 الاصداق ولو تراشيان على صداق عند العقد كذا صحح وهذا لو طلقا قبل الدخول بشرط
 ما فرضاه لانه كما سمي العقد كذا صحح وهذا لو طلقا قبل الدخول بشرط
 الحاكم وقيل تراشيانا على شيء ليجب لها به مهر المثل **الطريق الثالث** ان يدخل بها قبل ثبوت
 النبي صلى الله عليه وسلم في البيع فيه حق الله تعالى وهذا الايباح بالا باحة ينقصان عن صورة الاباحة
 شر المعتبر مهر مثلها وقت الوطى امر وقت العقد امر اكثر مهر من يوم العقد الى الوطى فيه
 ارجو اصحهما في المحرر والمنهاج ان الاعتبار بيوم العقد وهذا الوجه لم يحكه في المحرر
 ضنة بالكلية بل صحح ان الواجب اكثر من مهر يوم العقد الى الوطى ونقله الرافعي عن المعتز
 ثم نقل الرافعي في باب العتق ان الاكثر في اعتبار يوم العقد ذكره عنه شرايه نصيب
 الشريك وانه اعلم **ولومات** احد الزوجين قبل الفرض والوطى فيلزم مهر المثل امر لا
 بحيث شئ فيه بخلاف مبني على حديث بروع بنت واشق فانها كتبت بلامهرا في زواجها
 قبل ان يفرض لها فقضى لها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمهر شائها والميراث فاستنفذ الامم في ذلك
 على طرقا فقبل ان ثبت الحديث وجب المهر والا نقولان وقيل ان لم يثبت فلا مهر
 والا نقولان وقيل ان ثبت وجب المهر الا فلا يجب وقيل نقولان مطلقاً وهو الاصح
 وجب قطع العراقيون مختلف في الاصح ارجح من القولين فقال الرافعي ورجح صاحب
 الفقريب والمول الجوز ورجح العراقيون والامام والبخاري والعريان انه لا يجب
مقتضى ما ومقتضى رجحان الشان وهو انه لا يجب ورجح في تصحيحه في المحرر
 قال النووي في المنهاج الاظهر وجوبه ولفظ الروضة **قلت** ارجح ترجيح الوجوب
 الحديث صحيح ورواه ابو داود والترمذي والنسائي وغيرهم وقال الترمذي حسن
 صحيح والاعتبار بما قيل في اسناده وقيا شاع الدخول فان الموت مقرر كالدخول ولا
 ولا وجه للقول الاخر مع صحة الحديث وانه اعلم **فان اوجبت** مهر المثل فلهذا الاعتبار
 بيوم العقد او بيوم الموت امر باكثر فيه اوجه ليس في الرافعي ولا في الروضة ترجيح
 وانه اعلم **ولو طلقها** قبل الدخول والفرض وجبت لها المتعة ولا تستطير فربما على
 الاظهر انه لا يجب بالعقد شئ فينحط الاموال المتعة فلهذا **قوله** فان طلقها قبل

وان تطلقوهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم فخصه
 سبحانه وتعالى الشطر بالمفروض **واعلم** ان مهر المثل هو القدر الذي يرغب به انثال
 المرأة كمن الركن الاعظم النسب فيراى اقرب من نسب الى من ينسب اليه هذه
 المرأة كالأخت ويراعى نساء العصباء اقرب الدرجة وان متنا واقربهن الأخت لابوين
 ثم الاب وبنات الأخت للابوين ثم الاب ثم العصباء كذلك ثم بنات الاعمام وان تعذر
 من العصباء اعتبر بنات الارحام كالجداوات والخالوات وتقدم القربى فالقربى
 من اولهن ثم من تقدم القربى فالقربى من الجهة الواحدة وقد يتعذر ذلك اما بفقد
 وتعتبر القربية بقربية المجهول بمقدارها من حيث لا اعتبار بمثلها من الاجنبية
 يعتبر مهر المعتقة بقربية مثلها والامة بامة مثلها وينظر الى شرفها وعدها و
 ثلها ببلدتين من واحد منهما اعتبر عصباء بلدها فان كان كلاً من بلد اخرين قال لا
 اعتبار بمثلها بالاجنبية البلد **قلت** كذا اجزم به الراجح والنووي وهو غير صافي
 عن الاشكال وبالمثال تظلم الاشكال **مثاله** امرأة في قرية من قريتين مويتة مهر
 كفيف تمهر بما يتين مع ظهور الرغبة الفان ومهر اخواتها في المدينة ما يتان
 او حصل تفاوت قريب سهل الامر ولا فلا شك في كون فينبغي الاختوب به وانه **اعلم**
 انه تعتبر الشاكلة والصفات المرغوبة كالعفة والجمال والسن والعقل واليسا والبر والعلو
 والفضاحة وشرق الابوين وسائر الصفات التي تختص بها الاغراض ومنه فاختصت بصفة مرغوبة
 في مهرها وانه كان فيها نقص ليس في النسوة المعتبرات نقص من المهر بقدر ما يليق ولو
 ما حشنا حدة لم يلزم الماشحة وانه **اعلم** قال **وليس** لا قبل الصداق واكثره حد ويجوز
 ان يكون ثمناً معين او منفعة جائز جعله صداقاً وقال ابو ثور يتقدر بخفة درايم
 ما يدل لما قلنا من الصوابين ان هذا التقدير ان ثبت فيه ستة واولا فهو تحكم وثالثه
 الترتيب والتمس ولو خافا من حديد وهو حديث مطول وزاخره زوجهك بما معك
 من القرآن وفيه دليل على القلة وزوجهك او جعل المنفعة صداقاً وزوجهك
 ما من بين ربيعة ان امرأة من بني قريظة تزوجت علي بن ابي طالب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان الله تعالى قال تعز بها زوجه بن ماجة والتمذي وقال انه حسن
 وفي بعض

وفي بعض النسخ حسن صحيح وقال بن عمر في كتابه الاطرائ انه صحيح **قلت**
 وفي الاستلال على ابي حنيفة يدوقفه لجواز اذا التعلين كائنا بقولان عشرة
 وراحو واحسن من هذا في الرد قول صلح الله عليه وسلم ادوا العلافق قيل وما العلافق
 قال ما ترضى به الاعلون وبالقيا فيقال لا يتقدر لانه بدل منفعتها فلا يتقدر ثم هذا
 في المرأة الرشيدة وزوجه الامة **اما الولي** اذا زوج المجهول عليها فليس له النزول
 عن مهر مثلها كالاجرة **نعم** يستحب ان لا ينقص من عشرة دراهم المخرج من خلاف
 ابي حنيفة يستحب ان لا يزيد عن صداق الزوج النبي صلى الله عليه وسلم وهو
 خماسية درهم فان قيل فهذه امر حية زوج النبي ومكانه صداقها اربعماية
 دينار فالجواب ان هذا القدر من فعل النجاشي من ماله اكرم السيد الاولين و
 الاخرين صلى الله عليه وسلم لانه عليه اخفض الصلاة والسلام اداه وعقوبه
 وفعل ذلك النجاشي رضي الله عنه جرياً على اخلاق الملوك استعمل الحسن
 الصنعة وانه **اعلم** **قال وسقط** بالطلاق قبل الدخول نصف المهر **اعلم** ان
 المرأة تملك بالصداق بالعقد الصحيح انه بالعرض لانه عقد يملك به العوض و
 هو الافتاع بالبضع وتوابعه فيملك به العوض استقراره يحصل بطريقين ا
 حدها بالوطى وان كان حراماً كالوطى في الحيض والاحرام **بقوله تعالى** وكيف تاتخذونه
 وقد افق بعقوبكم الى بعض وفسر الافق بالجماع ويحصل ذلك بطرية واحدة **الطريق**
يق الثاني يستقر بموت احد الزوجين ولو قبل الدخول لئن بالموت انفس العقوق فكان
 كاسبق المعقود عليه كالاجارة ويستثنى من المنة ما اذا قتل السيد امته المزو
 جة فانه يسقط مهرها على المذهب فلوله يحصل وطى ولا موت وحصلت فرقة
 قبل الدخول نظر ان كانت الفرقة منها بان فسخت النكاح بسبب اوارضعت
 زوجة له اخري صغيرة ونحو ذلك او فسخ النكاح بسببها كان يعيبها فيسقط
 جميع المهر وان كانت الفرقة لامنها ولا سبب فيها بشطر المهر وذلك
 اذ طلقها بنفسه او فوض الطلاق اليها ففعلت او علق الطلاق بدخولها
 الدار او نحوها فدخلت او غاب المهر عنها بكل فرقة تحصل لا سبب من
 المرأة واحتج للشطر **بقوله تعالى** وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن
 وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم وجه ذلك من جهة المعنى بشكين

وكان القياس سقوط جميع المهرين ارتفاع العقد قبل تسليم المهر المقدر عليه يقتض
 سقوط جميع العوض كما في البيع والاعارة احوال الشيين ان الزوجة كالمسلمة الى الزوج
 نفسها بنفس العقد لئلا يتصرف في ما يملكها الزوج تنقله وقت النكاح ولا يتوقف
 على القبض الا حيث ينقل تصرفاته استقر بعض الفقهاء بان حيث لم يتصل به المهر
 المقصود وسقط بعينه **الشئ الثالث** ان المهر لا يسقط بجميع المهر لا حتى الى ايجاب
 شئ للمتعة فكان ابقاء شئ مما هو واجب اول ما اثبات ما لم يجب اذا عرفت
 هذا فتح يرجع اليه النصف الصحيح انه يعود اليه بنفس الطلاق **لقوله**
تعالى فنصف ما فرضتم لهن من نفق ما فرضتم فهو كقوله ولكم نصف
 ما ترك الزواجر والوجه الثاني ان الفرق يشبه له خيرا الرجوع والنصف فان
 شاء تملكه وان شاء تركه كالشفعة **والثالث** لا يرجع الا بقضاء القاضي فعلى
 الصحيح لو حدثت في الصداق زيادة بعد الطلاق كان له نصفها سواء كانت الزا
 يادة متصلة او منفصلة وان حدث في الصداق نقص كان وجود الزوجة بعد
 بقاء طالعها برد النصف امتنع فله النصف مع ارض النقص وان تلف كل الصداق والحالة
 هذه فعلى هذا الظاهر ان لم يوجد منها بعد فوجها احوالها وهو ظاهر النص وبه قال
 العراقيين والرويان انما تغرم ارض النقص وان تلف غرمة البذل لانه مقبوع من عن معاوضة
 فاشبه البيع في المشتري بعد الاقالة وازام نفس بشر فانه لا ضمان وبه قال المرافزة
 لانه لم يرد لها فلا تعد فاشبه الوديعة لم يرد في الروضة ايضا شيا كالشرح الكبير لكن
 ارجح اراي في الشرح الصغير الاول فيلزم الاول وهو المصالح لو قال الزوج عند النص بعد الطلاق
 فعليك الضمان وقالت بل قبله فلا ضمان فمن المصدق وجهان اصحهما المرأة اذا اصل برة
 وضمها ولو رجع كل الصداق اليه بنفسه فتلف في ردها فهو مشموم عليها كالباع يفسخ با
 قالة او رد بعيب وان سحبه اعله **وقوله** يسقط نصف المهر يعني في الدين فاذا اصبحت
 ديناً ودمته يسقط نصف المهر اذا الطلاق على الصحيح **فروع** الاختيار على الوجه الثاني
 فلو كان قد اعطاها الصداق الذي في ذمته والمودعي باقي فهل لها ان ترفع ثور النصف
 في موضع اخلب لئن العقد لم يتعلق بعينه امر يتعين حقه فيه لانه تعين بالرفع فاشبه
 شبهه الصداق المعين ابتداء وجهان اصحهما الثاني وانه اعلم **فروع** اذا وطعت الزوجة
 صداقها المعين للزوج نظر ان كان ان قبضته وطلقها قبل الدخول فهل يرجع عليها ثور
 لان اصحهما والاظهر عن الجمهور يرجع بنصف بوله اما المثل او القيمة وان وطعت
 اياه قبل ان يقبضه فطريقان قبل لا يرجع قطعاً والمذهب طرد القولين سواء قبضته
 او لا ولو كان الصداق ديناً قال براه منه لم يرجع على المذهب كما لو شهد شاهدان
 بدين وحكم به حاكم شرع المسمى له المسمى عليه شياً ولو اصدقها ديناً قبضته
 بدينه منه ففيه القولان فذهب العين وقيل يرجع بالشرط قطعاً وانه اعلم **فروع**
 خالغ زوجته

خالغ زوجته قبل الدخول على شئ غير الصداق فله المسمى الذي خالغ عليه و
 لها نصف الصداق وان خالغها على صداقها فقد خالغ على ماله وعلى مالها لانه
 عاد اليه نصف الصداق بالخلع فتحصل البيزونة وتبطل التسمية في نفسه
 وفرغها قولاً لا بتفريق الصنف فان صححنا التسمية فيه وهو الامح اي نصفها فله الزوج
 الخيار ان كان جاهلاً بالتشليل والتفريق فان فسخ رجع اليها بمهر المثل على الاظهر
 وفرق قول بين المسمى المثل ان كان مثلياً او القية وان افسخ رجع عليها بنصف مهر المثل
 على الاظهر وعلى القول الاخر بمثل نصف الصداق او قيمته وانه اعلم **فصل**
 في المتعة وهو المهر الذي يوفعه الرجل الى امراته لمعارضة اياها والفرقة ضربان فرقة
 تحصل بالموت فلا ترجب متعة بالاجماع قاله النووي وفرقة تحصل بالحياة كالطلاق فان كان
 قبل الدخول ان لم ينتظر المهر فلها المتعة وان تنتظر فلا متعة لها على المشهور وان كان بعد
 الدخول فلها المتعة على الاظهر وكذا فرقة من الزوج لاسبب فيها او ناجهي فكالطلاق
 مثلاً ان لامع او من ابوه او ابنه زوجته بشبهة ونحو ذلك والخلع كالطلاق على الصحيح
 ولو علق الطلاق بعلها ففعلت او الامساك ففعلت بعد المدة بطلها فكالطلاق على
 الصحيح وكذا فرقة منها او سب فيها كفسخها باسارة او عيبه **فصل**
 بعيبها ولو اشترى زوجته فلا متعة على الاظهر **واعلم** ان المتعة يستور فيها المهر
 والذي والحمل والعبد والحرة والامة هي ركيب العبد والامة كالمتعة ويستحب
 في المتعة ان لا ينقص عن ثلثين دفماً واما الواجب فان تراضيا بشئ فذلك وان تنازعا فتردها
 القاضي باجتهاده على الصحيح ويختبر حالها على الصحيح وهو ظاهر نص عليه الشافعي
 في المختصر ويجوز ان تزداد المتعة على نصف مهرها على الصحيح لا الطلاق الا بقرين يشترط
 ان لا يزداد على النصف من صداقها وراخرا ان تنقص عن النصف وانه اعلم **فصل في الوليمة**
 على العرس مستحبة والا بابة اليها واجبة الا من عذر الوليمة طعام العرس مشقة
 من الولم وهو الجوع لئلا الزوجين يحقهما ان قال الشافعي والاصحاب الوليمة تقع على كل
 دعوة يتخذ السرور وحادث من نكاح واختان او غيرها والا شتم استعما لها عند الطلاق
 والنكاح وتقيد في غيره يقال الدعوة الختان اعذار ودعوة الولادة عقيقة وللمات
 المرأة من الطلق خرس ولقدوم المسافر نفقة ولا عايش البنا وكيرة ولما يتخذ المصيبة
 ونفية ولما يتخذ بلا سب ما ربه قال النووي لم يثبت الاصح بان يصنع وليمة
 للقادم من السفر وفيه خلاف لا أصل للمنفقة تنقل الا من حضر عن المرأة للقادم وقال
 صاحب المحاكم هو طعام يصنع للقادم ومهر الاظهر وانه اعلم **فصل في النكاح**
 الصحيح المسئلة وقال يستحب للمساخر ان يطعم الناس من ثماره من الصفاة

وغيره وجزم بذلك وهو عكس ما صححه النووي وانه اعلم **وهل وليمة العرس واجبة**
 ام لا قولان أحدهما انها واجبة لقوله من العبد الرحمن عون وقد تزوج او ولو بشاة خديت
 صحيح رواه الشيخان ولانه عليه افضل الصلوة والسلام ما تركها حفظا ولا سفرا
 وظهور الاظهر وهو ما جزم به انها مستحبة لقوله من ليس في المال حق سوى الزكاة
 والاطعام لا يختص بالاحتاجين فاشبهت بالاضحية وقتا شاع على سائر الولايات والحديث
 اول محمول على تاليه الاستحباب ومنها قبلها انها فرض كفاية اذا فعلها واحد او اثنان فوجبة
 وشاع وظاهر سقط عن الباقين واما سائر الولايات فغير وليمة العرس فالمذهب الذي
 قطع به الجمهور انها مستحبة ولا تاكيد وليمة العرس وفرضه ان سائر الولايات واجبة
 وهو قول يخرج واقل وليمة للقادر شاة لانه عدم اوله على زيب بنت جحش رضي
 الله عنها بشاة وباب شعي اوله كفا لانه عدم اوله على صفية رضي الله عنها بسو
 رق وقمر **واما الاجابة** الولىمة فان كانت وليمة عرس فان اوجبنا الوليمة وجبت
 منها قولهم الصحيح في وجبت الاجابة ايضا على الرابع ورجحه العراقيون والروائي وغيره لا احاث
 غير وليمة العرس فالمذهب ان الاجابة الولىمة مستحبة شرعا اوجبنا لها او لم نجعلها
 انما تجب او تستحب بشرط وهو مع **قول** الشيخ الامن عذر احد ما ان يعبر عنه جمع
 عشرين او مائة او اهل عرفته اغنياهم وفقرهم دون ما اذا حضر الاغنياء دون الفقراء
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم شر الطعام طعام الوليمة يمنعها ياتينها ويدعى اليها من
 باب داره وقال لي حضرت ابا عبد الله عليه السلام ان يفتت اليه شيئا فاما اذا فتح
 واحضر معه من شيئا فلا تجب الاجابة ولا يستحب **الثالث** ان لا يكون احضاره
 لحضوره من سكونه من الظلمة او من اموالهم او كونه قاض الظلمة او امواله ونحو ذلك وان
 لا يطع زباجة لوليها وانه على باطل بل يكون للتقرب او للسود **الرابع** ان لا يكون هناك
 من يتأذي به لحضوره لانه لا يليق بجائسة فان كان فهو معذور في التمايز كان يدعوهم
 السفلة وهو ذو شرفي والسفلة اسقاط الناس كالسوقة والملاوذة وهو رسل الظلمة
 وتفتاة الرشي والقلندرية وفقر الزوايا الذين ياتون ولا يميزون في درج من المكنة
 وغيره فانهم ارادوا الاراذل ونحو ذلك واشباهه وهو شئ لا تحق له ذلك طالب علم يقصر
 بعلمه معرفة العلم لاجل حفظ الشريعة ويدعو معه الطلبة قد ظهر عليهم طلب العلم
 لاجل الدنيا والترفع على الاقران ونحو ذلك فهذا الايجاب عليه الحضور اذا كان غيره
 من غير شاة او مائة ياتون دعوة كثر ونحوه ويستحبون بالاء اللهم والطره بالاش

والله وحده اعلم

ذلك وهذه امور ظاهرة لا تخفى الا على الكه لا يعرف العمر **الخامس** ان لا يكون هناك
 منكر كشرب الخمر والملاهي من زمر وغيره فان نظر ان كان من اذا حضر رفع المنكر فليحضر
 اجابة الدعوة والزالة المنكر الا حرم عليه الحضور لانه كالراضي بالمنكر واقراره وفروجه
 يجوز له الحضور ولا يسمع وينكر بقلبه كما لو كان لغيره منكر يظرب فلا يلزمه التصديق
 وانه بلغه الصوت قال النووي هذا الوجه غلط وهو خطأ ولا يعتد به بحالته مناعه العنبيه و
 نحوه من ذكره الله اعلم فعمل الصحيح لولم يعلم بالمنكر حتى حضرها فان لم يشهروا فليخرج
 فان تعذر حرم عليه القعود على الصحيح فان تعذر عليه الخروج فان كان في البلد وهو
 يخاف من الخروج تعذر وهو كارهه ولا يستمعه فان لم يتبع فهو عاصي وفي الحديث ان
 من استمع الى قينة صبت فرائيه الا انك وهو ذوبان الرصاص **ومن المنكر** فريش الحمرير
 وصور الحيوانات على الجدران والسقوف والشباب الحمرير الملوحة كما يصنعها نخاسة
 الرجال من ابنا الدنيا الملعونون على لسان النبوة من تشبه بهم بالنساء ومن اعتقد حله
 بعد تعديفه بالتحدية فهو كافر لانه اعتقد حله ما جاء الشرع بتحريمه فيستتاب فان
 تاب والا قربت عنه ويجب على من حضر انكاره على الالبس ولا يسقط عنه الانكار
 بحضوره فقاموا سوفا فهو مفسدون للشرعية ولا يفتقر الرجس فانهم جملة تباع
 كل ناعق ناعق لا يلتدون بنور العلم ويكون مع كل بيع **الشرط الثامن** ان يدعو
 في اليوم الاول او لمرملثة ايام فلا تجب في الثاني بالاخلاق ولا يتاكد استحبابها كاليوم
 الاول وكمره الاجابة في اليوم الثالث **الشرط التاسع** ان يدعو من علم فان دعاه
 ذمي فلا تجب الاجابة على ما قطع به الجمهور ولين في لطفه الذي منكر وجهه لنجاسته
 وتضر فاقصر فاته الفاسدة وغير ذلك ولين في ذلك سواددة قال الرافي هذا وهو
 منكره كنه جزم في اخر باب الجزية بان مواده من حرام **قلت** وهو الصواب ويول
 له الايات الواردة اليهم بالمؤدية وقال الله تعالى لا تجد قومنا يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون
 من حاد الله ورسوله الآية فقد نفى الله تعالى الوجود ان من يات قول على ان الله وادد ليس بمؤمن
 وقد علق بعض العلماء ذلك الى سواددة الفتنة من المسلمين فحرم بجالة الفاسق على
 سبيل الموانسة وقد صرح الرافي والنووي بذلك في كتاب الشهادات ولهذا كان سفيان
 الثوري يطوف في قدم الرشي سيد الطوائف فقطع سفين الطوائف وذليل هذه الآية
 لا تجد قومنا وكذا في ابناء وارء وتلك اولئك بعوم اللفظ والله اعلم فرغ
 لواعظ المدعو الى صاحب الدعوة فرضي بتخلفه زال الوجوب ولودعاه جماعة اجاب
 الاسبق فان اجاب معا اجاب الاقرب رحما ثم الاقرب دانا كالصوقية والصوم ليسا
 عذرا في ترك الاجابة فان حضر وكان في صورة فريش مقلد حرم الفلاس

والحق على كل من يتعدى ما ذكره من غير علم ولا يقين بالبرهان

كان غير مضيق على الرابع وان كان في صورة نقل فان لم يشق على صاحب الدعوة صوته
استحب اتمام الصوم وان شقا استحب له الفطر ثم المفطر على حجب عليه ان يأكل
ولو اتمه فيه خلاف اصحهما في الروضة وهنا تبعنا للرافعي انه مستحب المقصود المفسر
وقد وجد وكذا اصح النور في شرح مسلم في باب الوليمة واختاره في تصحيح
التنبيه وجوب الاكل وصرح في شرح مسلم في نذر الصلوات فقال الصحيح انه
يلزمه الاكل عندنا وانه اعلم **فصل في المداة** اذا دعت النساء فلهن ان يركبن الرجال
فان كان رجلا او رجلا قال في الروضة وجبت الاجابة اذا لم يكن خلوة محرمة
قال الاستاذ وفي تعبيره بالوجوب نظير جهة ان شرط الدعوة يكون عامة كما
لعشيرة والاخوان واهل الصناعة فكيف يحل الوجوب دعوة الرجل الواحد
وعبارة الرافعي صحيحة فانه غير ايجاب فصرح في الروضة بالوجوب يحصل
الخلل انتهى **قلت** صورة المسئلة عند الدعوة العامة والتنصيص على حقها
الرجل بعينه فلا خلل والله اعلم **قال فصل في التسمية في القسم بين**
الزوجان واجبة ولا يدل على المقوم لغير حاجة يجب على كل واحد من الزوجين تعاضد
صاحبه بالمعروف ويجب على كل واحد بذ ما يجب عليه بلا مظل ولا اظلم كراعية بليردية
وهو طلق الوجه والمطل ما راعه والمراد تماماتها فوجوب الاداء بالنسبة الى ما يجب
عليه وقال الله تعالى وعاشروني بالمعروف وجماع المعروف الكف عن ما كرهه
واعفأ عما عاب الحق من مؤلة القلب وتاديه بلا كراعية قاله الشافعي فاذا كان
نحو الشخص زوجتان فاكثرت فلا يجب عليه ان يقسم لهن لئلا يفتحقه ذلك
شركه **كسكن** الدار المستاجرة والخيمة فذلك ان زواجعة الطبع ما يقع عن
الاجاب **في** **استحب** القسم ولا يعطل لهن لانه اضار وفي ليس له الاعراض عنهن
مما اذا اراد ان يبيت عند واحدة وجب عليه القسم ولا يبدا بواحدة الا بقعدة او ياذن
بالباقية لانه العدل فاذا قسم وجب عليه التسوية ولها اعتبارات اعتبار بالمكان واعتبار
بالزمان اما المكان فيجوز ان يجمع بين زوجتين او زوجة وسكن واحد وليمة واحدة لا برشاء
من المعاشرة وليس ذلك من المعاشرة بالمعروف ولين كل واحدة شقيق السكن ولا
يلزمها الا شرا لا تركسوة واحدة يتناوبانها وهذا مستحق وهذا عندنا
تخاذا المرافق والافيجور اذا كان لا يثق بالحال **واعلم** ان الجمع بين الزوجية و
السرية والسرايا في بيت واحد حرام كالزواجية مخرج به الروايات والله اعلم

اما الزمان

واما الزمان فاعلم ان عماد القسم للتبليد والشهادت تابع له لئلا يتعال جعله سكنا و
النهار للتردد في المشايخ وهذا حكم غالب القاس اما من يعمل ليلا كالخارجي فمقتضى النهار
والليل تبع وعماد قسم المسألة وقت نزوله ليلا كان النهار اكثر او ليلا اذا عرفت هذا
عماد قسم الليل يحرم عليه ان يغفل في ثوبه واحدة على اخرها ليلا سواء كان لغير حاجة او
لحاجة لقاعدة واحدة وغيره وهذا هو الصحيح ونقل المزن في المختصر عن الشافعي انه
يجوز ان يعود بها ليلا في ثوبه غيرهما وهو مقتضى كلام الشافعي وقال عامة الاختصاص
ان المزن سهم في النقل عن الشافعي وانما قال الشافعي في يوم غيرهما **فهم** لم يدخل لهما
كالخروج او تقرب غير وتسلم نفقة ووضع متاع ونحو ذلك فلا قضاء على الصحيح وقيل
النهار كالميل ويجوز الدخول في ثوبه الغير للضرورة بلا خلاف واختلاف في الضرورة التي
يجوز الدخول ليلا في ثوبه الضرورة فقال ابن الصباغ في مثل ان تموت او يكون منزولا في
النزع وقال الشيخ ابو حامد وغيره الضرورة كالمرئ الشديد وقال الفضال كالمريض
الضيق وكذا المرنج المحم الذي يحتمل كونه مخوفاً فميدخل ليتبين الحال وفي وجبه لا يدخل
حتى يتحقق انه مخوف ثم اذا دخل على الضرورة فان مكث ساعة طويلة كصاحبة
الثوبية مثل ذلك القور في ثوبه المودول عليها وان لم يمكث الا لحضة يسيرة فلا قضاء وان لم
يطل الزمان فلا يقض ولكنه يقع في الحديث **من رواية** ابن مغيرة رضي الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال له امرأتان قال اني قد اصابا وفي رواية وله يقول بينهما جاء يوم القيمة
وسقاه مايل وفي رواية ساقط رواه ابو داود والترمذي وغيرهما وصححه بن حبان
وقال الحاكم انه شرط الشيخين كمن بالغ في مخالفة واذا سوي بينهما في الظاهر
يؤخذ بزيادة ميل قلبه الى بعضهن ولا تجب التسوية في الجماع لانه يستحب التسوية
فيه في سائر الاستمتاع ونحو عدم التسوية في الجماع بانه امر يتعلق بالشهوة
وهو امر لا يواظب في كل وقت الا قدرة على ذلك ولهذا قال عائشة رضي الله عنها
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم فيعدل ويقول اللهم اقسم لي بما تملك
ولا املاك يعني القلب رواه غير واحد وصححه بن حبان وقال الحاكم انه على شرط الشيخين
وقال الترمذي كونه مرسل الصح **واعلم** ان القسم يستحقه المريضة والارتقاء
القرنأ والمخاضة والنفاس والنفاس والحرة والمول عنها والمفطاهرة
منها والمراهقة المجنونة التي لا يخاف منها لئلا يمدد الانس والمشتى القول
المعتدة عن وطن شبهة لانه يحرم الخلوة بها وهذا كله عند طاعة الزوج
اما لو نشزت عن زوجها بان خرجت عن منزلة واراد الدخول عليها فافلتت
الباب ومنعته رادعت انه طلقها او منعته التمكن من نفسه فافلتت

كما لا نفقة لها واذا عادت الى الطاعة لم تستحق النفقة وامتناع المهر
 العاقلة كذا لا تخرج من اقليم **قال** واذا اراد السفر قرع بينهن ويخرج بالثمن
 عليها القرعة الاصل في ذلك حديث عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اذا اراد السفر اقرع بين نسائه فانيتهن خرج سهمها خرج بها
 رواه الشيخان واذا سافر بالقرعة لم يقض مدة الزهابة والا ياب والاقامة في الزهابة
 اذ لم ينس الاقامة بها تزيد على مدة المسافر والامتنع مقامه وسواء كان السفر
 طويلا او قصيرا الا انه عليه افضل الصلوة والسلام سافر بجائشة رضي الله
 عنها ولم ينقل انه تنفع بعد عودته بل ظهر انه كان يدور على الثوبة بدري عن عائشة
 انه ما كان يقض ولما سافرت تحلت مشاها بان اقام زوجها معها فلم يقض لغير
 من خط المقيات **واعلم** ان مدة السفر انما لا تقتضي **شرطا احدها** ان يقرب فان
 لم يقرب قضى للمختلفات يقتضي جميع مدة ما بين انشا السفر الى رجوعه اليهن
 على الصحيح **الشرط الثاني** ان لا يقصد بسفره الى رجوعه النقلة فان قصد
 سفر النقلة فيجوز ان يصطحب فيه بعضهن دون بعض بقرعة ولا بغيرها
 فلم فعل للمختالفات على الصحيح وقيل ان قرع فلا يقض مدة السفر ولا يجوز
 ان يخلف ساه بل ينقلهن بنفسه او بوكيله او بطلقهن لما في تحليفهن
 من الاضرار بهن **قال** الرافعي كذا اطلقه القزالي وفيما علق عن الامام ان ذلك
 ادب وليس ذلك بواجب **الشرط الثالث** ان لا يعزم على الاقامة كما تقدم فلا
 يقض مدة السفر اما اذا صار مقما فيمنظر فان انتهت الى مقصده الذي هو
 اقامة اربعة ايام فاكثر او نواحا عن دخوله قضى مدة اقامته ورمدة الرجوع
 وجها ان الصحيح لا يقض كمدة الزهابة وان لم ينس الاقامة وقام **قال** الامام
 والقزالي ان اقام يوما لم يقضه والا قرب ما ذكره البغوي ان اقامته في بلده على
 مقام المسافر وجب قضا الزايد ولو اقام ثقل ينتظره نفق القضا خلاف كذا
 الخلاف في الترخيص **قال** المتول ان قلنا يترخص لم يقض والا يقض ما زاد على
 مدة المسافر والمذهب في الترخيص انه ان كان يتوقع تحجيز شغل ساعة تر
 خص ثمانية عشر يوما وان علم انه يتحجز اربعة ايام يترخص اصلا ولو استحب
 واحدة بقرعة ثم عزم على الاقامة لم يملك الباقيات يستحضره
 نفق وجب في الثقات وقت كتابه رجها ان حكماها البغوي لم يزوج الرافعي
 والنورس فيهما

والنورس فيهما شيئا ولو كان تحت نسوة وله اماء فهل له ان يسافر بامة بلا
 قرعة وجهان **قال** الرافعي القياس الجواز **قال** النورس وهو الصحيح وانه اعلم
فروع لو وضعت واحدة حقها من القسم للزوج لم يلزمه القبول وله ان يبني على ما في نوبتها
 فان رضى بالهبة نظرا وحببت لعينة جاز ويبني عند الموهوبة ليلتين ولا يشترط في عود
 الهبة رضى الموهوب لها على الصحيح ولو وضعت حقها للزوج فهل له تخصيص واحدة
 لشبهة الواهب وجهان احوما لعروبه قطع العراقيون والرويان وغيره واليه ميل الاكر
 اكثرين ولو وضعت حقها لجميع الضرات او اسقطت حقها وجبت الشبهة فيه
 بين الباقيات بلا خلاف وللواهب الرجوع متى شاء ويعود حقها للمستقبلتين
 المستقبل حبة لم تقبض حتى لو رجعت او اشار الليل يخرج من عند الموهوب لها وما
 يقع لا يؤثر الرجوع فيه وكذا ما فات قبل علم الزوج بالزوج لا يؤثر فيه الرجوع فلا يقضيه
 على الذهب وشبهه القزالي ما اذا اباحت ثمرة بستان ثم بيعه واكل المباح له بعينها
 قبل العلم بالرجوع وفي هذه الصورة طريقان نعم الشيخ ابن محمد في رجوع المهر
 قولان كمسئلة الوكيل وفن العبد لان القطع بالمهر وما زال اليه الامام لين الفرا
 مات يستوي فيها العلم والجهل وكذا **قال** الرافعي والنورس وقولهم ان الامام قال
 الى المهر ممنوع نفق النهاية الجزم بعدم المهر وانه اعلم **مسئلة** لا يجوز للمرأة
 ان تأخذ غير حقها من القسم عوقا لامن الزوج ولان الضرة فان اخذت لزمها رده
 لئن الحقوق لا تقبل العوض كحق الشفعة وغيره ولهذا لا يجوز اخذ العوض با
 لنزول عن الوضائق وان جرت عادة المتأخرين من الفقهاء بذلك وانه اعلم **قال**
وان تزوج جديرة حقها سبع ان كانت بكرًا وان كانت ثيبًا بثلاث اذا جدد
 الشخص نكاح امرأة وعنده زوجتان مثلاً قد قسم لهما قطع النورس للجديد
 فان كانت بكرًا اقام عنوها سبعا او ثيبًا ثلثا ولا يقض لقول ابن سيرين عنه
 من السنة اذا تزوج البكر على الثيب اقام عنوها سبع ثم قسم واذا تزوج
 الثيب اقام عنوها ثلثا ثم قسم **قال** ابو قتادة ولو شئت لقلت اذا انشأ رفعة ال
 النبي ودر رواه **مسئلة** والمعنى في ذلك نزول الحشمة بين الزوجين وهذا التخصيص
 رجب على الزوج على المذهب حتى **قال** المتول لو خرج بعقد تلك الليال بغير اذن
 قضي عند التكمين وتجب الموالاة بين السبع والثلث لئن الحشمة لا تنزل
 بالمفرق ولو فرق نفق الاحتساب المفرق وجهان فلا يصح كلام الجمهور

كانت الجديوة شيئا استحب ان يختارها بين ان يقدم منها ثلثا بلا يقض وبين ان يقدم
 عنها شيئا ويقض للباقيات كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فان اختارت السبع قطع
 للباقيات السبع وان اقام بغير اختيارها لم يقض الا الاربع الزايدة هؤلاء هم المزمعون
 حب النبي قطع به الاصحاب ولو التمس اربعا او خمسا لم يقض الا ما زاد على الثلث
 ولو طلبت البكر عشرة لم يجز اجابتها فاجابها لم يقض الا ما زاد على السبع واست
 اعلم **فرع** وفرازج حق الجديوة من الزواني ثم طلقها ثم راجعها فليس لها حق الزواني
 لئلا الرجعة باقية على النكاح الاول وقد وزعته وان اباها وجد نكاحها فتولاه الا
 ظهر انه يجد نكاحها فحقها من الزواني لانه نكاح جديوه والله اعلم **قال واذا بان** نشوز
 المرأة وعقلها فان ابنت الاالنشوز حبرها فان اقامت عليه ضربها ويسقط بالشعر
 قسمها ونفقتها **اذا ظهر** من المرأة امارات النشوز اما بالشول مثلا اعتاد
 حسن كلامه او كان اذا دعاهها اجابت بليلته ونحوها فتغير ذلك اما بالفعل بان
 كانت فرقة مملقة الوجه فظهرت عبوسة او ابوة اعراضا على خلاف ما افقه
 من حسن الملتقى وعقلها بالسلام بان يقول ما هذا التغيير الذي حدثت كنت كنت
 منك غير ذلك فانك انت تعال فان علق واجب عليك وبينها ان النشوز
 يسقطها يسقط لها النفقة والكسوة وقسم زوجة قوله تعال واللاتي
 تخافون نشوزهن فعظوهن ولا يجزها ولا يضربها لاحتمال ان لا يملك نشوزا
 ولعلها تبوء عذرا او تتوب ويحسن ان يضربها ويستميل فلها ان ابنت الا
 وظاهر ذلك منها فان دعاه الى فراشه فابتن فصارت بحيث يحتاج زوجه
 الى الطاعة الى تعبد لا امتناع ولا او خرجت من منزله ونحو ذلك فجزها
 والمضجع ولا يضربها والكلام وحل حبرها فانها في الكلام حرام او مكروه فيه
 وجهان عن الامام وقال امام وعنده انه لا يجز الامتناع من الكلام ابدا **نعم**
 اذا كلم بغلبه ان يجيب كجواب السلام وابتن به قال الرافي ولين قال بالتحريم
 ان يقول لا منع من ترك الكلام بلا قصد لا بائرا اما اذا قصر المجز ان يحرام
 كما ان الطيب ونحوه اذا تركه الانسان بلا قصد لا يضر ولو قصد تركه الا
 حداد اشترط عن الشافعي انه لو حبرها بالكلام لم يزد على ثلثة ايام فان زاد
 اشتر قال بن الرافعي ومحل الخلاف فوق الثلثة لا يحرم قطعا قال النووي المجز بتجديده
 الذي ان قما زاد على ثلثة ايام وعدم التحريم في الثلثة للحديث الصحيح لا يحل لمسه
 الا في ثلثة فقال اصحابنا وغيرهم هذا في المجز ان لم يغير عذره شرعي
 لان كان عذره

هذا هو الصحيح في النشوز

فان كان عذره بان كان المجزور في يوم الحال لبدعة او فسق ونحوها (وفيه صلاح
 لدين الهاجر فلا يحرم ونحو هذا يحل ما ثبت من حبر النبي صلى الله عليه وسلم
 لكعب بن مالك وصاحبه ونهيته عليه افضل الصلوة والسلام الصلابة عن
 كلامهم وكذا اما جاز من حبر ان السلف بعثهم بعثنا كذا ذكره جهماء وقال
 في كتاب الایمان وحبر ان المسلم حرام فوق ثلثة ايام وهو اذا كان الهجر يحفظ
 التفسير وتعبات اهل الدنيا واما اذا كان المجزور مستوعبا او متحاشيا بالظلم او
 الفسق فلا يحرم بها جبرته اذا كان المجزور مستوعبا او متحاشيا بالظلم او
قلت واشد الناس فسادا المسلمين فقها السور وفقه الرجب الذين يترددون
 الى الطائفة طمعا في مزبلةهم مع علمهم بما هو عليه من شوب الفم وانواع الفجور في اخذ
 المكوس وقهر الناس على ما توجب اليه انفسهم الامارة وسفك الدماء ووقع
 ما دعاه الى ما نزلت به الكتب وارسلت به الرسل بفقر صنيع هؤلاء الا اراؤا
 من الفقهاء والنقداء يجب اتباع سيد السابقين ومن قد حذر بعض فقهاء العصر
 بحيث انهم يتعاطى شيئا يحصل به اعتقاد على ما حبر الله تعالى لاجل عدم انكاره
 ذلك لئلا يتقاه الشريعة الشريفة فقال من القى بصفحة من القاذورة كفر وان
 عن الايمان لئلا يكون ذلك يول على استهزاء بالدين فهل يكون متعاطيا بسبب انوار
 الشريعة اول بالتكفير ام لا رجعا هذا اول لئلا يكون ذلك قد يخفى على العوام بخلاف
 القام المعصف شرفه الله تعالى في ذلك ولين اسبب المؤذي الى طعن الذين وامانة
 الحق اول والله اعلم **اما اذا** انكر منها الهجران واصوت عليه فانه الهجران والنفرة
 بلا خلاف وهو في الطريقة الصحيحة المعتبرة في المراتب الثلاثة وفي قول مجزور
 الهجران والنفرة في المرتبة الاولى وفي عذري النشوز والمطاع الاية يول
 كذلك وحل يجوز الضرب في المرتبة الثانية وفي ما اذا ظهر منها النشوز
 ولم يتكرر فيه خلاف رجع الرافي في المحدث المتع وصحح النووي في المشايخ العوازم
 ختاره في الرخصة وقال انه الموافق لظاهر القرآن وحديث جازله الضرب فله ضربا
 ديب وتعزير ويبغض ان لا يكون موهنا ولا مبرحا على الوجه والمالك فان فعل راد الى
 تلف وجب الغرم ولا نه تبين دليل على حيث الطوبة وان قال ان سريره حسنة
 كما قال عمر رضي الله عنه وعذابي لاشك فيه انه اطلاق لا اصلاح ثم الزوج وان
 جازله الضرب فالاول له العفو بخلاف الول فانه لا يترك ضربا التاديب للصبي
 لانه مصلحة للصبي وفي الحديث النهي عن ضرب النساء وأشار الشافعي فيه الى

تأولين احدهما انه مشوخ بالاية او حديث اخر يفتقر لهما والثاني حمل النهي على الكراهة او ترك
 الاول قال الرافعي وقد يحتمل النهي على الحال الذي لم يوجد فيه السبب الميجوز للضرر فقال النوري
 وهذا التأويل الاخير المختار فان النسخ لا يفسد رآه الا اذا اعتذر بالرجوع وعلينا التاريخ وانه
 اعلم **فرع** ليس من الشوز الشتر وبذاة اللسان لكنها تأثر بايذاه واستحق التاديب
 وعمل يود بها الزوج او يرفع الامر الى القاضي وجهان حكاهما الرافعي معنا بلا ترجيح وجرم في
 باب التعزير بان الزوج يود بها صححه النووي هنا بلا ترجيح وجرم من زيادته فقال قلت الاصح
 انه يود بها بنفسه لئلا يرفعها الى القاضي مشقة وعار وتكسر للاستمتاع فيها بعد
 وثمة نية للقلوب وانه اعلم ولو علمت من الاستمتاع وضعت من بقية الاستمتاع
 فلهذا هو شوز سقط به النفقة فيه وجهان ذكرهما الرافعي بلا ترجيح وصحح النووي
 من الزيادة انها سقط وانه اعلم **فصل في الخلع جائز على عوف من معلوم**
 الخلع مشتق من الخلع وهو النزاع منه خلع الثوب فاذا انفارتها فقد خلعها منه وهو في
 الشرع عبارة عن الفرقة على عوف يأخذه الزوج وفيه نظير من جهة انه لو خلعها على
 ما ثبت لها عليه من القصاص والديون وغرد ذلك فانه يصح ولا يمانع فالاحسن ان يقال
 فرقة على عوفين راجع الى الزوج في اصل الخلع ليجتمع على جوارحه وجاز به القرآن والسنة **قال**
الله تعالى فلا جناح عليكم فيما افترت به وعن بن عباس رضي الله عنهما ان امرأة ثابت بن قيس
 ابنة النجمر فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس ما اعيب عليه من خلق ولا دين ولكن اكره الكره
 في الاسلام فقال يا رسول الله ما افترت به عنك عليه من خلق ولا دين ولكن اكره الكره
 عليه وسأقبل الحديث وطلقها تطليقة رواه البخاري ولا فرق في جواز الخلع بين ان يخالع على القصد
 اق او على بعضه او على ماله اخر سؤالا كان اقل من الصداق او اكثر ولا فرق بين العين والدين و
 المنفعة وضابطه ان كلما جاز ان يكون صداقا جاز ان يكون عوضا عن الخلع لعدم **قوله تعالى** فلا
 جناح عليهما فيما افترت به ولانه عقد على بعض فاشبه النكاح ويشترط في عوض الخلع ان يكون
 معلوما متقولا مع سائر شروط الاعوان فاشبهه كالقدرة على التسليم واستقرار الملك وغير
 ذلك لئلا يخل الخلع عقد معاوضة فاشبه البيع والصداق وهذا الصحيح اما الخلع الفاسد فلا
 يشترط العلم به فلو خالعها على مجهول كشر غير معين او على حيلة هذه الدابة او خلعها بشرط
 فاسد كشرط ان ينفق عليها وهو ما لا يستلزم لها او خلعها بالمال اجد مجهول وغير ذلك
 بانه منه فلهذا الصورة بمهر المثل اما حصول الفرقة فلا ان الخلع اما نسخ او طلاق ان كان
 نسخ النكاح لا يفسد بفساد العوفين فكذا نسخ اذا الفسخ بجلى العقود وان
 كان طلاقا فالطلاق يحصل بلا عوفين وماله حصول بلا عوفين فيحصل مع فساد العوفين كما
 لنكاح بلا اولى كغوة الطلاق وسرايته واما الرجوع الى مهر المثل فلا ان قضية فساد العوفين
 او فساد العوفين والاخر والبضع لا يرتد بعد حصول الفرقة فوجب رد بذله كما مر في فساد
 العوفين قياسا بما ذكرنا ما يشبهه لئلا يمانع من ركنها فشرى لا يفسد الجليل به كالمساقاة

رسول

ومن صور ذلك



من صور ذلك ماله لو خالعها على ما شرى كنفها ولم يعلمه فانها تبين بمهر المثل فان لم يكن تركها
 شئ ففى الوسط انه يقع الطلاق رجعيا والذي نقله غيره انه يقع بائنا بمهر المثل قال الرافعي
 ويشبهه ان يكون الاول فيما اذا كان عالما بالحال والثاني فيما اذا اظن ان تركها شئيا قال النووي
 المعروف الذي اطلقه الجمهور انه يقع بائنا بمهر المثل وانه اعلم **واعلم** ان الخلع بما ليس بمال
 ماله لو خالعها ماله فانه يقع الطلاق رجعيا وقرئ بان المولى لا يقع بحال فكانه لم يطيع في شئ و
 الخلع على الميتة كالخمر لا كالمهر لانها قد تقصد للضرورة والمجوارح وقال القاضي حسين يقع
 في ذكر الخمر والمقصود رجعيا لئلا المذكور ليس بمال فلا يظهر طهره في شئ والصحيح انه يقع
 بائنا بمهر المثل وقطع به الاصحاب والخلع على ما لا يفسد على تسليمه وبالمهر قيمة الملك عليه كالخلع
 على الخمر ولو خالعها على عين فتلقت قبل القبض او خرجت مشقة للغير او معينة فردها او اذا
 تت منها صفة شروط فردها رجع بمهر المثل والاصح وقيل بقيمة العين بخلاف ماله لو خالعها على
 شئ موصوف في الزمة بصفات متغيرة فاعطته ذلك الشئ فبان معيناً فله رده ويطلقها بتسليم
 كماله لو قال انا اعطيتني ثوبا صفة كذا فانك طالق فاعطته ثوبا بثلث الصفة طلقته فان
 خرج معيناً فردته فخرج بمهر المثل على الاظهر بقيمة ذلك الثوب سلمها على قول ضعيف وانه اعلم **واعلم**
 انه يشترط ان لا يتخلل بين الايجاب والقبول كلام اجنب فان تخلل كلام كشر بطل الايجاب
 عليها ولا يضر اليسير على الصحيح **فرع** كثير الوقوع قالت الزوجة ان طلقني فانت بريد من صواب
 او نقدر ابرائك نطلق وقع الطلاق رجعيا ولم يبر من الصداق لئلا تعليق الا برأ لا يصح وطلاق الزوج
 طمعا في البرائة من غير لفظ صحيح في الالتزام لا يوجب عوضا قال الرافعي وكان لا يبعد ان يقال
 حلق طمعا في حصول البرائة وهي رغبة في الطلاق بالبرائة فيكون ذلك عوضا فاسدا فان
 شبه ما اذا ذكر خمر او غيره وانه اعلم **وهذا الذي** بحسه الرافعي نقله الخوارزمي ونقل
 في المسئلة وجهين بل جزم به القاضي حسين ونقله عن الرافعي في اخر الباب الخامس من الخلع
 فقال ولوقالت ان طلقني ابرائك من صداق وانه برئ فطلق لا يحصل الا برأ الذي تعليق
 الا برأ لا يصح لكن عليها مهر المثل لانه لم يطلق بها الا بالبرائة فلهذا صحته وانه اعلم
 قال الاثنان وما نقله من وجوب مهر المثل وقراءة المشهور خلافه فلا يجب شئاً ويقع
 رجعيا وانه اعلم **قلت** يعثر قول الرافعي ما لا منها ما احتج به من ذكر الخمر
 والخنزير المحرم والمقصود والميتة وعلق البيهقي بالطمع فيما قد يقصد زواجا
 البرائة من الصداق مقصودا لا محالة ومنها تقديره ايضا فيما اذا خالعها على ما تركها
 ولا شئ فيه انها تبين بمهر المثل لانه طلق طمعا في شئ ذكره في الشاملة السابقة

ووجه النور والحمد والى البيوت على تعليل الطبع ومنها لو تخالفا على ما بقى من صداقها
 ولو كان من قبله شيئا فله يتبين بهما الشك فيه وجهان فزعموا ان البيوت ورجح الحصول وفي
 يتبين بهما الشك فيه وجهان فزعموا ان البيوت ورجح الحصول وفي
 منه فان جعلت المال فعليه مهر المثل او مثل ذلك القدر قولان وان كانت عاملة فان جرت
 لفظ الطلاق فله تبين او يقع رجعيًا وجهان وان جرت لفظ الخلع فان قلنا ان الطلاق يجب
 المال نهنا اذن والا فوجهان بناء على ان لفظ الخلع يقتضيه ادلا انتج كلام القفال والصحيح
 ان مطلق الخلع يقتضيه المال وقد يجاب بان هذه الصور منها تعليل من جهة الزوج بخلاف
 سيلة البراءة فانه لا تعليل فيها من جهته بل من المرأة وانه اعلم **قال وتلك** المرأة نفسها
 ولا رجعة له عليها اذ اطلق الرجل زوجته على عوض او خالفها فلا رجعة له سواء كان العوض
 صحيحا او فاسدا وسواء قلنا الخلع فسخ او طلاق لانها بذلت المال لتملك البضع فلا يملك
 الزوج ولاية الرجوع اليه كما ان الزوج اذا بذل المال صداقا لملك البضع فلا يكون للمرأة
 ولاية الرجوع الى البضع وانه اعلم **فرع** قال لزوجته خالفك بدنيا رعى ان العليل الرجوع
 فله يقع الطلاق رجعيًا ولا مال او ينفوا شرط الرجعة وتحصل البيوتية بمهر المثل وذلك لقول
 صاحب الشافعي قال بن سامة وبن الكليل في المسئلة قولان جمهور الاصحاب على القطع بوقوعه
 رجعيًا بلا مال ولو خالفها بماية على انه مع شئ من رد المائة وكان له الرجعة بنفسه شافعي
 على انه يفسد الشرط وتحصل البيوتية بمهر المثل فقليل يطرد الخلاف في المسئلة الاولى و
 وقيل بالجزم بالنكاح لانه ركن بقول الرجعة عنها ومع سقطت لا تعود وانه اعلم
فرع ركن المرأة بطلاق زوجته ثم خالفها صح على الاصح وقيل لانها لا تقبل رجوعا ان
 يركل في الخلع عبر او السفيه المحجور عليه ولا يجوز ان يركل المحجور عليه في القبض فان
 فعل قبض فغى التهمة ان الخلع يبرأ ويكون الزوج مضيقا لما له ولو ركعت المرأة في
 الاختلاع محجورا عليه او سفيه قال البيهقي لا يصح وان اذن الول فلو فعل
 وقع الطلاق رجعيًا كما اختلعت السفيه فتحصل البيوتية ويلزمها المال وهذان على
 ما ذكره المتول فيما اذ طلق اما اذا اضاف المال اليها فتحصل البيوتية ويلزمها
 المال اذا انشأ على السفيه وانه اعلم **قال ويجوز** الخلع في الطهر والحيض ولا
 يلحق المختلعة طلاق الطلاق في زمن الحيض حرام على ما سياتى ويستثنى
 من ذلك ما اذا طلقها على عوين وكذا اذا خالفها راجع لذلك باطلاق قوله تعالى
 فلا جناح عليهما فيما افتدت به وبان النبي وراطلق الاذن لثابت بن قيس
 في الخلع من غير بحث ولا تفصال عند حال الزوجية وليس الحيض بامر نادى

الوجود وحق الشار

الوجود وحق الشار قال الشافعي ترك الاستفصال توقف بالاحوال مع قيام الاحتمال ينزل
 منزلة العموم في المقال والنبي صلى الله عليه وسلم لم يستفصل هذا على ما بين امر لا غير المعنى
 المحجوز للخلع اختلف فيه وجهين اعمق ان المنع في الحيض انما كان محافظة على جانبها لتضر
 بها بتطويل العدة فاذا اختلعت بنفسها فقد رفيت بالتطويل **والشار** ان بذل المال يشتر
 بقيام الضرورة او الحاجة الشديدة الى الخلاص وفي مثل هذا لا يحسن الامر بالتأخير و
 مراقبة الامور وتظهر ثمرة الخلاف في مسكتين اعمق اذا سالت الطلاق ورخصت به بلا
 عوض في الحيض فله يكون الطلاق حراما ان علمنا بالرضى فلا تحريم لرضاها لتطويل العدة
 تراثان وهو الاصح يحرم حين الضرورة ثم تحقق لعدم بذل المال الثانية لو خلع اجنبيا
 في الحيض فله يحرم حين الضرورة ثم تحقق لعدم بذل المال بل على الضرورة والاصح التحريم لانه
 لم يوجد منها رضى ولا بذل **وقوله** فلا يلحق المختلعة طلاق لانه ما تبين بالخلع والقبض
 لا يلحقها طلاق لانها اجنبية بدليل عدم جواز النظر والخلوة ونحوها وانه اعلم **فرع**
فرع توعدت ان الخلع يصح مع الزوجية للنكاح وكما يصح معها كذلك يصح مع الاجنبية
 واذ قلنا ان الخلع طلاق وهو الاصح ووجهه ان للزوجية متاعا على الزوج ولها ان
 تسقطه بعوض فجاز ذلك لغيرها كالمدين في زوجة لا يصح فلو قلنا ان الخلع فسخ
 لا يصح من الاجنبى لئن الفسخ بلا علة لا ينفرد به الزوج فلا يصح طلبه وانه اعلم
قال والطلاق ضربان صريح وكناية الطلاق في اللغة هو حل العقد والاطلاق
 ولهذا يقال ناقة طالق اس مرسلة تعرض حيث شئت وهو في الشرع امر محل قيد
 النكاح وهو لفظا جاهل ورد الشرع فمهره ويقال طلقت المرأة بفتح اللام
 على الاصح ويجوز ضمها والاصل فيه الكتاب والسنة واجماع اهل الملل مع اهل
 السنة وسنورد ذلك في محله للطلاق اركان منها اللفظ فلا يقع الطلاق او
 بمجرد النية ولو حرر لانه بكلمة الطلاق ولم يرفع صوته قدرا يسمع
 نفسه نقل المزن فيه قولين احدهما تطلق لانه اقوى من الكتب مع النية و
 والثاني لانه ليس بكلام ولهذا يشترط في طلاقه ان يسمع نفسه قال النووي
 الاظهر الثاني لانه في حكم النية المجردة بخلاف الكتب فان وقع الطلاق به حصول الافهام
 ولم يحصل ههنا وانه اعلم **ثم اللفظ** اما صريح واما كناية فالصريح ما لا يتوقف وقوع الطلاق
 به على نية لانه لذلك وضع من وضعه الشارع لذلك واما الكناية فهو يتوقف على النية و
 هذا بالاجماع ولا يقع الطلاق في الكناية بل انية وانه اعلم **قال في الصريح** ثلثة الفاظ

الوجود وحق الشار

او اذا شاء الله ان يثبته فانت طالق وفي هذه الصيغة وجبه انه يقع ولو
قال انت طالق ان شاء الله بفتح الهمزة وقع في الحال وفي وجهه لا يقع وفي ثالث يدق بين عارفي
الصح وغيره واختاره الرويان ومقتضاه وقوع الطلاق على الصحيح لكن صحح منيادته
من زيادته خلاف ذلك ذكره قبيل الفصل المفقود بالجملة فقال عندنا ان اصل الروضة ان
الشرطية بكسر الهمزة فان فتحت صارت للتعديل فاذا قال انت طالق لم اطلقك بفتح الملق
في الحال الا ان يكون الابطال من لا يعرف اللغة ولا يميز بين ان وان قال ولو قصد التعليق فيصير
قال الراجع وهذا الاشبه وقال النووي من زادته ان كان ممن لا يعرف اللغة لا يقع عليه
مطلقا ويحمل على التعليق قال وهو اصح وجه قطع الاكثرون والله اعلم **انتهى**
بالمختص ولو قال انت طالق ان لم يشاء الله تعالى واذا لم يشاء الله تعالى لم تطلق على
الصحيح الذي قطع به الجمهور ولو قال انت طالق لان يشاء الله تعالى فوجهان اصحهما
فصل الروضة انه الخلاص كما لو قال انت طالق الا ان يشاء زيد ولم تعلم مشية فانه
يقع الطلاق والقائلون بالصحيح يقولون ان هذا تعليق بغير المشية وهو غير معلوم
وايضاً فمعناه حصر الوقوع في حال عدم مشية الوقوع وهو تعليق على استحالة الوقوع
في خلاف مشية الوقوع وهو على المستحيل فيجمع بين الوقوع بخلاف مشية الله تعالى
في حالة التعليق على مستحيل لا يقع به الطلاق كما لو قال انت طالق بعدد
اسماء وهذا ما صححه الامام والغزالي وغيرهما وجرياً عليه القفال ونقله عن نص
الثاني قال الراجع وهو اقرب وهذا صحيح النووي في اصل الروضة يعني عدم الوقوع وانه
اعلم **مسألة** قال انت طالق ان شاء الله ولم يقصد تركه ولا تعليقاً بل اطلق فهل
يقع الطلاق ام لا هذه الحالة وهي حالة الاطلاق لم يذكرها اراعي ولا النووي قال الاشعري
رحمهما انه يقع والله اعلم **قائمة** اذا فرغنا على المذهب ان قوله ان شاء الله تعالى لا يقع معه
طلاق بشرطه كذلك ايضاً الاستثناء يمنع انعقاد التعليق كقوله انت طالق ان دخلت
الدار ونحوه ان شاء الله تعالى وينع ايضاً العتق كقوله انت حر ان شاء الله تعالى وينع
انعقاد النذر واليمين وينع صحة البيع وسائر التصرفات والله اعلم **قال ويصح**
تعليقه بالصيغة والشرط كما يصح تنجيز الطلاق وكذلك يصح تعليقه باستان
الاصح لذلك بقوله عليه افضل الصلوة والسلام المؤمنون عن شر وطهر وقاسوه على
العتق بان العتق وروايتهم بغير وهو تعليق عتق بالموت والطلاق والعتاق يتقار
بان في كثير من الاحكام والمعنى في ذلك ان المرأة قد تخالف الزوج في بعض مقاصده و
يكبره طلاقها ككون الطلاق ابعث العبادات الى الله عز وجل ولكنه يوجب موافقتها
فيعلق طلاقها بفعله ما يكبره او شره ما يريد به فان شئت ما يكبره او فعلت
او شره الا ان في مختارة الطلاق وكذا قاله الراجع وفيه منازعة من جهة

ان المعنى الذي

ان المعنى الذي ذكره يقتضيه وجود التعليق عند وجوده لا عند عدمه ولا يماثل بالفرق وايضاً
فما قيل من على المعنى ممنوع فانه لنه العتق محبوب الرب سبحانه وتعالى فناسب
ان يوسع فيه بالتعليق والطلاق مبغوض الرب فلا يشبه ذلك ولهذا روي انه عليه افضل
الصلوة والسلام قال لعاذرني الله عنه قال يا معاذ ما خلق الله على وجه الارض ابغض
اليه من الطلاق اذا عرفت هذا فاعلم ان التعليق بالصيغة والشرط باب متع يقتصر
فتقتصر على بعض الامثال ليدل ما ذكرنا على ما لم نذكره لان هذا الكتاب لا يليق به اشاع
الباع وقيل ذكره الامثلة يعلم ان الطلاق اذا علق بشرط لم يجز الرجوع في التعليق و
سواء علقه بشرط معلوم المجهول او محتمل لا يقع الطلاق الا بوجود الشرط ولا يحرم
الوطى قبل وجود الشرط ووقع الطلاق ولو شاء في وجود الصيغة او الشرط المعلق
عليهما لم يقع طلاق اذا اصل عدم ذلك ولو علق الطلاق بصيغة ثم قال عجلت ملكة الطلقة
المعلقة لا ينحل على الصحيح ثم الاشئلة ما اذا قال لزوجتي عند النكاح وغيره انت طالق ان
شئت فيشترط مشيتها في مجلس التواجب يعني النكاح فان اخرجت لم تطلق وان قالت
شئت على الفور طلقت وجه اشترط الا الفور لشئ واحد كما ان هذا التعليق استوعب
رغمه جواب منها فينزل منها منزل القبول في العقد والشرط ان يتضمن تنجيزاً و
تمليكها البضع فكان كما لو قال طلق نفسك فهو تفريق الطلاق اليها وهو تمليك للطلاق
على الجدي فيشترط لوقوع الطلاق تطبيقها على الفور **وكذا** لو قال طلق نفسك على ذابغ
على مائة ونحوها فيشترط الفور وتبين منه ويلزمها المسا قبل اخرته وطلقت لم يقع و
هذا اذا كانت الزوجة مكافئة لافنية اما لو كانت مجنونة او صغيرة غير مميزة لم تطلق
فان كانت مميزة فوجهان صحيح الشرط انها لا تطلق ايضاً ولو كانت غير افسية والباطن
طلقت في الظاهر وهل تطلق بالظن وجهان احدهما لا يقع وبه قال غير واحد كما علق
حيثها نقالت عفت وهو كاذبة فانه لا يقع بالظن والاصح في المحرر والمنهاج والتهذيب
وبه قال القفال وغيره انه يقع لئن التعليق في الحقيقة بلفظ المشية وقد وجدت الاما في
الباطن ولو شاءت بقلها ولم تنطق بلسانها قال الامام النووي يجب القطع بانها لا
تطلق بالظن ولا بالظن لاني الكلام الجار على النفس جواً واثراً الراجع التردد وحكمه
في الروضة في ذلك وجهين ولو قالت شئت فكن بها فان قلنا المعلق عليه اللفظ فما
لقول قوله وقلنا ما نفس الامر بالقول قولها حكمه محل ولو علق الطلاق بمشيتها
لانما بله لها فقال زوجتي طالق ان شاء الله لم يشترط المشية على الفور على الا
صح سواء كانت حاضرة او غائبة ولو قال لا ينبي ان شئت فزوجني طالق فما لا يصح

انه لا يشترط مشيئة الفور على اذا اطلق عليه ولو قال ان شئت وشاء فلان فانت
 طالق اشترط مشيئتها على الفور ومن شئت فلان لوجهاً الصحيح لا يشترط الفور
 واذا علق بمشيئها فإراد ان يرجع قبل مشيئتها لم يكن كسائر التعليقات في هذا
 كله اذا علق بقوله انت طالق ان شئت اما اذا قال انت طالق متى شئت
 طلقت مع شأه وان فارقته المجلس لانه تعليق على صفة لا تقتضي فوراً ولو قال انت
 طالق ان شئت انا مع شأه رفع الطلاق ولو قال انت طالق كيف شئت قال البغوي
 قال ابو يزيد والقول طلق شأه ام لم يشأه وقال الشيخ ابو علي لا تطلق حتى
 توجد مشيئة في المجلس مشيئة ان تطلق وان لا تطلق قال البغوي وكذا الحكم اذا
 قال على ان رجعي شئت كذا نقله الرافعي عن ابي عماد ذلك فرأى في التعليق قبل الولا
 فتضمن نقله عن ابي عماد وجهاً اشترط المشيئة وانه اعلم **ومنها** اذا قال انت طالق فلان
 يشأه ابوك ان لا تطلق فلا يقع ولا قال فلان يخل ابوك الدار فانها لا تطلق
 اذا دخل ولو قال انت طالق لولا ابوك لم تطلق على الصحيح **ومنها** ان زوجتان فقال من
 اخبرتني منكما بهذا فليس طالق فلفظ الخبر يقع على الصوق والكتب ولا يختص بالخبر
 الاخر فان اخبرناه صادقتين او كاذبتين معاً يقع الترتيب طلقنا معا وسواء قال من
 اخبرتني منكما بقوم زيد ونحوه او ما خبرتني ان زيد اقدم على الصحيح **ومنها** انت
 طالق بعد قوم زيد او اقدم فقومها طلق وتبين الوقوع في قول النصارى على الصحيح وتبين
 يقع الطلاق عقب القوم فلو ماتت ثم قدم زيد ذلك اليوم فعلى الصحيح ما كانت مطلقة ولا
 يرخصا الزوج ان كان الطلاق بائناً وكذا الوفاة الزوج قبل الفهر فقدم زيد فموت منه ولو
 خالعهما فاول النهار ثم قدم زيد فعلى الصحيح الخلع باطلا ان كان الطلاق المعلق بقدم زيد بائناً
 وان كان رجعي فعلى الخلاف فخلع الرجعية فالأظهر صحة خلع الرجعية لانها زوجة ولو قدم زيد
 ليلاً لم تطلق على المذهب الذي قطع به الجمهور ورواه اعلم **ومنها** اذا قال اذا دخلت الدار وكلت
 وكلمة زيد فانت طالق وانت طالق ان دخلت الدار وكلت زيداً طلقت بايها وجب
 فتدخل اليمين فلا يقع بالصفة الى الخبرين وان قال ان دخلت الدار وكلت زيداً بلاء
 الف فانت طالق فدخلت وكلت وقع طلقنا وباحدي الصفتين طلقة وان قال ان
 دخلت وكلت بل ان فانت طالق فلا يثبت من وجود الدخول والتكليم ويقع طلقة واحدة
 سواء تقدم الكلام على الدخول او ما خبر على الصحيح وقيل يشترط تقديم الدخول
 فلو ان قال ان دخلت الدار ثم كلمت زيداً فلا بد منها ويشترط تقديم الدخول
 وانه اعلم **ومنها** اذا قال ان كلمت هذا الزبيب فانت طالق فان كلمته طلقت فانت
 طالق فلا بد من كلامه قال انه كلمت هذه الزمانة فانت طالق فالكلمة الواجبة
 فانه لا يحسن

فانه لا يحسن وقال الامام ان بقى قطعة تحس ويجعل لها موضع لم يحسن وربما تنقطع بان
 تحس قطعة خبر وان دق بركة لم يبق له اثر في ترك الاحتياط قال الرافعي ما لوجه تنزيل
 الطلاق قال القاضي حسين على هذا التفصيل وانه اعلم **ومنها** الوقوع في الدار فقال
 ان لم يخبرين الساعة من رماه فانت طالق ففي فتاوى القاضي حسين انها ان قالت رماه
 مخلوق لم تطلق وان قالت رماه ادمي طلقت ليجوز ان يكون رماه الهوى او هرة لانه وجد
 سبب الحدث **ومنها** في المانع وشبهه بما اذا قال انت طالق فلان شأه زيد اليوم
 فخص زيد اليوم ولم يعمر في شئ فانه يقع الطلاق خلاف فيه سبق في الرخصة عن ابي
 في الخبر الباطن الرابع انه لو قال انت طالق ان لم يشأه وان لم يدخل الدار وان يفعل كذا
 او ما لم يعلم وجود الصفة قالوا اكثر من قالوا الوقوع في الدار لانه لا يخلو عن وجود
 المعلق عليه وانتار الامام عدم الوقوع وقال الرافعي هذا وجه واقوي قال الاصمعي **ومنها**
 قاله للنسوي لاشك في الصفة الموجبة للطلاق وانه اعلم **قلت** ايضا ما قاله النسوي
 انه وان كان الاصل عدم مشيئته زيد وعدم دخول الدار الا انه عارضة اصله النكاح وان
 حتمل وجود مشيئة بهذا الاحتمال ولا كذلك النكاح وقياس الصحيح هنا عدم الوقوع
 في مسألة الخبر لا حتمل صدقها فيما اخبرت به مع ان الخبر يصدق الصوق والكتب وانه
 اعلم **ومنها** لو قال كل كلمة كلمتني بها ان لم اقل مثلهما فانت طالق فقالت المرأة
 فانت طالق ثلثا فطرقت الخلاء من ذلك ان يقول انت تقولين انت طالق ثلثا
 او يقول انت طالق ثلثا ان شأته تعالى وانه اعلم **ومنها** لو قيل له يا زوج الحبة
 فقال ان كانت امصرتي بهذه الصفة فليس طالق فنظر ان كان قصد التحليص من
 عارضا وقع الطلاق والا فهو تعليق فينظر ان كانت بالصفة المذكورة طلقت
 لا فلا وكذا لو قالت له يا خبيث فقال لها ان كنت كما تقولين فانت طالق
 لنظر ان اراد المكافاة طلقت سواء ان كان خبيثاً ام لا وان قصد التعليق
 لم تطلق الا بوجود الخسة وان اطلق ولم يقصد المكافاة لا حقيقة اللفظ فهو
 للتعليق فان عرف بالمكافاة كان على الخلاف فانه يراعى الوضع والعرف والاصح وربه
 قطع المتولى مراعاة اللفظ فأن العرف لا يكاد ينضب فمثل هذا واجاب القاضي
 حسين بمقتضى الوجه الاخر فأن شك في وجود الصفة فلا اصل ان لا يطلق وانه اعلم
ومنها لو قالت يا احمق فقال ان كنت احمق فانت طالق فاما ما راجع مع معرفة الاحق
 قال الرافعي قال ابو العباس الروياني الاحق نقصت مرتبة امور واحواله عن مرتبة امثاله
 نقصاً ثانياً بلا سبب ولا مرض قال النسوي قال صاحب المذهب والتهذيب الاحق من يفعل
 الشئ في غير موضعه مع العلم بقبحه وفراسته والبيا ان من يعمل ما يفعله مع علمه

في قوله لو قال كل كلمة كلمتني بها ان لم اقل مثلهما فانت طالق ثلثا

بقيته وفي الحادي اعني الكبير من يضع كلامه في غير موضعه فيأت بالحسن في موضع القبيح
وعكسه وقال ثعلب الاحق من لا يستفع بفعله والله اعلم **ومنها** قال رجل لزوجته سر
قت اوزنيته فقالت لم افعل ذلك فقال ان كنت سرقت اوزنيته فانت طالق حكم
بوقوع الطلاق في الحال باقراره السابق كذا قاله الرافي والنووي جازمين به وفيه
نظر **ومنها** لو قال ان ضربت فانت طالق فطلق اذا مضى الضرب بالسوط او الو
كز واللكز ولا يشترط ان لا يكون عاكلا ويشترط الا يلام على الاصح والعرض وقطع
الشعر لا سيما ضربا فلا يقع به الطلاق وتوقف المزن في العضي ولو قصد ضرب غيرهما
فلا يقع به الطلاق وتوقف فاصابها طلق ولم يقبل قوله لئن ضربت ينفر ويحتمل ان
يقصد قال البغوي في فتاويه **ومنها** لو قال انك ظلمت فانت طالق فزانه حيا او ميتا
او نائما طلق وكيفي رؤية شئ من بونه وان قيل يعتبر الوجه وان رآته مستورا دون
المنام لم تطلق وان رآته في ماء مثاق او من وراء حجاب شفافي طلق على الصحيح و
ومنها لو قال ان كلمت زيدا فانت طالق وكلمته ولو كان سكرانا او مجنونا طلق
قال بن الصباغ يشترط ان يكون بحيث يسمع ويحكم وان كلمته وهو مغر عليه
او وهو نائم لم تطلق وان كلمته وهو مجنون قال بن الصباغ لم تطلق وعن القاض
انها تطلق قال الرافي والظاهر تحريمه على حنت الناس وان كلمته وهو سكران
طلق على الاصح ولو غفلت صوته بحيث لا يسمع لم تطلق وان وقع في سبعة
شئ فهو المقصود اتفاقا لانه لا يقال كلمته ولو نادته من مسافة بعيدة لا يسمع منها
الصوت لم تطلق فلو حلت الريح كلامها ووقع في سبعة فالذهب انها لا تطلق فلو حلت
وان كانت المسافة بحيث يسمع فيها الصوت فلم يسمع لوهول وشغل طلق فان لم
يسمع عارضا ربح او لغو فيه وجها لم يصح الرافي ولا النووي هذا شيا وصح الرافي
في الشرح الصغير الوقوع وجزم به في الشرح الكبير في طلاق الجمعة عند اسماع اربعين الا انه
فرس المسئلة في اسم نقط ونقله في التتمة عن نفي الشافعي واما النووي فاختلف في تصحيحه
فصح في تصحيح التنبيه لانه لا يقع وجزم به في طلاق الجمعة الوقوع **ومنها** لو قال ان
سرقت مني شئ فانت طالق فوقع ايها كسبا فاخذت منه شيا لا تطلق لانه
خيانة لا سرقة **قلت** كذا جزم به الرافي والنووي وفيه نظر من جهة ان العام لا
يفرق بين السرقة والخيانة فاذا افسر السرقة بالخيانة واخذناه بذلك ووقعنا عليه
الطلاق عملا به فزاده او اخذاه **ومنها** لو قال المديون لصاحب الدين اذا اخذ
منك مائة مائة طالق واخذ صاحب الدين مائة مائة طلق المديون سواء

كان المديون

كان المديون مختارا في الاعطاء او سكرقا وسواء اعطى بنفسه او اسلمه صاحب الدين
قال البغوي وكذا لو اخذه الحاكم ورفع له صاحب الدين فكتب العرائقون لا يقع الطلاق
اذا اخذه الحاكم ورفع له اليه لانه اذا اخذه الحاكم برئت ذمة المديون وصار المانر
حقا لصاحب الدين فلا يستقاله حق عليه فلا يصح باخذه من الحاكم اخذاه من المدي
ون لو تضى حقه اجنبي قال الرافي لا تطلق لانه بذل حقه لاحقه بنفسه
ولو قال ان اخذت منك مني لم تطلق باعطاء وكيله ولا باعطاء السلطان مع اعطاء
بنفسه فعلى القولين في المكره ولو قال ان اعطيتك حقل فامران طالق فاعطاه
باختياره طلق سواء كان الاخذ مختارا في الاخذ ام لا ولا تطلق باعطاء الوكيل
والسلطان لانه لم يعطه وانما اعطاه غيره **قلت** هذا صحيح حيث اراد ان لا
يعطيه بنفسه او يطلق اما اذا اراد بالاعطاء عموم الوفا وبقا الحق عليه او
فيمتثل باعطاء الوكيل والحاكم لانه غفل على نفسه لئن صرف اللفظ عن
حقيقته الى المعنى المباح صحيح مستعمل فيعمل به والله اعلم **ومنها** اذا
قال ان كلمتك فانت طالق ثم اعاده طلق وكذا لو قال اعبر في ذلك طلق
لانه كلمتها ولو قال ان بدائك بالكلام فانت طالق او بالسلام فانت طالق فيجوز
بالكلام لم تطلق وتعمل اليقين والله اعلم **ومنها** سئل القاض حين عن امرأة
صعدت على السطح بالمفتاح فقال ان لم تلتقي المفتاح فانت طالق فلم تلتقه ونز
لت فقال لا يقع الطلاق ويحمل قوله وان لم تلتقه على التلبيس كما قال اصحابنا
فحين دخل عليه صديقه فقال تغداسي فامتنع فقال ان لم تغداسي فامران طالق
فلم يعمل لا يقع الطلاق ثم تغد بعد ذلك معه وان طال الزمان انحلت اليقين فان
نوي ان يتغدا معه في الحال وامتنع وقع الطلاق وروى البغوي حمل المطلق على
الحال لاجل العادة **سئل** القاض ايضا عن رجل قال لامرأته ان لم تبيني هذه
الوجاهات فانت طالق فقلت واحدة منهم طلق لتغذ ربيع الجوع وان ذهبت
واحدة وباعتهم مع المذبح لم تطلق **سئل** عن من قال لامرأته ان قرأت سورة
البقرة في صلاة الصبح فانت طالق فقراها ثم فوت صلاته في الركعة الثانية
لم تطلق على الصحيح لئن الصلوة عبادة واحدة يفقد اولها بقا واخرها
والله اعلم **ومنها** لو قال لزوجتي ان غلبت ثوب فانت طالق فغلبته ا
جنبية ثم غلبته زوجها تنفيقا ففرقا وبالقاض حين انها لا

تطلق **لن** العرفي فمثل هذا يغلب والمراد في العرفي الفصل من الوسخ لم تطلق وان اراد
التشبيهي فلما وان اطلق فلا حث هذا كلام الروضة وقوله فلا حث هو الموافق لما قبله
فما صوابه حث وكذا هو في الرافعي وانه اعلم **ومنها** لو حلف شخص انه لا يخرج من البلد
يقض دين فلان بالعمل فعمله ببعض دينه وقضا الباقي من موضع اخر فخرج طلقت فلو قال
اردت ان لا اخرج حتى يوادى اليه من دينه واقض حقه قبل قوله في الحكم وقال البقوي في فتاويه
ومنها حلف شخص ان هذا الذي من فلان شهيد عدلان انه ليس ذلك طلقت على الصحيح لانها
ولو كانت شاهدة على البقي الا انه بقى يحيط به العلم كذا نقله الرافعي عن ابن العباس الرويان
واقره وتبعه النووي وقال الاشعري الحث غير صحيح على قاعدته فانه اذا حلف معتقدا انه
ذالك الشيء وليس آياه بموته جاعلا به فالافح ان الجاهل لا يحث وقدم صرح الرافعي بهذا
في اول كتابه الايمان اذا حلف بالطلاق انه لا يفعل كذا شهيد عدلان عنده انه فعله وتيقن
صدقهما او غلب على ظنه صدقهما لزمه الاخذ بالطلاق كذا نقله الرافعي عن ابن العباس
الرويان وتبعه النووي وقال الاشعري هذا التاميم الا اذا فرغنا على حث الناس فاعرفه
وهو قريب مما نرويه اعلم **ومنها** لو قال الزوجية ان خرجت من الدار بغير اذن فانت طالق وا
خرجها بعد نيل كبره اذنا وجهان القياس المنع كذا نقله الرافعي عن ابن العباس الرويان وتبعه
النووي ومقتضاه وقوع الطلاق وانه اعلم **ومنها** لو قال ان لم يخرج هذه الليلة من داري
فانت طالق فالحال بها مع اجنبى في الليل وجرد كالحال ولم يخرج مكانها لم تطلق وانه لو حلف لا يخرج
من البلد الا معها فخرجها وتقدم بخطوات فوجهان احدهما لا يحث للرفع الثاني بحيث لا
يحصل البر الا بخبر وجهها معا بلا تقدم وانه لو حلف لا يضر بها الا بالواجب فثمة فضرها
بالغضب طلقت **لن** الشتر لا يوجب الضرر بالغضب وانما يستحق به التعزير وقيل خلافة
كذا نقل ذلك الرافعي عن ابن العباس الرويان واقره وقال النووي الاصح انه لا تطلق في مسيلة
الضرر ولا في مسيلة التقدم بخطوات يسيرة وانه اعلم **ولو** سرق من زوجها دينارا فحلف
بالطلاق لثروته وكانت قد انقضت لا تطلق حتى يقع الاياس من رده بالموت فلو تلقى الدينار وجها
حيات لم يقع الطلاق على الخلاف على الحث بفعل المكره قال النووي ان تلف بعد التمكن من الرد
طلقت على المذهب وانه اعلم **ومنها** انه لو قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق وشار الى
موضع من الدار فدخلت غير ذلك الموضع من الدار فوقع الطلاق وجهان قال النووي
صحيحا الوقوع ظاهر لكنه ان اراد ذلك الموضع بين فيما بينه وبين الله وانه اعلم **ومنها**
قالت له زوجته هذا ملكك فقال ان كان هذا ملكي فانت طالق ثم ركبته فبعه فهل يكون اقرا
بانه ملكه وجهان وكذا لو تقدم الوكيل على التعليق حال النووي المختار وعلى الجاهل ان
لا تطلق اذ يحتمل ان يكون وكلا في التوكيل ببيعه او كان لغيره وله عليه دين فتعذر
استيفاءه فيبيعه ليملك ثمنه او اباعه غصبا او باعه بولاية كالتوكيل والاصح
والناظر في ذلك **ومنها** لو قال ان لم تغلق غدا فانت طالق فغلقت فوقع الطلاق

على الخلاف

طالق

على خلاف في المكره **ومنها** لو قال ان لم اطارك الليلة فانت فوجدتها حائضا ففي المزمع
انه حكا عن الشافعي ومالك وابي حنيفة انه لا طلاق واعتبر من وقال يقع الطلاق **لن** العنصرية
لا تعلق لها باليمين ولهذا الحلف ان يعصى الله حث وقيل ما قاله المزمع هو المذهب وا
ختاره القفال وقيل على قولين كفوات البر بالاكره كذا ذكره الرافعي في هذه المسئلة هنا عن
الرويان وتبعه النووي ثم اعاد الرافعي المسئلة في الباب السادس من كتاب الايمان في النسخ
السابع عن الخلفي على استيفاء الحقوق وجزم بما قاله المزمع حكما وتعليقا وانه اعلم **ومنها**
لو حلف لا يعي بالمكان الفلاني واقام بيوم العيد ولم يخرج الى العيد قال ابو شني
ويحتمل المنع نقله الرافعي عنه واقره وتبعه النووي **ومنها** لو حلف صم رجلا واسرته
على المراودة فقال ان لم تجي الى الفراش الساعة فانت طالق ثم طالت الخصومة
بينهما حتى مضت الساعة ثم جاءت الى الفراش قال ابو شني القياس انها طلقت كذا
نقله عنه الرافعي وتبعه النووي **ومنها** لو قال لزوجتي ان خرجت من الدار فانت
طالق وللدارستان بانه مفتوح اليها فخرجت الى البستان قال ابو شني الذي
يقتضيه المذهب ان كانت بحيث بعد من جملة الدار ومراقبتها لا تطلق ولا تطلق
كذا الشبخان عنه واقره قال ابو شني لو حلف لا يعرف فلانا وقد عرفه بر
وجهه وطالت صحته له الا انه لا يعرف اسمه حث على قياس المذهب وبه قال
الاستر بادي قال ولو قال ان تمت علي ثوب لي فانت طالق فوضع راسه على سر
مرفقة لها لا تطلق كما لو وضع عليها يديه او رجليه وانه اعلم **مسئلة** حلف
لا ياكل من طعام فلان ففنا هذا قال ابو شني حث واقره الرافعي هنا قال النووي هذا
مشكل **لن** المناعدة فوضع الشعاط وان لم يسمين في معنى المعادضة والافتحاح على
مسئلة الضيف وانه اعلم والمناعدة خلط المسافرين نفقتهم واكثر كهر الاكل
من المختلط ثم اعاد الرافعي المسئلة في آخر كتاب الايمان وفسرها بتفسيره اعلم
مما فسر النووي وذكر ما ذكر النووي في آخر كتابه من التخرج على مسئلة الضيف
وانه اعلم **ومنها** قال ابو شني لو قال ان دخلت الدار فانت طالق وخرجت دار فلان ما دام فيها
فانت طالق فتحوّل فلان منها ثم عاد اليها فدخلتها لا تطلق واقره الشبخان
على ذلك قال ابو شني لو قال ان اغتبتك فانت طالق فضررت ابنها طلقت وان
كان ضررت ناديب **قلت** كذا اطلقه وينبغي ان يقال ان اسرته او امرته او امرته وادعت
انها لم تغضب لعدم وجود الصفة اذ لا يلزم من الضرر الغضب وانه اعلم **ومنها**
لو قال ان اكلت من الدار فانت طالق فانت طالق فوضعت القدر على
الكانون واوقده غيرهما لم تطلق وكذا لو شرب الشر غيرهما ووضعت القدر
فيه كذا قاله العبادي واقره الشبخان **قلت** وهو صحيح فيمن عادت بها
شر الطبخ بنفسها اما ما جرت به عادة الاصحاب الشرقة ان المراودة

خادم وصلى تتول وجعل القدر على الكانون والوقيد والزوجة ترتبها في امر الطلج فتجده
الحديث اذ يصدق عليها انها طليقة فيعرفهم ويستمع اليهم ولهذا الميزان الزوجة تقول عن
مخاضها لم اقص في حقها ولم ازل اطلب واغسل عليه فليدع عن عرفي شايع يطرد
واسم اعلم **ومنها** لو قال ان كان في بيتي ثوب فاسرائ طالق وفيه سراج طلقت قاله العباد
وان قره الشيخان **قلت** وفيه نظر ومنها لو قالت له زوجتي لا طلاق لي بالجوع معك ففما
لان اجعت يوما في بيتي فانت طالق ولم ينو الممازاة فيعتبر حقيقة الصفة ولا
تطلق بالجوع زايه الصوم قاله العبادي واقرة الشيخان **ومنها** قال لزوجتي ان لم يكن
اسم من القدر ان لم يكن وبهله احسن من القدر فانت طالق القاض ابو علي والفقهاء وغير
جمالا تطلق واستدلوا بقوله تعالى لقد خلقنا الانسان فاما من تقويم قال الشروني معناه
الحكم والاستشهاد متفق عليه وقد نص عليه الشافعي قال الرويان وقال ان لم يكن في
حسن القدر فانت طالق وان كان زنجيا اسودا واسم اعلم **ومنها** اذ علق طلاقها
بحيضها فقالت حلفت وانكر الزوج صدقت بيمينها وكذا الحكم في كل ما لا يعرف الا
بها كقول اذ انصرت لي **قلت** طالق فقلت انصرت فانت طالق يقع الطلاق فيها ولو
علق طلاقها بزمانها فقالت زنت فزوجها ان كان طالق لانه على كل من رجع
فتو فاشبه الحيض واصح عند الامام واخرين لا تصح كالتعليق بالخلع وغيره
لأن معرفته ممكنة والاصل بقاء النكاح وطرد الخلاف في الافعال الحقيقية التي لا يكاد يتردد
عليها ولو علق بالولادة فادعتوا انكر وقال هو الولد مستعار لم تصدق على الاصح
وتطالب بالبين كسائر الصفات ولو علق طلق غيرها بحيضها لم يقبل قولها فيه
الا بتصديق الزوج ولو قال ان حلفت فانت طالق فقلت حلفت
وكذبها طلقت ولم تطلق ضررها على الصحيح ويشترط في التعليق بالحيض ان
تحيض ثم تظهر وحيث يقع الطلاق ان قال ان حلفت حيضة واطلق والمز
عب انه يقع برؤية الزوج ان تقطع قبل يوم وليلة ولم يعد الى نكاحه عشر يوما
تبينا انه يقع والله سبحانه وتعالى اعلم **ومنها** في تناوب الفغار لو قال ان كنت حاملا
فانت طالق فقالت انا حامل فاذ صدقها الزوج حكم بوقوع الطلاق في الحال وان
كذبها لم تطلق حتى تلد فان لم يلد فانت طالق اربع منهن فصاعدا وانما
حامل لا تطلق لئلا يعلق بقول النسوة ولو علق الطلاق بالولادة في شهر
اربع نسوة لم تطلق وان ثبت النسب والميراث لانها من تواجب الولادة وهو ضروري
عما بخلاف الطلاق والله اعلم **ومنها** لو قال ان لم اطلقك فانت طالق لم يقع الطلاق
من التولية ويصح ذلك التعليق بنفوذ دخول الدار والضرب وسائر الافعال بخلاف

ما اذا قال

ما اذا قال اذ لم اطلقك فانت طالق فانها تطلق اذا مضى زمان يمكن ان يطلق
فيه فلم تطلق وهذا هو المذهب في ان واذا وهو المنصوص والفرق بين ان واذا
ان حرف يوك على مجرد الاشتراط فلا اشعار له بالزمان بخلاف اذا فانها حرق زمان وقيل فيها
قيل قولان ولو قال مع لم اطلقك او معها اي اوحين او كلها لم يفعل او تفعل كذا فانت طالق
فصح زمن يسع الفعل ولم يفعل طلقت على المذهب كالمغفلة اذا واعلم ان لفظة ان
المكسورة اذا فتحت صارت للتعليل فلو قال ان لم اطلقك فانت طالق بفتح ان طلقت
في الحال لان يكون ممن لا يعرف اللغة وقال قصود التعليق فيقبل منه ويصدق قال
النووي يكون ذلك التعليق مطلقا اذا كان عاميا لا يفرق بين ان وان وهو اصح وبه
قطع المحققون وما قاله النووي نقله الرافعي عن الشيخ ابى حامد والامام القزالي
والبغوي واعلم ان قول العامي انت طالق ان دخلت الدار بفتح الدار بفتح
طالق ان دخلت الدار وان كانت للتعليل لانه لا فرق بين ان واذا والله اعلم **فرع**
علق طلاق زوجته بعنفه كدخول الدار مثلا ثم ابانها قبل الدخول خلع او بالثلاث او الدخول
او بواحدة او غير المدخول بها ثم وجدت العنفه في حال البسوة ثم جدد نكاحها ثم وجدت
الصنفه ثانيا في النكاح الثاني لم تطلق على المذهب الذي قطع به الاصحاب ويجوز الخلاف
في عود الايلاد والفقهاء لم يوجبوا العنفه في حال البسوة ثم وجدت في النكاح الثاني
لم تطلق على الرابع لئلا التعليق يتعلق بالنكاح الذي وجد التعليق فيه والنكاح
المجدد غيره فلو كان الطلاق رجعيًا ثم رجعا ثم وجدت الصنفه طلقت بلا خلاف
لانه ليس نكاح مجدد او لم تجز حالة تمنع وقوع الطلاق وهذه المسألة هي
التي يعبر عنها بعود الممين والله اعلم **قال ولا يقع** الطلاق قبل النكاح بشرط
توعد الطلاق الولاية على الممل كالمزوجة فلا يصح طلاق غير الزوج سواء كان
بالتنجيز كقوله لاجنبية انت طالق او بالتعليق كقوله لاجنبية اذ تزوجتك
فانت طالق وان تزوجت فلانة فهي طالق وحجة ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق
الا فيما يملك رواه غير واحد وقال الحاكم صحيح الاسناد وقال الترمذي انه حسن
واصح شئ روي في الباب وسأله البخاري اس شئ اصح في الطلاق قبل النكاح فقال
حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده روي لا طلاق الا بعد نكاح وبالقياس
على ما لو قال لاجنبية ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها ثم دخلت الدار فانها لا
تطلق بالاتفاق ولنا قول في المعلق انه يقع والمذهب انه لا يقع والله اعلم **قال وارجو**
لا يقع طلاقهم النصي والمجنون والنائم والكمره واما الثالثة الاولى فلقوله صلى الله عليه
وسلم رفع القلم عن ثلث عن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يحسن عقله

يعقل الخرجه ابوداود والترمذي وقال حسن واما المكره فقول من عليه وسئل لا طلاق
ولا اعتاق في غلاق رواه ابوداود وابن ماجه والحاكم وقال انه على شرط مسلم والفظا بن ماجه
والحاكم اغلاق بالالف وهو المفعول والغلاق الاكراه قاله ابو عبيد والقشيري وزوجيت
بن عباس رضى الله عنهما انه عليه افضل الصلوة والسلام قال وضع عن امية الخطا والاشيا
وما استكرهوا عليه رواه ابن ماجه وصححه بن حبان والحاكم وقال على شرط الشيخين **واعلم**
ان المبرسم والمغما عليه كالنائم واما الاكره فيقع طلاقه على المذهب لانه مكلف وجبته قوله
تعالى لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولين علما رضى الله عنه لاي ايجاب
عز المفترى عليه لهذا يانده ووافقه العسابة رضي الله عنهم على ذلك قوله على ان الكلامه حكما
كالصباح في رفعه فملاحة من سكره كذا في وقوع الطلاق وهو يقع طلاقه باطلا او جهانا
من شرب دواد ازال عقله لغير حاجة فحكمه حكم السكران لا اشتراكها في التعدي بالشر
واعلم ان المكره على تعليق الطلاق لا يصح منه التعليق كما يقع الاكراه تنجيز
الطلاق ولا من معرفة شروط الاكراه فانها قوتلتبس على كثير من العلماء في جعل
النقلها رفقا عن المتفق وكثير ما يقع في الفتاوى ما تقول السادة العلماء في رجل
اكره على طلاق زوجته الاكراه الشرعي لا يقع وهذا الجواب وان كان يقول انه صحيح
الا انه خطأ باعتبار عدم استيفاء السائل وقول كان بعض مشايخنا يفتي بمثل ذلك
فاتفق انه لا يفسد السائل في واقعة فاشبهه بفتح الاكراه الشرعي عنوه فوجده باعتبار
عرف ذلك السائل **ولانت** الصورة ان شخصاً حلف ان لا يشرب الخمر فمضى على امير كبير
وهو يشرب الخمر فحلف الامير عليه بالطلاق ليشرب معه فشرى واعتقد ان ذلك اكرها فبعد
ان كتب له لا يقع الطلاق فاخذ الفتوى منه وافتاه بالوقوع وكان بعد ذلك اذا كتب على فتوى
بذكر شروط الاكراه ولا يقتصر على قوله اذا اكره الاكراه الشرعي لا يقع اذا عرفت هذا فيشر
في الاكراه كونه المكره بكسر الراء غالبا قادرا على تحقيق ما عده به المكره بفتح الراء وقدرته اما
بولولية واما بتغليب او فلا محذور ويشترط كون المكره مغلوبا عاوضا عن الدفع به
او مقاربة واستفائه بغيره ويشترط ايضا ان يغلب على ظنه انه ان امتنع مما امر
اكرهه عليه ان يوقع به المكره والصحيح انه لا يشترط بتعريف ما عده به بل يكفي
الشراعي يحصل الاكراه بالتخوين اجملة كقوله لا تقتلك غدا ويشترط ايضا ان
لا يظهر ما يدل اختيار المكره بفتح الراء فان ظهر خلافه وقع الطلاق كما اذا اكرهه
ان يطلق زوجته ثملا فطلق واحدة فانه يقع وكذا ان اكرهه ان
يطلق بغيره الطلاق فطلق بالكتابة او تصريح اخر وبالعكس او اكرهه على تغيير
الطلاق فطلقه او بالعكس فلا عبرة بالاكراه في هذه الصورة ويقع ظهور اختياره
اذا عرفت هذا فلا بد من معرفة ما يحصل به الاكراه من المكره والملاصحة فيه فلا بد

قال النووي

قال النووي في اصل الروضة فيها يكون التخوين بذكر اكرها سبعة ارجو ونحن اقتصر
على ما يقع به والاصح انه ما يحصل به التخوين بالقتل والقطع والضرب الشديد والحبس
كذا اطلقه في الرشد وقيدوه في المذهب وغيره بالحبس الطويل وكذا يحصل الاكراه بالتخوين
بلاخذ المال واللافه وزاد الشيخ ابو علي الترمذي بنوع التحقيق لو حلف بوجبه قال
النووي الاصح ان الاكراه يحصل بان يكرهه على فعل يرش العاقل الاقدام عليه خوفا
به لعل هذا ينظر فيما يطلب منه وما عده به فقد يكون الشئ اكرها لطلوبه دون
مطلوبه وفي شخص دون شخص والله اعلم **واعلم** لا يحصل الاكراه بان يقول الشخص طلق
امراتك والاقامت نفسي او كفرة او تركت الطلاق ولا يقول شخص مستحق القصاص
طلق امرتك والا اقتضت منك والله اعلم **واعلم** ان الناس واليهما لا يقع طلاقه
على الراجح قال النووي في حديث رفع عن امية والمختار انه عام فيعمل به عموم الا فيها
ول الدليل على تخصيصه بغيره التلقات والله اعلم **فخرج** اخذ الحاكم الظالم شخصاً
بسبب غيره فطالبه به فقال لا اعرف موضعه او طالبه بما له فقال لا شئ له
عنوس فلم يخليه حتى يخلف له بالطلاق فحلف به كاذبا وقع طلاقه ذكره القفال
وغیره لانه لم يكره على الطلاق بخلاف ما اذا امسكه المصوم وقالوا لا تخليكه
حتى تخلف ان لا تذكر ما يجزيه فحلف لا يقع الطلاق اذا ذكره لانهم اكرهوه على الخلق
بالطلاق معنا والله اعلم **فخرج** تلفظ بالطلاق ثم قال كنت مكرها وانكرت المداة لا
يقبل قوله الا ان يكون محبوسا او معنالك قرينة اخرى فيقبل ولا يحل لاحد ان يشهد
عليه بثلثة الا اذا شهد بطلق الطلاق ومن شهد بذلك زورا او غرابة وقبانه وشها
وته كتوبة في صحيفته الخبيثة وسأل عنها والله بصير بما شهد والله اعلم **فخرج** طلق
احد زوجته بعينها ثم نسيها حرم الاستمتاع بكل منجها حتى يتذكر فلم يبادر به واحدة وقالت
انما المطلقة فلا يقع منه بقولها بسبب اولادها بل يطالب بعين جازمة انه لم يطلقها
فان نكر حلفت وقنع باليمين المردودة ولو طلق واحدة منها بان قال امواكلا طالق ولم
ولم يقصد واحدة بعينها طلقت واحدة على الابهام وبعينها هو والله اعلم **فخرج** قال في زوجته
الموعول بها انت طالق انت طالق انت طالق نظر ان كنت بين الطلقتين بكثرة قوتك
سكة التنفيس ونحوه وقع الثلاث فلو قال اردت التاكيد لم يقبل فلاحرا ويدين وان
لم يركت وقصد التاكيد قبل ولم يقع الاطلاق وان قصد الاستيناف وقع الثلاث
وكذا ان اطلق على الاظهر جريا على ظاهر اللفظ لئن التاكيد في اول من التاكيد
والله اعلم **فخرج** قال شخص لزوجته انت طالق ثملا وقع الثلاث ولو قال انت طالق
ونوس شقين او ثلثا وقع ما نوس ويول لذلك حديث بكافة في تخليق النبي صلى الله عليه

وسلم له ولله ما اردت الا واحدة ا فلو كانت الثلاث واحدة لما كان للتحليل فائدة و
حديث مسلم وغيره المدخول بها لانها تبين بالاولى والله اعلم **قال فصل واذا طلق**
امراته واحدة او شنتين فله مراجعتها ما لم تنقض عودتها فان انقضت عودتها كان له
نكاحها ويكون معه على ما بقى من عدد الطلاق الرجعة بفتح الراء على الافصح وكسر
هالفة وحل في الشرع عبارة عن الرد الى النكاح بعد طلاق غير بان على وجه
مخصوص والاصل فيها الكتاب والسنة واجماع الامة قال الله تعالى ويعولن
اعق برده هذه الآية قال امام الحرمين والرد الرجعة باجماع المفسرين وقال في
نقصية بن عمر مرة فلمراجعها لعن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم طلق
حفصة ثم راجعها رواه ابو داود والنسائي وابن ماجة وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين
فاذا طلق الحرة امته واحدة او طلقته بعد الدخول بلا عود فله مراجعتها
قبل ان تنقض العدة لما تقدم من الادلة ويصح الرجعة بالعجبة سواء احسن العربية
ام لا ولا يشترط فيها الاشهاد على الصحيح ولا يقبل التعليق فلو قال راجعتك ان شئت
فقاله مشيئة لم تنقض ويشترط ان تكون المراجعة معينة فلو طلق زوجته مبها ثم قال
راجعت المطلقة لم يصح على الاصح ولا يشترط رضي الزوجية فذلك **نعم** يشترط ان
يكون الرجعة بالقول الصحيح للقادر لئلا الرجعة استباحة مضاعفة فلو صح
بغير القول كالنكاح وقيل تصح بالوطى والقبلة والمباشرة بشهوة وصيغة
الرجعة ان يقول راجعتك او ارجعتك او ارجعتك وهذه الثلاثة صريحة وصح
ان يضيف الى النكاح او الزوجية او نفسه ولا يشترط ذلك **نعم** لا بد من اضافة
هذه الالفاظ الى مظهر او مضمر كقوله راجعت فلانة او ارجعتك اما مجرد را
جعتك فلا يكفي ولو قال رددتها في الاصح انه صريح فله هذا يشترط ان يقول
الى النكاح ولو قال امسكتك فله كناية ام صريح فيه خلاف صحيح الرافعي
في المحرراته صريح ونقله عنه في الروضة وسكت قال الاشعري في الصواب كناية
فقد قال في البحر ان الشافعي نصب عليه في عامة كتبه ولو قال تزوجتك او امسكتك
فله كناية ام صريح فيه ارجح الاصح في الروضة انه كناية **واعلم** ان مراجع الرجعة
محصورة على الصحيح لئلا مراجع الطلاق محصورة فالرجعة التي تحصل ايا
حتم ثم شرط صحة الرجعة بقاءها في العدة وكونها قابلة للمحل فلو اردت
او عود راجعها في العدة لم تنفع الرجعة لئلا المحل غير ملال في هذه الحالة
كما لا يصح نكاحها فلم تنقض عودتها فان الرجعة للحصول البيهنية
ثم ان جود نكاحها قبل ان تنكح زوجها اخر ابعده وقبل الاصابة او بعد الامانة

عادات اليه بها

عادات اليه بما بقى من عدد الطلاق ولا يهدم الزوج الثاني ما وقع من طلق امراته طلقين
راجعت الاصح بما روي عن عمر رضي الله عنه انه سئل عن من طلق امراته طلقين
وانقضت عودتها فتن وبت غيره وفارقها ثم تزوجها الاول فقال مع عوده بما بقى من
الطلاق وروى ذلك عن علي وزيد ومعاذ وعبيد الله بن عمر وبن العاص رضي الله عنهم وبنه قال
عبيدة السلماني وسعيد بن المسيب والحسن البصري ولين المطلقة والطلقات لا
تشران في التحريم المخرج الى زوج اخر فالنكاح الثاني والدخول فيه لا يهدم فانها كوطى الب
الامة المطلقة والله اعلم **قال** فان طلقها ثلثا فلا تحل له الا بعد وجوب خمسة اشياء
انقضاء عودتها منه وتزوجها بغيره ودخوله بها وانقضت عودتها وبينت انها منه اذا طلق
الحرة امته ثلثا والعبد طلقين سواء قبل الدخول او بعده وسواء كان في نكاح واحد او
كثر سواء كان الطلاق الثلاث بلفظ واحد او اكثر حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره و
يطاوعا في الفرج ويطلقها وتنقض عودتها لقوله تعالى فان طلقها اي الثلث فلا تحل له ما بعد
حتى تنكح زوجا غيره **واعلم** ان النكاح جاز بمعنى العقد وقوله تعالى ولا تنكحوا ما كنح ابا
وسم وبمعنى الوطى وقوله تعالى الزاني لا ينكح الزانية وترجمت هنا ارادة الوطى بورد
السنة فحالت بما يشئ رضي الله عنها جازت امراته رفاعة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان كنت
عنه رفاعة فطلقني فبنت طلحة فزوجت بعبد الرحمن بن الزبير بفتح الزاي وانما معه مثل
هوية الشوب فقال عبد الرحمن كذبت يا رسول الله والله ان لا امركها غيرك الا اذيت فقبس رسول
الله صلى الله عليه وسلم وقال تريون ان ترجعي الى رفاعة لاحق تذوق عيشتي ويذوق
عيشتك واراد به الوطى وسرت عيلة شبيها بالعدل وانما لم يجعل الاصابة
شرط لان التزوج لاجل الاطلاق لا لاجل الاستمتاع والنكاح وانما يراد للاستمتاع
لا للاطلاق والله اعلم **فروع** العدة تكون بالعمل والاقرار والا شهر فاذا ادعت المعتدة
بالا شهر انقضت عودتها فانكر الزوج صدق بيمينه لانه اختلاف زومت خلافه واما عدة
الحامل فتتقضى بوضع الحمل التام المدة حيا كان او ميتا او ناقص الاعضاء او منقضاء ما
ظهر فيه صورة الادم فان لم يظهر فقولان فاذا ادعت وضع حمل او سقط او منقضية
اذا اكتفينا بها صدقت بيمينها وقيل لا بد من بينة **واما** المعتدة بالاقرار فان طلقت
في الظاهر حبت بقية الظاهر قرارة وان طلقت في الخيف اشترط مضع ثلثة اطهار
كاملة ثم ان لم يكن لها عادة في الخيف مستقيمة بان لم يكن حاجت ثم ظن احبها
او كان لها عادة مشطرية صدقة بيمينها اذا ادعت انقضاء الاقرار المدة الا ان كان
نكحت عن اليمين حلل الزوج وكان له الرجعة وان كان لها عادة مستقيمة صدقة في انقضاء عودتها

على وقف العادة وهل تعتد نيتها دونها مع الامكان وجهان اصحهما عند الاكثرين تصديق
 بيمينها لئلا العادة قد تعتبر والله اعلم **قوله** طلق زوجته ثلاثا ثم غاب عنها ثم حضر اوله
 يحضر وامهت انها تزوجت بزواج اخر احلها وكان قد مضى زمن تمكن فيه صوقها
 كره ان يتزوجها للاحتياط ولا يحرم لاحتمال صوقها ولتعذر البينة على
 الوطى وانقضت العدة قال الامام وكيف لا والاجنبية تنكح اعتمادا على قولها انها
 خلقة من الموانع وعلى يجب على الزوج البحث عن عفة العال قال الرويان يجب
 في زماننا وقال ابو اسحق يستحب رآته **اعلم قال فصل اذا حلف ان لا**
 يوطى زوجته مطلقا او على مدة تزيد على اربعة اشهر فهو مؤل بهذا الفصل
 الا لا وهو في اللغة الحلف والشرع الحلف على الامتناع من وطى الزوجة مطلقا
 او اكثر من اربعة اشهر وكان طلاقا في الجاهلية فغير الشارع ومنه والاصل
 فيه قوله تعالى للذين يؤمن من نساءهم تربص اربعة اشهر فان فاذا فاته غفور
 رحيم وقال انس رضي الله عنه الا رسول الله صلى الله عليه وسلم من نساك شهر
 وكانت اشكيت رجليه الشريفة فاقام ثم شرب له شقاً وعشرين يوماً ثم نزل
 فقالوا يا رسول الله شهوراً فقال الشهر شقاً وعشرين يوماً ثم نزل
 فخص الحلف بالله تعالى الا قولان الجدي والاظهر لا يختص كما هو الظاهر
 اطلاق الشيخ لا طلاق الآية فعل هذا القول ان وطئتك فعلن صوم او صلو
 او جمح او فعبس حراً واذا وطئتك فانت طالق او فبضرتك طالق ونحو ذلك كان
 مؤثراً بشرط انعقاد هذه الاكثر امانة ان يلزمه شئ لو وطى بعد اربعة اشهر
 فلو كانت اليمين تنحل قبل مجاوزة اربعة اشهر لم تتعقد فلو قال ان وطئتك
 فعلن ان اصاب هذا الشهر او صومه او صوم الشهر الفلان وهو ينقض قبل مجاوزة
 اربعة اشهر بين حين اليمين لم يعقد الا لا ولو قال ان وطئتك فعلن ان اطلقك
 فليس بمول لان لا يلزمه بالوطى شئ والله اعلم **قال ويؤجل لها ان سالت**
 بعة اشهر ثم يختبر بين التكفير والطلاق فان امتنع طلق عليه الحاكم اذا صبح
 الا لا ضربت المدة وهو اربعة اشهر بنص القرآن العظيم سواء كانا حريين او
 قتيين او احدهما حر والاخر رقيقا لظاهر الآية ولانها مدة شرعت للمرجع وهو
 قلة الصبر عن الزوج فلم يختلف بالرق والحرية لمدة العنة وكس الحيفين وليس
 المراد بغير المدة انها تشتقر الزمان يضربها كالعدة بل المراد ان يجلل اربعة

اشهر من غير

اشهر من غير حاكم لانها ثابتة بالنص والاجماع **نحو** ان كانت المرأة رجعية فاما
 لمدة تقرب من الرجعة وهو الاجل ما هو حق للزوج كالاجل لرجع المديون فاذا
 انقضت المدة والزوج لم يصبر وطالت المدة بالغة ولا مانع والفتنة الجماع
 به فاذا رجع لانه امتنع ثم رجع فان جامع وادناه ان تغيب العنة والفرج فقد
 وقاها حقها لئلا سائر الاحكام تتعلق بالخشعة ولا فرق بذلك بين الشب والكبر
 من شرط البكر اذها العذرة نص عليه الشافعي لئلا الالتقال يكون غائبا للآية
 ولا فرق فربما ان يطأها في حالة يباح له الوطى امر لا مع قيام الايام للزوجية ولا فرق
 بين ان يكون اختيارا او كرها على الصحيح وتحصل الفتنة ويرفع الايام ولو وطئها وهو
 مجنون فالنص حصول الفتنة لئلا وطئه كوطى العاقل في التحليل وتقرير المهر و
 سائر الاحكام وفي وجه لا تحصل ويطلب عقب انا قته **واعلم** وفي الصحيح اذا وطى
 وهو مكبر او مجنون لا تنحل اليمين وان حصلت الفتنة وبطلت حقها من المطالبة فاما
 اذا وطئها سواء كان في المدة او بعدها سواء كان في التضييق او قبله فان كانت اليمين
 بالله لزمه الكفارة على الاظهر للاخبار الواردة على ذلك وللآية وقيل لا كفارة عليه لقوله
 تعالى فان فاذا فاته غفور رحيم واجاب القايلون بالاظهر للكفا بان الغفرة والرحمة
 انما ينصرفان فان البعض به الفتنة الموجبة للكفارة منوط باليه فانما يوجب
 بالطلاق لما روي سهل بن ابى صالح عن ابيه قال سالت ابا عبد الله عن رجل طلق امرأته
 عن بولي فقالوا كلهم ليس عليه شئ حتى يمضي عليه اربعة اشهر فيؤتى فان فاته
 والا طلق فان لم يطلق فوجهان احدهما يجبر عليه بالعيس والتضييق بما يليق
 بحاله لئلا او يطلق ولا يطلق الحاكم لقوله تعالى فان عزموا الطلاق فامضاه الي
 الازواج ولا فة تخير بين شيئين الفتنة او الطلاق فاذا امتنع لم يقع القاض
 مقامه كمن اسلم على اكثر من اربع خسرة والثاني يطلق القاض عليه وهو الاصح
 لانه حق لمعين يتوخله الشبهة فينبى عنه الحاكم كالدين وينارق اختيار الاربع
 لانه لم يتعين حق واحدة منهم واذا طلق القاض فانما يطلق واحدة رجعية فلم
 طلق الحاكم شران الزوج وطى قبل الطلاق تبين ان لم يقع وكذا لو بان انه طلق
 قبله لم يقع طلاق الحاكم ولو وقع طلاق الحاكم او لا وقع على الاصح وقيل ان جمل
 الزوج طلاق الحاكم لم يقع **وقوله** ان سالت يؤخذ منه انها اذا لم تسأل لا
 يطالب الزوج بشئ وهو كذا كالمديون لا يطالب بشئ ما لم يطلبه ربه ثم
 اذا لم تسأل لا يستلحقها بالتأخير حتى لو تركت حقها ورعت به شرعا

لها فلما العود الى المطالبة لئلا يفسد بتعدد وتقتصر المطالبة بالزوجة فليس
 لولى المرافقة والمجنونة المطالبة **نعم** بحسن من الحاكم ان يقول له انتى بالغبية
 او الطلاق وانما يفتيق عليه اذا بلغت او نافت وطلبت وكذا ليس للسيد
 المطالبة لئلا استماع حق الامة **وقول** الشيخ ثم يخبر بين التكفير والطلا
 يفيد شيئين احدهما ان المطالبة تكون بالغبية وهو الوطى او الطلاق وليس
 لها ان توجه الطلب نحو احدهما بل يجب ان يكون المطالبة مترددة بين الامرين وهو
 كذا لما جزم به الرافعي والنووي والشيء الثاني انه اذا رغبت الزانية لا يطالب حتى يكفر
 اولا لوطى قبل التكفير لا يجوز تغيره بالتكفير لغيره ذلك والله اعلم **فريع** قال والله لا ابا معك
 ثم اعادة ذلك مرتين فصاعدا وقال ادوت التاكيد قيل وكانت بين واحدة سوار طال
 الفصل امر لا سوار اخذ المجلس او تعود على الصحيح وان قال ادوت الاستئذان
 تعودت اليمين وان اطلق فتقول ان المتولى ان اخذ المجلس فلا يظهر الحمل على التاكيد
 وان تعود لم يجب بالوطى الا كفارة وان حكما بالتعود تخلص من اليمين بوطيه واحدة
 وتعود الكفارة قولان الاظهر عند الجمهور انه لا يجب الكفارة واحدة وقيل تعدد
 وتعود الايمان والله اعلم **قال فصل الظهار** ان يقول الرجل لزوجته انت على
 كظهر امي فاذا قال ذلك ولم يتبعه بالطلاق صار عايدا لزمه الكفارة
 الظهار مشتق من الظاهر لانه موضع كبر الركوب والمرأة مركوب الزوج وقيل انه
 مأخوذ من العلو قال الله تعالى فما استطاعوا ان يظهروه اي ان يعلوه فكانه قال
 علوس علوس عليك كعلوس على امي وكان طلاقا فزاجا هلية ثم نقل الشارع وحكمه
 الى تحريمها بعد التعود وجوب الكفارة وبقي محله وهو الزوجة حراما والظهار
 بالاجماع لقوله تعالى وانهم يقولون منكر من القول وزورا بخلاف قوله انت على حرام
 فانه مكروه وان كان اخبارا بما لم يكن لئلا يظهار الكفارة العظمى وهي انما يجب
 في المحرم كالقتل والفسخ من معناه ونحو لفظ التحريم كفارة يمين واليمين والعن
 ليا بتحريمين ثم صورة الظهارة الاميلية كما ذكره الشيخ ان يقول انت على
 كظهر امي وهي صريحة في الظهار ونحوها كما في الصلوات كقوله انت معي او
 عنوس او مني اول كظهر امي وكذا لو ترك الصلوة فقال انت كظهر امي ولم يقل
 على وعن الواكس انه اذا ترك الصلوة كان كناية لاحتمال ان يزيروا انت محرمة على
 غيري والصحيح الاول كما ان قوله انت طالق صريح ولم يقل مني ومنى ان يصريح
 بالظهار وقال ادوت غيره لم يقبل منه على الصحيح كما لو ان يصريح بالطلاق وادى
 غيره لا يقبل

غيره لا يقبل ولو قال حملتي او نفسي او ذاتي فهو كظهر امي وان شبهها ببعض
 اجزاء الامر فنظر ان كان ذلك العنصر مما لا يذكر في معرض الاكرام والامانة كاللبطن و
 الفرج والصدر واليد والرجل والشعر فتقولان الاظهر انه ظهار لانه تشبيه بعنصر
 محرم فاشبه الظاهر وان كان مما يذكر في معرض الاكرام والاعزاز والاكرام كقوله انت على
 كعين امي فان اراد الكرامة فليس بظهار وان اراد الظهار فظهار على الاظهر
 وان اطلق فوجها في الاصح لا ظهار ولو قال كزوج امي فكقوله كعين امي ولو قال
 كسر اسنم فظهر هو كيد امي به قطع العراقيون وهو الاظهر في المنهاج او كعين امي وهي
 طريقة المروضة فيجب الخلاف والتفصيل قال الرافعي وهو الاقرب ولو قال انت على كامي
 او مثل امي فان اراد الظهار فظهار وان اراد الكرامة فلا وان اطلق فليس بظهار
 على الاصح وبه قطع اكثر من اذا اصل عودته **واعلم** ان تشبيه الزوجة بالجدوة
 سواء ان كانت من قبل الاب او الام يكون ظهارا قطع به الجمهور لانها منهن ولو
 نهن ولو نهن يشاركن الام في العتق وسقوط القصاص ووجوب النفقة وقيل
 فيه خلاف كالتشبيه بالبنت ولو شبهها بالمحرمة من النسب كالبنات والاعوان
 والعمات والخالات وبنات الاخ وبنات الاخت ففيه خلاف المذهب انه ظهار وما
 المحرمات بالنسب كالمحرمات بالرضاع **ومعناه** والمساورة فقيهن خلاف منشر
 المذهب ان شبه بمن لم تنزل محرمته عليه منهن فهو ظهار والاطلا ولو شبهها بمن
 لا تحرم عليه ابدا كاجنبيه ومطلقة ومعتدة واخت امرأة ونحو ذلك فليس بظهار
 قطعاً سواء طراد ما يرد التحريم كان كمن بنت الاجنبية او ام امها ولا محرمات او لم يطرأ
 ولو شبه بملأ عنه فليس بظهار ولين تحريمها وان كان موبداً الا انه ليس بالحرمة ولا
 للموصلة ولو شبهها بظهر ابيه وابنه او غلامه فليس بظهار والله اعلم **فاذا** صح
 الظهار رتب عليه حكمان احدهما تحريم الوطى الى ان يكفر ولا يحرم سائر الاستمتاع
 على الاظهر عند الجمهور الحكم الثاني وجوب الكفارة بالعود وهو ان يسكنها في الشكاح زمانا
 يمكنه ان يطلقها فيه ولم يطلق لئلا تشبهها بالام يقتض ان يسكنها زوجة فاذا
 اسكنها زوجة فقد عاد فيها قال لئلا العود للقولين اختلفت ولهذا يقال فلان قال قد لا
 ثم عاد فيه فعاد له اي غافله ونقضه فاذا وجد ذلك وجبت الكفارة لئلا الكرامة
 لانه عاد لما قال فكان من حقه انه اذا قال انت كظهر امي ثم يقول عقبه انت طالق ونحو
 ذلك مما يحصل به الفرقه والله اعلم **فريع** اعلم ان الرجعية زوجة ولا يحقها الطلاق
 قطعاً ويصح خلعهما على الاظهر وكذا يصح الايلاستها والظهار **فماذا** انما هو الرجعية
 لم يفسر بترك الطلاق عايداً لانه ما جاز ان يتركها فله حجب

انما الظهار هو الذي يشبه به المحرمات من النسب والرضاع والمساورة

فلو راجعها فلا خلاف انه يعود الظهار واحكامه فلو لم يراجعها وتركها حتى انقضت عودتها
 وبانت منه شركتها فليعود الظهار بخلاف فرعون الخث والمذهب انه لا يعود ولو لم يكن
 رجعية بل زوجية وعاد وجبت الكفارة ثم ظلمها رجعيًا او بائناً لم تسقط الكفارة
 فاذا جدد النكاح استمر التحريم الى ان يغير حكمنا بعود الخث ام لا لئن التحريم جعل
 في النكاح الاول وقد وجد وقد قال الله تعالى في تحريم رقية من قبل ان يتماشى والله اعلم
قال والكفارة عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب فان لم يجد فصيام شهرين
 متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً كل مسكين ستة الا يحصل
 وليها حتى يغير كفارة الظهار كفارة ترتيب بنص القرآن قال الله تعالى والذين يظلمون
 من اناسهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقية من قبل ان يتماشى فمن لم يستطع ذلك ثم
 عظمون به والله بما تعملون خبير لئن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماشى
 فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً لا يثبت ذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سلمة ابن صخر لما ظهر من امره **وخصال** الكفارة ثلاث الاولى العتق والى
 في الكفارة من النية للحديث المشهور ولئن الكفارة حق وجب تظهيرها فيجب فيه
 النية كالزكوة وتكفي فيه الكفارة ولا يشترط ذكر الوجوب لئن الكفارة لا تكون
 الا واجبة ولا يكتفي فيه نية العتق للواجب عن غيره ذكر الكفارة لئن العتق فوجب
 بالقدر ولا يجب تعيين سببها لكونها عن ظهار وجماع او قتل او كفارة يمين كما لا
 يجب تعيين المال المذكر فيه ولو لزمه كفارة ظهار وجماع مثلاً باعتق رقبة بنية
 الكفارة نسيبت عن احوالها وكذا الوسام او الظلم فان قلت ما الفرق بين الكفارة و
 الصلوة حيث يعتبر فيها التعيين فالفرق ان الصلوة البدنية اضيق ولهذا
 منعت التوكيل فيها وايضاً فان مراتب الصلوة متفاوتة في المشقة فان وقت الصبح
 اشق وعدد الظهور اكثر ولا تفاوت بين الكفارة الظهار والجماع ثم اذا عتق بعد
 ذلك ما اتى به عن كفارة تعين وامتنع صرفه الى غيرها كما لو عتق ابناً ولو
 عتق في الاثر الكفارة الظهار مثلاً وكانت عليه كفارة يمين لم يجزه عما كان او خطاً
 كما لو نوى ركعة مال بعينه فكان نالماً لا ينصرف الى غيره بخلاف ما لو نوى من رقة
 حوت غامطاً وعليه غيره فانه يرتفع على الاصح لئن دفع المتولى يتضمن رفع الكفارة
 عن الكفارة معينة لا يتضمن الاجزاء من اخصر وهذا يشترط ان تكون النية مقاة
 رقة للاعتاق الاطعام قال فواصل الرقعة الصحيح انه يشترط وتلي يجوز
 تقديرها كما ذكرنا وقال في شرح المذهب اصح الوجهين جواز تقدير نية الزكوة
 في اشارة الكفارة والزكوة نزلت في سواها وهذا هو الصواب وظاهر

النفس انتهي والله اعلم

النفس انتهي والله اعلم **واعلم** ان شرط الجواز في الزكوة ان تكون النية مقارنة للعدل
 فاعرفه وقياسه هنا كذا اذا عرفت هذا في شرط الرتبة الجزئية عن الكفارة ان
 بعدة شروط الاسلام والفظ الايمان اول لانه نص القرآن واللامه من العيوب
 المنقورة بالعدل وكما الرقي والخلع عن العود فلا يجوز اعتاق الكافر ثم شئ من الكفارة
 وبه قال مالك واحمد رضي الله عنهما وقال ابو حنيفة رضي الله عنه يجوز اعتاق الكافر
 ثم كفارة القتل لئن الله تعالى قال فتحرير رقية مؤمنة وجبتا يمين كفارة القتل
 عليها وحمل الشافعي المطلق على المقيّد وشبهه بقوله فاستشهدوا شهيدين من رجالكم
 انه محمول على المقيّد بقوله واستشهدوا ذوي عدل منكم **وقول** الشيخ سليمة اي من العيوب
 التي تضر بالعدل ضرراً بيناً لئن المقصود تكميل حاله للمفاد للعبادة وروايتنا الاحكام ما
 يحصل ذلك الا اذا استقل واقام بكفايته والا فيصير كالأعلى نفسه وعلى غيره فلا يجوز
 الرقن ولا من يجتأ أكثر الاوقات فان كانت افاقتة أكثر اجزاء وكذا اذا استويا على المذهب ولا
 يجوز سريقتين لا يرضى زوال مريضه فان رضى اجزاء ولو اعتق من وجب عليه القتل
 قال القفال ان اعتقه قبل ان يقوم للقتل اجزاء وان قومه فهو كسريقتين لا يرضى زوال
 مرضه ولا يجوز مقطوع احب الرجلين ولا مقطوع اغملة من انا مل اليد ويجوز مقطوع
 اغملة من غيرها ولا يجوز مقطوع اغملة من السبابة او الرضلى ويجوز مقطوع الخنصر
 من يد البنصر من اخبر ويجزي مقطوعهما من يد ويجوز مقطوع جميع اصابع الرجلين
 على الصحيح ويجزي نصف الخلق الذي يقدر على العمل والكتب ويجزي الشيخ ان
 قدر على العمل الاصح ويجزي الاعرج الا ان يكون شديداً يمنع متابعة المشي ويجزي
 الاعور دون الاعمى والمراد اعور لا تنعقد عينه بالعدل قال الشافعي ويجوز الاصم و
 يجزي الاخرس ان فهم الاشارة واذا فلا ويجزي الخفة والجنون والامه الرقاة والقناة
 ومفقور الاسنان وكذا الزنا وضعيف البطش والصغير وكذا انا قد بصير واما كمال الرق
 فلا بد منه فلا تجزى امر الولد وكذا المكاتب المكاتب صحاحه وان لم يؤد شيئاً من الخدم
 ولو ملك ما يعتق عليه بشيء او غيره ونوى عتقه عن الكفارة لم يجزى على الصحيح
 لئن العتق مستحق القرابة ولو اشترى عبداً بشرط العتق فالمذهب انه لا يجزيه
 عن الكفارة ولو اعتق من تحت قتلته في المحاربة اجزاه قاله القافح حين ويجزيه
 المدير المعلق عتقه بصفه والعبد الغائب المنقطع الخبر لا يجوز على المذهب
 والابق والمغضوب يجزيان اذا علم بحياتهما على الصحيح كمال الرق وظن اخص
 الصحيح في المغضوب عند الرافعي وقال النووي ان كان لا يقدر على الخلاء
 فلا يجزى كالزمن لعدم قدرته على التصرف وكذا قضية تصحيح التسمية

النفس انتهي والله اعلم

وحسب القليل به عن اكثر العراقيين وحسب من جمهور الخراسانيين الاجزاء الثمانية للملك
 المنفعة وهذا الذي جري عليه الرفع **واما** الخلق من العرفن ثلاثة منه فاما اعتق عبدا
 على ان يرد عليه وينتازا شللا لم يجزه عن الكفارة على الصحيح ولو شللا عوقا على غير العبد بان
 قال الانسان معتقة عبدا هذه كفارة بالذليل فقبل او قال له انسان اعتقه عن كفارة
 وعلى كذا ففعل فلم يجزه عن الكفارة والله اعلم **الفصل** الثانية الصيام فمن لم يجد المر
 قبة فعليه صيام شهرين متتابعين للاية شرع عدم الرقبة قد يكون بان لا يجدها او لا يجد
 ثمنها او يجد بثمن غال او يجدها وهو محتاج اليها للخدمة او ال ثمنها للنفقة اما العا
 دم بالحلية فلا لاية **واما** المحتاج فلان الحاجة تستغرق ماله فصار كالعادم كمن
 وجد المار وهو محتاج اليه فانه ينقل الى البلوك ولا يحل له الاجماع منعقد على
 ان السكن لا يمنع الانتقال الى الصوم للحاجة والمراد بحاجة الخدمة ان يكون به مرض او
 كبر او زمانة او ضامة لا يقدر معها على خدمة نفسه او كان لا يجد من نفسه
 في العادة مع الصحة فلم كان يخدم نفسه كواسط الناس لزمه الاعتناق على الراجح و
 المراد بحاجة الخدمة بالنفقة قوته وقوت عياله وكسوته وما لا بد منه من الاغاث وكذا
 شرب عبدا محتاج اليه للخدمة وهو لا يتقدر النفقة والكسوة بمذوق الرفع لم
 يقدره الاصحاح فيجوز ان يعتبر كفاية العمر ويجوز ان يعتبر سنة ربه بوجه قول
 البغوي انه يتردد له ثوب الشمار وثوب الشيف قال النووي الصواب الثاني يعني سنة
 قال ابن الرفعة قد تعرض له الاصحاح في كفارة اليمين فقالوا على ما حكاه الجماعة وغيره
 انه من ليس كفاية على الدوام ولو كان الضيعة او راس مال يتجر فيه وكان يحصل
 منها كفاية بلا مزب فلو باعها لتحصيل رقبة لصار فريدا المسكين لم يكلف بيعها
 على المذهب الذي قطع على به الجمهور ولو كان له ماشية تحلب فهي كالضيعة ان
 كان لا يزيد حليبها على كفايته لم يكلف بيعها وان زادت لم يربيع الزائد ذكره الماوردي
فرع له مال حاضر ولم يجد الرقبة اوله مال غايب لا يجوز له العدول الى الصوم
 في كفارة القتل والجماع بل يسير مع الرقبة او يصل الى المال لئلا كفارة على التراخي
 بتقدير ان يموت فتؤدى من تركته بخلاف الفاجز عن ثمن المار فانه يقيم لانه لا يمكن
 قسما الصلوة لومات في كفارة في كفارة الفها وجهان الضمور به فوات الاجتماع
 واثار الغزال والمتولي الى ترجيح وجوب الصبر عند عبارة الروحنة وما ذكره
 الغزالي والمتولي من وجوب الصبر صححه النووي في تصحيح التشبيه ويؤخذ من
 كلام الرازي والربيع ههنا ان الكفارات الواجبة بسبب محرم شهوة على الفور
 وقد ذكر ذلك في موضع اخر ان الكفارات كلها على الفور وقد مر سرح النووي في شرح
 مسلكه في حديث الجماعة في رمضان بلانها على التراخي في جميع الاختلافات الكثيرة

ما ظهر والله اعلم

ما ظهر والله اعلم بالصواب **ولو تعسر** عليه الاعتناق كفر بالصوم وهما الاعتبار
 باليسار والاعمار بوقت الاداء بوقت الوجوب امر بالغلط الحالي فيهما اقول اظهر ههنا ان
 اعتبار بوقت الاداء كالوضوء والتميم والقيام والقعود في الصلوة فعل هذا اذا كان موسرا
 وقت الاداء ففرغه الاعتناق وان كان معسرا ففرغه الصوم وان كان موسرا ما قبل
 ولو شرع في الصوم ثم اسراقه ولم يجب عليه الانتقال الى العتق على الاصح وقال المنز
 يلزمه فعل الصحيح في جواز الخروج من الصوم وجهان كالوجهين في روية المار في صلاة
 شقلا ففرضه بالتميم والله اعلم **فرع** اذا صار واجبة الصوم وجب ان ينوي من الليل لكل
 يوم ولا يجب تعيين جهة الكفارة ولا نية التتابع على الاصح ويجب تتابع الصوم بما هو
 نص القرآن فلم يوطى المتظار في الليل قبل تمام الصوم عصى الا انه لا ينقطع التتابع او
 فطر يوما ولو يوم الاخير لزمه الاستيناف ولو غلبه الجوع فانقطع بطل التتابع في
 النية في بعض الليل يقطع التتابع كتركها عمدا ولو شللا بعد فراغه من صوم يوم عمل نية
 فيه امر لا يلزمه الاستيناف على الصحيح ولا اثر للشلل بعد فراغ اليوم ذكره الرويان
 والمرتب يقطع التتابع على الاظهر لانه لا ينافي الصوم بخلاف الجنون والافهار كالجنون
 وقيل كالمرض وفي السفر خلاف وقيل كالمرض وقيل يقطع قطعاً لانه اختياري كذا حكاه
 الرازي والنووي وبالجملية فالذهب انه ينقطع التتابع بالغفل في السفر ولو اكره على
 الاكل فاطم وقلمنا يبطل صومه فيقطع التتابع لانه سبب نادر وهذا هو المذهب
 واذا اشتق فوصل المار الى ما فيه وقلمنا يبطل ففقط التتابع في قطع التتابع ولو اجه
 مكرها لم يبطل ولم ينقطع تتابعه على ما قطع به الاصحاح في كل الطرق وفي وجه
 يبطل وينقطع التتابع والله اعلم **الفصل الثالثة** الاطعام فمن لم يستطع في
 الصوم الهرم او مرض او مشقة شديدة او خاف زيادة المرض فله ان يكفر بالا
 طعام للاية الكريمة وهل يشترط في المرض ان لا يرجي زواله ام لا قال الاكثر ويشترط
 وقال الامام والغزالي ان كان يوم شهرين في غالب الظن المستفاد من الاطباء او من
 العرف فله العدول الى الاطعام وصحح النووي ما قاله ابن الامام والغزالي قال النووي
 وقد وافق الامام على ان الاخرين والله اعلم **في طعم** ستين مسكينا للاية لكل
 مسكين من قوت البلاء اذا كان مما يجب فيه الزكاة والمو رطل وثلاث باليقو
 ادى وهو مرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز صرف الكفارة الى كافر ولا
 الى حاشي ومطلبي ولا الى ما يلزمه نفقة كزوجته وقريب ولا الى عبد فلو صرف الى
 عبد ربيته بصفة الاستحقاق جاز ان كان باذن السيد لانه صرف الى الرعية

متجدد

النصف الاول الصغير والمجهول والله اعلم **فرع** لو عجز عن العتق والصوم ولم يقدر
 على اطعام عشرة الاطعم من واحد لزمه اخراجه بلا خلاف لانه لا يبول للاله طعام فلو
 عجز عن جميع خصال الكفارة استغفرت الكفارة فزومت على الاظهار **وقول الشيخ**
 ولا يجلد ولا يطهر لانه لا يملك الاية والله اعلم **فرع** قال الامراء انك على كل ما اظهر
 امره فظن ان اراد الشاكير بالثانية والثالثة فهو ظاهرا واحدا فان امسكها بعد المرات فهو
 عايد وعليه كفارة واحدة وان اراد بالثانية ظاهرا واخرت دعوت الكفارة على الجدي وان اطلق
 ولم يمتن شيئا فهل يتجوز الظاهر امره بعد دفعه خلافى والاظهار لا يتجوز به قطع بين
 الصباغ والمتن وقد تقدم ان الطلاق اذا كرر لفظه واطلق يتعدد الطلاق والفرق
 بين الظاهر والطلاق ان الطلاق اقوى لانه يزيل الملك بخلاف الظاهر روي ان الطلاق
 له عدة محصور والزواج مالم له فاذا اكرهه كان الظاهر راستين في المهور للزوج
 ولو تخافا صلت المصائب وقصر بكل واحدة ظاهرا او اطلاقا فكل مرة ظاهرا روي
 والله اعلم **قال واذا روي الرجل زوجته** بالزنا فعليه حد القذف لان يقيم البيعة
 او يلاعن فيقول عند الحاكم على المنبر جماعة من المسلمين اشهد بانك انتي لمن
 الصادقين **نعم** ميت بزوجتي فلانة من الزنا وان هذا الولد من الزنا وليس في اربع
 مرات ويقول الخامسة بعدوان يعقله الحاكم على لعنه ان كنت من الكاذبين هذا فصل اللعان
 وهو مشهور لا عن وهو مشتق وهو الابعاد ستم التلاعن بذكر ما يعقب اللعان من
 الاثم والابعاد لئلا يكون كاذب ليكون ملعونا وقيل لئلا يكون واحدا منها يتعد عن صاحبه بتا
 بيد التعزيم وهو في الشرع عبارة عن كلمات معلومة جعلت حجة للمضطرب في توقي لفظ
 فراشه والعقوبة العار واختير لفظ اللعان على الغضب والشهادة لئلا يلعن لفظه
 عصرية والشيء يشهر بالغريب وقيل لانه في لعان الرجل وهو متقدم **والاصل فيه** هو
 له تعالى والذين يرمون ازواجهن ولم يكن لهن شهادة الا انفسهن وشهادتهن احول
 اربع شهادتهن بالله انه لمن الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان
 من الكاذبين الايات وسبب نزولها ان هلال بن امية قذف زوجته عند النبي
 صلى الله عليه وسلم بشريك بن الشحمان فقال له النبي وم عليه البيعة **فجعل النبي**
 اوجده في ظهرك فقال يا رسول الله اذا رايا جونا رجلا على امراته ينطلق
 يلتمس البيعة فجعل النبي وم يقول البيعة او حذو فظهر له قال هلال والي
 بعثك بالحق ان كصا دق ولينزلت الله تعالى ما يبرئ ظهرك من الجلي فمنز
 لت هذه الايات وقيل غير ذلك فاذا قذف الرجل زوجته وجب عليه العتق

جابه النص

جابه النص وله مخلصان عنه اما البيعة واما اللعان كما نص عليه الخبر ثم روي
 يتقن الزوج انها زنت بان راها ترائي جاز له قذفها وكذا الواقعة به عنده ووقع
 في قلبه صدقها او خبره به ثقة او شاع ان رجلا زنا بها وراه غاربا من عند علي
 اوقات الرتبة فلم شاع ولم يبره او راه ولم يشع لولا ان لم يجبر في الاصح وقال الامام
 لوراه معها تحت شعارها على هيئة منكورة او راهها معه مرات كثيرة فزجل رتبة كان
 كالاستغناء مع الروية وتبعه الغزال وغيره ولا يجوز القذف عن حرم ما ذكرنا
 وهذا كله اذا لم يكن ولذا قال النووي قال اصحابنا واذا لم يكن ولو اطلاقا لا يلعن
 عن بل يطلقها اذا كرهها والله اعلم **وان كان** هناك ولو يتقن انه ليس منه وجب عليه
 نفيه باللعان هكذا قطع به الجمهور حتى يستفي عنه من ليس منه وفيه وجيه لا
 يجب النفي قال البخاري وغيره فان يتقن مع ذلك انها زنت قذفها ولاعن والاولا يقو
 فيها الجواز ان يكون الولد من زوج قبله او من وطئ شبهة قال الائمة وانما يحصل اليقين
 اذا لم يطاها اصلا ودونها وراثة به لاكثر من اربع سنين من وقت الوطئ او لاقل
 من ستة اشهر فانه انتهر الامر باللعان فيان بخسة كلمات كما ذكره الشيخ ويكون
 ذلك باسم الحاكم او نائبه ويستح امراته ان كانت غايبة من البلو والجهل وسوف في نفسها
 حتى تتميز عن غيرها واذا كانت عاترة كمن الاشارة اليها على الصحاح لئلا بها يحصل التعيين فلا يحتاج
 مع ذلك الى ذكر النسب والاسم وقيل جميع بين الاسر والاشارة ويقول في الخامسة ان لعنة
 الله على ان كنت من الكاذبين فيما رويتها بيد من الزنا للنص وان كان معناه ولو ذكره في الكلمات
 الخمس لئلا يترتب بمنزلة شهادة فيقول ان هذا الولد او العبد من زنا وليس مني فلو انتصر
 على قول من زنا على كيف قال الاكثرون لا احتقال ان يتعذر على الشبهة زنا فلا ينفق به الولد
 واصحهما انه كيف ولو اقتصرت على تولد ليس مني لم كيف ولو اقبل ذكر الولد في بعض الكلمات
 احتاج الى اعادة اللعان لتعبيه **وقول الشيخ** فيقول عند الحاكم عدا لا يؤمنه ولا اعتوا
 بصفة اللعان اللعان يمين ولا يؤمنه من امر الحاكم كما يكره الايمان **وقوله** على المنبر فجماعة
 من المسلمين معذات الاداب واظهر اربعة وليكونوا من اعيان البلو وصالحا يجر لئلا
 وذلك تعظيما الامر وسعوا بلغ في الورع **وقوله** اشهد هذا اللفظ المتعنت شهادته لم يزل
 اعلق بانه واقرب بانه ونحوه ان لمن الصادقين او ابدل لفظه الملعن بالامعاء والبول
 الغضب بالسخط او ابدل لفظ الغضب باللعن او عكسه لم يصح على الاصح في
 جميع ذلك وقيل لا يصح لانه اخذ باللفظ المامور به فاشبهه ان اخذ باللفظ
 الشهادة واذا بلغ الرجل لفظ اللعان والمراد لفظ الغضب لم يجب للحاكم ان يقول ان
 هذه الخامسة موجهة للعذاب في الدنيا وعذاب الآخرة من عذاب الآخرة في الآخرة

تعالى فان اشيا عليه ان لم تكن صادقا ان تبوء بلعنة الله تعالى ان ترجع عليه ان الذين
يشتركون به يومئذ واما نهر ثلثا قليلا اولئك لا خلاق لهم ان يقرب لهم ثلثا من ايها النهران
والاخرى ولا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكهم ولا يبرئهم ولا يحزنهم ولا يفرحهم ولا يمسح عليهم
ايها النصب لهم فان ايها اللعان شركهما وينبغي للحاكم ان يذكر هذا الحديث وهو
قوله صلى الله عليه وسلم انما امرأة ادخلت على قوم من ليس منهم فليست من
الله ولن يدخلها الله الجنة واما رجل وجد ولده وهو ينظر اليه استجب الله منه
وفضحه على رؤس الاولين والآخرين وفي رواية على الخلائق يوم القيمة رواه ابو داود
والشأن وبما بقية وصححه بن حبان والحاكم وقال انه على شرط مسلم واه علمه **قال**
ويتعلق بلعانه خمسة احكام سقوط الحد عنه وجوب الحق عليها وزوال الفراش
ونفي الولو والتحريم على الابن والله اعلم **واعلم** ان الرجل لا يجبر على اللعان بعد التقضي
بل له الامتناع وعليه كالاجنبي وكذا المرأة لا تجبر على اللعان بعد نفاذ الاذن
الزوج واجل اللعان ترتيب عليه احكام **منها** سقوط الحد عنه للمائة فانها اقامة اللعان
زوجه مقام الشهادة **ومنها** وجوب الحد عليها اذا تزوجها برضا اضافة الى حاجة الزوجة
وكانت مسلمة لقوله تعالى ويؤلفا عنها العذاب ان تشهد اربع شهادات بانه الله لمن اتى
فبين للمائة **ومنها** حصول الفرقة بينهما وهو الذي عبر الشيخ عنه بزوال الفراش وهذه
الفرقة تحصل لظاهر هذا باطنا سواء حقت ام عوق وقيل ان صحت لم تحصل باطنا والصحيح
الاول وجبة ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق بين رجل وامرأة تلاعنا فزمنه عليه افضل الصلوة
ووالسلام والحق الولو بالامر رواه بن عمر رضي الله عنهما اخرجه البخاري ومسلم **ومنها** نفى
الولد عنه الحديث بن عمر **ومنها** التحريم بينهما اذا كانت البسوة عنهما باللعان على
التأجيل لئن العجلاي قال اللعان كذبت عليها ان امسكتها حتى طالق ثلثا فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سبيل لهما فنفى السبيل مطلقا فلوله كين مؤيدا بين ثلثا
نية تكسما بينهما في المطلقة والمطلقة ثلثا وروى المتلاعنان لا يجتمعان ابدا ولو كان
قد اقبل اللعان ثم لاعنها فلهما تباد الحرة وجهان اصحهما نعم هذه الاحكام
تتعلق بمجرى ولعان الزوج ولا يتوقف شئ منها على لعانها ولا على قضاء القانع ولو
اقام بينة بزناها لم تلعن المرأة لرفع الحد لئلا اللعان بجهة ضعيفة فلا تقاوم
البينة والله اعلم **فرع** لو كانت الملاءنة امه فلكسها الزوج نفى حلا طريقا لولا
قطع به العراقيون المشع وقيل فيها الخلاف فيما اذا طلق زوجته الامة ثلثا ثم ملكها
هل تحل له امر لا الاصح لا تحل حتى تنكح زوجا غيره ويطلقها بشروطه لظا غير
الاية وحى قوله تعالى لئن اطلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا
غيره وقيل

غيره وقيل لئن اطلقها فلا يمنع الوطى فيه بخلاف النكاح الاول والله اعلم
قال ويستقط الحد عنها بان تلعن فتقول اشهد بالله ان فلانا هذا انا الكاذبين فيما رماي
به من الزنا اربع مرات وتقول في الخامسة بعد ان يعظها الحاكم على غضب الله ان كنت من الكاذ
بين قد علمت ان المرأة لا تجبر على اللعان لكن تلعن لولا الحد عنها لقوله تعالى ويؤلفا عنها العذاب
ان تشهد اربع شهادات بانه الله لمن الكاذبين يعن زوجها وتشير اليه اجمع كما نقض ان كانا
ضمر او توكر ما يتميز به من امر وسب ان لم يكن حاضرا وتقول في الخامسة ان غضب
الله ان كان من الصادقين للمائة ولا يحتاج الى ذكر الولو لئلا لعانها لا يوشرو ولو تعرضت له
لا يوشرو وقيل تذكره ليتقابل اللعان والله اعلم **فرع** قال اخر ما لوطى فلهما حوكنا بية في
القضي ام يصح المذهب عند الراعي انه كناية وليس يصح بحسب حال النوري قد غلب
في العرفي لارادة الوطى في الدبر بل لا يفهم منه الا هذا فينبغي ان يقطع بانه صحيح ربه
جزم صاحب التتمة وان كان المعرف في المذهب انه كناية والعجب انه قال في تصحيح امر
التشبيه الصواب انه كناية **فرع** كثير من السنة الناس قولهم المصني وغيره يؤولون الزنا
ومعوا قضي لام المقول له فيجب فيه الحد لانه قضي صحيح والله اعلم **قال** والمعتقة مشربان
متوف عنهما زوجها وغير متوفين فالمتوف عنهما زوجها ان كانت حاملا فعوتها بوضع الحمل وان
كانت حائلا فعوتها اربعة اشهر وعشرا العدة للمرأة معدودة تترتب فيها المرأة ليعرف
برلة رحمتها وذلك يحصل بالولادة تارة وبالا شهر والاقراء اخرها ولا ان المعتقة على ضربين
متوف عنهما زوجها وغيرهما فالمتوف عنهما زوجها ثمانية يكون حاملا وتارة تكون حائلا فان
كانت حاملا فعوتها بوضع الولد بشرط تذكيرها ليعا بعد عدة الطلاق والافرق بين ان تجعل
الوضع او تناخر قال الائمة وظاهر الاية يقتضي وجوب الاعتداد وان كانت حائلا كانت سبعة
الاسلمية ولدت بعد وفاته زوجها ينصف شهر فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم طالت فاكتمن من
شئت اخرجه البخاري وغيره وعن عمر رضي الله عنه قال لو وضعت وزوجها على السرير
حلت ثم لا فرق في عدة الحمل بين الحر والامة وان كانت حائلا او حاملا لا يجوز ان يكون
منه اعتدت العدة اربعة اشهر وعشرا لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا
يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا خرجت الحامل منه بدليل فبق ما عوا ذلك على
عمومه **واما** الحامل من غيره فلا يملك الاعتداد به ولو كانت حائلا او حاملا لا يجوز ان يكون
وفوات الاقراء وغيرهما ولا فرق بين زوجة النفس والمصح وغيرهما ويعتبر الاشهر
بالاحلة ان كان **واعلم** ان هذه الوفاة تختص بالنكاح الصحيح فلم تحسب فاسدا او مائة
قبل الدخول فلا عدة ان دخل ثمرات او فرق بينهما اعتوت للدخول كما تعتون عن الشبهة
والله اعلم **قال** وغير المتوف عنهما زوجها ان كانت حاملا فعوتها بوضع الحمل وان كانت حائلا
بلا من ذوات الحيض فعوتها بالاقرار ومن الاطهار وان كانت صغيرة او ابسة فعوتها ثلاث
اشهر وهذا هو الضرب الثاني وهو عدة غير المتوف عنهما زوجها ولا يشك انها اصناف اثنان

حمل واما ذات اقلام واما ذات الشهر **المسئف الاول** فانه الحمل وعودتها بوضع الحمل
لعموم قوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان ينفعت حملهن لكن للاعتداد بالمرأة
لان احدهما كون الولد منسوبا الى من العدة منه اما ظاهرا واما احتمالا كالنفس
للحائض فاذا الامن حامل او نفى الولد الذي هو حمل انقضت عودتها بوضعها لا مكانا كونه
منه اما اذا لم يمكن ان يكون منه بان ما فيه لا يزل وامرأته حامل فلا تنقض عودتها
بوضع الحمل على المذهب والخض الذي بقى ذكره كالقول في الحقوق الولد على المذهب
فتنقض العدة بوضعها سواء فيه عدة الطلاق والوفاء واما من حب ذكره وبقي
انشاء فيلحقه الولد بوضعها من الوفاة بوضع الحمل ولا يلزمها عدة طلاق اقوم
الوخول وانه علم **الشرط الثاني** ان تنقض الحمل بتمامه فان كان الحمل تومين فلا تنقض
من وضعها ولا تنقض العدة بخروج بعض الولد مع لوبق البعض متصلا كان او
منفصلا وطلق لحقه الطلاق ولو مات ورثته لم ينقض الطلاق ولو ان سقطت بضعه
العدة حتى كان ارميا ولا ينقض باستحالة العلقه والوراثان سقطت بضعه
تظفر ان يظهر فيها شيء من صورة الاذى كيد او اصبغ او غير ذلك فتنقض العدة وان لم
يظهر شيء من صورة الاذى كالحمل او كذا قال القائل في مشورة خفية وهي بينة
لناخية غيرنا تقبل شهادتها ويجوز بانفسال العدة وسائر الاحكام وان لم يكن صورة
ظاهرة ولا خفية تعذر فيها القربا لانهم قلن انه اذا لم يزل ولو بقى تصور وخلق فالنكاح ان
العدة تنقض به وهو المذهب وان كانت لا تجب بعدة على النكاح ولا يشترط به الاستيلاء
ولكن المراد من العدة براءة الرحم وقوحصلت والاصل براءة الزمة من العدة واسومة
الولد انما تشتر تبعا للولد ولو شكك القربا لانه لم يزد ادمي املا لم يشتر شي من هذه الا
حكام بلا خلاف ولو اختلف الزوج وعق نكاحه كان السقط الذي ومنعته مما ينقض به العدة
واكثر الزوج وشاع السقط فالقول قولها بيمينها لانها ما مونة والعدة وانه علم **النوع**
الثاني ذات الاقراء والاقراء جمع قروي وبفتح القاف وقيل بفتحها قال النووي وزعم بعض
انه بالفتح المنطهر وبالفق الحميم يستعين على الظاهر والحيث في اللغة على الصحيح
والصحيح انه حقيقة فيهما وقيل انه حقيقة في الظاهر مجازا في اللغة الحميم والاختلاف
في المراد بالظاهر هنا والاظهر انه المحسوس بيمين وقيل انه مجاز الانتقال من الظاهر الى
الحيث والمذكور في قول الطلاق انه لو قال للفق لم تحض قط انت طالق في قرو وطلقة
تطلق تركها على ما قاله الأكثرين وفيه مخالفة للمذكور هنا قال الرافعي ويجوز
ان يجعل ترجيح الوقوع في تلك الصورة لمع تحصيلها لا الرجحان القول بان الظاهر هو
الانتقال اذا عرفت هذا فلو قلنا وقول بقى من الظاهر بقية حسبت تلك البقية قروا
سواء جاء بها في تلك البقية ام لا فاذا خاضت ثم طهرت ثم خاضت ثم طهرت ثم خاضت
والحيض انقضت عودتها على الاظهر لئلا يظن انها قد خاضت وقيل لا بيمين من مضع يوم

وليلة ولم يعد مع مضت خمسة عشر يوما بينا ان العدة لم تنقض ثم لحظت رؤية
المرء في يوم والليلة هل حيا من نفس العدة امر يتبين بهما الانقضاء وليست من العدة
وجها ان اصحابها الثاني فان جعلناه من العدة مضع فيه الرجعة ولا يصح نكاحها الاجنب فيه
ولا العكس وانه علم **النوع الثالث** من لم تروها اما الظاهر الصغير او يابس او
بلغت سن الحنفية ولم تحض فعدة هذا لا بالاشهر قال الله تعالى واللائ يمشن من الحيض
من سائكم ان اربعين فعدة من ثلثة اشهر واللائ لم يمشن يعني كذا قال ابن بن كعب
رضي الله عنه اول ما نزل من العدة والمطلقات يترقبن بانفسهن ثلثة قرو فان رأت
نفس فرعدة الصغير والاياس فانزل الله تعالى واللائ يمشن الاية **واختلف** بين
الاياس والاشهر انه اشنان وستون سنة وقيل ستون سنة وقيل خمسون وقيل تسعون
قال السرخسي وراينا امرأة امرأة عاضت لتسعون وربما يعتبر ايا سها قبل اياها
اقاربها من الابوين لتقاربهن من الطبع ونفس عليه اشنان وربما يعتبر من اربعين
تسا كملها مثل فعل الرابع لو اختلف هل يعتبر اقلهن او اكثرهن فيه خلاف وقيل اياها جميع
النساء ان اقضا اياهن لتحقق الياس وهذا هو الاصح عند الشرو وغيره واليه ميل الأكثرين
كما قاله الرافعي قال الامام الحرمين ولا يمكننا طوافي العالم وانما المراد ما بلغنا خبره وقيل يعتبر
سن الياس غالبا لا قضاءه وعلى الوجهين على الاعتبار سن ارميا او من كان في زمن كان الذي
في الابنية والتمتع وتعليق القانع حين الاول وغيره لم يشرع في ذلك وقيل يعتبر سن
بلوغها الا بعد به تأخيرا فلو اختلفت عادتهن لم يشرع اعتبارنا اقضا من وانه علم **فروع** ولدت
امراة ولم ترس حيا قط ولا نقاشا فلهي تعتد بالاشهر امر حتى كن انقطع حياها بلا سب
وجها ان الصحيح الاعتبار عند ادب الاشهر لو خولها في قوله واللائ لم تحض قال النووي قال
الرافعي في اخر العدة ومن ثمة ومن البغوي ان التي لم تحض اذا ولدت تنقضت فعدة بثلاثة
اشهر ولا يجعلها النفاس من ذوات الاقراء فيجزم البغوي بهذا ولم يذكر الرافعي هنا
خلافه وانه علم **قال** والمطلقة قبل الدخول لعدة عليها المطلقة قبل الدخول عليها ان
لم تحصل خلوة فلا عدة عليها بلا خلاف بالاتفاق وان طلقها بعد الخلوة بها سواء بالشرط فيها دون
الفرج ام لا ففيه قولان الظاهر انه لعدة عليها لقوله تعالى ثم طلقتموهن من قبل ان يمسوا
فما كن عليهن من عدة تعتدونها ولين البراءة متحققة وقيل تجب العدة لقول عمر وعلى
رضي الله عنهما اذا اطلق بائنا ورضا ستر فلها الصداق كاملا وعليها العدة واعلم ان
زوجة الميتة والذكر الباقي الا نشيئ لعدة عليها ان كانت حيا لا استحالة الابلاج وان
كانت حاملا لحقه الولد وعليها العدة وزوجة الممسوح لعدة عليها بناء على الاصح لمن الدخول
لا يلحقه وانه علم **قال** وعدة الامه في الحمل كعدة الحرة والاقراء تعتد بقروين وباشهر
عن الوفاة بشهرين وخمس ليال وعن الطلاق بشهر ونصف **الامه** المطلقة ان كانت حاملا
فعدة بوضع الحمل لعموم قوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان ينفعت حملهن ولين الحمل كما لا
يتبع من فاشبه قطع امره وان كانت من ذوات الاقراء اعتدت بقروين لقوله عمر يطلق العدة

طلبتم وتعتد الامة حيفتين وهو مخصص لعدم الالية ولا لها على التفسير والقسم
والحد الا انه لا يمكن تطبيق القدر في الحد الثاني كما يحل مطلق العبد بشتين ولكن استبرأ
الزوجة العدة بثلاثة اقرار كما لها بالحرية والعقد واستبرأ الموطنة بالملك بحيفته لعد
لنقصانها برقتها فكان استبرأ الامة المنكحة بينهما لوجود العقد دون الحرية وان
كانت من ذوات الاشهر ففيها ثلثة اقرار اعدوا ثلثة اشهر لعموم الالية ولانه اقل زمان
تظهر فيه ابارات العبد من التحرر وكبر البطن فاذا لم يظهر ذلك علمت البراءة والثاني
شهران بدلا عن القرضين كما كانت الاشهر الثلثة والحدثة بولا عن الاقرار والثالث
شهر ونصف لتجديده على الصحة في التفسير عدة الرقابة وهذا هو الاصح
جزء الشيخ واعلم ان اموال المالك والمكاتب والمعتقة كالقصة فيما ذكرنا والله اعلم
فصل في اذ اطلقت الزوجة الامة وعققت في اشياء العدة فهل تعتد عدة الامار ام العدة
فيه اقرار اعدوا عدة الامار اعتبارا بحال وجوب العدة والثاني تتر عدة الخراج
احتيا على العدة والثالث ان كانت رجعية تمت عدة العدة لانها كالزوجة وهو
لومات عنها انتقلت الى عدة الوفاة وان كانت بائنا تمت عدة الامة لانها كالأجنبية
والله اعلم **فصل في** **استحذ ملك امة حرم عليه الاستمتاع**
ع بما حقه يستبرأ ان كانت من ذوات الحيض بحيفته وان كانت من ذوات الاشهر
بشهر وان كانت من ذوات الحمل يوضع الحمل فصول الاستبرأ وهو عبارة عن
الترقب الواجب بسبب ملك المهرين حدودا والاشهر بول لان مقتدر باقلهما
يول على البراءة من غير عدة وسكنت العدة عدة لتعدو ما يدل على البراءة اذا عرفت هذا
فالاصح في هذا قوله صلى الله عليه وسلم في سببها او طلاقا ما لم يخف تنفع ولا غيره
حمل من تحيض حيفته رواد ابو داود وصححه الحاكم وقال بعد على شرط مسلم **فصل في** **استحذ ملك امة حرم عليه**
بشرطه القامح وقد وثقه بن معين وغيره واخرج مسلم له متابعة غير وجوب الاستبرأ شيان
احد احاد وحديث الملك في الامة كما ذكره الشيخ بقوله **فصل في** **استحذ ملك امة حرم عليه**
بب استبرأ فيها بالرد بالعيب والتخالف او الاقالة او الرجوع في الهبة او اذا عادت اليه في
كساية او ارتوت واسلمت فانه يلزمه الاستبرأ على الاصح لزوال ملك الاستمتاع
ولو زوج امته غير طلقت قبل الوضوء فهل على السيد استبرأ قولان ولو باعها بشرط
الخيار فعادت اليه يغسخ في عدة الخيار فغير وجوب الاستبرأ اخلاق المذهب انه يجب ان
قلنا يزوال ملك البائع بنفس العقد ولا فلا لا فرق في الامة بين ان تكون صغيرة او كبيرة
ما لا كانت او حاملا بغير الوضوء ملكها من رجل او امرأة وله ذلك وسواء كانت مستبرأة
من قبل ام لا وهذا هو المذهب لعموم الخبر مع العلم بانهم كان فيهم الجاهل او عيازا او امته
علم فرع اشترط زوجته الامة فهل يجب عليه ان يستبرأ بها وجهان الصحيح المنصوص
لا يرد وجوبها كمن يستحب التمييز في النكاح عن ولد ملك المهرين وقيل يجب تجدد الملك
اذا علم ان كانت الامة التي جدد ملكها من ذوات الحيض استبرأها بحيفته على

الاصح

الحدود الاظهر للحدوث وقيل يظهر كالعدة وان كانت ممن لا تحيض لصغر او الياس
فما اذا اعتد فيه خلاف في ثلثة اشهر لانه اقل مدة تول على البراءة وهذا ما صححه في
التشبيه وقيل بشهر لانه كفر في الحرة كذا في الامة وهذا هو الذي صححه الرافعي والنوري
وغيرهما **فصل في** **حجب** عليها الاستبرأ قبل الاستبرأ عطف ولا ينقطع الاستبرأ
لنكاح قبا المملك لا يمنع الاحتساب وكذا العدة بخلاف المعتدة ولو اقبلها في الحيض
فما ينقطع الزوج هلكت تمام الحيض وان كانت طاهرة عدة عن الوضوء لم ينفق الاستبرأ
عق تنفع وانه اعلم **فصل في** **استبرأها بوضع الحمل** لعموم الخبر ولما اهد كلام
الشيخ انه لا فرق ان يكون الحمل من كاح او شبهة او زمانا وهو موافق لما عناه المتول وقال
الرافعي الاصح والعبارة للمروفي التفصيل ان ملكته بسبب كاح الوضع وان ملكته
بشهر وجعلها من زوج روي في كاحه او عتقه فاما شهرا لانه لا استبرأ من الحمل روي
في كاحه او عتقه فاما شهرا لانه لا استبرأ من الحمل روي في وجوده وبعد العدة وجهان اذا كان كذلك
لم يحصل الاستبرأ بالوضع مطلقا واما حمل الزنا فمما لا اكتفا بوضعه حيث يمتنع بشايت
النسب وجهان اصحهما هو ان لم يمتنع به وان راى دما روي ما لم يمتنع به حيث كفى
في الاصح ولو اربأت بالحمل فعدة الاستبرأ وبعده فكما في العدة واعلم ان المتراب والحمل
ان كان اربا بها بعد انقضاء عدتها سواء ان كانت بالاقرار او الاشهر كعدة نكاحها والاشهر
يحصل بارتفاع البطن او عتقه مع ظهور الدم وان شككتها فاعلم ان انقضت بالاشهر
يصح النكاح ام لا قولان اعدوا جميع لانما كسنا بانقضاء العدة فلا تنقضه بالاشهر
لوجوه الرية بعد النكاح وهذا هو الاصح فعلى لو ولدت لودن ستة اشهر من العدة
بيتنا البطلان وقيل لا يصح العدة وانه اعلم فرع مذكور في العدة لو كسج شخص
امراة حامل من الزنا صح نكاحه بخلاف وحمل له وطبها قبل الوضع وجهان الاصح نعم ان
لاحمة له ومنعه من الحداد والله اعلم **فصل في** **استبرأها** اذا مات سيد ام الولد استبرأت نفسها
بشهر كالأمة وهذا هو السبب الثاني ما يوجب الاستبرأ وهو زوال الفرائض من
الزوجة بملك معين فاذا مات سيد من امه ولو وليت في زوجية ولا عدة نكاح لزمها الاستبرأ
لان زوال فرائضها فاشبهت العدة ويكون استبرأؤها بشهر ان كانت من ذوات
الاشهر والاحيفته ان كانت من ذوات الاقرار كالمكاتب ولو اعتقها بالامرك ولا ولو
اعتق امته التي وطبها كزوال الفرائض ولو استبرأ الامة الموطنة غير اعتقها قال الا
صحيح لا استبرأها عليها ولها ان تزوج في الحال ولم يطردها فيه الخلاف في المستبرأة
لشبهه فرائضها فرائض النكاح والاصح في المستبرأة ان استبرأها ثم اعتقها الله
يجب استبرأها ولو لم يكن الامة موطنة لم يكن فرائضها ولا يجب الاستبرأ اعتقها
ولو اعتق مستولوتة واراد ان يتزوجها قبل تمام الاستبرأ على الاصح كما يترجح

المعتدة منه بنكاح او وطئ شبهة والله اعلم **فروع** لا يجوز تزويج الامه الموطلة قبل الاستبراء بخلاف بيعها حين مقصود النكاح الوطئ فينبغي ان يستعقب الحال وان استبرأها ثم اعتقها فهل يجوز تزويجها في الحال ام لا يحتاج الى استبراء جديد وبها يقع امر الولد الصالح يجب الاستبراء او كلام الروضة هنا يوجب ان الوجهين في الامه لا لازم الدوله فاعرفه ولو اشترت امه واراد تزويجها قبل الاستبراء كان البايع قد وطيها لم يجز الا ان يزويجها به وان لم يكن وطيها البايع او كان قد وطيها واستبرأها قبل البيع او كان الانتقال من امراه او صبيح جاز تزويجها في الحال على الاصح كما يجوز للبايع تزويجها بعد الاستبراء وقبل لا يجوز كما لا يجوز له وطيها حتى يستبرئها والقائلون بالاصح يلزمهم الفرق وهذا الوجه قوي ونسبه

المتعده الرجعية السكنى والنفقة وللبياتة السكنى دون النفقة الا ان تكون حاملا المعتدة اذا ائزاع منها الرجعية فلها النفقة والسكنى بالإجماع وروى الدارقطني في حديث فاطمة بنت قيس حين طلقها ثلثا انه صلح الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة وقال انما السكنى حاملا والذي زعمه لا نفقة له ولا سكنى ولا كانت بائنا حاملا ولئن الرجعية زوجة والمبايع من جهة الزوج لانه يقدر على ازالته كما يجب النفقة ان سكنى يجب لها بغير مهر الزوجة لا اله التضييف والله اعلم **ومنها** البائين والبياتة ان كانت بخلع او استيفاء الطلاق الثلاث فلها السكنى ان كانت حاملا او حاملا لقوله تعالى سكنوهن من حيث سننكم من وجوهكم وقال الله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن ولا كانت معتدة عن وفاة نفق استحقاقها السكنى قبل ان احدثها لا يجب كما لا يجب النفقة ولا يظهر الوجوب لئن رفيعه بنت مالك اخت ابي سعد الخدري رضي الله عنه قتل زوجها برأيت النبي صلى الله عليه وسلم ان رجعا الى اهلها فانه لم يترجمها لم يكن في بيتك حتى يبلغ الكتاب اجله قالت فاعتدت اربعة اشهر وعشرا وان كانت معتدة عن نكاح فرقة غير طلاق في الحيوة كالفسخ بعيب او رضاع او غيرهما فنزل وجوب السكنى للطريق عديدة واختلف ترجيح الرافعي في ذلك فصح في المحرر الاستحقاق في جميع الصور فيقال ان المعتدة عن سائر الفراق في الحيوة كال المطلقة وذكر الوجوب في المطلقة وقال في باب الخيار لا يستحق ان كانت حاملا على القولين وذكر في اميل الروضة هنا خمس طرق وقال الرافعي يعني الطريق الرابع ذكر البغوي ان كانت الفرقة بعيب او غرور فلا سكنى وان كانت برضا او مضاهرة فلها السكنى على الاصح لئن السب لم يكن موجودا يوم العقد ولا استأه الى اللائحة تحقق قطعاً كال المطلقة ثلثا وبالميل في المذهب وجوب السكنى اذا وقع فسخ سواء كان يردده او اسلام او رضاع او عيب او غيره والله اعلم **فروع** طلقها ومن ناسنا شرة فلا سكنى لها في المعتدة لانها لا تستحق النفقة في السكنى في نكاح فبعد البياتة او ركز اقاله القاض حبيب وقال الامام ان

استبرأها

شأن

طلقت في سكن النكاح فعليها ما لا زمتها لحق الشرع فان اطاعت استحققت السكنى والله اعلم **وقوله** الا ان يكون حاملا يعني البائين بخلع او طلاق ثلث فلها النفقة ان كانت حاملا وقضية كلام الشيخ ان النفقة لها وهو الصحيح وقيل انه للحمل فصح الصحيح لا يجب كما لم ين وطي الشبهة ولا نكاح الفاسد وكذا ايضا لا يجب نفقة المعتدة عن الوفاة وان كانت حاملا والله اعلم **قال** وعلى المتزوج عنها زوجها الاحداد وهو الامتنان الزينة والطيب يجب الاحداد في وفاة الزوج وهو ما خذ من الحديث وهو المصحح لانها تمنع الزينة ونحوها **والاصح** فيه قوله صلح الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تتخلل ميت فوق ثلث ليل الى يوم اربعه اشهر وعشرا ولا تلبس ثوبا مصبوغا الاثوب مصبغ عصب ولا تتجمل ولا تلبس الا اذا ظهرت بيوتها من قسط او اظفار **رواه** الشيخان ولا فرق في وجوب الاحداد بين المسكنة والزينة ولو كان زوجها ذميا ولا بين الحرة والامة ولا بين المطلقة وغيرها والولي يمنع الصغيرة من المجنونة مما تمنع منه المطلقة ويؤخذ من كلام الشيخ ان المعتدة عن غير الوفاة انما لا يجب وهو كذا اما الرجعية فلانها زوجة في الامكان **نعم** نفس عليه الشافعي انه يستحب وذهب الاصحاب الى ان الاول ان تنزيت بما توجه الى رجعتها واما المطلقة بخلع واستيفاء العدة ففيه قولان اصحهما انه لا يجب الاحداد ايضا لانها معتدة عن طلاق فاشبهه الرجعية وايضا فهي مجفدة بالطلاق فلا تنكح التخييع بخلاف المتزوج عنها زوجها القديم فيجب الاحداد لانها بائنا معتدة فاشبهت المتزوج عنها زوجها واما المفسوخ نكاحها بعيب ونحوه ففيها طريقان احوهما على القول في البائين بالطلاق وقيل لا يجب قطعاً لئن الفسخ لعين فيها طريقان شر او بما شرحتها فلا يليق بها ان تلتحق هذه الاحداد واما حيفيته فهو ترك الزينة بالشباب والخلع والطيب اما الشباب فلا يجب جنس القطن والصوف والعبر والشعر بل يجوز لبس المشوخ منها على النواحي الخلقية وكذا الكتان والقصب والوبريق وان كانت نفيسة فاعمة لئن فاستها وحسنها من اصل الخلقة لا من زينة و غلت عليها **واما** كلام الابريسي فلا ينقل عنه نفس عن الشافعي وهو عن معطر الا صحاب كالكتان وغيره اذا لم يحدث فيه زينة وقال القفال يحرم الابريسي **قلت** الطلاق جواز لبس الصوف بانواعه وكذا الذي يبق ونحوه صحيح عند اهل الشريعة من المدن وغيرهم اما غير اهل التردد لاسيما المستغنيين من اهل البوادي فينبغي الجزم بتجديد ذلك عليهم واي شبه بين ثوب كبرياس مصبوغ الى صوف مبرج وقول قال في البجرات الخلع من الصوف يحرم ان كان زرين قمر يزينون به حرم عليهم والا فلا ينبغي ان يراها عادة الابليس ومجلاة وما يجعل به الزينة عنده دون ما لا يحصل والله اعلم **وما لا** يحرم من جنسه لو صبغ فينبغي ان كان ان كان مما يقصد

منه الزينة غالباً كالاحمر والاصفر فليس لها لبس ولا فرق ان يكون لثيها او غشياً
فلا يذهب ونكت عليه في الامم ويؤخذ من هذا الوجه المقتض والمختار والمختار
فيحرم ما في المصنوع غزله قبل النسيج كالبرود وهو خمر على الاصح كالمصنوع بعد
النسيج وان كان القصب مما لا يقص منه الزينة بل يصيب للمصنوعة وانما هو
السود والحداد وان كان المصنوع من الحديد او المعدن او المعدن او المعدن او المعدن
اللون فحرام وان كان كوزاً او شهاب وهو الذي يظهر في الغيرة جازاً **واما** الطراز على
على الثوب فان كان كثيراً فحرام والافوا وجه ثيابها ان نسيج مع الثوب جاز وان كان ركب
حرم لانه محض زينة والله اعلم **واما** الخ فحرم عليها لبس سواد فيه السواد
والخضار والياثر وغيرها والذهب والفضة وبهذا قطع الجمهور وقار الامام يجوز
لها ان تتختم بخاتم الفضة كالرجل وفرد ال تردد للامام وبالتحريم قطع الغرض
وهو الاصح والله اعلم **واما** الطيب فيحرم عليها في يديها وتاثيرها ويحرم عليها وعن
راسها ويجوز لها وعن البدن بما لا يطيب فيم كالوضوء والشرج ولا يجوز عافيه طيب
كدهن البان والبنفسج ويحرم عليها كل طعام فيه طيب وان تمسحت بما فيه طيب
واما ما لا يطيب فيه فان كان اسود وهو الاثمد فهو حرام لانه زينة ولا فرق في البس واللبس
وفيه وجوب يجوز للسودا والصحيح لا يطلق الاحاديث فان احتاجت الى الاتكال به
لم يرد او غيره اكلت به ليلاً وصحته نهاراً فان دعت ضرورة للاستعمال جاز ويجوز
استعماله في غير الغيبة الا لما جاز فيه تزين **واما** الكحل الاصفر وهو الصبر فحرام
على السوداء وكذا على البيضاء على الاصح لانه يحسن العين ويحرم الاسوداج ويحرم ان
تغلب بالحناء ونحوه فيما يظهر من البدن كاليدون والرجلين والوجه قال الامام ويجوز
الاصفر في تفسير الطهارة لا نقل فيه ولا يمتنع ان يكون كالحل ويجوز للمعدة التزين في الغرض
وانما السبب في حرم الحداد في البدن لا في الغرض ويجوز لها التزين بفصل الرأس والاع
بتشاط ودخول الحمام وقلم الاظفار وازالة الاوساخ لانها ليست من الزينة والله اعلم
فرع يجوز الاحداد على غير الزوج ثلاثة ايام فادونها للحدوث الصحيح المتقوم وقدره
بذلك الغرض والمثول والله اعلم **قال** وعلى المتوفى عنها زوجها والميتة ملازمة البيت
بجوز الحاجة ويجب على المعتدة ملازمة سكن العدة فلا يجوز لها ان تخرج منه ولا اخر
جها الا لعذر نص على ذلك القرآن قال الله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن فلم
اتفق الزوجان على ان ينتقلا الى منزل اخر بلا عذر لم يجز وكان الحاكم المانع من ذلك
لن العدة حق الله وقد وجب في ذلك المنزل كما لا يجوز ابطال العدة كذلك لا يجوز ابطال
مفاتها **وقوله** في الحاجة يخرج والحاجة انواع منها اذا حلفت على
نفسها او مالها ان يعدم او حلفت في غير ذلك من العدة الطلاق والوفاء

في الامم

وكذا لو لم تكن الدار حسيمة ونحافت من اللصوص او كانت بين فسقة تخاف على نفسها
او كانت تشاؤم بالجهل والاحكام اذ كانت تبدا وتستطيع لسانها على جوارحها
وتحذر من الشر من سكن العدة **ومنها** اذا احتاجت الى شرب طعام او قطن او شرب غزل
ونحوه فينظر ان كانت رجعية فهي زوجية فعليه القيام بنفسها بلا غش ولا تخرج
للا ياذنه قال المتول كما اذا كانت عا سلا وقتنا تحقق النفقة فلا يباح لها الخروج
ومنها اذا كان السكن مستعاراً ورجع المعتبر او مستأجر مضت المدة وطلبه الما
لله فلا بد من الخروج **ومنها** اذا الزمها حق فان كان يمكن استيفاءه في البيت كالدين
فعل فيه وان لم يمكن واعتيج فيه الى الحاكم فان كانت برزده خرجت شرعاً الى السكن
وان كانت مخدرة بعث الحاكم اليها نائياً او حضر اليها بنفسه ولا يجوز الخروج لا
غرام من تعدد الزيارات دون الامور المهمة كالزيارة والعمارة واستعمال المال
بالتجارة وتجهيل حجة الاسلام وزيارة بيت المقدس وقبور الصالحين ونحو
ذلك وهي عاصية بذلك والله اعلم **فرع** يحرم على الزوج ساكنة الزوجة في الدار التي
تعتق فيها وسواها لانه يورس الى الخلوة وخلوته بها خلوة الاجنبية وكثير
من الجهلة لا يرون ذلك حرام ويقولون مطلق وهذا يعرفه الحال فان اعتقد حله
بعو ما عرف كفران تائب والاضحية عنه وكذا حكم الحكاميين الذين يحرمون
مع النساء لا يحل لهم الخلوة بهن ولا يقتضي ذلك من يفعل من المتفهمة فان
ذلك حرام حرام حرام والله اعلم **فرع** مضت مدة من العدة او كلها ولم تطلب حق
السكن سقط ولم يصير ديناً فذمتها نص عليه الشافعي ويضرب نفقة الزوجة
لا تسقط بمض الزمان بل تصير ديناً في ذمتها فقبل قولان المذهب تقدير اللصين
والفرق ان النفقة تجب بالتمكين وقد وجد السكن لصيانة مائة على موجب نظره
ولم يتحقق وحكم السكن في وجب صلب الشكاح كما ذكرنا في العدة والله اعلم **قال فصل**
واذا ارضعت المرأة لبنها صار الرضيع ولها بشرطين احدهما ان يكون له
دون العولين والثاني ان ترضعه خمس رضعات متفرقات الرضاع بكسر الراء
وفتحها وتقول رضع بكسر الصاد يرضع بالفتح وبالعكس **والاصل فيه** الكتاب
والسنة واجماع الامة قال الله تعالى وامها تحم الا ان ارضعنكم واخواتكم
من الرضاعة وعن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضا
ما يحرم من النسب رواه الشيخان ثم ان الرضاع المحرم لها اركان **منها** المر
ضعة ولها شروط الاول كونها امرأة فليكن البهيمة لا يتعلق به تحريم فلو شربه
صغير ان لم يشب يشبهها ولو لم يشب لم يشبهها ولا يحرم على الصحيح الشرط الثاني

ع

كأنها مئة فلم ارضع صغير من مئة او حلب منها لم يتعلق به تحريم كما ثبت في المصاحفة
 بوطر المية ولو حلب لبن مية او جبر القبي بعد موتها حرم على الصحيح ونص على ان **الشرط**
الثالث كونها محتلمة للولادة فلم يظهر للصغيرة دون سبع سنين لم يحرم وان كانت بنت
 سبع حرم وان لم يحكم بالبلوغ لئلا احتيال البلوغ قائم والرضاع كالنسب فيكفي فيه الاحتمال
 ولا فرق في الموضع بين كونها سارقة ام لا ولا بين كبر ام لا وقيل لا يحرم لبن البكر والصبي
 انه يحرم ونص عليه الثاني **ومنها** ان اركان الرضاع اللبن ولا يشترط لبنه التعديم بها
 على هيئة حالة الانفصال عن الثور فلم تغير بحوضه او انعقاد او غلا او صار حبثا او اقطا او زبنا
 او خفيفا واطعم الصبي حرم لوصول اللبن الى الجوف ووصول التغذية به ولو خلط بغير نظر ان
 كان اللبن غالبا تعلقت الحرمة بالخلوط ويشترط ان يكون اللبن قويا يبقئ منه ولو خمس
 رضعات على المذهب **ومنها** ان يولد من قبل ربي معدة الصبي الحق وما تضمنه المعدة
 فهو ثلثه قيود فالاولى المعدة فالوصول اليها يشترط التعديم سواء ارضع الطفل او حلب
 او جرو من قبله فوصل الى جوفه ودماغه حرم على المذهب بخلاف ما اذا حقن به او كان
 في بطنه جراحة قص فيها باب فوصل الى الجوف لم يشترط التعديم على الاظهر ولو ارضع
 وتقيأ في الحال ثبت التعديم على الصحيح **الفصل الثاني** في كون الصغير دون الحول فان
 بلغ سنين فلا اثر لرضاعه ويعتبر ان يلا اهلة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا رضاع الا ما
 كان في الحولين رواه الدارقطني وفرواية الترمذي لا يحرم من الرضاع الا ما فتق الامعاء في
 الثور وكان قبل الفطام قال الترمذي حسن صحيح **الفصل الثالث** في حيوات الرضع
 فلا اثر لوصول الى معدة الصغير الميت بشرط الرضاعة المحرمة خمس رضعات
 هذا هو الصحيح ونص عليه الثاني وقيل يشترط برضعة واحدة وقيل بثلاث رضعات وبه
 قال ابن المنذر وجماعة وحجة الصحيح قول عائشة رضي الله عنها قالت كان فيها انزل الله تعالى
 القرآن عشر رضعات معلوماية تحرم من ثمر شحون بخمس معلوماية فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 معن فيها يقوون القرآن وفرواية لا يحرم المصة ولا المصتان ولا الرضعة ولا الرضعتان
 رواه مسلم بشرط الرضعات ان يكن متفرقات والربوع والرضعة والرضعتان الى العربي
 نعمي تحلل فصل كثير بعدد الرضعات فلم ارضع ثم قطع اعراضا واشتغل بشئ اخر ثم
 ثم عاد وارضع فيها رضعتان ولو قطعت الرضعة رضاعة شرعيات الى الارضاع فها لم
 رضعتان في علي الاصح كما لو قطع الصبي ولا يحصل التهود بان يلقظ الصغير الثور ثم يعود
 الى التهامه في الحال ولا بان يتحول من ثوب الى ثوب او يحوله المربية لنفاذ ما في الاول ولا بان
 يلهو عن الاستصاها ولا بان يقطع للتنفس ولا يتحلل التومة الحقيقية ولا ان تقوم
 المربية تشتغل بشغل خفيف ثم تعود الى الارضاع فكل ذلك رضعة واحدة والله اعلم
فصل في ارضعة صغيرة اثم شكت هل ارضعته خسا ام اقل ام هل وصل اللبن الى
 الجوف ام لا فلا تحريم ولا يخفى الوردع ولو تحققت انها ارضعته ولكن شكت هل حق
 ام بعضها فلا تحريم ايضا والله اعلم **قال** ويصير زوجها انا له هذا معطوف على
 قوله صار الرضيع ولو ارضاها ويصير الزوج انا له وحجة ذلك ما روي عن عائشة
 الكلام صار الرضيع ولو ارضاها ويصير الزوج انا له وحجة ذلك ما روي عن عائشة
 والله اعلم ان الله اعلم بالصواب

الرضع حي

ان الله اعلم

ما اذن له حتى استبان رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الغالب التعيس ما ارضع انما ارضع امرأة
 ابن التعيس فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله ان الرجل ليس هو ارضع وانما ار
 ضعت امرأة فقال عليه افضل الصلوة والسلام اذن له فانه عليك ترتيب يملك
 قال عروة فلذلك كانت عائشة رضي الله عنها تقول يحرم من الرضاعة ما يحرم من
 النسب رواه البخاري ومسلم وابو التيمس زوج اسيمة الرضاعة فها ابوها لبن
 اللبن له واقلح اخوه فهو عمها وقولها انما ارضعت امرأة الضمير راجع الى اقلح
 وفرواية ان الرضاعة يحرم ما يحرم الولادة وفرواية يحرم من الرضاعة ما يحرم من
 الولادة قوله عروة ترتيب يملك في معنى ذلك خلاف من شرط حد النسب والخلاف من
 جميع الطوائف قال النووي والاصح الاقوى الذي عليه المحققون في معناه انها كلمة اصلها
 فتقرت ولكن العرب اعتادت ان استعمالها غير تامدة حقيقة معناه الاصل مثل ما
 تله الله ما اشبهه ولا امر له ولا ابالة وويل الله ونحو ذلك والله اعلم **قال** ويحرم على المر
 ضع التزويج ان من ناسبها ويحرم عليها التزويج الى المرضع وولده دون من كان في
 درجته او احلا طبقته منه الكلام الان فيمن يحرم بالرضاع فلا شك ان قطب ذلك هو المرضع
 والمرضع يفتح الفتح وكذا النخل الذي له اللبن ثم تشر الحرمة منهم الى غيرهم فيحرم
 على المرضع بفتح الضاد ان يتزوج بمن ناسب المرضعة اي من انتسب اليها بالنسب
 او بالرضاع وولده وان سفل ومن انتسب اليه وان علا لبن الرضيع وولده وان سفل
 ابنا وحلا اما على سبيل الحقيقة او المجاز كما بنا النسب اذا صدقت النسبة حرم على الشخص
 ان يتزوج اخته وان تزوت وكذا لا يحرم ان يتزوج امه وامه من الرضاع وان علت لانها
 امه حقيقة او مجازا وكما لا يحرم ان علت من الرضاع كالنسب وكذا يحرم عليها ان تتزوج
 من المرضع اي الرضيع وولده وان سفل لانها امه وان سفل او دون من درجته لبن
 اخوة الرضيع اذ المرء رضعا فهو ابا ناسب منها وكذا لا تحرم من حوز درجته الرضيع كما عايناه
 والحاصل ان ما حرم من النسب يحرم بالرضاع للدلالة المتقدمة فاستثنى بعضهم ما يملك
 تحريم من النسب وقد لا تحرم بالرضاع فمنهم من صحح الاستثناء ومنهم من منع على كل حال
 فقد ذكرنا ذلك مفصلا في فصل المحرمات بالنسب اربع عشر والله اعلم **فصل**
نفقة الاهل واجبة للوالدين والمولودين فانما الوالدان فيجب شرطين الفقر والزمانة
 والفقر الجنون وانما المولود بين فقير نفقة بشرط الفقر والصغر والفقر والزمانة
 والفقر والجنون النفقة ما خذوة من الاتفاق والخراج ويوجب ثلثة اسباب القرابة و
 الملك والزوجية اما السببان الاخيران فيوجبان للمولود على الملك والزوجة على الزوج
 ولا عكس واما النسب الاول وهو القرابة فيوجب بطلانها على الاخر لشمول العصبية
 والشفقة ولهذا انما تجب بقرابة العصبية وحس الاصول والفروع للمولود على الوالد وان
 سفل والمولود على الوالد وان علا لسوق الابوة والبنوة ولا فرق في ذلك بين الذكر والانثى

فصل

ولا بين الوارث وغيره ولا فوق بين الاتفاق والدين والاختلاف فيه وفيه لا يجب
 على مسلم نفقة كافر والدليل على وجوب الاتفاق على الدين قوله تعالى وما جئناكم
 الدنيا معروفاً قوله وورثنا الانسان بوالديه حسناً وقوله وما جئناكم الا بشر
 حلة من كسب ولده ويؤثر عليه قوله تعالى ما اغننى عنه باله وما كتب يعني ولده
 وقوروس ان اولادكم طيبة من الله واموالهم كرام اذا احتجتم اليها والابدان والجدات
 بالحقوق بالابوين ان لم يؤثروا في عموم الابوة كما انتموا بها في العتق وسقوط
 القصاص وغيره من الوجوه الصفة البغضية وانما يجب نفقة الوالدين بشرط **منها** يسار
 الولد والمخرج من فضل ما قوته وقوت عياله في يومه وليته ما يصرف اليها فان لم يفضل فلا شيء
 عليه لا عساره وبيعاً ونفقة القريب ما يبيع في الوالدين من العقار وغيره لانها حق مالي لا بد له
 فاشبه الدين ولو كان الوالد لا مال له الا انه يقدر على الاكتساب ويحصل ما يفضل عن
 كفايته فهل يكفى الكسب فيه خلاف قيل لا كما لا يكفى الكسب **فقتلوا** الدين
 والصحيح انه يكفى به قطع الجوهر لانه يلزمه احياناً نفسه بالكسب **ومنها** اي من
 الشروط ان لا يكون له مال وان كان وكفايتهما فلا يجب سواهما كانا زنيين او مجنونين
 او بهما مريض ومن امكن لغيره الحاجة **ومنها** اي من الشروط ان لا يكونا مكنتين فان كانا
 مكنتين لم يجب نفقتهما **الاكتساب** بمنزلة المال المعثور فلو كانا صحيحين الا انهما غير
 مكنتين وهل يكفيا في الكسب فيه قولان الصحيحان التنبه لا يجب للقدرة على الكسب
 والثاني انها يجب لقوله تعالى وما جئناكم الا بشر حلة من كسب ولده بالمعروف
 فكيفيهما الكسب وهذا هو الصحيح عند الراعي والنووي ومنهم من قطع به فان قوت
 هذه الشروط وكانا فقيرين زنيين او مجنونين او بهما عاجز مريض وعين كما قاله
 البغوي وجبت نفقتهما فلو تزوجت سقطت فلو نشزت لم يلزم الولد نفقتها قاله
 الماوردي والله اعلم **فرع** حكي لو كانت الامم تقدر على النكاح لكثرة الطلاب فلا يسقط
 عن الابن نفقتها فلو تزوجت سقطت فلو نشزت سقطت والله اعلم **واما الدليل**
 على نفقة المولودين وان سفلوا او كونا كانوا او ايتا لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن
 وحسنهن بالمعروف وقوله تعالى فان ارضعن فانرضعن لم يضرهن وقوله تعالى ولا تقتلوا
 اولادكم خشية املاق الآية وفي السنة الشريفة جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان معي
 ديناً فقال نفقه على نفسك فقال ان معي اخر فقال نفقه على ولدك وقال عمر بن الخطاب
 سفين في الحديث المشهور خذ من ماله بالمعروف ما يكفيك وكيف يستلزم **واما تجب النفقة**
 للمهر بشرط يسار الوالدين كما مر فوق الولد فان لم يكن له مال ولكن كان ذا كسب زريقاً
 بهما فلهما يجب عليهما ان يمتسبا بالنفقة الولد فيه خلاف الصحيح يجب وبه قطع الاكثر
 والثاني لا **ومنها** ان لا يكون للولد مال ولا كسب فان كان لم يجب لغيره حاجته سوا ما كان له
 لو زنيا او مجنوناً او مريضاً او به عي فان كان الولد اولاد فقرا زنيا او مجنوناً او مريضاً
 اخطا لا يشبهها منها العمل وجبت نفقتهم للآيات الدالة على ذلك والعين وادب ابو ثور

نفقتهم مع اليسار فلو كان الاولاد امعاء لا انهم غير مكنتين بايديهم فلهما يجب نفقتهم
 الحالة هذه فيه خلاف وحسن عند الراعي يجب كما يجب للاب والخال هذه والقان وهو الصحيح
 التمكن من الحيلة والتكسب ليس ثمة منة فلا يلحق به بخلاف الزمن والجنون والله اعلم **فرع**
 لو كان للابن مال غائب لزم الولد ان ينفق عليه فلو كان ثمة ماله ربح عليه بما
 انفق من حين التلق قاله الماوردي والله اعلم **واعلم** انه قد يؤخذ من كلام الشيخ ان غير الاولاد
 والفروع لا يجب نفقتهم وهو كذلك وقال ابو ثور يلزم الوارث النفقة لقوله تعالى وعلى الوارث
 مثله ذلك واجب عن ذلك بان النفقة لو كانت النفقة على الوارثه لزم ثلثا النفقة والاضلها
 ليس كذلك والله اعلم **فرع** نفقة القريب لا تقدر بل هو تقدير للكنية ويختلف بالكسب والنفقة
 والرفعة والرغبة لانها تتغير في الوقت يخترط انتها المنفق عليه الى حد الضرورة ويقطع ما
 يستقل به دون ما يسرافه وتجب له الكسوة والسكن ولواحتاج الى خادم ولم ترتفع هذه
 الامور بفسافة وتبرع سقطت وتجب عليه بدلها فلو سافر النفقة الى القريب سقطت فبها
 او تلغها وجب الابوال لكن اذا تلغها ولا غبة وجب الابوال اذا سافر فلو ترك الاتفاق على
 قريبه حتى يمض زمان لم يصرفه سواهم فلو املا لانها شرعت على سبيل المروءة بخلاف نفقة
 الزوجة لانها عومين والله اعلم **قال ونفقة** الرقيق والبهائم واجبة بقدر الكفاية ولا يكلف من
 العمل بما لا يطيق هذا هو الراجح **الثاني** مما يجب النفقة وهو ملك اليمين فمت ملك عبداً او
 امه لزمه نفقة رقيقه ثوباً واذا ملكه وكسوة وسائر المؤن سوا ان كان قنناً او مملوكاً او امراً
 وسوا ذلك كان كغيره او صغيراً وسوا ذلك كان زمناً او عاملاً وسليماً وسوا ذلك كان مريضاً او ساجداً
 او غير ذلك لوجود السبب الموجود كذلك وهو ملك اليمين رقيقاً او مملوكاً رقيقاً والله
 عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكلف من العمل ما لا يطيق رواه مسلم
 وفي رواية كفى بالمملوك ان يحبس عن يملكه قوته ولين السيد على عبده وتصرفه
 فيلزمه مؤنته وقد اتفق العلماء على ذلك فليلزمه افعاله ومؤنته بقدر كفاية ويعتبر في ذلك رغبته
 ورعايته ولا يكلف من العمل ما لا يطيق واذا استعمله لطلب اراحه بها ولا بالعكس ويرجى في الصبي في
 قت القيلولة وما خفف عنه فله اجرة فلو الحديث ما خفف عن خادماً في عمله كان له اجراً في مولا زينة
 رواه ابن حبان في صحيحه من حديث عمرو بن حريث وعلى المملوك ذكره كان اوائش بول المجهود وترك
 الكسل والله اعلم **وكما** تجب عليه مؤنة مملوكه كذلك تجب عليه نفقة دابته سوا ذلك القاني
 والاسقي يقوم مقام ذلك ان يخليها ترعى وترد الماء ان كانت ممن تكفى بولها لخص الارض ونحوه
 ولم يكن مانع من تلج وغيره فان امتنع من ذلك اجبره الحاكم عليه واشهر من الصبي حين انه عليه الفضل
 الصلاة والسلام قال عذبت امرأة فرقة حبستها ولا تتركها تاكل من حشايش الارض والحشيش
 الحشائش ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل من الانصار والحيايط البستان فاذا فيه رجل فلما
 رى النبي عمره دفت عيناه فاما النبي عمر وسبح عبيته فذكر قال من رب هذا الرجل فجاء رجل من
 الانصار فقال هو لي يا رسول الله عمر فقال لا تنفق الله في هذه البهيمة منك الله ايها
 فانها تشكر الملك انما تجيعة وتدار به رواه الامام احمد والبيهقي واسناده في مسلم
 واستوركه الحاكم وقال صحيح الاسناد وفي رواية ان الجمل يمشى اليه لئلا يذات
 روح فاشبهت المملوك فلا يكلفه من العمل الا ما يفيق قاله الرقيق والله اعلم **فرع** الواجب

اللبون لا يجوز تزويجها بحيث يضر ولو كان ما فضل عن ربي ولو كان المتول لا يجوز
 الخلب اذا كان يضر البهيمة لقلة العلف ويستحب ان لا يستقبح في الخلب ويعد في الضرب
 شيئا ويستحب ان يقص الخالب الفخار لئلا يؤذيها ولو ايقن بيق للضرب شيئا من العلف
 الكواره وانه اعلم قال النفقة للزوجة الممكنة من نفسها واجبة وهي مقدرة اذا كان الزوج مو
 سرا نفقة ان من غالب قوتها ومن الادم والكسوة ما جرت به العادة وان كان معسرا فتدوم ما
 يتكاد المعسر من ريكسبونه وان كان متوسطا فهو قوتها ونصف من الادم والكسوة الوسط
 قد علمت ان اسباب النفقة ثلاثة القرابة البعوضة والعصية وملك البهين وقومها وهذا
 هو السبب الثالث وهو ملك الزوجية فلا خلاف في وجوب نفقة الزوجية وقوتها ههنا الادلة
 على ذلك من الكتاب والسنة واجماع الامة قال الله تعالى الرجال قوامون على النساء في القيام على
 الغير هو التكفل بامرهم وقوتهم قال الله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن والايات في ذلك كثيرة
 وفي السنة الشريفة احاديث منها حديث عن اميرة ابن سفيان لما جازت الى رسول الله دم
 وشكت امرها فقال عمر بن الخطاب ما يكفيلك وولوك بالمعروف وزوجك عاير النطول فانتقوا الله والنساء
 فاكبروا ثم قال عمر بن الخطاب ما يكفيلك وولوك بالمعروف وزوجك عاير النطول فانتقوا الله والنساء
 ما كبره من فانه فعلن ذلك لظاهر يوهن ضربا غير مبرح واليهن عليكم كيو تلهن بالمعروف وقوتكم
 ما كبره من فانه فعلن ذلك لظاهر يوهن ضربا غير مبرح واليهن عليكم كيو تلهن بالمعروف وقوتكم
 حجة رجة فوجله للزوج انواع **منها الطعام** وهو القوت المقتات في البلد غالبا ويختلف
 العاجب باختلاف حال الزوج في البسار والاعسار ويشتري بذلك المسكن والذوقية والحره والامه لانه
 عودت المومنين على المعسر من على المتوسط ونصف والاعتبار برجة النبي صلى الله عليه وسلم
 وهو مائة وثلاثة وسبعون درهما على ما صححه الرافعي قال النووي وهو مائة وسبعون درهما على
 ان رطل بغداد مائة وثلاثون درهما واختار انه مائة وثمانية وعشرون درهما اسباع درهم ودره
 اعلم **واما** اعتبار راتب المقتات في البلد فليكن اوجب النفقة بالمعروف ومن المعروف ان يطعمها
 بما ياكل أهل البلد **واما** وجوب الحت دون غيره من الوقت والخبز فبالقياس على الكفارة و
 سواء في ذلك القمح والشعير والقمح وكذا الاقطان والحب البادية التي يقتاتون بها ولما قاله ان كان
 الاغلب في بلدها انهم لا يطعمون بايديهم لغيرهم لهما الا الوقت والخبز فبالقياس على الكفارة و
 اجرة المحققين الطعن والغيب وتقليد ان اعتبار ذلك لزمها فعله وتقليد **ومنها** من الانواع الواجبة
 للزوجة الادم وحشيه غالب ادم البلو من الزيت وغيره ويختلف باختلاف الفصول وتختلف
 الفواكه في اوقاتها فيجب ويجب عليه ان يعطيها الطعام والشراب في كل يوم في كل
 اسبوع رطل لحم وهو معمول على المعسر وعلى المتوسط رطلان وعلى المتوسط رطلان ونصف ويستحب
 الشافعي ان يكون يوم الجمعة فانه اول بالتوسع فيه ثم قال الاكثر انما قال الشافعي هذا على
 عادة أهل مصر لعزلة البحر عنده ذلك الوقت واما حيث كثير البحر في بلاد بحسب عادة البلد
 وقال القفال واخرون لا يدرى على ما قاله الشافعي في جميع البلاد لانه كفاية لمن تنفع ويجب
 على الزوج آلات الطبخ والشراب كالقوة والحجرة والكوز ونحوها وكيف كونهما من خبز او حب
 او زبادات على من دعوات الانفس **ومنها** من الانواع الواجبة الاخرى فمن لا يخدم نفسها في
 عادة فعل الزوج اخواتها على المذهب الذي قطع به الجمهور لانه من المعاشرة بالمعروف وان قال
 الزوج انما اخواتها بنفسه لم يلزمها ذلك الا انما استحسن منه ففهم ففهم من استيفاء الخدمة
 لانه ما دلتها

وان اعلم ان الطعن في نفقة الزوجية وتقليد النظر الى الغالب في الزواجر

ولانه ما دلتها وهو امر الصحيح وتقليد ذلك **ومنها** من الانواع الواجبة الكسوة ويجب
 تقليد الكفاية ويختلف بطول المرأة وقصرها وحداها وسمنها وباختلاف البلاد في الحر والبرد ولا يختلف
 على عود الكسوة باسار الزوج واماره وفي الحواشي للماروس ان سار اهل القرى اذا جرت عادة
 ان لا يلبسوا زراعتهم شيئا من البيوت لهم يجب لاجلهم شيئا من جنس الكسوة يختلف باختلاف
 اسار الزوج واماره فيجب لامرأة المومنين رقيق ما يلبس أهل البلد من ثياب او كتان او
 حرير لئلا يفسد مقورة وكفاية فلا يمكن فيها الزيادة فيرجع الى تفاوت النوع لانه العرف
 بخلاف النفقة ويجب لامرأة المعسر من غليظ القطن والكتان ولا امرأة المتوسط ما يلبسها هذا
 هو المذهب وتقليد ينظر في الكسوة الى حالة الزوجين فيلزمه ما يكسر مثله مثلها على عادة و
 قيل يعتبر حال الزوجية وانه اعلم **وقول** الشيخ ونفقة المذوجة الممكنة من نفسها احترز
 به عن غير الممكنة وعدم التمكين يحصل بامور **منها** الشور فلا نفقة لها شريطة ان تور الز
 وج على ردها الى الطاعة فها انما شذرت بعض النصار فوجها ان اموالها لا شيء لها والشارح يجب
 لها بقسط رتب الطاعة قال الرافعي والآول اوفق بما سبق وهذا الدنيا اشار الرافعي الى ترجيحه
 وهو عدم الوجوب وتبعه النووي عليه هنا ثم رجع في اخر النكاح القطع بعدم الوجوب ذكره في اول
 الباب الحادي عشر من زيادته فقال **قلت** الصحيح الجزم من الحرة لا شيء لها في هذه الحالة
 والله اعلم **والا يشترط** في الشور الامتناع الكلي بل لو امتنعت من الوطى بعده او من بقية الا
 سقماعات حتى قبله سقطت نفقتها فلوقالت سلم المهر لاسلم نفسى فان جرب دخولا و
 كان المهر مؤجلا فهي ناشئة اوليس لها الامتناع في الحالة هذه ولو حل الاجل فهل هو كالمؤجل
 او كالحار وجها لم يبرح الرافعي والنووي هنا غيا وصحح في الروضة والمنهاج في الصداق
 تبعا للمعبر بعدم الحبس ونقله الرافعي في الصداق عن الشراعية كمن صح في الشرح الله
 الصغير ان لها الحبس وعلمته ان لها المطالبة بعد الجلول كما في الايتار لكن جزم الرافعي
 نظيره من البيع انه حبس للمبايع اذا الاجل ويحتاج الى الفرق **نعم** لو كانت مريضة او بها
 قرح يضرها الوطى فهي معذورة في الامتناع عن الوطى وعليه النفقة بشرط ان يكون عنده وكذا لو كان
 الرجل عيلا وهو كبر الذك حيث لا تحله وليس لها الامتناع عن الرقاد لعور عياله ولها الامتناع
 بعور المرفق لانه متوقع الزوال ولو قال لا امكته الا في بيتي او في موضع كذا فهي ناشئة وعندها
 من بيت الزوج وسفرها بلا اذن في شوز قال النووي ولو جبت ظاهرا او بلاء فلا نفقة كالمو
 وطيت بشبهة فاعتوت والله اعلم **ومنها** الصغير فاذا كانت صغيرة وهو كبير او صغير فلا
 نفقة على الاظهر وان كانت كبيرة وهو صغير وجبت النفقة على الاظهر اذ لا يجوز **ومنها** العبادات
 فاذا احرمت. صح او عمره فاذا احرمت باذنه وخرجت فقوسا فرت في عوض نفسها فان كان الزوج
 معها لم يستقط نفقتها على المذهب ولا سقطت على الاظهر لئلا يقع على الفور فان لم يجلبها
 فلها النفقة كلها لانها ناشئة بالاحرام والوصامة في رمضان فلا تمنع ولا تسقط النفقة
 بحال واما قنات. رمضان فان تعجل لتعويضها بالانظار لم تمنع منه ولا تسقط به النفقة

انما يشترط في الشور الامتناع الكلي بل لو امتنعت من الوطى بعده او من بقية الاسقماعات حتى قبله سقطت نفقتها

على الاصحح ونزول الزمها الا فطار اذا شرعت فيه وجهان فخرجان من القولين في التحليل من القبح
 فان قلنا لا يجوز فنفى سقوط النفقة وجهان صحيحان في زيادة الرزقة السقوط وانما هو من القطوع
 فلا شرع فيه بغير اذنه فان اذن لم يسقط نفقتها وان شرعت فيه بلا اذنه فله قطعه فان
 افطرت فلها النفقة وان ابت فلا نفقة على الاصح وقيل يجب لانها قد ذاربه ونز قبضته **قلت**
 وهو قوي لانه يمكن من وطئها والاستمتاع بها وكذا الفرق بين الصوم والحج لانه يفرض
 الصورة في امتناعها من التمكن وفيه نظر لئلا يسقط والحالة هذه انما هو لاجل عدم التمكن
 وحسيني فلا يدخل للصوم وانه اعلم **ولو كان** الصوم نذرا فان كان نذرا مطلقا فله الرجوع
 منعها منه على الصحيح لانه سوك وان كان اياها معينة نظرا ان كان نذرا قبل النكاح او بعده
 باذنه فليس له منعها والا فله وحيث قلنا له المنع شرعت فيه وابت ان تفطر بمكسور
 القطوع وانما هو من الكفارة فهو على التراخي فله الرجوع منعها وحيث قلنا ان الصوم يسقط فهل
 يسقط كل النفقة ام لا فمكنه من الاستمتاع بها ولا وجهان صحيحان في الرجوع سقوط الرجوع وانه
 اعلم **قال** فانما امر بنفقتها فلها الفسخ وكذا ان امر بالصداق قبل الدخول اذ العجز الز
 رج عن القيام بمؤنة الزوجية المولفة عليه فالذي نص عليه الشافعي قويا وجديا انها بالخيار ان
 شأت منسبة وانفقت من مالها او اقترضت وانفقت على نفسها ونفقتها فزمتها الى ان يوسر
 وانه شأت طلبت فسخ النكاح وقال في موضع اخر وقيل لا خيار لها ولا اصحاب خلاف في ذلك
 بالجملة فالمراد ان لها ان تفسخ به قال مالك واحمد رضي عنهما **روى** انه عليه افضل
 الصلوة والسلام سئل عن من يعسر نفقة امراته فيفترق بينهما رواه الدارقطني وسئل عن المي
 عن ذلك فقال يفرق بينهما فقبل له سنة قال سنة قال الشافعي الذي يشبهه يقول من المي
 انه سنة رسول الله ومنه واما ايضا فالجواب والعنة يشبه حق الفسخ والعجز عن النفقة اول
 العسر على من الاستمتاع اسهل من العسر على النفقة ولو كان الرجل عاقرا وله مال غائب كان يوزن
 مائة القصر فلا فسخ ويؤخر بتفجيل الامتناع وان كان على مائة القصر فافوقها فلها
 الفسخ ولا يلزمها الصبر لشدة الضرر ولو كان له دين على مؤسر حاضر ان كانت معسرة
 فلها الفسخ لانها تسقط الحقها والمعسر ينظر ولو تبرع شخص بدار النفقة من المعسر
 فلها الفسخ ولا يلزمها القبول كما لو كان له دين على انسان فتبرع به غيره بقبولها لا يلزمه
 القبول لئلا فيه منه التبرع واعلم ان القدرة بالكسب كالقدرة بالمال فلو كان كسب
 يوما قدر النفقة فلا خيار فلو عجز عن العمل لم يفسخ ان ربح زواله في ثلاثة ايام
 وان كان يطول فلها الفسخ للمعسر وانه اعلم **فروع** لو لم يعطها المؤسر الا نفقة المعسر فلا
 فسخ ويصير الباقي دينيا عليه والقادر على الكسب اذا امتنع من الاتفاق عليها فهو كالمؤسر
 اذا امتنع والاصح انها لا تفسخ اذا امتنع المؤسر النفقة سواء كان عاقرا او غائبا والا
 عا ربا كسوة كالا عا ربا بالنفقة وكذا الاعا ربا السكن ولها تفسخ بالعجز عن
 الاداء وفيه وجهان الاصح عند الراعي نعم والاصح عن النوي لا فسخ لانه غير ضروري
فروع كثير الوقوع شرط الفسخ تحقق اعا ر الزوج او غلبة الظن بالبينة المقبولة
 شرعا سواء كان الزوج عاقرا او غائبا فلم يجر اعاره فلا فسخ على الاصح
 سواء كان الزوج مؤسرا او عاقرا ولو ضمن النفقة ضمان باقته فقبل لها الفسخ ويجز

وروي في فاسد ما بالاشفاق منه فان كانت مؤسرة فلا خيار كما لو كان له دين على مؤسر

القاضي حسين والمتول بالمنع ان كان ملتيا وان ضمن بغير اذنه وجهان وانه اعلم **الامار**
 بالمهر فيه خلاف منشئ حاصل المذهب منه ما ذكره الشيخ ان كان قبل الدخول فلها الفسخ
 والا فلا والفرق انما بالدخول قد تلف المعوض فنصار المعوض ديناً والزينة ولين تسليمها بشرطها
 بذمتها بخلاف ما قبل الدخول **واعلم** انما حيث جوزنا الفسخ فشرطه ان لا يكون المرأة قد قبضت
 شيئا من الصداق فان قبضت شيئا امتنع عليها الفسخ بخلاف البايع اذا قبض بعض الثمن
 فانه يجوز له الفسخ بافلاس المشتري عن باقيه والفرق ان الزوج باقباض بعض المهر قد
 سقر له بعض فلو عجز للمرأة الفسخ لعاد اليها البضع كماله ولا يمتنع فيه الشركة فيكون
 الرافعي فيما استقر بخلاف البيع فانه وانما استقر بعنده بقبض الثمن الا ان الشر
 كية فيه ممكنة فجوزنا الفسخ في البايع خاصة كذا ذكره بن الصلاح وتوقف بن الرفعة في
 المسئلة ذكره في المطلب وانه اعلم **فروع** الصحيح المشهور ان المرأة لا تشتغل بالفسخ
 بل لا بد من الرجوع الى الحاكم كما في العنة لانه امر يجتهد فيه وقيل لها ان تفسخ بنفسها كما
 لروى بالعبس فعلى الصحيح اذا ثبت عند الاعا رتولا الفسخ بنفسه واذن لها ان
 تفسخ فلو لم ترفع الى القاضي وفسخت بنفسها لعلمها بعجزه لم يفسخ في الفساح
 وحل ينفذ باطنا وجهان قال الامام الذي يقتضيه كلام الامية انه لا ينفذ باطنا **واعلم**
 ان القاضي انما يفسخ او ياذن لها فيه بعد امهاله ثلاثة ايام من اعاره في الاصح
 والله اعلم **فروع** له امر ولو وعجز عن نفقتها فعين ابن زياد انه يجبر على منعها او تزويجها
 ان وجوها طلبا رغبيا وقال غيره لا يجبر عليه بل يجلبها لتكسب وتنفق على نفسها كذا
 ذكره الراعي وصححه النووي في زيادة الشرع في الفرضية الثانية وانه اعلم **فصل**
واذا فارق الزوج زوجته وله منها ولد فهي احق بحضنته الى سبع سنين
 ثم يجز بين الابوية فايها اختار يسلم اليه الحضنة بفتح الحاء وهي عبارة عن حفظ من
 لا يميز ولا يستقل بامر وبهتة بما يطعمه ووقايته مما يؤذي وهو نوع ولاية الا انها بالاناث
 البقية لا تثبت اشفق واحسن الى الترتيب واصبر على القيام بها والشوملازمة للاطفال **ومؤنة**
 الحضنة على الاب لانها من اسباب الكفاية كالنفقة فاذا فارق الزوج زوجته فالامر
 احق بحضنة الولد منه ومن غيره من النساء بالشرط ان تاتى واحتج بتقديعها بها
 روي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت يا
 رسول الله ان ابني هذا كان يطلعني ته وعاد وشوي له سقار وجعرت له حواضر وان اباه
 طلقني واراد ان ينزعه مني فقال لها انت احق بولدك منكمن رواه ابو داود والحاكم وقال
 صحيح الاسناد ثم انما يحكم بالطفل للام دون الاب الا اذا كان صغيرا لا يميز فاذا امتنع
 غيره بين الابوين فيكون عنون اختار منهما وسواء في ذلك الابن والبنت واحتج للتحجير
 بما روي ابو هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا ايها الناس

ماجة والتمسك وقال حسن وفي الاطراف لابن عساكر زيادة انه صحيح الاسناد **واختلف**
 رواية الابن داود والحاكم فاخذ في دواته فانطلقت به قال الحاكم صحيح الاسناد **واختلف**
 في سنن التمييز فالنزي جزم به في الروضة انه في الغالب انه بن سبع او ثمان سنين
 تقريرا **واعلم** ان المراد على التمييز سواء ان حصل قبل السبع او بعدها ولا يجمع بين
 التمييز ان يكون عارفا باسباب الاختيار والاخر الحصول ذلك لكن التمييز انما فرض
 اليه لانه اعرف بحظه لانه قد يعرف من اثرها ما يدعو الى اختياره وللمناس عبارات
 في ضبط التمييز واحسن ما ذكر بان يصير الطفل بحيث ياكل وحده ويشرب وحده و
 يستنج وحده وانه اعلم **واعلم** ان حكم الامم مع الاب والجدة حكم الامم واذا تنازع
 الاناث في الحضنة قومت الام ثم اماتها تقدم القربى فالقربى بن ثم الام اماتها ثم ام
 الجدة ثم اماتها ولاحق الامم الاب ثم الاخوة ثم الاخوات ثم الاخوات ثم الاخوات
 معزا عن الاظهر معزا اذا تحضن الاناث فان اجتمع مع النساء رجال قومت الام ثم اماتها
 ثم الاخوات ثم اماتها ثم الاخوات ثم الاخوات ثم الاخوات ثم الاخوات ثم الاخوات
 والا عمام وبنوهم فانهم كالاب في الحضنة يقدم الاقرب منهم فالاقرب على ترتيب الميراث
 على النقص **واعلم** ان بنات الاخوات يقدمن على بنات الاخوة كما تقدم الاخوات على الاخ
 والاصح شيوة الحضنة للأنثى الذي يستبحر كبنات الخالة والعمة وبنات الخال
 والعم فان كان الولد ذكر استقرت حضنته مع يبلغ عددا يشبه مثله ويتقدم بنات
 الخالات على بنات الاخوال وبنات العمام على بنات الاعمام وتقدم بنات العمومة وبنات
قال وشرايط الحضنة سبعة العقل والحرية والدين والعفة والامانة والخلو
 من الزوج والاقامة فان اختلف شرط سقطت الحضنة فوعلمت ان الحضنة ولاية و
 سلطنة وان الامم اول من الاب وغيره لغير شفعها لانا اريدت في الحضنة فلا
 يتحققا قوما من شروط **الاول** كونها عاقلة فلا حضنة لمجنونة سواء كان
 جنونا مسلطا او منقطعا نعم اذا كان ينور ولا يتناول ماله كيوم ثنتين فلا يبطل
 الحق به كمن يظن وينزل ووجهه سقوط حقها بالجنون انه لا يات منها مع الجنون
 حفظ الولد ومساكنه بل من نفسه تحتاج الى كفالة فكيف يكون كافلة لغيرها
 وانه اعلم **الثاني** الحرية فلا حضنة لرقبة وان اذن السيد ووجهه المنع ان منفعتها
 للسيد وهو مشغولة عن الحضنة به ولين الحضنة نوع ولاية والرقبة لا ولاية له ثم ان
 كان الولد حرا فلا حضنة بعد الامم للاب وغيره وان كان رقيقا فحضنته على السيد وعلى له
 من بعد من الاب وتسليمه الى غيره وجهان بناء على القولين في موانع التفريق وعلى حق الحضنة
 في زوجهات السيد وجهان الصحيح لاحضانه لنفسها ولو كان الولد نفسه حر ونصفه
 رقيق فنصف حضنته للسيد ونصفها لمن له حضنته من اقاربه الا حرام وانه اعلم
الثالث حكمها مسلمة ان كان الطفل مسلما بالاسلام ابيه فلا حضنة للكافرة على

مسلم لانه حلاله في تربيتها لانها تغشيه ويشأ على ما يالفه منها ولانه ولاية ولا ولاية
 للكافرة على مسلم وقيل تحضنه الامم الذمية مع يمين والصحيح الاول لما ذكرناه والطفل الكافرة
 المحضون الكافر يشبه لقريته المسلم حضنته وكفالتة على الصحيح لئلا فيه مضاعفة وانه
 اعلم **الرابع والخامس** العفة والامانة فلا حضنة لفاسقة لانها ولاية ولا يمان ان
 تحزن في حفظه ويشأ على طريقتهما واعلم انه لا يشترط تحقق العدالة الباطنة بل كيف
 العدالة الظاهرة كشهود النكاح قاله الماوردي قال فلوا دعي احد الابوين فسق الاخر يبطل
 قوله وليس له اخلافه بل هو على ظاهر العدالة مع يمين مسمى الفسق عليه بينة كذا
 ذكره بن الرفعة ورفقا بن النوري لا بد من ثبوت اعلية الامر عند القاضي اذا نازعها الاب و
 غيره من المستحقين ورفقه اعلم **السادس** كونها فارغة خلية عن النكاح لقوله عليه افضل
 الصلوة والسلام انت احق به ما لم تنكح ولانها مشغولة بالزوج فيستظهر الولد ولا اثر رضا
 الزوج بذلك كما لا اثر لرضى السيد بحضنة الامة ولورضى الاب معه فله سقط حق الجدة
 الاصغر في الكفاية لابن الرفعة انه سقط حق الجدة ويكون عن الامم وقال في النهي لا يسقط
 حق الجدة فقد ير جعان فيستضرر الولد فلم تزوجت امر الطفل بعنه فله تبطل حضنتها و
 جهان اصحابها لا تبطل لبن العرم صاحب حق في الحضنة وشقفته تحمله على رعاية الطفل
 فينتها وتنان على كفاليته بخلاف الاجنبي ربها قطع الامان النفال رجعة الاسلام الغزال
 واعلم ان القلا في مطردة فحق كل من لها حضنة ونكحت قريبا للطفل له الحضنة فان
 نكحت امه ابن عمر الطفل او عمر ابيه وكذا تبقي حضنتها اذا كان زوجها جو الطفل اياها
 ابيول لبن له مقام في الحضنة ومسورة المسيلة اذا كانت الحاضنة جده ثم ان يزوج رجل
 بامرأة وابنه بولتها من غيره ثم يجيى الابن ولو ثم قومت الامم والاب ثم تستقل الحضنة
 الرام الامم وهو زوجة الجدة وانه اعلم **السابع** الاقامة وانما تكون الامم اقرب بالطفل
 اذا كان الابوان مقيمين في زمانا اذا اراد احدهما سفرا او اراد سفر آخر فله في بلدهما نظر
 ان كان سفر حاجي كحج وتجارة وغيره ولم يسافر بالولد لانه في من الخطر والاشقة بل يكون
 مع المقيم الى ان يعود المسافر سواء طال مدة السفر او قصرت وقيل لا السفر فيه اذا
 طال سفره وان كان السفر سفر نقله اذا كان ينتقل الى مسافة القصر فللاب انتزاعه
 من الامم ويستصعبه معه سواء كان المنتقل الاب ام الام او احدهما الى بلدهما والآخر
 الى بلدة اخرى احتياطا للنسب يتحفظ بالابا فيه مصلحة التاديب والتعليم و
 سهولة القيام بمؤنته وسواء نكحها في بلدها او في الغربة فلموافقة الامر في الطريق
 دأمر حقها وكذا في القصد ولو عاد من سفر النقلة عاد حقها ويشترط امن الطريق وان
 البلد الذي ينتقل اليه لم يكن مغوفين لغارة وغوفا لم يكن انتزاعه منها وان كانت
 النقلة الى دون مسافة القصر فله في ذلك وجهان احدهما لا يكونان كالمقيمين في دارين

من بلد واسمها انه كسافة القصر ولو قالت انما تخرج سفر التجارة فقال
 بل النقلة فهو المصدق بيمينه على الاصح وقال القفال يصدق بلا يمين فيصح لو
 نكحت حلفت وامسكت الولد **واعلم** ان سائر العصبية من الحياء والاح والعمارة
 الاب وانما نزاع الولد منها ونقله اذا اراد الانتقال احتياطا للنسب وكذا غير الحياء
 كابن العران كان الولد ذكرا فان كان النش لم يمسك اليه قال المتول الا اذا لم يبلغ حواشي
 وفي الشامل لابن الصباغ انه لو كان له بنت مترافقة سمية الى ابنته **واعلم** ان المهر
 الوصي لا عسوبة له كالحال والعلم لا يمسك له نقل الولد اذا انتقل لانه حق له والشر
 وانه اعلم **وقول** الشيخ فان انتقل شرلا سقطت وجه ذلك انه علة استحقاق الحضنة
 مركبة من هذه الصفات ولا شك ان الماهية المركبة من اجزاء تنتفي بانقضاء اجزاء منها
 الا ترى ان الصلوة المستتعة للشر لا تصح بوجود شر وطها ولو انتقل شرطها منها
 بطلت كذلك ها هنا والله اعلم **فزع** هل يشترط في هذه الشر لا في استحقاق الام
 للحضنة ان ترضع الولد ان كان رضيعا وجها اهدى لا بل لها الحضنة وان لم يكن
 لها لبن او امتنعت من الارضاع وعلى الاب مع هذا ان يتاجر مرضعة ترضعه عن الام
 وهذا ما صحته البغوس والصحيح الذي قطع به الاكثر ويشترط ذلك لعسر التجار
 مرضعة قال الاشوس ولم يذكر وان الشر لا كونها بصيرة ومقتضاها شدة الحضنة
 للمها وهو كذلك والله اعلم

كتاب الجنائيات القتل على ثلاثة

اضرب عدم محض وخطا محض وعمد خطا قاله المحض ان يعمد الضربة
 بما يقتل غالبا فيقتل بقتله بقتله بذلك فيجب القصد والجنائيات جميع جنائية والجنائية
 مضمرة والمضرة لا يشترط ولا يبيع الا اذا قصد التنوع والجنائية كذلك وتنوعها العمد ونظما
 وعمد خطا كما ذكره الشيخ فالعبد المحض ان يقصد الشخص المعين بشئ يقتل غالبا فيقولنا
 ان يقصد الفعل اثره اذا لم يقصد الفعل كما اذا زلق فسقط على غيره فمات فانه لا
 يجب القصاص وقولنا ان يقصد الشخص المعين احتراز عن ما اذا لم يقصد شخصا
 معيناً كما اذا رما الى جماعة ولم يقصد واحدا بعينه فانه لا يجب القصاص على الراجح وقولنا
 بشئ يقتل غالبا امرنا ان يكون بالة او غيرها والالة امرنا ان يكون محدودة او مثقلة فالالة
 المحدودة كالسكين وما لم ينعناها والمشقلة كالوبوس وما لم ينعناه وكذا حرقة او غرقه
 او صلبة او حديدية حايطة او سقفا او دابة بوابه او دفن حيا او عصر خصيته عصرا
 شويذا ثبات وجب القصاص وغير الالة انواع **منها** لوجبه ومنعه الطعام والشراب
 والطلب حية مات وجب القصاص ولو وجبه وعراه حية مات بالبرد فهو كما لوجبه
 ومنعه الطعام والشراب ذكره القاض حين بخلاف ما لو اخذ طعامه وشرابه او
 شيئا به ثم فارق فمات جوعا وعطشا فمات جوعا وعطشا فانه لا يقتل فيه صنعا **ومنها**
 اذا شهده رجل مما يوجب قتله قصاصا او ردة او زنا او هو محض نكاح القاض بها
 وتظهر قتله بقتلها عاشر رجوعوا وقالوا انما علمنا انه يقتل بها وتنازلهم القصاص

كذلك الشهود ابا

زكوا الو شهودا بما يوجب القتل سواء كان قصاصا او سرقة يجب عليهم القطع
ومنها ان يقدم الى شخص طعنا مسموما فاكل ومات وجب القصاص ان كان مجنونا
 او سبيا وكذا الحكم الاعشى الذي يعتقد انه لا بد من الطاعة فكل ما يشا ر عليه به لانه والحالة
 هذه يميز له الصغير والمجنون وانما كان المقدم اليه بالغا عاقلا فان علم حال الطعام فلا شئ
 على المقدم والاكل فهو القاتل نفسه والا فليس وجوب القصاص قولان جاريان فيما لو غطي رأس
 بئير فذهل به ودعا الى داره ضيقا وكان الغالب انه يمر على ذلك الموضع فهلك بالبرق فلا
 ظهر القصاص فاذا كان لا قصاص وجبت الدية على الاظهر فان هذا القوس من مفر البيرة
 وقيل لا يجب الدية تغليباً للمباشرة **ومنها** لو سحر رجلا سائلا فان قال قتله سحرة
 وسحره يقتل غالبا لانه القصاص اذا عرفت هذا فقتل النفس بغير حق من اكبر الكبائر
 قاله الرافعي والنووي وقال البغوس هو من اكبر الكبائر بعد الكفر ونقض عليه انما فعل
 والله اعلم والايات والاخبار في التحذير كثيرة **منها** قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا
 فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه واغواه عذابا عظيما فانظر جزاء من
 يقتل بغير حق جعل جزاؤه جهنم مع الظلور والغضب والبعد والعذاب الموصوف بالعظيمة
 عاقبا والله من ذلك ومن صحيح مسلم لا يحل قتل امرئ مسلم الا باحد ثلث كفر بعد ايمان
 وزنا بعد احسان وقتل نفس بغير حق وفي الخبر لقتل مؤمن عنده اعظم من زوال
 الدنيا رواه الترمذي والنسائي واسناده صحيح رواه غير واحد بالغاي المختلفة وقال
 عليه افضل الصلوة والسلام من اعان على قتل مسلم ولو بشرط كلمة ليعن الله وهو مكتوب
 بين عينيه ايس من رحمة الله تعالى والله اعلم بهذا كله وقد ذكره الشيخ **بقوله** ان
 يعمد الى ضربوه وهو قصد الفعل الى شخص والها في ضربه عايد اليه وقوله بما يقتل ما
 بمعنى شئ وهو امر من الادلة وغيره كالسبب كما مر وقوله غالبا احتراز به عن ما لا يقتل
 غالبا وسائر ان شاء الله تعالى **وقوله** فيقتل قتلته في الزيادة هو طريقة ضعيفة
 شرطها بعض الاصحاب والصحيح ان قصد القتل غير شرط الوجوب القصاص بل الجود
 المعتبر قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا والله اعلم **قال** فان عفا عنه وجبت دية
 مغلفة حالة زوال القاتل استحقاق القود وهو القصاص بالخيار بين ان يقتل او
 بين ان يعفو لقوله ومن شئ القتل فمشر غير امية قوت قتلته هذا القتل من تعذيب
 وانا والله عاقلة من قتل بعده قتلا فاعفاه بين غيرتين ان احبوا قتلوا واحبوا اخذوا والدية العقل

كتاب الجنائيات القتل على ثلاثة

رواه ابو داود والترمذي **وقوله** من قتل قتيلا الى اخره فخرجه البخاري ووجه الدلالة
 انه عليه افضل الصلوة والسلام غير الورثة بين الدية والقتل فان اقتصر المستحق فلا
 كلام وان عفا على الدية وجبت فيجب بقتل العمد المسلم ماية من الابل شران كان القتل
 عمدا تغلظت ما ثلثة اوجبه احوما انها تجب على الجاني ولا تحلها العاقلة والثاني
 انها تجب حالة بلا تاويل والثالث انها تغلظت بالسن والتسلي فيجب على الجاني
 جوعة وثلثون حقة واربعون خلفه والخلفه العامل وسواء فذ كان موجبا للقصاص

ففع على الدية كما ذكره الشيخ لم يوجب العمد العود وكقتل الاول ولو اخطى لما ذكرنا بقوله
 عليه افضل الصلوة والسلام من قتل متعمدا دفع ال اولياء المقتول فان شأرا واقتلوا وان شأرا
 اخذ الدية **وهي** ثلثون حقة وثلثون جذعة واربعون خلفه وما صالحوا عليه فهو لهم
 وذلك تشريعا رواه الترمذي قال حويث بن غريب **قال والخطا المحدث** وهو ان يرمى الى
 شئ فيصيب رجلا فيقتله ولا تؤد عليه بل تجب دية مخففة على العاقلة مؤجلة ثلثة دنانير
 سنين قد علمت ان الجنائية على ثلثة اشربة وقد مر الكلام على العمد والكلام الان على الخطا
 وله تفسيران احدهما ان يرمى الى شئ سواء كان صيدا او رجلا او غيرها فيصيب رجلا
 او غيرها فيصيب رجلا وهذا ما ذكره القاضي ابو طيب والقاضي حسن والذين قاله غيرهما
 ان الخطا ما لم يقصود فيه الفعل كمن زلق فتوقع على غيره نزال او تلو الهلال من يد
 المرتد ثم الخطا لا قصاص فيه لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطا فتحرير رقبة مؤمنة
 منية ودية مسلمة الى اهله او جيب الله الدية ولم يتعرض للقصاص في قوله تعالى ومن
 كتب الى اهل اليمن ان يقاتلوا النفس مائة من الابل ثم الدية في الخطا تحقق ان ثلثة
 اوجه احدها باعتبار التخميس فيجب عشرون بنت بخاض وعشرون بنت لبون
 وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة قال الراعي واحتج الاصحاب
 بما روي عن بن مسعود رضي الله عنه ان النبي ومرفق بن فدية الخطا مائة من الابل و
 فصلها على ما ذكرنا وقوله وفصلها اي بن مسعود ولهذا روي بعضهم ان بن
 مسعود رفعه الى النبي ومرفق بن فدية الخطا مائة من الابل وذكر ما ذكرناه وسلمان بن عبد الله
 يسار كانوا يقولون دية الخطا مائة من الابل وذكر ما ذكرناه وسلمان بن عبد الله
 على انه اجماع من الصحابة **الوجه الثاني** كونها على العاقلة فاذا جع العمد على نفس حر
 اخر خطا او عمد خطا وجبت الدية على عاقلة الجاني والاصل في ذلك ان امرأتين من هؤلاء
 اقتلتا ضربت احديهما بحجر ويروى بعمود تضاف الى عاقلة جانيها فقتل رسول الله
 وم بالدية على عاقلة القاتلة وفي الجنين غرة عبدا وامة وهذه صورة شبه العمد
 واذا جبر التحمل شبه العمد ففي بطل الخطا اولى قال العلامة وتفرير غير الجاني خارج
 عن الاقيسة الظاهرة الان انما القابل للجاهلية كانوا يقومون بنصرة من جنى منهم
 ويمنعون اولياء القتل من ان يذكروا اشرارهم ويأخذوا من الجاني حقهم فيجعل الشارح
 وم بطل تلك النصرة بطل المال ويخص العاقلة بهما لئلا يخطا وشبه العمد ما
 كثير فحسنت اعانة القاتل لئلا يفتقر بالسبب الذي معذور فيه بخلاف العمد اذ
 لا عذره فلا يليق به الرفق واجلت على العاقلة لئلا يشق عليها الاداء او ادعى
 الامام الاجماع على تحمل العاقلة في الخطا وشبه العمد وقيل لا تحمل العاقلة عليهم
 دية شبه العمد والمذهب الاول لو ردد النفس والله اعلم **الوجه الثالث** كون الدية
 ثلثة سنين روي ذلك عن عمر وعلي بن عباس رضي الله عنهما قالوا ان
 ففع ولم اعلم مخالفا لرسول الله ومرفق بن فدية على العاقلة ثلثة سنين فان

فقتلتها

ورود الخبر في ذلك ما ذكره الشافعي فلا كلام ولا نقد صرفها عند علي بن عباس كذا ولا
 عليهم مكان اجماعا ولا يقولون ذلك الا توقيفا فان قلت قال بن المنذر وما ذكره الشافعي لا يعلم له
 اصلا من كتاب ولا سنة وقال الامام احمد لما سئل عن ذلك لا اعرف فيه شأنا فالجواب ان من عرف
 حجة على ما لا يعرف وكيف يرد قول الشافعي بذلك وهو اعلم القوم بالاشياء والاشياء تمدل
 والله اعلم **قال وعمد الخطا** ان يقصود منه بما يقتل غالبا فيموت فلا تؤد عليه بل تجب
 دية مخففة على العاقلة مؤجلة ثلثة دنانير سنين قد علمت ان الجنائية على ثلثة اشربة وقد مر الكلام على العمد والكلام الان على الخطا
 الفعل والشخص معا بما لا يقتل غالبا كما اذا ضرب به بسوط او عصا خفيفة او رماه بحجر
 صغير ولم يوال به الضرب ولم يشد الا ليد بسبب فلا ولا يمكن وقت حر ولا يرد
 شويدين او لم يكن المضروب ضعيفا او صغيرا فهو شبه عمد وان كان شئ من ذلك
 وجب القصاص لانه قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا ولو ضرب به اليوم مشربة و
 غواضربة وهكذا فرق الضربات مع ما تفرق بها لئلا الغالب السلامة عن تفرق الضربة
 قال السعدي ولو ضرب مشربة وقصود لا يزيو عليها فشمته فضربه ثمانية شتم
 شتمه فضربه ثلثة مع قتله فلا قصاص لعدم الموالة قال الراعي وينبغي ان ينظر الى
 صورة الموالة ولا الى قدره الله التفرق بل يعتبر اثر الضربة الى بقية والا لار الى
 صلة بها فان تيقن ثم ضربه اخرا لم يرد ولا يطبق كذا وكذا فهو كالضربة بالعصا
 الخفيفة فيفصل **وقول** الشيخ لما تؤد عليه بل تجب دية دليله حديث المراتين من مولى
وقول مخففة يعني من وجه وقوله على العاقلة يعني مخففة من وجهين لانه جنائية
 الخطا مخففة من ثلث وجوه كونها على العاقلة مؤجلة وتخفيفه رجائية العمد مخففة
 من ثلثة اوجه كونها على الجاني حالة مثلية وجنائية شبه العمد تنزع ال العمد من وجه كون
 نها فيها قصد الفعل والشخص وتنزع الى الخطا كون الالة لا تقتل غالبا فلهذه اخففت
 كونها على العاقلة وبالتأجيل وغلظت كونها مثلية والله اعلم **قال وشرايط** وجوب
 القصاص اربعة ان يكون القاتل بالغا عاقلا وان لا يكون المقتول انقص من القاتل كغير
 اوري لما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى الجنائية ولو عجزا باعتبار ما يجب عليها القصاص
 وما لا يجب شرعا الا ان تذكر من يجب عليه القصاص ولا يجب ولا شك ان القصاص
 هو المماثلة كما قاله الاصحح وهو ما اخذ من اقتصاص الاثر وهو يتبعه لانه يتبع
 الجنائية نياخذ مثلها والمثلية تعتبر في الجنائية كذا لانه تعتبر المساواة بين القاتل و
 القاتل وليس المراد المساواة في كل فضلة لئلا يخصص الخصال لم يعتبرها الشارع قطعا
 كخصف الخلقة مع كبر الضخامة ونحو ذلك كالقوة والضعف وغيرها ومرار
 ذلك على صفات تذكر ففى فصل القاتل على المقتول بخسلة منها فلا تؤد ومنها الاسلام
 والحرية والولاية فلا يقتل مسلم بكافر ولا حر بعبد ولا ولد بوالد ولنا عودة الى ذلك
 بشرط لا يوجب القصاص على صبي ولا مجنون لئلا القاتل
 مرفوع عنهما كما في الخبر فلا يجب عليهما كما لا قصاص على النائم فيما اذا انقلب على اسنانه

مادریه شکر، محمدی سار ابله، عیدیه حدی، رفائعه ایدیه حدی
 از زند اشغ، شیخ سعد ایدیه شاد، شیخ مراد ایدیه حدی، شیخ غفر ایدیه حدی
 آندیه حدی، صبات و صحنه و فائده نقدی، حسن مالینی اوزون
 شیخ و صحنه ایدیه حدی، رفیع ایدیه حدی، رصاف مذکوریه، بدیع نقی

[illegible]

اصحاب السند کتبہ

ادب و خفی امور بنو مدینه

تفتحه و هو

طالب راسخ ہے

جمادى الاولى سنة ١٢٠٠

عبدالله بن محمد

والثقل والارث وغيره قال الرويان ويحتمل ان يقال خلافة زلسا الاخرى حكومة
سواء كان خرسه امسليا ام عارضا وهذا اذا لم يذهب الذوق بقطع الاخرى او كان قد
ذهب ذوقه من قبل فاما اذا ذهب بقطع لسانه فقيمة الدية كذا ذكره في اصول الرواية
وانه اعلم **فرع** اذا كان لسان الشخص ناطقا لانه فاقد الذوق فقطعه شخص ففيه
حكومة قاله الماوردي وانه اعلم **فرع** لسان الطفل ان عرفت سلامته بنطقه بحرف
من حروف الالف ما تظلم منه عن البكاء او بحروف الشفة كبايا وماما وجرور في اللسان
فانما لم يكتل الدية فيه قال ابن الصباغ ويحب القصاص وان لم ينطق بذلك في زمانه ففيه
حكومة لانه الظاهر خرسه ولو قطعه قاطع حاله ولادته فالاصح وجوب الدية جلا على الصحة
ايه فهل يجب فيه دية ام حكومة وجهان وانه اعلم **وجيب** في الشفتين الدية لانه عليه
افضل الصلوة والامانة ذكر ذلك في كتاب عمر بن حزم لانه فيها جمال ومنفعة فاشبهها باليد
وفاقد اعضاها نصفها وفي بعضها بحسب لانه قضية التوزيع ولو جنى عليها فاشبهها باليد
الدية كشك اليد وانه اعلم **وجيب** في ذهاب الكلام الدية هذا شروع فيها يتعلق بفوات
المنافع فاذا جنى شخص على لسان ناطق فاذهب كلامه وجبت الدية لانه اسلبه اعظم ما
منافع فاشبه البصر وان ذهب بعض الكلام وجب بقطعه وانما تؤخذ الدية اذا قتل اهل
الخبرة لا يعود نطقه فلو اخذت شرعا استردت منه وانه اعلم ان التوزيع على جميع الحروف
على ظاهر النص وبه قال الاكثر من ثمانية وعشرون حرفا في اللغة العربية ولو كانت
الشخص لا يعرف الحروف كلها كالارث والالف الذي لا يكلم الا عشرين حرفا مثلا فاذا
ذهب كلامه فالصحيح يجب دية كاملة لانه اذهب كلامه فعلى هذا لو ذهب الحروف وقع
على ما يحسنه لا على الجميع وانه اعلم **وجيب** في ذهاب البصر كمال الدية لانه منفعة
العيني البصر فذهب كمال اليد وانه اعلم **وجيب** في ذهاب السمع كمال الدية
لانه منفعة بذا ولا يغني الف ولا لانه من اشرف الحواس فاشبه البصر ولو جنى عليه
فارتفع دأخل الاذن ارتقا فالاصح وجوب حكومة لبقاء السمع وقيل يجب الدية لفوات السمع وانه اعلم **وجيب** في ذهاب الشمر كمال الدية
لانه احوال الحواس فاشبه البصر وقيل فيه حكومة لضعف منفعة وانه اعلم **وجيب**
في ذهاب العقل كمال الدية لانه كذا في كتاب عمر بن حزم ولين عمر وزياد رضيا
عنهما قضيا بذلك ولم يخالفوا لانه من اشرف الحواس فكان احق بكمال الدية من جميع
الحواس لانه لا يقع التمييز بينه وبين البهية الالية واعلم انه لا يجرى فيه قصاص الا
ختلافا في محله لانه من غير ما يقول ان محله القلب او الدماغ او مشترك بينهما ولانه
يتعدى واستيفاءه وقد يذهب بقليل الجناية ولا يذهب بكثيرها واعلم ان المراد
لعقل الدية العقل العزيز يتعلق به التكليف فاما المكتسب الذي به حسن التصرف
فانه حكومة وانه اعلم **فرع** في الشئ ويجب في الذكر والانشين يعني الدية في كل منهما

وكان من حق

وكان من حق الشيخ ان يقدم هذين لانها من قبيل الاحرام لان قبيل المنافع والاصل في
وجوب الدية فيها حديث ابن حزم ولين الذكر فيه منفعة التناسل وهو من اعظم المنافع فا
شبه الانثى وسواء في ذلك ذكر الشيخ والصغير والعنق وغيرهم لانه العنة عيب في غير
الذكر وفي الخشفة وجب بقطعه في الرابع كالساج الدية لانه ما بعد اعضاء الذكر كالساج
لها كالف مع الاصابع وان قطع بعض الخشفة وجب بقطعه في الرابع ولو جنى ذكر على ذكره
فشد وجبت الدية كشك اليد **واما** الانثيان فوجب الدية فيها مع ذكرها في الخبر فلانها من
تمام الخلقة ومحل التناسل ولا فرق في ذلك بين العنق والمجبوب والطفل والانشيان
هما البيضتان وقد جاء في بعض الروايات وفي البيضتين الدية وفي احوالها نصف الدية لانه
قضية التوزيع كاليد وانه لو قطعها فذهب ماؤه لزمه ديتان **قال** وفي الموضحة والسن
خمس من الابل لانه الدار في حديث عمر بن حزم فلو اوضح مؤمنين فاكثرت نفقة الارش **واما**
الاسنان ففي الواحد خمس من الابل ولو قطع جميع الاسنان اما نفقة بغيره او سقاه شيئا
فقطت اسنانه او ال بين القطع بحيث لم يتحمل ان يمال فهل يجب دية نفس لينة
الاسنان جنس ذوات فاشبه الاصابع المربح في كل سن خمس من الابل ولو ذهب اثنان
في كل سن خمس من الابل كما اطلقه الشيخ وبه قطع جماعة لعدم قوله عليه افضل الصلوة والامانة
واثنان عشر ضررا واربعة نواجذ وفي اخرها فلو زادت على ذلك فهل يجب في كل سن من الزوايد
خمس من الابل لظاهر الخبر او حكومة كالاصبع الزايد فيه وجهان وانه اعلم **قال** وكل عضو
لا منفعة فيه حكومة اقول وكذا في كسر العظام بل في جميع الجنايات التي لا تقویر فيها لينة
الشرع لم ينص عليها ولم تنته في ستمها الى النصوص فوجب فيها حكومة وكذا يجب
الحكومة في تعريض الرفيه والوجه وتسويده وتقطيره وما اشبه ذلك ثم الحكومة ان
يقوم الجنى عليه بتقدير انه عبود الانموال ويؤخذ بنسبة النقص من الدية وفي الابل
على الاصبع وقيل نقد البلو كذا ذكره الرافعي عن افضا المرأة فاعرفه مثاله يساوية الجنى
عليه مائة عند الامة وبعد الجناية والاموال تسعين فيجب عشرة دية لكن يشترط ان
ينقص عن دية العضو الجنى عليه ان كان له ارش مقدور فان لم ينقص نقص الحاكم ما يراه
واقله ما جاز جعله ثمنا او صداقا وانه اعلم **قال** دية العبد قيمته عبدا كان او امة اذا
قتل شخص ممن لا يجب عليه الفمان عبدا كان او امة لزمه قيمته بالغة ما بلغت لانها
مال فاشبهها ساير الاموال المتومة وانه اعلم **قال** دية الجنين المملوك عشرة دية امة
وانه اعلم **اقول** ذكر كان او انثى لانه جنين اذ فيه فيض من بطن امه لا يمتن به الامر كما
لحرة في الوقت الذي يعتبر فيه قيمتها وجهان احوال حالة الفرس لينة الضرب
الاسقاط وهذا هو المصحح في المحرر والمنهاج والشرح الصغير ونص عليه الشافعي
وذكره الشيخ في التنبية لاقره النوراني عليه في التمهيد وقيل تعتبر القيمة اكثر ما كانت

من وقت الضربة الى الاستسقاء وهذا هو النوب في اول الروضة ونفس عليه الشافعي
 وذلك ان لا يجعل بين التصحيحين مخالفة ويقول تصحيح المنهاج جزأ على الغالب
 لأن قيمة الامر وقت الجنابة في الغالب اكثر قيمة فيه اكثر من غيره والله اعلم **وقول**
 الشيخ ودية الجنين المملوك احترز عن الجنين الحر فدية الجنين الحر المسلم اذا انفصل
 سبباً بالجنابة نحو رواه ثبت ذلك في كتابه في غير رواه الشيخان ويشترط بلوغها نصف
 عشرة دية الاب او عشرة دية الام ومن قيمة خمس من الابل للثمن عمره في الله عنه يوم الفرة
 خمسين ديناراً او اكثر اعلى من ذلك رضى الله عنهما ولا يخالف لهما ولا يها دية تقور كسائر
 الوثاق وتقدرت باقل دية تقور ارش ورد في الشرع وهي الموضحة ولا ترد الاثمة فان
 قيل فيها ثلثة ثلث فان ديتها مقدرة بالاجتهاد والله اعلم **فروع** صاحب صبي غير مميز على
 طرف سطح او نهر او بئر فار تعم وسقط ومات منه وجبت الدية قطعاً ولا تقصاص
 على الراجح ولو كان على وجه الارض ومات من القيمة فلا ضمان على الراجح لأن الموت به في
 غاية البعد والمعتوه والمجنون الذي يعتريه التوساس والنائم والمرأة الضعيفة كالصبي
 الذي لا يميز وشهر السلاح والتهديد الشديد كالصباح وان صاح على بالغ على طرف سطح
 ونحوه فلا ضمان على الراجح والمراهق المتيقظ كالبالغ وان صاح على صغير فزال عقله
 وجب الضمان والله اعلم **فروع** اتبع شخصاً ناشئاً بسيف فهرت وارمى نفسه من الخوف
 فزفرا ومن شاعق عال او بئر فهلك فلا ضمان لأن الهادي هو الذي يامر بالهلاک
 لنفسه قصداً والمباشرة مقدمة على السب فلو لم يعلم بالهلاک فوقع بلا قصود بان
 كان اعمى او غلماً او بالليل وجب على الطالب الضمان ولو انخسف به سقف فزهر به و
 جب الضمان على الراجح ونفس عليه الشافعي والعراقيون ولو كان المطلوب صبياً او مجنوناً
 فالقائمه في البئر ونحوه فله يضمن الطالب يعني على عمد ما خطأ او عدا ان قلنا ان
 عمد ما عمدانها كالبالغ وان قلنا خطأ وجب الضمان والله اعلم **فروع** سلم صبي الى سباح
 يعلمه الساحة فغرق فيه دية شبه العمد على الصحيح كما لو ضرب المعلم الصبي للتأديب
 فهلك ولو خشن الحمام فخطأ فاصاب الحشفة وجب الضمان وتعمله العاقلة لانه قطع مالم
 يؤذن له فيه والله اعلم **فروع** سكتا في البيت وقشور البطيخ ونحوها اذا طرعا فموات
 فهلك بها انسان او تلف بها مال فلا ضمان وان طرعا في الطريق فحصل بها تلف وجب الضمان
 على الصحيح وبمقطع الجمهور وقيل لا ضمان للعادة وقيل ان القاهها زمت الطريق
 ضمن وان القاهها فزمت الطريق لا يضمن اليه المارغاناً فلا ضمان فعل الصحيح بشرط الضمان
 ان يكون الذي يعثرها حاصلاً اما اذا مشى عليها قصداً فلا ضمان كما لو نزل في بئر العود
 فزالق ولورث المار في الطريق فزالق به انسان او جمعة نظر ان رش لمصلحة عامة كسر
 فج الغبار على المارة فلا ضمان وان كان لمصلحة نفسه وجب الضمان قال الرافعي ويجزي
 فيه الوجه المذكور في طرح القشور ولو جاوز القور المعتاد في الرش قال المتول وجب

الضمان قطعاً

الضمان قطعاً كما لو بل الطين في الطريق فانه يضمن ما تلف به ولو بنا على باب داره دكة قتل
 بها انسان او دابة وجب الضمان وكذا الطواف اذا وضع متاعه في الطريق قتل به شيء
 لزمه الضمان بخلاف ما لو وضعه على طرف حائوته والله اعلم **فصل واذا اقترن**
 الدية وان لم يكن هناك لوث فاليمين على المدمي عليه هذا الفصل القامة وهو الايمان
 في المدا وصورتها ان يوجد قتل بموضع لا يعرف من قتله ولا يئنه ويدعي ولته قتله على
 شخص عين او جماعة معينين وتوجد قرينة تشعر بصحته ويقال له اللوث فيجوز
 على ما يدعيه ثمين يميناً ولا يشترط موالاتها على الراجح فان حلف وجبت الدية في العمد
 على القسر عليه وفي الخطأ وشبه العمد على العاقلة واللوث طرق **منها** ان يوجد قتل في
 قبيلة قرية او حيين او قرية صغيرة او محلة منفصلة عن الكبيرة وبين القتل
 بين أهلها عداوة ظاهرة فلهذا اللوث في حقهم **منها** ان يتفرق جماعة عن قتل فراد
 دخلوا عليهم وهو ضعيف او لحاجة في سبي او ستان او طريق او صحراء فهو لوث
 وكذا لو زاحم قوم على بئر او مضيق ثم تفرقوا عن قتل ولا يشترط في هذا ان يكون بينه
 وبينهم عداوة **منها** لو شهو عدل ان زيدا قتل فلا تأمل لوث على المذهب سواء تقدمت
 شهادته على الدعوى او تأخرت ولو شهو لا يقبل روايته كصبيان ونسقة ومسيكين **منها**
 قال البغوي لو وقع في السنة الخاص العام ان زيدا قتل فلا تأمل لوث في حقهم وسواء
 في القامة اذعي مسلم على كافر او عكسه والاصل في القامة ما روي بن عتيق ختمه قال
 انطلق عبد الله بن سهل وحبيصة بن سعد الى خيبر وروى يومئذ صلح فتفرقا فان
 حبيصة الى عبد الله بن سهل وهو تحت خطب فزمته قتلاً فذمته ثم قدم المدينة فاما
 نطلق عبد الرحمن بن سهل وحبيصة وحبصة ابنا سعد الى النبي عمر فذهب عجب
 الرحمن يتكلم فقال كبركبر وهو دعوى القوم فمكت فكلما فقال اتخلفوا وشحقتو
 دم قاتلكم او صاحبكم فقالوا كيف ولم يشهد ولم يرض فقال فتبركبر بمحمد خير مني
 عينا منهم فقالوا كيف فامضوا بايمان قوم كفار فعفله النبي عمر من عنده رواه الشيخان
 وهذا الحديث مخصوص عموم قوله عليه افضل الصلوة والسلام البيضة على المدعي
 اليمين على من انكر المدعي عليه مع ان الوار قطن روي الا في القامة ووجه تقوم المدعي
 في القامة ان جانه قوين باللوث فتحولت اليمين على اليه كما لو قاهر شاهداً في غير اليوم
وقوله فان لم يكن هناك لوث فاليمين على المدعي جرياً على القاعدة **وقوله** يدعون القتل
 احترز به عن غير القتل فلا قامة فيها دون النفس من الاطراف والمخزوع والاموال
 بل القول فيها قول المدعي عليه بيمينته وان كان هناك لوث لئلا يئنه نفس ورد في النفس و
 وجه يجزي في الاطراف وغلط قائله والله اعلم **فروع** انكر المدعي عليه اللوث فحقه وقال لو اكن
 مع المتفرقين عنه صدق بيمينته والله اعلم **قال** وعلى قاتل النفس المبرئة كفارة وهي

عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين اذا قتل من هو
 اهل الضمان ان كان القاتل هو مسلما او كافرا وسواء ان كان حرا او عبدا وسواء كان
 صبيًا او مجنونًا وسواء كان مباحًا او سبب وسواء كان غامدا او خطيئا من يحرم قتله
 لمحق الله تعالى وجبت الكفارة وسواء كان حرا او عبدا او كافرا او مسلما او
 ذميا او معاهدا وسواء كان حرا او عبدا وسواء كان عبده او عبدا غيره وسواء كان عاقلا او
 مجنونًا وسواء كان صغيرا او جنينا وضابطه ان يكون المقتول ادنيا معصوما بايمان او امان
 فلا تجب الكفارة بقتل حربي ومروءة وقاطع طريق ولا يجرى في ذل ان يحصن ولا يقتل سائر اهل الحرب والاولاد
 وان كان قتلهم محررا بل لا يحرم قتلهم لغير مقتول بل لمصلحة المسلمين لكن لا يقتلهم الا ارتفاق
 بهم ومن هذا احترازنا بقولنا من يحرم قتله لعق الله اما وجوب الكفارة فزكاة الخطا فلا اجماع والنقص
 قال الله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة الاية اما في القتل فلما روي عن واثلة بن الا
 شعث قال اتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فصرخا بالبكاء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عنه ورواية فليعتق رقبة يعتق الله بكل عضو منها عضوه من النار رواه النسائي و
 ابوداود وصححه بن حبان والحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين والقاتل لا يستوجب
 النار الا في العمد ولانه قتل ادمي محقق لمحرمته فوجب فيه الكفارة كالخطا **وقول الشيخ**
 وعلى قاتل النفس اعم من كونه واحدا او جماعة فلو اشترا جماعة فقتل واحد لم يدرى كذا وكذا
 لانه حق يتعلق بالقتل لا يتبعض فوجب ان يكمل فزكاة كل نقصان والى فيها معنى العبادة
 ولا توزع وقيل تجب كفارة لانها بالرجب بالقتل فوجب ان يكمل فزكاة كل واحد كالأولية وكفا
 رة قتل الصيد ومن قال بالصحيح فرق بان الآية وجز الصيد بدل نفس وحس واحدة والكفارة
 والكفارة تكفي ان القتل لا بد لا كذلك لم يختلف بصغر المقتول وكبره ولم تجب الاطراف و
 يصوق على كل منهر انه كامل والكفارة عتق رقبة مؤمنة بنص القرآن يعني على واحدها فاضلة
 عن كفايته على الدوام قال الماوردي والباذ بنجي فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين للآية
 فان لم يستطع فقولان احدهما يعلم ستين مسكينا كل مسكين مائة من طعام ككفارة
 الظهار ولانه منصوب عليه في الظهار ويحمل المطلق عليه هنا ولا يظهر لا يطعمها يعلم شيئا لكن
 الابن الا في الكفارات موقوفات على النفس دون القيل ولا يحمل المطلق على المقيد الا في اوصاف
 دون الاصل كما حمل مطلق اليوغ على التيمم على تقييدها بالمرئق في الوضوء ولم يحمل ترك الرأس
 والرجلين فيه على ذكرهما في الوضوء فعلى الصحيح لو مات قبل الصوم اخرج من تركته لكل يوم
 من طعام كفارة صوم رمضان واعلم ان القول بالرقبة والصيام ما ذكرناه في الظهار ورواه عنه
فزع اذا وجبت الكفارة بقتل الصبي والمجنون اعتق الول من مالهما كما تخرج الزكاة لو قتل
 من صغيره حجة الله تعالى وانه اعلم **قال كتاب الحدود والحدود جمع حد**
وهو في اللغة المنع ومنه يسمى حد الدار المنفعة مشا ركة غيره ويسمى البواب
 حداث المنفعة الداخل والخارج ويسمى الحدود حدودا لمنعه من ارتكاب الفواحش
 وقيل لانه تعالى حذرها وقدرها فلا يزداد عليها ولا ينقص منها وكانت الحدود في صدور
 الا بالفلات ثم سخرت بهذه الحدود قال الزاوي على ضربين محصن وغير محصن فالمحصن

حدود الرجم

حدود الرجم وغير المحصن فحدود مائة جلدة وتغريب عام الزمان الكبار وموجب الحد وهو
 مقصود وقوية وضابط ما يوجب الحد هو الملاج قدر العشفة من الذكر فخرج محرم مشتمس
 طبعا لا شبهة فيه فمرا ان كان الزان محصنا فحدود الرجم ولا جلدة معه وقال بن المنذر جلدة ثم
 يجره وان كان غير محصن فحدود الجلد والتغريب ولا فرق في ذلك بين المرأة والرجل بل في عمر رضى الله
 عنه خطب فقال ان الله تعالى بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بالحق وانزل عليه الكتاب فكان فيما انزل عليه آية
 الرجم فقرأها ووعيناها ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلنا والى خشيت ان طال الزمان ان يقولوا لم يجر
 الرجم فركنا فيضربوا بترك فريضة النزل الله تعالى فالرجم حق على زناات الرجال والنساء واذا
 كان محصنا اقامة البيعة او اكله او اعترافه وامر لولا ان يقول الناس زادهم في كتاب الله
 لكتبها رواه الشيخان وابوداود والترمذي والنسائي مختصرا وسطلوا وكان ذلك بمحضر
 من الصياقة ولم ينكره احد وان كان غير محصن فان كان حرا فحدود جلدة مائة للآية وهي قوله تعالى
 فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وتغريب عام لقوله عليه افضل الصلوة والسلام المكره جلدة
 مائة ونفى سنة رواه مسلم واعلم انه لا ترتيب بين الجلد والتغريب فيقوم ما شاء منها ثم
 يشترط التغريب ان يكون الى مسافة يقصر فيها الصلاة على الصحيح لئن المقصود به الايجاش
 عن افعله ووطنه وما دون مسافة القصر فحكم العذر فان راى الامام تغريبه اكثر من ذلك فعل
 لئن الصديق رضى الله عنه غرب الى نول والفاروق رضى الله عنه غرب الى الشام وعثمان رضى
 الله عنه غرب الى مصر وعلى رضى الله عنه غرب الى البصرة وقال المتول ان وجد على مسافة
 القصر موضعًا صالحا لم يجد الا بعد وهو وجه والصحيح الذي قطع به الجمهور الا قول لقصة
 الصحابة ولا تغرب المرأة الا بمحرم او زوج فلم يخرج الا بالاجرة لزمته ويحكمون من مالها
 على الاصح فاذا زنا العاقل البالغ المختار وهو مسلم او ذمي او مرتد وجب عليه الحد **اما**
المسلم فبالاجماع والما الذي فلان اهل الملك متجهون على تحريم الزنا وقد التزم احكامنا
 فاشبه المسلم وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم بمهوديين زنيا وكانا محصنين **واما** المرتد من طريق
 الاول لجريء الى الصبح بما يجزيه جره ولا المكره رجلا كان ادمراه وهذا بناء على تصور ال
 اكراه من الرجل وهو الصحيح ويتصور الاكراه فزكاة المرأة بلا خلاف ويشترط لوجود الحد
 ايضا ان يكون عالما بالتحريم فلا حد على من جهله كمن قرب عمده بالاسلام ولهذا قال النج وغيره
 لما عر هل ترى ما الزنا فلم يكن الجهل ما نفع لم ياله النج وغيره ولين الحديثين الاثر وهو غير اثر ولو
 علم التحريم وجب الحد لئن من علم التحريم كانا من حقه ان كيف والله اعلم **قال** ويشترط لوجود الحد
 وجوب الاحسان اربعة اشياء البلوغ والعقل ووجود الوطى في نكاح صحيح لا في التخيير بين
 من حده الجلد والرجم والا هرقى دم بغير حق ويترك ما لا دلالية له من الاحسان في اللغة المنع قال
 الله تعالى ليحصنكم من باسكم واعلم انه ورد الشرع بمعان منها الا سلام ومنها البلوغ ومنها العقل
 وقيل لكل منها فقولوا فاذا احصن فان اتين بفاحشة ومنها الاحسان ورد بمعنى الحرقة ومنه
 فعلين نفس ما على المحصنات ومنها يرد بمعنى العفة ومنه والذين يرمون المحصنات فاحصنات

يرد بعين التزويج ومنه والحصنات من النساء ومنها انه يرد بعين الوطى قوله محصنين غير
 مسأحين ويؤيد على ان المراد هنا هو الوطى في نكاح صحيح لما ثبت في الصحيحين ما قوله عليه افضل
 الصلوة والسلام لا يجد دم امرأ مسلم يشهد الا لاله الا انه وان رسول الله الا باحوي تلك الشبهة
 الزان والنفس بالنفس والتارك لربه والمفارق للجماعة واجمعوا على ان المراد بالشبهة هو احو
 الوطى في النكاح الصحيح والمعنى في ذلك ان الشهوة مركبة في النفس فاذا واطى في النكاح فقد انا لها
 فرائشه عطلت وحبسته فاذا اصاب فرائشه الغير غلظت جنايته اذا عرفت هذا فيشترط في
 المحصن ثلث صفات الاولى التكليف فلا حرج على صحيح ولا مجنون لكن يؤيد بان ما يزوجها كسائر المجر
الثانية الحرية فليس الرقيق والمكاتب وام الولو والمبعض بمحصنين وان واطى في نكاح صحيح ليس المجر
 ية كمال الحرية صفة كمال وشرف واشترى يصون نفسه عما يدنس عرضه بخلاف الر
 قيق فانه متبدل ممان لا يتجاشأ منه العدو ولهذا قالت حنوف رضي الله عنها عن البيعة او تزني
 الحدة **الثالثة** الوطى في نكاح صحيح وحكي كيف فيه تغيب الحشفة ولا يشترط كونه
 من ينزل فيحصل الاحصان وان كان يوطى حرام كالزنا المحصن والاحرام وعوده الشبهة وقول
 الشيخ في نكاح صحيح احترز به عن الفاسد فانه لا يحصل الاحصان من النكاحين فاذا زنت المرأة
 المحصنة هو المحصن بكم يرجع المحصن فيها وجلو الاخر وغرب وادته اعلم **فرع** لا يحصل الا
 حصان بالوطى في ملك اليمين بل بخلاف بل حكي بعضهم الارتفاق على ذلك والله اعلم **قال**
 والعبودية والامة حدتها نصف حدة الحر اذا زنا الرقيق جلد خمسين لقوله تعالى فعليه نصف
 ما على المحصنات من العذاب والامة اقصى الرق لم يكن على نصف ما على المحصنات من العذاب ولا
 ولا نه اقصى الرق لم يكن على النصف من الحر والنكاح والعودة سوار في ذلك القن والمكاتب
 وام الولو وفي البعض خلافه الرابع انه كالقن وهل يغرب العبد نصف سبعة **قال** ابو ثوبان
 يجلد العبد ايضاً مائة والله اعلم **قال** وحكم اللواط رايتان البهائم حكم الزنا من لاط اي من
 اتي ذكره في دبره وهو من من اهل حدة الزنا لكونه مكلفاً مختاراً عالماً بالتحريم وهو مسلم او
 ذمي او مرتداً فقيماً حجة به بخلاف الصحيح ان حدة الزنا في جبر ان كان محصناً ويجلو
 ويغرب غير المحصن لئن الله تعالى سمي ذلك فاحشة لقوله تعالى اما تون الفاحشة
 ما سبقكم بها من احد من العالمين وقال الله تعالى واللذان ياتيانها منك الآية قال عمر
 خذوا عن الحديث قول على ان ذلك هو الفاحش ثم قال عليه افضل الصلوة والسلام اذا اتى
 الرجل الرجل فلها زنايان وقيل يقتل مطلقاً سواء كان محصناً او غير محصناً لقوله عمر
 من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به وفي رواية فارجموا الاعلا
 الاسفل رواه ابو داود والترمذي ومن ماجة وقال الحاكم صحيح الاسناد الا انه خولف
 في كسيفية قتله بخلاف قتل يفتل بالسيف كالموت لانه السابق الى الفهم من لفظ القتل
 وهذا اما من جهة النزوي وقيل يرجع لاجل الرواية الاخباري ولانه تملك وجب بالوطى فكان
 بالرجم كقتل الزان وقيل يعدم عليه جوار او يرمي من شاطئ حتى يموت اخذ من عذاب
 في ذلك لا يفرق في اللواط بين الاجنبى وغيره ولا بين مملوك ومملوك وغيره لئن
 الدبر لا يباح بحال

الدبر لا يباح بحال والله اعلم **قلت** ذهبت طائفة من المتأخريين الى عدم تحريم الفروج لهم
 معرفة بالعلوم العقلية تقع منهم منافرة مع الضعفة من المتفقهة يحتجون بقوله
 ادلة فيقتلوه هم فيظن من الادراية له بالعلوم الشرعية صحة دعوتهم بذلك نياخذ بفتواه
 فليخذوا ذلك فان هذه الطائفة ممن اخبت الخليفة والله اعلم اعتقاداً فاعلمهم وعلى
 اتباعهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعين والله اعلم **واما** ايتان البهائم فحرام قطعاً لا فاحشة
 وفيها يجب بفعله خلاف قتل حدة الزنا فيغرب فيه بين المحصن وغيره لانه ايلاج فيرج فاشبه
 الا يلاج فيرج المرأة وهذا ما جزم به الشيخ والثاني حدة القتل محصناً كان او غير محصن لقوله
 من اتى بهيمة فاقتلوه واقتلوه ما معه رواه ابو داود والترمذي وغيرهما وقال الحاكم صحيح الا
 الاسناد وقيل يجب التعزير فقط وهذا الصحيح لقول ابن عباس ليس على الذي ياتي به
 البهيمة حدة رواه النسائي وهذا لا يقتله الا عن تزويج واذا انتفا الحد ثبت الحد التعزير لانه
 ان معصية لا حد فيها وكفارة ولادية ولانه فرج لا تميل اليه النفس فلا يشتهى طبعاً فلا
 حد فلان الحد انما شرع زاجراً لما يشتهى الانزع ان الشخص لا يجد بشرية البول لما ذكرنا
 هذا القول نص عليه الشافعي وقطع به بعضهم ولو ارجح في فرج ميتة فلا حد على الرابع لانه
 لا يشتهى طبعاً والله اعلم **قال** ومن واطى دون الفرج عزر ولا ييلج بالتعزير دون الحدود اذا واطى
 اجنبية فيما دون الفرج عزر ولا يجد لما رواه ابو داود عن ابن مسعود قال جاء رجل الى النبي ومرفقا
 لانه عالجت امرأة من اتبع المدينة فاصبت فيها دون ان اسمها فانا هذا فاعزى فاشيت فقال عمر
 ستر الله تعالى بسترته على نفسه فلم يرد النبي غير شياً فانطلق الرجل واتبعه النبي ومرفقا
 رجلاً فوعاه فقرر عليه راقم القلادة طرزا النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبت السيئات
 الآية فقال رجلاً من القوم يا رسول الله فاحشة امر للناس عامة كافة فقال للناس كافة واخرجه
 مسلم والترمذي وكذا الوطى صبيّاً رجلاً فيما دون الفرج والله اعلم **وقول** ولا تبلغ به ادن الحدود
 لقوله عمر لا يجلو احد فوق عشرة اسواط الا زوجة من حدود الله رواه الشيخان وفي حديث من
 ضرب جوارح غير حق فهو من المعتدين والله اعلم **فرع** الصلح حرام فاذا اشتكى شخص بيده
 عزر لانها مباشرة بحرمة بغير ايلاج ويغض الى قطع النسب بحرمة كما شرة الاجنبية فيها
 فيلزم دون الفرج وقوله ملعون من سب يده والله اعلم **فرع** شاطئ الشجر حرام ويغزر بولك
 لانه فعل محرم قال القاضي ابو الطيب واثم ذلك كائناً الزنا لقوله عمر اذا اتت المرأة فلها زنايان
 والله اعلم **قاعدة** لو استمنى الرجل بيد امرأته او امته جاز لانها محل لمتمتاعه ورفقاً
 بالقان لو غمزت المرأة ذكر زوجها او سيوها بيده كره وان كان باذنه اذا امتنى لا يسه
 العزل والعزل مكروه والله اعلم **قال** فصل فان قذف غيره بالزنا فعليه حدة القذف
 القذف الرمي ومنه فاقذفه في اليم والمراد به هنا الرمي بالزنا على وجه التعبير وهو الكبار
 ويتعلق به الحد بالكتاب والسنة واجماع الامة قال وشرايطه ثمانية ثلاثة في القاذق ان
 يكون بالغاً عاقلأً وان يكون ولو المقذوف لا يحق الصبي والمجنون اذا قذف الحديث رفع القلم
 عن ثلاثة وبالقيايس على الزنا والسرقة وقال الرازي تبعاً للبخاري ويعزى انه قال

لها صحتها تميز والطلاق البتة ينهي انه لا شئ عليها وتزواجها ان كان الصبي ملاحقا يؤمن
 قذف شمله عزرو الا فلا يشترط لوجوب الحد ان لا يكونا قاذف املا كالاب والام وان عليا لانه
 اذا اقبل الاصل به فعدم حده بقذفه اولى نعم يعزروا وليا القذف اذ في وقال ابو ثور وبن المنذر
 يحذفان هذا القذف كنهه يكره له اقامته ويشترط ايضا ان يكون القاذف مختارا فلو كان مكرها
 على قذف الغير فلا حد للحديث المشهور والله اعلم **قال** وخمسة في المقتضى ان يكون المقتضى مسلما
 بالغا عاقلًا حرا عفيفا شروط وجوب الحد في القذف ان يكون المقتضى في محضتها كما دللت عليه
 الآية في قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية في شروط الاحصان الاسلام والعقل والبالغ
 والحرية والعفة عن الزنا فاذا قذف كافر او مسغيرا او مجنون او عبدا او فاجرا يعني زانيا فلا حد
 لعدم الاحصان الذي دللت عليه الآية الكريمة نعم يعزروا لان ذلك الله اعلم **قال** ويحد الحر ثمانين
 ليس وجب عليه الحد للنجس والاجماع ثم ان كان حرا جليدا ثمانين قال الله تعالى فاجلدوهما ثمانين جلدة
 وربي ابو داود عن عائشة رضي الله عنها قالت لما نزل عذابي قال النبي عمر وتلا القرآن وامر بالرجلين والامرة
 ففصر بها واحد وهو حسان ومسطح رجمته قال الطحاوي ثمانين وليا القذف بالزنا فكان اقل منه حدا
 وانه اعلم **وان** كان القاذف رقيقا جليدا ربيعين سواء كانوا لا يضربون الرقيق الا اربعين ولم يخاف
 لغهر حد يقبض فكان العيون في النصف كحد الزنا فان قلت الآية مطلقة قلت الجواب المراد الا
 حد ربه ليل قوله تعالى ولا تقبلوا الهه شهادة ابدان او لا تقبل له شهادة وان لم يقذف وانه اعلم
قال ويسقط حد القذف بثلاثة اشياء اقامة البينة او عفو المقتضى او اللعان فحق الزوجة
 اذا قذف الشخص ما يجب الحد بقذفه فلا سقط الحد عنه ثلاثة طرق منها اقامة البينة
 سواء كان المقتضى زوجة او اجنبية اما في الزوجة فلقوله تعالى ثم لمرأتها باربعة شهود فامسك
 واما امر الجليد بعد عدم اقامة البينة واما في الزوجة فلان النبي عمر قال للملال بن امية لما قذف
 في زوجته عند النبي صلى الله عليه وسلم بن **اشياء البينة** والا حد في ظهوره كمر ذلك مرارا ثم اثنى الله
 تعالى اللعان فصار للمزوج طريقان لا سقط الحد القذف بالبينة واللعان بالنص واما السقوط
 بعفو فلان الحد حق للمقتضى ولهذا لا يستوفى الا باذنه ومطالبته فجازله العفو فقلت عنه فاذا
 عفو سقط لانه محض كالقصاص والله اعلم **فرع** قذف شخص اخر فطالبه المقتضى بالحد فقا
 ل القاذف فيه وهو مجنون فقال بل قذفني وانا عاقل وعرفي له حال جنون فاقول قول القاذف
 على الراجح لانه ما يدعيه كل منهما يمكن والاصل براءة الذمة فاذا حلف القاذف عزروا ان طلب المقتضى
 تعزيره ولو قذف شخصا وهو عفيف فلم يجد القاذف حق زنا للمقتضى لم يجد لسقوط حد حضايته
 ولين ظهور زناه يدل على كبره فلم يجد القاذف وقد روي انه عمل امر رضى الله عنه لان قفا
 لودته ما زنت قبلها فقال له عمر كذبت رضى الله عنه كذبت الله تعالى لا **يقتض** عبده بأول
 معصية والله اعلم **قال فصل** ومن **شتم** او **شرا** **امسك** **اربعين** ريجوز ان
 يبلغ به ثمانين على وجه التعزير شرب الخمر من الكفاير ورواى العقل على الوجه المخطو رحام في
 جميع الملك ولا يتعاطاه منه الا فاسق كفقة المسلمين لئلا يفسد العقل من الخمر الكلمات
 الذين اتفق اهل الملك على حفظه وقد امر الله تعالى باجتنابه فركت به العزيز وقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في البخاري عن ابي مالك انه سمع رسوله صلى الله عليه وسلم يقول لبيون

من اشد اقوام

من اشد اقوام يستحلون الخمر والخمر والمغازق ذكره تعليقا بصيغة الجزم وغيره
 عن ابي مالك الاشجعي ايضا ليشرب قوم من امة الخمر يسمونها بغير اسمها وتضرب على
 رؤسهم المغازق ويخسف الله بهم الارض ويجعل منهم القردة والخنازير والمغازق الا للكل
 قاله الجوهري قال الاصحاب وعصير العنب الذي اشد وقذف به حرام بالاجماع سواء في
 ذلك قليله وكثيره ريفق شاربه ويلزمه الحد من استحله كقوله تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم اسكر
 كثيره تقليله حرام رواه النسائي وابو داود وقال الترمذي وزايد حسن وفي رواية النسائي
 انها كرهت ما اسكر كثيره واسناده صحيح قال الترمذي هو اجود اسانيد البهائم شرب الخمر
 وهو مسلم بالغ عاقل مختارا عالما بانه مسكر وعالم بتعزيره وجب عليه الحد سواء اسكر
 ام لا ثم ان كان حرا جليدا ربيعين جلدة لئن عبد الرحمن بن جعفر جلد الوليد بن يزيد عثمان
 وعلى يده حتى بلغ اربعين فقال اسكر قال جلد النبي عمر اربعين وابو بكر اربعين وعثمان
 ثمانين وكل سنة وهذا احب الى رواه مسلم وزمزم ايضا انه عليه افضل الصلوة و
 السلام جلد شاربا بعد يومين اربعين ورواى الامام ان يبلغ بالحد وثمانين في الخمر وفي العبد
 اربعين فعلا لما روي سلمان بن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال شرب مسكرا
 واذا احذا اقترى وحد الفوق ثمانون واخذ به عمر ولم يكره احد وروى انه في جلد ثمانين
 الا انه سئل فالعمل على انفاذ القضاة وقيل تمنع الزيادة على الاربعين والصحيح الاول
 فعليه هل الزيادة عن الاربعين الى الثمانين تعزير ام حد فيه وجهان اصحهما انه تعزير
 لانه لو كان حدا لما جاز تركه مع انه يجوز تليكه كانه تعزير لما بلغ اربعين فالجواب
 انه تعزيرات على جنيايات تقدر منه من هذا بيان واقتراي وخوفا ويجوز ان يبلغ بها الحد وفي
 ذلك اشكال من وجهين احدهما انه تعزير بشرط تحققه وهو غير معلوم والثاني ولو كان
 تعزيرات لكان يجوز الزيادة على الثمانين وقد منعه من ذلك كذا قوله الراعي واعلم
 انه لا يقام الحد حال السكر فان اقيم عليه فحار كره ففي الاعتداد به وجهان جائزان
 فيما اذا وجد في حال جنونه والله اعلم **قال** ويجب عليه باحوامرين بالبينة او بالاقرار
 ولا يجد باللق والاشكاه العوقوبة وانما تقام على الحد وعنده شرب ويحصل بطريقين
 احدهما اقراره بغير اكرام الثانية ان يشهد عليه رجلان فصاعدا من اهل الشهادة عليه ثم صيغة
 الاقرار والشهادة ان كانت مفصلة بان قال شربت مما يشرب منه غيري فسكرت منه وانا عالم به
 مختارا فلا كلام وكذا ان فصله الشاهد فان قال شربت الخمر واقتصر على ذلك او شربا شتان انه
 شرب الخمر من غير تعريف للعلم والاختبار فوجهان احدهما فلا حد لاحتمال جهله بانه شربا وانه
 اكره كما لا بد من التفصيل في الزنا والصحيح انه يجب الحد ليع اضافة الشرب الى الخمر قد
 اقترنهما والاصل عدم الاكرام والظاهر من مقال الشارب علمه بما شربه فصا ركا الاقرار با
 لبيع والطلاق وغيرهما والشهادة عليها لا يشترط التعريف فيها للاختيار والعلم بخلاف
 الزنا فانه يطلق على مقدمات الجراح وقوفا في الحديث العيان تنزيها وقوله ولا يجد باللق

والاستحالة لاحتمال كونه غائبا او سكرها وليكن غير الضرر بشاركتها في روايتها والاصح براءة
 الشخص من العقوبة والشارع ومن تشوف الرد اليه وانه اعلم **فرع** الذي يزيل العقل من غير
 الاشربة كالبنج وغوه والحشيش الذي يتعاطاه الاراذل والسفلة حرامين ذلك مسكر
 وكل مسكر حرام رواه مسلم في رواية في مسكر ايضا كل مسكر حرام او كل حرام مسكر وهذه الثانية
 نتجت من الرواية الاولى وهو كل مسكر حرام لانك اذا حذفت معمول الاول فتكون الثانية التي
 ما ذكرناه ولو احتج بقطع يد مناكله وغوها في استعمال البنج وغوه لزوال العقل على يجوز
 ذلك قال الراعي يخرج على الخلاف في التداوي بالغمز المذكور في التداوي بالادوية اذا جدد غير
 لعموم النصوص الناهية عنها لكن قال النووي هنا من زيادة الروضة الاصح الجواز
 يعني في البنج وغوه بخلاف التداوي وانه اعلم **قال فصل وتقطع يد السارق**
 التغيير على وجه الخفية واخراجه من حرزه وهو موجبة للقطع بالكتاب والسنة واجماع الا
 مة قال الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما والاخبارتان في مواضعهما ان شاربه
 تعالى ثم للقطع شروطا منها ما هو معتبر في السارق ومنها ما هو معتبر في المارقة اما السارق
 فيشترط ان يكون بالغاً عاقلًا مختاراً سواء كان مسلماً او ذمياً او مرسداً فلا قطع على صبي ولا
 مجنون ومكره للحد يثني المشهورين ولم يرسق المعاهد لم يقطع في الاصح ولو سرق مال يعاونه لم
 يقطع فيه قولان مبنيان على قطع المعاهد بسرقة مال الممران قطع والا فلا وانه اعلم **قال** وان
 سرق نصيباً قيمته ربع دينار من حرز مثله يشترط في المال المرسوق ان يكون نصيباً وهو ربع دينار
 من الذهب الخالص المضروب فلا تقطع فيما دونه واعتج له برية عايشة رضي الله عنها ان النبي
 قال لا تقطع بيد السارق الا ربع دينار رواه البخاري ومسلم واللفظ والمداد ربع دينار مسكوك
 فلم يرسق سبكية وزنها ربع مثقال اربع دنانير مسكوك لم تقطع على الاصح في الروضة صحيحة
 شعاً لتصحح امام الحرمين وغيره وصح جماعة انه يقطع ولو سرق مبيعاً يساو ربع
 دينار وزنه اقل لم تقطع والاصح ويجوز الوجها ربع دينار مسكوك ولو سرق شيئاً قيمته
 ربع دينار مسكوك قطع بلا خلاف قال الامام والدينار يعدل اثنا عشر درهماً وربعه ثلثة دراهم
 وهو نصيب السرقة وبها قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم سارقاً فوجدت ثلثة دراهم ولا فرق بين ان
 يعتقد السارق انه اخذ نصيباً ام لا وكان في نفسه الا مرسوقاً نصيباً فلو سرق ثلثة دراهم لم يقطع
 تعدل وكانت دنانير قطع لانه سرق نصيباً وظنه خطأ ولو عكس بانه سرق ما يظنه دنانير
 فكانت فلو سرق لا تعدل ربع دينار فلا قطع ولو سرق حبة لا تعدل درهماً فكان فيها ما يبلغ
 ربع دينار نصيباً من دينار او غيره ولم يشعر به بقطع في الاصح ثم هذا كله اذا كان المرسوق
 مالاً اما ما ليس بمال كالكلب والسرجين وجلود الميتة وغوها لم يقطع بولائها ليست
 بمال وانه اعلم **فرع** لو سرق شخص من الالهة كالمطهر والمزمار والرباب وغوها من الالهة
 الخبيثة وكذا الاصنام نظراً ان لم تبلغ مفصل تلك الالهة نصيباً فلا قطع وان بلغ فله
 ان يبيع خلاف الرابع في الروضة انه يقطع لانه مال يقوم على متلفه فاشبهه بالمرسوق

مفصلاً

مفصلاً وقيل لا يقطع بحال وصححه في الحرز قلت وهو قوي وانتاره الامام ابو الفرج وامام الحرمين
 لانه الله محرمه يجب اتلافها لانها غير محترمة ولا محترمة كالخمر وكل احد ما مور بافسادها ويجوز
 ان يجوز على الماكر كسرهما وابطالهما ولا يجوز امساكها ويجب اتلافها فلهن كالعقوبة سرق
 من حرز الغائب ثم هذا اذا قصد السرقة باخراجها اما اذا قصد تغييرها وافسادها فلا قطع
 على المذهب المقتطوع به ولو سرق اجنه الذهب او الفضة ففي المذهب والتعذيب انه يقطع قال الراعي
 والوجه ما قلناه العمدان انه يبين على جواز اتلافها ان يجوز تاتلف ولا غلا كالملاصق وانه اعلم **وكذا**
شون المرسوق نصيباً يشترط كونه محرراً فلا قطع فيما ليس بمحرر للنفق ويختلف الحرز
 باختلاف الاموال لانه قد فرق في الحديث بينهما والرجوع في ذلك الى العرف لم يرد فيه ضابط
 جملة الشرع ولانه في اللغة ضابط واذا كان لا ضابط شرعاً ولغة رجعت اليه ان العرف كما في
 القبط في البيع والاحياء في الموات وغيرهما قال الماوردي نفع هذا يكون الشيء حرزاً في وقت دون
 وقت لان الزمان لا يسبق على حال قال الاصحاب فلا اصطبل حرزاً للوابة وان كانت غالية الاثمان
 دون الشيا ب قلت وهذا الاطلاق فيه نظرين ترك كثير من الميراث الاصطبل احرز من كثير من البيوت
 فينبغي الرجوع الى عرف المحلة وانه اعلم **قال** الاصحاب وصفة الدار وعرضتها حرزاً للارباب
 وشباب وشباب البزلية من الخدمة دون الخدم والنقود لكن العادة احرزها في المنازل والشباب
 النفيسة تحرز في الدور وبيوت الخان والاسواق المنسبعة والمتبن حرز التبيين وكل شئ
 يحسبه حتى سرق الكفن من القبر قطع على المذهب المقتطوع به لانه حرز مثله وانه اعلم
فرع شخصاً طعاماً في وقت القحط والجماعة فان كان يوجد عزير بئس غالي قطع وان كان
 لا يوجد ولا يقدر عليه فلا قطع وعلى هذا يحمل ما جاء عن عمر رضي الله عنه لا قطع في عام الجماعة
 والله اعلم **قال** لا ملك فيه ولا شبهة في مال المرسوق منه يشترط لوجود القطع ان يكون مملوكاً
 لغير السارق فلا قطع على مال نفسه من غيره كيد المرحض والمتاجر والمستعير والمودع
 وعامل القرائن والوكيل وكذا الشريك وهو قول الشيخ لا ملك له فيه اذا كان لا قطع في مال
 المشترك فلا قطع فيما هو محض ملكه او ولو سرق ما اشتراه من يد البائع في زمن الخيار
 او بعده فلا قطع وان سرق **مما** اشتراه مالا اخر فان كان قبل ادائه لم يقطع وان كان
 بعده فلا قطع على الرابع لمن سرق من دار اشتراها ولو سرق شيئاً ذهب له بعد القبول
 وقبل القبض فالصحيح انه لا قطع بخلاف مال الوارث اليه شيء فسرقة قبل موت الموصي
 فانه يقطع وان سرقة بعد موت الموصي وقبل القبول بناء على الملك في الوصية بما لا يحصل
 ان قلنا بالموت لم يقطع والا قطع ولو اوصى للفقراء بماله فسرقة فقير بعد موته لم يقطع
 في سرقة مال بيت المال وانا سرقة غني قطع وانه اعلم **وقول** الشيخ لا شبهة
 في مال المرسوق احترز به عما اذا سرق مالا له فيه شبهة اي للسارق وفيه صور منها
 من يستحق النفقة بالمعصية كالاب مال ولده وبالعكس فلا قطع ولو سرق احد الزوجين
 مال الاخران لم يكن محرراً فلا قطع والافئلة اوجه الرابع القطع لعدم الالة والفرق بينه

وبين نفقة الاقارب انها لاجل احياء النفوس فاشبه نفسه ونفقة الزوجية معاوضة
 فاشبهه الاجارة وقيل لا قطع لانها تستحق النفقة فماله ويقطع الزوج اذا لا نفقة له
 فلا شبهة وقيل غير ذلك ومنها اذا سرق من مال بيت المال وفيه تفاصيل ما يخصها وهو
 الصحيح ان يفسد ان كان اسرق صاحب حق فاسرق بان سرقه فقير من مال الصدقات
 او مال المصالح فلا قطع وان لم يكن صاحب حق كالغني فان سرق من الصدقات قطع وان
 سرق من مال المصالح فلا قطع على ارجح لانه قد يصرف ذلك الى عمارة مسجد او رباط او
 قنطرة فينتفع بها الغني والفقير ولو سرق فمضى من مال المصالح قطع على الصحيح
 لانه مخصوص بالمسلمين وانتفاع العامة انما هو تبع والله اعلم ومنها اذا سرق
 مستحق الدين مال المدين وفيه نفس واختلاف والصحيح التفصيل فان اخذه ولم يقصد
 استيفاء الحق او يقصده والمدين غير جاني ولا مما طرقت وان قصده وهو جاني او اطلاقا
 فلا قطع ولا فرق بين ان ياخذ من جنس حقه او من غيره على الصحيح ولو اخذ زيادة على غير
 حقه فلا قطع على الصحيح لانه اذا جاز له الدخول والاختار لم يبق المال محررا عنه ومنها
 اذا سرق العبد من مال سيده لم يقطع لانه لو سرق من مال سيده لم يقطع لانه لو سرق من مال سيده لم يقطع
 والصحيح الاول ولا فرق بين الثمن والمدين وامر الدول والمبعض وكذا المكاتب والاصح وكذا اعبدا كاتبة
 قاله الماوردي ومنها لو سرق حصر المسجد والقناة يد القسرج فلا قطع لانها معدة للانتفاع
 للناس بخلاف مال السرق باب المسجد وسواريه ونحوها فانه يقطع وكذا لو سرق ستر الكعبة
 شرفها الله تعالى وهو محرز بالخطيئة فالمذهب انه يقطع وهو قال الجمهور هذه المسئلة وسئلة
 بيت المال ملحقة بما ذكر الشيخ لاجل الشبهة سبق مسورتها خشي الاطلاق تعرفها مما
 ذكرناه والله اعلم قال وتقطع يده اليمنى ما اكوم فان سرق ثانيا قطع رجله اليسرى فان
 سرق ثانيا قطع يده اليسرى فان سرق رابعا قطع رجله اليمنى فان سرق بعد ذلك
 عجزا او ثبتت السرقة المقتضية للقطع وجب شئان احدهما رد المال الخوة ان كان
 باقيا او به له ان كان تالفا يسترد وذلك الغن والفقر الثاني وجوب القطع فتقطع
 يده اليمنى اما وجوب القطع فلا ية والاعبار بما كونهما اليمنى للقرابة بين مسعودي رضى
 الله عنه وقوله تعالى فاقطعوا ايما نهما والقرابة شاذة كغير الواحد وجوب العلو رضى
 الله عنه عنهما ومن وجه المعنى ان اليمنى اقرب من اليسرى فالبداهة بها اقطع والردع رضى
 القافض ابو الطيب الاجماع على ذلك وتقطع من يفسد الكوم لانه امر به وقطع سارق وارقه
 صفوان رضى الله عنه وادعى الما وادعى الاجماع على ذلك وسواء كان له يسرى ام لا ولا يضاف الى القطع التعزير
 وعن الغودان انه يعزى فان عاد قطع رجله اليسرى لانه امر به عليه افضل الصلوة و
 السلام رواه الشافعي بسنده وكذا فعله ابو بكر وعمر رضى الله عنهما ولا يخالف لهما و
 قيا ساع على قاطع الطريق ولا يقطع على الرجل اليمنى لاستوفينا احد الجانبين فنضعف
 الجانبين فمعه عقوبة وكذا لك لم يقطع يده اليسرى لئلا تستوفى منفعة الجن
 قتاداد العقوبة وتقطع من يفسد القوم فعليه عزم وشرا قطعها بعد ان مال اليه لئلا
 يقطع به

يقطع به ثوال القطع الى الهلال بخلاف قطع المجاورة التي قطعها هناك هو واحد فان عاد قطع
 فان عاد قطع اليمنى لاسره ومن ذلك وروى ذلك عن فعل الصديق رضى الله عنه فانه حين برجل
 مقطوع اليد والرجل قطع يده اليسرى فان عاد بعد قطع الاربعة عجز عن القطع ثبت بالكتاب
 والسنة ولم يذكر بعد شئ اخر والسرقة معصية عجز سببها قال في الكافي ويحبس حتى
 يموت وفي الجبل حتى تظهر برئته وعن القويم انه يقتل لانه امر بقطع السارق في الاربعة
 وقال في الحاشية اقتلوه رواه ابو داود والنسائي والمذهب انه عجز كما ذكرنا والحديث قال
 النساى انه نكر وقال الزهري منسوخ لانه عليه افضل الصلوة والسلام دفع اليه في الحاشية
 مسقة فلم يقتله وقال الشافعي منسوخ بلما خلاف بين العلماء ولين الكلا معصية او جبت
 عدا لم يوجب بكمارها القتل كالمزنا والقذف والله اعلم **قال فصل وقاطع الطريق**
على اربعة اوجه ان قتلوا ولم ياخذوا المال قتلوا او صلبوا وان اخذوا ولم يقتلوا
 تقطع ايدهم وارجلهم بخلاف فان اخافوا ولم ياخذوا امالا ولم يقتلوا حبسوا وعزوا
 قطاء الطريق سموا بذلك لانقطاع الناس من المرور فيه خوفا منهم وعقوبتهم نص
 عليها القرآن العظيم قال الله تعالى انما جزاء الذين يجاربون الله ورسوله ويسعون في
 الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا وتقطع ايدهم وارجلهم من خلاف او ينفذوا الى
 رين ذلك المخرجين في الدنيا والهم في الآخرة عذاب عظيم فقطاع الطريق طائفة يتصرون
 في الحكماء للرفقة فاذا راهم يزدوا اليهم قاصدين الاموال معتمدين في ذلك على قوة وقدرته
 يتعلقون بها وقد شرعت فيهم هذه العقوبات الفليطة **واعلم** انه لا يشترط في قطاء
 الطريق المذكورة ولا العدد ولا كونهم فرقة غير العز ان يكونوا فاضلة قوة يغلب
 بها الجماعة على النفس والمال بجاهزا بذلك فهو قاطع طريق فاذا علم الامام من رجل
 او جماعة انهم يجيئون السبل وجب عليه المبادرة الى زجرهم وطلبهم ثم ينظر ان لم
 ياخذوا المال ولا يقتلوا انفسا عجزوا بحبس وغيره وان اخذوا من المال قدر نصيب
 السرقة قطع ايما منهم ورجلهم اليسرى فان عاد واطلعت ايدهم اليسرى ورجلهم
 اليمنى وانما قطعوا من خلاف لئلا يفوت جنب المنفعة فان كان المال دون النصاب فلا
 قطع الا راجع وان قتل قاطع طريق وهو قتل محرم ولا يجوز تخليته ولا العفو عنه وليس
 سبيله سبيل القصاص فلعنه الله على القاتل لمن لا يترجلون ويصوبون عن سبيله **الذين**
 وان جمع قاطع الطريق بين القتل واخذ المال قتل او صلب وقيل ايده ورجله ويقتل ويصلب
 فاذا صلب يترك ثلثا على الصحيح المنصوص فان ترك ثلثا تركه نزل وان لم يترك ثلثا
 خلاف الراجح انه لا يبقى وقيل يترك حتى ينزل صديده وهو الودك والصلب يكون على خشبة
 ونحوها وقيل يطرح على الارض حتى يسيل صديده والله اعلم **قال** ومن تاب سكر قبل
 القدرة عليه سقط عنه الحدود واخذ بالحقوق قاطع الطريق يجب على الامام طلبه وان
 عجز يتبعه الى ان يظفر به او يتوب فان ظفر به قبل التوبة اقام ما يستوجب من

في تلك الزمان حينئذ اذ يحكي بيتاء والاشهد ذكره في نقال
 لا حظ يفتقر رثنا مع عنده انه لو اذكر في تتابع اذ اذ اعطى برحقا في سبيلنا مشرجه

من العقوبات المذكورة فان تاب بعد القدرة عليه لم يسقط عنه العقوبات المفروضة الاية الكريمة
هذا هو المذهب وان تاب قبل القدرة سقطت عنه ما يختص بقطع الطريق من العقوبات
لقوله تعالى قل الذين تابوا ما قبل ان تقوموا عليهم وهذا هو المذهب فان كان قد قتل سقط عنه
القتل ونفي القصاص ويعفو او ان يقتص والخذ المال سقط السلب واغتنام
تعالى وبقيت حقوق الاميين من القصاص والمال فان كان قد اخذ المال سقط قطع الرجل لانها حقوق الله
واللام في كلام الشيخ للعهد وان جعلناها للجنس وكان قاطع الطريق عدوه احدى
كالزنا وشرب الخمر والاظهر انها لا تسقط لاطلاق الادلة والله اعلم **قال فصل**
سلم بغير حق يريد قتله جاز المقصود ونفعه عن نفسه ان يقدر على الهرب
او يحسن بمكان او غيره فان تورع على ملجأ وجب عليه ذلك لانه ما صور بتخليص
نفسه بالاهون وهذا هو الصحيح من اختلاف كثير وقيل الشيات ومقاتلته فان لم
يقدر على ملجأ فله مقاتلته بشرط ان يات بالاخف فان امكنه الوقوع بالكلام او الصياح او الا
ستغاثة بالناس لم يمكن له الضرب فان لم يزدفع الا بالضرب فله ان يضربه ويراعى
فيه الترتيب فان امكن باليد فلا يضربه بالسوط وان امكن بالسوط لم يجز ان يضربه
بالعصا وان امكن بخروج لهرق قطع عضواً وان امكن بقطع عضو لم يؤثقب نفسه
فان لم يزدفع الا بالاتيان على نفسه فله ذلك ولا قصاص عليه ولا دية ولا كفارة
لقوله تعالى ولما انتصر بعد ظلمه فاومأ اليك يا عليهم من سبل الآية والصائلي ظالم
معتد والمعتدين مباح القتال له ومباح القتال لا يجب قتله والله اعلم **وعل**
باب يوكبر الله التهلكة وكما يجب على المضطر الحسياء نفسه بالاكل الرابع انه لا يجب
بلاله الاسلام لانه عليه افضل الصلوات والسلام لما وصف ما يكون في الفتنة
فقال يا رسول الله ارأيت لو دخل بيتي فقال اذن عليك بريق السيف فاستر بعلمك و
كنت عبدا لله المقتول ولا يمكن عبادة الله القاتل في بعض الافاظ ومن خير بني ادم راي
المقتول لمن بسط يده الى يدي استغفرني الى قوله تعالى ايح امان الله رب العالمين وصحيح
ان عثمان رضي الله عنه منع عبيده عنه وكانوا ربع مائة فقال ان الفرس سلاحه فهو حر وقال
عمرو بن دينار اساعة فتنا كقطع الليل المظلم يصبح الرجل فيها مؤمناً ويمسى كافراً القاعد
فيها خير من القايم والقائم خير من الماشي والماسر خير من الساكن فأكسر واسكر واقطعوا
او تاركهم واضربوا سيوفهم بالحجارة فان دخل على احد منكم فليكن كخبر بني ادريس رواه ابن
ماجة وابوداود والترمذي وقال حسن وصحي بن حبان وقال الشيخ ثقل الدين في الاستغفار
وج مع على شرط البخاري وخالف المضطر فان زل القتل شهادة بخلاف تركه الاكل والله اعلم
وان تصد

برای آنکه

وان قصص ما له وان قل درج فله ان يوفقه عنه لقوله ومن من قتل دون ماله فهو شهيد
رواه الشيخان وله شراكه لانه يجوز اباحتها نعم ان كان المال حيوانا وقسم اتلافه وجب الدفع
لحرمته الروح قاله البغوي ما لم يخف على دمه اعلم وان قصص حريمه كزوجته وامته وولده
ونحوهما او لسانه ادموه فانكسرت كما قال الماوردي وجب عليه الدفع لتعديمه اباحه ذلك
لانه حق غيره وقدره وان امرأة خرجت فتبعها رجل فزاد معها عن نفسها فرمته بقهر
تقتله فرجع ذلك الى عمر فقال قتيل الله والله لا تردى هذه ابدا ولم يخالفه احد فكان اجماعا
وقيل في الوجوب الخلل في الدفع عن نفسه والمذهب الاول فيه جزم المتول والبقول بشرط
في الوجوب ان لا يخاف على نفسه واليه اشار الامام الغزالي وحل يجب الدفع عن الدفع عن
الغير اذ المكين من حريمه فيوطق لاصحها الصحبا انه كالدفيع عن نفسه فان كان القاصد كما
فردا وجب الدفع وكذا ان كان القاصد بجمعة وان كان مستمعا فلا مالها فغيبه الخلاف وقيل يجب
الدفع عنها قطعاً لئلا يقع للغير لكن بشرط ان يغلب على ظنه خللا في نفسه وقيل للرجب
تقطعاً وحكامه الامام عن المحققين من علماء الاصول لئلا يؤول ذلك من رخصة الولاية دون الاجاز
فعل هذا في جواز خلاف والله اعلم قال وعلى ركب الدابة ضمان ما يتلفه اذا كان مع الشخص
دابة ضمن ما يتلفه من نفس او مال سواء تلف ليلاً او نهاراً سواء كان سايقها او قائدها او را
حسبها وسواء اتلفت بيدها او رجلها او عضوها او ذنبها لانها تحت يده وعليه تقهرها
وسواء كان الذي مع الدابة مالكها او اجيراً او مستعيراً او فاضلاً او شريكاً او
وسواء في ذلك البهيمة الواحدة والعود كالابل المقطورة او الماسة او ان كانت نهما ساق كما
لنعم ساقيها لا يضمن وان كانت مما يقاد لا يضمن والمصحيح انه يضمن في العاليتين ويقتطع في
البها غير والله اعلم واعلم ان ضمان النفس تكون على العاقلة اذا كانت الدابة طوعاً وقال
الشيخ وعلى ركب الدابة يشمل ما اذا كان معه او اذا كان معه سايق او قائدها
هو كذا في القوة يده ولو كان مع الدابة سايق او قائدها فليضمن عليها نصفين ولو كان يستير
الدابة فليضمنها فرمته واتلفت شيئاً فالضمان على الناضج على الصحيح ولو اراد الحمار
فركبت رأسها فهل يضمن ما يتلفه قولان ليس في الروضة والرافعي ترجيح ولو انفلت
الدابة من يد صاحبها واتلفت شيئاً فلا ضمان عليه لخبر رجاء من يده قال الامام والولاية الفرقة
التي لا تنضب بالبيع والتزويد ومعاطف الحمار لا تترك في الاسواق ومن ركبها فهو مقصور
ضامن لما يتلفه والله اعلم فرغ اذا كان للموازية التي معه ولو سايب فالتلف ضمه والله
اعلم فرغ الدواب المرسله اذا اتلفت زرعاً او غيره نظراً ان اتلفت نهاراً فلا ضمان على صاحبها
ولا تلفته ليلاً لزم صاحبها الضمان للحدث الصحيح وذلك والفرق من حيث المعنى العادة
ان اصحاب الزرع والبساتين يحفظونها نهاراً ولا يلوون ارسال الدواب للرعي والعادة
ان الدواب لا تزدل انتشاراً ليلاً فصاحبها مقصور في الحفظ فيضمن فلو جرت عادة الباحية
بالعكس العكس الامر على خبرين الاسر والعادة والتابعاً لعنف الغنم والله اعلم فرغ
دخلت مزرعة فصاح عليها صاحب الزرع فخرجت من ذرعها حتى ادخلها زرعاً

اقتصر على تنغيرها من ذرعها لم يقم وان تبعها بعد الخروج من ذرعها حتى اوقعها
 في روع الغير فمن فلو كانت مزرعته مخوفة بالمزارع لم يجز له اخراجها من روعه لانه
 لا يجوز ان يبق بالمال الغير فان فعل ضمن فعله ان يتركها ويضمن ما تكلفه ما اختلفه
 والله اعلم **تنبيه** جميع ما تقوم من الضمان على صاحب الدابة بعد ثبوتها اذا لم يوجد من
 صاحب المال تقتصر فان وجد بان عرفت الدابة او منعه او الطريق فلا ضمان على صاحب
 الدابة والله اعلم **مسألة** كثير التوقع وهو ان الماشي اذا وقع مقدم مواسه على مؤخر
 مواسه غيره وتمزق لزمه نصف الضمان لانه تمزق بفعله وفعل صاحبه والله اعلم **اخرى**
 كذلك اذا كان الشخص قطة تخطف الطيور وتقلب القدر وتلف شيئا ضربه
 صاحبها على الصحيح سواء ا تلفت ليل او نهارا لانه مثل هذه ينبغي ان تربط وكيف
 شرحا وكذا الحكم في كل حيوان يولد بالنعوس ولو كان للهجرة وغيره فمادة بذلك فلا ضمان
 على الراجح لانه العادة حفظ الطعام عنها لا ربطها وهل يجوز قتل الهرة في حال كونها
 اذا كانت ضاربة فيها وجهها في الدراج الا ان ينسار عنها عارضة والتحرر منها سهل بالحفظ
 وقال القاضي عيسى تقتل وتلحق بالفواسق والله اعلم **قال فصل في قاتل اهل**
البقي **بثلاثة شرائط** ان يكونوا من مشقة وان يخرجوا عن قبضة الامام وان يكون لهم تاديل
 خارج البقي الظالم والباغي فاصلاح العباد هو الخالف للامام العدل الخارج عن طاعته
 بامتناعه من اذامه واجب عليه او غيره بالشروط الاتية له قال النووي واجتمعت
 الصحابة رضي الله عنهم على قتال البغاة فاذا خرج على الامام طائفة ورامت عزله و
 امتنعوا من ادراك الحقوق فينظر فيهم ان وجد فيهم شروط البغاة اجوز حكمهم عليهم ولا
 فلا للبغاة صفات يتميزون بها عن غيرهم من الخارجين على الامام منها ان يكونوا في
 مشقة بان يكون لهم شوكة وعو بجيش يحتاج الامام الى ردوه الى الطاعة الى كلفة ببذل المال
 واعداد رجال ونسب قتال فان كانوا اشد ارسلا فليسوا ببغاة قالت العباد
 ويجب قتال البغاة ولا يكفرون بالبقي واذا رجع الى الطاعة ترك قتاله وقبلت توبته و
 لا يشترط انفرادهم بموضع من قرية او مسجد او على الراجح عنو المحققين قال الرافعي وزجما
 يعتبر خبر وجههم عن قبضة الامام وهذا هو الشرط الثاني عنو الشيخ **ومنها** ان يكون لهم
 تاديل يعتقدون بسببه جواز الخروج عن الامام ومنع الحق المتوجه عليهم فلو خرج
 قوم عن الطاعة ومنعوا الحق بلا تاديل سواء كان حوا او قصاصا او نالا لله تعالى و
 للمدعيين واعتادوا ولم يعاقبوا بتاديل فليس لهم حكم البغاة وكذا المرتدين شر التاديل
 ان كان بطلانه مقطوعا بغير نوبها او انقضاء اطلاق الاكثريين انه لا يعتبر كقاريل
 المرتدين وشبهتهم وان كان مبطلانه مظلوما فهو معتبر وهذا قال الشيخ تاويله شايع
 وقت الاصحاب من يعتبر من ذلك بتاديل محتمل والكل يرجع الى معنى لم ذلك تاويله الخا
 رجين على ان رضي الله عنه حيث تمسكوا باعتقادهم انه يعرف تلبية عثمان تاويله الخارجين
 في قتالهم لا يقتل من غير لوشاه يقتله وهو طائفة الامور من امثلة الخا

التاويل العامل على منع الحق ما وقع لما نفي الزكوة من الصديق رضي الله عنه حيث قالوا امرنا بفتح الذر
 صوة الى من سلواته سكن لنا وهو رسول الله وبيع ما قاله سبحانه وتعالى خذ من اموالهم صدقة و
 تظلموا وتركيهم بها وبيع عليهم ان سلواته سكن وسلواته ليس كقتالهم **ومنها** ان يكون لهم
 مشقة مطلق ان لا قوة لمن لا تجمع كلمتهم على مطلق اذا عرفت هذا فنل تاديل بلا شوكة او شوكة بلا
 تاديل ليس له حكم البغاة والله اعلم **قال** ولا يقتل اسير ولا يغرم مالهم ولا يوقف على جريحهم
 قد عرفت شروط البغاة لانه اعلم **قال** ولا يقتل اسير ولا يغرم مالهم ولا يوقف على جريحهم
 المقصود ردوه الى الطاعة وبيع شروط لا يقتل اذا اسكن الاسر فلا تقتل اذا اسكن الاثام فلا
 عوقف فاذا التهم القتال خرج الاسر عن القيد فلو اسررا اعدوا واخذوا بالجرعة او غيرهما فلا
 يقتل الاسير ولا يوقف على الجريح والتوقيف يتم المقتل وتجهيله وقال ابو حنيفة رحمه الله
 يقتل الاسير ويوقف على الجريح وجبت قتله عليه افضل الصلوة والسلام لانه مسعود و
 رضي الله عنه يابن ام عبد ما حكم من بغى من امتي قلت الله ورسوله اعلم قال لا يتبع موبحه ولا يجار
 على جريحهم ولا يقتل اسيرهم ودخل الحسين بن علي رضي الله عنهما على مروان فقال ما رأيت
 اكرم من ابيك ما ان واليا ظهورنا يوم الجمل مق نادى مناديه الا لا يتبع موبحه ولا يوقف على جريحهم
 واليه المقصود كد شرحوا لاقتلهم وتمسكوا الشان رضي الله عنه فذلك بالاية الكرمية وقوله تعالى
 فان بغت احدكما على الاخرى فقاتل التي تبغي حتى تفي الى امراته الاية الكرمية بقرار القتال وبالعود
 الى الطاعة او الهزيمة وقال ايضا امرت تعالى بقتالهم لا يقتلهم وانما يقال قاتلوهم لا يقتلهم ويقال
 للمهزوم اقتلوه قلت كذا يقال للاسير والمثخن ان لا مقاتلة فيها اذ هذه الصيغة مفاعلة
 وصفا والله اعلم **وقوله** ولا يغرم مالهم لانهم مسلمون ولا يجرد دم امر مسلم الا عن طيبين
 قلت الايات والاخبار في ذلك كثيرة والله اعلم **قال فصل في من ارتد عن الاسلام**
ثلاثا فان تاب والاقبل ولم يغفل ولم يغفل عليه ولم يوف في مقابر المسلمين الردة في
 اللغة الرجوع عن الشيء الى غيره ومنه قوله ولا ترتدوا على اوباكهم وفراشرع عن الاسلام الى الكفار
 قطع الاسلام ويحصل تارة بالقول وتارة بالفعل وتارة بالاعتقاد وكل واحد من هذه الانواع
 الثلاثة فيه مسائل لا تنكاد تحصر فنذكر من كل نبذة ما يعرف بها غير اما القول فكم اذا قال
 الشخص عن عدوه لو كان ربي ما عيوته فانه يكفر وكذا القول كان نبيا ما امنت ما امنت
 بد او قال عن ولده او زوجته هو اخط الى من الله او من رسوله وكذا القول مريض بهو
 ان شفي لقيت في مرضي هذا ما لو قتلت اباكهم وعمرهم لتوجه فانه يكفر وذهبت
 طائفة من العلماء الى انه يتحتم قتله لانه لا يتضمن قوله يشبه الله تعالى الى الجواز وقضية
 هو التعليل ان يتحقق بهذه القسورة ما في معناها لا اجل تضمن هذه النسبة عانانا
 الله تعالى من ذلك وكذا الوادي انه يوحى اليه وان لم يوحى النبوة او ادعى انه يدخل
 الجنة ويأكل من ثمارها وانه يعاقب الخور العين فلهذا كفر بالاجماع ومثل هذا وشباهه
 كما يقول زنادقة المصوفة قاتلهم الله ما اجهلهم واكفرهم وما ابلهم من اعتقودهم والله

نسباً من الانبياء او المتقين بوفائه ككفر بالاجماع وما صور الا استهزاء ما يصور من الظلمة
 عن ضرب بلهم فيستقيش المضروب بسيد الاولين والاخرين رسول الله ع فيقول خذ رسول
 الله يخلصك ونحو ذلك فلو قال شخص انا نبى وقال اخر صديق كافر ولو قال المسلم يا كافر
 قال ان مات ابنى ونحو ذلك تهودت او تنصرت ككفر في الحال ولو سأل كافر سريداً السلام
 ان يلقنه التوحيد فاشار عليه ان يشك ككفر وكذا ان لم يلقنه الكلمة ككفر او اشار على
 فان كان كان سنة ككفر قاله الرافي عن اصحاب ابي حنيفة وتبعهم وقال النووي المختار
 انما لا يكفر الا ان يقصدا استهزاء والله اعلم **ولو** تقاول شخصان فقال احدهما لا قوة
 ككفر ولو قال لا اخاف القياصة ككفر ولو ابتلي بمصائب فقال اخذ مال وولوى وكذا وما دأبه
 يفعل ايضاً او ما بق لم يفعل ككفر ولو ضرب غلامه او لوه فقال له شخص المست بمسلم
 فقال لا تتعبد ككفر ولو قال له شخص يا يهودي او نصراني فقال له لبيد كذا قاله الرافي
 وسكت عليه وقال النووي في هذا نظر ان لم ينو شيئاً والله اعلم **ولو قال** معلم الصبيان
 اليهودي غير من المسلمين بكثير لانهم يقضون حقوق معلمي صبيانهم ككفر كذا نقله
 الرافي عن اصحاب ابي حنيفة وسكت عليه وتبعه النووي **قلت** وهذا اللفظ كثير
 يتبعه من الصناعات والتعشيب في التكفير بذلك نظر الا ههنا اذا اخرج مسلم عن
 معاملة هذا اليهود من معاملة هذا الاسما اذا اصرح بان هذا مزاده اوقع في اللفظة صريحاً
 بالمسئلة المنقولة والله اعلم **ولو** عطس السلطان ونحوه من الجبابرة فقال رجل رجلك
 قد تقطعت وتبعه النووي **قلت** هذه المسئلة واشباهها كثير الوقوع في التكفير بذلك نظر
 لا يخفى والله اعلم **ولو قال** مسلم مسلم سلبه الايمان هل يكفر او قال الكافر لا ريب في ذلك الله الا
 بالكنف والله اعلم **واما** الكفر بالفعل فكما السجود للصنم والشمس والقمر والقار
 المصحف والقاذورات والسجود الذي فيه عبادة الشمس وكذا الذبح للاصنام والسجود
 باسم من سواه الله تعالى او بامر الله او بقرآن الله على ضرب الذي وكذا لو كان يتعا
 ظا الخمر والزنا ويقدم لمراته تعالى متخففاً فانه يكفر ونقل الرافي عن اصحاب ابي حنيفة
 انه لو شق الزنا على وسطه ككفر قال واختلفوا فيمن شق وضع فمسة المجرى على
 راسه والصحيح انه يكفر ولو شق على وسطه جلد فسلطه فقال هذا زنا قال
 لا يكفر **قلت** الرافي عليه قال النووي الصواب انه لا يكفر اذا لم يكن
 في ذلك على انه يكفر وذكره الرافي في اول الجنائيات في طرق الرافي ما حاصله موافقة

النووي وان

النووي وان ليس في الكافر سجدة لا يكون ردة ونقل الرافي عن اصحاب ابي حنيفة ان
 الفاسق اذا سقى ولده الخمر فشتراً قرباؤه الذي راى والدان من فانه يكفر وسكت الرافي
 عليه وقال النووي القنوب انهم لا يكفرون ولو فعل فعلاً اجمع الماسون انه لا يصور الا من
 من كافرين كان مصراً بالاسلام كالسجود للمسلم او المشي الى الكنائس مع اهلها بزيهم
 من الزنا غير غيرها فانه يكفر ولو سأل شخص عن ما لا يرضى به نجس او ال غير القبلية
 هل يكفر قال النووي مذهبنا ومنه ذهب الجمهور انه لا يكفر ان لم يستحله والله اعلم **واما** الكفر
 بالاعتقاد فكثير جداً فمن اعتقد قدم العالم او وجوده السانع او اعتقد نفى ما هو ثابت به تعالى
 بالاجماع او اشبه ما صورته منى بالاجماع كالاكوان والاتصال والانفصال كان ككفر او استحل
 محرماً بالاجماع او حرماً حلالاً بالاجماع واعتقد وجوب ما ليس بواجب ككفر او نفى وجوب شيء مجمع
 عليه علم من الدين بالضرورة ككفر كذا ذكره الرافي والنووي هنا لكن هنا تشبيه ومقارن
 المجردة ملتزمون بالاكوان والانفصال وكلام الرافي في كتاب الشهادة يقتضي ان المشهود ان لا
 يكفر وتبعه النووي على ذلك لئن النووي جزم في هذه المسئلة من شرح المذهب بتكفير المجردة
قلت وهو القنوب القنوب الذي لا يجد عنه اوفى مخالفة صريح القرآن قائل الله المجردة
 المظلمة ما اجرام على مخالفة ما ليس كمثل شئ وهو التميع العليم في هذه الآية رد على
 الفريقين والله اعلم **ومن** استحل الخمر او الخنزير او الزنا او اللواط او ان السلطان يحلل او
 يحرم من كثير من الظلمة معتقدون ان السلطان اذا غضب على احد وانعز على احد من دونه بماله
 انه يحلل له ذلك ويدخل على الاموال والا بضائع يستحل له باذن السلطان وكذلك من استحل
 الكفر ونحو ذلك مما هو عليه بالاجماع والرضا بالكفر ككفر والعزم على الكفر ككفر في الحال وكذا
 لو تردد هل يكفر ككفر في الحال وكذا تعليق بالكفر بامر مستقبل ككفر في الحال ولو قال شخص
 الخطيب او واعظ اريد الاسلام فلقني كلمة الشهادة فقال اتعبدية اخبرني والقنلة ككفر
 في الحال ولو قلني شخص ان لا يحرم الخمر او لا يحرم المشاكعة بين الاغ والاخت لا يكفر بخلاف
 ما لو قلني ان لا يحرم الله الظلم والزنا وقتل النفس بغير حق فانه لم يكفر والعنا بظن فيه
 انما كان حلالاً في زمان فمضى عليه لا يكفر والله اعلم **فروع** الكتاب الكبار في المحدثات ليس بكفر
 ولا يسلب لمر الايمان والفاسق اذا مات ولم يشك في الدين او الله اعلم اذا عرفت هذا
 فمن ثبتت دينه فهو مسلم ولو لم يات بافحش انواع الكفر واعطى حكمه قال الله تعالى
 لو ان يوتى منك من دينه نية وهو كافر فاولئك حبطة اعمالهم في الدنيا والاخرة والاولئك
 اصحاب النار هم فيها خالدون وحل شجب توبته او شجب قولان احدهما استحسان قوله هو
 من بدل دينه فاقتلوه والصحيح انه يجب لما روت عائشة رضي الله عنها ان امرأة ار
 تدت يوم اجد فامر النبي وهران شستاب فان ثابت والا قتلت ولين الاغلب والردة ان
 تكون عن شبهة عرضت فلم يجب القتل قبل كشفها والاستتابة منها كاهل الحرب
 فانما لا تقتلهم الا بعد ما وقع الدعوة وظلها بالحجة وقيل لا يقبل اسلام الرقيق
 وهو الذي يبطن الكفر ويظهر الاسلام قاله الرويان والعمل على هذا اقلها

المشاهير والخبث كوغاة الباطنة لا تقبل توبته ورجوعه الى الاسلام ويقبل
من عوامهم وقيل ان اخذ ليقتل لم يقبل توبته وان جاز ابتداء تائباً وظهور
اسارات الصوق قبلت وقيل ان تكررت منه الردة تقبل توبته والصحيح الذي
عليه الشافعي ويذهب قطع العراقيون انه تقبل توبته بكل حال وعلى غيره قيل نعم
ويكون ثلثاً لانه قد مر رجل على عمر رضي الله عنه من الشام فقال هل من مغربة خير
قال نعم رجل كافر بغير اسلامه فقتلناه فقال عمر هل احبتموه فميت فثلاثاً
الهم لم احضروا ولم امرهم ولم امرنا اذا بلغني اللهم ان ابراهيم اليك من دمه والصحيح
انه يستتاب في الحال الحديث عائشة وغيره ولانه عدو له بوجوب كسائر الحدود وفان
تاب قبلت توبته لقوله تعالى قل للذين ان يتوبوا يغفر لهم ما قد سلف ولقوله
عليه افضل الصلوة والسلام امرته ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وغير ذلك
من الايات والاخبار والاعتقاد لقوله عدو لا يحل دم امرئ مسلم الا باحد ثلاث الحديث
واذا قتل فلا يغسل ولا يصلى ولا يدفن مع المسلمين لانه كافر لا يحل له ذلك الحديث
وتار الصلوة ان تركها غير معتقد لوجوبها حكمه حكم المرتد وان تركها معتقد لوجوب
بها فيستتاب فان تاب والا قتل حوا وحكمه حكم المسلمين اذا امتنع شخص من فعل
الصلوة نظر ان كان يكونه منكراً لوجوبها غير معذور بقدم اسلامه ومخالطته للمسلمين
المسلمين كغيره لانه حوا أصلاً مقلوباً لا عذره فيه فتصنف مجده ككاذب الله تعالى
ورسوله ومن لو يها فقد كفر ويقبل لقوله ومن من بول دمه فاقبلوه رواه البخاري وحكمه
حكم المرتد فيما تقدم وان تركها وهو يعتقد وجوبها الا انه تركها تنكاً لا حق خرج الوقت
فهو كغير قيل نعم لقوله ومن بين العبيد والكفر ترك الصلوة رواه مسلم واخذ به خلايق مشهور
على ان طالب رضي الله والسيد الجليل عبد الله بن المبارك وكذا الشيخ بن راهويه وهو
رواية عن الامام احمد والصحيح ربه قال الجمهور انه لا يغفر لقوله عليه الصلوة والسلام
من شهد ان لا اله الا الله وان شهد ان رسول الله وان عيسى عبدي وكلمته القاها الى
مريم وروح منه وان الجنة حق والنار حق ادخله الله الجنة على ما كان على علم رواه الشيخان
وليس الكفر بالاعتقاد واعتقاده صحيح والحديث الذي يستدل به من قال بالكفر
بمحمول على جاحد الوجوب فعل الصحيح يستتاب لانه ليس بأساً حالاً من المرتد
فان تاب وتوبته ان يصلى والاضرب عنقه على المذهب لقوله ومن اذا قتل فاحسنوا
القتلة وقيل يضرب بالخشبة الى ان يموت وقيل يخشى بحدودة الى ان يصلى او يموت
فاذا مات يغسل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين لانه مسلم وقيل لا يغسل ولا يصلى
عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين ولا يرفع نعشه ويطلب قبره اعانة له باجماله
هذه الفريضة الذي هو شعار فلا هو في الدين والله اعلم فرع تارك الوضوء والغسل
يقتل على الصحيح ولو ترك الجمعة وقال اسلم الظاهر ولا عذره قاله بعض الفقهاء
فانما هو الا عذره بالاعذار وجزمه الطائفة شتى بانه يقتل ورجعه النووي

واختاره بن الصباغ والله اعلم **كتاب الجهاد والجهاد فرض على الكفاية**

سبيل الله الاية وغير ذلك ولانه لو كان فرض عين لتعطلت العايش والمزروعات
وخرجت البلاد نعم قد يعرف ما يوجب ذلك على كل احد كما سنذكره ان شاء الله تعالى
فاذا قام بالجهاد ما فيه كفاية سقطت الفرض عن الباقيين لئن فرضت الكفايات
سقطت الفرض على كل من اصابها تحت الثغور بجماعة يكونون بازالتهن العدو فان
ان يخذ الامام دار الكفار غازاً بنفسه او يبعث جيشاً او يقر عليهم من يباح له ذلك فلو
امتنع الكل من القيام بذلك حصل الاثر لكن على الجميع او يخص الذي يكون اليه نصيب
وجهاً المذكور في العاد والمأورد وتعليق القاض ابو الطيب انه ياثر الكل في جميع الثغور
انه ياثر كل من لا عذره **واعلم** انه يستحب الاك من الجهاد للايات والاخبار الواردة
في ذلك واقل ما يجب في السنة مرة لانه عليه افضل الصلوة والسلام لم يتركه من امر
يفتنون في كل عام مرة او مرتين قال جماعة من علماء الجهاد لانه فرض يتكرر وقل ما
يجب التكرار في كل سنة مرة كالصوم والزكاة فان دعت الحاجة الى اكثر من مرة في السنة
وجب لانه فرض كفاية فيقوم بقدر الحاجة والله قال وشركاء وجوب الجهاد سبعة الاسلام
والبلوغ والعقل والحرية والذكورية والصحة والطاقاة على القتال قد علمت مما مر ان
الجهاد فرض كفاية وهذا الفرض لا يجب الا على مسلم بالغ عاقل حر ذكر مستطيع فثبت
اجتمعت فيه هذه الصفات فهو من اهل فرض الجهاد بالاتفاق اما الكافر للجهاد عليه
لن الشخص لا يجازى بقتل نفسه واما الصبي فلقوله تعالى ليس على الضعفاء
ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج الاية قيل المراد بالضعفاء الصبيان
والنساء **فهم** الصبي والمجنون ولانه عذر ذو بن ثابت ورافع بن خديج والبراء بن عازب وابنه عمير
يوم بدر واسترضى عنهم وقر الصحابي عن بن عمر رضي الله عنهما قال عرضت يوم
الغدق وانا ابن خمس عشرة سنة فاجازني واما الحرية فاحترز عن الرقي
فلا جهاد على رقيق لقوله تعالى وباعدوا بكم وانفسكم فلم يتجهد الغلاب لانه قد
دخل في قوله ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج وروى جابر ان رجلاً قد مر فباع
رسول الله عمر فبايعه على الاسلام والجهاد فقوم صاحبه فاخبر انه مملوك فاشتراه
قال عمر بايعه على الاسلام والجهاد وان قال مملوك فبايعه على الاسلام دون الجهاد لانه
لا اسلام له ولو كان من اهل فرض الجهاد لا سئل ولا يدبر المكاتب كالقن واليه

في الجهاد فرض كفاية على كل مسلم بالغ عاقل حر ذكر مستطيع
فثبت اجتمعت فيه هذه الصفات فهو من اهل فرض الجهاد بالاتفاق
اما الكافر للجهاد عليه لن الشخص لا يجازى بقتل نفسه
واما الصبي فلقوله تعالى ليس على الضعفاء ولا على المرضى
ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج الاية قيل المراد
بالضعفاء الصبيان والنساء فهم الصبي والمجنون ولانه عذر
ذو بن ثابت ورافع بن خديج والبراء بن عازب وابنه عمير
يوم بدر واسترضى عنهم وقر الصحابي عن بن عمر رضي الله
عنهما قال عرضت يوم الغدق وانا ابن خمس عشرة سنة فاجازني
واما الحرية فاحترز عن الرقي فلا جهاد على رقيق لقوله تعالى
وباعدوا بكم وانفسكم فلم يتجهد الغلاب لانه قد دخل في قوله
ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج وروى جابر ان رجلاً قد
مر فباع رسول الله عمر فبايعه على الاسلام والجهاد فقوم
صاحبه فاخبر انه مملوك فاشتراه قال عمر بايعه على الاسلام
والجهاد وان قال مملوك فبايعه على الاسلام دون الجهاد لانه
لا اسلام له ولو كان من اهل فرض الجهاد لا سئل ولا يدبر المكاتب
كالقن واليه

واما الذكورية فاحتمل ان الاثنية فلا يجب الجهاد على المرأة لقوله تعالى يا ايها النبي
 حرض المؤمنين على القتال والطلاق المؤمنين لا يدخل فيه النساء عن ابي عبد الله
 لما عايشته رضي الله عنه عنها من الجهاد فقال جهادهن الج **واما الاستطاعة** فاحتمل ان
 من لا يستطيع كالمرضى والاعمى والاعمى لا يخرج لانهم لا يقدرون على الجهاد ولهذا ائتمت فيه
 ليس على الاعمى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج وسورة الفتح نزلت في الجهاد
 على الاتفاق ولا يجب على مقلوع الرجل اليد فان انقطع بعض اصابعه فان كان الاقل
 وجب او الاكثر فلا قاله الماوردي ولا يجب على الفقير الذي لا يجد ما ينفق على نفسه وعياله
 او لا يجد ما يحمله عليه وهو على ساحة القصر وان قور على كسبه لقوله تعالى ولا على الذين لا
 يجدون ما ينفقون حرج ولو كان العتيدون ساحة القصر لم يشترط وجود الراحلة ان قور على
 المشي فيشترط في هذه الحالة وجود النفقة الا انه يكون العذر بها **واما علم** هذا كله
 اذا لم يظا الكفار بلو المسلمين فان وظيفها وغنى المسلمين وعلم كل واقف علم من الكفار
 انه ان اخذه قتلته فعليه ان يتحرر ويوقع عن نفسه بما يمكن يسترق في ذلك العبد والعبد
 والاعمى والاعمى والمرضى والمرضى لانه قتال دفاع عن الدين لا قتال غزو ولزم كل سليلق **واما**
اعلم قال ومن سبى من الكفار يكون على ضربين ضربا يكون رقيقا بنفسه سبي وهو النساء
 والصبيان وضرب لا يرق بنفسه سبي وهو الرجال البالغون والامام بخير فيهم بين اربعة
 اشياء القتل والاسترقاق والمق والقبول بالمال او بالرجال يفعل ما فيه المصلحة
 يحرم قتل نساء الكفار وصبيانهم وكذا المجانين ان يقتلوا لانه ومنه عن قتلهم
 وعن عمر رضي الله عنه انه ومنه من يربى عن غزواته فوجو امرأة مقتولة فأكبر عليه
 القتل والقتل بالسلام قتل النساء والصبيان رواه الشيخان فاذا سبي صبي رقب بالآ
 سر لانه ومن كان يقسم السبي كما يقسم المال وعلم المجنون يحكم الصبي صر
 ح به القاضي حسين وان كان السبي امرأة رقت بالآ سر لانه ومن كان يقسم السبي
 كما يقسم المال قال الماوردي هذا في الكتابة فان كانت ممن لا كتاب لها كالز
 هرية وعبدة الاوثان فان استعبدت من الاسلام قتلت عن الشافعي قال بن
 الرفعة يظهر ان تجن فيها ما سذكروه في الاسر وان اسر حر مكلف من اهل
 القتال فللإمام او امير الجيش كما قاله الماوردي وغيره ان يختار فيه المصلحة
 من القتل والاسترقاق عربيا كان او عجميا ممن له كتاب ومن لا كتاب له والمن
 المفاداة بالمال للمأمر او غيره او بمن اسر من المسلمين وولي جواز القتل اذا راه
 مصلحة لانه شجاع او ذوراي قوله اقبلوا المشركين وقتل رسول الله ومن عتبة
 بن ابي معيط والنضر بن العارث ظميرا يوم بدر ودليل الاسترقاق اذا راه
 مصلحة كونه كثير العمل والاراء له ولا شجاعة انه عليه افضل الصلوة والسلام
 استرق بن قريظة وابن المصطلق وهو ذن وادعى القاضي ابو الطيب الاجماع
 في جواز السبي كونه ما يلا ال الاسلام او ذمال او حاشني قوله تعالى فاما ما جاء

واما فدا ومن رسول الله ومن يوم بدر على بن العاص بن الربيع ومن على بن عدة الجمحي
 على ان لا يقتله فقتله فقتله فقتله فقتله رسول الله ومن بيده رأس المسلمين
 ثمانية بن اثار الحنفي وربهطه سارية في المسجد فاطلقه رسول الله ومن ولاد اهل بدر
 بالاموال وقال القاضي حسين بخير فخصلة ومن تخليده في السجن ان يربى فيه رايه
 ومنه **اعلم قال** لو كان الماسور عبدا فلا يجوز في التخيير بل يتعين استرقاقه ولو كان ان
 من المسلمين لم يجز الا برضى الغانمين ومن العاصي للمأوردى انه لو راي ان يغادها به اسر
 من المسلمين ويعوض عنه الغانمين جاز ومن المذهب انه لو راي قتله فيضمنه للغانمين لانه
 مال ويجوز استرقاق بعض الشخص على الصحيح ومنه **اعلم قال** ومن اسر قبل الاسر
 احرز ماله ودمه وصغار اولاده من اسر من الكفار قبل الاسر والظفر به عصم ماله
 ومنه على ما قاله عليه افضل الصلوة والسلام فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم
 سواء اسلموه وحسنوا وقدرت الفتح او اسلموا حال امنه وسواء اسلموه في دار الحرب
 او الاسلام لطلاق الخبر ويعصم ايضا اولاده الصغار عن السبي ويحكم بالسلام
 تبعاله والعمل كما لم يفسد فلا يسترق ويتبع امته وحمل عصم السلام العبد وكذا ابنه
 الصغير فيه اوجب الصحيح نعم والمجنون من الاولاد كالشغار وكن كان بالفا مالا ثم فتن
 عصمه ايضا على الصحيح وكذا الواسية المرأة قبل الظفر بها عصمت نفسها ومالها واد
 لادها الصغار وفي الاولاد قول وهو شاذ مردود وقول الشيخ وصغار اولاده احتريه عن
 الاولاد البالغين العقل فلا يعصمهم السلام الاب لا استقلالهم بالسلام وقضية كلام
 الشيخ ان الاسلام لا يعصم زوجته عن الاسترقاق وهو كذا في المذهب ومنه عليه
 الشافعي والله **اعلم قال** ويحكم للمصبي بالاسلام عتد وجود ثلاثة اسباب ان يسلم احد
 ابويه او يسبا منفردا عن ابويه او يوجد لقيطا في دار الاسلام الاسلام صفة كمال
 وشرف يعلموا ولا يعلا كما قاله بن عباس ذكره البخاري في صحيحه ويريد ولا ينقص
 كما قاله رسول الله ومن رواه ابو داود وقال الحاكم انه صحيح الاسناد واذا كان ذلك
 فاسب ان يحكم بالسلام الصبي تبعا للاب قال الشيخ ابو حامد وهذا بالاجماع وعلمته
 ان الصبي لا يستقل بنفسه اذ لا حكم للامه في تتبع الاب لانه كالأب في الخصانة
 وقال امام الحرمين السبي قبله عما كان عليه قليا كليا فان كان محكوما بحريته وبا
 استقلاله اذ بلغ والان تورق بالسبي حتى كان عدم واختج له وجود وتلي يبقى
 محكوما بكفره لين يده يد ماله فاشبهت به المشتري والصحيح الاول وعلى هذا
 فهل يحكم بالسلام فلا هو فقط او ظاهرا وباطنا وجهان فاذا بلغ ووضع الكفر
 اقر على الاول دون الثاني ولو كان ابان ذميا لم يحكم بالسلام الصبي المسمى على الصحيح
 ولو كان الاب محنونا او مراغقا حكم بالسلام المسمى تبعا ايضا حكمه بالحق مضافا
 حكم الاب واما اذا كان احد ابويه مسلما وقت العتق فهو مسلم لانه عتق

ولو علق بين كافرين ثم اسلم احدهما كفر باسلامه لئلا الاسلام يزني ولا ينقص ويعلموا ولا
 يغفلوا انه ادب مع الناس في الاسلام فبعثه الى اعداءه اولئك للبعضية ومن **الاصح** الذي
 يحكم بها باسلام الصغير ان يوجد لقيط بدار الاسلام تغليباً للاسلام والزار الله ليقولوا
 لا يقل عليه ما ولقوله عليه افضل الصلوة والسلام ما من مولود الا يولد على الفطرة فاقواه
 يهودا او نصرياً او مجوساً او يمجسانه وفي لفظ يشركانه فقال رجل ارايت يا رسول الله لو مات قبل
 ذلك فقال الله اعلم بها كانوا عاملين **واعلم** ان الحكم باسلام القبط لا يختص بدار الاسلام بل لو
 كانت دار الكفر وفيها مسلمون بل مسلم اسير او تاجر او جند لقيط هذا حاله فانما حكم
 باسلامه على الصحيح لئلا الاسلام يزني ولا ينقص **واعلم** ان من حكمنا باسلامه بالدار لو كان
 ذمياً واتام سنة مقبولة بنسبه لحقه وتبعه في الكفر لئلا السنة اقويت الدار ولو اقتصر على
 الدعوى فالمذهب انه لا يتبعه في الكفر والله اعلم وقد يؤخذ من كلام الشيخ ان الصبي لا يصح له
 اسلامه استقلالاً وهو كذا على الصحيح وان كان معز الا انه عبارة له ولهذا لا يصح كفره ولا يقع له
 طلاقه ولا ينفذ عتقه وتبعه وجميع معاملاته والله اعلم **قال الفصل ومن قتل قتيلاً اعطى**
سلبه وتقسيم حقه الغنيمة بعد ذلك فيعطى اربعة اخاسها لمن شهد الواقعة للفارس
 ثلاثة اسهم وللرجل سهم من غير سبقيه وهو من اهل السهمان فقتل كافر فتمتعت منه رجل
 القتال استحق سلبه سواء شرط له الامام ذلك ام لا لقوله عليه افضل الصلوة والسلام
 من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه رواه الشيخان وغيرهما وروى ابو داود انه عليه افضل
 الصلوة والسلام قال من قتل كافراً فله سلبه فقتل ابو طلحة يومئذ عشرين رجلاً واخذوا سلبهم
 بلافق بين ان يقتله مبارزة وانهم في الصف فقتله او جاءه من وراءه وهو يقاتل فقتله لئلا
 ابا قتادة رضي الله عنه قال خرجت مع رسول الله يوم خيبر فرأيت رجلاً من المشركين قوياً عظيماً
 من المسلمين فاستورت حتى انتهت من وراءهم ففسرت على حبل عاتقه فطرية فاقبل على ففزع فتمت
 وجدة منها ربح الموت ثم اذ ركة فارسلني الى ان ملا فقال رسول الله ومن قتل قتيلاً عليه بيعة فله
 سلبه فتمت نقصت القصة فقال رجل صدق يا رسول الله فاعطاه فاعطاه فاتبعت به فخرجنا
 فربى سلمة فانه اول ملا ثلثة في الاسلام الجري بفتح الميم البستان وكسدها فهو ما يخرج فيه
 الثمار وفتح القتل ما اذا زال كفاية شره بان اخذه او لا الامتناع به او قطع يديه ورجليه او سوا
 او رجلاً في الظاهر لا قطع يديه ورجله ولو اسره استحق سلبه في الظاهر لانه احسا شره ولو لم يكن من
 اهل الرضخ كالعبد والصبي والمرأة وكذا الكافر وحضر باذن الامام فانه يستحق السلب على الاصح
 الا ان الكافر على المذهب ولو اخذت الجماعة فقتل واحد اشتركوا في سلبه والسلب هو ما على القتيل
 من ثياب والارث حريم كدرج ومغفر وسلاح وسركوب يقاتل عليه او ما سكا عنانه ويقا تل راحله
 وما على المركوب من سرج ولجام ومقود وغيرها وكذا طوق وسوار ومنطقة وحيان ونفقة
 فيها وجنبية تقاد معه في الظاهر لا حقبة مشدودة على الفرس وما فيها من ذراع وراسعة
 خلفه في الخمية فاذا اخذ السلب فلا يخرج على المذهب شر بعده يخرج الامام او نائبه
 المؤن للامر اللازمة كاجرة جمال وحافظ وغيرهما ثم يجعل الباقي خمسة اقسام متساوية
 وياخذ خمس رقاب ويكتب على كل واحدة لله والمصالح وعلى اربع للغانمين ويوزعها فينا
 دق ما ملين ويخرج الكافر ربعة بعد الخلط من خرج عليه سباً راة تعالى يجعله
 في اهل الخمس على خمسة دمنة يكون النقل على الاصح ويقسم الباقي على الغانمين لقوله

تعالى واعلموا انما

تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان تقسموه الآية اذا خرج سهم الخمس صار الباقي للغانمين
 وهذه الآية نظير قوله تعالى وروثه ابواه فللمه الثلث اي ولا يه الباقي فيعطى للرجل سهم
 للفارس ثلثة اسهم لانه غير فاعل ذلك يوم خيبر ورواه بن ماجه وفي رواية لابن داود سهم
 للفارس للرجل وللغارس ثلثة سهمين له وفي لفظ البخاري جعل للفارس سهمين ولصاحبه
 سهمين وفي رواية بن عمر انه عليه افضل الصلوة والسلام قسم يوم خيبر للفارس سهمان
 وللرجل سهمان رواه البخاري ومسلم وفهره نافع مولى بن عمر فقال اذا كان مع الرجل فرس
 فله ثلثة اسهم فان لم يكن له فرس فله سهم والمراد بالفارس حصان حضر في الواقعة و
 هو من اهل فرض القتال بفارس يقاتل عليه معاً سواء ان كان عتيقاً او برذوناً او حجيناً او
 مقرباً او سواً قاتل عليه ام لا لعدم الحاجة وكذا لو قاتل على حصار حصن يسير لفرسه لانه عدة
 لئلا يلقه به اهل الحصن لو هربوا وكذا لو قاتل في البحر يسير لفرسه فانه ربما ينقل الى
 البر فيقاتل عليه نص عليه الشافعي في الامم وحمله بن كنج على ما اذا قربوا من الساحل واحتمل
 ان يخرج ويركب اما اذا لم يحتمل الحال الركوب فلا معنى لاصطفا الفرس ونحوه والله اعلم قال
 ولا سهم الا لمن اكتمل فيه خمس شرائط الاسلام والبلوغ والعقل والذكورة فان اخل شرط
 من ذلك رضى له ولم يسره هو لا لا يهر ليس من اهل فرض الجهاد واما الرضخ فلفعله عليه ا
 فضل الصلوة والسلام استعان يهود قبيصا فرضخ لهم ولم يسرههم فانه حضر الذين يغير
 اذن الامام لم يرضخ له على الاصح لانه منهم قوما لالة اهل دينه بل للامام تعزيره ان كان ذلك
 واما الصبي فانه يرضخ له سواء اذن الامام ام لا لانه ليس حصل به نفع وكثير سوار ولفظ
 الشافعي والعل انه يرضخ له ولا يسره له لانه ليس من اهل فرض الجهاد وفي الخواص للمأورد في
 الحاق الجنون بالصبي وادعي انه عليه افضل الصلوة والسلام ارضخ واما العبد فلا يسره له
 ويرضخ لانه ليس من اهل الجهاد وفيه نفع قوي وكثير وقدر رضى رسول الله يوم خيبر مولى
 ابن النخعي يوم خيبر رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح ولم يسره له واما العقل فقدم
 حكم الجنون واما المرأة فلا يسره لها الا انما ليست من اهل فرض الجهاد لغيرها سواء كان لها
 زوج ام لا سواء اذن لها الامام ام لا لان كتاب بن عباس رضي الله عنهما الرخصة قد كن
 يحضرن الحرب مع رسول الله ورواها ان يضرب لهن سهم فلا وقد كان يرضخ لهن اخرجه مسلم
قال ويقسم الخمس على خمسة اسهم سهم للرسول الله ومن يرضق بعده للمصالح وسهم للرسول
 القربى ومن يرضق بعده المصالح وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابناء السبيل وقدر
 من القسمة خمس وان الخمس الواحد يكتب عليه لله والمصالح فلهذا الخمس خمس ايضا
 لقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان تقسموه والرسول الآية فاضيف لله والرسول و
 لبقية الاصناف ومن يذكر الله تعالى تبركا وقيل العلم انه ليس تختصا بالنبي صلى الله عليه
 وسلم اختصاصا يسقط بوته وقدره ان عليه افضل الصلوة والسلام كان ينفق منه
 على نفسه الكريمة الشريفة ومن دعى عياله ومصالحه وما فضل جعله في السلاح عدة في
 سبيله الله تعالى وسائر المصالح ويصرف بعده في المصالح لقوله يوم والخمس مردود عليهم
 ولا يمكن رده فجميع المسلمين الا جعله في المصالح واحكامها سوا الشفوع بالرجال والعدة

لغيره وسهم

ولا فرق المرأة بين ان تكون زوجة الذمي او مستبقة معها من القدم ام لا سواء ولدت فوارثا
 ام كانت فردا للحرب وطلبت الذمة لتقيم بدارنا فيجوز ان يعقود لها بشرط ان يجرب عليها احكام
 من غير جزية ورامته اعلم **الخامس** ان يكون المعقود له كتاب وشبهة كتاب اما ما لا كتابا
 الله تعالى امر بقتل جميع المشركين الى ان يسلموا بقوله تعالى اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم
 وعصا اهل الكتاب بالاية الاخرى ومنه شبهة كتاب وهو الجوس بالخبر فيبقى الحكم فيما
 ورد في مورد اود عليها السلام ومن احد ابواب كتابي والاخر وثني يعقود له الذمة ايضا علي
 المذهب وكذا تعقود الاولاد من تهود وتنصر قبل النسخ او شككنا في وقته لئلا يفر
 ولا يكتسبنا قال الله تعالى وانه لفي زمر الاولين وقال الله تعالى صحف ابراهيم وموسى
 ومن المؤسرات اربعة دنانير في كل حويل ويؤخذ من متوسط الحال ديناران
 احكام المسلمين ولا يشترط التصريح بكل حكم قاله البنو بنجي الثاني ان يبذلوا الجزية
 فيجب التعرض والهدية في نفس العقد ويشترط التعرض ايضا لمقدار الجزية ولا يجب
 على الاستعداد والاحكام الاسلام وتبذلوا الجزية لانه بذل عن الاسلام والاسلام لا يوقت والاول
 ان يقسم الجزية على الطباق فيجعل على الفقير الكسوف دينار وعلى المتوسط ديناران وعلى الغني
 اربعة دنانير اقتداء بحجر رضي الله عنه لما بعث عثمان بن خيف الى الكوفة امره ان يجعل على
 بالفي والفقير بوقت الاخذ لا بوقت العقد ومن ادعى انه فقير او متوسط قبل قوله لا ان يقود
 بينة بخلافه نعم اقل الجزية دينار لكل سنة نص عليه الشافعي وهو الموجد في كتب الاصحاب
 ووجه ذلك انه لما توجه معاذ الى اليمن امره ان ياخذ من كل حال دينار او عدله من المغانير
 وهي شياب تكون باليمن رواه ابو داود والترمذي وقال حسن صحيح وقال الحاكم صحيح على شرط
 الشيخين وقال ابن عبد البر اسناده صحيح ثابت متصل والله اعلم **قال** ويجوز ان يشترط عليهم
 الضيافة فضلا عن كل مقدار الجزية وقوله ويجوز فيه تساهل فان ذلك مستحب للامام ان يشترط
 عليهم بعد الويلار ضيافة من يجرهم من المسلمين من المهاجرين وغيرهم اذ ارضوا بذلك لانه عليه
 افضل الصلوة والسلام ضرب على نصارى اليمامة ثلثمائة دينار في كل سنة وكانوا ثلثمائة نفر وان
 يضيفوا من يجرهم من المسلمين ثلاثا وان لا يفسدوا المسلمين او مسلمة وضرب عمر رضي الله عنه الجزية
 على اهل الشام وشرط عليهم ضيافة ثلثة ايام لئلا يفسدوا المسلمين ولا يسيئوا الفقراء
 لا تزداد على ثلثة ايام اقول نعم الضيافة ثلثة ايام وما زاد عليها صدقة وفي رواية بتكرمة
 والتضرب الضيافة على الغني والمتوسط وفرضها على الفقير اربعة اصحابها فاصل الرضوخ
 والمحتاج لا تضرب وهو ظاهر نص عليه الشافعي لانها لا تنكر فيعجز عليها عنها والله اعلم
 فرع له اراد الضيف ان ياخذ منهم الطعام لم يلزمهم ولو اراد ان ياخذ الطعام ويذهب به

ولا ياكله فله

ولا ياكله فله بخلاف طعام العيلة والفرق ان هذه معلومة وتلك مكرمة ولهذا يبيح
 الطعام والادوم وجنسها فيقول لكل واحد من الخبر كذا وكذا من السن والزيت ويتعرض
 لعلى الدوام ولا يحتاج الى ذكر قوله **نعم** ان ذكر الشعيير بين قوله بخلاف التبن
 الحشيش ونحوها والطلاق العلف يقتضي الشعيير نص عليه الشافعي رضي الله عنه **قال** و
 يتضمن عقد الذمة اربعة اشياء ان يؤد الجزية وان يجرب عليها احكام الاسلام وان لا يذكر
 دين الاسلام لا بخبر وان لا يفعلوا ما فيه ضرر على المسلمين الذمة العهد والالتزام فاذا
 صح عقد الذمة لزمنا شئ ونظهر شئ فانما ما يلزمنا فامران احدهما الكف عنهم بان لا تعرض
 لهم نفسا ولا مالا ويضمنها المتلف لانهم انما بذلوا الجزية للاعصمة الدماء والاموال ولا يتلف نحو
 رءوس الا اذا اظهروها ومن تلفها من غير اظهار يعصى ولا ضمان اي لا قيمة لها والله اعلم **الامر**
الثاني انه يلزم الامام دفع ما قصه من اهل الحرب ان كانوا في بلاد الاسلام فان كانوا مستو
 طنين فردا للحرب وبذلوا الجزية لم يجب الذمة عنهم وان كانوا منفردين ببلاوة هي جوارنا و
 يجب الذم على الاصح ويجب دفع اهل الذمة والمسلمين عنهم كما يجب دفع الحرب ورامته اعلم
واما ما يلزمهم منها اذ الجزية لانها اجرة قال الرافعي وتؤخذ على وجه الصغار والاهانة
 بان يكون الذمي قائما والمسلم خائفا واما مسح ان يخرج يده من جيبه ويحن ظهره ويطأ على
 راسه ويصت بامعه فيكفة الميزان وياخذ المستوفى بالحيثية ويضرب بين الكفيتين وهو
 يجمع الصحابين المار مع الاذن وهذا مع الصغار عن بعضهم وهذا مع هذه الهيئة واجبة ام
 مستحبة وجهان اصحهما مستحبة قال النووي هذه الهيئة باطلة ولا تعلم لها اصلا ذكرها
 عنهم بعضهم قال الجمهور تؤخذ برقيق كاخذ الديون فالصواب الجزم ببطلانها ورددها على
 من اخترعها ولم تنقل عنه عليه افضل الصلوات والسلام ولا تحت القلفاء الراشدين فعل
 شيئا منها قال الرافعي والاصح عن الاصحاب تفسير الصغار بالتمزام احكام المسلمين و
 جريانها عليهم وقالوا الشد الصغار على المزان يحكم عليه بما لا يعتقده ويضطرون احتمال
 والله اعلم **قلت** روي ابو داود ان هشام بن حكيم بن حزام وجو رجلا وهو على حمص وهو
 عيس ناسا من القبط فردا الجزية فقال ما هذا سمعة رسول الله وم يقول ان الله عز و
 جل يحب الذميين يعذبون الناس في الدنيا واخرجه مسلم وقد نص الشافعي على ذلك اي
 على الاخذ بالرفق والله اعلم **ومنها** الانقياد لحكم الاسلام من ضمان النفس والمال والعرض
 بالنسبة الى المسلمين لانهم يعتقدون وجوب ذلك وقوا التزاموا اجرا احكام الاسلام
 عليهم فان اتوا بما لا يعتقدون تحريمه كشرب الخمر ونكاح الجوس والمجامر فهل يقام
 عليهم الحد قيل نعم كما يجد الحنفى بالنبيذ على الاصح مع اعتقاده حله والمذهب انهم
 لا يحدون لانهم يعتقدون على الكفر بالجزية لاجل اعتقادهم ان كان اقرارهم على ما يعتقدون

اباسته اولي وسواء رضوا بحكمنا عند التراجع اليها ام لا ويخالفون الحنفية فان المذنب الذي
لا يجلو حد شارب الخمر موجود قطعاً فاطرد الخلاف والحنفي مزبور بالحد بخلاف الذي فانه
يشرب الخمر استحللاً لا وتوتياً وعلى حال فليس لهم اظهار ذلك فان اظهروه عذروا والله
اعلم **ومنها** كسر اللسان والامتناع من اظهار المنكرات كاسماع المسلمين شركهم وقولهم
ثالث ثلاثة تعالى الله عما يصفون واعتقادهم من المسيح وعزير صلوات الله عليهما وسلم انهما
ابناء الله تعالى ويمنعون ايضاً من اظهار قدامهم للثورية والانجيل والناقوس ونحو ذلك
فان اظهروا شيئاً من ذلك عذروا ومنعوا او كمن لا ينتقص العهد بذلك وان شرط الا
متناع عليهم من ذلك بخلاف ما لو قاتلوا او امتنعوا من الجزية ومن اجرا احكام الاسلام
فانه ينتقص عهدهم ولو تزوج بمسلة ذمى او زنا بها او ادل اهل الحرب على عوده ذمى
المسلمين او قتل مسلماً عن دينه او طعن في الاسلام او القرآن او في ذكر سيد الاولين و
ولو قطعوا الطريق وتوانوا بالقتل الذي يوجب القصاص فالذهب انه كالزنا بمسلة وقيل
كالقتال من الامور التي فيها ضرر للمسلمين انواعيون الكفار وهو كما اذا تطلع على عورة المسلمين
والراجح لا بل يقتضيه الامام فيلزم بين القتل والاسترقاق والمث والنفاء لانهم كفار لا امان
لهم والله اعلم **قال** ويؤخذون بلبس الفار والزنار ويمنعون من ركوب الخيل قوله ويؤ
خذون بلبس الفار هذه عبارة الروضة تبعاً للرافعي ولفظ المنهاج ويؤمر بالانكشاف
الذي ولهم يبين ان الامر للوجوب او للنوب ولفظ للتنبيه ولينبههم ان يميزوا عن المسلمين
ليعرفوا فيما ملوا بما يليق بهم والاولى ان تلبس كل طائفة بما اعتادت به قال الاصمعي
دت اليهود العلى وهو الاصفر وعادة النصارى الالكه والادكن وهو نوع من الفاخري قال
بن الصباغ الكنة السوداء وعادة المجوس الاسود والامر ونهي ذكر في بعض الشياخ المطاوعة
من العمامة وغيرها قال الماوردي وغيره وقال القاضى حين لا يفرق بين الالوان تحل
على اكلها فمردون الذيل وتبعه البغوي قال الرافعي الاشبه ان لا تختص بالكتف والشرط الخط
على موضع لا يعتادون بالانكشاف يؤخذون بشد الزنار وهو خيط غليظ على اوساطهم
خارج الشياخ واحتج لذلك بان عمر رضي الله عنه كتب الى الامصار ان اهل الكتاب ان يجزوا
نواصيرهم وان يربطوا ركبهم في اوساطهم ويروي المناطق والكسحات الزناخروى
المراة بالمناطق ايضاً ولا يفرق في الخيط بين الابيض والاسود وغيره من الالوان قاله
الماوردي ولا كيف شوه باطناً قاله القاضى حين لا يفرق بين الالوان تحل
في الروضة تبعاً للماوردي وليس لهم ازالة بالمنطقة والمنزلة ونحوها وانما جمع
بين العلامة والزناخروى قال ابو الطيب بن الصباغ ليكون اثبت للعمامة فان المسلم قد يفعل
احدها واذا دخلوا الحمام جعل في رقابهم طوق من رصاص او نحاس او حديد ليتميزوا عن
الذين لا يلبسون ذلك حيث تجردوا من الشياخ وكل هذا حتى يعاملوا بما يليق بهم حتى
لا يتصورون

اللباس وقيدوا في الكساح بدار الاسلام والمجاهل لهم بغيره

لا يتصورون في المجاهل احكامهم ولا يبدون بالاسلام لانه عليه افضل الصلوة
والسلام نهي عن بداهتهم وقال اذا قيمتموه في الطريق فاضطربوه وارجعوه الى اضيقتهم
به عداوته امر اوليا به باعدادها لا عدايد وقال ومن الخيل معقود في نواصيها الخير الى يوم
القيامة اي الغنيمة وقد ضربت عليهم الذلة كما قال الله تعالى ضربت عليهم الذلة وفي وجهه
لا يمنعون من البراذن ولا خلاف لهم يمنعون من تقليد السيوف في حمل السلاح ولهم الذهب
والفضة ولا يمنعون من ركوب الحمير كذا البغالي اذا شرف فيها وقيل يمنعون من البغال
النفيسة كالخيل قلت وهو قور في زماننا لئلا فيها شرفاً فيها بوليد تعاطيه قضاة
البراطيل وغيرهم واصحاب الوجاهة من المسلمين وقد صحت اختار ذلك الامام الفزاري
وجزاه به الفزاري وهو متجه والله اعلم **كتاب الصيد والزبايح والفضايا**
والاطعمة ومن قدر على ذكاته فذكاته في حلقه ولسته ومن لا يقدر على ذكاته فذكاته حيث
قور عليه الاصل في الصيد قوله تعالى واذا حلقتم فاصطادوا وهو امر باحبة لانه بعد
التحرية اذ القاعدة الاصلية ان الامر بعد الخطر للاباحة والاصل في الزبايح قوله تعالى
احل لكم الطيبات ولا شئ ان المذكي من الطيبات واجلعت الامة عليهما واما الزبايح فكثيرة
في ذلك وسنورد ما في حلقها ان شاء الله تعالى وكذا ان ذكر امر الضحايا والاطعمة اذا عرفت
عذرها فالحيوان الذي يحل بالذكاة يذبح على ذكاته وتارة لا يقدر ان يذبح فذكاته فلا
يؤمنها والذكاة الذبح وحله الحلقوم واللبنة فلا بد في كل حيوان القطع لجميع الحلقوم
المري بالية ليست عظماً ولا ظفراً وسياً ايضاح هذا واما ما لا يقدر على ذبحه في
الحل المذكور فهو نوعان احدهما الصيد وسياً ان شاء الله تعالى النوع الثاني غير
الصيد بان نذ البعير او الجواميس او شدة الشاة وتغذر الوصول اليها لا فضايلها ان
بهلكة او مبيعة او وقعت بهيمة في بئر ونحوها وتغذر اخراجها حية ولم يتمكن
من ذبحها فحكمها حكم البعير المستوحش فيحل عقده ذلك كله سواء اصاب المذبح ام
لا وصارت كلها منحراً في اي دار وغيره كله عدا ان العشرة من ابيه انه قال رسول الله
ص لا تكون الذكاة الا في اللبة فقال عمر لو طعنت في فخذها اجزاعك قال ابو داود وهذا
لا يصلح الا في المتردية والمستوحش وفي الصحيحين انه عدا اصاب نهياً فذنتها بغيره ولم
يكن معها جلد فرماه رجل بلسه فجلبه اي ثمانية فقال رسول الله ص وان هذه البهائم او ابد
كا وابد الوحش لما فعل منها هذا فافعلوا به مثل هذا يروي فاعلمت منها فاصنعوا به
هكذا ولا ابد من التي تابوت اي توحشت وهل يشترط في الجرح الذي يفيء الحل والمتردية
والنادان يكون مؤلفاً ام كيف جرح بدم يجوز وقوع القتل به فيه وجهان والصحيح
الثاني لانه يحصل المقصود بجرحة عن كونه ميتة ولو ارسل كلباً على الناذ حلاً كله
ولو ارسله على المتردي فوجهان صحيحان والنووي التحريم ونقل بن الرفعة عن الفراء انه

صحيح الحل وهو سلبه والله اعلم **فرعان** تردى بعير فوق بعير فقدر رمحا في الاول
 فنقذ الى الثاني قال القاضي حسين ان كان عالما بالشارع لم يكن كذلك ان كان جاهلا علم
 المذهب كما رما صيدا فنقذ منه واصاب اخرا الثاني اذا ضال عليه صيدا او بعير فنفذه
 عن نفسه وجرحه فقتله قال القاضي حسين فاظهار الحل ان اصاب المذبح والا فوجهان
 والله اعلم **قال** وكما ان الزكاة اربعة اشياء تطلع الخلق والمري الزكاة في اللغة
 التطيب من قولهم راحته ذكية او طيبة فسمى بها الذبح لتطيب الكلب بالا باحة
 في الشرع قطع مخصوص فلهذا المقتطوع تارة يكون معتبرا للفصل وتارة يكون معتبرا
 لاجل الاجزاء قطع جميع الخلق والمري في الخلق وهو مجري النفس خروجا ودخولا
 قال بعضهم ومنه المستدير النان المتصل بالفرع كما يدل عليه كلام اهل اللغة في
 كلام الحرقة ثم وقع القطع فيه حلت ان لم ينخرم منه شئ كما يدل عليه كلام الاصحاب
 لا سيما كلام الانوار بخلاف ما اذا وقع القطع في اخر اللسان والخارج عنه الى جهة الفم
 ويسمى الحرقة بكسر الحاء والقاف كما في كلمة الصغار وراة الحرقة السابقة تحفة
 ابن حجر المكس والمري مجري الطعام والشراب وهو تحت الخلق وذلك مما عرقا في
 صفحتي العتق يحيطان بالخلق وقيل بالمري يقال للمري الودجان فيستحب قطع
 الودجين مع الخلق والمري لانه ارجى والغالب انهما ينقطعان بقطع الخلق
 والمري فان تركه جاز ولو ترك شيئا من الخلق والمري فمات الحيوان
 فهو ميتة وكذا لو انتهى الى حركة المذبح فقطع المذبح فهو ميتة وتزوجيه ان
 اليسير لا يضر واختاره الرويان والصحيح الاول قال الاصطخري كيف قطع الخلق
 او المري لين الحياة تفقد بفقد احداهما وهو ضعيف ولا بد من قطع جميعها كما تقدم
 لين ما قاله تغذيب الحيوان والمقصود تعجيل التوجيه بلا تغذيب ورثه **ولا بد في**
 المذبح ان يكون فيه حياة مستقرة فلو انتهى الى حركة المذبح لم يحل وان ذبح
 وقطع منه جميع الخلق والمري فان قلت فما الحياة المستقرة وما حركة

صاحب شيخ عبد الجليل افندي
 بن شيخ محمد الدين الجبالي

قدوة لوالد السعيد
سأوصيه في كل ما يراه
22
استغفر